





805/1-39

صفحة	الموضوع
١	خدمة الفدر في مطلع اهل الاثر
٣٧	مختصر جامع لمعرفة علم الحديث
٥٠	تصرفات من اللاتيات
٦٦	شرح الجنة من حصن الحصين
٩٠	شرح اربعين للفقير
١١٦	كتاب ادب القاضي لابن كمال باشا
١٢٥	سلك معجزة لسان احوال اللاتيات
١٢٠	تدرج وهداية وشرح مواقف دائر
١٤١	سلك معجزة في بيان الجود الصريح من الوقف
١٥٤	سلك محمد بن يوسف قرقه ماني علم الوقف
١٦٢	سلك ريك =
١٦٨	سلك البيوع =
١٧٤	سلك معجزة في تحقيق التخليط لابن كمال باشا
٢٠٨	سلك المشاكلة =
٢١٢	سلك لحوالا على القوس في الاستعارة
٢١٧	سلك في تحقيق نسبة الجمع لابن كمال باشا
٢١٩	سلك في القاسم اللبني
٢٢٨	سلك في وضعه
٢٥٤	تعليلات عبيد بن مسعود تاج الشريعة على المقام
٢٦٢	تعليلات على المطول لمحمد بن شيخ الغرس
٢٧٤	سلك من العاني لولانا ابن كمال باشا
٢٨٠	سلك من المعاني
٢٨٨	سلك من المعاني



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله الذي انزل علما كثيرا جيا قيوما جميعا بصيرا واشهد ان لا اله الا الله  
 لا شريك له والكبرى تكبيره وسيدنا محمد الذي اسلم الى الناس كافة نبيا  
 وزيرا وعلى آل محمد وسلم تسليما كثيرا اما بعد فان تصانيف اصطلاح  
 اهل الحديث في الحديث في القديم والحديث فمن اول من صنف في ذلك القاص  
 ابو محمد الرازي في كتابه الحديث الفاضل لكنه لم يستوف واكماله ابو عبد الله  
 لكنه لم يندب لم يرتب وتلاه ابو نعيم الاصفهاني فعل على كتابه استوفى وبقى  
 شيئا من كتب ثم جاء بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتابا  
 سماه الكفاية وفي ادائها كتابا سماه الجمان لا دأب الشيخ والساح وقيل فمن  
 قنون الحديث الا وقد صنف فيه كتابا من دأب كان قال الحافظ ابو بكر بن  
 المصنف علم الحديث بن الخطيب على كتيبه ثم جاء بعض من تخرجه من الخطيب

فاخذ

فاخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضى جياض كتابا لطيفا سماه الامام  
 المياخي جزا سماه مالا يسع الحديث جملة وامثال من تصانيف التي اشهرت  
 ليتوفر علمها **واقصر** ليتيسر فهمها الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو عمرو  
 عثمان بن صلاح عبد الرحمن الشهير زوري نزيل دمشق فجمع لما ولي تدريس الحديث  
 بالمدرسة الاشرفية كتابا المشهور فغلب فنونه واعلاه شيئا بغيره فلهذا لم  
 ترتبه على الوضع للتنايب اعني تصانيف الخطيب المرفقة في شتات مقاصد  
 ونظم اليها من غير ما تخرج فوايدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره فلهذا عكف الناس  
 عليه وساروا بسيره فلا يخفى كم نالهم ومختصر وميسر ذلك عليه ومختصر ومعاين  
 ومختصر فتاوى بعض الاخوان **ان انخص** لهم المهم من ذلك فلهذا في اوراق  
 لطيفة يحتملها نخبه العكر في مصطلح اهل الاثر على ترتيب ابكرته وسبيل اشجته  
 مع ما ضمنت اليه من شواهد الغايد وزوايد الغوايد فرغب الي ثانيا ان اضع عليها  
 شرحا يكل رموزها وينفع كنوزها ويوضح ما خفي على المستدعي من ذلك **فاجتهد**  
 الى سواد رجا **الاغداج في تلك المسالك** فبالعنت في شرحها في الايضاح  
 التوجيه ونبت على جنابا زوايا لان صاحب البيت ادري بافيه وطهر لي ان  
 ايرادها على سبيل البسط اليق ودورها ضمن توضيحها اوفق فسلكت هذه الطريقة





العبد السالك **فأقول** طالبا من الله التوفيق فيما هناك **الحج** عند علم الغنى  
 مرادف للحديث وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والحج ما جاء عن غيره من  
 ثم قيل لمن شغل بالتواريخ وما شاكلها لا يجازي لمن شغل بالسنة النبوية الحديث  
 وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث خبر من غير علم وعبرنا بالحج ليكون أشمل  
 وهو باعتبار وصوله إلينا **الاما ان يكون له طرق** اسانيد كثيرة لان طرقا جمع طريق  
 وقيل في الكثرة يجمع على فعلين في العلة على الفعل والمراد بالطرق الاسانيد  
 والاسانيد الاسناد وكما به طريق المتن وذلك الكثرة احد شروط التواتر اذا وردت  
**بلا عدد محدد** بل تكون العادة قد عرفت تواترهم على الكذب وكذا وقوعهم في  
 مرادف قصد فلامعنى لتعيين العدد على الصحيح ومنهم من عيشه في الاربعة وقيل في خمسة  
 وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعة عشر وقيل في السبعين  
 وقيل غير ذلك وتلك كل ما ليس جازية ذكر ذلك بعدد فافاد العلم وليس لازم  
 ان يذكر في غيره لاحتمال الاختصاص فاذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه ان سوي  
 الامر فيه في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه والمراد بالاستواء ان لا ينقص  
 الكثرة المذكورة في بعض المواضع لان لا تزيد اذا الزيادة منها مطلوبة من  
 باب الاول وان يكون مستند اشباه الامر المشاهد والمسموع لا ما ثبت بتقصينه

النقل

العقل اصف فاذا اجمع هذه الشروط الاربعة وهي عدد كثير احاطت العادة تواترهم  
 توافقهم على الكذب واذ لك عن تسليم من لا يبتدأ الى انتهائه وكان مستند انتمائهم  
 اليهم وانضاف الى ذلك ان يصح خبرهم فافاد العلم لسانه فمذا هو المتواتر  
 وما خلف افادت العلم عنه كان شهورا فقط فكل متواتر مشهور عن غير علم  
 يقال ان شروط الاربعة اذا حصلت استلزمت حصول العلم وهو كذلك في  
 الغالب لكن قد يختلف من البعض لانه وقد وضع بهذا التقرير تعريف المتواتر وظلا  
 قد يرد بلا حصر ايضا لكن مع فقد بعض الشروط **مع حصر بما فوق الاثنى عشر** اي  
 بشكته فصار ما لم يستمع شروط التواتر **او بها اي** باثني عشر فقط **او بها** المراد  
 بقولنا يرد باثني عشر ان لا يرد باقل منها فان ورد اكثر في بعض المواضع من السنة  
 الواحد لا يضر اذا اقل في هذا يقضي على الكثرة **فالاول المتواتر وهو المقيد للعلم**  
**اليقين** فاخرج النظر على ما ياتي تقريره **بشروط** التي تقدمت واليقين هو  
 الاعتقاد بما زعم المطابق وهذا هو المعتمد ان خبر التواتر يفيد العلم الضروري وهو  
 الذي لو نظر الانسان اليه لا يمكنه دفعه عنه وقيل لا يفيد العلم الا نظريا وليس  
 لان العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له اليقينة النظر كالعامة اذا النظر ترتيب معلومة  
 او مضمونة يتوصل بها الى علوم وظنون ليس في العامة اليقينة ذلك فلو كان نظريا





ما يحصل لهم ولا ج بهذا التغير الفرق بين العلم الفروبي والعلم النظري في الضرورة  
 يفيد العلم بالاستدلال النظري يفيد كنه الاستدلال على الافادة وان  
 يحصل لكل سامع ونظري لا يحصل الا لمن فيه اليقظة النظرية انما يثبت شرط المتواتر  
 في الامكان على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الاسناد واذ علم الاسناد يثبت فيه  
 عن صحة الحديث او ضعفه ليعمل به او يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الاداء  
 والمتواتر لا يثبت عن رجاله بل يثبت العمل به من غير بحث في سائر ذكر الصالحين  
 مثال المتواتر على التفسير المتقدم بغير وجوده الا ان يدعى ذلك في حديث من كذب على  
 وما ادعاه من العزة ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من العدم لان ذلك تشا من قلة  
 على كثرة الطرق والحوال رجال مصفاتهم المتقضية لابعاد العادة ان يتواطوا على  
 او يحصل منهم اتفاقا من حسن ما يقر به كون المتواتر موجودا ووجوده في الاماكن  
 ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم شرعا وغزا المقطوع عندهم بصحة  
 نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث تعدت طرق تعدد اكمل  
 توطيدهم على الكذب في آخر الشرط افاد العلم اليقيني بصحة الى قابله ومثل ذلك  
 في الكتب المشهورة كثيرة **والثاني** وهو اقسام الاماكن طرق بصورة اكثر  
 من اثنين وهو **المشهور** عند الحديثين سمي بذلك لوضوحه **والمستفيض** على راي

علمه

جماعة من ائمة الفقهاء سمي بذلك لتشاره من فاضل ما يفيض فضا ومنهم من غير بين  
 المستفيض والمشهور ان المستفيض يكون في ابتداءه وانتهائه سواء المشهور انهم  
 ذلك منهم من غير على كيفية اخرى ليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور على  
 ما هو مشهور على ما يشتهر على الاسناد فيشمل على ما له اسناد واحد فصاعدا بل لا يوجد  
 اسناد اصيلا **والثالث الغريب** وهو ان لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك  
 لان قلته وجوده وانما لكونه عزاي في تحينه من طريق اخرى **والرابع** **المستفيض** **على**  
**المنزلة** وهو ان يروى على الجبالي من المعتزلة واليه يوجي كلام الحكم الى عباد الله في علوم  
 الحديث حيث قال الصحيح ان يرويه الصحابي الزايل عنه اسم الجبالي بان يكون له راويا  
 ثم يتداوله اهل الحديث وقتنا كالتشهادة على الشهادة وصرح القاضي ابو بكر بن العربي  
 في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري اجاب عن ما ورد عليه من ذلك الكتاب  
 فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال لنيات فرد لم يرويه عن عمه الا علقمة قال  
 قد خطبت عمر على المنبر كفرة الصحابة فلو لا انهم يعرفونه لانكروا كذا قال وتعقب  
 بانه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وبان هذا الواسع في علم  
 منع في تغرد علقمة ثم تغرد محمد بن يسلم بن علقمة ثم تغرد يحيى بن سعيد بن محمد  
 على الصحيح المعروف عند الحديثين وقد وردت لهم متابعا لا تعقبها وكذا لا





جوابه في حديث عمر قال ابن رشيد ولقد كان يفتي القاضي في بطلان ادعيائه  
 البخاري اول حديث كوفيته وادعي ابن جبان فيقبض دعواه فقال رواية اشين  
 اشين ان ينتهي الى السند لا يوجد اصلا قلت ان اراد ان رواية اشين من  
 فقط لا يوجد اصلا فيمكن ان يسلم واما صورة الغزير التي حرانا فموجودة بالبريد  
 من اشين عن اقل من اشين مثاله ما رواه الشيخان من حديث انس بن مالك  
 هيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يوم من ايامكم حتى يكون حب من ولد  
 الحديث ورواه عن انس قتاده وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتاده شعبه وسعيد  
 ورواه عن عبد العزيز بن اسمعيل بن عتيبة وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة **الرابع**  
**الغريب** وهو ما يتقدم به رواية شخص واحد في موضع وقع التفرد به من السند  
 سنقسم اليه الغريب المطلق والغريب النسبي **وكلاهما** اي الاقسام الاربعة المذكورة  
**سوي الاول** وهو المتواتر **اطاد** ويقال لكل منها خبر واحد وخبر الواحد اللغة ما  
 شخص واحد في الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر وفيها اي الاحاد **المقبول** وهو ما  
 يجب العلم عند الجمهور وفيها **الردود** وهو الذي لم يبرح صدق الخبر **تو**  
**الاستدلال بها على البحث عن احوال روايتها** **والاول** وهو المتواتر فكله  
 لا فائدة القطع بصدق خبره بخلاف غيره من اخبار الاحاد لكن انما وجب العمل بالمقبول

قطعه

لها

منها لانها اما ان يوجد فيها اصل صفة القبول وهو مثبت صدق الناقل واصل  
 الرد وهو مثبت كذب الناقل ولا فالاول يغلب على الظن صدق الخبر لثبوت صدق  
 ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرأ **الثاني**  
 ان وجدت قرينة يلحقه باحد التسميتين التيق والافيتو ففيه واذا توقف عن العمل  
 به صار كالمردود لاثبوت صفة الرد بل كونه لم توجد فيه صفة توجب القبول **اسلم**  
**وقد يقع فيها** اي في اخبار الاحاد المتقدمة الى مشهور وغيره وغريب **بالتعليم**  
**النظري بالقرائن على المختار** خلافا لمن يذهب الى ذلك في اختلاف التحقيق لفظي لان  
 يجوز اطلاق العلم قيد بكونه نظريا وهو حاصل عن الاستدلال ومن ابي الاطلاق  
 لفظ العلم بالمتواتر وما عداه عند ظني لكنه لا ينبغي ان احذف القرائن ارجح ما خلا  
 عنها والخبر المحقق بالقرائن انواع منها ما اخرج الشيوخ في صحيحهما عالم يبلغ التواتر  
 فانه احذف به قرائن منها جلاتهما في هذا الشأن وتقدمها في تمييز الصحيح على غيرها  
 وتلقى العلم الكتابيهما بالقبول عند التلقي وحده اقوى في افادة العلم من مجرد كثرته  
 الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا يخفى على من يتقنه احد من الحفاظ ما في  
 الكتابين حيث لا ترجح لاحد ان يعد المساهمان العلم بعد قهما من ترجيح **لا احاد**  
 على الآخرة ما عدا ذلك فالاجماع حاصل على علمهم فان قيل انما اتفقوا على وجوب

وهذا

وبما لم يقع الخلاف بين  
 مدلوليه مما وقع في الكتابين



العلم لا على صحة منغناه وسند المنع انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج  
 الشبان فلم يبق للصحيحين في هذا غيرة والاجماع حاصل على ان الغاية فيما يرجع الى  
 الصحة ومن صرح بافادته ما اخرج الشبان العلم النظري بالوسعي الاسفرائيني ومن اعلم  
 الحديث ابو عبد الله الحميد والفضل بن طاهر وغيرهما ويكمل ان يقال للمزية المذكورة  
 كون احاديثها اصح الصحيح ومنها المشهور اذا كانت طرق متباينة سالمة من ضعف الروا  
 والعلل ومن صرح بافادته العلم النظري الاستاذ ابو منصور البغدادي والاستاذ  
 ابو بكر بن خورك وغيرهما ومنها المسلسل بالائمة المحققين حيث لا يكون غريبا  
 كما كتبه الذي يرويه احمد بن حنبل ويشاركة فيه غيره عن الشافعي ويشاركة فيه غيره  
 عن مالك بن انس فانه يعينه العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة روايته وان  
 فهم من الصفات اللاتيقية الموجبة للقبول يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم ولا يشك  
 من ادنى ممارسة بالعلم واجبار الناس ان يكاملوا شأفهم بخبرانه صادق فيه  
 فاذا انضاف اليه من هو في تلك الدرجة ازداق قوة وبعد ما يخشى عليه من السهو هذه  
 الانواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا لعلوم بالحديث المتجربة  
 العارف باحوال الرواة المطلع على العلل وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك  
 لتصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينبغي حصول العلم للمتنزه المذكور والله اعلم ومحصل

الانواع التي ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين والثاني بالاطراف متعددة والثالث  
 بما رواه الائمة ويمكن اجمال الشك في حديث واحد فلا يبعد القطع بصحة واسد علم  
**ثم الغاية اما ان يكون اصل** اي في الموضع الذي يدور الاسناد عليه ويرجع اليه  
 تعدت الطرق اليه وهو طريقة الذي فيه الصحابي او لا يكون كذلك بان يكون التقدير  
 اثنائية كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم يتفرع برواياته عن واحد منهم شخص واحد  
**فالاول التقدير المطلق** فحيزت النفي عن سبب الاول وعن هبة تقديريه الشبان  
 دينار عن بن عمر وقد تقديريه راو عن ذلك المنقول كحديث شعب الائمة تقديريه ابو صالح  
 عن ابي هريرة وتقدريه عبد الله بن دينار عن ابي صالح وقد ستم التقدير في جميع رواياته  
 او اكثرهم وفي مسند الزوار والجمع الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك **والثاني**  
**التقدير النسبي** سمي نسبيا لكون التقدير فيه حصل بالنسبة لشخص معين وان كان  
 في نفسه مشهورا **وقيل اطلاق التقدير عليه** لان الغريب التقدير مترادفان لغته  
 واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غابروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلة فالغريب  
 اكثر ما يطلقونه على الغريب المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه على الغريب النسبي وهذا من حيث  
 اطلاق الاسميه عليهما واما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون  
 المطلق والنسبي تغديريه فلان او الغريب فلان قريب من هذا اختلافهم في



المنقطع وكسر كل مما متعديان اولاً فاشترط المحدث على التعابير لكنه عند الحكم  
 الاسم والاعتماد استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسال فقط فيقولون رسلاً فلان  
 سواء كان ذلك مسلاماً منقطعاً ومن ثم اطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواضع  
 استعمالهم على كثير من المحدثين انهم لا يعيرون من كسر المنقطع وليس كذلك  
 لما جردناه وقل لمن نبه على النكته في ذلك واحد اسم **خبر الاما وتقول**  
**تام الضبط متصل السند غير معلى ولا شاذ وهو الصحيح لذاته** وهذا اول قسم  
 المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان تشمل من صفات القبول على اعلالها  
 او لا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر ذلك التصور ككثرة الطرق فهو  
 الصحيح ايضاً لكن لا لذاته وحيث لا جبران فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جاب  
 قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضاً لا لذاته وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعدم مرتبة  
 والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب  
 الاعمال السيئة من شرك او فسق او بدعة والضبط ضبط صدر وموان شئت  
 سمعته بحيث يمكن من استحضاره متى شاء وضبط كتاب هو صيانة لدرجته  
 سمع فيه ومجته الى ان يؤذي منه وقيد بانام اشارة الى المرتبة العليا في ذلك  
 والمتفصل باسم اسناد من سقوط فيه بحيث يكون كل من جاله سمع ذلك المتفصل

من شيخه والسند تقدم تهريفه والمعلل لغة ما فيه علة واصطلاحاً ما فيه علة  
 خفية فادحة والشاذ لغة المنفرد واصطلاحاً ما يخالف فيه الراوي من مواضع  
 وله تفسير آخر سيبويه قوله وخبر الاما وكما ينسب باقى قيوده كما فصل وقوله  
 ينقل عدل اخرار عما يتعلق به العدل قوله هو يسمي فضلاً يتوسط بين المبتدأ والخبر  
 يؤذن بان ما بعده خبر عن ما قبله وليس نعت له وقوله يخرج ما يسمى صحيحاً بامر خارج عنه  
 كما تقدم **وتفاوت رتبة** اي الصحيح بسبب تفاوت **مذه الاوصاف** المقصود في  
 القوة فانها لما كانت معينة لعلبة الفن الذي عليه مدار الصحة اقتضت ان يكون  
 لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المعنوية واذا كان كذلك فالتكون بمراتبه  
 في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب التبرجج كان  
 من دونها فمن المرتبة العليا ذلك الملق عليه بعض الائمة انه امج الاسانيد كانه  
 عن سالم بن عبد الله بن عمر بن ابيه وعنه عن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي بن ابي  
 النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ودونها في المرتبة كرواية يزيد بن عبد الله بن ابي  
 عن جده عن ابيه ابي موسى وكما دبر سلمة عن ثابت عن انس ودونها في المرتبة كرواية  
 ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة وكما علل ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان  
 بشلم اسم العدالة والضبط الا ان المرتبة الاولى في فهم من الصفات المرجوة



تقديم روايتهم على التي فيها وفي التي تليها من قوة الضبط لا يقتضيه تقدمها على  
الثالثة وهي مقدمة على رواية من بعد ما يغرد به حسننا محمد بن سحن من عام  
عمر عن جابر وعمر بن شبيب عن ابيه عن جده وقس على هذه المراتب يشبهها المراتب  
الاولى التي اطلق عليها بعض الائمة انها اصلها سائده والمقدمة عدم الاطلاق  
معينه منها ثم استفاد من مجموعها اطلاق الائمة عليه ذلك على ارجحية على ما لم  
ويقتضيه هذا التفصيل اتفق الشيخان على تحريمه بالنسبة الى انفراد واحد منهما  
به البخاري بالنسبة الى انفراد مسلم لاتفاق العلماء بعد ما على تلقي كتابيهما  
واختلاف بعضهم في ايهما ارجح فالتفقا عليه ارجح من هذه الحثية ما لم يتفقا عليه  
وقد صرح الجمهور بتقدم صحيح البخاري في الصحة ولم يوجد عن احد التصرح بنقيضه  
ما نقل من على اليسابور انه قال تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصرح  
بكونه اصح من صحيح البخاري لانه انما نفى وجود كتاب اصح من كتاب مسلم اذا المنع انما  
هو ما يقتضيه صحة افضل من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة  
بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة وكذلك ما نقل من بعض المغاربة انه فضل  
صحيح مسلم على صحيح البخاري في ذلك فمأرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب  
ينفع احد منهم بان ذلك يرجع الى الائمة ولو افصحوا به لرد عليهم شاهد بوجود

التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري ثم منها في كتاب مسلم واشتهر شرطه فيما  
واسد والمرحانه من الاتصال فلا يشترط ان يكون الراوي قد ثبت له لقام من  
عنه ولو مرة واكتفى مسلم بطلق المعاصرة والزم البخاري انه يحتاج ان لا يقبل  
اصلا والزم به ليس يلزم لان الراوي اذا ثبت له المعاصرة لا يجري في روايته  
احتمال ان لا يكون سمع لانه يلزم من جريانه ان يكون مدسا والمسله متعوضه في  
غير المدلس والمرحانه من حيث العدالة والضبط فلان رجال الذين تكلم فيهم  
رجال مسلم اكثر عددا من رجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري  
لم يكثر من اخراج حديثهم بل قالهم من شيوخه الذين اخذ عنهم ومارس حديثهم فكلما  
مسلم في الامر من امارجانه من حيث عدم التدوز والاعلال فلان انتقد على  
من الاحاديث قل عددا مما انتقد على مسلم مع اتفاق العلماء على ان البخاري كما  
اجل من مسلم في العلوم اعرف بصناعة الحديث منه ان سلماته وخرجه ولم يزل  
ستفيدة منه وتستبح اثاره حتى قال الدارقطني لولا البخاري لما راج مسلم ولا  
ومن ثم اي من هذه الحثية وهي ارجحية شرط البخاري على غيره **مصحح البخاري**  
على غيره من الكتب المصنفة في الحديث ثم صحيح مسلم لمشاركة البخاري في اتفاق  
العلماء على تلقي كتابه بالقبول ايضا سوي على كل ثم تقدم في الائمة من حيث



الاصححة ما وافقه **شرطها** لان المراد به روايتها مع بشرط الصحيح وروايتها وحده  
الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم فهم مقدمون على غيرهم في روايتهم  
وهذا اصل لا يخرج عنه الا بديل فان كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما خرج  
او مشكوكا وان كان على شرط واحد مما فيقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده  
بتعاليل كل منها فخرج لنا من هذه ستة اقسام متفاوتة درجاتها في الصحة وهم  
قسم سابع وهو ما ليس على شرطهما اجتماعا او تفردا او هذه التفاوت انما هو بالنظر  
الى الحقيقة المذكورة اما لو مرجع قسم على ما فوقه بامور اخرى تقتضي الترجيح فانه  
يقدر على ما فوقه او قد يعرض للمناقض ما يجعله فائقا كمالو كان الحديث عند مسلم  
مثلا وهو قاصر عن درجة التواتر لكن حفته فريته صار بها يفيد العلم فانه  
يقدم على الحديث الذي يخرج البخاري اذا كان فردا مطلقا وكما لو كان الحديث الذي  
لم يخرج به من ترجمه يكونها اصح لاسيما كمالك عن نافع عن بن عمر فانه تقدم  
انفرد به احدهما مثلا لاسيما اذا كان في اسناده من في مقال **في خفاء الضلع**  
اي قل تعالى خف لقوم خفوا فقلوا والمراد من بقية الشرط المتقدمة في هذه  
الصحيح **فوق حسن** لانه لا شيء خارج وهو الذي يكون حسنة بسبب تضاد نحو  
حديث المسور اذا تعدت طرقة وخرج بشرط باقي الاوصاف الضعيف وهذا القسم

٩  
من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه مشابها في انقسامه الى مراتب  
بعضها فوق بعض **وبكثرة طرق** **يصح** وانما يكمل له بالصحة عند تعدد الطرق لما ان للصورة  
المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح ومن ثم يطلق  
الصحة على الاسناد الذي يكون حسنة لانه لو تعدد اذا تعدد وهذا حيث منفرد الوصف  
**فان حبا** اي الصحيح والحسن في وصف واحد كقول الترمذي غير حديث صحيح **فليتر**  
الاهل من المجتهد **في الناقل** اهل جمعة في شروط الصحة او قصر عنها وهذا **يكتسب**  
منه **التفرد** بذلك الرواية وعرف بهذا جواب من تشكك الجمع بين الوصفين فقال  
قاصر عن الصحيح في الجمع بين الوصفين اثبات ذلك لتصوره ونفيه **بمحصل الجواب**  
ان تردد ايمه الحديث في حال ناقلة اقضي للمجتهدين لا يصفه بامد الوصفين فقال فيه  
حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه  
منه حرف الرد لان حقه ان يقال حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من  
الذي بعده **وعلى هذا** فاقيل فيه حسن صحيح دون ما قبل فيه صحيح لان الجزم اقوى من  
وهذا حيث التفرد **والا** اذا لم يحصل التفرد فاطلاق الوصفين معا على الحديث يكون  
**باعتبار اسناده** **واحد** ما صحح والاخر حسن على هذا فاقيل فيه حسن صحيح  
ما قبل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان كثره الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي



بان شرط الحسن ان يروي من غيره وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب  
 لان هذه الامور من هذا الوجه في كتاب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرفه في بعض  
 منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك انه يقول في بعض  
 حسن في بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها صحيح غريب  
 بعضها حسن غريب في بعضها حسن صحيح غريب تعريفه انما وقع على الاول فقط وعبارة ترمذي  
 ذلك حيث قال في اواخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما اردنا به حسن سنادا عندنا كل  
 روي لا يكون روايه متما بالكتب يروي من غيره وجه وذلك لا يكون شاذا في عندنا حديث  
 من غريب هذا انه انما عرف الذي يقول فيه حسن فقط وانما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب  
 او حسن صحيح غريب فلم يرجع على تعريفه كالم يرجع على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب  
 وكان ترك ذلك استقنا بشته عند اهل الفن واقصر على تعريفه يقول فيه في كتابه حسن  
 فقط اما لعمومه واما لانه اصطلاح جديد ولذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل الكتب  
 كما فعل الخطابي وبهذا التعريف سند في كثير من الارباعات التي قال البحت فيها ولم ينفرد  
 توجيهها فلهذا الحمد على ما علم وعلم **وزيادة راوية الى الصحيح والحسن مقبولة في علم**  
**منايفه** روايه من سوا وثق من لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة اما ان يكون لا يثق في  
 بينها وبين روايه من لم يذكرها فلهذا تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستعمل الذي

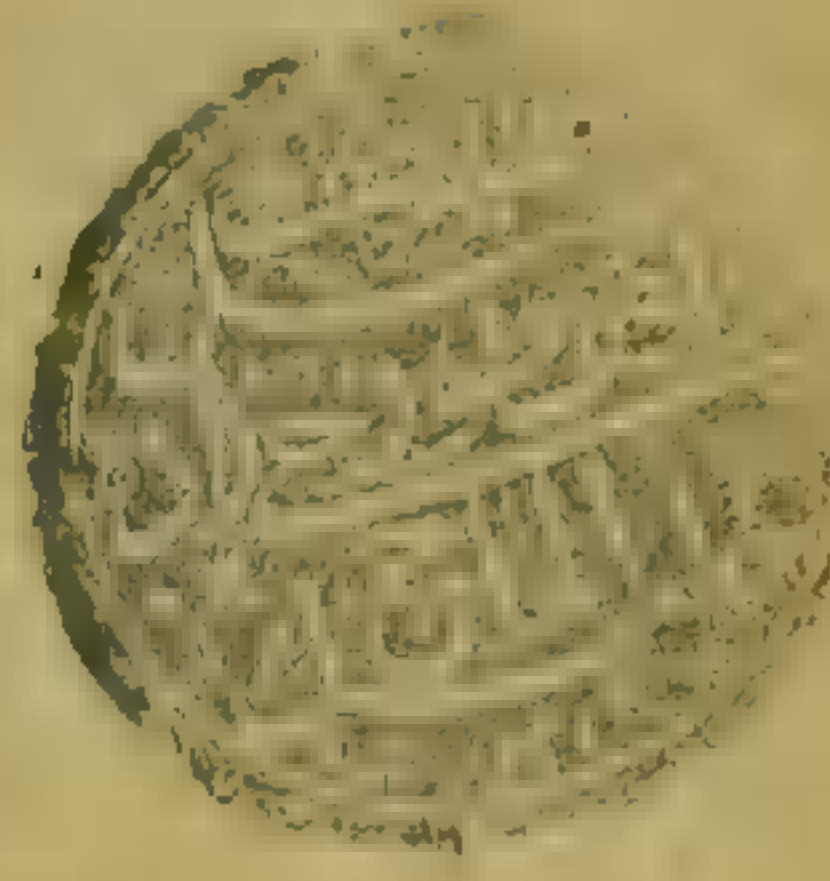
به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره واما ان يكون منافيه بحيث يلزم من قبولها رد الرواية  
 الاخرى فلهذا التي يقع الترجيح بينها وبين معارضتها فيقبل الراجح ويرد المرجوح واشهر من  
 جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا يثاق ذلك على طريق  
 الحديث الذين يشترطون الصحيح ان لا يكون شاذا ثم يفسرون الشذوذ بخالفه الثقة  
 من موافق منه ويجب ممن اغفل ذلك منهم مع عرقه باشرط ان لا يثق الشذوذ في  
 حد الصحيح وكذا الحسن المنقول من ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن محمد ومكي  
 القنطاري احمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وابو زرعة وابو حاتم  
 والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيره ولا يفرق  
 عن احد منهم اطلاق قبول الزيادة ويجب من ذلك اطلاق كثير من شافعية القول  
 بقبول زيادة الثقة مع ان نص الشافعية لا يفرق ذلك فانه قال في اثنا عشر كلاما على  
 به حال الراوي في الضبط مانعه ويكون اذا شارك احد من الخطاط لم يخالفه فان خالفه  
 فوجد حديثه انقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه ومتى خالفه وصفت انقص ذلك  
 بحدوثه انتهى كلامه ومقتضاه انه اذا خالف فوجد حديثه ازيد اضر ذلك بحدوثه فدل على  
 زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا وانما تقبل من الخطاط فاعتبر ان يكون حديث  
 هذا الخالف انقص من حديث من خالفه من الخطاط وجعل نقصان هذا الراوي من



الحديث في بلاغ على صحة لانه يدل على بحرية ومجل ما غذا ذلك مفر الجديته فقلت في الزيادة  
 فلو كانت بمنزلة مقبول مطلقا لم يكن مضرة بحديث صاحبها والله اعلم **فان في ذلك**  
 رايها **بارج** منه في ضبط او كثرة عدد او غير ذلك من وجوه الترجيحات **فالراجح** يقال  
**المعقود** **ومتعبد** وهو المرجح يقال **لا** **الشاذ** في ذلك ما رواه الترمذي في النسي  
 وابن حبان في طريق بن عيسى عن عمرو بن دينار عن عويصة عن بن عباس رضي الله عنه  
 ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا هو لم يعقده احد  
 وتابع بن عيسى على صلة ابن جريج وغيره وقال نعم جاد بن زيد رواه عن عمرو بن دينار  
 عن عويصة ولم يذكر بن عباس قال ابو حاتم المعقود حديث بن عيسى انتهى في جاد بن زيد  
 اهل العدة والضبط ومع ذلك رجح ابو حاتم رواية من هم اكثر عددا منه وعرف من هذا  
 التميز ان الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لمن هو اول منه وهذا هو المعتمد في تعريف  
 بحسب الاصطلاح وان وقعت مخالفة **مع الضعف** **فالراجح** يقال **المعروف**  
**ومعك** يقال **المعكر** ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جبيب بن جبيب  
 اخوه حمزة بن جبيب في ايات المقر في حديث عن النضر بن حريث عن عباس بن  
 منها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قام الصلوة واتى الزكوة وحج وصام وقرأ  
 الصيف ظل الجنة قال ابو حاتم هو مكر لان غيره من الشقات رواه عن ابن جبيب  
 ثم

وهو المعروف وعرف بهذا ان بين الشاذ وبين المنكر عموما وخصوصا من وجه لان بينهما  
 اجتماعا في اشتراط المخالفة واقتراحا في ان الشاذ راوية ثقة او صدوق والمنكر راوية  
 وقد نقل من روى بينهما واسلم **ما تقدم من التردد النسبي** ان وجد بعض الطرفين فورا  
 قد وافقه غيره **فما هو التتابع** بكثرة الموصلة والمتابعة على مراتب حصلت للاولى بنفسه  
 وان حصلت شيخة فمن فوقه في القاصرة ويستفاد منها التقوية مثال المتابعة ما رواه الشافعي  
 في الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال الشرح وعشرون فلانصوا  
 حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين فهذا الحديث  
 بهذا اللفظ من قوم ان الشاذ في تعذيبه عن مالك فعدوه في غايته لان اصحاب مالك روه عنه  
 بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له لكن وجدنا الشاذ في متابعي عبد الله بن  
 مسلمة القعني كذلك اخرج البخاري عنه عن مالك وهذه متابعه تامة ووجدنا له ايضا  
 متابعه قاصرة في صحيح بن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن محمد بن زيد عن جده عبد الله  
 بن عمر رضي الله عنهما بلفظ فاكلوا ثلثين في صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع  
 ابن عمر بلفظ فاقدروا له ثلثين ولا اقتصار في هذه المتابعة سواء كانت تامة ام قاصرة  
 على اللفظ بل لوجاهة بالمعنى كيف لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي **فان وجد**  
**من مروي من حديث صحابي آخر يشبهه** في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط **فهو الشاذ** **ثم**

بعد





الحديث الذي قد مره ما رواه النسا من رواية محمد بن خنيس عن ابن عباس رضي الله  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ  
 واما بعضه فهو ما رواه البخاري من حديث محمد بن زياد عن ابي هريرة بل حفظ فان غمى عليكم  
 فاكلوا عدة شعبان فتمشوا وخض قوم المتابعة بما يحصل باللفظ سواء كان من رواية  
 ذلك الصحابي ام لا وانما هذا حصل بالمعنى ذلك وقد تطلق المتابعة على التام والاعمال  
 فيه سهل واعلم ان **تسبع الطرق** من كوامع والمسائيد والافراد **الحديث** الذي  
 يظن انه قد يعلم بل متابع ام لا **الموت** وقول بن الصلاح معناه الاعتبار  
 والشواهد قد يؤمن ان الاعتبار قسم لهما وليس كذلك بل هو هيئة التوصل اليها ومسح  
 ما تقدم من اقسام المقبول تفصيل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة والله اعلم  
**ثم المقبول** ينقسم الى معمول وغير معمول لانه ان **سلم من المعارضة** الى  
 يات برفضاؤه **فالمحكم** وامثلة كثيرة وان **عوض** فلا يخلو اما ان يكون معارضة  
 مقبولا امثله او يكون مردودا فان لا اثر له لان القوى لا يؤثر فيه فحالته **الضعيف**  
 ان كانت المعارضة **بمثل** فلا يخلو اما ان يكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف او لا **فان**  
**الجمع** فهو النوع المسمى **مختلف الحديث** مثل ابن الصلاح بحديث لاعدوي لا يفرق  
 فمن المجدوم فذكر من الارساء وكلامها في الصحيح وفانها المعارضة ووجه الجمع بينهما ان

الام في

الامراض لا يحدى طبعا لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لاعداء  
 مرضه ثم قد يختلف ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب كذا في الجمع بينهما ابن الصلاح تبعا لغيره  
 والاول في الجمع بينهما ان يقال فيه صلى الله عليه وسلم لاعدوي ياتي على عمود وقد صح قوله  
 الله عليه وسلم لا يفدي شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم لمن عارضه بان البعير الاجرب يكون  
 في الابل الصحيح فخالطها فترب حيث لا عليه بقوله فمن اعدى الاول يعني ان الله سبحانه  
 ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداء في الاول اما الامر بالفرار من المجدوم فمن باب  
 الدفاع ليلاتي في الشخص الذي خالطه شي من ذلك تقدير ابتداء ابتداء بالاعدوي **المعنى**  
 فيظن ان ذلك بسبب مخالطة فيعتقد صحة العدو فيقع في الحرج فامر بتجنبه حسبا  
 والله اعلم وقد صنف في هذا النوع الشافعي في كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد  
 وصنف فيه بعده ابن قتيبة والطحاوي وغيرهما وان يكن الجمع فلا يخلو اما ان يبرف  
**الناسخ** ان لا فان عرف **ثبت المتأخر** او باصرح منه **فهو الناسخ واللاحق** **المستوفى**  
 والنسخ رفع تعلق حكم شرعي بديل شرعي متأخر عنه والناسخ ما دل على الرفع المذكور  
 ناسخا مجاز لان الناسخ في الحقيقة هو ما نفع ويعرف النسخ بامور صرحها ما ورد النص  
 كحديث بريدة في صحيح مسلم كنت نهيتكم عن زيادة القبور فزوروا فانها تذكر الازمنة منها  
 ما يجرم الصحابي بانه متأخر كقول جابر كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم تركوا



ما مست النار اخرج اصحاب السنن ومنها ما يعرف بالتاريخ وهو كثير وليس بمراد  
اصحاب التاريخ الا سلام معارض المتقدم عنه لاحتمال ان يكون سمعه من صحابي آخر  
قدم من المتقدم المذكور ومثله فارسه لكن ان وقع التصريح بسامعه له من النبي  
الله عليه السلام فيجوز ان يكون ناخبا بشرط ان يكون لم يتخل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا  
اسلامه والاما الاجماع فليس بنازع بل يدل على ذلك ان لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما  
يمكن ترجيح احد على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالسناد او لا  
فان امكن الترجيح بغير النصير اليه **والا** فلا نصارا لظاهر التعارض لقاعلي هذا الترتيب  
البحر ان امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ **فالترجيح** ان يثبت **ثم التوقف** عن العمل به  
الحديثين والتعير بالتوقف اولى من التعير بالنسب قط لان خفاء ترجيح احد على  
الاخر انما هو بالنسبة للمعتبر في امالة الراي مع احتمال ان يظهر غيره ما خفي عليه السلام  
**ثم المردود** وموجب رد اما ان يكون **الاستقط** من اسناد او طعن في راوي او في المتن  
وجوب الطعن اعم من ان يكون لا يرجع الى ديانة الراوي او الى ضبطه **فالاستقط** اما  
يكون من مبادي السنة من تصرف مصنف ومن آخره اي لا سنادا وبعد التابعي او  
**غير ذلك** فالاول المعلق سواء كان الساقط واحدا ام اكثر وبنه وبين المعضل الآتي  
ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث تعريف المعضل بانه سقط منه اثنا فصاعدا يستمع

مع بعض صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق بانه من تصرف مصنف من مبادي السنة  
يفترق منه اذ هو علم من ذلك ومن صور المعلق ان يحذف جميع السنة ويقال مثلا قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوها ان يحذف الا الاصل او التابعي والصحيح معا  
ان يحذف من حديثه ويضيفه الى من فوقه فان كان من قوله شيئا لم يكن ذلك المصنف فقه  
اختلف فيه هل يسمى تعليقا او لا والصحيح في هذا التفصيل فان عرفت النص او الاستقراء  
ان فاعل ذلك ليس قضاة ولا فاعليين وانما ذكر المعلقين في قسم المردود لجهل حال  
المحذوف قد يحكم بصحة ان عرف بان يحيى مسمى من وجه آخر فان قال جميع من اذنه  
ثقات جاءت مسئلة التعديل على الابهام والجمهور لا يقبل حتى يستمرى لكن قال ابن  
الصلاح ان وقع المحذوف في كتاب الترمذي صحة كالتجاري فاتي فيه بالجرم دل على  
ثبت سنده عنده وانما حذف لغرض من الاغراض ما اتى فيه بغير الجرم فحينئذ يقال  
او ثبت امثله ذلك في النكت على ابن الصلاح **والثاني** وهو ما سقط من آخره من  
التابعي هو **المسل** وصورة ان يقول التابعي سواء كان كثيرا او صغيرا قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل كذا ونحو ذلك وانما ذكر في قسم المردود  
لجهل حال المحذوف لانه محتمل ان يكون صحيحا ومحتمل ان يكون تابعا والثاني محتمل  
ان يكون ضعيفا ومحتمل ان يكون ثقة وعلى الثاني محتمل ان يكون مسل من صحابي محتمل



ان يكون محل عن تابعي آخر على الثاني فيجوز الاحتمال السابق يتعدا ما بالتجوز العقبلي  
فان لا نهاية له واما بالاستقراء فالي ستة اوسبعة وهو اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين  
عن بعض فان عرف من عادة التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور الحديثين  
الي التوقف وهو اجد قولي احمد وثابتها وهو قول المالكيين والكوفيين قبل  
وقال ثنائي قيل ان اعتضد بحينه من وجه آخر بين الطريقين الاول مسند اكان او  
مسند ليس في احتمال كون المحدث ثقة في نفس الامر نقل ابو بكر الرازي عن الحنفية والشافعية  
الباجي من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم فقبل مسندا ثقافا  
والقسم الثاني من اقسام السقط من الاقسام **ان كان باثني فصاعدا مع** **التعالي**  
**فروا المنقط** **والا فان كان السقط باثني غير متواليين في موضعين مثلا فهو المنقط**  
وكذا ان سقط واحد فقط او اكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالي **ثم ان السقط**  
**الاسناد قد يكون** **وفما يحصل الاشتهار** **اكتفي معرفة كون الراوي مثلام بها**  
روى عنه او يكون **خفي** فلا يدركه الا الاثمة اكد المطلقين على طرق الحديث  
وعلى الاسانيد **فالاول** وهو الواضح **يدرك بعدم التباقي** بين الراوي وشيخه  
بكونه لم يدرك عصره او ادركه لكن لم يجتمعوا وليست له اجازة ولا وجادة **ومن**  
**ثم احتج الى** **لثمنه** **تجربته** **موايد الرواة** **وفياتهم** **واوقات طلبهم** **وارتباطهم**

وقد اتفق ائمة اعم ادعوا الرواية عن شيوخهم بالتاريخ كذب عوامهم **والقسم الثاني**  
وهو الخفي **المدلس** بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدته واوهم  
سماحه للحديث ممن لم يحدته به واشتقاقه من الدلس بالتحريك وهو خلط الظلام  
سمي بذلك لاشتهارهما في الخفاء **وهو المدلس بصيغة** **من صيغ الاو** **والاحتمال**  
وقوع **اللفظ** **بين المدلس وبين اسنده** **كمن** **كذا قال** **ومنى وقع بصيغة**  
صرحة لا يجوز فيها كان كذا ويجزم من ثبت عنه التدليس اكان عدلا ان لا قبل  
منه الا ما صرح فيه بالتحديث على الاصح **وكذا المدلس الخفي** **اذا صدر من** **معا**  
**لم يلق** **من حدث عنه** **بل منه** **وبينه واسطة** **والفرق بين المدلس والمدلس الخفي**  
دقيق يحصل تحريره باذكر سناده وان التدليس يختص بمن روى عن عرف  
لغاؤه اياه فاما ان عاصره انه فهو المدلس الخفي ومن ادخل في تعريف التدليس  
المعاصرة ولو بغير لفظه ودخل المدلس الخفي في تعريفه والصواب التفرقة  
بينهما ويدل على ان اعتبار اللفظ في التدليس من المعاصرة وحده لا بد منه  
الطابق اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضمين كابي عثمان النهدي و  
ابن عازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبل التدليس لو كان مجرد المعاصرة  
يكتفى به في التدليس كان مولانا المدلس لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم







او ما فوجاه فزاد في الحديث وضح فرف كنهه انه كذب لاجله فامر بدمج الحكم <sup>منها</sup>  
 ما يوجد من حال المروي كان يكون مناقضا لنص القرآن والسنة المتواترة <sup>القطع</sup> والاجماع  
 او صرح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التاويل ثم المروي تارة يخرجه الوضع  
 وتارة ياخذ من كلام غيره كبعض السلف الصالح او قده الحكاه او الاسرائيليات  
 ياخذ حديثا ضعيفا لا سند فيه كبره اسنادا صحيحا ليروج واجام على الوضع على الوضع  
 عدم الدين كازاد او قلته الجهل ببعض المتعبدين او فطر البصيصية كبعض المعتكدين  
 اتباع موهبي بعض الرؤسا او الاغراب لغرض الاشتار وكل ذلك حرام باجماع من <sup>يعتد</sup>  
 به الا ان بعض الكراميه وبعض المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع في الترميم والترتيب  
 خطأ من فائدة ثا عن جمل لان الترميم من جملة الاحكام الشرعية <sup>اتفقوا</sup>  
 على ان تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبائر وبلغ ابو محمد الجويني فكه من تعد  
 الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم واتفقوا على تحريم رواية الموضوع لا مترونا ببيان  
 لقول صلى الله عليه وسلم من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو احد الكذابين خرج مسلم  
 والتسم <sup>الثاني</sup> من اقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب هو  
 المردود <sup>الثالث</sup> المنكر على راي من لا يشترط في المنكر فيه المنفعة <sup>وكذا الرابع</sup>  
 والخاص من فسخ غلطه او كثرت غلطته او كثر فسقه فحده منكره <sup>الوهم</sup> وهو <sup>التسم</sup>

السادس

السادس وانما افصح بطول الفصل ان اطلع عليه اي على الوهم بالقرين الدالة على  
 وهم راويه من وصل رسل او منقطع او ادخل حديث في حديث او اخذ ذلك من الاشياء القادرة  
 ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع <sup>وجميع الطرق</sup> فهذا هو المحلل وهو من افضل انواع  
 علوم الحديث وادقها ولا يقوم به الا من زرق الله تعالى فيها ثاقبا وخطا واسعا ومعرفة  
 تامة بجواب الرواة ومكة قوية بالاسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من اهل  
 هذا الشأن كعلي بن المديني واحمد بن حنبل والبخاري يعقوب بن شيبة والبيهقي  
 وابي زرعة والدارقطني وقد تعصر عبارة المحلل عن اقامة الحجج على دعواه كالصبر في  
 نقد البشارة والدرهم <sup>ثم</sup> <sup>المخالفة</sup> وهي القسم السابع ان كانت واقعة بسبب <sup>تغير</sup>  
 السياق اي سياق الاسناد فالواقع فيه ذلك <sup>التي</sup> <sup>مدرج</sup> <sup>الاسناد</sup> وهو اقسام  
 الاول ان يروي جماعة الحديث باسناد مختلف فيروي عنهم راو فجميع الكل على سنا  
 واحد من تلك الاسانيد ولا بين الاختلاف الثاني ان يكون المتن عند راو الاطراف منه  
 فانه عنده باسناد فيروي به او عنه تاما بالاسناد الاول ومنه ان يسمع الحديث شيخة  
 طرفا منه فيسمعه عن شيخة بواسطة فيروي عنه تاما بخلاف الواسطة اثنان يكون  
 عند الراوي متباينان مختلفان باسناد مختلفين فيروي بهما او عنه مقتصر على احد الاسناد  
 او يروي احد الحديثين باسناد خاص به لكن يزيد فيه من المتن الاخر ما ليس <sup>الرابع</sup>



ان يسوق الاسناد فيعرض له عارض فتقول كلاما مقبلا نفسه فيمن بعض من سمعه  
ذلك الكلام هو من ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه اقسام مدرج الاسناد  
مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في اوله وتارة في  
وتارة في آخره ومما اكثر لانه يقع كعطف جملة على جملة او مدرج موقوف من كلام  
الصحابه او من بعدهم **مرفوع** من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فضل فهذا هو  
**مدرج المتن** ويدرك الادراج بورود رواية مفصلة للقدر المدرج مما اورد فيه  
بالتحصيل على ذلك من الراوي او من بعض الائمة المطلعين او باستحالة كون النبي صلى الله  
عليه وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب المدرج كتابا وحضه وزدت عليه قدرا ذكر  
مرتين او اكثر منه **الحكاية** وان كانت المخالفة **تقديم** وتأخير احدى الاسماء كمرتين  
وكعب بن مرة لان اسم احد مما اسم **اب** الآخر فهذا هو **المقلوب** للخطيب في  
كتاب رافع الارتياب قد يقع القليب في المتن ايضا كحديث ابي هريرة عند مسلم في  
السبعة الذين يظلمهم الله في ظل عرشه فيه ورجل تصدق بصدقة اخفاها  
لا تعلم بينه ما تنفق شاله هذا مما انقلب على احواله وانما هو حتى لا تعلم شاله  
تنفق بينه كافي الصميمين وان كانت المخالفة **زيادة** راو في اشياء الاسناد  
لم يزد ما اتفق من زاده فهذا هو **مدرج متصل** **الاسانيد** وشروطه ان يقع **مدرج** **بالسند**

١٧  
في موضع الزيادة والافتي كان معينا مثلما رجحت الزيادة او كانت المخالفة  
**باب الدلالة** الراوي **لا مدرج** لاحدى الراويين على الاخرى فهذا هو **المضطرب** وهو  
يقع في الاسناد غالبا وقد يقع في المتن كمن قل ان حكيم المحدث على الحديث بالاضطرار  
بالنسبة الاختلاف في المتن دون الاسناد **وقد يقع الابدال** **عبدالمن** راذ  
**حفظ المتن** **نا** من فاعله كما وقع بخاري والعقيلي وغيرهما وشروطه ان لا يستمر عليه  
يل ينتهي باشياء اكد فلو وقع الابدال **عبدالمن** بل لا غراب مثله فهو من اقسام  
الموضوع ولو وقع غلط فهو من المقلوب والمعلل وان كانت المخالفة **تغيير حرف**  
**حروف مع بقا صورته** الخط في **السياق** فان كان ذلك النسبة الى النقط **فالمصحف**  
وان كان النسبة الى الشكل **فالحرف** ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه العسكري  
وغيرهما واكثر ما يقع في المتن وقد يقع في الاسماء التي في الاسانيد ولا يجوز **تغيير صوت**  
**المتن** مطلقا ولا الاختصار منه **بالنقص** ولا ابدال اللفظ **لما اوف** باللفظ **لا**  
**له العالم** بدلالات اللفاظ وبما يحيل **المعاني** على الصحيح في المستلزمات **اما** **حقا**  
الحديث فالاكثر من على جوازه بشرط ان يكون الذي تخمسه عالما لان العالم لا ينقص  
من الحديث الا ما لا يتعلق له بما يفهم منه بحيث لا يختلف الدلالة ولا يختل البيان حتى  
يكون المذكور المحدث بمنزلة الخبر من او يدل ذكره على ما خذ به بخلاف ما لا يفاد



ينقص له تعلق كرك الاستثناء واما الرواية بالمعنى فاختلاف فيها شهيرة ولاكثر على  
الحوار ايضا ومن قوي حجم الاجماع على جواز شرح الشريعة للعلم بلسان العارفين  
فاذا جاز الابدال بلفظ اخري فجاز به باللفظ العربي في اولي دليل انما يجوز في المفردات  
دون المركبات قبل انما يجوز لمن استخضر اللفظ ليتكلم من التصرف فيه قبل انما يجوز  
لمن كان يحفظ الحديث ففسى لفظه وفتح معناه مرتباً في ذهنه فله ان يرويه بالمعنى  
لمصلحة تفصيل الحكم منه بخلاف من كان استخضر اللفظ وجميع ما تقدم يتعلق بالحوار  
وعده ولا شك ان لا والى ايراد الحديث في لفظه دون التصرف فيه قال القاضي  
سبب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن انه يحسن كما وقع لكثير  
الرواة قد ما وجدنا والله الموفق **فان خفي المعنى** بان كان اللفظ مستغنياً بلفظه  
**احتج الى الكتب المصنفة في شرح الغريب** كتاب ابي عبيد القاسم بن سلام  
وهو غير مرتب بقدرة الشيخ موفق الدين بن قدامه على الحروف وجميع منه كتاب  
ابي عبيد الهروي وقد اعنى به الجاف ابو موسى المديني فكتب عليه واستدركه  
كتاب اسمه الغايق حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية وكتابه  
الكتب شواو لامع اعوار قليل فيه وان كان اللفظ مستغنياً بكثرة لكن في مدلوله  
احتج الى الكتب المصنفة في شرح مسائل الاخبار وبيان **الشكل** منها وقد اكثر الاثير

السما

التصانيف في ذلك الخطاوي الخطاوي وابن عبيد البر وغيرهم ثم **الجمالة** بالراوي وهي  
السبب الثاني في الطعن **سببها** امران احدهما ان الراوي قد يكثر نغوته من اسم  
كثيرة او لقب او صفة او حرف او نسب في شئ منها فيذكر بغيره **اشتهر بغيره**  
من الاغراض فيظن انه آخر فيحصل الجهل كماله **وصنفوا فيه** اي في هذا النوع **من**  
لاوامم الجمع والتفريق واجاد فيه الخطيب سبعة اليه عبيد الغني بن سعيد المصري  
وهو الاردي ثم الصور ومن اقلته محمد بن السائب بن بشر الكلبي سبعة بعضهم  
جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم بماور بن السائب كناه بعضهم ابا النضر  
وبعضهم ابا سعيد وبعضهم ابا هشام فصار يظن انه جماعة وهو واحد  
لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف ذلك **والامر الثاني** ان الراوي قد يكون **مقلداً**  
من الحديث **فلا يكثر الا قد غنه** وقد صنفوا فيه **الوحدان** وهو من لم يرد  
الا واحد ولو سمي فمن جملة مسلم والحسن بن سفيان وغيرهما **اولا يسمى**  
**الراوي** **فقصا** من الراوي عنه كقوله اخبرني فلان او شيخ اورجل او بعضهم  
او ابن فلان وسئل على معرفة اسم المبهمة بورده من طريق اخرى سمي  
بمنغوا فيه **المبهمة** **ولا يقبل حديث المبهمة** ما لم يسم لان شرط قبول الخبر عدالة  
راوي ومن اتم اسمه لا يعرف عنه فكيف عدالة وكذا لا يقبل خبره ولو اوبهم بلفظ



**بالإختصار** كان يقول الراوي عنه خبر في الثقة لانه قد يكون ثقة عنده مجرد  
 غيره وهذا في المسند ولهذه النكتة لم يقبل المرسل ولو اريد العذر  
 به لهذا الاحتمال بعينه فليس يقبل تمسكا بالظاهر اذا اخرج على خلاف الأصل  
 القابل عالمًا اذ ذلك في حق من يوافق في مذهبه وهذا ليس من مباحث علوم  
 الحديث والله الموفق **فان سمي الراوي وانفرد راو واحد** رواية عنه **فمحمول**  
**المعنى** كالمسلم الا ان يوافق غير من يفرده عنه على الراجح وكذا من يفرده عنه  
 الفاضل من هذا لانه لو ان روي عنه **اشان فصاعدا ولو يوثق فمحمول**  
**الى ان وهو المستور** وقد قبل روايته جماعة بغير قيد ورد ما الجمهور والتحقيق ان  
 المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول برد ما ولا يقبلها بل يقال  
 موقوف في استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن خرج  
 بخرج غير مفسر ثم **البدعة** وهي سبب اتساع من اسباب الطعن في الراوي وهي ما  
 ان يكون **بكنز** كان يعتقد ما يستلزم الكفر او يفسد فالاول لا يقبل **صاحبها**  
**الجمهور** وليس مطلقا وقيل ان كان لا يستدل الكذب بغيره متعالة  
 والتحقيق انه لا يرد كل كفر ببدعة لان كل ما ينفرد به عن مخالفتها مبتدعة وقد  
 تنال فيكون مخالفتها فلاخذ ذلك على الاطلاق لا يستلزم تكفير جميع الطوائف

فالمعتمد

فالمعتمد ان الذي تردد روايته من انكر امر متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة  
 وكذا من اعتقد عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك لا يرويه مع غيره  
 وتجاوز فلا مانع من قبوله **والثاني** وهو من لا يقتضيه بدعة التكفير اصلا وقد اختلف  
 ايضا في قبوله ورد في قيل مرد مطلقا وهو بعيد واكثر ما علق به ان في الرواية  
 ترويح لا امره وتوحيها بذكره **على** وهذا فيمنع ان لا يروى عن مبتدع بشي نفي كما  
 فيه غير مبتدع وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد كل الكذب كما تقدم وقيل **يقبل** من  
**لم يكن داعية** الى بدعته لان تزيين بدعته قد تحل على تحريف الروايات تشويها  
 على ما يقتضيه مذهبه وهذا في **الراجح** واغرب بن جابر فادعي الاتفاق على قبول  
 غير الداعية من غير تفصيل نعم لما ذكره على قبول غير الداعية **الا ان روي ما يقوى**  
**بدعته فيرد على المذهب** **الراجح** روي **صاحبها** كما فظ ابو اسحق البرسيم بن يعقوب **الجزائري**  
**شيخ** ابي داود **والنسي** في كتاب معروف الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم  
 زائغ عن الحق اي عن السنة صادق العبارة فيلس فيه جلة الا ان يؤخذ من  
 حديثه ما لا يكون منكرا اذ لم يعوى به بدعته وما قاله مسجدا لان العلة التي لها  
 حديث الداعية واردة فيما اذا كان ظاهر المروى يوافق مذهب المبتدع ولو لم  
 يكن داعية والله اعلم **ثم سئل الحفظ** وهو السبب العاشر من اسباب الطعن والمراد

ضبطه



من لم يرج جانب أصابة على خطاه وهو قسمين **ان كان لازما** لا روى في  
جميع حالاته فهو **الشاذ على** راي بعض اهل الحديث **او** ان كان سوا الخطا  
على الراوي اما بكبره او لذباب بصره او لاحراق كنبه او عدمها بان كان مستمدا  
فرج الى خطه فانه هو **المختلط** والحكم فيه ان قد ثبت قبل الاختلاط اذا تميز  
قبل واذا لم تميز توقف فيه وكذا من شعبة الامر فيه وانما يعرف ذلك باعتبار الآفة  
**ومتنى قول السلي المحقق بمعتبر** كان يكون قوة او مشكلا ودونه كذا **المختلط** الذي  
يتميز **والمستور** والسناد والمرسل وكذا **المدلس** اذا لم يعرف المحذوف منه صا  
**حديث حسن** لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار **المجموع** من المتابع والمتابع  
كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا او غير صواب مدسوسا فاذا جاز من  
رواية موافقة لاحد من راجع احدى الجانبين من الاحتمالين المذكورين دل ذلك على ان  
محفوظه فارقت من درجة التوقف الى درجة القبول والله اعلم ومع ارتقاه الى درجة  
القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن  
وقد انقضى ما يتعلق بالمتن من حيث القبول **الرثم** **الاسناد** وهو الطريق  
الى المتن والمتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد من كلام وهو **اما ان ينتهي الى**  
**النبى صلى الله عليه وسلم** وينقطع لفظه اما تصريحا او حكما ان المنقول بذلك الاسناد

من قوله صلى الله عليه وسلم **او من فعله** او من تقريره مثال المرفوع من القول نصريحا  
ان يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا او يجوز ذلك مثال المرفوع من الفعل نصريحا ان  
الصحابي رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا او يقول هو او غيره كان رسول الله  
عليه وسلم يفعل كذا او مثال المرفوع من التقرير ان يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي  
عليه وسلم كذا او يقول هو او غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولا يرد ان  
لذلك مثال المرفوع من القول حكما لا تصريحا ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ من  
الاساليب ما لا محال للاجتهاد فيه ولا يتعلق ببيان اللغة او شرح غريب كالاجابة  
عن الامور الماضية من بذ الخلق واخبار الانبياء عليهم السلام والآيات كالملاحم والفتن  
واحوال يوم القيمة وكذا الاخبار عما يحصل به ثواب مخصوص او عقاب مخصوص وانما كان  
له حكم المرفوع لان اخباره بذلك تقتضي خبرا له ولا مجال للاجتهاد فيه يقتضي قضا  
للتقابل به ولا موقف للصحابة الا النبي صلى الله عليه وسلم وبعض من خبر عن الكتب القديمة  
فلما وقع الاحتراز عن القسم الثاني واذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال النبي  
الله عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان سماعا او غيره بواسطة ومثال المرفوع



الفعل حكما ان يفعل الصلابة بالاجمال لا جملتها فيه فيترك على ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كما قال الشافعي في صلاة على رضى الله عنه في الكسوف في كل ركعة اكثر من كونين  
 ومثال المرفوع من التبرير حكما ان خبر الصلابة انهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كما انه يكون حكم المرفوع من جهة ان الظاهر طاعة صلى الله عليه وسلم على ذلك فيكون  
 دواعيهم على سواه من امور دينهم ولان ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا تنفع من الصلابة  
 فعل شي يستمر عليه الا وهو غير ممنوع الفعل وقد استدلال جابر وابو سعيد رضي الله عنهما  
 على جواز الغزل بانهم كانوا يفعلونه والقرا نيزاك لو كان ما ينهي عنه لنتي عن القرا  
 وينتهي بقولي حكما ما ورد بصيغة الكساية في موضع الصنيع الصريحة بالنسبة الى صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم كقول تابعي عن الصلابة يرفع الحديث او ينييه او يسلخ به او رواه او رواه  
 وقد يتصور مع حذف التعديل ويريدون بالنبي صلى الله عليه وسلم كقول ابن سيرين  
 عن ابي هريرة قال قال معاوية بن قرة ما يحدث في كلام الخطيب اصطلاح خاص بالصلابة  
 والصنيع المحتمل قول الصلابة من السنة كذا فالاكثر على ان ذلك مرفوع وتعمل عن عبد البر  
 فيه الاتفاق قال واذا قالها غير الصلابة فقد لم ينفها الى صاحبها كسنة العجمين  
 وفي نقل الاتفاق نظر في الشافعي في اصل السنية قولان في ذلك لا غير مرفوع  
 ابو بكر الصديق في من الشافعية عليه بكر الرازي في الحديث فيمن كان في طاعة فيمن كان في طاعة فيمن كان في طاعة

الرفع

الرفع

السنة تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره واجيبوا بان رادة النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعيد وقد روى البخاري في صحيحه من حديث بن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 في قصة مع الحجاج حين قال له ان كنت تريد السنة فخير بالصلاة قال ابن شهاب فقلت  
 سالم افعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل يعنون بذلك السنة فنقل سالم  
 وهو احد الفقهاء السبعة من اهل المدينة واحد الحفاظ من التابعين عن الصلابة انهم  
 اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك السنة النبي صلى الله عليه وسلم واما قول بعضهم  
 ان كان مرفوعا فلم لا يقولون في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجاب انهم تركوا الجزم  
 بذلك خوفا واحتياطاً ومن هذا قول ابي قلابة عن انس بن مالك عن انس بن مالك  
 على النبي اقام عندنا سبعة اشهر في الصحيح قال ابو قلابة لو ثبت لقلت ان انما فعه  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم اي لو قلت لم اكتب لان قوله من السنة هذا معناه كونه  
 بالصيغة التي ذكرها الصلابة اولى ومن ذلك قول الصلابة امرنا بكذا او نهينا عن كذا  
 فيه كالحذف في الذي قبله لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من له الامر والنفذ  
 وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال ان يكون المراد غيره  
 كما في القرآن والاجماع وبعض الخلفاء او الاستنباط واجيبوا بان اصل هو الاول والله اعلم  
 محتمل لكنه بالنسبة اليه مرجوح وايضا فمن كان في طاعة فيمن كان في طاعة فيمن كان في طاعة

غير



ان امره الاريسه واما قول من قال يحل ان يلقن باليسن امره اخلا اختصاره بهذا  
 المسئلة بل هو مذکور فيها لوضح فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمذاق او هو  
 ضيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك الا بعد التحقق ومن ذلك  
 قوله كما نفعل كذا فله حكم الرفع ايضا كما تقدم ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من  
 الافعال بانه طاعة لله او لرسوله او بمصيبة كقولنا من صام اليوم الذي شيك  
 فيه فقد عصي ابا القاسم فلهذا الحكم الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه صلى  
 الله عليه وسلم انتهى غاية الاسناد **الى الصحابي كذا** اي مثل ما تقدم من كون  
 تشييع التصريح بان المنقول مومن قول الصحابي او من فعله او من تقريره ولا يجزئ فيه  
 جميع ما تقدم بل معظمه التشييع لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان كان  
 المختصرا لما لم يجمع انواع علوم الحديث استند منه الى التعريف الصحابي ما فعلت  
 ومومن نفي النبي صلى الله عليه وسلم مومنا به ومات على الاسلام ولو  
**تخللت ردة في الاصح** والمراد باللقا ما هو علم من المجالسة والمناشاة ووصول  
 احدهما الى الآخر وان لم يكلمه ويدخل فيه رواية احدهما الآخر سواء كان ذلك  
 بنفسه او بغيره التبعير باللقا اولى من قول بعضهم الصحابي من راى النبي صلى  
 الله عليه وسلم لانه يخرج ابنه فيكون مومنا به بالبيان ثم صحابة بل تردود اللقي في

هذا التعريف كالحسن واولي مومنا كالنفسل يخرج من حصول اللقا المذكور كمن في  
 حال كونه كافرا وقول به فصل ثان يخرج من لقيه مومنا لكن بغيره من الابواب لكن  
 بل يخرج من لقيه مومنا بانه سبغت لم يدرك البعثة فيه نظر وقول ما على السلام  
 فصل ثالث يخرج من رتب بعد ان لقيه مومنا ومات على الردة كعبيد بن جحش  
 وابن خطل وقول ولو تخللت ردة اي بين لقيه مومنا به وبين موته على السلام  
 فان اسم العجبة باق له سواء لقيه مومنا به او قولي في الاصح اشارة الى الخلا  
 في المسئلة ويدل على رجحان الاول قصه الاشعث بن قيس فانه كان ممن لم يلق  
 به الى ابي بكر الصديق ايسر افاد الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه اخيه ولم  
 احد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخرج احاديثه في المسانيد وغيرها تبين ان احدهما  
 برجحان رتبته من لازمه صلى الله عليه وسلم وقابل معه او قبل تحت رايته على من لم يلازم  
 اولم يحضره مشهرا او على من كلمه يسيرا او ماشيا قليلا او على رآه بغيره او في حال  
 الطفولية وان كان شرف العجبة حاصل بالجمع ومن ليس لهم منهم سماع منه في رتبة  
 مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الرواية  
 ثانيا يبرف كونه صحابيا بالتواتر والاستفاضة او الشدة او باخبار بعض  
 الصحابة او بعض ثقات التابعين بل هو من نفسه بانه صحابي اذا كان دعوا

رجع الى الاسلام في حياته او بعده

اوراه على



ذلك يدخل تحت الامتحان وقد استشكل هذا الامر جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير  
من قال انما عدل ويحتاج الى تأمل وينتهي غاية الاستناد الى التابعي وهو **عليه السلام**  
**كذلك** وهذا متعلق باللفظ وما ذكره الاية اليمانية فذلك فاش النبي صلى الله عليه وسلم  
وهذا هو المختار خلافا لمن شرط في التابعين طول الملازمة او اجماع السماع او التميز وتبني  
بين الصحابة والتابعين طبقة اختلفت في الحكم باتباعهم باتباع التسمين وهم المختصون الذين اذروا  
الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم فحكم فحكمهم ابن عبد البر في الصحابة وادعى  
وفيه ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه افصح في خطبة كتابه بانه انما اورد  
ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول والصحيح انهم معدودون بجملة التابعين  
سواء عرفوا او لم يعرفوا كما كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديثه ام لا لكن ان  
ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم بيده الاسرار كشف له عن جميع من في الارض فافهم من  
يعلم من كان مؤمناً في حياته اذواك وان لم يلاقه في الصحابة لحصول الرؤية من جنة  
صلى الله عليه وسلم فانقسم **الاول** مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة هو ما ينشئ اليه  
الاستناد وهو **المرفوع** سواء كان الاثماً بانسناد متصل لم لا **والثاني** المتوقف  
وهو ما ينشئ الى الصحابة **ومن دون** التابعين من اتباع التابعين فمن بعدهم  
اي في التسمية **مثل** اي مثل النبي صلى الله عليه وسلم في التسمية جميع ذلك متطوعاً وان

بشر

سيت قلت موقفاً على فلان فصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمقطوع فاش  
من مباحث الاستناد كما تقدم المقطوع من مباحث المتن كما ترى وقد اطلق بعضهم  
هذا في موضع هذا وبالعكس يجوز ان الاصطلاح اي الموقوف المقطوع **وقال**  
**للاخيرين الاثر والمسند** في قول اهل الحديث من حيث مسنده هو مرفوع صحابي  
**ظاهر الاتصال** فتعني مرفوعاً كما يحسن قول صحابي كالفصل يخرج به ما رفته اظهروا  
فانه مرسل او من دونه فانه بفضل الحديث وقول ظاهره الاتصال يخرج ما ظهره  
ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من اجل انهم من التسمية  
بالظهور ان الانقطاع المعنى كتحفة المدرس المعاصر الذي لم يثبت تقيده بالخير  
الحديث عن كونه مسنداً لابي ابي الائمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف  
موافق لقول الحكم المسند ما رواه الحديث من شيخ يظهر سماه منه وكذا شيخه من شيخه  
الى صحابي رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الخطيب فقال مسند المتصل فعلي هذا الموقوف  
اذا كان مسند متصل يسمى عنه مسند لكن قال ان ذلك قد ياتي لكن بغيره وبعد  
ابن عبد البر حيث قال مسند المرفوع ولم يتعرض للاستدلال فانه يصدر عن المرفوع  
والمقطوع اذا كان المتن مرفوعاً ولا يلقى **فان قل** عدده ان عدد رجال المسند  
ان انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الحديث لا يثبت له نسبة مسند آخر يد



به ذلك الحديث بعينه بعد كثير وينتهي الى امام من ائمة الحديث **في حقه عليه**  
كالخلف والفق والضبب والتصنيف غير ذلك من الصفات المتضمنة للترجيح  
**كشبهه** وما لك الثوري والشافعي والبخاري وسلم ونحوهم **فالاول** وهو ما ينسب الى  
النبى صلى الله عليه وسلم **العلو المطلق** فان اتفق ان يكون سند صحيح كان الغاية  
والافضوية العلوية موجودة مالم يكن موضوعا او نكالا لعدم **والثاني** العلو النسبي  
وهو ما يتعلق بعدد وفيه الى ذلك الامام وليا كان لعدد من ذلك الامام الى مشيخته  
وقد عظم رتبة التثنية فيه حتى غلب ذلك على كثير منهم حيث اهلوا اشتغال  
بما هم منه وانما كان العلوية مرغوبا فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطا لانه ما  
راو من رجال الاسناد والاداءات جاز عليه فكل ما كثر الوسايط وطال السند  
مطان التمييز وكل ما قللت فان كان في النزول منزلة ليست في العلو كان  
رجال او ثني منه واخلف او افقه والاتصال فيه اظهر فلا تردد ان يكون حينئذ  
اولى وامان رجح مطلقا واجتج بان كثرة البحث تقتضي المشقة في علم الاجر  
ترجيح بامر اجنبى عما يتعلق بالصحة والتصنيف **وفيه** اي العلو النسبي **الموافق**  
**وهي الوصو** الشيخ **احد المصنفين** من غير طريقة اي الطريقة التي تصل  
الى ذلك المصنف المسمى **بالحجرات** بين قتيبة عن مالك حديثا فلور ويناها

طرق

طريقة كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولور وينا ذلك الحديث بعينه من طريق الى العباس  
السراج عن قتيبة مثالا كان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فعد هسكت لنا المواقف  
مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه **وفيه** اي العلو النسبي  
**البدل** وهو الوصول الى شيخ شيخه **كذلك** كان يقع ذلك الاسناد بعينه من طريق  
التعقب عن مالك فيكون التعقب بدلا من قتيبة واكثر ما يعقبون الموافقة والبدل  
اذا قارنا العلو والافاضة والبدل المقبول **وفيه** اي العلو النسبي  
**المساواة** وهي استواء عدد الاسناد من الراوي الى اخره اي الاسناد مع **كنا**  
**احد المصنفين** كان يروي النسائي مثالا حديثا يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم  
احد عشر نفسا فيقع لنا ذلك الحديث بعينه باسناد اخر الى النبي صلى الله عليه وسلم  
يقع بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم احده عشر نفسا فتساوى النسائي من  
حيث العدد من قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد والخاص **وفيه** اي العلو النسبي  
**المصافي** وهي الاستواء **بتمليذ** ذلك المصنف على الوجه المشرع او لا  
وسميت مصافي لان العادة جرت في الغالب بالمصافي من من تلقاها نحن  
في هذه الصورة كانا لقينا النسائي فكانا مصافين **وقيل** **العلو باقسام** المذكورة  
**النزول** فيكون كل قسم من علوية ينقسم من اقسام النزول خلافا لمن زعم ان

شبه



العلو قد يقع غير تابع لتزول فان تشارك الراوي من روي عنه في امر من الامور المتعلقة  
بالرواية مثل السنن واللقى وهو الاخذ عن المشايخ فهو النوع الذي يقال له الرواية  
الاقرا لانه حينئذ يكون راويا عن قرينه وان روى كل منهما اي اليعن من الاخر  
فهو المديج وهو اخض من الاول فكل مديج اقوان وجميع كل قرآن مديج كاصنف  
الدارقطني في ذلك وصنف ابو الشيخ الاصمعي في ذلك في سبله واذ روى الشيخ عن  
صدق ان كلامه يروي عن آية الله تعالى يسمي مديجا فيه بحث وانما لا يسمي  
رواية الا كما برع الاصابه والتدريج ماخوذ من ديباجتي الوجه فيقضي ان يكون  
ذلك مستويا من الجانبيين فلا يخفى فيه هذا وان روى الراوي عن مودو  
في السنن او في اللقى او في المصادر فهذا النوع مودو رواية الكاظمين المصنفين  
ومن اي من جملة هذا النوع وهو اخض من مطلق رواية الاباء عن الابناء والاصبية  
عن التابعين والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك وفي عكسه كرواية روي عن ابيه  
عن جده لانه مواجاة المسكوك الغالبة وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مرادهم  
تزيل الناس منازلهم وقد صنف الخطيب في رواية الاباء عن الابناء تصنيفا وفردا  
لطيفا في رواية الكاظمين والتابعين وجميع الكاظمين صلاح الدين العمادى من تباين  
مجلد كبير في معرفة من روى عن ابيه جده عن ابيه عن ابيه عليه السلام وقصدا

فمنه ما يعود الضمير في قوله عن جده على الراوى ومنه ما يعود الضمير فيه على ابيه وبين ذلك  
وحققة وخرج في كل ترجمة حديثا من مودو وقد طغى كتابه المذكور وزدت عليه  
تراجم كثيرة جدا واكثر ما وقع ما تسلسلت فيه الرواية عن الاباء باربعة عشر اباء وان  
اشترك اثنين في شيء وتقدم موت احدهما على الآخر فهو السابق واللاحق وكثير  
ملو قفنا عليه من ذلك ما يروى الراوىين فيه في الوفاة مائة وخمسون وذلك ان  
الحافظ السلفى سمع منه ابو علي البرقي في حديثه رواه عنه واما ما  
راس الخمس مائة ثم كان آخر اصحاب السلفى بالسراج بسبعة بولاق ثم اخرج من  
وكانت وفاة سنة خمسين وستماية ومن فهم ذلك ان البخارى حدث عن  
ابي العباس السراج شيئا في التاريخ وغيره ومات سنة ست وخمسين وستمائة  
من حدث عن السراج بالسراج ابو الحسين الكفاف ومات سنة ثلث وتسعين وثلث  
ماية وغالب ما يقع من ذلك ان المسموع منه قد تاف بعد موت اهل الراوىين عنه زمانا  
حتى يجمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهر اطول فيحصل من مجموع  
ذلك نحو هذه والله الموفق وان روى الراوى عن اثنين متفقين الاسم  
مع اسم الاب او مع اسم الجدة او النسب ولم يميزنا انما يخفى كما منها فان كانا اثنين  
لم يضر من ذلك ما وقع في الحديث من حديث منسوب عن ابن جابر



اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى وعن محمد بن عبد الله عن اهل العراق فانه لما محمد  
سلام او محمد بن يحيى الذي لم يلقه قد استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري ومن  
اراد ذلك ضابطا كليا يميز به احد ما عن الآخر **في اختصاره** اي شيخ المرو  
عنه **بالحديثين الممثل** ومتى لم يتبين ذلك وكما منتهى ابهامها في شكها  
شديد فيرجع الى التراين والظن الغالب **والذي** عن شيخ حديث في **الشيخ**  
**مرويه** فان كان **فيما** كان يقول كذا في مروي او ما روت هذا او نحو ذلك فان  
وقع منه ذلك **مرويه** فذكر خبر كذب واحد منها لا بعينه ولا يكون ذلك قاطعا  
واحد منها لا يعارض كان محمدا **احتمالا** كان يقول اذكر هذا او لا عوف  
**قبل** ذلك الحديث **في الصحيح** لان ذلك محل على نسب ان الشيخ قبل التلخيص  
الفرع في اثبات الحديث بحث اذا كانت الاصل الحديث ثبت رواية الفرع  
لذلك ينبغي ان ذاع عليه وتعاله في التحقيق وهذا متعقبك عدالة الفرع  
يقع صدقه وعدم العلم الا بالابا فيه فالتثبت مقدم على النافي واما تحقيق  
بالشهادة ففاسد لان شهادة الفرع لا يسمع مع القدر على شهادة الاصل بخلاف  
الرواية فافترقا **في** اي في هذا النوع نصف الدار قلني كتاب **مرويه**  
**ونسي** وفيه ما يدل على نقوية الحديث الصحيح لكنه كثير منهم حديثا باعده  
عنه عن التبيين

فلم ارضت عليهم لم يذكره في كونه لا اعتمادهم على الرواية عنهم صاروا يروونها عن الذين  
رووها عنهم عن انفسهم كحديث سبيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة فوعا  
في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن محمد الدراودي حديثي به ربيعة بن ابي  
عبد الرحمن من سبيل قال فليقت سبيل فسالته عنه فلم يرفه فقلت ان ربيعة  
حديثي فترك بكذا كان سبيل بعد ذلك يقول حديثي ربيعة عني اني حديثي عن  
به ونظايره كثيرة **وان اتفق** في اسناد من لا سانية **صحيح الاو**  
كسمعت فلانا قال سمعت فلانا او حدثنا فلانا قال حدث فلان **الصحيح**  
**او غيره** من الحالات القولية كسمعت فلانا يقول شهد بالله لقد حدثني فلان  
الى اخره او الفعلية كقوله دخلنا على فلان فاطعننا ثم الى اخره او  
القولية والفعلية معا كقوله حدثني فلان وهو اخذ بيحيته قال انت لحدث  
الى اخره **فهو المسلسل** وهو من صفات الاسناد وقيع التسلسل وفي معظم  
الحديث تسلسل بالاولية فان السلسلة تنتهي فيه الى سفيان بن عيينه فقط  
رواه سلسلا الى منتهاه فقه ومهم **ومسند الاو** والمشار اليها على ثمان  
مراتب الاولى سمعت وحدثني ثم اخبرني وقرأت عليه **في المرتبة الثانية**  
ثم قرأت عليه واسمعه **في الثالثة** ثم اخبرني **في الرابعة** ثم اخبرني **في الخامسة**



ثم شافني اي بالاجازة وهي السادسة **ثم كتبت اليه اي بالاجازة وهي السابعة**  
**ثم عن وكذا من الصنيع المحتمل للسمع والاجازة ولعدم السماع اي هذا مثل**  
قال وذكر روى **واللفظان الاولان** من صنيع الاداء وما سمعت حديثي  
صالحان **من سمع وصدق من لفظ الشيخ** وتخصيص الحديث بما سمع من لفظ  
هو الشيخ بين اهل الحديث اصطلاحا ولا فرق بين الحديث والاجازة حيث  
اللفظ وفي ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد لكن لما تقرر الاصطلاح صار ذلك  
حقيقا من فيه فندم على الحقيقة اللغوية مع ان هذا الاصطلاح انما  
شاع عند المشركين ومن تبعهم واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح  
بل الاخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد **فان جمع الراوي اي اي بصيغة الجمع**  
في الصيغة الاولى كان يقول حدثنا فلان او سمعنا فلانا نقول فهو دليل على  
انه سمع منه **مع غيره** وقد تكون النون للتعظيم كمن بقله **واو اما اي** اي  
**اخرجها اي اصرح صنيع الاداء في سماع قائلها لانها لا تحتمل الوساطة** وهي  
قد تطلق في الاجازة تدليسا **وارفعها** مقدار ما يقع في الاما لمافية  
التثبت والتحفظ **فان كان** وهو خبرني **والرابع** وهو قرات **من قرأ**  
على الشيخ **فان جمع** كان يعني انما انا عليه فهو كان مسوقا عليه  
جده عن النبي

وانما سمع وعرف من هذا ان التعبير بقرأت لمن قراء خبر من التعبير بالاجازة لانه  
افصح بصورة الحال تنبيه القراء على الشيخ اجد وجوه التحمل عند الجمهور وابعدهم  
اي ذلك من اهل العراق وقد اشد الكار الامام مالك وغيره من المدنيين عليهم  
ذلك حتى بالغ بعضهم في جعلها على السماع من لفظ الشيخ ووجب جمعهم في الخبر  
وحكاية في اوائل حديثه عن جماعة من الائمة الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة  
عليه يعني في الصحة والقوة سواء والله **الاجازة** من حيث اللغة واصطلاح  
المقدمين **بمعنى الاخبار** **الافني عرف المتأخرين** فهو للاجازة كمن لا يعرف  
عرف المتأخرين للاجازة **وعنفة المعاصر** محمولة على السماع بخلاف غير  
المعاصر فانها تكون مرسل او منقطعة فشرط حملها على السماع بثبوت المعاصرة  
**الامر بالمس** فانها ليست محمولة على السماع **فيل يشترط في حمل عنفة المعاصر**  
**السمع بثبوت الامر** اي الشيخ والراوي عنه **ولو مرة واحدة** لتحصل الامر من  
بالي عنفة عن كونه من المرسل الحق **وهو الحق** وتعال على بن المديني والجار  
وغيرهما من النقاد **واطلقوا المشافهة في الاجازة** المتلفظ بها تجوز وكذا  
**المكتوبة في الاجازة** المكتوبة بها وهو موجود في عبارات كثيرين من المتأخرين  
بمخالف المتقدمين **فان** **بما كتبه** بالشيخ من الحديث الى الطالب



المكانة

۱۲۸

باصوله فقدر قال قوم من الائمة المتقدمين يجوز له ان يروى ملك الاموال  
عنه بخبر هذه الوصية واني ذكركم الجمهور لان كان له منه اجازة وكذا اشرطوا  
الماذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة باثني او دوى كتاب العلم  
عن فلان فان كان له منه اجازة والافلا عبرة بذلك كالاجازة العامة في المجازة  
لاني المجازة به كان يقول اجزأت جميع المسلمين او لمن ادرك حياتي او لاهل الاقليم  
او لاهل البلد الفلانية وسواء قرب الصحة تقرب الانحصار وكذا الاجازة  
كان يكون مبها او معلما وكذا الاجازة للمعدوم كان يقول بغيره يسو له  
فلان قيل ان يحفظه على موجود صحيح كان يقول اجزت ولكن يسو له ذلك  
عدم الصحة ايضا وكذلك الاجازة لموجود او معدوم علقته بشرط شيمة الغير  
كان يقول اجزت لك ان شأ فلان واجزت لمن شأ فلان لان يقول اجزت  
لك ان شئت وهذا على الاصح في جميع ذلك وقد جوز الرواية بجميع ذلك  
سواء بول لم يتبين المراد منه الخطيب حكاه عن جماعة من مشايخنا واستعمل  
المعدوم من القضاة ابوبكر بن داود وابوعبد الله بن مندوق استعمل المعلقة  
منهم ايضا ابوبكر بن خزيمة وروى بالاجازة العامة جملة جمعهم بعض الحنفية  
كتاب درتهم على حروف العجم كقوله وكل ذلك الكتاب بن الصلاح توسع غير مرضي لان



الاجازة الخاصة المعينة مختلف في صحتها اختلافها فاقوا عند القضاة وان كان العمل  
على اعتبار ما عند المتأخرين فهي دون السماع بالاتفاق فكيف حصل فيها الاشكال  
المذكور فانها تزداد ضعفا لكنها في الجملة خير من ايراد الحديث معضلا والله اعلم  
اشي الكلام في صيغ اقسام الاداء ثم الرواة ان اتفقت اسما وجم واسماء ابائهم  
فصاعدا واختلفت اشخاصهم سواء اتفقت في مكانة اثنان منهم ام اكثر وذلك في  
اتفاق اثنان فصاعدا في الكنية والنسب هو النوع الذي يقال المتفق والمفترق  
وقد يقع في خمسة اشياء ان يظن الشفان شخصا واحدا وقد صنف الخطيب في  
كتابا باحاطا وقد مضى وزدت عليه شيئا كثيرا او هذا عكس تقدم من النوع المسمى  
بالمهل لا يثبت منه ان يظن الواحد اثنين وهذا الخش منه ان يظن الاثنين  
وان اتفق الاسماء خطأ واختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف لنقطة ام الشكل  
فهو المؤلف المتلف ومعرفة من معات هذا الفن حتى قال علي بن المديني انه قد  
التصنيف ما يقع في الاسماء ووجه بعضهم بان شي لا يذلل القياس من غير شي  
عليه ولا يبع وقد صنف فيه ابو احمد العسكري لكنه اخذ في كتابه التصنيف لم  
افوه بالتالي فلهذا القيني بن سعيد في كتابه في كتاب فيه مشتبه الاسماء وكتاب  
فيه مشتبه النسب وجمع الذي هو في كتاب ما فلا تخرج الخطيب في كتابه في جمع الجمع

بن مكي في كتابه الاكام في الحديث في كتاب آخر جمع فيه اوامهم وبنها وكتاب  
الجمع ما جمع في ذلك وسوعدة كل محدث بعده واستدرك عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته  
او تجد بعده في مجلد ختم ثم ذيل عليه منصور بن سبهم نفع السين في مجلد لطيف وكذا  
ابو حامد بن الصائغ في جمع الذهب في ذلك كتابا مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالعلم  
فكثير في الفاظ والتصنيف المسمى بوضع الكتاب في قديمه سرقة بوضيحه في كتاب  
سميته بصرح المنة بتوحيده وكتاب واحد فضبط بالحروف على الطريقة  
المرضية وزدت عليه شيئا كثيرا اما اهله ولم يقف عليه والله اعلم  
اتفقت الاسماء خطأ ونطقا واختلفت الاباء نطقا مع اختلافها خطأ كحديث  
عقيل بن نفع العيين ومحمد بن عقيل بينهما الاول نيا بوري والثاني فرياد  
وهما مشهوران طبقتهما متعارفة او بالعكس كان تختلف الاسماء نطقا وما  
خطأ وتفق الاباء خطأ ونطقا كحديث بن النعمان بن شريح بن النعمان الاول  
المعتمد والآخر الملهل وهو تابعي يروي عن علي والثاني بالسين الملهل والكثير  
من شيوخ البخاري فهو النوع الذي يقال له التشابه وقد صنف في  
كتابا ما فلا سما تليخيص التشابه ثم ذيل هو عليه ايضا ما فاته في الاول وهو كثير الفاظه  
وتتركب منه وما قبله انه في كتابه في التشابه في الاسماء



الاب مثلاً **الاف** حرف و حرف فكثر من احداهما منها على قسمين اما ان يكون  
الاختلف بالتغير مع ان عدد الحروف ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف بالتغير  
تفصل بعض الاسماء عن بعض فمن امثلة الاول محمد بن سنان بكبر المهملات و  
بينها الف وهم جماعة منهم القوي يفتح العين والواو ثم الف شيخ البخاري  
ومحمد بن سيار يفتح المهملات وتشديد الياء التثنية وبعد الالف وهم جماعة  
ايضا منهم الهامي شيخ بزن يفتح هم محمد بن حنين يفتح المهملات ونون  
منقوضه بينهما كالتثنية يفتح يروي عن ابن عباس وغيره ومحمد بن جبير بكيم  
ملغداً باباً موحده وآخراً راء وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور ايضاً ومن  
معرفة بن وائل كوفي مشهور ومطرف بن وائل الطائيل العيني شيخ اخري  
عنه ابو حفص المندبي ومنه ايضاً احمد بن الحسين صاحب برهم بن سعد  
واحمد بن الحسين مثله لكن بدل الميم بالثانية وشيخ بخاري يروي عنه  
بن محمد البكندبي ومن ذلك حفص بن ميسرة شيخ مشهور من جلبة تالك  
وجعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله بن موي الكوفي الاول في المهملات والفاء  
صاد مهملات والثاني بكيم والعين المهملات بعد ما فاتهم راء ومن امثلة الثاني  
عبد الله بن زيد جماعة منهم علي بن ابي طالب صاحب الاذان واسم جده عبد ربه

وروي

وروي حديث لوفضو اسم جده عاصم ومما انصاريان وعبد الله بن زيد جماعة  
يا وفي اول اسم الاب والراي كسورة وهم ايضاً جماعة منهم في الصحابة الخطمي يفتح ابا  
موسى ويشد في الصحيحين القاري لذكر في حديث عائشة وقد زعم بعضهم انه الخطمي  
وفيه نظر ومنه عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى يفتح النون ففتح  
سراجهم وتشديد الياء تابعي يفتح يروي عن علي بن ابي حمزة او يحصل الاتفاق في  
الخط والنطق لكن يحصل الاشتباه **بلا تقديم والتاخير** اما في الاسمين جملته **او**  
**ذلك** كان يقع التقديم والتاخير في الاسم الواحد بنسب من نفسه بالنسبة  
ما يشبه به مثال الاول لاسود بن يزيد ويزيد بن لاسود وهو ظاهر ومنه  
عبد الله بن يزيد ويزيد بن عبد الله ومثال الثاني ايوب بن سيار وايتوب  
يسار الاول مدني مشهور ليس بالقوي في الآخر مجهول **فاته ومن المهم**  
عند المحققين **معرفة طقات الرواه** وفائدة الامن تدخل المشبهين  
الاصطلاح على تعيين التيسر والوقوف على المراد من الغفنة والطبقة  
او خلاصهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن وتقاء المشايخ وقد يكون الشخص  
الواحد من طبقتين باعتبار بن كانس بن لك فانه من ثبوت حجة النبي  
صلى الله عليه وسلم في طبقة العشرة مثلاً ومن يثبت صغر السن يعني في



من بعد ثم من نظري العجاية باعتبار الصبيته جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن  
جبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر زايده السبق الى الاسلام وشهو المشاهدة  
الفاضلة جعلهم طبقات والى ذلك خرج صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد  
وكتابه اجمع ما جمع في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة وممن ان يعون من نظر اليهم  
الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن جبان ايضا ومن  
نظر اليهم باعتبار التقى قسمهم كما فعل محمد بن سعد وكل منها وجه ومن الملم ايضا  
**مواليهم** **معرفة** **تتم** فان بمعرفة ما يحصل الامن من دعوى المدعى للمقام  
في نفس الامر ليس كذلك ومن الملم ايضا بمعرفة **بلد انهم** واطنانهم وفايتهم  
من تدافل الاسمين في التقاط لكن افرقا بالنسب ومن الملم ايضا بمعرفة **انواع**  
**تعديلها** **وتجربتها** لان الراوى اما ان تعرف عدالة او يعرف فسقة او لا يعرف  
شي من ذلك ومن الملم ذلك بعد الاطلاع بمعرفة **مراتب الجرح** والتعديل لانهم  
قد يخرجون الشخص في الاستلزام رد حديثه كله وقد بينت اسباب ذلك فيما مضى و  
في عشرة وتقدم شرحا مفصلا والغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في امر اللام  
على المراتب بل يخرج مراتب **اسماء الوصف** بما دل على اللباغة فيه ووضح  
التعبير **بافعل كاذب** **لما** **في** كذا قوله الى المنتهى في الوضع وهو كذا الكثرة

وتحذركم ثم **دجال او وضاع او كذاب** لانهما وان كان فيهما نوع مباينة لكنها  
دون الذي قبلها **واسمها** **اي** الالفاظ الدالة على الجرح قوله **فلان ليس اوسى**  
**الحفظ اوفيه** **ادنى مقال** وبين سوء الجرح واسمها مراتب لا يخفى فتعلم متروك  
او ساقط او فاحش الخط او منكر الحديث اشد من قوله ضعيف او ليس بالقوى اوفيه  
**مستحل** ومن الملم ايضا بمعرفة **مراتب التعديل** **وارفعها الوصف** ايضا بما دل  
على المباغة فيه واصرح ذلك **بالتعبير** **بافعل كاذب** **الناس** **اثبت** **ان** **اس**  
اليه المشتبه في التثبت ثم **ما** **كاذب** **بصفة** **من** **الصفات** **الدالة** **على** **التعديل** **او**  
**صفيتين** **كثقة** **ثقة** **او** **ثبت** **ثبت** **او** **ثقة** **حافظ** **او** **تحذركم** **واذا** **ما** **اشعر**  
**بالقرب** **من** **اسهل** **التجريح** **كشج** ويروى حديثه ويعتبر به وتحذركم ومن ذلك  
مراتب لا يخفى وهذه احكام يتعلق بذلك ذكرها هنا لتكمل الغاية فاقول **تقبل**  
**التركية** **من** **عارف** **ما** **يعاينها** **لا** **من** **غير** **عارف** **لئلا** **يزكي** **بحر** **ما** **يظهر** **له** **ابتداء**  
من غير ممانسة واختبار ولو كانت التركية صادرة من **مركب واحد** **على** **الاجم**  
خلاف لمن شرط انها لا تقبل الا من اثنين كما قالها بالشهادة في الاصح ايضا  
والفرق بينهما ان التركية تتناول منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع  
من الشاهد عند الحكم فافترقا ولو قيل بفصل بين ما اذا كانت التركية في الراوى



من المزمكى الى اجتماعه والى النقل عن غيره كان متجها لانه ان كان الاول فلما  
يشترط العدد لانه حينئذ يكون بمنزلة الحاكم وان كان الثاني فيجوز فيه كمالا  
وتبين انه لا يشترط فيه العدد لان النقل لا يشترط فيه العدد فكذا ما تفرع عنه  
والله اعلم ونسبته ان لا يقبل الجرح والتعديل الا بالامر على مقتضى ما يقبل جرح  
من افراط فيه فخرج بالاقتضاى حديث الحديث لا يقبل تركه من احد <sup>الظاهر</sup> الجرح  
فاطلق التركية وقال انه من <sup>وهو</sup> لا يستقر التام في نقد الرجال لم  
اشان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا تصنيف ثقة اشبه <sup>ولندا</sup>  
كان مذهب النساى ان لا ترك حديث الرجل حتى لا يجمع الجرح على تركه ولما ذكرنا  
في الفن من التساهل في الجرح والتعديل فانه من اجل بغير ثبوت كان كالمثبت  
مكاليس ثابت فيمنش عليه ان يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن انه كذا  
وان جرح بغير تركه قدم على الطعن في مسلم برى من ذلك وسمه يسمي <sup>يسته</sup>  
عليه عاره ابداء الآفة قد تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام  
المعتد من سالم من هذا غالبا وتارة من الخالفة في العقائد وهو موجود كثيرا  
فوما وحديثا ولا ينسب اطلاق الجرح بذلك فقد منا تحقيق الكمال في العمل برواية  
المبتدعة والجرح مقدم على التعديل والطلق ذلك جماعة ولكن محله <sup>ان مصدر</sup>

نك

بيننا من عارف بالسبابة لانه ان كان فيه منفسه لم يفتح في من ثبت عدالة  
وان صدر من غير عارف بالسبابة لم يعتبره ايضا فان <sup>قيل</sup> خلا الجرح عن تعديل  
الجرح فيه محلا غير مبين السبب اصد من عارف على التماس لانه اذا لم يكن فيه  
تعديل في غير الجرح افعال قول الجرح اولى من اجماله وما لبث الصلاح في مثل هذا  
الموقفه فصل <sup>من المهم</sup> من هذا الفن <sup>معرفة</sup> كنى المسمين من اشتهر باسمه  
وله كنية لا يؤمن ان ياتي في بعض الروايات مكينا ليلا يظن انه آخره <sup>معرفة</sup>  
اسماء الملكين وهو عكس الذي قبله <sup>معرفة</sup> من اسمه كنية <sup>وهو</sup> فصل <sup>معرفة</sup>  
من اختلف في كنية ومعرفة من كثرت كناه كان جرح له كنيان <sup>معرفة</sup>  
الوليد وابو خالد او كثرت لغوته والقابه ومعرفة من وافقت كنيته اسم  
ابيه كالي ابي ابراهيم بن ابي المدا احد اتباع التابعين وفائدة معرفة نفي  
الغلط عن من نسب اليه فقال خبرنا بن اسحق فكتب اليه تصحيح ان الصواب  
اخبارنا ابو اسحق <sup>بالعكس</sup> كاسم بن ابي اسحق السبيعي ووافقت كنيته <sup>كنية</sup>  
زوجته كالي ايوب الانصارى وام ايوب صحابي مشهور ان وافق اسم  
شخه اسم ابيه كالسج بن انس عن انس كذا ياتي في الروايات فيظن انه  
بروى عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد وهو ابو لهيس



21

العلماء المشهورين بالرواية

حضرت  
الفرامیدی



في الطبقات والنجاشية والخارجي تاريخها وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ومنهم  
من اورد الثقات كالعجلي وابن جبان وابن شامير ومنهم من اورد الجرحين كان  
عدي وابن جبان ومنهم من تعبد بكتاب مخصوص كرجال البخاري لابن  
الكلابي ورجال مسلم لابن بكير بن منجويه ورجالها معا لابن الفضل <sup>طاهر</sup>  
ابن داود لابن علي الجبائي وكذا رجال الترمذي ورجال النسائي لمجاة من الثقات  
ورجال الستة الصحيحين وابي داود والترمذي والنسائي ابن جاعة لعبد الغني  
المقدسي في كتابه الاكمال ثم منبه المزي في تهذيب الاكمال قد خصته وزدت عليه  
اشياء كثيرة وسيمت تهذيب التهذيب وجامع ما اشتمل عليه من الزوائد قدر  
الاصل ومن المهم ايضا معرفة الاسماء **المفردة** وقد صنف فيها الحافظ ابو بكر بن محمد  
مروان البردعي فذكر اشياء يعقبوا عليه بعضها من ذلك قوله صفدي بن سنان  
احد الضعفاء وهو بضم المهملة وقد تبدل بينها مهمل وسكون الغين المعجمة بعد واو  
مهمل ثم باجي والنسب اسم علم بلفظ النسب ليس هو فردا في الجرح والتعديل  
لابن ابي حاتم صفدي الكوفي وثقه ابن معين ورفق بينه وبين الذي قبله فضعفه  
وفي تاريخ العقبى صفدي بن عبد الله يروي عن قتادة قال العقبى حديثه غير  
اشهر لكنه موافق لابي حاتم واما كون العقبى في كره في الضعفاء فانما هو

لغيره

للحيث الذي ذكره وليست الآفة من قبل هي من الراوي عنه عنسبة بن عبد الرحمن <sup>والله</sup>  
اعلم ومن ذلك سندر بالمهمل والنون بوزن جعفر وهو مولى زنباع الجرام <sup>صحيحة</sup>  
ورواية المشهور انه كني ابا جند الله وهو اسم فرد لم يتسم به غيره فيما علمت  
وكذا ابو موسى في التبريل على معرفة الصحابة لابن مندة سندر ابو الاسود وروي له  
وتعقب عليه ذلك فانه هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن  
ابن يزي في تاريخ الصحابة الذين نزلوا مصر ترجمته سندر مولى زنباع وقد حرت  
ذلك في كتابي في الصحابة **وكذا معرفة الكنى الجردة واللقاب** هي تارة تكون بلفظ  
الاسم وتارة بلفظ الكنية ويقع نسبة وتارة الى علمه او حرفة <sup>نسب</sup> **وكذا اللقب**  
وهي تارة تتبع الى القبائل وهو المتقدمين اكثرى بالنسبة الى المتأخرين تارة  
الى الاوطان وهذا في المتأخرين اكثرى بالنسبة الى المتقدمين النسبة الى الوطن  
اعم من ان تكون بلدا او ضياعا او سكنا او مجاورة وتقع الى الصنائع  
كالخياط والحرف كالبراز وتقع فيه الاتفاق والاشتباه كالا سماء وقد  
الانساب **القبايل** كالحديث بن محمد الططواني كان كوفيا ويلقب بالططواني وكان  
يقبض منها ومن المهم ايضا معرفة **اسباب** لك اي اللقب ومعرفة  
**الموالي** من اهل من سفل راق او بالخلف او بالاسلام لان كل ذلك يطلق



عليه مولي ولا يعرف تميز ذلك الا بالتصميم عليه **ومعرفة الاخوة والاخوات** وقد  
صنف فيه القدام كعلي بن المديني **ومن المهم ايضا معرفة ادب الشيخ والطالب**  
ويشتركان في نصيح النية والنظر من اعراض الدنيا وتحسين الحال وينفرد بان يتبع  
اذا احتج اليه ولا يحد بل يحد فيه اولى منه بل يرشد اليه ولا يترك سماع احد  
فاسدة وان يظهر وكيل يوقار ولا يحدث قايما ولا مجلدا ولا الطريق الا ان اضطر  
الى ذلك وان يحسب من التحدث اذا خشي التغيير او النسيان لمرض او حرم واذا  
اتخذ مجلس الاملاء ان يكون مستمل يقط وينفرد الطالب بان يوزن الشيخ  
ولا ينجبه ويرث غيره لما سمعه والليمنع بالاستفادة بكتاب او كتابه وكتب  
ما سمعه تائما ويعتني بالعتيد والضبط ويذكر بحفظه ليرجع في ذمته **ومن**  
**المهم ايضا معرفة مسن التحمل والاداء** والاصح اعتبار سن التحمل بالتميز هذا  
السلام وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال بمجالس الحديث ويكتبون لهم  
انهم حضروا ولا بد من نقل لك من اجازة المسح والاصح في مسن الطالب ان  
يتامل ذلك يبعث على تحمل الكاف ايضا اذا اداه بعد سلامه وكذا الفاسق من باب  
اذا ادابعد توبته وثبوت عدالته واما الاداء فقد تقدم انه لا يختص احد  
بمن معين بل يقتيد الاجتياح والسائل لذلك هو مختلف باختلاف الاشخاص

الخلق

وقال

وقال ابن خلا اذا بلغ الخمسين ولا ينكر عند الاربعين وتعتب من قد قبلها  
كما لك ومن المهم معرفة **صفحة كتاب الحديث** هو ان يكتبه مبتدئ مفسر او يشكل  
المشكل منه وينقطه ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى ما دام في السطريقية والا  
اليسر **وصفة عرضة** وهو مقابلته مع الشيخ المسمع او مع ثقة غيره او مع نفسه  
شيئا فشيئا **وصفة سماعه** بان لا يتشاغل بما يجلي من شيخ او حديث او فاسد  
**وصفة سماعه كذلك** وان يكون ذلك من اصله الذي سمع فيه او  
في قول عليه عليه فان تغذر فليجزم بالاجازة لما خالف ان خالف **وصفة ازالة**  
**ففيه** حيث يتبدى حديث اهل بلدة فيستوعبه ثم يرسل فيحصل  
في الرسالة ما ليس عنده ويكون اعتناؤه بتكثير المسامع اولى من  
اعتناؤه بتكثير الشيوخ **وصفة تصنيفه** وذلك اما على المسانيد بان  
مسند كل محدث على حدة فان شأ رتبة على سوابقهم وان شأ رتبة  
على حروف المعجم ومما سهل تناولا **وصفة تصنيفه**  
**الباب** الفقهية او غيرها بان يجمع في كل باب ما ورد فيه  
ما يدل على حكمه اثباتا ونفي واولى ان يقتصر على  
ما صح او حسن فان جمع الجميع فليبين على الضعيف وتصنيفه



على العلى فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته والاحسن  
 ان يرتبها على الابواب ليسهل تناولها او يجمعها على  
 الاطراف فيذكر طرف الحديث الدال على بريقته ويجمع اسانيد الاما  
 او مقتضاها بخصوصه ومن المهم معرفة سبب الحديث وقد عرفت في بعض  
 القاضي الى يعلى بن الفراء الجنبلي وهو ابو حفص العكبري وقد ذكر الشيخ تقي الدين  
 بن قسبيق العيدان بعض اهل عصره شرح في ذلك وكانه ما راى تصنيف العكبري  
 المذكور وصنفوا في غالبه هذه الانواع على ما اشرنا اليه  
 غالباً وسبب ابي هذه الانواع المذكورة في هذه الناحية  
 فحصل محض هذا هو التعريف مستغنية  
 عن التمثيل وحصره متغير فليست  
 لها مبسوطات هنا يحصل الوقوف على  
 حقايقها وافق الموفق والسادى لا الله الا  
 هو عليه توكلت و الله  
 انيب وحبنا الله ونعم  
 الوكيل ولا حول ولا

قوة الاباء العلى العظيم وصلى الله عليه وآله  
 محمد وآله وصحبه وسلم  
 تسليماً كثيراً

وقد وقع الفراغ من تجميعه

وتجميعه يوم الاثنين

سادس شهر رجب الحرام

من شهر سنة ثلاث وخمسين

وتسمايه سلكه كرام

مكة مشرفة دار عثمان

وتكريماً في الحرم العظيم

تصديقاً

تجاه الكعبة العظيمة

شرفها الله

تعظيماً وتكريماً

وقد تخلصت من

انصاف صادق بن علي

كتاب قرئ على مصنفه وعليه خط المصنف في اماكن كثيرة وقد كتب في اخره

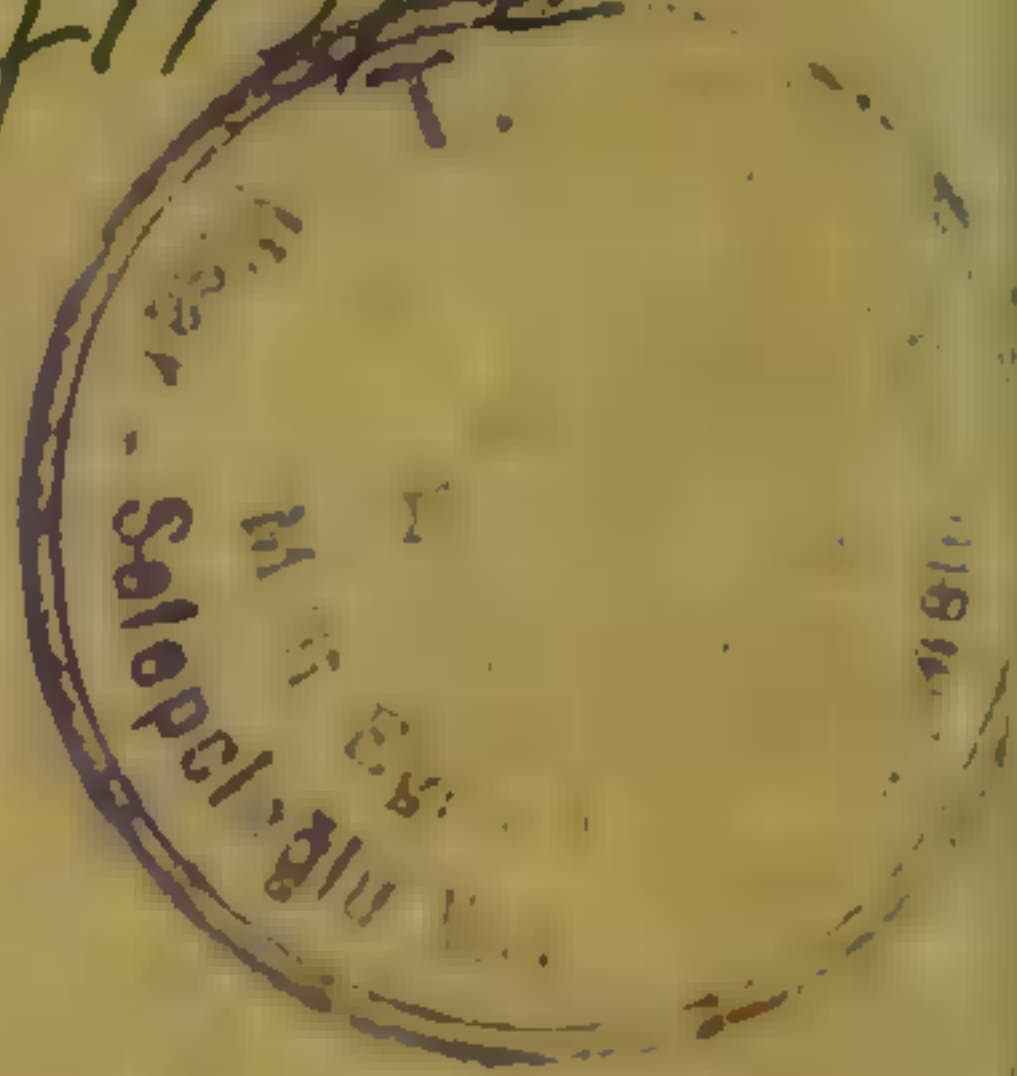
مرتباً في  
 شهر رجب الحرام  
 سنة ١٢٥٣



ببراهمة الدعاء الذي يستعين

هذا المختصر جامع لمعرفة علم الحديث مرتبة على مقدمة ومقاصد  
المقدمة في بيان اصوله واصطلاحاته **المتن** هو الفاظ  
الحديث التي يتقوم بها المعنى **والحديث** هو ما يكون قول  
الرسول صلى الله عليه وآله او الصحابة او التابعين وقيلهم بقرائنهم  
**والسند** اخبار عن طريق المتن **والاستناد** هو رفع الحديث  
الى قائله وتمامه متعارفان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث  
وضعفه عليها **والخبر المتواتر** ما بلغت رواته في الكثرة  
مبلغاً يترتبة احواله العادة فتواظفهم على الكذب  
ويدوم هذا فيكون اوله كآخره وسطه كطرفيه  
كالقرآن والصلوات الخمس قال ابن الصلاح من سئل  
عن ابراهيم بن محمد في الحديث اعباه طلبه **وحديث**  
انما الاعمال اليس من ذلك وان نقله عدد التواتر اكثر

7193/2



لان ذلك طرأ في وسط اسناده ففسر حديثه من كذب على شهوداً  
فليتبوا مقعده من النار نقله من الصحابة لجم الغفيرة **قيل**  
هم اربعون **قيل** اثنان وستون وفيهم الغشقة للبشة  
ولم يزل العدد على التواتر في ازدياد **والاحاد** ما لم يثبت  
الى التواتر وهو مستفيض وغيره قال ابن الجوزي حص  
الاحاديث ببغداد مكانه غير ان جماعة بالفوا في تتبعها  
وحصروا قال الامام احمد رحمه الله صح سبع مائة الف وكسر  
**وقال** قد جمعت في المسند احاديث انتخبها من اكثر سبع مائة  
الف وخمسين الفا لما اختلفتم فيه فاجعلوا اليه والم  
تجد وفيه فليس بحجة **والمراد** بهذا الاعداد الطرق لا المتن  
**المقاصد** اعلم ان من الحديث نفسه لا يدخل في الاعتبار  
الا نادراً بل يكتب صفة من القوة والضعف وبين بين  
بحسب اوصاف الرواة من العدالة والضبط والحفظ  
وخلافها وبين ذلك بحسب الاسناد من الاتصال  
والانقطاع والارسال والاضطراب ونحوها **فالحديث** على هذا  
ينقسم الى صحيح وحسين وضعيف **هذا** اذا نظر الى المتن  
**واما** اذا نظر الى اوصاف الرواة فبقيل هو ثقة عدل



ضابط وغير ثقة أو متهام أو مجهول أو كذب أو نحوه لا فيكون  
البحث عن الجرح والتعديل وإذا نظر إلى كيفية أخذهم وطرق تحللهم  
الحديث كان البحث عن أوصاف الطالب وإذا بحث عن إسمائهم  
ونسبهم كان البحث عن تعيينهم وتعيينهم وألقابهم  
فالمقاصد مرتبة على أربعة أبواب **الباب الأول**  
في أقسام الحديث وأنواعه وفيه ثلثة فصول **الفصل الأول**  
في الصحيحين وهما متصل سنداً بنقل العدل الضابط عن مثله  
وسلم عن شذوذ وعلة **وتعني** بالتصل ما لم يكن مقطوعاً بأي  
وجه كان وبالعدل من لم يكن مستورا للعدالة ولا جرحاً  
وبالضابط من يكون حافظاً متيقظاً بالشذوذ ما روي به الثقة  
مخالفاً لرواية الناس وبالعلة ما فيه أسباب خفية غامضة  
قاصدة **ويتفاوت** درجات الصحيح بحسب قوة شروطه وأول  
من صنّف في الصحيحين الجرد الإمام البخاري ثم مسلم وكتاباهما  
الكتب بعد كتابي ابن العربي وأما قول الشافعي ما علم شيئاً بعد  
كتابي أصح من موطأ مالك فقبل وجود الكتابين وأعلى  
أقسام الصحيح ما انتفع عليه ثم ما انفرد البخاري ثم ما انفرد به  
مسلم ثم ما كان على شرطهما وأن لم يخرجاه ثم على شرط البخاري

ثم على شرط مسلم ثم ما صححه غيره من الأئمة فهذا سبعة أقسام  
وما حذف سند فيها وهو كثير في تراجم البخاري قليل جداً في  
كتاب مسلم فما كان بصيغة الجرح نحو قال فلان وفعل وأمر  
وروى وذكر معروف فهو حكم بصحة وما روى من ذلك الجرح  
فليس حكماً بصحة ولكن إيراد في كتاب الصحيح مشروط بصحة  
أصله وأما قول الحاكم اختيار البخاري ومسلم أن لا يؤخذ  
في كتابيهما إلا ما رواه الصحابي المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وله روايان ثقة فأكثرت ثم روي عنه تابعي مشهور وله  
أيضاً روايان ثقتان فأكثرت ثم كذلك في كل درجة ففيه بحث  
**قال الشيخ يحيى الدين النوري** لا يسوغ لك من شرطها إلا ما رواه  
أحد ربك ليس لها إلا اسناد واحد منها حديث إنما الأعمال  
ونظائره في الصحيحين كثيرة **قال ابن حبان** تفرق حديث  
إنما الأعمال أهل المدينة **ويحيى بن سعيد** أهل العراق ولا عند  
أهل مكة ولا الشام **ومصر** **وقد روي** يحيى بن سعيد القطان  
عن محمد بن إبراهيم عن علقمة عن <sup>نبيه</sup> عمر الخطاب <sup>بن الخطاب</sup> أنه هكذا رواه  
البخاري ومسلم وأبو داود <sup>بن داود</sup> والترمذي <sup>بن ترمذي</sup> والنسائي <sup>بن سعيد</sup> وابن  
مع اختلاف في الرواة بعد يحيى يعرف بالرجوع إلى هذا الصحيح

صوابه الانقار



**الفصل الثاني** في الحسن الذي هو الا يكون في  
 اسناده متهم ولا يكون شاذ او روى من غير وجه صحيح  
**الخطابي** ما عرف فخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار اكثر  
 الحديث فانقطع ونحو ما لم يعرف فخرجه وكذا المدرك اذا لم يثبت  
 بعض المتأخرين هو الذي فيه ضعف قريب من اجل ويصلح للعمل  
 به **ابن الصلاح** هو قسمان احدهما لم يحل جلال اسناده  
 عن سائر غير مفضل في روايته وقد روى مثله او نحو من  
 وجه آخر القسما ما اشتهر راويه بالصدق والامانة وقصر  
 عن درجة رجال الصحيح حفظا واتقاناً بحيث لا يعقد ما انفرد  
 به منكر ولا بد في القسمين من سلامتهما عن الشذوذ والتعليل  
 قيل ما ذكر بعض المتأخرين من معنى ان معرفة الحسن موقوفة  
 على معرفة الصحيح والضعيف لانه وسط بينهما فقولنا قريب  
 او قريب فخرجه الى الصحيح محتمل كذبه لكون رجاله مستورين  
 والفرق بين حديثي الصحيح والحسن ان شرايط الصحيح معتبرة في  
 حد الحسن تكن العدالة في الصحيح ينبغي ان تكون ظاهرة  
 والاتقان كاملاً وليس في الحسن شرط في الحسن ومن ثمة احتياج  
 لا قيد قسمان ان يروى من غير وجه مثله او نحو لتجربته

فما لضعيف هو الذي بعد عن الصحيح فخرجه واحتمل الصدق والكذب  
 او لا يحتمل الصدق اصلاً كما لم يفرق واما سمي حسناً الحسن الطلق  
 براويه ولو قيل الحسن هو مسند من قريب من درجة  
 الثقة او من ثقة وروى كلاهما من غير وجه وسلم عن  
 شذوذ وعلة فكانا جمع لحدود واضبطها وابعدها  
 عن التعقيد ونفعه بالسند ما انفصل اسناده الى انتهاه  
 وبالثقة من جمع بين العدالة والضبط والتكثير في ثقة  
 للشيخ كما سيأتي بيانه في نوع المراسل **والحسن** حجة كالصحيح ولذا  
 اذرع في الصحيح قال ابن الصلاح تسمية يحيى السنن في المصالح  
 السنن بالحسان تساهل لان فيها الصحيح والحسان والضمان  
 وقول الترمذي حديث حسن صحيح يريد انه روى باسنادين  
 احدهما يقتضي الصحة والاخر الحسن او المراد بالحسن الكفوى  
 وهو ما قيل اليه النفس ونحوه **والحسن** اذا روى  
 من وجه اخر ترقى من الحسن الى الصحيح لقوته من الجهتين  
 فيعتمد احدهما بالاجز ونفعه بالترقي انه ملحق في القوة  
 بالصحيح لانه عينه واما الضعيف فلذلك رايه وفسقه  
 لا يجب بتعدد طرقه كما في حديث طلب العلم فريضة قال البيهقي



هذا حديث مشهور بين الناس واسناده ضعيف وقد روى  
 من اوجه كثيرة كلها ضعيفة **الفصل الثالث** في الضعيف  
 هو ما يجمع فيه شروط الصحيح والحسن ويتفاوت درجته في  
 الضعف بحسب بعده من شروط الصحة ويجوز عند العلماء  
 التساهل في اسناد الضعيف دون الموضوع من غير بيان ضعفه  
 في الموضوع والقصص وفضائل الاعمال لا في صفات اسم واحكام  
 المحل والحرام قيل كان من مذهب النسائي ان يخرج عن كل  
 من لم يجمع على تركه وابدأه او كان ياخذ مأخذة فيخرج الضعيف  
 اذا لم يجد في الباب غيره ويرفعه على رأي الجاهل وعن الشعبي  
 ما حدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم فخذ به وما قاله برأيهم فالقيه  
 في الحشر وقال الرازي بمنزلة الميتة اذا اضطررت اليها اكلتها  
 وعن الشافعي ما قلت من قول او اصلت من اصل فيعين **سواء**  
 خلاف ما قلت فالقول بما قاله صلى الله عليه وسلم وهو قول وجعل يردده **وقالنا**  
 عند عبارات منها ما يشترط فيه الاقسام الثلاثة اعني الصحيح  
 والحسن والضعيف ومنها ما يختص الضعيف من الاول  
**المسند** هو ما اتصل بسند مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**والمتصل** هو ما اتصل بسند سواء كان مرفوعا الى صلى الله عليه وسلم او موقفا

هذا الحديث مشهور بين الناس  
 واسناده ضعيف وقد روى  
 من اوجه كثيرة كلها ضعيفة

وذكر في كتابه  
 ما في هذا

**والمرفوع** هو ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة من قول او فعل او تقرير  
 بهما كان متصلا او منقطعا فالمتصل قد يكون مرفوعا وغير مرفوع  
 والمرفوع قد يكون متصلا وغير متصل والسند متصل مرفوع  
**والمعتمد** هو ما يقال في سنده فلان عن فلان والكثير انه  
 متصل اذا امكن اللقاء مع الراية من التلاميذ وقد اورد في  
 في الصحيحين قال ابن الصلاح كثر في عصرنا وما قام به **قال** عن  
 في الاجازة واذا قيل فلان عن رجل عن فلان فالاول باه منقطع  
 وليس برسل **والمعلق** ما حذف من مبدأ اسناده واحد فاكتر  
 ما حذف من تعليق الجدار والطلاق لا شرا كرها في قطع الاتصال  
 فالحذف اما ان يكون في اول الاسناد وهو المعلق او في وسطه  
 وهو النقط او في آخره وهو الرسل والبخاري اكثر من هذا  
 النوع في صحيحه وليس يحتاج من الصحيح لكون الحديث مرفوعا  
 من جهة الثقات الذين علق عنهم او لكونه ذكره متصلا  
 في موضع اخر من كتابه **والاقل** ما حذف عن جميع الرواة  
 او من جهة نحو تفرقه به اهل مكة فلا يصفى الا ان يرا به تفرقه  
 واحد منهم **والمدرج** هو ما اورد في الحديث من كلام بعض  
 الرواة فيقول انه من الحديث او اورد في متنه باسنادين



كرواية سعيد بن ابي حريم لا يباغضوا ولا يتحاسدوا ولا يتدابروا  
ولا تتنافسوا من متين اخر او عند الراوى طرف من متين واحد  
بسنن شيخ غير سنن المتن في رواه عنه بسنن واحد فصلا الاسناد  
اسنادا واحدا او يسمع حديثا واحدا من جماعة مختلفين في سنن  
او متنه فيدين روايتهم على الاتفاق ولا يذكر الاختلاف  
وتعد كل واحد من الثلثة حرام **والمتشهور** ما شاع عند اهل  
الحديث خاصة بان نقله رواة كثير ونحو ان رسول الله صلى الله عليه  
قلت شهر يدعوني على جماعة او اشهر عندهم وعند غيرهم نحو انما  
الاحوال بالنبات او عند غيرهم خاصة قال الامام احمد قوله للسائل  
حق وان جاء على فرس ويوم تحركم يوم صومكم يدوران في الاسواق  
ولا اصل لها في الاعتبار **الغريب** **والعزيز** قيل الغريب الحديث  
الزحري واشباحه من يجمع حديثه لعدائته وضبطه اذا انفرد  
عنهم بالحديث رجل سمي غريبا فان رواه عنهم اثنان او ثلثة  
يسمى عزيزا وان رواه جماعة يسمى مشهورا والافراد المضافه  
الى البلدان ليس بغريب **والقريب** ما صحح كالاتحاد المخرجة في الصحيح  
او غير صحيح وهو الاغلب **والغريب** ايضا ما غريب اسنادا ومتنا وهو  
ما انفرد به رواية متنه واحد او اسنادا لا متنا كما يشيع في بعضه

من جماعة من الصحابة اذا انفرد بروايته واحد عن صحابي اخر ومنه قوله  
الترمذي غريب من هذا الوجه ولا يوجد ما هو غريب متنا لا اسنادا  
الا اذا اشهر الحديث الفرد رواه عن تفرد به جماعة كثيرة فانه  
يصير غريبا مشهورا **واما حديث** **انما الاحوال فان اسناده**  
**بالغريب** في طرفه الاول متصف بالشهرة في طرفه الآخر **والصحيح**  
قد يكون في الراوى كحديث شعبه عن العوام بن مراحم بالراوى الجيم  
صحفه يحيى بن معين فقال مزاحم بالراء والحاء الملهة وقد يكون  
في الحديث كقولهم من صام رمضان واشبعه ستان شواك  
صحفه بعضهم فقال شيئا بالشين الجوهرة **والمتسلسل** ما ساج  
فيه رجال الاسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند روايته على حالة واحدة  
**ايما** **الراوى** قوله لا يخفى سمعت فلانا يقول سمعت فلانا قال انتهى  
او اخبرنا فلان واسد قال اخبرنا فلان واسد الى النبي او فعلا  
كحديث التشديد باليد او قوله لا وفلا كما في حديث اللهم  
اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وفي رواية انه داود  
واحد والنسائي قال الراوى اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي  
لا حيتك فقال اللهم اعني **واما** على صفة كحديث الفهرات فيه  
عن فقيه الباقين بالخوارزم يتفق **واما** في الرواية كالمسلسل



باتفاق اسماء الرواة واسماء اباؤهم او كذا هم وانسابهم او بلادهم  
قال الامام النووي وانا امرؤ في ثلاثة احاديث سلسلة بالمشقيين  
**والاعتبار** هو النظر في حال الحديث هل يتردد به راويه ام لا وهل  
هو معروف او لا **والصريح** ما يختص بالضعيف **الموقوف**  
وهو مطلقا ما روى عن الصحابي من قول او فعل متصل كان او  
منقطعا وهو ليس بحجة على الاصح وقد يستعمل في غير الصحابي مفيدا  
نحو وقفه ثم على تمام ووقفه مالك على نافع وقول الصحابي  
كما انفصله في زمان النبي صلى الله عليه وسلم مرفوع لان الظاهر الاطلاع والتواتر  
وكذا كان اصحابه يقرعون بابيه بالانفا في مرفوع في الغنى وتفسير  
الصحابي موقوف وما كان من قبيل سبب النزول كقول  
جابر كانت اليهود تقول كذا فانزل الله كذا وكوه مرفوع  
**المقطوع** ما جاء عن التابعين من اقوالهم وافعالهم  
موقوف عليهم وليس بحجة **المسند** قول التابعي قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا وهو المعروف في الفقه واصول  
وفيه خلاف وللشافعي تفصيل يذكر في اصول الفقه  
**المنقطع** ما لم يتصل اسناده باي وجه كان سواء ذكر  
الراوي من اول الاسناد او وسطه او اخره الا ان الغالب استعماله

فمن دون التابعي عن الصحابة كما لا يخفى عن ابن عمر **المفضل** بفتح الفاء  
هو ما سقط من سنده اثنان فصاعدا كقول مالك قال سئل عن  
قول عائشة قال ابن عمر كذا **الشاذ** والمكر الشاذ في الشاذ  
ما رواه الثقة مما لا يرواه الناس قال ابن الصلاح فيه  
تفصيل فخالف شذوذا حفظ منه واضبط فشاذا مردوا  
وانما يخالف وهو عدل ضابط فصحيح وان رواه في ضابط  
لكن لا يبعد عن درجة الضابط فحسن وان بعد فشكل  
من قوله احفظ واضبط على صيغة التفصيل ان المخالف  
ان كان مثله لا يكون مردوا وقد علم من هذا التقسيم ان المكر  
ما هو **والمفضل** ما فيه اسباب ضعيفة غامضة قاذرة والظواهر  
المسللة ويستعان على ادراكها بتعدد الراوي ومخالفة غيره  
مع قرابين تنبيه العارف على ارسال الموصول او وقف  
في المرفوع او دخول حديث في حديث او وهم واهم بحيث يغلب  
على ظنه ذلك فيحكم به او يتردد فيتوقف وكل ذلك مانع  
من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه وحديث يعلى بن عبيد  
عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
البيعتان بالخيار اسناده متصل عن العدد الضابط وهو

المعروف ما رواه ثقة عالما  
برواية من هو اوثق



مطلوب والتسليم لان عمرو بن دينار وضع موضع اخيه عبد الله  
ابن دينار هكذا رواه الائمة من اصحاب الثوري عنه فوهم على  
وقد يطلق اسم الائمة على الكذب والفتنة وسوا الحفظ والنحو  
وبعضهم اطلقه على مخالفة لا يقع كاسر ما وصله  
الثقة الضابط حتى قال من الصحيح ما هو صحيح مثل ما قال آخر  
من الصحيح ما هو صحيح شاذ وبدل في هذا حديث يعلى بن عبيد  
البيهان بالخيار **المدق** ما اخفى عيبه اما في الاسناد  
وهو ان يروي عن ابيه او عامر ما لم يسمعه منه على سبيل  
يؤمن انه سمعه منه فمن حقه ان لا يقول حديثا لا يقول  
قال فلان او عن فلان ونحو وربما لم يسقط الدلس شيئا  
لكن يسقط من بعد رجلا ضعيفا او صغيرا من تحت  
الحديث بذلك كفضل الامش والثوري وغيرهما وهو كونه  
جدا ودفعه اكثر العلماء واختلف في قبول روايته والاصح  
التفصيل فما رواه بلفظ محتمل لم يثبت فيه السماع فله  
حكم المرسول وانواعه فاما رواه بلفظ مبين للاتصال كسمعت  
واخبرنا وحدثنا واشباها فهو صحيح به واما في الشيوع فهو  
ان يروي حديثا عن شيخ سمعه فيسميه او يكتبه او ينسبه

او يصنفه عالما يعرف به كذا يعرف وامر اخف لكن فيه  
تفصيل للمروي عنه وتغير طريق معرفة حاله والكراهية  
حسب الغرض كالحال بخوان يكون كثيرا رواية عنه فلا يجب  
الاكثر من واحد على صورة واحدة وقد يحمله عليه كون  
شيئا الذي عثر به غير ثقة او اصف منه او غير ذلك  
**والمضطرب** ما اختلفت الرواية فيه لما اختلفت الروايات  
ان تحت احديها على الاخرى بوجه بخوان يكون رواها احفظ  
او اكثر صحة للمروي عنه فالحكم للاصح فلا يكون مضطربا  
**والانضطرب** **المقلوب** هو نحو حديث مشهور عن سالم  
جعل عن نافع ليصير بذلك غريبا مرغوبا فيه وحديث  
البحاري حين قدم بغداد واما ان الشيوع اياه بعل الاسناد  
مشهور **الموضوع** الخبر اما ان يجب تصديقه وهو ما نقص  
الائمة على صحته واما ان يجب تكذيبه وهو ما نقصوا عنه  
او يتوقف فيه لاحتمال الصدق والكذب كاسير الاخبار  
ولا يحل رواية الموضوع للعالم بحاله في اي معنى كان الا  
مقرونا ببيان الوضع ويعرف باقرار واضعه او بركاكة  
الفاظه او بالوقوف على غلطه كما وقع لثابت بن موسى في



في حديث من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار  
 وقيل كان شيخ يحدث في جماعة فدخل رجل حسن الوجه  
 فقال الشيخ في انشاء حديثه من كثرت الفوق لثابت انه  
 من الحديث فرواه والتواضعون للحديث اصناف واعظمهم  
 ضرراً من انتساب الى ان حد فوضع احتساباً ووضع  
 التناذرة ايضا جللاً ثم نهضت جهات الحديث كشف  
 عوارضه وعوارضه والحمد لله وقد ذهبت اكلامه والكلام  
 المبتدعة الى جوارحه وضع الحديث في الرغيب والرهيب  
 وقته ما روى عن ابن عسمة نوع بن ابن مريم انه قيل له  
 من اين لك عنك عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة  
 سورة فقال اني رايت الناس قد اخرجوا عن القرآن واستقلوا  
 بفقهاء ابي حنيفة ومغازي محمد بن اسحق فوضعت هذه  
 الاحاديث حسبة وقد اخطأ الفسوق في ايداعها في نقائهم  
 الا من عصاه الله ومما اودعها فيها انه قال صلى الله عليه وسلم  
 حين قرا ومنه الثالثة الاخرى تلك الغرائب العلى  
 وان شفاعتهن ليرجى وقد اشيعنا القول في ابطاله  
 في باب سجدة السلافة وكذا ما اوردناه الامور يكون من قوله

اذا روى عن حديث فامضوا على كتاب الله فان وافقه فاقبلوه  
 وان خالفه فردوه وقال الخطابي وضعت التناذرة ويدفعه  
 في قد اوتيت الكتاب وما يمد له ويروي او تبت الكتاب  
 ومثله معه وقد صنف ابن الجوزي في الموضوعات مجلدات  
 قال ابن الصلاح اودع فيها كثيراً من الاحاديث الضعيفة  
 مما لا دليل على وضعه وحقها ان يذكر في الاحاديث الضعيفة  
 والشيخ حسن بن محمد الصفا في الدر المنقط في بيان الفاظ  
**الكتاب الشيخ** في البحر والتعديل وجوز ذلك لصيانة الشريعة  
 وبها يتبين صحيح الحديث وضعفه فيجب على المتكلم التثبت  
 فيها فقد اخطأ غير واحد في ترجمتهم بالاجماع وفيه فصلان  
**الاول** في العدالة والضبط العدالة ان يكون الراوي بالغا  
 مسلماً عادلاً سليماً من اسباب الفسق وخوادم المروة والضبط  
 ان يكون متيقظاً حافظاً غير مغفل ولا ساه ولا شاك  
 في حلق التحمل والاداء فان حدث من حفظه ينبغي ان يكون  
 حافظاً وان حدث عن كتابه ينبغي ان يكون ضابطاً له  
 وان حدث بالغير ينبغي ان يكون عارفاً بما يختل به المعنى  
 ولا يشترط الذكورة ولا الحرية ولا العلم بفقهاء وغريبه

صلى



ولا القدر ولا البصر ويعرف العدالة بتعيين حددين  
عليها او بالاستفاضة ويعرف الضبط بان يعتبر روايته  
بروايات الثقات المروفيين بالضبط فان وافقهم غالباً كانت  
مخالفته نادرة عرف كونه منابطاً ثبوتاً **الكتاب** في الجمع لا يقبل  
رواية من عرف بالشاهل في السماع والاسماع بالجمع او الاشتغال  
او يحدث لامن اصل صحيح او يكسر سره اذ لم يحدث من اصل  
صحيح او كثرت الشواذ والمناكير في حديثه ومن غلط فيبين  
له الغلط فاصح ولم يرجع قيل بسقط حديثه قال ابن الصلاح  
هذا اذا كان على وجه العناد واما اذا كان على وجه التقيد في  
الحث فلا **باب** اعرض في هذا **الكتاب** عن جميع الشروط  
الذكورة واكتفى من عدالة الراوي بان يكون مستورا ومن  
ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط موثق به وروايته من  
اصل موافق لاصل شجرة وذلك لان الحديث الصحيح والحسن  
وغيرهما قد جمعت في كتاباية الحديث فلا بد من شي منه  
عن مجموعهم واقصد بالسماع بقاء السلسلة في الاسناد  
المخصوص بهذا **الكتاب** **باب** الثالث في محل الحديث يصح  
التعليل الاسلام وكذا قبل البلوغ فان الحسن والحسين

20  
وابن عباس وابن الزبير تخلوا قبل البلوغ ولم يزل الناس يسمعون  
الصبيان واختلف في ذلك الذي يصح فيه السماع من الصبي  
قبل فسنين وقيل يعتبر كل صغير بحاله فاذا فهم الخطاب  
وردة الجواب صححنا سماعه وان كان دون خمس والام يصح  
وتحمل الحديث طرق الاول السماع من لفظ الشيخ **الكتاب** القراءة  
عليه **الكتاب** الاجازة ولها انواع اجازة معينة كاجازة  
كتاب البخاري او اجازة فلا تجميع ما اشتمل عليه فهو سمي  
واجازة معينة في غير معين كاجازة مسبوكة او مروية  
واجازة العموم كاجازة المسلمين او لمن ادرك زمانه والصحيح  
جواز لدواية بهذه الاقسام واجازة المعلوم كاجازة لمن يولد  
لعلان والصحيح المنع وتوفال لعلان ولن يولد له او لك  
ولعقبك جاز كالوقوف واجازة للطفل الذي لم يمت  
صحيحة لانها اباحة للدواية والاباحة تصح للعامة وغير  
واجازة المجاز كاجازة لاما اجيزت وتجب الاجازة اذا  
كان المجيز والمجاز له من اهل العلم لانها توسع يحتاج اليه  
اهل العلم وينبغي للمجيز بالكتابة ان يتلفظ بها فان اقتص  
على الكتابة صححت **الكتاب** **باب** الرابع في النامولة واعلاما يقرن بالاجازة



وقد كان يدفع اليه اصل سماعه او فرعاً مقابلاً به ويقول  
 بهذا سماعي او روايتي عن فلان اجرت لك روايته ثم يبقيه في  
 يده تلياً او ان ينسخه **ومعها** ان ينادي الطالب الشيخ  
 سماعه فيشتمله وهو عارف مشيق ثم ينادي له الطالب ويقل  
 هو حديثي او سماعي فأر وعني ويسمع هذا عرض المناولة  
 وكلها اقسام اربع **الخامس** المكتوبة وهي ان يكتب سموعه  
 لغائب او حاضر بخطه او ياذن بكتبه له وهو ما يقتضيه  
 بالاجازة كان يكتب اجرت لك او محبة عنها والشيخ جواز الرواية  
 على التقديرين **السادس** الاعلام وهو ان يعلم الشيخ الطالب  
 ان هذا الكتاب روايته من غير ان يقول امرؤ به فيصح انه  
 لا يجوز روايته لاحتمال ان يكون الشيخ قد عرف فيه خللاً فلا  
 ياذن فيه **السابع** الجادة من وجد يجد مؤلفه وهو  
 ان يفتي على كتاب بخطه شيخ فيه احاديث ليس له رواية  
 ما فيها فله ان يقول وجدت او قد اتت بخط فلان او في كتاب  
 فلان بخطه حدثنا فلان ويسوق باقي الاسناد والتسليم وقد  
 استمر عليه العمل فديا وحديثاً وهو من باب الرسل وفيه شوب  
 من الاتصال **وعملان** قوتاً شديداً وقالوا لجمعة الافباراه

وهو من باب...

وهو من باب...

حفظاً وقيل يجوز من كتابه الا اذا خرج من يده وتساؤل آخر  
 وقالوا يجوز الرواية عن شيخ غير متبلي باصولها واكتفى انه  
 اذا قام في التحمل والضبط والمقابلة بما تقدم جازت الرواية  
 منه وكذا ان غاب عنه الكتاب اذا كان الغالب سلامته من  
 تغيب ولا سيما اذا كان من لا يخفى عليه تغيب غائباً  
**الباب الرابع** في اسماء الرجال **الصلوات** **سليم** راي النبي  
 وقال الاصوليون من طالت مجالسته **والسابع** كل مسلم  
 صح صحابياً وقيل من تقيته وهو الاظهر واختلفت عن قتادة  
 الاسماء والكنى واللقاب والراتب في العلم والدين لها ثلث  
 المراتبين وما بعد ما يفتنى الى تطويل **توفي** مالك بالمدينة  
 سنة تسع وسبعين ومائة **وقوله** سنة ثلثا واحداً  
 او اربع او سبع وتسعين **وابو حنيفة** ببغداد سنة  
 خمسين ومائة وكان ابن سبعين **والشافعي** بمصر سنة  
 اربع ومائتين **وقوله** سنة خمسين ومائة **واحمد بن حنبل**  
 ببغداد سنة احدى واربعين ومائتين **وقوله** سنة  
 اربع وسنين ومائة **والبخاري** ولد يوم الجمعة لثلاث عشرين  
 من شوال سنة اربع وتسعين ومائة **ومات** ليلة الفطر

الخاتم ابو عبد الله محمد بن...

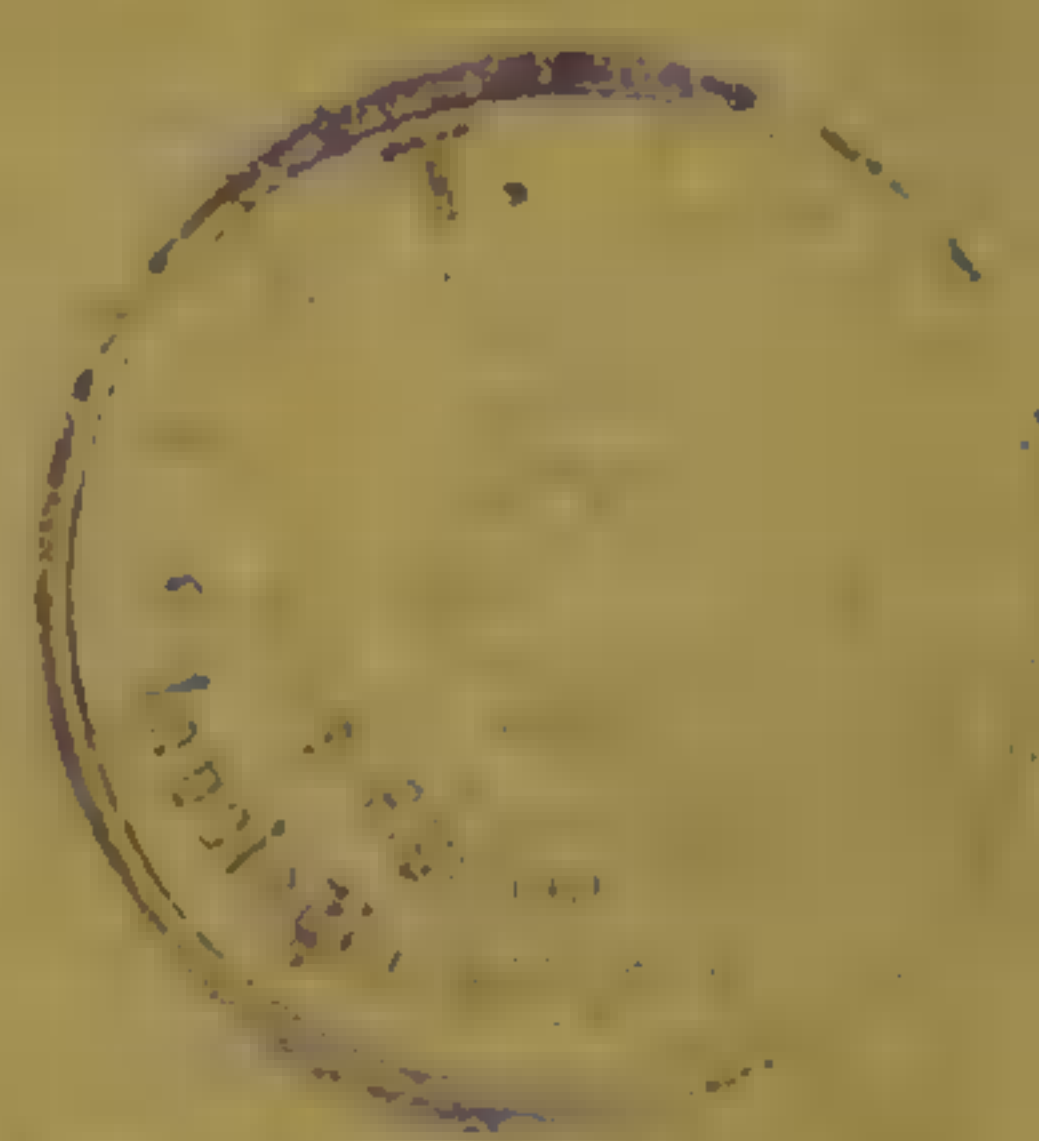
الاول ان يقال من في النبي صلى الله عليه وآله

الدعاء...



سنة ست وخمسين واثنتي عشرة سنة من تكملة من تكملة  
 مات بنيسابور سنة احدى وستين واثنتين اربعين  
 واثنتين واثنتين واثنتين واثنتين واثنتين  
 بترمد سنة تسع وسبعين واثنتين واثنتين واثنتين  
 والدارقطني ببغداد سنة خمس وثمانين واثنتين واثنتين  
 ست واثنتين واثنتين واثنتين واثنتين واثنتين  
 سنة احدى وعشرين واثنتين واثنتين واثنتين  
 احدى وثمانين واثنتين واثنتين واثنتين واثنتين  
 قد وقع الفراغ من تحرير هذه الرسالة المكملة بمكة المشرفة وقت الدوا  
 من يوم الاحد سابع شهر رمضان المبارك الحادي عشر من شهر ربيع  
 الحادي اربع الف واثنتين واثنتين واثنتين واثنتين  
 بالبحر والتقصير عبد الله

واثنتي عشرة سنة من تكملة  
 سنة ثلث و سبعمائة  
 واثنتين واثنتين  
 سنة تسع  
 واثنتين



عليه استغاثت  
 نافعاً  
 ٣٣







انا  
 علامه محمد باقر  
 بزرگوار  
 صاحب  
 دارالعلوم  
 دیوبند  
 علیہ السلام  
 و آلاءه  
 و رحمتہ  
 العزیزۃ  
 الخ  
 فی  
 تاریخ  
 الفتن  
 و  
 الحروب  
 و  
 المناقب  
 و  
 المصائب  
 و  
 السیرات  
 و  
 النسخ  
 و  
 التفسیر  
 و  
 الطبقات  
 و  
 الرجال  
 و  
 الآثار  
 و  
 المساجد  
 و  
 المدارس  
 و  
 الدعوات  
 و  
 الفتاویٰ  
 و  
 الرسائل  
 و  
 المقالات  
 و  
 المؤلفات  
 و  
 التراجم  
 و  
 اللغات  
 و  
 العلوم  
 و  
 الفنون  
 و  
 الحرف  
 و  
 الصنائع  
 و  
 الزراعة  
 و  
 التجارة  
 و  
 الصناعة  
 و  
 المعادن  
 و  
 الثروة  
 و  
 الفقر  
 و  
 الجوع  
 و  
 البسوس  
 و  
 المرض  
 و  
 الموت  
 و  
 الآخرة  
 و  
 الجنة  
 و  
 النار  
 و  
 الحساب  
 و  
 القدر  
 و  
 القضاء  
 و  
 الحکم  
 و  
 العدل  
 و  
 الرحمة  
 و  
 العفو  
 و  
 المغفرة  
 و  
 التوبة  
 و  
 الاستغفار  
 و  
 الدعاء  
 و  
 التضرع  
 و  
 السجدة  
 و  
 الركعة  
 و  
 الصلاة  
 و  
 الصوم  
 و  
 الزكاة  
 و  
 الحج  
 و  
 العمرة  
 و  
 المناسک  
 و  
 الطواف  
 و  
 الوقوف  
 و  
 المشی  
 و  
 التجرد  
 و  
 التواضع  
 و  
 الخضوع  
 و  
 الذل  
 و  
 العجز  
 و  
 الضعف  
 و  
 الهوان  
 و  
 الحقارة  
 و  
 السفالة  
 و  
 الدنائة  
 و  
 المذلة  
 و  
 المذلّة  
 و  
 المهانة  
 و  
 الحقير  
 و  
 العلیل  
 و  
 الضعیف  
 و  
 البلیط  
 و  
 المحتاج  
 و  
 الفقیر  
 و  
 المسکین  
 و  
 اليتيم  
 و  
 المأتم  
 و  
 العبد  
 و  
 المملوک  
 و  
 الخدم  
 و  
 العتق  
 و  
 التحرر  
 و  
 الحرية  
 و  
 الاستقلال  
 و  
 الاعتماد  
 و  
 القوة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 البراعة  
 و  
 الجرأة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 الشکر  
 و  
 الحمد  
 و  
 الثناء  
 و  
 المدح  
 و  
 الإشادة  
 و  
 الإعجاب  
 و  
 الإعتراف  
 و  
 الاعتراف  
 و  
 التواضع  
 و  
 الخضوع  
 و  
 الذل  
 و  
 العجز  
 و  
 الضعف  
 و  
 الهوان  
 و  
 الحقارة  
 و  
 السفالة  
 و  
 الدنائة  
 و  
 المذلّة  
 و  
 المهانة  
 و  
 الحقیر  
 و  
 العلیل  
 و  
 الضعیف  
 و  
 البلیط  
 و  
 المحتاج  
 و  
 الفقیر  
 و  
 المسکین  
 و  
 الیتیم  
 و  
 المأتم  
 و  
 العبد  
 و  
 المملوک  
 و  
 الخدم  
 و  
 العتق  
 و  
 التحرر  
 و  
 الحرية  
 و  
 الاستقلال  
 و  
 الاعتماد  
 و  
 القوة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 البراعة  
 و  
 الجرأة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 الشکر  
 و  
 الحمد  
 و  
 الثناء  
 و  
 المدح  
 و  
 الإشادة  
 و  
 الإعجاب  
 و  
 الإعتراف  
 و  
 الاعتراف  
 و  
 التواضع  
 و  
 الخضوع  
 و  
 الذل  
 و  
 العجز  
 و  
 الضعف  
 و  
 الهوان  
 و  
 الحقارة  
 و  
 السفالة  
 و  
 الدنائة  
 و  
 المذلّة  
 و  
 المهانة  
 و  
 الحقیر  
 و  
 العلیل  
 و  
 الضعیف  
 و  
 البلیط  
 و  
 المحتاج  
 و  
 الفقیر  
 و  
 المسکین  
 و  
 الیتیم  
 و  
 المأتم  
 و  
 العبد  
 و  
 المملوک  
 و  
 الخدم  
 و  
 العتق  
 و  
 التحرر  
 و  
 الحرية  
 و  
 الاستقلال  
 و  
 الاعتماد  
 و  
 القوة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 البراعة  
 و  
 الجرأة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 الشکر  
 و  
 الحمد  
 و  
 الثناء  
 و  
 المدح  
 و  
 الإشادة  
 و  
 الإعجاب  
 و  
 الإعتراف  
 و  
 الاعتراف  
 و  
 التواضع  
 و  
 الخضوع  
 و  
 الذل  
 و  
 العجز  
 و  
 الضعف  
 و  
 الهوان  
 و  
 الحقارة  
 و  
 السفالة  
 و  
 الدنائة  
 و  
 المذلّة  
 و  
 المهانة  
 و  
 الحقیر  
 و  
 العلیل  
 و  
 الضعیف  
 و  
 البلیط  
 و  
 المحتاج  
 و  
 الفقیر  
 و  
 المسکین  
 و  
 الیتیم  
 و  
 المأتم  
 و  
 العبد  
 و  
 المملوک  
 و  
 الخدم  
 و  
 العتق  
 و  
 التحرر  
 و  
 الحرية  
 و  
 الاستقلال  
 و  
 الاعتماد  
 و  
 القوة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 البراعة  
 و  
 الجرأة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 الشکر  
 و  
 الحمد  
 و  
 الثناء  
 و  
 المدح  
 و  
 الإشادة  
 و  
 الإعجاب  
 و  
 الإعتراف  
 و  
 الاعتراف  
 و  
 التواضع  
 و  
 الخضوع  
 و  
 الذل  
 و  
 العجز  
 و  
 الضعف  
 و  
 الهوان  
 و  
 الحقارة  
 و  
 السفالة  
 و  
 الدنائة  
 و  
 المذلّة  
 و  
 المهانة  
 و  
 الحقیر  
 و  
 العلیل  
 و  
 الضعیف  
 و  
 البلیط  
 و  
 المحتاج  
 و  
 الفقیر  
 و  
 المسکین  
 و  
 الیتیم  
 و  
 المأتم  
 و  
 العبد  
 و  
 المملوک  
 و  
 الخدم  
 و  
 العتق  
 و  
 التحرر  
 و  
 الحرية  
 و  
 الاستقلال  
 و  
 الاعتماد  
 و  
 القوة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 البراعة  
 و  
 الجرأة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 الشکر  
 و  
 الحمد  
 و  
 الثناء  
 و  
 المدح  
 و  
 الإشادة  
 و  
 الإعجاب  
 و  
 الإعتراف  
 و  
 الاعتراف  
 و  
 التواضع  
 و  
 الخضوع  
 و  
 الذل  
 و  
 العجز  
 و  
 الضعف  
 و  
 الهوان  
 و  
 الحقارة  
 و  
 السفالة  
 و  
 الدنائة  
 و  
 المذلّة  
 و  
 المهانة  
 و  
 الحقیر  
 و  
 العلیل  
 و  
 الضعیف  
 و  
 البلیط  
 و  
 المحتاج  
 و  
 الفقیر  
 و  
 المسکین  
 و  
 الیتیم  
 و  
 المأتم  
 و  
 العبد  
 و  
 المملوک  
 و  
 الخدم  
 و  
 العتق  
 و  
 التحرر  
 و  
 الحرية  
 و  
 الاستقلال  
 و  
 الاعتماد  
 و  
 القوة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 البراعة  
 و  
 الجرأة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 الشکر  
 و  
 الحمد  
 و  
 الثناء  
 و  
 المدح  
 و  
 الإشادة  
 و  
 الإعجاب  
 و  
 الإعتراف  
 و  
 الاعتراف  
 و  
 التواضع  
 و  
 الخضوع  
 و  
 الذل  
 و  
 العجز  
 و  
 الضعف  
 و  
 الهوان  
 و  
 الحقارة  
 و  
 السفالة  
 و  
 الدنائة  
 و  
 المذلّة  
 و  
 المهانة  
 و  
 الحقیر  
 و  
 العلیل  
 و  
 الضعیف  
 و  
 البلیط  
 و  
 المحتاج  
 و  
 الفقیر  
 و  
 المسکین  
 و  
 الیتیم  
 و  
 المأتم  
 و  
 العبد  
 و  
 المملوک  
 و  
 الخدم  
 و  
 العتق  
 و  
 التحرر  
 و  
 الحرية  
 و  
 الاستقلال  
 و  
 الاعتماد  
 و  
 القوة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 البراعة  
 و  
 الجرأة  
 و  
 الشجاعة  
 و  
 الشکر  
 و  
 الحمد  
 و  
 الثناء  
 و  
 المدح  
 و  
 الإشادة  
 و  
 الإعجاب  
 و  
 الإعتراف  
 و  
 الاعتراف  
 و  
 التواضع  
 و  
 الخضوع  
 و  
 الذل  
 و  
 العجز  
 و  
 الضعف  
 و  
 الهوان  
 و  
 الحقارة  
 و  
 السفالة  
 و  
 الدنائة  
 و  
 المذلّة  
 و



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي ميزنا عن اخواننا بغلبة الشرعيات فوقنا على التلاشي  
من العلوم النجحة الرافعات في الجامع الصحيح بالاسانيد الحسنة العاليت  
والصلوة والسلام المتصل بسيد الكائنات والمسند الى اصحابه الهداة  
السنة البينات والمرفوع الى التابعين لهم باحسان من الباقيات الصا  
ما ترفع الهزات باجناس الانعام للاداء الفاتحات **اما بعد** فلما صرف  
عمرى فيما لا ينبغي وعجزت عن التذكر بما ينبغي وكيف وقد وهى العظم مني  
واستعد الشيخ راسى فانه قد تجاوز عن السنين مع ضم الابتلاء بالمفسد  
**بيت** وما شب راسى عن سنين تتابعت على ولكن شديتني الوقائع  
لم اجد حيلة الادعاء قلدة المحدثين لمن اشغل بجامعه الجبل المتين فشرت  
سوية باقية بالتميز الى تبين ثلاثياته للقاصرين سائلا من العلي العظيم  
الاتمام والحفظ الجسيم مما لا يرضى به الرسول الكريم **بيت** فيارب عظم بركة نفعه  
بحرمة اصحاب الحديث وفضلهم فاقول معتمد على الجامع العليم كاجامع بسم الله اى  
بدأت باسم مختصر اى قد سته فالبا للتولية والجملة فعلية للاستعانة واسمية  
على الاصح وانما قلنا بتقديم العامل كالسلف لئلا يؤمن ان يبدأ باسم غيره الرجل الكريم  
باجر وجوز الرفع والنصب على المدح مبالغة راحم اى منعم والاول خاص به نفع  
استعلا بطرف الوصفية او العلمية والتأعام وبه يظهر وجه التقديم وانما  
ابتداه لانه امر بكتابته في اول كل كتاب على ما رواه الامام الجعفي عن النبي  
الحاشي عليه التحية والتسليم والاعتصام اى الاستمسك بكرمه العليم اى  
بنعامة العام لكل الانام وانما قيد ببدء بهذا الحال لانه بدو نهالم يترتب عليه  
فائدة فانه في الذكر عن غفلة ثم صرح بالجملة موافقا للكلام القديم فلما

4123/3

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي ميزنا عن اخواننا بغلبة الشرعيات فوقنا على التلاشي  
من العلوم النجحة الرافعات في الجامع الصحيح بالاسانيد الحسنة العاليت  
والصلوة والسلام المتصل بسيد الكائنات والمسند الى اصحابه الهداة  
السنة البينات والمرفوع الى التابعين لهم باحسان من الباقيات الصا  
ما ترفع الهزات باجناس الانعام للاداء الفاتحات **اما بعد** فلما صرف  
عمرى فيما لا ينبغي وعجزت عن التذكر بما ينبغي وكيف وقد وهى العظم مني  
واستعد الشيخ راسى فانه قد تجاوز عن السنين مع ضم الابتلاء بالمفسد  
**بيت** وما شب راسى عن سنين تتابعت على ولكن شديتني الوقائع  
لم اجد حيلة الادعاء قلدة المحدثين لمن اشغل بجامعه الجبل المتين فشرت  
سوية باقية بالتميز الى تبين ثلاثياته للقاصرين سائلا من العلي العظيم  
الاتمام والحفظ الجسيم مما لا يرضى به الرسول الكريم **بيت** فيارب عظم بركة نفعه  
بحرمة اصحاب الحديث وفضلهم فاقول معتمد على الجامع العليم كاجامع بسم الله اى  
بدأت باسم مختصر اى قد سته فالبا للتولية والجملة فعلية للاستعانة واسمية  
على الاصح وانما قلنا بتقديم العامل كالسلف لئلا يؤمن ان يبدأ باسم غيره الرجل الكريم  
باجر وجوز الرفع والنصب على المدح مبالغة راحم اى منعم والاول خاص به نفع  
استعلا بطرف الوصفية او العلمية والتأعام وبه يظهر وجه التقديم وانما  
ابتداه لانه امر بكتابته في اول كل كتاب على ما رواه الامام الجعفي عن النبي  
الحاشي عليه التحية والتسليم والاعتصام اى الاستمسك بكرمه العليم اى  
بنعامة العام لكل الانام وانما قيد ببدء بهذا الحال لانه بدو نهالم يترتب عليه  
فائدة فانه في الذكر عن غفلة ثم صرح بالجملة موافقا للكلام القديم فلما

الحمد لله اى كل ثنا اختيارى يثبت له حق حقيقة الادعاء كرفع المعزلة بنا على  
صاد رعبه ثم وان لم يصل الى الحامد رب العالمين اى خالق كل الخلق فالرب  
مصدرا ومخففا للراب والتكثير لا يضر الوصفية لانه من الصفات المختصة به نفع  
والعالم بالخلق والخلق والقياس للعوالم فانه لم يجمع الفاعل هذا الجمع الا هو واليائيم  
وانما حمده بعبارة لانها احسن العبارات لانه نتيجة التعليم الرباني والاحتجاب  
الصلوة قبل كل امرى بالاعلى رواه ابوهريرة مرفوعا قال والصلوة اى النفع العام  
بالرحمة او الدعاء فانه الاصل اسم التصلية الدعاء اى شريك ببدء وبين الرحمة  
والجمع بينهما لم لانه جمع اما بين الحقيقة والحجاز واما بين المعنيين المشتركين وكلاهما  
غير جازع عند المحققين والسلام اى جعله سالما عن كل ما فيه نقص فانه اسم التسليم  
وانما جمع بينهما عملا بالافضل لان الانفراد لم يكن على الاصح هو الذى يصلح عليكم  
وسلام على المرسلين على خير خلقه اى افضل مخلوقاته ومقدراته فلا ضافة  
من فيفيد انه عليه السلام افضل من مجموع الانبياء والملائكة من حيث المجموع ونعم ما قال  
لكل بنى في الانام فضيلة **بيت** وجملة ما مجموع محمد وخير مخفف اخير قل استعلا  
والخلق التقدير كما في القاموس فيفيد انه عليه السلام افضل مما لم يوجد بعد الملائكة  
والنقلين **بيت** على ذات كثر اوصاف الحميدة او حمد في السماء والارض شراهما  
التسعة والتسعين واله اى متابعيه عليه السلام فانه اسم جمع اصله اهل اوله  
على الخلاص عند الغنمين اجمعين اى جميعهم تأكيد وحالة وصفة على اعتبار التفر  
وقبله الاصل اسم تفضيل فاجمع معناه اتم جمعا والاولى زيادة التشهد و  
براعة الاستهلال فانه من سنة الخطبة وشرط التضييف كما قالوا **وبعد**  
اى احضر بعد الخطبة ولا تفضل بصير الحضور عادة لك فلا يفوت عنك شئ من  
للقاصد الا ان السنة اما بعد فهذه الاحاديث التى هي اثنتان وعشرون الموجهة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي ميزنا عن اخواننا بغلبة الشرعيات فوقنا على التلاشي  
من العلوم النجحة الرافعات في الجامع الصحيح بالاسانيد الحسنة العاليت  
والصلوة والسلام المتصل بسيد الكائنات والمسند الى اصحابه الهداة  
السنة البينات والمرفوع الى التابعين لهم باحسان من الباقيات الصا  
ما ترفع الهزات باجناس الانعام للاداء الفاتحات **اما بعد** فلما صرف  
عمرى فيما لا ينبغي وعجزت عن التذكر بما ينبغي وكيف وقد وهى العظم مني  
واستعد الشيخ راسى فانه قد تجاوز عن السنين مع ضم الابتلاء بالمفسد  
**بيت** وما شب راسى عن سنين تتابعت على ولكن شديتني الوقائع  
لم اجد حيلة الادعاء قلدة المحدثين لمن اشغل بجامعه الجبل المتين فشرت  
سوية باقية بالتميز الى تبين ثلاثياته للقاصرين سائلا من العلي العظيم  
الاتمام والحفظ الجسيم مما لا يرضى به الرسول الكريم **بيت** فيارب عظم بركة نفعه  
بحرمة اصحاب الحديث وفضلهم فاقول معتمد على الجامع العليم كاجامع بسم الله اى  
بدأت باسم مختصر اى قد سته فالبا للتولية والجملة فعلية للاستعانة واسمية  
على الاصح وانما قلنا بتقديم العامل كالسلف لئلا يؤمن ان يبدأ باسم غيره الرجل الكريم  
باجر وجوز الرفع والنصب على المدح مبالغة راحم اى منعم والاول خاص به نفع  
استعلا بطرف الوصفية او العلمية والتأعام وبه يظهر وجه التقديم وانما  
ابتداه لانه امر بكتابته في اول كل كتاب على ما رواه الامام الجعفي عن النبي  
الحاشي عليه التحية والتسليم والاعتصام اى الاستمسك بكرمه العليم اى  
بنعامة العام لكل الانام وانما قيد ببدء بهذا الحال لانه بدو نهالم يترتب عليه  
فائدة فانه في الذكر عن غفلة ثم صرح بالجملة موافقا للكلام القديم فلما



في الخارج قبل هذا الجمع فيكون المشار اليه محسوسا على ان السج ابن الحاجب في  
 الامالي قد جعل من المتوهمين من خص المشار اليه به والفاء لتقليل المقدر واللام التثنية  
 او المقدره فانه لم يثبت عند النحويين والحديث لغة اسم من الحديث وعرفا ما نسب اليه  
 النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل وتقرير ويطلق على ما ينسب اليه الصحابة والتابعين و  
 القياس ان جمع ما حدث كسر وسرر الثلاثيات اي المنسوبات الى الثلاثة باعتبار  
 ان ليست كل على نكتة رواية لا غير فضم الناء في المنسوب على خلاص القياس اذ المنسوبة  
 النكتة بالفتح التي اخرجهما هو كالتخرج عرفا نقل الحديث في ضمن الجمع الامام اي المتفكر  
 لكل مقتضى بعد فانهم قالوا انه عدل ما كان في الفضل وهو اسم غير صفة لان الناء  
 متعينة فيه الهشام بالضم الملك العظيم الهمة والسيد الشجاع السخي خاص بالرجاء  
 احد سلاطين الاسلام اي الحجة المتوحدة والوالي المتوحد فيما بين حج هذا  
 الدين او ولاته فالسلطان الحجة والوالي والاسلام لغة الانقياد وعرفا ما  
 لا نبينا عليه السلام من هذه الشريعة ابو عبد الله محمد جمع بين الكنية واللقب  
 جريا على عادة العرب وقدم الكنية لانه ادخل في التعظيم عند اسم ابي سميع  
 هو في غاية التورع حتى قال لا اعلم في ملكي رهما من شبهة ولذا الولد ولد مثل  
 ابنه مات وهو صغير نشأ في حجر امه فذهب عينه في الصغر ردت اليه  
 بدعا امه والهم بحفظ الحديث وهو ابن عشرين سنين وحفظ كتب ابي الباق  
 وكيع وعرف كلام اهل القياس وهو ابن ست عشرة سنة ثم خرج الى مكة  
 مع امه واقام بها وجمع للجامع ست عشرة سنة بين بيته ومنبره صلى الله عليه وسلم  
 ثم رجع الى بخارا وتوفي بخزنك قرية على ملكه فراخ من سمرقند ودفن بها وانما  
 سمي وقبله سمي بخزم آباد لان حمر الزائرين ضيقته ارضها سنة ست وخمسين  
 ومائتين وهو ابن اثنين وستين سنة البخاري بالياء للسند والنسب اليه



بخاري قصر بلا لام فيجذف الفة عند النسبة لانه حاسن الا ان المحدث هو اللغة  
 الاصلية فيه فلا وطينا على قاعدة الالف السادسة بخاري او بخارا وى  
 او بخاراني بالبقاء او القلب بالواو والنون وخير الامور واسطرها رحمه الله  
 اي اثبت على الايمان فزل عليه انواع الرحمة والاحسان في جامعة اشارة الى  
 ان اسم كتابه الجامع الصحيح انجبت لها منه اي اخترت تلك الثلاثيات من هذا  
 الجامع لقلة الوسايط فيكون اعلم من الجميع قال الحري ليس فيه اعلى من الثلاثيات  
 وقد فدت ببلغت اكثر من عشرين تذكرة لبعض الاخوان بكسر الهمزة وضمها  
 جمع الاخر من النسب والصديق والصاحب والتذكرة اسم من التذكير وهي  
 سيند كبر الحاجة والاولى ان يرا د بها المصدر فان المفعول له اذا كان اسما  
 لحب جرح باللام خو جنتك للسم من الله لا من غيره والاحسن بالله  
 الاستعانة في ذلك الانتحاب وغير فان المواضع لا تعد وعلية لا على غير  
 التكلان بالضم بابدال الواو تاء فانه اسم من التوكل وهو الاعتماد والتقوى  
 وانما لم يذكر متعلقا باليعم كل الامور الحديث الثلاثي الاول اي سبق  
 في هذه الفرقة وفي الاصل جميعا وعلى هذا المنوال سائيا في الرواية  
 رفع الناء على حذف الجزاء والمبند لان ما بعده لم يحل عليه اذ الاسناد للحديث  
 والاحسن ان يجعل علامة فارقة بين الطرفين بلا محذوف الاعراب فيكسر الناء  
 للالتقاء ويسكن اللام حدثنا اي انما هو ما هو اعلى اسناد الائمة  
 البخاري حدثنا واعلمنا بان سمع مع غيره فان سمع وحده من الشيخ حجب  
 ان يقول حدثني المكي علم غير منسوب حالا ولملاحظة الاصل اذ  
 اللام هي فان المنسوب اليه صفة حكما ثقت من كبار شيوخ البخاري  
 من صفار اتباع التابعين مات سنة خمس عشرة ومائة وهو ابن تسعين سنة



بن ابراهيم بن بشير القمي البجلي وانما لم يكتب اليه منه لان من جملة سميت  
 بنيا مشهورا كثيرا للدور على الكتاب ثنا مختصر حديثنا كتابة كنا ودنا  
 عند الحديثين ومقولا القول المحذوف كتابه بين رجال الاسناد عندهم والكل  
 قائم مقام مفعول حدثنا والتقدير حدثنا المكي انه قال حدثنا يزيد  
 مولى سلمة بن ابي عبيد لا سلمى ثقتة من واسط التابعين مات سنة بضع  
 اربعين عن سلمة اى راويا عنه والرواية للحمل كما في المغرب وسلمة  
 كان شجاعا راسيا محسنا خيرا فاضلا كلمة الذبب قال رايته قد اخذ خطيبا  
 فطلبته حتى نزعته وقال ابنه ما كذب ابي قط مات بالمدينة سنة اربع  
 سبعين ومروان ثمانين هو ابن الاكوع مشير اليه انه علم اتفاقا لا وضعي  
 وذلك لان سلمة يفتحين ابن عمرو بن الاكوع وهو لغة العظيم الكاع وهو  
 معروف زنديق البهائم وانما لم يلقب الوالى لانه كان طولا قال اى حدثنا يزيد  
 ان سلمة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الكمال وسلم معترضة او  
 لا دعاء اختصاص هذه الصلوة به صلى الله عليه وسلم يقول اى قول النبي  
 مضمون الجملة مفعول سمع المعلق بعين والناصب للمبتدأ والجزم وفيه  
 اشعار بان حديث وسمع سواء وقال الخطيب ان سمع ارفع من حدث و  
 بالعكس والاول قول المحققين منهم مر يفتي المجزوم المحذوف الواو لان  
 الاسم متضمن للمحذوف الجازم على ما لم اقل اى من نسب اليه ما لم يكن مني سواء  
 من الاحكام او العتصم او غير ما يدخل فيه بغير حلا او حرام او مكروه او غير  
 بل يدل رواية من كذب على والكذب الاخبار بالشئ خلاف الواقع او  
 الاعتقاد فيكون من اجزاء الشئ مجرى نظيره وانما حصر القول وهو التكلم  
 لانه اكثر وانما قال على يخرج ما كذب على غيره فانه صغيره ويدخل فيه الكذب عليه

بالطريق

بالطريق الاولى فانه الحسن الكبار كان فاعلى ما قالوا فليتبوا مقعده  
 من النار اى فليتحذ لنفسه منزلا من ههنا كما انها نفس النار وهذا امر  
 بمعنى الجزم ويجوز ان يكون دعاء ولا شك ان خبر صدق ودعاهه سبحانه  
 قيسير ان الكذب عليه يوجب الخلود في النار فيكون كفرا كما قيل الا انه خلا  
 الجمهور ولا خلاف انه كبيرة الا اذا استحل ذلك وهل يقبل توبته والكلام  
 ناظر الى اشتراط العمدية فلو كذب عليه لاعتد لم يكن آثما ويدخل فيه ما  
 اذا قال المصلحة كما اذا راي ان زيدا يريد سب صحابي فقال منعه عنه ذلك  
 الفعل الشنيع قال النبي صلى الله عليه وسلم من سب احدا بي فقد كفر كذا ذكر  
 في المجموع وقال ابن الصلاح ان هذا الحديث متواتر وليس من مرتبة حد  
 فيعيد العلم لعل وصفات الرواة ولم يشترط العدد على انه نقل عن  
 ما بين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عشرة منهم مبشرون بالجنة لكن فيه كلام  
 تمام في فتح الباري واعلم انا قد اشرنا في الصدر ان حديثنا جملة معللة  
 لما يتضمنه الترجمة من الحكم بعلو الاسناد لان غرض هذه الترجمة اثباته  
 بخلاف غرض الجامع فانه اثبات حكم شرعي يتضمنه الترجمة لانه في مقام استنباط  
 فاثبات الحكم هناك اصل ولذا قلنا ومهما فرغ ولذا اخرنا فقال ههنا  
 كما في غير هذا الحديث اخرج هكذا اى اخرج البخاري هذا الحديث اخرجنا  
 كاخرا جانا او حال كونه مما ثلثه الا ان كل ما سبني على التشبيه الذي لم يحقق  
 عند اخراجه على انه عينه عند الاكثرين فالاولى ان يقال انه بدل نحو اخوك  
 لقية زيدا فان الربا للتشبيه وذاللا سارة والكاف للتشبيه كالجزم  
 فيدخلها حكما على اسم الاشارة فلا بأس بطلان الصدرة والكل باعتبار  
 الاصل فانه انزل عنه هذه المعاني ثم استعماله العدد وغيره كما تقر في

عن جعفر بن محمد عن  
 عن جعفر بن محمد عن  
 عن جعفر بن محمد عن



كتاب العلم الذي هو الكتاب الثاني في الباب الثالث والثلاثين من باب العلم  
 من كتب علي النبي صلى الله عليه وسلم من ابواب من اكثر من ثلثة الاف واربع مائة  
 وفيه اشعار بان الكذب عليه ليس يكفر عنده وان القول هو الكذب وعلم  
 ان كتب الجامع اكثر من مائة وجامع هذه الفرقة اخذ ثلث مائة كلها من كتب  
 كتابا على ترتيب الجامع كما سنشير اليه فالكتاب تصوير اللفظ جرد و هجاءه  
 عرف المنطوق عبارة مما يدل على المسائل المتنوعة و ابواب المدخل وعرفا ما يدل  
 على المتجانسة وكلاهما يطلق على جماعة اوراق مكتوبة **الحديث** الثلاثي  
 الثاني اي ثاني اول اي مصير اثنين او ثلثي اثنين اي المتأخر منهن من هذه  
 الفرقة والجامع جميعا وقس عليه ابوابي وعلم ان الثاني واخواته الى العا  
 مصادرها فقل من ضرب يقال ثبت الاول ثلثا اذا صيرته اثنين وثبت  
 الاثنين اذا كنت ثابتهما وقس عليه ابوابي حدثنا اي لانه اعلنا المكي  
 ابراهيم ثنا اي انه قال حدثنا يزيد بن ابي عبيد راويا عن سلمة بن الاكوع  
 انه قال كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم جدار المسجد اي حائط قبلة الروضة  
 المكية مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو بكسر الميم ليس اسم مكان لانه بيت على هيئة  
 محصورة واسم المكان لم يخص بموضع كالمفتوح عند المنبر ما كادت الشاة  
 تجوزها اي قربا من منبره صلى الله عليه وسلم بحيث لم تقرب ان يسير شاة بين الجدار  
 والمنبر فيقل المسافة بينهما والمنبر ثلث درجات وصلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 جنب الدرجة الاولى فان المسجد كان بلا حراب فيكون بين الجدار وبينه صلى الله عليه وسلم  
 حين يصلي قرب من ثلثة اذرع كما في حديث بلال و به يعلم المسافة بين السرة  
 كالجدار وبين المصلي و اقل المسافة ممر الشاة كما في حديث ابن سهل فعند  
 خبر كان لاصفة الجدار والا لزم حذف الموصول مع بعض وكسر عينه افصح

اخويه موضوع للقرب المكاني والمنبر بكسر الميم من نزل الشاة اي رفعه والكود  
 القرب وما للنفى وليس للابنات كما ظن والثناء واحد من الغنم اسم جمع ضا  
 كان او معزا ذكرا او انثى وجاز المكان جواز او مجازا اي سار فيه فقوله  
 تجوزها من قبيل الاتساع في الطرفين والمعنى تجوز في المسافة فيكون من قبيل التقدم  
 المعنوي اخرج هكذا في كتاب الصلوة باب قدر كم ذراعا مثلا  
 ولا يضرا لصاغة التصدير لان المضاعف مثل الجز ينبغي ان يكون بين  
 المصلي بكسر اللام فيكون صفة وتجوز ان يكون اسم مكان والستر بالضم ما  
 يستتر به الشيء وعرفا ما ينصب فدام المصلي من سوط او عصا او نحو  
 وانما قال ينبغي اشعارا بانه اجتهاد وليس بمخصوص في هذا الحديث  
**الحديث** الثالث حدثنا المكي ابراهيم ثنا يزيد بن ابي عبيد قال  
 كنت اتي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم مع سلمة بن الاكوع فيصل سلمة فثلا  
 عند الاسطوانة على الفوالة بضم الهمزة والطاء سارية معرب استون  
 في وسط المسجد عند واجتمع مهاجرو قريش تعرف باسطوانة المهاجرين  
 التي عند المصحف اي في موضع معين كان فيه صندوق على عرشها  
 فيه المصحف وموئلت الميم ما جمع فيه المصحف سمي به الصديق بمشاورتهم  
 حين جمع وكتب القرآن لانه كان في صحيف متفرقة فقلت يا باسلم كنية  
 سلمة اراك اي اصر كتحري اي يجتهد ويجتار الصلوة مطلقا عند  
 هذه الاسطوانة المذكورة قال ابو مسلم فاني اي لاني قالوا للتعليل  
 وان للتعليل رايت النبي صلى الله عليه وسلم يحرك الصلوة عندها اي  
 الاسطوانة وفيه اشعار بجواز اقامة العبادة كالصلوة فرضا او نفلا  
 والتعليم وغيرهما في مكان معين لفضيلته السهلة لفعل الخير اخرج



هكذا في كتاب الصلوة وقد آسن ودع من الاول الى الثاني ايضا في باب الصلوة  
الى الاسطوانة **الحديث** الرابع حدثنا المكي بن ابراهيم ثنا يزيد بن ابي  
عن سلمة قال كنا نصل مع النبي صلى الله عليه وسلم اى قد كثر اقتداؤنا به صلى  
عليه وسلم فان طيرة المضارع بين الكثرة ومع متبوعية المضاف اليه كما قالوا  
المغرب اى صكوة المغرب اذا توارت بالحجاب اى سترت الشمس بالغروب  
فانه من التقدم المعنوي وفيه دلالة على ان وقت المغرب يدخل فيه جرم الشمس  
ولذا اجمع الفقهاء على بطلان اشتراط الحمر المشرقية اخرجوه هكذا ايضا  
حقه التاخير في كتاب الصلوة في باب وقت المغرب **الحديث** الخامس  
حدثنا ابو عاصم الضحاك بن محمد الشيباني البصري ثقة من الوسطى من  
اتباع التابعين عن يزيد بن ابي عبيد روى عن سلمة بن الاكوع ان النبي  
صلى الله عليه وسلم بعث اى امر كما ياتي رجلا اسمه منند بن اسماء الاسلمي  
ينادي هذا الرجل ما بين الناس اى قوم بني اسلم يوم عاشوراء مدا  
وقصر وعشورا كذلك هو عاشوراء المحرم وقيل قاسمه واليوم خارج عن كلام  
لغة مطلق الوقت وعرفا من طلوع الشمس لا غروبها وشرعا من طلوع الفجر  
الغروب ان اى بان من اكل طعاما في اول هذا اليوم ويدخل فيه غير الطعام  
والاكل من المفطرات فليتم من الاتمام اى ليكمل الامساك بان يحترز الى الليل  
عن المفطرات مع النية بقرينة قوله او فليصم شك من الراوى فان  
الفاء قد منعت ان يكون اول الاضراب والصوم لغة مطلق الامساك  
وعرفا الامساك عن المفطرات مع النية وفيه اشارة الى انه كان قد فرض  
صوم عاشوراء الا انه نسخ الى الاستحباب وقال ان كان حيا  
كالآن واما نسخ اجتماع الصوم مع الاكل فجمع عليه والى انه قد صح النية

زواله

في اوبل النهار والى انه اذا تعين اليوم لصوم صح نية النهار فلو لم يتعين  
كالقضاء والنذر المطلق لم يصح الا في الليل ولا باس بالاسناد لال منهم  
فانه قد اعتبر في الحديث الكبير ومن لم ياكل طعاما في اوله فلا ياكل فاما اضموم  
لتخرجه هكذا في كتاب الصوم في باب اذا نوى بالنهار صوما وفيه  
دلالة على ان اصل النية نوية فيكون مستددة كما قالوا الا وثبتة فكل  
شبهة كما قالوا كوعلة فيكون مخففة كما قيل وفي لغة الثعب والنه  
لغة صنو ممتد وشرعا كما لم يشرع **الحديث** السادس حدثنا المكي بن  
ابراهيم عن يزيد بن ابي عبيد عن سلمة بن الاكوع انه قال امر النبي صلى  
عليه وسلم رجلا اسمه منند او اسماء من اسلم بن افضى قبيلة من القبائل  
القوية في الجاهلية ان اذن امر اى بتاذينك ومواكثا والاعلام  
في الناس ان من كان قد اكل الا اليوم فليصم اى فليصمك مع النية  
بقية يومه اى الاوقات المبقاة من يومه فان البقية اسم من الابقاء  
او التبقية ومن لم يكن اكل فليصم فليصمك بقية يومه مع النية فان  
اليوم يوم عاشوراء فرض اخرجوه هكذا في كتاب الصوم  
ايضا في باب صيام عاشوراء **الحديث** السابع حدثنا المكي بن ابراهيم  
ثنا يزيد بن طلبة عبيد عن سلمة بن الاكوع قال كنا جلوسا اى جالسين  
عند النبي صلى الله عليه وسلم اذا اتى النبي صلى الله عليه وسلم بجنازة بكسر الجيم  
ويفتح الميت او بالكسر الميت وبالفتح السري او عكسه او بالكسر السري مع  
الميت كما في القاموس فقالوا اى الصحابة رضي الله عنهم صلى الله عليه وسلم  
عليها اى على هذه الجنان والميت فقال عليه السلام هل وجب عليه  
اى على الجنازة دين اى حق من حقوق العباد من الدماء والاموال وانما



انت الضمير ولا وذكرنا بمراد اللفظ في الاقل ومن ولى والمعنى في النسخ  
فان الجنان بمعنى الميت كالرحمة بمعنى الاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب  
من المحسنين كلمة الصالح وغيره قالوا لا دير عليه قال فهل ترك شيئا من  
المال فاصلا عن تجهيزه قالوا لا يترك شيئا منه فصل عليه ثم اتى بجنابة اخرى  
فقالوا يا رسول الله صل عليها قال هل عليه دين قيل نعم عليه دين ثلثة دنانير  
قال ترك شيئا وفيها دينه قالوا ترك ثلثة دنانير جمع دينار مثقال  
مدور مضروب من الذهب معرب اصله دينار فابدا النون لثلاثا فلبس  
بالمصدر ككذاب فصل عليها ثم اتى بالثالثة من الجنابة فقالوا اصل عليها  
قال هل ترك شيئا قالوا لا قال هل عليه دين قالوا ثلثة دنانير من الدين  
ونه رواية دينارين وشطرا من ثلثة جبر الكسر ومن قال دينارين  
التي الكسر قال صكوا صاحبكم اي موافقكم في الدين وانما يصل عليه تحذيرا  
عن الدين ورجى اعز المماثلة والتقصير في الاداء او كراهة ان توفى بعبادة  
وتعلق عن الاجابة بسبب ما عليه من حقوق الناس وقال القرطبي انما لم يصل  
عليه اذ ادان لامر غير جائز فاذا استدان لامر جائز يصل عليه والكلام  
مشيرا ان صلوة على المديون جائزة وقيل محرمة والاول اصوب والى  
انه لو ترك شيئا بلادين يصل عليه ويؤدى الحديث الاتي وهذا اكل انما يكون  
قبل بيت المال وما بعد فصل عليه قال ابو قتادة بالفتح هو المارث  
الانصاري شهيد احدثا وما بعد مات في سنة اربع وخمسين وسوابعين  
سنة وصل عليه على رضى الله عنه صل عليه يا رسول الله وعلى دينه ثلثة دنانير  
فصل النبي صلى الله عليه وسلم عليه حينئذ اخرج في كتاب الحوائج هي لغة اسم  
من احلت زيدا بما كان له على من مائة درهم على رجل فاحتمل زيدا به على الرجل

فهل

وكان دينارين

فانا محب له وزيد محال والمال محال به والرجل محال عليه ومحتال عليه وشرا  
فقل الدين من ذمة الى ذمة في باب اذا حال الوارث او غيره دين الميت على رجل  
جائز وانما اخرج مسألة الضمان في الحوائج اشعارا بانها يستعمل في الكفالة  
كما تقدم ومنها كلام فاعلم ان التبضع صحيح عن دين الميت المفلس بالاتفاق  
ولم يصح الضمان عنه عند ابي حنيفة وصح عند صاحبيه وغيرهما ولم يرد  
الحديث ان الداس اخذ منه جيرا فالمعنى التزمت اداء دينه وان لم يكن  
لا زما على وكلمة على قد يستعمل اعز الاجاب وكان حقا علينا نصر المؤمنين  
وجوب الوفاء بالوعد من خصا صلا الله عليه وسلم لم يثبت صحة ضمها  
عنه والله اعلم الحديث الثامن حدثنا ابو عاصم الضمى عن ابي زيد بن  
عبيد عن سلمة بن الاكوع ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بجنابة ليصل  
عليها فقال هل عليه من دين بلاد مال او مع مال والثاني من الظفرين جند  
والاول خبره عما قاله المتقدمون من النجاة وقيل العكس ولى قالوا لا  
عليه وفيه اشعار بان لا يمنع المال بلادين ثم اتى بجنابة اخرى فقال هل  
عليه من دين قالوا نعم قال فصلوا على صاحبكم قال ابو قتادة على دينه  
يا رسول الله فصل بلاد مائة اخرج في كتاب الكفالة لغة الضم وشرا  
ضم ذمة الى ذمة في المطالبة فقال كفله عنه لغزبه بالمال او بالنفس في القرض  
لغة القطع وعرفا مال اقتطعه الرجل من امواله فيعطيه عينا والدين الغم  
فانه شامل للثمن ايضا ومنها كلام من وجهين احدهما انه ترك ما هو مقتضى  
فان عنوانه كتاب الكفالة في القرض والديون اي لاجل الدين قالوا و  
للتفسير كانه لم يذكر القرض واللام يرد الجمع الى الجنس والثاني انه ترك ما هو مقتضى  
من ذكر ابواب فالاولى في باب من يكفل عن ميت دينه فليس له ان يرجع

بلاد مال



ايلا احد لانه انما يرجع اذا كان بامر الاصيل وموهنا ميت **الحديث**  
 التاسع حدثنا ابو عاصم الصمالي بن محمد بن بفتح الميم واللام وسكون الحاء  
 نزيل بغداد دلا باس به من وسطى من اتباع التابعين عن يزيد بن عبيد  
 عن سلمة بن الاكوع ان النبي صلى الله عليه وسلم راي نيرا ناجعا نار واولى  
 تو قد يوم فتح بعض حصون خيبر مدينة عظيمة ذات حصون ومزارع  
 كثرة على ثمانية بروج من المدينة الى جانب الشام سميت باسم رجل من العرف  
 خرج النبي عليه السلام اليها في الحرم سنة سبع فاقام بها محاصرا بضعة عشر  
 ليلا الى ان فتحها في صفر فقال على ما اى لاجل طبع اى شئ باثبات الف فان حل  
 عند انحرار ما الكرى **مصر** على ما قام يستعملني لئيم **الحديث** لقوله هذا النيران قالوا على  
 طبع حكم الحمر بضمين وقد خفف جمع الحمار الانسية بفتحين وبالكسر  
 واحدة الانس البشرو الاول نقل البخاري عن شيخه والثاني المشهور من الروايات  
 عما قال البخاري واحترز به عن الحمر الوحشية فانها يحل وفي جمع الكثر شعا  
 بان تلك الحمر كثر من عشر وفي التخصيص ان في ايام محاصرة حصن صعب  
 خرج من الحصن عشرون او ثلثون حمارا فباخذون للطبخ لكثرة الحاجة قال  
 النبي عليه السلام كسروها واهريقوها اى اهرقوا ما في هذه القدور و  
 كسروها كما سياتي والمرجع من التقدم المعنوي والامر الاول من علم وفيما بعد  
 التفعيل واللغة المشهورة اذ يوق فراد وابدال الهمزة كما ساكنة عوضا من جر تك  
 العين وابدلوا الهمزة كما مفتوحة رعاية للاصل اهراق واهراق يهريق اهراق  
 واهراقه ويهريق واهريق وانما امر بالكسر عقوبة لاصحابها او للتغليظ عليهم  
 وسياتي قالوا اى قال رجل منهم كما ياتي الا هرقها بالسكون وجاز الفع وغسلها  
 قال عليه السلام اغسلوا بلا امر بالكسر انهم اذ غسوا عليه ولا ينافيه ما ياتي

كسر  
 الحمر

فيما ياتي  
 الحمر

انما ياتي  
 الحمر

من قوله او ذاك لما سذكرو وفيه سادة الى ان او اني الحمرات يكسر بلاضمان والى انها  
 نظر بالنقل اخذ به هكذا كتاب الطالم جمع المظالم او الظلم بالضم الحاس  
 واما بالفح لمصدر هو التجا وزعن الحد ولذا استعملت الذنب ولو غيرها  
 والغضب من عطفت الخاص على العام فانه لغة اخذ النبي ظما وقهرا  
 في باب هل يكسر الدنان بكسر الدال جمع الذن بالفح الخابية التي فيها الخمر  
 ما سكر من عصير العنب النبي او عام او هل تحرق وتسوق الزقاق بالكسر  
 والضم جمع الزق بالكسر **الحديث** العاشر حدثنا محمد بن عبد الله الاضدار  
 قاضي البصرة وعاملها من كبار مشيوخ البخاري توفى في خمس عشرة ومائتين  
 وموابن سبع وسبعون سنة ثمان **الحديث** صفرة ثمة مذلس من صفر  
 كبار التابعين مات سنة اثنتين واربعين ومائة وموقام بصل وله  
 خمس وسبعون ان انساب مالک بن النضر الاضداري خادم النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقدم المدينة وموابن عشرين سنة وتوفي وموابن عشرين سنة  
 وتوفي بالبصرة سنة احدى وتسعين ومين من مائة سنة عن مائة ولده  
 ثمانية وسبعون منهم ذكر واحد منهم اى حدث رواه منهم حميد بن كنفرة من قبيل الغلب  
 الا ان الاضدار يغلب عند الاجتماع ان الربيع بضم الراء وفتح الباء وكسر اليا المشددة  
 وهي اى الربيع ابنة النضر بالنون والمجهر بن انس بن مالک قتل يوم الاحد بضع  
 وثمانين ضربة بسيف وطعنة برمح ورمية بسهم وهي اضرارية خن رجيلة هي  
 كسرت هذه الربيع عمدا بالطم ثنية جارية اى ضرها واحدا من الاربع التي في  
 مقدم الفم ثنتان من فوق وثنان من اسفل لامرأة شابة اضرارية والجارية  
 انثى الغلام وهي اعم من الحرة والمتهاكر الرقيقة فيقتص بها ولا ينافيه رواية  
 المرأة لانها انثى الرجل ولو سلم لم يثبت ان لا يقتص بالرفقة لان في اعتبارها  
 المشهور كلام

مات  
 عن مائة وثلث



فطلبوا اي اولياء تلك الجارية الارش اي القصاص فانه وان كان في الاصل  
 الجراحات لكنه قد يطلق على القصاص وطلبوا اي اهل الربيع العفو اي الاعراض  
 للربيع عن القصاص الى التركة رأسا والى ما هو بدل الصلح سواء كان ارش من  
 موهبة العشرة خمسمائة درهم واكثر او اقل فابوا اي استحووا العفو فانوا اي  
 هؤلاء الطائفتان النبي عليه السلام فامرهم اي تلك الاولياء بالقصاص وهو  
 في الاصل مقاصدة ولي المقتول القاتل والجرح والجراح ومساواة اياه في قتل  
 او جرح وهو هنا تبرؤ التنية بالمبرح مقدار ما كسر هذا فقال انس من انصر  
 اخو الربيع اتكسر انتة ثنية الربيع يا رسول الله لا تكسرها تصريح بما علم  
 للمبالغة والله الذي بعثك بالحق اي ارسلك للخلق بالصدق والصواب  
 لا تكسر انتة ثنيتها اي الربيع لا يقال انه صلى الله عليه وسلم امر بالقصاص فكيف  
 بالغ في الانكار وقسم بانها لا تكسر لانه يقال انه كان منه تأكيد على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في طلب الشفاعة عنهم وحلف قبل ان يعلم ان القصاص حتم فظن التخيير منه بين  
 الارش والعفو ومبالغة في الدعاء بالهام العفو في قلوبهم وسببها اليه النبي  
 صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم في مقام اجر الحكم فلا ينبغي ان يساهل  
 ذلك واليه اشار فقال يا انس ليس في ذلك اختيار اذ كتاب الله كالكتاب  
 القرآن بالمعنيين الكل والكل فالكل موضوع عرفا تارة لكل خاصة وتارة للام  
 الكل والبعض القصاص فيه اشعار بان هذا الحكم ذكر في كثير من الآيات في  
 الجرح قصاص فعاقبوا بمثل ما عوفيتهم به والسن بالسن فان شرعهم شرع  
 بلا منع فرضي القوم الاولياء بدعائه بالصلح على المذكور وعفوا عن القصاص  
 ففي رواية فرضي القوم فقبلوا الارش وفي رواية فرضوا بارش اخذوه فقال  
 وفي رواية فحجب النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان من عباد الله من لو قسم اي

حلف بفعل شئ في الحال اعتمادا على الله تعالى لا يسهى اي لا يحدث الله ذلك العفو  
 وامضى قسمه على الصدق فالعادة ان جنت في عينه اذ الخصم مصر في طلب امضاء  
 موجب الجناية المحققة والحكم بجانبه الا ان من العباد من يستجيب دعائهم  
 ويعطي ما يبرهم فاوقع العفو المذكور في قلوبهم بفضل اكرام المحببة المخلصين  
 جعلها الله تعالى من الناطق اليهم والمحبين الخادمين لديهم وفيه رمز لما جاز الخلف  
 بالظن والقصاص بكسر السين واستجابا بالعفو عن القصاص والشفاعة في العفو  
 والصلح على شئ واثبات القصاص بين النساء والثناء على من لا يخاف الفتنة  
 به وفضيلة النس في الدعوى اخرجها هكذا في كتاب الصلح اسم من المصلحة  
 خلاص المخاصمة وشرعا عقدي يرفع النزاع في باب الصلح في الدية مصدر مؤد  
 القاتل المقتول اذا اعطى دية المالك الذي هو بدل النفس ثم قيل لذلك المالك الدية  
 تسمية بالمصدر **الحديث** الحادي عشر احد عشر في ذوق القرآن وانما اصيب المالك  
 الاول والثاني والمعنى الواحد المتأخر من واحد وعشرة لتلايتهم انه صلى الله عليه وسلم  
 في ما ذكره في الحق في خبر واحد عشر ثلثة عشر او ثلثة عشر خلا والى اد  
 مقلوب الواحد مصدر الواحد من باب ضرب كما مر حديثنا المكي بن ابراهيم  
 عن يزيد بن ابي عبيد عن سلمة قال سلمة بايعت النبي صلى الله عليه وسلم في  
 المدينة مع الف وخمسمائة واربع وعشرين رجلا رضي الله عن كل واحد منهم  
 في سائرهم ولذا سمى بيعة الرضوان اسم من المباينة المعاقدة والمعاهدة  
 في الاصل من البيع فانهم كانوا اذا بايعوا وعقدوا عهدا حلفوا جعلوا ايدهم  
 في يديه تأكيد مثل المتبايعين كانه المشارق ثم عدلت من العبدل وموالميل  
 الى ما كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم من ظل شجر من اشجار العصابة وانما تكررت  
 لان مكانها قد اخفيت من زمهم لتلايف في الجبال العبادات لكثرة جبرها

حلف بغير شئ في الحال اعتمادا على الله تعالى لا يسهى اي لا يحدث الله ذلك العفو  
 وامضى قسمه على الصدق فالعادة ان جنت في عينه اذ الخصم مصر في طلب امضاء  
 موجب الجناية المحققة والحكم بجانبه الا ان من العباد من يستجيب دعائهم  
 ويعطي ما يبرهم فاوقع العفو المذكور في قلوبهم بفضل اكرام المحببة المخلصين  
 جعلها الله تعالى من الناطق اليهم والمحبين الخادمين لديهم وفيه رمز لما جاز الخلف  
 بالظن والقصاص بكسر السين واستجابا بالعفو عن القصاص والشفاعة في العفو  
 والصلح على شئ واثبات القصاص بين النساء والثناء على من لا يخاف الفتنة  
 به وفضيلة النس في الدعوى اخرجها هكذا في كتاب الصلح اسم من المصلحة  
 خلاص المخاصمة وشرعا عقدي يرفع النزاع في باب الصلح في الدية مصدر مؤد  
 القاتل المقتول اذا اعطى دية المالك الذي هو بدل النفس ثم قيل لذلك المالك الدية  
 تسمية بالمصدر **الحديث** الحادي عشر احد عشر في ذوق القرآن وانما اصيب المالك  
 الاول والثاني والمعنى الواحد المتأخر من واحد وعشرة لتلايتهم انه صلى الله عليه وسلم  
 في ما ذكره في الحق في خبر واحد عشر ثلثة عشر او ثلثة عشر خلا والى اد  
 مقلوب الواحد مصدر الواحد من باب ضرب كما مر حديثنا المكي بن ابراهيم  
 عن يزيد بن ابي عبيد عن سلمة قال سلمة بايعت النبي صلى الله عليه وسلم في  
 المدينة مع الف وخمسمائة واربع وعشرين رجلا رضي الله عن كل واحد منهم  
 في سائرهم ولذا سمى بيعة الرضوان اسم من المباينة المعاقدة والمعاهدة  
 في الاصل من البيع فانهم كانوا اذا بايعوا وعقدوا عهدا حلفوا جعلوا ايدهم  
 في يديه تأكيد مثل المتبايعين كانه المشارق ثم عدلت من العبدل وموالميل  
 الى ما كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم من ظل شجر من اشجار العصابة وانما تكررت  
 لان مكانها قد اخفيت من زمهم لتلايف في الجبال العبادات لكثرة جبرها



بنزول السكينة والرضوان وغيرهما فلما خفت الناس من ثقل البيعة وتعم بيعتهم  
قال صلى الله عليه وسلم يا ابن الاكوع لا تبائع قال قلت حين غفلت عما هو حقيقة  
بالبيعة وقد باعت يا رسول الله قال سلمة وايضا فبايعته البيعة الثانية ولما  
امر بها للتاكيد لا صلى الله عليه وسلم نفرت من كبار الشجعان وسباني يابونيد  
اي قال يزيد له اي لابن الاكوع يا باسلم كنية لا على اي شيء من الشروط كنتم اصحاب الشجرة  
تبايعون النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ اي يوم كان هذه البيعة فليس من قبيل اضافة  
الطرف الى الطرف لانه لما حذف للضفاف وازيدان يعوض عنه التنوين جردا  
من الماضي لا مطلق الوقت فاجرى التنوين عليه اذ اليوم لم يصح لذلك واذ هو  
الصالح مما سواه مما يلحق هذا التنوين به ثم ابدل اذ غلب يوم بدل الكلدانما كسر اللام  
ولم ينج لانه مجاوره التنوين مع شغل المكان صار شيها بالاضافة اليه وانما يتصل  
لئلا يتوهم انها وقتان متفاوران غير متحدتين وانما كتب الهمزة بصوت الياء لانها الهمزة  
المتوسطة كسبهم قال ابن الاكوع على الموت اي على الثبات في مقام الانقياد وان  
افضى الى الموت ويتضمنه سائر الروايات على الصبر وعلى السلام والجهاد والطاعة  
اخرجه هكذا في كتاب الجهاد لغة مصدر جاهدت العدو اذا قاتلته وتحملت الجهاد  
ومن عاقتال الكفار ونحوه في باب البيعة في وقت ارادة الحرب والجهاد على ان لا يفر  
من العدو اي على الثبات على القتال **الحديث** الثاني عشر حدثنا المكي بن ابراهيم ثنا  
يزيد بن عبيد عن سلمة بن الاكوع انه اخبرني ان سلمة اخبر يزيد انه قال خرجت  
قبيل الصبح بقوي بئس وكنت ارمي الصبيد من المدينة من مكان اذا اقام معي وان كان  
مشاركة بين ست عشرة بلدة الا انها متعينة بالفرقة ويترقب مني روي احمد فروعا  
عن المدينة يترقب فليس تنفر الله ولذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمى المدينة  
بئر بكتب عليه خطبة ذاهبا اي مريدا للذهاب نحو الغابة بالباء الموحدة موضع

ذي شجار كثيرة على سبعة ايام من عوالي المدينة بها اموالها حتى ظفرت ذاهبا كنت  
منقرا بئس الغابة اي في الكه موضع مرتفع من الغابة لعيني غلام يسمى بالرمي  
لعبد الرحمن بن عوف ملكا له وكان يحذم النبي صلى الله عليه وسلم اوله عليه السلام وحذم  
عبد الرحمن والغلام الطارذ الساربي ويستعار للعبد قلت ويحك مصدر فعله  
من غير لفظه واجبا الحذف لانه بين مفعوله بالاضافة والمعنى رحمك الله ويحيى  
رحمة اصدك وفي وصلت الحبابه ويستعمل في الهلاك والاول راجع عند بعض المحققين  
ما لحق بك من العوارض والحوادث قال اخذت لجاج النبي اي ذوات الدرقة  
العهد من الولادة من ابله صلى الله عليه وسلم ومن عشرين لفة يرعاهن جماعة منهم ابن  
اي ذر وامرأة فقتلوا وارت واللقاع بالكسر جمع لفة بالكسر وبفتح قلت من اخذ  
قال غطفان بفتحين العجم والمهمله حم من قبيل ياريد جماعة كثيرة منهم وفزارة  
بالفتح ابو قبيلة من غطفان واعل الواو للتفسير فان منهم عيينة بن حصص وابنه  
عبد الرحمن وروى في خرجت ودماحا من المدينة فاذا اخذنا اللقاع رجع الروا  
في المدينة فاجرب النبي صلى الله عليه وسلم فصرخت على الثانية مستقبلا بوجه  
في المدينة ثلث صرخات بفتحين جمع الصرخة بالكون وفي الصيغة السلك  
استعنت خارقا للعادة اولاد جهنم في الصوت ما بين لابلتها اي اهل الكد  
للطبراني في صياحي النبي صلى الله عليه وسلم فتودى في السلك الفرع الفرع و  
اللاية للخرق والاضافة للاستغراق اي بين كل من لابلتي المدينة الاولى شرقية وخرقة  
والثانية شمالية وجنوبية فيمثل جميع الدفد يا صبا حاه منادى مستغنا  
والالف للاستغناء والهاء للسكت اي يا صبا احضر حتى يقع الحرب  
الغارة فيك يا صبا حاه يا صبا حاه بقرينة الثلث فلا يتوهم انه صبا  
ست مرات ولهذا الكسفي بالواحد الطبراني وسلم والبخاري في غزوة ذي قار



ثم الله ففتى اى سرعت اليهم حتى القاهم اى ادركهم وقد اخذوها اى حال كونهم  
ياخذون اللقاح قال الى اقول خذها اى خذ يا ستم الرمية انا ابن الاكوع  
جملة معللة اى لاني مشهورين بكال الشجاعة فان انا ابن فلان من الشجاع للتيقن  
في القتال واليوم يوم الرضع بالرفع فيها وجاد نصيب الاول والرضع بظلم  
وفتح الضاد المعجمة المشددة جمع راضع من رضع رضاعا كسمع سماعا اى مضى  
التدنى والمعنى ولان اليوم يوم معرفة الرضع فان من رضعه كريمة فقد  
انتجب ومن رضعته لثيمة فلحن او من رضع بالضم رضاعة اى لؤم والمعنى  
يوم هلاك النيام والراضع اللين في الاصل رجل كثير الجمل حتى لا يرضع عنه الا  
فيه لئلا يسرع صوت الحلب في الاناء وقيل لا يرضع الا ليلا ولذا قيل  
المثل الاثم من راضع فاستنقذها منهم اى خلصت اللقاح كلها من ايديهم  
قبل ان يشربوا الماء اى سرعين بلا فرصة الشرب مع كمال العطش فاقبلت  
عنهم سنقولا بها اى باللقاح حال كونها اسوقها الى جانب المدينة ثم ابتعهم  
اربعهم حتى ارتفع الشمس لا الضحوة والفقوا اكثر من ثلثين بركة وتلدين رجا  
يستحقون في الغزاة رجا ملة بهم فملوا على فلقين النبي وفوارسه صلى الله عليه  
وعليه وسلم فاولهم الآخر ثم فقلت لهم احدثهم فالتقى هو عبد الرحمن بن عيينة  
فقتله عبد الرحمن وركب فرسه ثم ابوقنادة فقتل هو عبد الرحمن وركب فرس اخر  
وابتعضا ثم حتى لم يرغبوا من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فالوا عند الغزو  
لا شيب فيه ماء على يوم من المدينة مما يلي بلاد غطفان فقال اذ قد بفتحين  
القاف والراء فقلت يا رسول الله ان القوم الاخذين اللقاح عطاش بالكسر جمع  
عطشان بالفتح والى اجلتهم اى حملتهم على الجملة والسرعة ان يشربوا سقيم اى كراهة  
شربهم نصيبهم من الماء فان السقي بالكسر والسكون لخط من الشرب فابعت في اثرهم

قال الاصل في الاستفاد الجمل في رستم  
في القوافي

بالكسر والسكون وفتحين يقال خرج في اثره اى بعده ورواية مسلم فقلنا  
يا رسول الله خلني انجبت من القوم مائة رجل فاتبعهم فلا يبقى منهم محبهم  
فقال يا ابن الاكوع ملكك اى ظفرت عليهم بان تاخذ ما لنا ولهم فاسبح اى  
فأعف عنهم عفووا حسنا بتركهم من الاسجاع بتقديم الجيم وهو حسن العفو  
وهذا مثل من قال العرب كما في مجمع الامثال ولذا قالت عائشة رضي الله عنها  
لعلي جرب الجمل ملكك فاسبح فما اردت الا الاصلاح من الامر فلم يجز اذ ملكك  
فاسبح ثم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم علاوة وقيل جاء رجل وقال ان القوم يعرفون  
في قومهم من الاقرار والقرى فيضم الياء ويكسر القاف ويضم الراء المشددة  
او يسكن القاف ويفتح الراء اى يكون اول بلادهم فيما بين قومهم  
فيطعمون ويسقون قبل ان تبلغ ما تريد ويضيفونهم بالطعام والشراب  
وسلم وقتل ابوقنادة عبد الرحمن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خير قريتنا اليوم ابوقنادة وخير جالتنا سلمة ثم اعطاني رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سهمين سهم الفارس وسهم الراجل فجمعها الى جميعا ثم اردني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وراء راجعين الى المدينة وروى انه صلى الله عليه وسلم  
وقع من الفرس على الارض وصار ساقه الشريفه او فخذ مجر وهاجيت يصلي  
قاعدا في كثير من المكتوبات والحديث مشير لما جاز العذو الشديد في الغزو  
الا نذار بالصياح العالي وتعريف الانسان نفسه اذا كان شيئا الى رغب  
خصمه واستجاب الشنا على الشجاع اخرج هكذالك كتاب الجهاد ايضا في باب  
من راي العدو يطلق على الواحد والجمع فنادى بصوته يا صباها حتى يسمع  
الناس **الحديث** الثالث عشر حديثنا عصام بكسر العين بن خالد الخطري الحمصي  
كبار شيوع البخاري صدوق من صفار تابعين ثنا حريز بفتح الهاء



ابن عثمان المحمدي رحمه الله بالنصب ثمة من صفات التابعين انه سال عبد الله بن  
بالضم كلاهما صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ارايت النبي صلى الله عليه وسلم كان شحا  
اي تجترع عن النبي صلى الله عليه وسلم اكان شيخا ام شابا فجمع الهمزة والماضي  
اخيرا ويراد بالهمزة الامر والرؤية الاخبارا مامن البصيرة او الباصرة يتعد  
للمفعولين الثاني منها جملة مستفهمة وما قال الحري ان النبي بالرفع اسم كان  
لمشكل من وجهين والشيخ لغة من خمسين او من احدى وخمسين الى آخر العمر  
الى الثمانين وعرفا من كثرة علمه لانه من شأنه التجارب قال كان في عنقته بكر  
العين وفج الفاء ما بين الشفة السفلى والذقن موضع اصبع ويطلق على  
الشعر شعرات بيض بالكسر جمع ابيض والشعرات بالفتح جمع صحيح للقلة او  
مشارك بينهما وبين الكثرة قيل هو الصحيح فيشير الى ان البصر منها لم يتبدل  
عن ثلثه ولم يزد على عشرة في الصحيحين لم يبلغ ما في راسه وخمسة عشرة  
وقد صح في رواية انها سبع عشرة او ثمان عشرة وفي رواية سبع عشرة او ثمان  
وفي رواية لم يبلغ ما في خمسة عشر أخرجه في كتاب المناقب جمع المنفعة  
وفي الفضيلة التي تفتخر بها في صفة النبي صلى الله عليه وسلم الحديث الرابع عشر  
حدثنا الكشي بن ابراهيم ثنا يزيد بن ابي عبيد قال رايت ارضية في سائمة  
ما بين الكعب والركبة منه فقلت يا باسلم ما هذه الضربة قال هذه ضربة  
اصابتها اي وصلت ركبتها يوم خيبر نصبت على الطرف فقال الناس صيب  
سامة اي اصابه مصيبة وهلاكه فابى النبي صلى الله عليه وسلم ففتت اي  
قذت النبي صلى الله عليه وسلم شيئا من الريق وقال الحري الفتت بالفتح والسكون  
فوق النخ ورون النخل وقد يكون بغير ريق بخلاف النخل وقد يكون بريق  
خفيف بخلاف النخ فيه اي في موضع الضربة تلك فتات بفتحات في

المنكر

استكيتها اي ما وجدت موضع تلك الضربة شاكيا ومريضا حتى الساعة  
اي في هذا الزمان والساعة في الاصل من الزمان أخرجه هكذا في كتاب المغاز  
جمع المفري مصدر غزا غزوا خرج الى محاربة العدو ويدخل فيه غزوة الخندق  
في اوائل غزوة خيبر الحديث الخامس عشر حدثنا ابو عاصم الضحاك بن محمد  
انا اخبرنا فانه حدثنا يزيد بن ابي عبيد عن سلمة بن الكوع قال غزوت مع النبي  
صلى الله عليه وسلم سبع غزوات بالفتح غزوة خيبر وغزوة الحديبية وغزوة  
حنين وغزوة ذي قرد وغزوة الفتح وغزوة الطائف وغزوة تبوك  
وبختم غزواته صلى الله عليه وسلم وهذا الكثر الروايات وفي بعضها تسعة  
الغزوات المعدودة وغزوة وادي القرى وغزوة عتمه القضاء على ما قالوا  
والغزوة كالغزاة واحدة الغزو وغزوت مع ابن حارثة استعمله علي بن  
الحزوت مع زيد بن حارثة سبع غزوات يوم النخبة صلى الله عليه وسلم زيد علينا  
في تلك الغزوات كما رواه مسلم عا ان الاصل مشترك المعطوفين في القبول والروايات  
السبع الاولى منها في جمادى الآخرة سنة خمس قبل تحدي في مائة ركب الثانية  
في شهر ربيع الاول سنة ست الى بني سليم الثالثة في جمادى الاولى سنة ثمانية  
وسبعين فتلقى عير قريش الرابعة في جمادى الآخرة منها الى بني ثعلبة الخامسة  
في خمسمائة الى مائتين من بني حزام قطعوا طريق الشام السادسة الى وادي القرى  
السابعة الى ناس من بني قزارة كما قالوا وزيد بن أبي سلمة في الجاهلية فاشترى حكم  
حزام بن خويلد لعنة خديجة باربعة درهم ثم وهبته لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم فزوج به رسول الله مولاة أم أيمن وهو اول من علم  
الزهرى فيقول النبي صلى الله عليه وسلم له هذا ابني فقالوا له زيد ابن محمد  
واستشهد يوم موته في حياته صلى الله عليه وسلم سنة ثمان وهو ابن

المنكر

منها



خمس وخمسين سنة أخرجه هكذا كتاب العازي في فضيلة بفتح النبي  
وارساله صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد الحنظلي بضم الحاء وتشديد النون  
أي الحنظلية بالضم والسكون في الأصل اسم من الأحرار حتى من جهينة مصرفة  
وانما جمع إشارة إلى كثرتهم وانما سمي الجريش بن عامر بن ثعلبة بن مويقة  
جهينة بالحنظلة لانه حرق قوما بالقتل فبالحنظلة ذلك فأسامة بن زيد  
أم أيمن يحبته النبي صلى الله عليه وسلم ومات النبي عليه السلام وهو ابن عشرين  
ومات في آخر خلافة معاوية بالمدينة سنة أربع وخمسين وهو ابن خمس  
**سبعين الحديث** السادس عشر حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا  
حميد بن أنس بن مالك حدثنا حميد بن أبي حنيفة عن حميد بن عبد الله بن  
قال كتاب الله القصاص هذا مختصر ما مر في كتاب التفسير هو قوله  
بهذا الأسناد مطولا فالأول اختصار على الأول أخرجه هكذا في كتاب  
التفسير هو لغة التبيين وعرفا هو العلم الباحث عن أحوال كلام الله تعالى  
من حيث الدلالة على المراد ويتناول التفسير ما يتعلق بالرواية وما يتعلق  
بالدراسة في تفسير سورة البقرة بالواو والهمزة لغة الرصن وعرفا لغة  
من كلامه تعالى أول وآخر يسمى باسم من الشارع تعالى وفيه إشارة إلى أن العلم هو  
المركب وجودي سيبيوي أن يكون العلم هو المضاد إليه فقط فقد أخطأ  
من قال أن الصواب أن يقال السورة التي فيها ذكر البقرة **الحديث**  
السابع عشر حدثنا المكي بن إبراهيم ثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن  
الأكوع قال لما أمسوا أي حين فصلوا المساء أول الليل يوم فتح خيبر قدام  
النيران تحت القدور قال النبي صلى الله عليه وسلم ما أي لاجل طبع أي شيء  
أوقدت هذه النيران قالوا على لحوم الحمر الأنسية بفتح الحاء وتشديد النون  
الأصلية

قالا هريقوا أي اريقوا ما فيها من الماء والحمم اللذين في هذه القدور فيكون  
من قبيل التفتيح فتقديم المرجع معنوي وكثيرا قدورها جمع القدر بالكسر  
والضمير للحوم فقام رجل من القوم المجاهدين فقال انزلت ما فيها ونفسها  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم أو ذاك القدر فيكون عطف التلقين كما يقال لك  
ساكرين فتقول وزيدا أي وتكرم زيدا فلا يرد أنه كيف جاز أن يكون المعطوف  
مقوله والمعطوف عليه مقوله قوله آخر فنكون التخيير بين الغسل والكسر  
والاحسن الا وفق للسابق أن يكون أو للاضرب والتقدير كسروها أو غسلها  
أي لا تغسلوها فانه قد أوجى إليه أو جرت له ثم نسخ أو غيرا جهادا أخرجه هكذا  
في كتاب الذبايح جمع الذبيحة وهي ما سبذ أو جمع الذبح وهو ما دبح وغيره  
بجمع هذا الجمع كالمواضي ذكره الرضى والصبيد مصدر صاده اذا اخذ  
وليس من المصيد وهو كل حيوان ممتنع متوحش طبع لا يمكن أخذه إلا بحيلة  
في باب آنية الجحش جمع الأنا وعاء الماء والجحش في الأصل رجل صغير الأذن  
وضع دينادعا الناس إليه معرب ميزكوش ثم يقال رجل جحش ورجل جحش  
وباب الميتة ما لم يلحقه الذكوة **الحديث** الثامن عشر حدثنا أبو عاصم عن زيد بن  
أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حشي  
أي ذبح أضحية منك فلا يصح من الأضباع وهو الدخول في الضباع أو في النهار  
بعد ليلة نالته والحال أنها في بيئته أي في ملكه في الأصل مأوى الإنسان  
من شعرا ومذرا وغيره منه أي مما يضيئ نبي من اللحم أو غيره فلما كان العام  
أي السنة وأوتى القبيل من الأقبال ضد الابداد قالوا يا رسول الله نفعل  
بغير في هذا العام كما فعلنا العام الماضي من الإخراج من البيت قبل النية  
وانما قالوا ذلك مع أن النبي يفتنى الاستمرار لانه قد يرد على سبب خاص كما

نكسر



في هذا المقام قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اقْسِمُوا ثَلَاثَةً تَلْكَوا مع الاحياء وتلنا اطعموا  
 الفقراء وتلنا اذخرنا اي اختاروا للعيال الضعفاء من الذخر والاصل  
 اذ خزنوا فقلوب الناس اذا لم تالذ دالا وبالعكس وهو القياس فان ذلك  
 العام الماضي كان بالناس جهدا بالفتح اي سعة من القوت فاردت ان تقبوا  
 الناس فيها اي في وقت الجهد بمعنى الشقة او العام بمعنى السنة وفيه اشعار  
 بان لا مرمها للندب للاجتماع فلا باس بان الامر للوجوب على المختار سواء  
 كان بعد الخطر والاباحة فانه لا نزاع في الحمل على غيره عند القرينة اخرج به  
 هكذا في كتاب الاختصاص جمع الاضحية بالغنم ويكسر ما يذبح يوم النحر تقربا  
 لما الله تعالى في باب ما ياكل ويصنع ندبا فيكون من قبيل الاكتفاء من طعم الاضحية  
 فيكون من التبويض وما يتزود منها اي من تلك اللحم للسفر والحضر  
 التاسع عشر حدثنا المكي بن ابراهيم ثنا ابن زيد بن ابي عبيد عن سلمة قال  
 خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم الى خيبر فقال رجل منهم اسمعنا يا عامر اخذ  
 سلمة او عمة من ههنا تك اي من اراجيزك النشاء وحفظا جمع ههنا مصغر  
 ههنا اصلها ههنا بفتح هاء اي شيء يسير فخذ ابراهيم اي فسا قم منشد للرجز  
 المحفوظ من النشاء عبد الله بن رواحة وقال اللهم لولا انت ما اهتدينا  
 ولا تصدقنا ولا صليتنا فاغفر لنا لك ما اقتفينا وتلت الاقدام ان لقينا  
 فالرجز نوع من الشعر عند الكثرين وقيل ليس بشعر لانه يقال راجزا لا شاعرا وانما  
 سمي بالنقار اجزا لانه يقال رجز البعير اذا تقارب خطوه والجد بالضم  
 مدا وقصر في الاصل سوقي الابل يضرب من الغناء والغالب يكون بالرجز و  
 اول من رجز الابل عبد المطلب من اجداد صلى الله عليه وسلم كان في ابله فيضضض  
 على يده فاجعه فقال بايده بايده فاسرعت الابل وفيه اشعار بجوار النشاد

في هذا المقام  
 في هذا المقام  
 في هذا المقام

في هذا المقام  
 في هذا المقام  
 في هذا المقام

الرجز الحسن فان البقيع فان البقيع لم يحز وباستحياب الحداء لتنشيط النفوس  
 والدروات المانع لاحساس تألم السير فقال النبي صلى الله عليه وسلم من السابق  
 لكم بانشاء الرجز وفيه دلالة على تأثير الحداء في النفوس البشرية ايضا  
 قالوا عامر فقال له رحمه الله ونة مرواية عنقر الله لك وما استغفره  
 الله صلى الله عليه وسلم لاحد بخصوصه الا استشهد فقالوا اي اذا دعاه  
 قال عمر بن الخطاب منهم يا رسول الله هلا متقتنا اي هلا بقيت لنا  
 لئلا نمتع به اي بشيخائنا والتمتع الترفه الى مدة فاصيد اي اخذ مصيدة  
 ومكره عامرا وصار شهيدا فان الاصابة في الاصل لاخذ كما في المسارعة  
 صبيحة ليلة بالفتح اي في صباح ليلة دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فانه لما تصاق القوم اختلفت به ومرت حيث اتيه خيبر خيبرين فوقع  
 سيفه على ترس عامر وسيف عامر لقصر عا طوق ركبته الاعلى فقطع  
 الكلمة فمات منه فقال القوم ان بعض المجاهدين كاسيد خيبر حبط  
 بالكسر وفجها اي بطل عمله ان جميع اعماله لانه قتل نفسه فلما رجعت  
 معهم عن غزوة خيبر الى المدينة وهم ان بعض من الصحابة مرض الله عنهم  
 يتحدون ان عامرا حبط عمله بقتله فحنت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت  
 يا بني الله فذاك ابي وامي بالرفع او النصيب فيكون جملة اسمية او  
 فعلية يستعمل عند توقع مكروه فيختار احدا من اجل به ولذا لا يقال في  
 حقه تعالى مجاز عن الرض او دعة اي ابي وامي سيد ولان لرضاك اد  
 انقذك الله تعالى عن المكرويات فالقدا بالكسر مدا وقصا وبالفتح قصرا  
 يقال قدا اي اعطاه شيئا فانقذه زعموا اي قالوا فان الزعم مثله  
 القول الحق والباطل والكذب والكثرة يقال فيها يشكرني ان عامرا المقتول

في هذا المقام  
 في هذا المقام  
 في هذا المقام



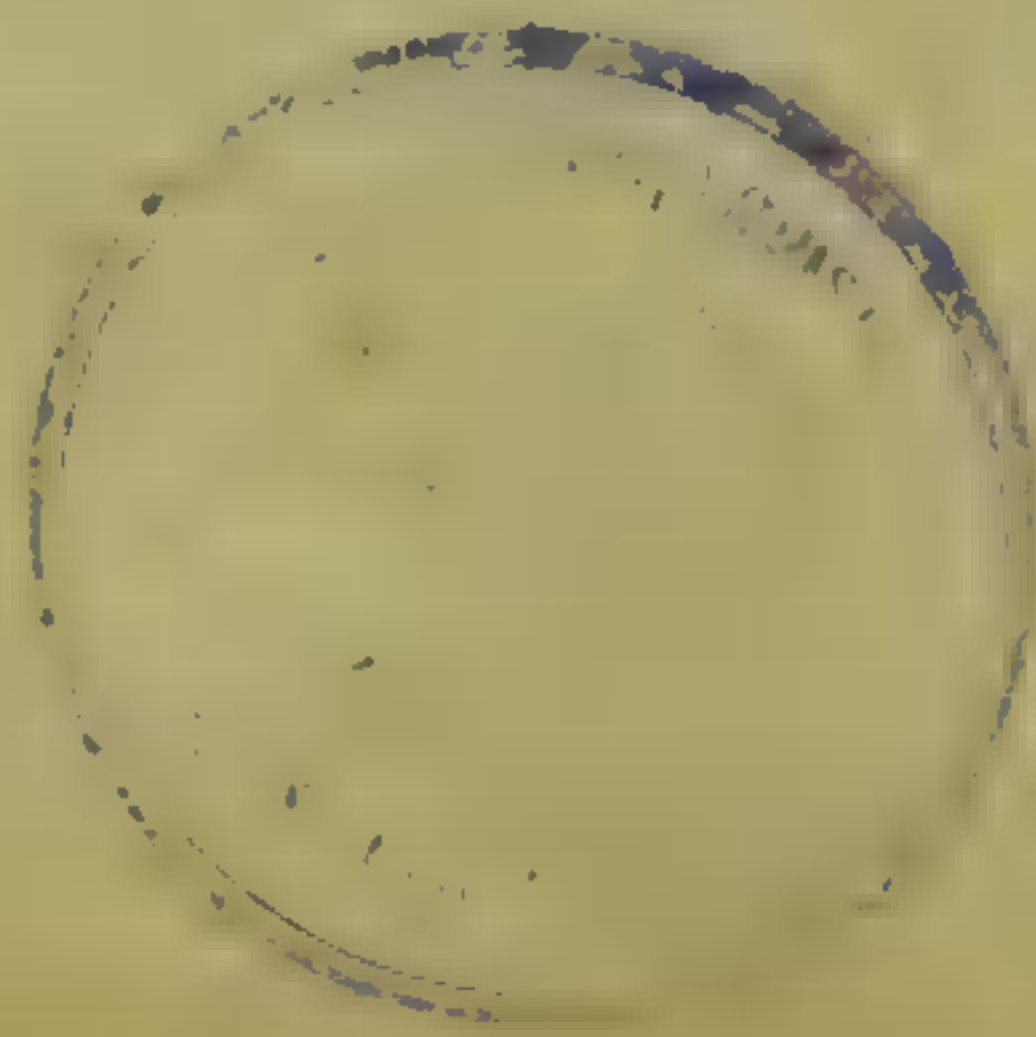
جط عمه فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذب اي اخبر عن حاله خلاف الواقع من قالها  
اي هذه الكلمات ثم علم مع التاكيدات فقال ان له لا غير لآخرين ثوابين  
اشين موكد للعدد الدال عليه لاجران فانه يدل على العدد والجنسية ثم  
يقتهما باجر الجهد والاجتهاد في الطاعة وباجر المجاهدة والمجاهدة في سبيل الله  
فقال انه جاهد مجاهد وروى بالماضي وجمع المجاهدة وقيل انه من قبيل ج  
مجد واني اجر قتل يزيد عليه اي عا اجر قتل عامري اجر قتل الكثر من اجر كل  
قتل اذا قوبله ولعله تفضيل على جمع خاص من المجاهدين او مبالغة بحسنة  
في مقام الرد عليهم اخرج هكذا في كتاب الديات في باب اذا قتل نفسه  
دون طرفه فانه لو قتل عمدا او خطأ لاشي فيه اصلا بالاجماع خطأ احترا  
عماد ذهب اليه الاوراعى واحدا واسحق فانه يجب الدية على عاقلة لو رثته عندهم  
وانما خص الخطا لانه لاشي في العمد بالاجماع والمفهوم في الاخبار لم يعتبر  
عند بعض النحويين وبعض الفقهاء والحق انه اكثرى لا كل فاجترأ الكراماني وغيره  
حيث زعموا ان لا وجه لقوله فلا دية على العاقلة له اي لاجل ذلك القتل ولو ار  
المعتول وفيه اشارة الى انه يائىم بقتل نفسه عمدا والقتل العمد ان يقصد  
بما يفرق الاجزاء او بما لا يطبق البينة والخطا في القصد كالرمي بطن الصيد  
وفي الفعل كرميه غرضنا فاصاب آدميا الحديث العشرون مشتركين  
المفرد من المتعدد الذي يلى التاسع عشر والعدد الذي هو العشرينان وبقا  
يتعين الاول منهما وانما خالف العاشر ولم يقل العشرين قياسا على  
اي جعلته عشرين لانه وان قال ابو عبيد لكنه انكر سبويه وغيره حدثنا  
محمد بن عبد الله الاضارنى ثنا حميد بن عيسى بن مالك ان ابنه النضر اي  
الربيع لطم من اللطم وموضب الحد وصحة الجسد بالكف مفتوحة جارية

امراة شابة فكسرت ثيبتها فطلبوا الارش فطلبوا العفو فانقأ النبي صلى  
الله عليه وسلم فامر النبي بالقصاص كما مر مطولا بهذا الا سنار فلم يكن الخفيف  
الاحدين واحدا اخرج هكذا في كتاب الديات ايضا في باب السن  
المقتصر بالسن وفيه اشعار بانه لا قصاص في عظم الا في السن  
**الحديث** الحادي والعشرون اي الواحد المتاخر من جملة من احدى عشرين و  
هو عشرينان ههنا فيكون معطوفا على العدد الذي يتضمنه حدثنا ابو عامر  
عن يزيد بن ابي عبيد عن سلمة قال بايعنا النبي صلى الله عليه وسلم حال كونه  
تحت الشجرة السمرية فقال يا سلمة الا تباعق قلت يا رسول الله قد بايعت  
في الزمان هو الوقت او الزمان الاول قال وبايعته في الثاني وفي رواية  
في الاولى والثانية اي في الساعة او البيعة اخرج هكذا في كتاب الاحكام  
اي بيان آداب الحكم وشروطه واللام شعربان الحكم لم يختص بالخليفة بل شام  
للسلطان والقاضي والحكم والحكم لغة اتقان الامر وعرفا الالتزام الخاص  
في باب من بايع مرتين في حالة واحدة والمرة جز من زمان **الحديث**  
الثاني والعشرون حدثنا خلافة بن يحيى بالفتح والتشديد كوفي نزيل  
مكة روى بالارجاء صدوق وعز ابن تميم انه صدوق الا ان في حديثه غلطا  
قليل لا يخرج كبايشيخ البخاري من صفار التابعين ثنا عيسى بن طهمان  
بفتح المهلة والسكون بصري نزيل كوفة صدوق وقد افرط ابن جبان  
حيث لم يجوز الاجتماع بخبر من صفار التابعين قال سمعت النبي بن  
مالك يقول نزلت آية الحجاب يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي  
الا ان يؤذن لكم للطعام اي وقت اذ نكم غير ناظرين انا اي حال كونكم  
غير منتظرين وقت الطعام ولكن اذا دعيتم فادخلوا واذا اطعمتم فامسكوا



ولاستانسين اي غير ستانس بعضكم ببعض الحديث اي لا جل حديثكم او حدث  
اهل البيت ان ذلكم الدخول والاستيناس كان ذلك يؤذي النبي فيسحق منكم  
فلا يمنعكم والله لا يسحق من الحق اي منكم في اظهار الحق واذا سالتموهن شيئا  
ما انتفعوا به مما يحتاج اليه فاسالوهن من وراء حجاب ذلكم السؤال اطهر  
لقلوبكم وقلوبهن وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه  
من بعد ان نزلت تلك الآية والنكاح كان عند الله عظيما فالآية اصلها  
آية لغة العلامة وعرفاها بغير من كلامه تعالى لها اول وآخر من السارح بلا اسم  
والحجاب ما احتجب به والاضافة لادنى ملازمة فان الآية كما تبين احتجاب  
أهملات المؤمنين تبين غير كما اشار اليه وقال في قصة تزويج ام المؤمنين  
زيت بنت جحش بنحس الجيم وكون المهمله ومن بنت عمه النبي صلى الله عليه وسلم  
أمية بنت عبد المطلب تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة من زيد  
حارثة مولى النبي صلى الله عليه وسلم وهي تنفر عن ذلك ثم تنفر زيد عن ذلك كما  
التنفر حتى طلعتا ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم أن الحظيها لاجل النبي صلى الله عليه وسلم  
في العام الخامس من الهجرة ماتت ستة عشر من خلافة الفاروق وقد اطعم  
النبي صلى الله عليه وسلم جمعا كثيرا في رواية ثلثمائة رجل عشرة عشر عليها اي  
لا جل تزويج زينب يومئذ اي يوم كان ذلك التزويج خيرا وحما لستاء وحل  
روى ان عمر كان يحب ضرب الحجاب عليهم محبة شديدة وكان يذكر كثيرا  
فانزلت تلك الآية وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم ياكل معه بعض اصحابه  
وعائته تاكل معهم اذا اصابته يد رجل منهم يدها فكرهه النبي صلى الله عليه وسلم  
فنزلت وروى انها نزلت بعد اطعام الوليمة عليها فاكلوا وخرجوا الارهاط  
ثلاثة مكنوا فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع ومعهم جلوس فخرج ثم رجع ونعم

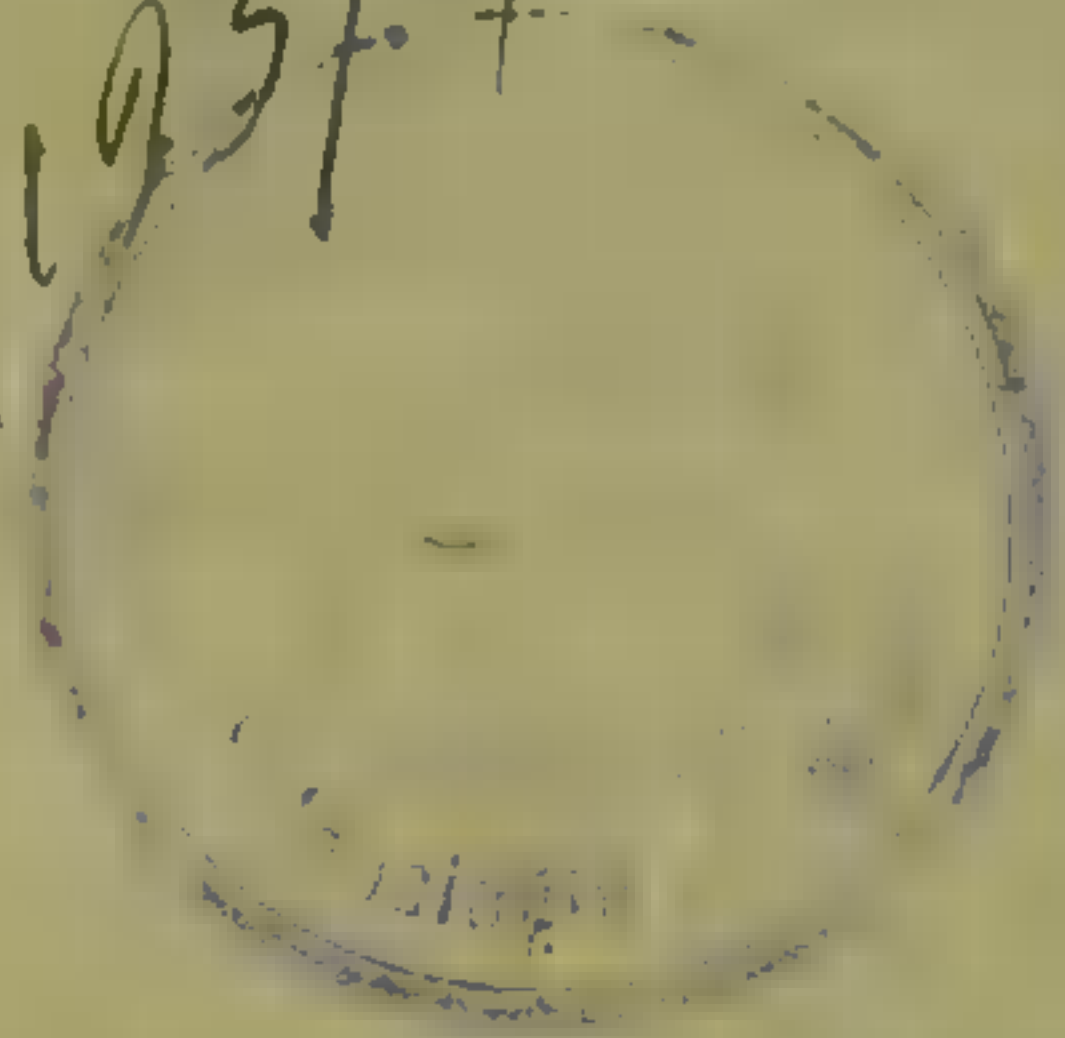
ويمكن ان ينزل قبل تزويجها بقليل ولا مانع من تعدد السبب وقد امر  
المفهوم وكانت زينب تنحى اي تباهى على سائر نساء النبي صلى الله عليه وسلم  
جمع نسوة واحدها امرأة وكانت تقول كثيرا ان الله انكحني في السماء  
اي قضى في الاول اني اصير من جملة امهات المؤمنين فكان امر مقصودا  
غير تابع وامر تبرؤ بها منه قال الله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها  
وحيث ان يكفر وجه الاقتدار ما تقدم من وليمة لم يتيسر لاحد من كمال الحسن  
آخر جد هكذا في كتاب التوحيد اي ثبات الوحدة بالليل والنسبة  
لا الوحدة فانه من التفعيل فيقول الى الاقرار بوجود الباري تعالى وحده  
في باب وكان عرشه من باقوة حمراء على الماء في الاصل معطوف على سابقه  
وهو كان الله ولم يكن شيء قبله اي كان الله منفردا فان الاخفش و  
الكوفيين جوزوا زيادة الواو في خبر كان وكان الاول يراد به القدم  
والثاني الحدوث واريد بالماء ما يكون تحت العرش او ماء البحر فان  
جملة اربعة من المملكة ارجلهم في البحر وبه ينهض الخلق وعلى هذا قد روي  
فيه حسن المختار الحمد لله على رفع المشكلات في قصير زمان وخير ساعا  
محصن من النسيات في مخطط من السنوات اللهم لا تؤاخذني بالتصرفات  
في المنظوم من الثلاثيات بحرمة سيد السادات عليه افضل التحيات





قال النبي عليه السلام من صلى على النبي  
لم يبق له من الذنوب ذرة من السماوات  
لفظ النبي امدح من لفظ الرسول  
لانه مشترك بين كل من ارسل على  
لفظ النبي فانه لا اشتراك فيه عرفا  
وعلى هذا لا يصح قولهم رسول النبي  
في باب من بابات على الوصف من فتح  
البارئ

7193/4





الحمد الممتد للشهيد من آحاد المكلفين الذي جعل الدعاء جنة للمستضعفين والصلوة والسلام على الذي شرح شريطه من افضل المرسلين وعلى الذين بلغوا اليانعة والاصحاب المجلدين استأبدا فلما تجانا سبحانه من الطائفة الطاغية اللاعنين لاجمع الكلمة مخاري موطن المتقين ثم جعلنا آمينين ثم المعاندين بعناية وافية من علم الخواصين الذائع للعلوم الشريفة الدينية الضائع للفنون السخيفة رافع اعلام الملة الرافعة ناصب رايات الشريعة الشارعة خافض الوية البدعة البادعة الناطم للغة المنفية الناجية سيما الطائفة السنية الحفية فلا جرم انهم وصلوا الى المراتب العلية المرفق للفرق الدينية البدعية لاسباب الفرقة الشيعية الشيعية فلم يبق منهم الا قليل من الخافية المنصور الراجح من الرخص ابو القاسم عبيد الله هاشمي زاد الله تعالى نفعه في تربية منزله الكمال وابدر رحمة على اصحاب الهداية وغضب على اهل الضلال وادخل مع الانوار في دار الكمال جعلت شكر هذه النعمة العظمى هدية هاتفة لافقة متاجمة في تحقيق رسالة لا يشهد بالبيان من اجل من اهل التاليف والتبيين تسمى بالجنته شحنة من الحصن كفاء فضلا مع شرف زيارات ائمة الطالبيين من منقرات العلماء الاخيار مع زوايا خاطرة يرها عين الافكار بلا غل الاقلال ومثل الاكثار فهذا كما ترى حقيقة من الممرات مملوءة من زوايا الطيبات ارجوان يكون محفوظا عن نضرة الجنيات ومقبولا عند الخواص والعوام ووسيلة خالصة الى ارسلام نفوس معتدلة على الفناح الكريم كاقول مؤلفه زيد فتوحه من الوهاب العظيم متبركا بسم الله الرحمن الرحيم اي باسم ذات جامعة بجميع صفات الكمال منها الاحسان الكثير والافضال فان الصفتين بمحض الراجح فيفيد المبالغة على راي وقيل ان الرخص علم ابدل من الجلالة وفي علم للذات وحدها او مع الصفات ثم قال شاكر الشئ ما عليه الحمد والثناء لعقل فاعل مختار فاستعمل في الحاص فقال لله الذي جعلك اي صنع ذكره بالكسرة هو كل كلام مرضي له تقابل مثل القرآن والدعاء والصلوة عليه السلام والنباد منه الكلمة الطيبة حيوة القلوب اي حيوة كل قلب تعلم الدين فان الذكر يصفي القلب فيهدى عليه او بالجمع فان التفرقة التي هي الاعراض عن التوجه الى الله موت القلب كالجمل ودعاء بالضم اي طلبه وعبادته وحقيقته استدعاء العناية منه تعالى فهو اظهر من الافتقار اليه والاعتراف بابراة من حوله وقوته وازدافه للبود والكرم اليه تعالى فالله عز وجل من العباد كما ياتي بسبب النيل او وسيلة لا صابة كل مطلب ديني او دنيوي ولا يخفى ما في القرينين من رعاية بواعث الاستهلال ثم علم ما في جامع الترمذي من حديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد المجد ما فقال مستأفنا غير عاطف واشهد اي علم انا وابين

انما أثر طريق التكلم لانه الاصل في فعل الشهادة ويمكن ان يكون ما ضيا من الشهاد معطوفا على جمل فان الشهاد الا حضار كما في القاموس وحذف المفعول للتعظيم ان اي لانه لا اله الا الله اي معبود الا الله بذكر اسم لا وحده حال موكدة من الجلالة اي لا غير الله موجود حال كونه مستغفرا في العبودية ثم كده بحال آخر فقال لا شريك له في ذلك ثم ابدل من الجلالة او وصفتها فقال علام الغيوب اي كثير العلم بكل ما غاب عن مخلوقه وستار الغيوب اي كثر السر لكل عيب من كل احد والعيب ما صار به الشئ مقرا للنقص واشهد ان محمدا اشهر اسمائه المائة والالف واشرفها في الخلية قال صلى الله عليه وسلم كان اسمه محمدا دخل الجنة بلا حساب فطلق للوفد والشارع وموسى الاصل ذات كثر له الحمد عبيد اشرف اسم للمؤمنين لانه ينبغي عن غيبة التذلل في احسن صفاته ولذا قدم ورسوله صاحب كتابا ونسخ مجلدات النبي كوشع الذي كشفه اي انه عن الامامة هي طائفة مجتمعة من دين فني ما اتمه دعوة بعث اليهم بلا اجابة او امة اجابة وقبول بلا عمل او اتباع مع عمل الكروب بالضم جمع الكروب بالفتح الحزن واللام استغراقية فبشئ ما يتعلق بالدين والديانة وصلى الله عليه اي رحم محمدا وعلى آله اي المتابعين له فان الآله وان كان في الاصل العشرة الا انه عليه السلام وذكر من شرح التاويلات ان الآله ام المسلمون واصله عند البصرية اهل وعند الكوفية اول فابدل العين الفاء ثم الالف منه والاسم الاضافة الى الطاهر لانه لا يضاف الى الضمير عند بعضهم كاني في غير وغير وصحبه جمع صاحب وهو الذي راه ومات على الايمان وانما ذكر بعد آيات تنبيهها على شرفهم فافضيلة الصلوة ولو لحظت لا يوازيها عمل ذلك فضل الذي يؤتيه من يشاء المجلدين اسم فاعل من التجلية اي المظهرين للخطوب بالضم جمع الخطب الامر العظيم واللام للتقوية والمعنى لا امور المسئلة مما يتعلق بالشريعة اصولا وفروعا صلوة اسم من التصديقة في الاصل الدعاء ينبلغ عن بها كل غيرة اي كل امر يحسن عقلا وشرعا ونظرا اي يدفع تلك الصلوة عنا كل امر مروج اي مخوف في الدين والديانة وفي القاموس المرموز بالاسد وانما يعطى الصلوة على الحمد واستأنف لادعاء فقد المناجاة لان ثنا الخالق بعبد بمراتب عزنا المخلوق وانما خولعا اسمية وفعلية لدوام ثبوت الحمد له تعالى وصدوت الصلوة عليه السلام وسلم الله بها وآله وصحبه اي جعلهم سالما من عافية نقص خلة المفعول للتعظيم تسليم كثيرا اي داما وانما ذكر المصدر افادة ما اشهر انه يعين ان اسناد البطل الى فاعله حقيقة لا محذور وبسم الله الاحسن اما بعد لانه سنة الخطبة على ما في الحقائق المستند فيعد طريقا لا يعين المقام من المحذور اي وا حضر بعد الخطبة لتعلم فضل هذه النعمة السامية بالجنة



والله اشأ بقوله فهذه آيات هذه الرسالة فالغاية لتعديله في جواب اما التوهم وتنفذ  
في النظم كما اشتهر فان ارباب العربية لم يقولوا بذلك جنة بالضم والتشديد بل من ابيك في الشر كقاي  
اي اكثرها شئت من كتاب جمعة في باب الدعاء وانما زيد لاكثر لانه قد زيد عليه الخطبة والديباجة  
وغيرها من القوائد والفراد كما ياتي في الكتاب على الاظهر العبادات المخصوصة دون المنقوشة مع الحيل  
للخصن الحصين هو في الاصل المنيع المحكم والخصن بالكسر كل موضع لا يوصل اليه خوف وانما سمي لان  
قراءة ما فيه حصن لقاريه فلا سناد تجاز كالفرع فانها حافظة له من كلام سيد المرسلين اي مجموعا  
واردة في باب الدعاء من افضل المرسلين قاله الجنييد السيد جاد بالكونين عوضا عن المكون في فصل  
تبدل الكلام بالحديث لان الاحاديث كلام الاصحاب على الاظهر صلا الله عليه وعلى آله وصحبه زيدا  
لان الصلوة ناقصة بدون كانه شرح التاويلات وسلم محمدا وآله وصحبه ابرزها اي انجنت تلك  
الجنة عنه صفة جنة على بالضم مفعول له اي ما بعد ويرها لامر من صلاح وغيره عند كل صلاة  
وامر مكرره وبذلك اي عطيت فيها اي ابرزها النصيحة اي ارادة الخير للمسلمين  
وضربتها من جملة الاحاديث جمع الحديث ومولفة اسم الخبر الحديث فهو كلام مفروم المصدق و  
عرفها منسوبة اليه صلا الله عليه ولم من تقرر او فعل او قوله او خبره بل او لصاحبه في هذا الاظهر كانه  
الجواهر وغيره وقد ذكرنا الاصول في السنة والحديث انما هو القول الصحيح اكثرها فان فيها  
حديثا حسنا ومواعظ مخرجة واشهر رجاله والصحيح ما سلم لفظا ومعنى وانصل سند اعز  
فان كان الراوي عن الصحابي اثنان في كل مرتبة فثلثا في الصحابين والامثله ما في غيرهما من الاصول  
الاربعة وغيره وجعلته في المقصود من هذه الرسالة في ضمن ثمانية ابواب كلاب جعلته  
فصولا والفرق بينهما ان ابواب مبين النوع والفصل مبين الصنف الباب الاول جعلته  
في اربعة فصول في بيان فضل الذكر والدعاء على غيرها واريد بالدعاء ما اشتمل على  
من الكلام والذكر ما لم يشتمل عليه وان كان اعم من الدعاء كما يشير اليه وفي بيان آدابها اي آداب  
الذكر والدعاء فالآداب هي من لغز حسن التناول مصدر اذ بك حسن فهو آداب وعرفها  
ما تحقق الشيء على وجه الكمال به ولم يكن لانها الباب الثاني جعلته في ثلثة فصول في بيان وقا  
الاجابة اي اوقات بلا احوال امكنه بجواب الدعاء فيها والاجابة كالاجاب الجواب وموحييل  
المطلوب او بدله على اواني وافات احوالها اي امور عارضة للداعي يجاب الدعاء فيها بسبب  
تلك الامور وافات اماكنها اي كون الداعي في امكنه يجاب الدعاء فيها بسبب تلك الامكنة  
فها برجعان الى اوقات الاجابة ولذا جعل الكل فضلا واحدا وفي بيان من يستجاب اي يجاب  
دعاؤه من المسلمين والكافرين وفي علامة الاستجابة الباب الثالث جعلته في ثلثة فصول في بيان  
يا دعا اسم بها المعنى العزة له وهو اللفظ المصنوع لعن فيشمل المفرد والمركب ما قيل انه اسم عظيم  
تعالى على علاه صفات المحلوقين والجملة معترضة الاعظم صفة الاسم اي شرف من سائر اسمائه ثم  
فيكون اكثرها شرا من غير ادموما قرن به الاجابة بان لا يحرك على لسان الداعي الا اذا حصل شرط  
الاجابة وارتفع موافقها بخلاف غير اسمائه وفي اسمائه الحسي اي التسعة والتسعين من اسمائه  
فان هذا الاسم كالعلم لذلك فاريد بالاسم ما يقابل الصفة على ما هو اصطلاح المتكلمين فالاسم كالحجيم

والصفة

والصفة كالرحة فاراد والمستحق والمصدر والحسي ثابث الاحسن وسياتي تاويله وفي الادعية المستحبة  
اي التي وعد الاجابة اذا دعيت الباب الرابع جعلته في اربعة فصول في بيان ما يقال من الادعية  
في الصباح والمساء جميعا اي في اول كل يوم وليل وهذا الظاهر فان الصباح مما بعد طلوع الشمس الى قبل  
الزوال والمساء اذا زالت الشمس واذا غربت واليوم شرعا من طلوع الفجر الى الغروب وقد كثر  
منها ان يقال قبل الطلوع وفي اليوم واللييلة جميعا او في واحد منها والليل مما بعد الغروب  
طلوع الفجر الباب الخامس جعلته في ستة فصول في بيان ما يقال من الادعية في اشياء العبادات  
وسائر الاحوال كالوضوء والصلوة والصوم واللبس والحج والغزو وما يتعلق بكل كما ياتي وفيه  
كلام ياتي الباب السادس جعلته في ثلثة فصول فيما ورد في اسباب اي حوادث مخصوصة  
كالمرض وكخو حال كونه من اذكار الادعية وصلوات الباب السابع جعلته في ثلثة فصول  
فيما ورد فضله اي شرفه حال كونه من القرآن والاذكار والاستغفار الباب الثامن جعلته في ثلثة  
فصول في بيان ادعية واردة لجلب منفعة او دفع مضرة غير مخصوصة بوقت كالصباح  
والعشاء خاص كمن شتم لما فرغ من الغزوة جمع مقاصد الكتاب بين ما يتوقف عليه الكتاب  
مع دفع ما يرد عليه فقال وزدته على الحصن الحصين والضمير للجنة فان تأنيده لا يترك التذكير مع  
انه مؤنت غير حقيق فوالد جمع فائدة هي ما استفدت من العلم الحديث في آخر الفصل الاول لا بد  
منها الى افراق كاس من تلك القوائد وزدته فوالد جمع فريدة هي جوهر نفيسة اريد بها شعر  
آخر هذا الفصل لا يستغنى عنها وتركت ذكر الصحابي الراوي من حيث انه اي اجل ان ذلك  
الصحابي يذكر في الاصل اي الذي خرجت الحديث منه معلوم واستغنى عن الغزو بالغزاة والراوي المجتهد  
اي من طلب ذلك ما يصل يقال غزاه غزوا اي راده وطلبه كانه القاموس باشارة بعض الرقوم  
اي بعض من حروفا سما كتب خرجت عنها فان الرقم بالسكون الخط الفليظ او تجميع الكتاب كما في الغزاة  
فعلمة صحيح البخاري جمع الاحاديث الصحيح الجامع لها الامام محمد بن اسمعيل المنسوب الى بخاري مولدا  
في مقصورة ومملوكة ح. وعلامة صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري م وسنن بالضم جمع  
السنة التي مرت اي احاديث من جمع لمباد وديليمان دوجا مع الترهل بكسر التاء والميم ت وسنن  
النسائي اي السنن الصغرى والكبرى للامام احمد للنسائي بفتح النون والمهمله وكسر الهمزة سن وسنن  
محمد بن يزيد بن ماجة بالجيم غير منصرف وقاية من قزوين وعلامة هذه الاربعة جميعا على  
اربعة موقوفة وعلامة هذه السنة ع من مجموع وسنن الامام احمد بن حنبل ح. صحيح البخاري ح. ح  
ابن حبان بكسر الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة منصرف وغير منصرف ح. صحيح المستدرک  
اسم مفعول للحاكم مسر وسنن بل بكر البزار بالتشديد وعلامة معجم اسم مفعول الطبراني في تفسير  
له ومصنف اسم مفعول ابن شيبة بالفتح غير منصرف مصن ومصنف ح. اي على كبر في الموصلي  
لموقوف من وعلامة عمل اليوم واللييلة لاسن السنن بالضم وتشديد النون ح. واعلم ان كتب  
الحديث ان كانت على طريق كتب الفقه بسوبة يسمى بالحجوا مع وان جمع فيها احاديث كل صحابي  
على حدة يسمى بالمسانيد وان جمع بعضها احاديث صحابي واحد يسمى بالاجزاء والله لا غير  
المسؤول اي المستدعي من ان ينفع به اهله اي يوصل الله الى الخير بهذا الكتاب من يستحقه ولا يبعد  
لانه استدعاء المعرفة والتبني من ان يوليها اي يعطينا حاله كوننا جميعا الى جميعين فضله اي  
عطية لانه مجابه الاقرب عنه اي باثقاله ايانا بالنعمه وكرمه اي احسانه وانعامه المتظاهر كما في الغزاة



**الاول** اي السابق على غيره من باب في فضل الذكر والدعاء وآدابها وفيه في هذا  
اربعة فصول جمع فضل لغة اباة احد الشريكين من الآخر حتى يكون بينهما فرجة كانه المفردات وعرفا جز  
من اجزاء الكتاب من العاظم مخصوصة دالة على معاني مخصوصة **الفصل** اي السابق على  
غيره من الفضول في فضل الذكر الذي هو كلام ورد ترغيب في القول به كما مرنا في فضل الذكر لانه  
افضل من الدعاء كما ذكره المصنف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه اشارة الى انه يحافظ على كتابه الصلوة  
والسلام وقل هو الله اعظم من صلى على في كتاب لم يزل الملكة يصلون عليه مادام اسمي في  
ذلك الكتاب رواد المص في البداية مثل الذي يذكره ربه ومثل الذي لا يذكره ربه مثل الحي ومثل الميت  
فالذاكر كالحى في تزيين الظاهر بالعبادة والباطن بالمعرفة وغير المذاكر كالميت في تقطع الظاهر و  
الباطن عنها وقيل شبه في النفع لم يولد له والضرر لم يباد به والمثل يفتحيه وبالكسرة  
قوله يشبه قولنا آخره امر وعبر عن الصفة كانه هذا المقام ع م اي رواد البخاري وسلم في صحتها  
عن ابي هريرة رضي الله عنه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما نزلنا كتابنا هذا في البداية انما نزلنا  
من تكراره وان لم يكن في الاصل ومنه اغفل ذلك حرم خطا عظيما والضمير المستطاع هو كتاب الله تعالى  
غير الحفظ المراقبين مع الخلائق فانهم سياره لا وظيفة لهم الا خلق الذكر والملئكة جمع ملك اصل  
ملاك مصدر رمي بجي المفعول منه لا كما مرسل ثم خفف لكثرة الاستعمال يطوفون في الطرق  
اي سئون حول طرق الذاكرين فان الطواف في الاصل المشي حول الشيء كانه المفردات يلتمسون  
اهل الذكر اي يطلبون الهدى او ميسر على كلام مرضى عند نع كانه تمليل والتسج والتلاوة و  
قراءة الحديث ومدارسة العلم الشرعي وصلوة النفل فاذا وجدوا قوما في مجلس يذكر الله عز  
اي غلب وجل اي عظم بما جعلنا من محترضنا تشادوا اي نادى بعضهم بعضا هلموا اي اقبلوا  
بهذا التنبية ولفظ الجمع على لغة تميم واما اهل الحجاز فقد خاطبوا بهلم بلائس جمع اصله ام اي  
اقصد وقيل لم بالضم وذكر الرضائي انه افصح اي حاجتكم اي ما تطلبون من استماع الذكر والكلام بها  
الى ان هؤلاء الملئكة يتفرقون ويجمعون فيحفون باجتماعهم بالضم من الحف كدبر كرد جرك  
در رفتن ويعلى بالياء وكرد جزى در آمدن كانه لا يسهل في فعله لانه يكون الباء التعلية وعلى الكلام  
للاستعانة ثم اشبه لكثرة الملئكة فقبلت السماء اي واقفين الى السماء الدنيا بان يقف بعضهم  
فوق بعض فاذا انفروا صعدوا الى السماء فيسألهم عنهم ربهم فيخبرون عنهم ما يرون ثم يقول الرب  
الى استهدكم الى قد غفرت لهم ثم يقولون انهم فلا ناجا اليهم كاجبة فيقول الرب غفرت له وفيه دالة  
على فضيلة الذكر وجله والجلوس مع الذاكرين ع م ت اي رواد البخاري وسلم والتمسك عن  
وقال معاذ رضي الله عنه آخر كلام مبتدا موصوف بقوله فارقت انا عليه اي على هذا الكلام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ثم ذكر خبرا مبتدا فقال ان قلت اي قول في الامور جمع العمل وموكل فعمل مقرون بقصد  
وهو احضن من الفضل كانه المفردات احب الى الله تعالى قال صلى الله عليه وسلم اجها ان تموت انت و  
لسانك رطب اي تحرك فيكون مجازا من جهة ذكر الله تعالى وفيه اشارتان الى ان المسلم ينبغي ان يلازم  
على الذكر ان لم يتيسر فلا يذكر الذكر عند الموت حسب ط اي رواد ابن حبان والطبراني وروى عنه اي حنا  
قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصني يا احب الاله والوصية التقدم الى الغير بايعل بمقترنا على  
قال صلى الله عليه وسلم عليك اي ستمك متقوى الله اي بالاتباع بما ينبغي التمسك عمالا ينبغي من عند نع  
ما استطعت اي قدرت عليه واذكر الله تعالى عند كل حجر وحجر في كل مكان بقدر الامكان ويجعل ان

بعض  
العلماء  
يقولون  
بأنه  
مستحسن

يراد عند كل قاسي القلب وليس القلب في كل اجتماع وانما راد عن الآدميين ط اي رواد الطبراني في الجمع  
الا اي ما اجركم ايها الاصحاب بخير اعمالكم اي بحسب اعمالكم او ببعض من خير اعمالكم فلا يلزم ان يكون الذكر  
افضل من كل عمل على انه يجوز ان يكون افضل في بعض الاوقات واعلم ان لا فضل مطلقا للقرآن  
ثم الذكر ثم الدعاء كما ذكره المصنف واذكها اي اطهر اعمالكم وانما عند مليكم اي عند نع فان الملك الملئكة  
الذي يملك سياسة في نفسه او غيرها بالصرح عن غيرها واراد بها درجائكم اي مراتبكم وبجعل  
خيركم من اتفاق الذمب في سبيل الله وغيرها وانفاق الورق بكسر الراء وقد يسكن وهو الفضة  
وخيركم من ان تلتقوا عدوكم اي القاتل اعداكم فان العدو يطلق على الجمع فقتلوا انتم اعنا فتم  
اي فتجاهدوا معهم وبضربوا اعنا فكم فتصبروا شهدا قالوا اي للخالطين بلى خبر يا رسول الله  
قال صلى الله عليه وسلم بموذكر الله تعالى **امس** اي رواد الترمذي واحمد والحاكم عن علي بن الدرداء ما صدقة اي  
عطية لا حد لها لوجهه تعالى افضل من ذكر الله تعالى فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لا لم يرد به  
كل عمل صالح **يس** اي رواد الطبراني والفساي عن ابن عباس ما عمل بالكسرة م ذكر من بن آدم عملا  
اي طاعة فهو مفعول به لا مصدر راجعي اسم تفضيل من الاجزاء على قياس مذهب سيبويه كانه اي لا ذكر  
من عذاب الله اسم من التعذيب وهو الايجاع الشديد من ذكر الله صلى الله عليه وسلم راجعي ط اي رواد الطبراني  
واحمد عن معاذ قالوا اي الصحابة رضي الله عنهم ولا الجهاد بالرفع اي ليس للجهاد راجعي من الذكر فالجهاد  
استفراغ الوسع في مدافعة العدو ومواجهة الظاهر ومواجهة الشيطان ومجاهدة النفس  
قال صلى الله عليه وسلم رجعت من الجهاد الا صغرا للجهاد الا كره في سبيل الله اي فيما يوصل به اليه تعالى  
في الاصل الطريق الذي فيه سهولة قال صلى الله عليه وسلم ولا للجهاد في سبيل الله واللام للهدى اي جهاد  
من الذكر فان ذاكر بلا جهاد افضل من مجاهد فاقل فافضل الذاكرين المجاهدين وافضل المجاهدين  
الذاكرين كما ذكره المصنف في الفتن وفيه ان المصل افضل من المجاهد وكذا المنكر والصائم الذاكرين  
على ما تقر به اصول الفقه الا ان يضرب عدو بالسيف حتى ينقطع اي ينكسر ذلك السيف فان هذا  
الجهاد افضل من الذكر لكنه قد مر ان الذكر افضل من الجهاد مطلقا ولعله ابرح حديث الصحابي وقد مر  
التمسك بالدين والدينا واليهي ان الذاكر افضل من الضارب بالسيف حتى ينكسر لكن في غير  
المنزلة ان رجالة رجال الصحيح ط م اي رواد الطبراني وابن ابي شيبة عن معاذ رضي الله عنه لو ثبت ان  
رجلا في حجر اي طرف ثوبه المقدم بنفخ المهلة وكسرها وسكون الجيم در اسم ما يضرب من الفضة يقسمها  
ذلك الرجل متصدقا ورجلا آخر يذكر الله تعالى كان الذاكر لله تعالى افضل من القائم المتصدق  
اي رواد الطبراني عن معاذ رضي الله عنه يقول الله عز وجل سيعلم اهل قوم الجمع اي جمع الله فيه ايامهم  
الاولين والاخرين اليوم اي يوم القيمة ط م سيعلم من اي زيدا وعمرا وغيرهما اهل الكرم اي  
سحق كرم الله واحسانه تعالى والمعنى سيعلم كرامته تعالى حق الشخص المستقيم عنه ولا يجوز ان يكون  
من موصولة لانه لا حذف صدر صلتها قيل اي قال بعض الاصحاب من اهل الكرم يا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم هو اهل مجالس الذكر من المساجد اي في المساجد وبعضها  
ظرف المجالس صفة لها لا حال منها فانها المصافات اليها يصعد اذا جاء وفيه اشارة الى ان اهل مجلس الذكر  
في غير المسجد ليس من اهل الكرم والى ان مجلس الذكر في المسجد خير منه في غير حسب ط اي رواد ابن حبان  
والطبراني عن ابن عباس ما من آدمي ولو من الانبياء عليهم السلام موجود الا آدمي يقليه بيتان  
في احداهما الملك وفي البيت الاخر الشيطان فاذا ذكر ذلك الادمي الله خفف من الخاء المعجمة  
والنون والسين المهلة اي فاخر ذلك الشيطان عن بيته ولم يؤمنوس له واذا لم يذكر ذلك الادمي



الله وضع ذلك الشيطان منقار اي في مستعارة من حقا المطاير فانه آلة النقر اي التقاط الحشرة  
س قلم وسوس كاي فخل لا جلة الواسعة وهي الخطرة الردية فاللام للتعليل كما قال ابن كثير في  
المطرز لا بمعنى ملاظنة الجوى واليهى وفيه دلالة على ان الانبياء عليهم السلام وان استوا من شدة  
اذ لم يذكره وسوس لهم الشيطان قال في فوسوس لهم الشيطان مص اي رواء ابن ابي شيبة عن عبد الله بن  
شقيق اذا امرهم اي الاصحاب برباط الجنة فارفقوا امر للذب قالوا رضي الله عنهم ما يرسل الله وما  
رباض الجنة قال صلى الله عليه وسلم في خلق الذكر بكسر اللام وفيه اللام جمع الحلقه بالفتح والسكون وهي حواء من النكاح  
يستبدون ذاكرين كانه النهاية الا ان الفعل جمع غايبا على فعال وجاء فعل وكان مقصودا فعال  
كانه الرض والرباطين بالكسر جمع الروضة بالفتح وهي في الاصل مكان تنسج ذوبت فاستعير رباط الجنة  
التي هي المسببة لخلق الذكر التي هي سبب والارباع اكل شيء في سعة استعير لاستماع الذكر من كمال الرغبة  
وقال المص رباط الجنة ذكر الله ونسب الحوض فيها بانترج وهذا الجاهل ما فسر صلى الله عليه وسلم ت اي رواء ابن  
عن النبي ما من قوم جلسوا مجلسا في زمان او مكان وتفرقوا منه اي من ذلك المجلس ولم يذكرها الله  
فيه فالافعال الثلاثة صفة قوم ملزم ما والكسر موجود في الاكافا فمفرقا عن جينة حمار اي قوم مماثل للذين  
تفرقوا عن حاريت منان فالمستثنى بدل من محل من قوم وانما اضيفت الجيفة الى الجار اظهار الكمال العج و  
الاكان عليهم حسرة خبر واسم او الاسم ضمير ذلك المجلس والخبر والرفع هو الرواية والحسرة الغم على ما فات  
والنكير للتعظيم او التذكير ليعلم القيمة ت حب مس اي رواء ابن الترمذي وابن حبان والحاكم عن ابن هرة  
وما مشي احد مني مصدرا وزمان او مكان يفيد السمو لانه نكرة لم يذكر الله تعالى فيه اي المحسن الاكان  
عليه ترة بالرفع او النصب كسرة والتره اصلها وتوحيب الحسرة او النقص والتبعة وهي ما  
يتبع الما لا في الحقوق وانما قيل كان ولم يقل وقد كان لانه لما كان حرف النفي مع الا يفيد معنى الشئ  
والجاء اعني يوم القتل لا وصيغ ما بعد الا مصاغ الجزاء كما صيغ ما قبله مصاغ الشرط كما تقرر وما  
اوى اي نزل احد الى فراشه مقصودا انهم يتعدى بالي وقد تبدل في نفسه والفراش بالكسر المفروش  
من الفرش وهو بسط الثياب ولم يذكر الله فيه اي الفراش الاكان عليه ترة وحسرة احب من اي رواء  
احمد وابن حبان والنسائي عن ابن هرة رضي الله عنه قال ليس الشان بخسرة يغتم اهل الجنة على من الاكاف  
ساعة اي حرة قليل من الزمان مرت تلك الساعة في الدنيا بهم اي اهل الجنة ولم يذكر الله تعالى فيها  
اي على عجلة ساعة من ذكره وسوا العباداة الخاصة او العامة وفيه اشعار بان لهم في الجنة غم ما فات  
عنهم في الدنيا من ذكر الله تعالى وصاح الاعمال ولعل المراد بتحسين القيمة ط اي رواء الطبراني عن عطاء  
الكوفي ذكر الله اي دا ومواعظ ذكره حتى ان يقولوا هو جنة اي لا لاكثر ثوابا ان يقولوا ان  
انكم مسلوبوا العقل كما ذكره المص وفيه انه غير متمنع الظاهر حتى يحتاج الى التاويل احب اي رواء  
احمد وابن حبان عن ابن سبيد ان الجبل اعد جيل معهود بوجه من الوجوه عند صلى الله عليه وسلم  
فانه الاصل في اللام ولا يراد الجنس ولم يظهر الاستعراق ولا العهد الذي ينادى الجبل اي جبلا  
يليه باسمه المختص به وفيه اشعار بان لكل جبل اسما عنده نعم اي فلان اي يا هذا الجبل اي من  
فانه لما شبه الجبل بادمي قويا استعير له فلان المختص بكونه كناية عن علم النبي هل من بك احد فكر الله  
ذلك الا احد فاذا قال هذا الجبل نعم مرية ذكر استعير اي فرج ذلك الجبل ط اي رواء الطبراني عن  
ابن سبيد ان الله اي والله ليدكره فاللام في جواب قسم مقدروا لذا الكد بالنون قوم في الدنيا  
جالسين على الفرش يفتشون جمع الفراش بالكسر وهو ما يفرش ويبسط من الحرير وغير المبهلة اي  
الموطاة يدخلها الله في الجنات العليها تانث الاعلى اي الجنات الاشرف الا فضل بالاضافة  
لا غير لانه لا يمكنه فلا يلزم ان يكون الجنات افضل الكعبة والمساجد وفيه اشعار بان المرء في الدنيا  
كالسلاطين والامراء والوزراء وغيرهم لا ينعمون فيها من غير ذكره نعم والي انهم يدخلون جميع هذه

الجنة

الجنات من اي رواء ابن ابي يعلى الموصلي عن ابن سبيد ان الذين لا تزال اي تدوم السنتهم رطبة اي تتحرك  
من جهة ذكر الله يدخلون الجنة خبران وهم يصحون اي حال كونهم ضاحكين او حال كون دوا لم يضحك  
مقدرا لهم مص اي رواء ابن سبيد عن ابن الدرداء رحمه الله واخذوا اجنتكم اي تناولوا ما يقيمكم من الناس  
الامر فقالوا سبحان الله اي تنزيه الله عن كل منقصة فهو مصدر مع كنع او سم من التسبيح وتز  
سبح الله سبحانا ثم حذف الفعل وبين مفعوله بالاضافة وقلنا انقطع عن الاضافة فان انقطع  
منع من الصرف للمال والنون والعلمية فانه علم للتسبيح واذا صدر به كلام فكثير ما يفصل  
تنزيه الله عن المنقصة التي يبنى عليها الكلام بالنسبة الى غيره وقال المص انه تطلق على كل ذكر فالغنى  
ذكر الله والظاهر ان لفظ منزلة امرنا بقوله فانه يبنى عن غاية التعظيم له ثم والحمد لله اي حمدت حمدا  
ثم حذف الفعل وبين المفعول باللام ثم عدل الى الرفع لقصد الدوام ولا اله الا الله قد مر والله اكبر  
من ان يعرفه احد والروايات استقينا فيا فيفيد كثر الاذاكار وجود ان يكون الاول والثاني  
عاطفتين لتناسب الجملتين فعلية واسمية وان يكون الكل عاطفة فانه جامع لانواع الذكر  
من التز به والتحميد والتوحيد والتجيد على انه اشار الى انه موصوف بالصفات التنزيهية ثم بصحة  
التبوية ثم الى انه يستحق الوهية ثم الى انه يكون اكبر الموجودات من مس اي رواء النسائي في  
والشدة اي قرا علينا بعض شيئا جامع الشيخ وموعدهم الاستاد الكامل بذكر الله يسهل كل امر  
اي لا يتيسر كما مر صعبا بنى الا بذكر الله تعالى الشامل لكل كلام مرضي له ثم فالتقدم للحصر والفعل من كرم  
بالضم وبضمتين وبالحذف كضد اليسر بذكر الله فشرح الصدور لا يلبسط القلوب ليكون محلا  
للافراد الالهية الا بذكره نعم وانما ذكر الصدور بالغة بذكر الله يفتح كل خيرا لا يزال الاشكال  
كل امر مرغوب عقلا وشرعا الا بذكره نعم فالفتح اذ لانه الاخلاق والاشكال والخير ما يرغبه فيه كل  
احد بكل حال بذكر الله تنفخ الامور اي لا يزال في امر من امور الدنيا والآخرة بنى الا بذكره نعم  
**الفصل الثاني** في فضل الدعاء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يسأل الله تعالى اي لم يستدع الله تعالى  
اليه من امر الدارين والدنيا يغضب بانفع اي لم يرجع عليه لان ترك السؤال تكبر عليه ان يعترف بقصيره  
وقدرة الله تعالى قضاء حاجته والجملة جزء الشرط لا خبرا لمقتضى الموصولة بلا ارادة السببية لانه  
لا يليق بالمقام ت مس اي رواء الترمذي والحاكم عن ابن هرة رضي الله عنه من لم يدع الله اي لم يطلب عنه ثم  
ما يحتاج اليه يغضب عليه بالكسر مص اي رواء ابن ابي شيبة عن ابن هرة رضي الله عنه لا يجزوا بكسر الجيم وفقرها  
من العجز وموصلا للقدم وفي الاصل التاخر عن الشيء باب الدعاء اي اطلبوا حوائجكم فانه اي لان  
الشان فالقاء للتعليل وان للتلويع لن هلك اصلا فلهذا النفي الاستقبالي على طريق التاكيد كما  
مسبيل الدوام والتأيد مع الدعاء احد حاكم صا جرها والتاخير للتكبير حيث س اي رواء ابن هرة  
والحاكم عن ابن هرة من وفق الدعاء اي طلب حاجته منه نعم او من يستجاب دعاؤه منك ويدخل غير نعم  
فتحت له ابواب الاجابة اي اجابة ذلك الدعاء اي استجيب دعاؤه بلا تردد فان الحكيم اذا فتح ابواب  
اجابة الداعي لم يمنع ان يخرج الاجابة من واحد منها مص اي رواء ابن ابي شيبة عن من فتح له في الدعاء  
فتحت له ابواب الجنة اي جنة الداعي وهي اجابة دعاؤه والجنة في الاصل كل بيتان ذي بستان يسترا بستان  
الارض وفي البستان ان الجنان اربعة جنة الفردوس وجنة الخلد وجنة الماوى وجنة عدن  
وابوابها ثمانية بالجحيم على الصريح مس اي رواء الحاكم عن النعمان فتحت له ابواب الرحمة على الداعي وهي  
اجابة دعاؤه هذا الا ان رواة المستوفى الثلاثة يدل على مغايرة كل فلاحسن ان يراد بالا اعطاء  
المسئلة وبالثبات اعطاء الثواب في العقبى وبالثبات اعطاء المثلية الدنيا وقد ورد الخبر بكل  
وما سئل على الجمل اي استدعى الله تعالى شيئا من الخواج عند حدوث حادثة احب اليه ان الله سبحانه

من الضم  
فان كان له فقلت  
في الاصل  
سبحان

فتح له اي م



يسأل الله تعالى عن كثرة العتق وجهه البدين والاستغفار بأمر الدين وفيه الأصل السلامة قبل  
كله جامعة خير الدارين ت أي رواء الترمذي عن سلمان لا يورد القضاة اليهود ومواقفنا المعلق دون  
المجرم فانه لا يرد شيء الا الدعاء الى الكلام المرفى والصدقة او غيره من انواع البر وقيل لا بد من كنه  
ليسهل عليه بحيث يتحمل ويوصى بالقضاة ولا يرد شيء مقدار ان العبد في حياة احد الا البر  
بالكسر الى الامر الحسن شرعا وعقلا فانه يرد في ما يقتضيه ظاهر السنة والكتاب واليه ذهب  
بعض من كبار الصحابة والتابعين مثل عمر وابن مسعود وابي ذر والرفاعة والنفيعي وابن جرير  
وعزيزهم فانهم قالوا يحيا الله ما يشاء ويثبت من الرزق والاجل والسعادة والشقاوة وغيره كما في حديث  
الواحد في المشهور ان يحيى ويثبت غيره كما يرد بزيادة العربية كما ذكره الجليل او بزيادة التوفيق في  
الخيرات ت أي رواء الترمذي عن سلمان في حبس أي رواء ابن ماجة وابن حبان والحاكم عن ثوبان  
الدعاء هو العبادة أي معظم انواع العبادة كقولهم الحج عرفة أي معظم اركان الحج فان العبادة اطهرها وفضلها  
اليه ت والدعاء اطهرها من العبادة الافتقار اليه ت فهو اخص من العبادة كما في فتح الباري ثم تلا أي قرأ  
النبى صلى الله عليه وسلم لقوله وموافق له وقال ربكم ادعوني استجب لكم اني استجب لكم والاية لانه  
فانها تدل على ان الدعاء بمعنى السؤال دون العبادة المطلقة حيث قال ت سمعتم استجب لكم والاية لغة  
العبادة وعرفنا طائفة من كلامه ت غير مترجمة باسم ذات افتتاح واختتام توقيفا عند حبس  
أي رواء الترمذي واداد والنسائي وابن ماجة وابن حبان والحاكم عن النعمان وينبغي ان يتراد  
محصولا كما في الاصل وفي كثير من ارقام مبالغة في ان الدعاء افضل من السكوت لما فيه من تحصيل الثواب  
بلا تردد وقيل السكوت والى ما فيه من التسليم والرضا وقيل ينبغي ان يكون داعيا بلسانه راضيا  
بقوله هذا من اعلى المقامات ما من من يصيب بالكسر أي خيم وجهه أي ذاته لله أي لا جل الله تعالى  
بلا شائبة غرض لا ينبغي من طبيعة رحم وانم وغيره في مسئلة أي سؤال مطلوب الاعطاء ايا  
أي اعطى الله هذه المسئلة بعينها او ما هو عوض عنها ذلك السلم ولذا فصل ذلك الاعطاء فقال اما ان  
يجعلها له أي بان يقضى له ما له الحاجة بعينها او يصرف عنه بلا واما ان يدخرها له أي بان يعطيها  
الدنيا اذ اجأ وقتها او يحرق عنها في الاخرة جزاء جليلا وثوابا جميلا ففعل هذا التفصيل لم يكن  
داع نشي الاستجابة للدعوة وتما في فتح الباري وغيره ت أي رواء احمد عن ابن ماجة في روى لا ينفخ  
من الاغناء أي لا ينفخ حذر من خفتين وجوز كسر الحاء وسكوت الذا أي احتراز عن قدر ريش  
غير الدعاء بقرينة ما بعد والقدر ينفتح وسكوت التقدير والفرق بينه وبين القضاء انه  
الحكم بالكلية على جليل الاجالة الازل والقدر الحكم بجزئياتها على التفصيل فالقضاء كقدر  
الاستاذ صورة ذهنة والقدر كرسمة تلك الصورة ثم اكتسب واختار كوضع التليد الصنيع عليها  
متبعاً لرسمة الاستاذ فالعبد في اختياره لا يمكنه الخروج عن القدر ولذا قالوا ان العبد في افعاله  
مضطرب بصورة الاختيار وانما لم يذكر القضاء لانه متبوع القدر والدعاء سلف بالورد والسكينة في  
نفسه وان شراح صدره مما ترك من البلاء وما لم يترك منه وموتة مكانه بريد الزهدة وان البلاء ليس له  
ليترك منه مكانه ولا يترك اصلا فالبلاء بالغف والمدة وجوز كسر القضا اختصار الله نعم للعبادة قارة بالمسار  
ليشكره وتارة بالمضار ليصبرها فصار في المحنة والخلة جميعا بلاء فالخلة مقتضية للصبر والخلة  
والقيام بحق الصبر ليس من القيام بحق الشكر فصار في المحنة اعظم البلاءين كما في المفردات  
فيستفاد أي يستقبل البلاء الدعاء فيعلم ان أي تضارها ان اليعم القيمة أي وقت الحشر الى الاخرة او  
لا ان يدخل الفريقان المنزلة في اليوم لغة الوقت ولو جزأ من الليل وعرفا من طلوع الشمس الى الغروب  
وشرعاً من الغروب الى الغروب وانما ادخل الله في القيام بغيرها على وقوعها في رواء الى كنه الدعاء  
الدعاء سلاح المؤمن أي حافظ المسلمين عما يضرهم في الدين والدنيا فان السلاح بالكسرة من جديد  
الحرب وعماد الدين أي اصل من اصول الشريعة فان العباد بالكسرة يعتمد عليه في الدين طريقة ثابتة  
بنى من الانبياء عليهم السلام ونور السموات والارض الى ان تنشر في الامور الملهية فيهما ما لم يعين البصيرة

هذا الدعاء هو العبادة  
والدعاء هو العبادة

فالنور الضئ المنشر المعين على الابصار والسماء ما يقابل الارض من هذا الحرم المخصوص قالوا رواء  
السماء من أي رواء الحاكم عن ابن ماجة ومما ثبت قد روى أي من احاديث جعلته سلك النظم قبل تصنيف  
هذا الكتاب الا قولوا السؤوس قد يقوى صفة شخص من القوة بمعنى القدرة في البدن والقلب والعاقبة  
والشخص العدو الاصل سواء كان انسان قائم والمتر من بعيد والخطاب يكون عام والآخر من تنبيه  
بمعنى ان الا انه غير عامل كما في مركب من منزه الا نكاره حررت النقي على ضعف فلم يحش رقيب ففعل بمعنى انما  
من الرقيب ومودع النظر على وجه الحفظ كما في اللوامع وانما التفت من التكامل الى الغيبة هضبا  
لنفسه واثبات الالف المضروبة في الجملة صفة اخرى او حال وعلى ثمانية او بمعنى اللام ثم شرع في  
مقوله قوله فقال خبات له سها ما في الليالي جمع ليلاة والقياس ليل بال كسر كفضاح والسها  
جمع السهم وخبات أي خفيت لاجل ذلك الشخص من الخبايا وارجوان يكون له مصيبة أي يكون تلك  
السها ما واصله الى ذلك الشخص فالمصيبة اسم فاعل من الاصابة وهي الوصول الى المرمى بالصوت  
ثم استعير لحدوثه والمعنى ايها الخاطبون قولوا العدو لا تخيل انه قوي واني ضعيف وخفت  
منه فافضل على الدعاء من كل عدو في ارسلت اليه سهام الدعوات في الاوقات اللاتقات مارجيا  
الاستجابة لتلك الدعوات فان الدعاء سلاح المؤمن الفصل الثالث في آداب الذكر يعني  
الاولى ان يكون المكان الذي يذكر فيه نظيفا أي طاهرا عن الانجاس وفعل المفاضي وانما لم يقل  
يسحيا شارة الى ان هذه الآداب ثبتت من العلماء المتقين دون النبي صلى الله عليه وسلم كما خرج به المصنف  
لاصل خاليا عن آداب الغفلة ويكون الذكر على كل الصفات الآتية في آداب الدعاء من الخشوع  
عن الحرام الاكل وشربا وبسبا وكسا ومن الحصال المنوعة المعلومة من طهارة البدن والتوب والتجديد  
مكارم الاخلاق كالصدق والعفة والامانة وغيرها والا حسن ان ينصفها من اجمل في آداب  
الدعاء كلمة الاصل وان كان أي ان حله في اثناء الذكر في تغيير ونسب ان لا بالمسوك أي استمر  
هذه الخشعة المعروفة وان يستقبل القبلة حال كونه منصفاً بجسده أي مهابية في القلب وسكون  
في الجوارح فانه اكثر استعلا فنية أي طهارة وضعفه وسكينة أي فقر النفس ككلمة النهاية من السكون  
وموتة الشيء بعد الحركة فالتميم تارة وموافق ككلمة المفردات والاولى مطرقا راسه كانه  
الا ذكرا وحضور قلب معه وان كان للذاكر الغافل نوابه ونفع ولا يخفى ان السابق معنى من يقوى  
يتدبر في تفكر ما يذكر ويتفكر في علم معناه أي معنى ما يذكر من اللفظ فانه من الآداب وحضور  
المعنى ليس مقصود الذب فان الشرط ان لا يقصد غير معناه كما في فتح الباري فان جهل الذكر شيئا  
من الفاظ الذكر سال ذلك الذكر عنه أي من الجهول وان لا يحصر بالكسرة لا يميل ميلا عظيما على  
الكثرة أي على تحصيل كثرة الذكر ومراة مستجيلا بلا رعابة حقوقه بل وكسحيا ان يدعوه  
بقوله لا اله الا الله أي لا تترك هذا الكلام خصوصا فان العرب يدعون الدعاء وعند الاستغفار  
وعند المبالغة في شئ ومنها المبالغة في شئ القيمة كل آله سوى الله ثم ويسمى من التعظيم والمبالغة في  
رواية مرفوعة عن ابن عمر رضي الله عنهما من قال لا اله الا الله ومدا يمدت له اربعة آيات ذنب والحديثان  
النظرية وجبه ومن النسخ من قال لا اله الا الله ومدا يمدت له اربعة آيات ذنب والحديثان  
وان كانا منصفين كنهات فضائل الاعمال كما ذكر المصنف في النسخة الكلام اشعار بان ذكر الله  
افضل من ذكر الجنان واليه ذهب بعض العلماء استدلالا بان العمل فيه اكثر وقيل بعضهم ان ذكر  
القلب افضل من ذكر الجنان عمل السرا افضل والصح ان ذكر اللسان مع حضور القلب افضل من  
ذكر القلب وحده كما قال النور في كثر من ذكر الرائي في اللوامع ان ذكر اللسان افضل من  
يعبر من دليل الا ان علما لنا قد فصلوا وقالوا ان كل ذكر ودعاء يعلق باعلاء مقصود مجهر  
تلك جهر وتسمع غيره واما غير فيستحي ان يخفى ويسمع نفسه لا غير فلو صح الخوف في السمع  
لم يعتد به وقد اما لا يخفى على من تتبع كتب اصحاب اصولا وفروعا كالكشف والنهاية في بحث  
كسرية الحج وغيره وسلم ان اجتماع الواو مع بل لم يثبت في كلامهم ففعل ما وجد منها من النسخ التي

وذلك



وإنها من سهولنا سحرين وقال العلماء إذا واطب الذكر على الأذكار لما تفرغ إلى المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقيل شعاباً به يحفظ ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم فان الفاظ الأذكار متوقفة على فعلها خصوصاً وأسرار  
 لا يترك العقل والجزء متعلق بتلك الحروف على ما قالوا كما في فتح الباري صباحاً ومساءً ولما تفرغ في  
 الأحوال والأوقات المختلفة ليلاً ونهاراً على ما فضلها المصنف بعد كان المواظبة على الجماعة الذين سبهم  
 الله سبحانه في كتابه العزيز الأذكار من الله كثيراً أي ذكر كثيراً ومن الأذكار كثيراً وقد ورد في حديث  
 مشهور أن من أعظم أهله من الليل فضلاً أو صل ركعتين جميعاً كتب في الأذكار كثيراً والذكر كثيراً  
 كما في الأذكار وكل ذكر في كلام من شرب أي عيلى المحل من الشارب واحترز بعز الذكر القليل  
 لا يقتل بشئ منه أي لا تعتبر شرباً ولا يترتب عليه جزاء حتى يلفظ به ويسمع نفسه فلو صح حروف  
 القرآن والأذكار من الصلوة مثلاً ولم يسمع نفسه لم يحضر صلوة عند أكثر العلماء فإنه مجتمعة ويبلغ  
 لمن كان له ورد بالكثرة اللغة الموردة ومن العرف الوظيفية المقدرة المعلومة من الصلوة والقرآن  
 وغير من الأذكار وقت ما من اليوم والليل فقام ذلك لورد بامر من الأحداث أن يتذكر ركة قال  
 ينبغي ويأتي به أي بالورد الفات فهو تفسير لسابق حيث أمكنه أي في زمان يمكن اتيانه بعبادة  
 النفس الملائمة والمدامنة عليه فأن قد شاهدنا في الملازمة خيراً كثيراً وفي المتاركة شراً كثيراً وما  
 ورد في بعض الأخبار أن صاحب الورد ملعون وتارة الورد ملعون فقد اجيب عنه بوجوب  
 منها أنه في حق يهودى على أن في محنة مقالا وقالوا ليس فضل الذكر أي الذكر الفاضل الذي نحن  
 بصلابه ببيان مختصراً تهليل هو أن يقول لا اله الا الله وتسبيح هو أن يقول سبحان الله وتكبر هو  
 أن يقول الله أكبر كل ما صدر عن عضو من أعضاء مطيع لله تعالى في عمل سواء كان من قبيل النيات أو  
 غيرها فهو ذكر من إطلاق الصفة على المصدر وذكر الأذن والاعطاء وذكر اليد والثناء وذكر اللسان والخوف  
 والرجاء ذكر القلب والتسليم والوضاء ذكر الروح والوفاء وخوف ذكر البدن وقس عليها غيرها  
 كما في فتح الباري والكلام مشير إلى أن الذكر لا يعتد به إذا صدر عن غير الخالص إلى الله ينبغي أن يداوم  
 على الذكر عزاء ربه أنه يذكر الله على كل أحيانه كما ذكر المصنف وفيه شعاباً به صلى الله عليه وسلم كان  
 ذكراً بقلبه الشريف في جميع الأوقات ولو عند الجماع وقضاء الحاجة وإن كان منه صلى الله عليه وسلم  
 ذكرين وهما يجوز أن يذكر باللسان في هاتين الحالتين فيه تفصيل وخلاف مذكور في المنيحة  
**الفتاوى** **باب في آداب الدعاء** أي فيما يفعل فيه حتى يستجاب فيستدل الأركان وغيره فأنه  
 من جموع المحارم منها أي من تلك الآداب والآداب التي تركها لا يلزم منه أن يكون من الآداب غير الثلثة  
 أركان وشروط وغير ذلك من السنن والمسحبات ولعل المراد منها ما ثبت بما هو قطعي الثبوت  
 والدلالة من المتواترات وما في حكمها من النصوص وهذا بمنزلة الركن له وهو ما يكون داخل في  
 الشيء ومنها ما ثبت بما هو قطعي الثبوت وفيه الدلالة منها أو بالعكس كبعض أخبار الآحاد و  
 أثر من الأحاديث وهذا بمنزلة السنة والاحتجاب ومنه در المنظم عن ابن عطاء أن للدعاء أركاناً  
 حضور القلب والوقفة والاستكانة والخشوع وتعلق القلب بالله تعالى وقطع عن الأسباب واجتهاد  
 كالصدق وأوقاتاً كالسجود والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فإن وافق الدعاء أركاناً قوي  
 واجتهاد طارئة السبب ومواقيت رقا وأسباب الخ من واجب ما مودع وحرام منهي وغيره من  
 مستوفى وسحب من ذلك المأمور الشرط تحريم الحرام كلاً لم يزل في تحريم كل الشئ الحرام قال  
 رواه أن لا يستجاب دعاء المسافر ومطعم حرام الحديث وموقف الدلالة ظني الثبوت فيعند  
 الشريعة وإنما ابتداء بالحرم وهو شرط لتقديم النهي على المروق في الطير إن أصل كل آداب وشر  
 اتقاء الشبهات فضلاً عن الحرام وشرها بفتح الشين ومنها فإن المكسب باسم وبسبب بالضم و  
 كسباً هو ما يتجره الإنسان بما فيه اجتلاب شفع قال الراغب وهذا شامل للفعل والقول المحرم

ومن ذلك المأمور الركن الأول من الأركان لله تعالى لقوله فادعوه مخلصين وفيه من التنظيم أنه شرط الاخلاص وهو التوكل  
 عمادونه تعالى كما في الفريضة وتقديم عمل صالح ليدرك ذلك العمل عند الحاجة لما في الصحيحين من حديث أبي الخار  
 والعمل كالصدقة والصلوة والصوم على ما فعل السلف والعمل الصالح ما وافق الكتاب والسنة وفي  
 التنظف أي طهارة البدن عن الحدث والقطر أي طهارة الثوب والمكان عن الخبث والوضوء أي التوضؤ  
 المطهر للأطراف والأفضل الغسل المطهر للبدن والأطراف واستقبال القبلة والصلوة أي الركعة  
 فصاعداً في الدعاء والخشوع كاللذيق بالخير والثناء المثلثة أي الجلوس على الركبة والثناء على الله تعالى وهو  
 أن يقول الحمد لله رب العالمين أولاً وأخيراً أي قبل الدعاء وبعد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي  
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كذلك أولاً وأخيراً وبسط بطن كفت متوجه إلى القبلة من المدين أي يدين غير  
 متصل أحدهما بالأخرى فيكون بينهما فرجة وإن قلت فلا يضع أحدهما على الأخرى فإن كان عند ركابته  
 بالمسبحة فإنه قام مقام بسط الكفين كما في المنية وذكر في المشكوة عنه صلى الله عليه وسلم إذا سألتم الله تعالى  
 بسطون أظفاركم ورفعوا أظفار المنكبين بفتح الهمزة وسكون الهمزة وكسر الكاف أي مقابل المجتنب  
 الكتف والعقد وقد نقل الطبراني عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أنكر رفعهما إلى هذا المنكبين وقال ليحملهما على  
 وأخرج الطبراني أنه رفع يديه حتى يجاوزها رأسه وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه رفع يديه حتى يبرأ من يديه  
 قيل هذا الاستسقاء فإنه قد بالغ فيه أكثر من غيره في حديث سلمان أن ربه حتى كريم يستحي من عبده إذا  
 رفع يديه إليه أن يردهما صفراً أي خالياً وسند جيد ثبت بالأخبار مشروعية الرفع وإن كرهه شيخ  
 وغيره وتماه في فتح الباري وكشفها أي كشف اليدين عن الكف إلى الرضع الأبعد من البرد وغيره والتأدب  
 أي الانصاف بكارم الأخلاق كالصدق والعفة والأمانة والسخاء وغيرها والخشوع أكثر ما يوجد  
 في الجوارح كما مر ويجب قصد السجود هو الكمال الأخرى من الفقر باعتبار كونها موقوفة لكافة أخرى من فقر  
 أخرى وتوافق الكنايين المتكلم أي الحاصل بالكلفة والمنشقة وأعمال الفكر فأنه يذهب بالخشوع والأخلاق  
 ولا نه مشاكل كلام الكهنة فإن حصل بلا كلفة لكافة فضا حنة أو كلفه فلا بأس به بل هو حسن مثل  
 صدق عبد وأعز جند ومنه ذلك أن يسأل الله تعالى جوارح الدارين باسمائه الحسنی وصفاته العلى  
 أي باستعانة جميع اسمائه وصفاته الشريفة من جهة الشرع والعقل والاسم أما مقابل للصفة وأعم  
 أو مرادون فإن كلاً منها يستعمل في كل من المعاني الثلاثة فيكون من عطف أحد المتبنيات على الآخر أو  
 على الألف والمفسر على المفسر وأن يتوسل أي يتقرب في الدعاء إلى الله تعالى برغبته فالوسيلة اخضر من التوسل  
 لتضمن معنى الرغبة بالبيان أي بوسيلة جميع النبيين والصالحين من عباده أي الفاعلين للطاعة  
 التاركين للعصية والآية الكريمة فمن عطف العام على الخاص وحقق الصوت أي إخفاؤه فيسمع  
 نفسه ولا يسمع غيره كما في فتح الباري وقال بعض السلف دعوة سراً أفضل من سبعين دعوة علانية  
 كما في در المنظم وفيه اشعار بأنه لا يتغنى بالألقام سيما المستفاد من موسى فإنه حرام كما نقرر  
 والاعتراق أي تصديق القلب بالذنب الصغير والكبير وقيل يجوز أحد عن ذلك والبناء على الأعم والتوبة  
 عن الذنب السريرة السريرة العلانية في العلانية وفي ترك الذنب لله تعالى والندم على فعله والعزم على عدم العودة  
 ففي التوبة الشرعية شرط الاخلاص واختيار الألدعية الصحيحة أي الثابتة في ضمن الأحاديث الثابتة  
 سواء كانت ضعيفة غير موضوع أو حسنة صحيحة عنه صلى الله عليه وسلم فإن لكل حاجة دعاء ثابتاً عنه  
 صلى الله عليه وسلم لم أكد ذلك فقال وأما من باب المغتربات أي لادعية التي نسبت إليه صلى الله عليه وسلم  
 لم يثبت عنه عليه السلام كالموضوعات وعلى أهله يثبت ومن الذين يعودون فيمنه بنفوق النبي صلى الله عليه وسلم  
 مطلقاً كما قال الراغب وفي القاموس هم أزواجه وبناته وعلى رضى الله عنهم وعلى حجابته الملازمين له  
 صلى الله عليه وسلم وفيه من منزهة أن له اختياراً لادعية الثابتة عنه عن أهل البيت والصحابه رضي  
 ولذا ترى العلماء ناقلين عنهم ادعية أيام الأسبوع وغيرها وإلى أنه جاز أن يختار غير الموضوع



من لا تأد الضعيفة الا ان الصلوة الاولى وبخير الخوامع بالجرى اختيار ما قل لفظه وكثر معناه من الدعاء بان يكون  
جامعا لخير الدارين بخلافه من ربنا آتيناك الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عند ربنا فانها جامع  
جميع المقاصد الدينية والدنيوية ويبدأ بنفسه ويدعو لوالديه اي تقدم نفسه في الدعاء ثم والدين  
شفقة عليهما لانه اذا دعا لنفسه ولا فضا من رجوها كان دعاؤه اقرب الى الاجابة واخوانه جمع  
اخ اكثر استعانة الاصدقاء ولعل المراد اقارب غير الوالدين كما يأتي الموقنين قيدا المعطوفين  
فلا يدعى الوالدين والاخ الكافرين ومن ذلك المعنى ان لا يخص الدعاء بنفسه بالدعاء ان كان اماما فيه  
اي فيما يصلي من حق السجدة والجلوس والتشهد كما قال المصنف وهذا مستقيم عندنا فانه جاز في الفعل  
والفرض ولو بجماعة على ما دل عليه كلام الحبيب لكن في الظاهرية انه لا يدعو الا اذا كان منفرد او  
الصلوة فقل وقد جاز ان يكون المعنى ان كان الدعاء مقتديا وليس قوم في الدعاء والتخصيص  
بالشرط لا ينبغي عما عداه قال الطيب من الادب ان لا يخص نفسه بالدعاء بل يدعو لغيره دعاء الموحدين  
لعله يقبل ببركتهم للتعليم قال صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب اشركنا يا اخي في دعائك فبشأ ربه اقامهم  
واجبا ثم سبغنا مطان الاجابة ويسأل العزم وقطع على الاجابة فلا يقول مثلا اللهم اغفر لي ان شئت  
وقبل العزم بها حسن الظن بالله ثم في الاجابة فالعزم عقد القلب على قضاء الامر ورغبة اي  
ميل تام ناشئة من صميم قلبه بجد واجتهاد ظرف الرغبة تفسير عزم واجد بالكسر الاجتهاد بكونه  
تكرارا كثيرا والاوسط خمس والاكل سبع كانه الكثر ويسأل احكم ربه حاجاته دينيا ودنيا كالمها  
حتى يسأل المح وشيع الفعل اذا انقطع فلا يمنع من الدعاء احتقار المطلوب كما استعظا به حضور  
قلب وحسن رجاء للاجابة عز به هرة قال صلى الله عليه وسلم ادعوا الله وانتم موقنون  
بالاجابة واعلموا ان الله لا يستجيب دعاء من قلبه غفلة لا يراه التردد وهذا وان كان  
في اسناده ضعيفا كانه اذا كان ركنه مشغولا على زيادة ترغيب في استحضار القلب وذكر  
الكثرة لودعوا وقلبه ساه كان الدعاء افضل من الشكر ولا يدعو بانتم اي بما هو موجب للثبوت  
او كبر فلا يقول اعطى الخمر ولا قطيعة رحم اي لا يدعو بالهجران ومنع البر عن القريب قال صلى  
الله عليه وسلم ذاكر اعز ربه للرحمة من وصلك وصلته ومن قطعك قطعته فهو من عطف الخاص على العام  
يقال قطع رحم قطيعة وقطعا فهو قطع كسر دهرها وعقها كانه القاموس والرحم وعاء الولد  
استعير للقرابة لكنهم خارجين من رحم واحدة ولا يدعو بامر كاجل و رزق وغيره قد فرغ منه  
على الجمل اى قد فرغ منه كلفته وكيفية يقال فرغ منه اى خلا فانه لا يتبدل ما قد فرغ ولا يجعل شيئا قبل  
وقته ولا يؤخر عنه ولا يدعو مستحيلا اي بامر غير ممكن عقلا او عادة او شرعا كطلب الاطلاع  
على عدد انفس الجنة والنار وجعل الجبل ذهباً والزبادية على الثلث في الوضوء ولا يتجسس بالمهلة  
ثم الجيم اي لا بتضييق بما وسعه الله تعالى مثل ما قال اعرابى اللهم ارحمني ومحمد لا عنه ومنه تأمين  
الداعي والمستمع وموان يقول بعد الدعاء آمين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع ملائكة  
بعضهم ويؤمن بعضهم الا اجابهم الله ثم ويحتمل تأمينهما في الصلوة عن الهرة ربه اذا آمن افكار  
فامسوا كانه في ايديهم ومسح الوجه بيده بعد الفراغ من الدعاء فقالا وتيمنا كان كفيه صارتا ملائكة  
من البركات السماوية فيفيض منهما على وجهه الذي هو اول الاعضاء كرامة ولا يستعمل اي لا يقول  
قد دعوت وقد دعوت فلم ارجع فندفع الدعاء باسبغها الاجابة اي بتأخر الاجابة  
عنه وفيها او يقول دعوت فلم ارجع شك من الراوي من الادب انه لا يلزم الطلب ولا يباشر  
الاجابة لما فيه من الانقياد والظهار الافتقار حتى قال بعض السلف لا تأخذ خشية ان احرم  
الدعاء من ان احرم الاجابة فان دعوت المومن لا يرد اصلا واسلم ان من الادب تحري لا وقت  
الفاصلة كالسحر وعند الاذان كانه في البارس قالوا ولي ذكرهم بها ثم وقت الاجابة فيما يود الله  
ورسوله اعلم بما اراد من كلامه الشريف **الباب الثاني** بيان اوقات الاجابة واحوالها

الاجابة والاداء ثلاث كلامه اوله اوقات الاجابة

لا تأخذ خشية ان احرم الدعاء من ان احرم الاجابة فان دعوت المومن لا يرد اصلا واسلم ان من الادب تحري لا وقت الفاصلة كالسحر وعند الاذان كانه في البارس قالوا ولي ذكرهم بها ثم وقت الاجابة فيما يود الله

واما كنهها

واما كنهها وبسبب الدعاء اي دعاؤه وعلامة ذلك الاستجابة وفيه اي هذا الباب ثلاثة فصول  
**الفصل الاول** بيان اوقات الاجابة واوقات احوالها واوقات اماكنها وقد سبق  
فنها اي من اوقات الاجابة والوصول الى المرام ليلة القدر اي الشرف والتقدير فان فيها  
على الملايك ما يقع في السنة الاخرى من الحوادث ومضى الى ليلة القدر ليلة واحدة في ضمن  
ليالي العشرة الاخير من رمضان ينتقل من ليلة الى اخرى منه فقل انها حيث واقعت  
في زمان موافقة تلك الليلة ليلة الجمعة وقيل بخبرنا وثنا رتل العشر وقيل يا جدى  
او تلك وعشرين وقيل بأربعة وعشرين وقيل بأربعة من رمضان وان كثر ان كثر اهل  
العلم في الصحابة وغيرهم على ان ارجاها الى ان يحل الظن انه ليلة القدر ليلة سبع وعشرين  
من رمضان وقيل انها ليلة العشر الاوسط والاخر وعز ابن عمر وجماعة من الصحابة ربه ان كل  
ليلة من رمضان ليلة القدر وقال مالك والثوري واحمد وغيرهم انها ليلة منتقلة في  
سنة في ليلة وفي اخرى في اخرى والمشهور غير الخفيفة وفي رواية عن ابن مسعود انها تدور  
في السنة تكون في رمضان وغيره تقدم ويتأخر وقالوا انها ليلة منتقلة ابدأ الى ليلة  
اخرى فلو حلت رجل في نصف رمضان قال ان امرا في حالق ليلة القدر لم يطلق عنه الا  
اذا مضى رمضان كل سنة السنة الثانية لا احتمال انها في السنة الاولى وفيه النصف الاول منه وفي  
الثانية في الثاني ويطلق عندما اذا مضى النصف الاولى في السنة الثانية وتما في الثالثة  
وتخرج سلم ومنها اي اوقات الاجابة يوم عرفة وليلة عرفة كانه الكثر وليلة الجمعة بالسكون  
والضم الى ليلة الفوج المجمع وبالفتح ليلة الامر للجامع ويومها وساعتها اي ساعة يومها ارجح ذلك  
اي ارجح ساعات منها لظن ان الدعاء يستجاب فيها ووقتها اي وقت تلك الساعة ما كان في  
زمان بين ان يجلس الامام على المنبر الخطبة الى لاجل الخطبة بالضم ومن الكلام المعروف ان بعض  
اي يودى الامام الصلوة المفروضة والداعي الى الطالب منه ثم شيئا قائم يصلي الجمعة فاذا عرفت  
فانظروا من تلك الحاديث انها اي تلك الساعة وقت فراغ الامام الفاتحة اي سورة فاتحة الكتاب  
في التامير الى تأمين الامام او القوم في الركعة الاولى من ركعتي الجمعة هذا ما ظهر على المصنف وقال  
لا وغيره غير وقت على قولنا هذا قد جرت الدعاء في هذه الساعة فرائنا الاجابة فيها وفيه  
اشكال من وجهين احدهما انه قد اخرج عنها زمان الخطبة الشاملة حديث سلم وابن داود  
على ما ذكره مهنا وفي الاصل وكذا ما بعد القراءة الى السلام وموزمان شاملة حديث الترمذي  
وابن ماجه كانه الاصل وثانيها انه قد فات بالدعاء ما هو فرض من الانصاف فاحسن  
في الجمع ان يقال ان المعنى والداعي قائم اي مراعى لشرائط الدعاء او العازم عليه حال كونه ينتظر فراغ  
والقيام بالمعنيين في المعزات والكلام يشير الى ان هذه الساعة باقية وقيل رافعة وعلى  
البقاء هل هي في كل جمعة او في جمعة واحدة في كل سنة وعلى الاول هل هي وقت من اليوم معلوم او  
مهم وعلى الثاني هل يستوعب الوقت اولا وعلى الايهام ما ابتدأ وما انتهأ وما على كل  
ذلك من استمرار او انتقال فان قيل ظاهر الحديث حصول الاجابة للداع فالشرائط المتقدمة  
مع ان زمان الصلوة يختلف باختلاف البلاد والمصل في تقدم بعض على بعض فكيف  
يتفق ساعة الاجابة مع هذا الاختلاف قيل يحتمل ان يكون ساعة الاجابة يتعلق بفعل كل  
وان مكره قد عبر عن الوقت بالفعل والتقدير وقت جوار الخطبة او الصلوة وتما في نسخ  
البار وقيل ان وقتها بعد صلوة العصر والعزوب اي من وقت غيبة جبر من الشمس الى وقت  
غيبه كلها وفيه استحباب الصلوة ووجه انه رواه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم في اسناده

في رواية اخرى ان الدعاء يستجاب في كل ساعة من ساعات يومها



وروي عن جابر بن عبد الله بن عباس موقوفا والموقوف ليس بحجة عندنا في شيء وجمع من اهل العلم كان في الباري وغيره  
قد كثر في رواية المواقف انه قول كثير من اصحابه صلى الله عليه وسلم كان عباس بن عبد المطلب الذي روي في حديثه  
وفي الكثر انه اذا ابتلى احد ببلية لا يدفع بشئ فاستغفر في هذا الوقت تكثر يا الله يا رحمن يا رحيم  
فتدفع عنه بفضله وتقبل بعد طلوع الفجر الشمس وقبل بعد طلوع الشمس كان الاحياء  
ومنها اي وقات الاجابة ثلث الليل الاول بالرفع ونصفه اي نصف الليل الاول والثاني وجوبه  
وثلث الليل الاخير وقت السجدة الاصل اختلاط ظلام آخر الليل بصفاء النهار ثم جعل اسماء ذلك  
الوقت كلمة المفردات وقال المطر بن السحر **الليل** وقالوا انه السدس الاخير ويقال السبع الاخير قبل  
انضداد الفجر والسر الآخر عند انضدادها وهو رمضان ليلها ونهارها والمركب الاضافي علم ومنها  
اي من اوقات احوال الاجابة عند النداء بالصلاة اي وقت الاذان وبين الاذان والاقامة و  
عند الصلوة اي عند جعل الامام الحارثي على خطبته في سبيل الله اي للحجامة مع الاعلاء  
ودبر الصلوات المكتوبات بالضم والسكون اي خلف الصلوات الخمس المفروضة وفي السجود  
لعله اراد الدعاء القليل وسجدة غير ذلك او ثبت عند بعض اصحابنا وعقيب التلاوة ان قراءة  
القرآن وان لم يكن تمهاله وعقيب الختم اي تمام القرآن ولا يخفى انه خاص بعد عام فالاحسن ما  
في الاصل فلا سيما الختم اي لا مثل وقت تمام القرآن موجود بين اوقات التلاوة خصوصاً في القاء  
وعند شرب ماء زمزم اصله زمزم بئر مكة حرسها الله تعالى سميت بذلك لانها جازية ومنعت بالحجارة  
وقيل لانه صوت جبريل حين ركض اسمعيل عليه السلام شبه الزمزمه ولان حصارها كان فاعلم  
يزمزمونك اي يصوتون صوتا لا ينهم ولا صوته من قولهم ماء زمزم اي كثير كما في الازاهير  
عند حضور الداعي عند الميت او المرحوم والحضور عند غيبته اي اطباق اجفان  
الميت فانه اذا خرج الروح من الجسد ذهب معه البصر فانظر الى ذهاب وانما غرضه لانه لو ترك ذلك  
لقبح منظره وعند صباح اي صوت الديكة كالفرقة واحدة الديك بالسكون بالغاروسية  
خرفس لرجاء تامين الملكة فانهم يحضرون في هذه الاوقات الثلاثة وفي مجالس الذكر الخاص والعام  
قال عطاء ان مجالس الذكر بيان لللال والحرام كيف يصل ويصوم ويحج وينكح ويطلق ويبيع ويحو  
ذلك كما في الاذكار والحسن ان يترك منها الثانية والثالثة ويذكر واحدة منهما بنية على ان يترك  
في مكان الاجابة بلا التباس والمعنى منها وقت يكون الداعي في مجلس الذكر وفي اجتماع المسلمين بالصلاة  
وفي الكثر فيكون مائة وعند قول الامام ولا الصالحين وعند نزول الغيث اي المطر وعند ذهاب  
الهلال كما في الكثر وعند رؤية الكعبة اي البيت الحرام زاده الله تعالى شرفاً وعند الملتزم كالمختم  
موضع شريف ما بين ابواب وحجر الاسود من اربعة اذرع وانما سمى لان الناس يلتزمونه وتحت  
الميزاب اي ميزاب الكعبة موضع من الطيم عرفت شريف ولذا من حلت منها كجملت عقوبته كما في التلاوة  
وفي داخل البيت الحرام اسم الكعبة بطريق القلبة وعند بزم زمزم وعلى الصفا قصر اجبل احد  
عشرة درجة والمرتبة جبل شرفي درجة وفي المعنى هو بطن واد بين هذين الجبلين يسمى فيه  
ذراعاً اكثر من ذراع وخلعت المقام بالفتح اي موضع قيام الخليل عليه السلام وقت النزول والركوب وهو  
حجر فيه اثار قد طول عشرة اشبار وعرضه سبعة وثمانون اسماً موضع للموقوف على اربعة فرائح  
من مكة تحميها وانما جمعت لان كل جزء منها يسمى عرفه ولذا كانت منصرفه وفي المزدلفة بضم الميم وفتح  
الدال وكسر اللام موضع على ثلثة اميال من عرفات اسم موضع للموقوف على اربعة فرائح  
قصر انصرف على ثلثة اميال من المزدلفة وفي الجمرات مواضع تسمى برمي بها الجمرات اي الاحجار والنصغار ثم  
ترى من الاماكن المتبركة من مكة الى اشرف المستبركات من المدينة فانها موضع ضم سيد المرسلين افضل  
بقاع الارضين عند العلماء المعبرين صلى الله عليه وسلم الى يوم الدين فقال دعند قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى الله عليه وسلم وبين الروضة والمنبر اي بين قبر الذي هو روضة من رايض الجنة بل الجنة و  
بين منبر محمد صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم في هذه الاماكن المستبقة شرف وضع الجبهة  
على سدة الشريعة **الفصل الثاني** في سجدة عافيم المظلوم بالجر وجوز الرفع ولو كان

مجالس

في سجدة عافيم المظلوم بالجر وجوز الرفع ولو كان

غير مضطرب فاجر من الجحيم وهو شق ستر الدبابة او كما في غير مصدق حكم من الاحكام الشرعية ولا يشترط  
ان الكافر غير المظلوم لم يسجد عافيه فان المظلوم لم يجزئه قال بعضهم لا يستجاب دعاء الكافر مطلقاً وان  
انه يسجد بالاضطرار وسوخته حمل الانسان على ما يضره وعرفا حمله على ما يكرهه بما هو خارج عن العزب  
والتهند بدوا داخل كطيلة شهوة الخمر والقمار واشتد الجوع وقال ابن عطاء ان المضطرب كالغريق او  
الملق في سفارة اشرف على الهلاك ولذا قال سهل ان اقرب الدعاء الى الاجابة دعاء المضطرب والوالد  
وكذا الوالد في الكثر يفتنم دعاء الوالدين للولد والامام العادل الى السلطان الذي لا يظلم الذين يولوا عليهم  
والرجل الصالح المتقي والولد البار الحسن بوالديه والمسافر البعيد عن الوطن والاهل والصالح حين يحضر  
اي بعد الاطعام والمسلم لاجنه في الدين والنسب بظهور الغيب اي في غيبة اخيه باقائه الظرف في الكثر  
يقتم دعاء الاخ للاخ خصوصاً في الغيبة والى التقليل اشرف فليل وقال صلى الله عليه وسلم استغفر لي طلب  
العنبران المؤمنين الحاضرين والغائبين والمؤمنات الحاضرات والغائبات كل يوم سبعاً وعشرين مرة  
او خمساً وعشرين مرة احد العبد من سبع او خمس وعشرين كان اي ضار ذلك المستغفر من الغريق  
الذين يستجاب دعائهم في حق أنفسهم وفي حقهم وحققهم ومن الذين يورق اي يوصل الرزق لهم  
اي يسبب مولد اهل الارض اي سكانها اي رواه الطبري **الفصل الثالث** في علامة استجابة  
الدعاء منها رقة القلب اي لينه على وجه الشرفه ما هو الحق ودمع العين اي جريان الدمع من العين  
والفشيرة كالدرايمية اي رعدة واضطراب كقعدة الحكي والغيبه عن الخلق باطناني وقت الدعاء والسكينة  
اي سكون امن وكذا الطمانينة كتمها لا يفارق صاحبها بخلاف السكينة وبود الجاش اي راحة القلب  
عقبة اي الدعاء والخفة حتى كانه اي الداعي على ظهره ثقل فوضعه فعند ذلك لو احد من هذه العلامات  
يحمد الله تعالى لانه قال صلى الله عليه وسلم ما يمنع اي شئ يمنع فاستجابه مية انكارية فيكون نهيل على  
الكد وجهه عن ان يترك الحمد على اجابة الدعاء احدكم اذا عرق طرفه منع الاجابة اي اجابة الدعاء باجاء  
هذه العلامات من نفسه ظرف عرف فستفي على الجهد والغا التفسير الاجابة من مرضى بعثته او غيره  
او قدم من سفر السلامة عن ان يقول احدكم ظرف منع فان الجاهل بها محذور فيا سا الحمد لله الذي عزته و  
جلاله اي غلبته وعظمته تتم الصالحات بالرفع اي ينتهي ويستجاب الدعوات الموافقة للشرع ان الشاهد  
الذي يستجيب الدعاء ومن جهله تادع على هذا من روى الحاكم عن عائشة رضي الله عنهما ورسوله صلى الله عليه وسلم  
**الفصل الرابع** بيان اسم الله الاعظم وفي اسمائه الحسنى وفي الادعية المستجابة وفيه اي الباء  
كثرت فضوله **الفصل الاول** في بيان اسم الله الاعظم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسم الله اعظم  
اي اشرف اسمائه تعالى في التاتير كما مر ثم وصفه كاشفاله فقال الذي اذا سئل الله تعالى به اي اسم اعظم  
اعطي كل مسئلة ولم يذكر للتعليم فاذا ادعى اجاب فهو ما قرب به الاعطاء والاجابة ولعل المعنى من طلبه  
عنه ثم شيا من امر الدارين اعطى له ومتى يودى به بلا طلب قال تعالى ليس بطلب فانه يحصل الشروط  
ويرتفع الموانع بحج جبرائه على اللسان بخلاف غيره من الاسماء ولا يضر فيه ان لا يعطى ولا يجاب لانه  
لا يعلم بينين لاختلاف الاخبار والآثار فيه ولم يعلم ان احداً يجمع كل ما ورد في هذا الباب فثبت ان  
بعض اسمائه تعالى اعظم من بعض كما ذهب اليه اكثر العلماء وقال محمد بن ابي زيد وغيره انه لا تفاضل  
بين اسمائه تعالى والكل اعظم فالا اعظم بحسب الصفة المشبهة عند سم وفيه انه خلاص الاصل والجسم  
وقال اكثر الصوفية ان لكل داع اسماً هو بالنسبة اليه اعظم الاسماء وعنه الشيخ يحيى الدين العزلي ان ما  
وافق اسم الداعي واسم جده في العدد مثلاً اسماً الحسني فهو اسم اعظم سواء كان واحداً واكثر وقيل انه  
كل اسم من اسمائه تعالى اذا ذكر باخلاص تام واعراض عما سواه ومنه سهل ان الاسم اعظم تركه المعاصر كما  
در النظم الا ان هذه القوال بينا في نه الظاهر ما في الصياح الا في الله الا ان يقال ان الاسم اعظم كما  
يطلق على ما اجزعه صلى الله عليه وسلم يطلق على ما نقل عن الصوفية بطريق الكشفت فان الكشفت كما  
كثيرة بحجة ثم بين الاسم اعظم فقال اللهم اصله عند البصرية يا الله عوض اليم المشددة عن حرف

الاسم الاعظم



النداء المحذوف لان النداء الذي العقل تعالى عنه وعند الكوفة بالله امنا باخيه وقيل يا الله نزل الميم كافي  
للتدليل النورية وقيل انها كالقوة والجمع كان الداعي مقول يا من جمع له الاسماء الحسنى وعز النضر قال  
الهم فقد سال الله بجميع اسمائه وعز الحسن الهمم جميع كل دعا كلفه في الباري الى اسالك يا من شهد اني اعلم واثبت  
انك انت تالكيد المنصوب لله لا اله الا انت حال موكل لا غيرك موجود الا حد اي هو الغرض كتحليل للسابق  
الصمد اي السيد الذي لم يلد ولا لم يولد له لم يسبق عدم ولم يكن له كفوا احد اي لم يكن احد  
مما مثله فان قلت لا اسم الاعظم اسم يعطى لا عطاء كل مطلوب وهذا الكلام يدل على انه لا عطاء المعرفة لا غير  
فان السؤال اذا قلنا الى المفعول انما بالبار كان لا استدعاء المعرفة قلت نعم الا ان المعرفة اذا حصلت  
سهل الحصول كما مطلوب على انما جميع المطالب عند العارف عند حبس اي رواء الترهل و ابو داود  
والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عزير بن يدة وقال صلى الله عليه وسلم اسم الله العظيم اي الاعظم  
بقرينه غير انما يشترط ان غير اسم الله ليس من رتبته الذي اذا دعى به اجاب واذا استل به اعطى  
اخر فيه وقدم في السابق تبينها على جواز نقل الحديث بالمعنى بشرطه اللهم اني اسالك بان لك الحمد اي  
اطلب منك معرفة حكمة لا اله الا انت للثمان المنان اي الرحيم المعطي بديع السموات اي موجود في  
والارض يا ذا الجلال اعظم القدر وذا الاكرام اي النافع للخلق عه حبس اي رواء بمؤلفا النفاذ  
واعلم ان في سنن ابن ماجه ما رويناه هو ذا الجلال بلون حرف النداء يا حي يا قيوم اي يا من لا يموت  
ويحفظ كل شئ عه حبس اي رواء هو لا عنه فان قلت لم يكن يكف بالموثوقه ولم يذكر هذا في الكلام  
بعد المنادى السابق فلا فصل قلت لان الحديث مستعمل في اسمين اعظمين ولذا اختلفوا في ذلك فاردنا  
وقال صلى الله عليه وسلم اسم الذي اذا دعى به اجاب واذا استل به اعطى لا اله الا انت سبحانه كنت من الغالين  
اي التاركين لما هو افضل فانه كلام يوسى عليه السلام من رواء الحاكم عزير بن يدة وقال صلى الله عليه وسلم اسم الله  
الاعظم في هاتين الايتين من الزهر اوين اوسط سورة البقرة والحكم الله واحدا لا اله الا هو الرحمن الرحيم  
وفاتحة سورة آل عمران الم الله لا اله الا هو الحي القيوم دت من رواء ابو داود والترمذي وابن ماجه  
وابن ابي شيبة عز اسماء وقال صلى الله عليه وسلم اسم الله الاعظم في ثلث سور سورة البقرة وال عمران وطه من  
اي رواء الحاكم عزير بن يدة واما اسم هذا الاسم لا يتلوه الناس فقل اي قال صاحبنا في مائة ابن عبيد  
الشمسي التابعي لله اي الاسم الاعظم الحي القيوم وفيه اسم هذا الاسم لم يذكر في بعض الاحاديث الوارد فيه  
وفوق المصنفين فقال الظاهر من الاحاديث ان اي الاسم اعظم الله لا اله الا هو لان هذا الاسم قد مر  
يوجد في الكل الا انه مشكل من وجهين احدهما ان في بعض الاحاديث ضمير يحاطب لا الغالب وقد مر في قوله  
الهم الا ان قال ان النظر بينهما على كبريته وقد اختلف فيهما وثانيهما ان الاسم اعظم هو الجلالة عند الجمهور  
الحنيفة وقال بعضهم عزير بن يدة وقد جمع في ذلك النظم بحسب الواسع ما وجد من شفرات الاحاديث  
وهو اللهم يا اسالك بان لك الحمد لا اله الا انت يا احسان يا مان يا بديع السموات والارض يا ذا الجلال  
الاكرام يا خير الوادئين يا ارحم الراحمين يا سميع الدعاء يا الله يا الله يا الله يا الله يا الله يا الله يا عالم يا  
سميع يا عليم يا حكيم يا ملك يا مالك يا سلام يا حق يا قديم يا ملي يا محيط يا علي يا قاهر يا رحمن يا رحيم يا كريم  
يا سميع يا كريم يا محصى يا معطي يا مانع يا مجي يا م يا حي يا قيوم يا احد يا صمد يا رب يا رب يا رب يا رب  
يا رب يا رب يا وهاب يا غفار يا قريب يا الله الا انت سبحانه انت حسبي ونعم الوكيل وهذا البيت  
فانه ذكر فيه الى بعض العارفين قال لا اله الا اعظم الله اسم الاعظم قلت بل قال افر الحمد لله رب العالمين  
قل هو الله احد واية الكرسي وانا انزلناه في ليلة القدر من استقبل القبلة وادع بما احببت وفيه  
قال صلى الله عليه وسلم لعثمان رضي الله عنه بسم الله الرحمن الرحيم وبه استقيمت القبلة وادع بما احببت وفيه  
آيات والذين هاجروا الى قوله رؤف رحيم والله اعلم **الاسماء** في بيان اسماء الله الحسنى  
اي اسمائه الشهري نطقا والظهي معنى فلها زيادة شرف بالنسبة الى ما عداها والاسم الاعظم ليس بها على  
المص قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى تسعة وتسعين اسما شريفها واظهر معنى والعدد لا ينفي ما عداه فلا ينافي  
قالوا ان له ثمة الغاية الاسماء اعلم هو لا غير والاعلم هو الملكة والاعلم هو الملكة والاعلم هو الملكة والاعلم هو الملكة  
يعلم هو الملكة والاعلم هو الملكة والمؤمنون ثلثمائة من ثمانية في التوراة وثلثمائة في الزبور وثمانمائة  
في القرآن تسعة وتسعون منها ظاهرة وواحدة الاسم الاعظم مكتومة في اللوح والاعلم هو الملكة

يا حكم

فلا

فلا يشك بخواتم الملك ولما كان العدد المذكور قد يراد منه الكثرة ابد منه توصيفا وتاكيدا فقل مائة  
الا واحدة اي تسعة وتسعين فانه تكلم بالبار في ثم ذكر ما هو غير له الوصف لذلك العدد فقل من احصا  
اي قراها كلمة كلمة او تأمل فيها او عمل مقتضاها كلمة بشرطه فيكون لكل من العوام والعلماء والاوليا حظ  
من هذه الاسماء كما قالوا والصحيح الذي عليه اكثر من ان المعنى من حفظها داخل الجنة بلفظ الماضي بحسب  
لوقوعه في م ت س اي رواء البخاري ومسلم والترمذي والنسائي عزير بن يدة لا يحفظها ان لا يعدها  
ليستونها حفظا الا دخل الجنة اي رواء البخاري هو الله اسم الذات او لها وللصفة الذي  
لا اله الا هو والله ليس من اسمائه الحسنى فان المراد بالاسماء الصفات فمن الرحمن الرحيم اي مراد بالانعام على الخلق  
الملك ذو القدرة على الاجاد والاعلام القدوس بالضم والفتح المنزه من النقص الماضي والحال السلام  
ذو السلامة من النقصان في المستقبل المؤمن من الغيوب المهيمن حافظ كل شئ من الامر قلب الا وها واثبات  
يا العزيز الغالب على الغلوب لجبار المصطفى الامور المتكبر الوافي بغير حقير الخالق موجد الاشياء الباري  
الموجد على منتهى الحكمة المصور موجد الصور الغفار ستار الذنوب القهار مدلل الجبابرة الوهاب  
دائم العطاء بلا غرض ولا عوض الرزاق الموجد لما ينفع به الفناح كخزان الرحمة على البرية العليم  
الذي يخطط علمه بجميع الاشياء القابض الباسط اخذ كل شئ وناشره الخافض الدافع للكفار والابرار  
المعز المذل واهب الغزو والذل المزيين السميع مدرك المسبوعات بلا اله البصير مدرك المبصرات  
الحكم المانع عز التعلى العدل والمساواة في المكافاة اللطيف العليم بالواقائق الخبير العليم من لا يتق  
بلا اظهار العظم من لا يحاط بكهنه العقود الغفار السكور منع الكثير لتقليل العلى المرتفع ان يحيط به  
علم العارفين الكبير المشرع عز الانقياد الخفيظ حافظ الاشياء عز التغيير المقيت خالق الاقوت  
المسيب الكاش في الامور الجليل العظيم القدر الكريم المعطي بلا سوال الوقيف حافظ كل شئ  
المجيب للدعاء الواسع الذي وسع غناه كل احد الحكيم متقن الاشياء الودود والمحب للاولياء المحيد  
مخالفة الما جد الباعث مرسل الرسل الشهيد العليم بالاشياء الحق الثابت المطلق الوكيل  
الكفيل بالامر زان القوى المتين ذو القدرة على الكمال الولي المحب الناصر للمجيد الحق للناس  
الحصى العالم باحوال الموجودات الملك المنزه الاشياء المعيد للخلق بعد الموت المحي للميت للاحياء  
والاحياء الحي الذي لا يموت القيوم القائم بنفسه المقوم لغيره الواحد كل ما يريد الما جد الذي لا يقهر  
الواحد تعالى عز الخزي الصمد المتناهي في السوء والقادر المنفي العز المقدر بلغ من القادر  
المعتم المؤخر الذي تقدم الاشياء ويؤخرها الا وله بالتاليق الاخر بالتكليف الظاهر بالتصريف  
الباطن بالتعريف الوالي مالك الاشياء المتعالي المرتفع عن النقائص البر الحسن التواب المنيع على الكذ  
المنتقم العاقب على المكره العقوب يا حي اللوب الرؤف الرحيم مالك الملك النافذ المشية في ملكه  
ذو الجلال الذي لا شرف الا له وذو الاكرام الذي لا شرف الا منه المقسط العادل الجامع لاجزا الخلق  
الغني الذي لا يحتاج الى شئ المعنى من ليش المانع لاسباب الهلاكه الضار النافع من ليش من خلقه  
النور الظاهر المظهر لها دكنة نبياء البديع الاتي بالا يسبق اليه الباقي الدائم الوارث مالك الملك  
الرشيد دليل الخلق بالصواب الصبور الذي لا يجل بالانقاص ت حبس اي رواء الترمذي  
وابن حبان والحاكم عزير بن يدة **الاسماء** في الادعية للستجاة الى الكوفة  
اي استجاة سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا وسوقه الى حال كونه قائما وانما لم يقدم على  
في الحال النكوة لكونها مصدر بالواو واذ الجلال والاكرام فقال صلى الله عليه وسلم لذلك الرجل قد  
استجيب لك الدعاء فسل ما شئت من الخواج امر من ساله على قلبه فان اكثر اسئل بكذا  
ت اي رواء الترمذي وقال صلى الله عليه وسلم ان الله في ملكا موكلا ملزما بمن يقول يا ارحم الراحمين  
فمن قالها اي قلاتك الكلمات ثلاثا من المرات قال له الملك الموكل قد اقبل عليك اي تجدد وجهه  
ولحسان اليك فان قد قاد التجدد عند الدخول على الماضي كانه المفردات فسل ما يحتاج اليه من



رواه الحاكم عن علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا اردت ان يكون لك حظ من الدنيا فليكن لك حظ من الآخرة  
حصول ما يشتهي عليه كما قال الكندي وذهب بعضهم الى انه لم يثبت عليه بل امر آخر والا فلا الصواب فانه  
مزاد به حسنة ووفق بغيرها بالنية فان في ذلك عند الله امتثال الامر ثم زاد فالصواب الاول والا  
قال في تمامه في فتح الباري ومرسل الله عليه السلام يقول يا ارحم الراحمين فقال صلى الله عليه وسلم  
له سل فقد نظر الله في خلقه فوجد فيهم واحسانا اليك ايها الرجل مني اي رواه الحاكم عنه ولا يدرى  
ان الانسب بالكتاب هو الاكتفاء بالاول من دعائه ولا الكلمات اي لئلا يخلط بين سبيل سبيل الخواص  
الا اعطاء الله تعالى الا الى الله وحده لا شريك له والثانية له الملك اي تصرف بالامر والنهي  
له الحمد والثالثة وهو على كل شيء حكيم وقدير والرابعة لا اله الا الله والخامسة ولا حول ولا قوة الا بالله  
معصية الله ولا قوة الا بالله بتوفيقه هكذا افضل المصطلح للحسن الا انه لا ينبغي ان يخلط  
لا اله الا الله بآية جبر جملته وتارة جملته ولا يبعد ان يبنى التفصيل على الواو فافيه واوجله جملته اي  
اي رواه الطبري عن معاوية بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المأثور ان يكون للحسن تلك  
الحجة ويجوز ان يكون للاستغراق اللهم احفظني من الشدة واللين والمهودة والمسترقة ويجوز ان يكون للحسن  
وان يكون العقول الحقيقة من الخازن ومن استجاره اي استغنى واستخلص من جنس النار تلك مرات  
قال النار والناظر الى الله اجرة الى الله واخضع من الاجابة من النار من حيث هي اي رواه الترمذي  
والنسائي وابن حبان والحاكم عن النبي صلى الله عليه وسلم كان دعاؤه هذا لدفع بلية العلم حسن عاقبتنا في الامور  
كلها اي فيما بين جميع افعال العباد وازداده العاقبة مجاز اي آخر جميع افعال المسلمين ويجوز ان يكون  
النون جمع خاص واجزا اي اخلصنا من خزي الدنيا اي من فضيحة الدنيا وذلها ومن عذاب الآخرة  
مات ذلك الداعي قبل ان يصيبه ذلك البلاء كناية عن عدم اصابته هذا البلاء ويجوز ان يكون اللام  
للاستغراق في قال المصنف هذا حديث جليل ينبغي ان يواظب عليه فانه محراب طهره الطبري عن فضيلة  
لا اله الا انت سبحانك ما كنت من الظالمين لم يدع بها اي هذه الكلمات رجلا من في باب من يروي  
قطر اي في زمان من الزمنة الماضية الا استجاب الله تعالى الدعاء فان الاستجابة اذا علم  
الله باللام يحذف الدعاء واجبات من اي رواه الترمذي والحاكم عن سعد بن وقاص والله ورسوله اعلم  
**باب** فيما يقال في الصباغ والمسا جميعا وفي اليوم والليلة اي فيما جميعا او  
احدهما وفيه اربعة فصول **الفصل الاول** فيما يقال في الصباغ في الصباغ اي في كل  
يوم والمسا اي في كل ليلة حال كونها جميعا اي مجتمعين لان يقال في صباغ يوم ويترك في المساء  
او بالعكس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال صبحته اي في اول كل يوم ومساءته اي في اول ليلة  
ذلك اليوم وفيه اشعار بتقديم الليل على اليوم على ما عليه العرب فلا بأس بتقديم اليوم ذكر الله  
الله اي صبحنا واسمنا باسم من اسمائه تعالى وصلنا الى الصبح باستعانة نعمة الذي لا يضر  
مع ذكر اسمه طهرنا وحال شئ من طعام او شراب او عذو او بلاء او غيره في الارض طهرت لا يضر  
ولا في السماء اي لا يضره في مكان من الامكنة السفلية والعلوية و زمان من الزمنة فيكون من قبيل  
الاكتفاء والذي هو السميع للسموات بلا اله الا الله العلم للعلوم ويجوز ان يكون جملته معللة  
والواو غير مانع ثلاث مرات اي في تلك الاجزاء من الزمان لم يصيبه فجأة بلاء اي بلاء فجاء بالضم  
والمد والفتح والقصر اي لغنة من غير تقدم سبب يستحقه عنه حسب من يروي رواه الترمذي والبودا  
والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن عثمان بن عفان عن ابيه قال صلى الله عليه وسلم قال  
اعوذ اي اتجأ بكلمات الله اي اسمائه تعالى والقرآن او الالفاظ الدالة على العلوم الالهية ويجوز ان  
كلمة كلمات الكتب السماوية التامات اي الكلمات في دفع الآفات والناقات الشافيات  
من شرها خلق اي من الخلق ومما يرب عن من امر مكره في المساء فقط طهرت قال لم يضره  
من المكره معة اي رواه مسلم والترمذي والبودا ود والنسائي وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا يخفى ان هذا الحديث انبى بالفصل الثالث من قال صباحا ومساءرا اعوذ بالله السميع

العلم

العلم من الشيطان اي من كل ولد ابليس فانه لم يولد ولد من بن آدم الا خرج من ذنبه ولد يولد كل عليه كافي القائل  
الرجيم المظهر من الخيرات وعزم من اهل الملا ان على ثلثا من المرات هو الله الذي لا اله الا هو علم العيب  
والشهادة اي ما غاب عن الحسن وما حضره من الجوامع والاحكام هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا  
هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله اي تنزه الله عما يشركون  
اي عن شراك الكافرين الاصنام بالله تعالى او من كفر به فانه هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى  
الدالة على محاسن المعاني يسبح له ما في السموات والارض لعلمه جملته معللة ومما العز من الحكيم  
اي الزم الله يا سبعين الف ملك يصلون اي يدعون عليه بالرحمة وان مات القائل في ذلك اليوم  
او الليلة مات شهيدا اي مثل شهيد مقتول في سبيل الله اي رواه الترمذي عن عبد الله بن  
حبيب ومن يقرأ صباحا ومساءرا قل هو الله احد اي سورة الاخلاص والمعروف تين بكسر الواو  
اي لا اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس بالاسناد المجازي لان القائل هو المعوذ ثلاث  
مرات تكفي ذلك المعوذ من كل شر مكره اي يدفع في ذلك اليوم او الليل عن قائله كل سوء او خبيثة  
سواء دت من اي رواه ابو داود والترمذي والنسائي عن عبد الله بن حبيب رضى عنهما  
صباحا ومساءرا آية الكرسي اي فيها سعة الكرم فلم يكن من التسمية شئ على ما قالوا اجبري  
اي استخلص من الشياطين اي كل من في النفس وجن ودابة فان الشيطان اطلق عليه كافي القائل  
ط اي رواه الطبري عن علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صباحا ومساءرا سبحان الله سبحوا لجلاله فانه هذه  
الاقاات حين تمسوت اي تكونون في المساء وحين تصبحون اي تكونون في الصبح وله الحمد اي  
حمد من في السموات والارض اعتراض وسبحان الله عشيا اي آخر النهار وحين تظرون ان  
تكونون في ظهيرة من بضعت النهار يخرج الحي من الميت كالانسان من النطفة وتعمل الجملة معللة  
ويخرج الميت من الحي كالعكس يحيي الارض نباتات النبات بعد موتها بخروجها عن النبات وكذلك  
اي مثل ذلك الاحياء يخرجون من القبور ويحيون يوم القيمة اذكر ذلك القائل ما فاته يومه اي يوم  
قالها صباحا ومساءرا فانه ليلته قال مساء دا اي رواه ابو داود وعنه اي ومن قال صباحا اللهم  
لا اصبحك اي كنت في الصبح ومساءرا اللهم اني مسيت استهلك بالله واشهد جملته عز وجل  
وجميع ملائكتك وجميع خلقك كلاهما من عطف العام على الخاص انك انت الله لا اله الا انت وحده  
لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك مرة طهرت قال اعتق ربعة اي ربع القابل المذنب من الذنوب  
ومرتين اعتق نصفه وثلثا من المرات اعتق ثلاثة ارباعه واربعه اعتق كله دت من اي رواه  
ابوداود والترمذي والنسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الله عليه لم لا يدع بغيره الدالة اي لا يترك الله الي  
اسالك العافية اي خير الدارين او اسم من المعافاة ومن ان يدافع الله افانك عن الناس ويدافع  
آفاتك عنك كما لا اله الا هههه الدنيا والآخرة اي دنيا وآخرته وما قبل الموت وما بعده اللهم  
لا اسالك المعفو اي نحو الذنب والعافية في ديني ودنياي واهلي وذريتي وعيالي ومالي هههه  
من افراد الدنيا واجزاها اللهم استر بستر عورتك اي عورتك فان الاضافة استغرافية  
والعورة ما يستحي منه من عيب او غير روعتي اي روعاتي والدعوة الغزوة اي الحجة  
اللهم احفظني من جميع المرات من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي وامنك  
اي الملكة بحرف الابتداء لان الآفات كانت توجه منها الى المتكلم والى الاثنين بحرف المجاوزة لانها كانت  
منها كالمخبر عن المتكلم والمفعول فيه كالمفعول في السعدك بالحرف سماعا يقال جلست عزمين زيد  
وعزمين يدي كما يقال سميت عن القوس ومن القوس كانه الكشاف وعزم وعزمين عزمين  
ان اعتاد على المجزوء اي اهلك من يحيي الى الحسنة فهو عطف على احفظني لانه انشاء فهو من الجمل  
دس فحسب من اي رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن ابن عمر رضى  
من قال صباحا ومساءرا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير مرة  
طهرت قال تعذر هذه الكلمات اي ثواب رتبة اي ثواب رقيق لوقوعه ولد اسمعيل عليه السلام  
وتكلمت له في القابل عشر حسنة اي اعمال موجهة للثواب ويحط عنه عشر سيئات اي اعمال

اي ليله

بالفتح



موجب للعقاب ويرفع له ما كان عليه عشر درجات ما بين كل درجة مائة عام فانه قد ثبت في الصحيح  
ان درجات الجنة مائة ما بين كل درجة مائة عام كانه الاسماء الحسنى من الدر المنظم واعلم ان الاعمال  
قالوا ان مثل تلك الاحاديث ان فاعل هذا الفعل ان لم يكن مذبذبا اصلا كتبت له به حسنات و  
رفعت درجات وان كان صاحب صغير وكبير غفرت الصغير وخففت الكبير كما اذا كان  
صاحب كبير فقط واما غفران الكبير فانما يكون بفضلته او بالشقاوة او بالتوبة كما في شرح  
وكان في حشر الكسري موضع حصين من جانب الشيطان حتى يمسي ويصبح دس في اي رداء  
ابود اود والنسائي وابن ماجه عن ابي عبيد بن جابر قال قاله عشر مرات فذلك يرفع رقبته ويكتب له  
عشر حسنات ومحط عنه عشر سيئات ويرفع له عشر درجات بكل مرة واجبر على استخلاص من شرب  
الشيطان من حجب اكل اي رداء النسائي وابن حبان واحمد والطبراني عنه ومن قاله صباحا  
مساء رضى الله به ربا بر بوبه بان لا يكره ما يحرك به قضاؤه في رضى الله بالاسلام  
اي يدين الاسلام بان لا يكره ما لنا وما علينا ويجزى الله عليه وسلم اي برسالة صلى الله عليه وسلم  
بان لا يكره ما كان حق على الله ان يرضيه اي كان ارضا يوم القيمة لا ربا عليه في وعود الا بغير  
الجنة عده س اى رداء الترمذي وابود اود والنسائي وابن ماجه والطبراني عن ابي سلام والحكم  
عن سابق من قال صباحا ومساء اللهم ما اصبغ وما صبغ وما صبغ في كل ما كان في صياحه ومساء  
من تعمر وما اصبغ باحد من خلقك فمك ان فهو سبب ان تحبب بانها كانت منك وحده لا شريك لك  
فلما اجد ولكل السكرة ما بيني وبينك فظلمت من فعل اللسان والجوارح والقلب ادى شكر يومه  
ليكتبه دس حجب اى رداء ابود اود والنسائي وابن حبان عن عبد الله بن غنم من قال صباحا  
ومساء سبحان الله وابتدات او وفقتي محمد وقيل انوار الله لا فقه الا بالله ما شاء الله  
من المحكاش كان ووجدوا ما لم يشاكنها لم يكن اعلم انا ان الله على كل شئ قدير وان الله قد احاط بكل  
شئ علما اى احاط وادركه علم به حفظ على الجوهل حتى يمسي وحتى يصبح دس اى رداء ابود اود والنسائي  
عن بعض بناته صلى الله عليه وسلم من قال صباحا ومساء اللهم انت ربه لا اله الا انت خلقتني وانا  
عبدك المنقاد لامرك ونهيك وانا متبع على عهدك المبثاني الماخوذ عام الذر ومن التوحيد  
وعلى الذي هو فعل الجنة لمن مات ولم يشرك به شيئا ما استطعت انا فيه اعلام منه صلى الله عليه وسلم  
لا منه ان احل لا يقدر على ان يتيان بكال المأمور فلم يكلف الا وسعهم ابوا اى اعترف لك بعبودية  
التي لا تحص على والو بنى الكثير من التخصيص ادا شكر نعمتك ولا يغني عن اللطافة ما في ذكر كلمة  
لكية الاول وتركها في ثانيا اضافة النعمة الى الخاطبة والذنب الى المتكلم فاعف عن ذنبي  
الاعتراف بالذنب توبة وهو مصرح في حديث الا فلك والى ان الداعي ينبغي ان يتوب ولا فانه لا  
يعف عن الذنوب الا انت ثم اعلم صلى الله عليه وسلم ان شرط التوبة ان لا ينسها ووقع عنه وادوم على  
الندم منه فقال اعوذ بك من شر ما صنعت اى فعلته من الذنوب وانما يصح به اشارة الى ان الذنب  
ينبغي ان يكثر ما وقع عنه بقدر الامكان ولذا قال الشيخ ابو طالب في القوت انه اذا كتم ذنبه عن الظن  
لم يعذب به وانما يقدم هذا الكلام على قوله ابوالكلام سنة اى داولا قد اضره البخاري على انه  
النسب ما بعد هذا الكلام معنى كما لا يخفى فانه من يوم اى يوم اول ليلة كان القائل من اهل الجنة  
ع س اى رداء البخاري والنسائي عن شاذ الا ان لفظ النسائي دخل الجنة والبخاري فهو من اهل الجنة  
من قال صباحا ومساء حسبي وحسب جميع امورى وكافيه الله في عيونه فقال لا اله الا هو عليه  
على غير توكلت واعتمدت في جميع المهمات وموثر العرش العظيم بالجحيم ورفعت للعرش و  
ان يرفع لغنا مقطوعا وقيل بالرفع صفة للرب كفاه اى اذ الله عنه الله فيهما الدنيا والآخرة ان حزا  
منها بدينه كانه المفردات وتعرف بينهما ان الله لم يقبل الحرب الماضى كانه منى المنى رداء الله  
عن علي الدرداء من قال صباحا ومساء سبحان الله وابتدات بحمد مائة مرة في كل يوم القيمة  
بافضل اى عمل افضل منه اى قاله الامم قال مثل هذا الكلام في العدد وراى مثل وعينه  
عليه اى قال فان هذا القائل الزائد كبر افضل من قائل مائة مرة اى رداء مسلم عن ابي هريرة  
من قال صباحا ومساء سبحان الله مائة مرة الحمد لله مائة مرة لا اله الا الله مائة مرة الله اكبر مائة

اي قال كل واحد من هذه الثلث مائة مرة كاد عليه نكرار المائة ولذا تركه العاطف كان القائل من حج مائة حجة  
مصدرة عنى وكذا مائة مرة وعرفه واعتق مائة رقة من ولد اسمعيل عليه السلام اى روى ان  
عن ابن عمر عن من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم صباحا ومساء عشر مرات اذ ركعت شفاعتي من انضمام  
من مائة مرة الى من مائة مرة وراى ناصرا له وسألا ط عن بل الدرداء ومن قال في مائة كل يوم امين  
وامسى الملك لله والحمد لله اى كناية الصباغ عارفين بان الملك الحمد لله تعالى لا غيره فالحمد له حال  
لبيان حال القائل فكل هذا الاحسن ابراه في الفصل الثالث اللهم الا ان يكون من قبيل الكثرة  
اعوذ بالله الذي يمسك السماء ان تقع على الارض الا باذنه من شر ما خلق اى قدر وانما خلق  
اعوذ وذو اى خلق كل عضو منهم على ما ينبغي وبر اى جعلهم مبراة عن التفاوت وعظم اى حفظ  
من شر كل سائر من السحابة الباطلة صورة الحق وعرفا الهك راى مخرجنا من العادة من نفس خبيثة  
بمباشرة اعمال مخصوصة بحرف فيه التمدد في الفاعل والكرامة وموجبة اقسام كل قسم  
مقلوب المسلط وموجع آثارها ودية مع آثار عقاب الارض ونيرج معرب نيرك وموالتوى  
والتمثيل منج توى جوارها من بعضها مع بعض ورفقة انفسه معرب آى سون اى رقى على  
الماء فيسببه المصايب وحلقطرات دارات ومقروا تائيرات بالحا صيته وشققة ويقال  
الشققة خفة في اليد والعمل كالمشي على الرسن وفي كل منها ليس بيد العامل الا اعدا والالات فا  
عقبيه فعلة الله ثم عادية كما تقر من الذنب وكما من من الكهانة بالقبح مواخبار عيا في المستقبل  
بالفهم والجن وقد كثر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وشيطان وحاسد من الحسد وموعدة والجنة  
المسلم ط اى رداء الطبراني واعلم ان ما ورد في مثل هذا الباب من الفضائل على ما قالوا انها تحصل  
للمتقين دون المصير على الشهوة وينسب اليه في اول اليوم والليل واخرها متوالي او متفرقا  
الا فضل في الاول والمتوالى وتامة في فتح الباب **الفصل الثاني** فيما قاله في الهاتين  
اول النهار وآخر ومولفة ضوئ من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا اسم لعرضه وشرعا  
طلوع الغيب الى الغروب من قال كل يوم اذا اصبحت لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد  
موجبة كل شئ قد بر مائة مرة كتبت له مائة حسنة وعمل خير ومحبت وازيلت عنه مائة سيئة  
وعمل شر وكان هذا القول كعدا بفتح العين وكسرها اى مثل عشر رقاب وعبيد فيكون الكافر زائلا  
والاحسن تركها فيوافق لفظ البخاري ولم يات احد بافضل منه الا جعله عمل اكثر منه ع م ت س  
اى رداء البخاري وسلم والترمذي والنسائي عن بل هريرة ومن قاله كل يوم مائة مرة لم يسبقه  
احد ولم يعمل اكثر منه ولا يدركه احدا اى رداء احمد عن ابن عمر عن من قال كل يوم سبحان الله  
وبحمد مائة مرة حطت خطاياها وذنوبه م ت س اى رداء مسلم والترمذي والنسائي عن شاذ  
اى قال اعوذ بالله في اليوم اى في اول اليوم واخره والاول اولى عشر مرات من الشيطان صلة  
استعاذ وكل الله اى الزم به الى المستعبد ملكا يرد اى يمنع شر الشياطين اى الشيطان صراى  
رداه ابن ابي شيبة عن انس بن مالك وفيه في الفصل الثامن الباب الثاني اعوذ بالله عليه وسلم من  
استغفر للمؤمنين والمؤمنات كل يوم سبعا وعشرين مرة او خمسا وعشرين مرة احدا لعدا  
كان من الذين سحاب لهم ويرزق بهم اهل الارض ط البخاري احكم عز ان يكسب اى يعمل كل يوم  
الف حسنة بانه يسبح ويقول سبحان الله مائة تسبيحة فيكتب له الف حسنة او يحط عنه اى  
يزول عنه بقرينة الرواية الآتية الف خطيئة م اى رداء مسلم عن سعيد بن ابي وقاص  
ومن روى عنه عنه ويحط عنه بالواو دون او الف خطيئة م ت س حجب اى رداء مسلم و  
الترمذي والنسائي وابن حبان عنه وعز ام سلمة رضى الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول  
عند الاذان اى قبيل وقت اذا ان المغرب من آخر اليوم اللهم هذا الوقت اقبال اى وقت  
ليلك واد باركس الامم اى وقت ذهاب نهارك واصوات دعائك جمع الداعي اى قبيل وقت  
تا ذنبين المؤذنين الداعين اليك فاعف عنك مشربان للقائل ذنوبها لنفسها في سابق الهيا  
فاستغفر لها وبان هذا الكلام موجب لغفرانه دس س س اى رداء ابود اود والنسائي  
والحاكم عنها **الفصل الثالث** فيما يقال في الليل اى في اول الليل واخيره

لهم

عنه



من قرأ كل ليلة اولها وآخرها مائة آية ولو قصيرة كتب القاري من العائنين الى المواقين على الطاعة  
مس اي رواه الحاكم عن ابن عمر ومن قرأ في ليلة سورة يس ابتغاء وجه الله اي طلبا لوفاء غفرته  
حب اي رواه ابن حبان عن جندب ومن قرأ في ليلة عشر آيات كتب من العائنين مس اي رواه  
الحاكم عن بلهرة عن ربه اي بجزا احكم عن قرآن ذلك القرآن كل ليلة قالوا اي الصلابة ربه ومن يطيق  
ذلك اي يقدر عليها قال صلى الله عليه وسلم فله هو الله احد تلك القرآن اي قرآن هذه السورة  
قرآن تلك القرآن اي مثلها في الثواب م اي رواه البخاري عن علي بن سعيد الخدري وسلم عن ابن عمر  
الا ان مختارا لمصداق المعنى قرآن بها مثل فان القرآن مستعمل على الصفات والاحكام والقصاص  
وهي مختصة بالصفات الا ان الحديث في عز ما نحن فيه بما جرد ومن قرأ في ليلة عشر آيات من  
سورة البقرة اربعا على عدد غير الكون من اول البقرة الى قوله المعفون وآية الكرسي وآيتين بعد  
اي بعد آية الكرسي لا اكره في الدين الى خالدون وحوالتهما اي واخر البقرة جمع الخاتم بكسر الخاء  
وفتحها وهو الآخر فالمراد الآيات الثلاث من قوله لله ما في السموات الى آخر السورة لم يدخل ذلك  
البيت المقروء فيه شيطان طعن ابن مسعود من قرأ في ليلة الآيتين من آخر البقرة آمن  
الرسول الى الآخر كفتاة اي اجزا تا القاري من الآيات قبله وقيل من قيام تلك الليلة قال النور  
جوزان يروا الامران م اي رواه البخاري وسلم والنزدي وابودا ود والنسائي وابن ماجه  
عن علي بن سعيد الخدري اذا كان حج الى مكة وكسر الفتح اي اذا وجد طائفة اولي من الليل اي اذا  
غابت الشمس فكفوا صبيانكم اي منعوا من الخروج من بيوتكم وضموا الي انفسكم فان الشياطين  
والجن ينشرون اي تزد في اول الليل على ابواب البيوت لسلب صبيانكم فاذا ذهب سلك  
اي من ما ن قيل من العشاء اي اول الظلام كما في القاموس فلفظهم اي ارسلوا صبيانكم واغلق  
بابك خلاص رواية الصحيحين والنزدي وغيرهما فانه وما بعده بلفظ الجمع على ما روينا في  
عليه بل السابق فيجوز ان كلا من المخططين اعلق باب بيتك واذا كسر اسم الله عند الاغلا  
فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا واطعت مصباحك اي اذهب هيب سراجك واذا كسر اسم الله  
عند الاطفا فان الفارة قد يخرج الفتيلة الى القشة البيت فيحرق واو كسقاء ك اي سد  
في القربة واذا كسر اسم الله عند الايكاف فان الشيطان لا يفتح في الالة وخبرني غط انا ك واذكر  
اسم الله عند التخي فان الشيطان لا يكشفه ولو ان تعرض انت بكسر الداء وضمها عليه شيئا يضع  
على الالة نحو خشب على العرض وسلم ان الكل معطوف على كفوا فيكون جزا الشرط اعني اذا  
كان حج الليل فالمعنى غلق الليل وخبر الليل وبه نشر الراوي الصحابي ابو حميد ربه فاما قال النور  
انه من تخصيص بعض بلاد بليل غير معتبر عند اكثر من ليس يطامر على ان يفتح النصف بل لا دليل له  
عند احد عجز جابر بل لا يثبت به **الفصل الثاني** فيما يقال من الادعية في الليل والامور  
جميعا اي اولها وآخرها سيد الاستغفار وهو رئيس قوم يرجع اليه في الامور الشرعية  
لما هو جامع لبدائع المعاني من شروط التوبة التي من جهة النية والتوجه والادب فالجميع  
لم يكن سيد الاستغفار وهو مبتدأ خبر اللهم انت ربّي اقرار بالابصال لدرجة الكمال  
ثم علا فقبل الاله الا انت خلقتني وانا عبدك وانا على عهدك وعدك ما استطعت  
ثم اشير الى معذرة ما وقع من الغفلات بلا عزم فقبل اعوذ بك من شر ما صنعت ثم اشير  
الى التوبة فقبل انا ابوء اي اقرئك بعمتك على وابوء بدين فاعف عني فانه لا يغفر الذنوب الا  
انت من قالها اي الكلمات من النهار الى النهار موقفا بلما اي مصداقا للمعاني من الكلمات  
فما قبل ان يمسي فهو من اجل الجنة ومن رواية الاوجب له الجنة ومن قالها من الليل موقفا بها  
فما قبل ان يصبح فهو من اجل الجنة م اي رواه البخاري والنسائي عن شداد بن اوس ربه  
من قال لا اله الا الله والله اكبر حاله لا اله الا الله ولا شريك له بالواد وفي بعض الروايات بدو  
لا اله الا الله له الملك وله الحمد لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله في يوم اولها وآخرها قال  
ادنى ليلة كذلك اوغ شريه موافق للعنوان اللهم الا ان ياول ثم مات في ذلك اليوم الذي قاله  
ادنى تلك الليلة اوغ ذلك الشهر غفر له ذنبه اي ذنوبه فان الاضافة استغرافية والله ورسوله وسلم

**الحاشية**

فيما يقال في العبادات السنة المتصلة الا ان الاحسن الزكوة مكان اللبس  
كالا يحق وسائر الاحوال اي تغلقها وتنفذها في سنة فصوله **الفصل الثالث** فيما يقال في ادعية  
الوصوة وتعلقها بما يجري متعلقا كدخول الخلاص وخرجه قال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذه الحسنات بالقيم  
اي السراحات جمع الحسنات متعلقة اي مواضع حضور الشياطين فان في هذا الوقت لم يذكر الله فيوم  
بالسوق ككشف العورة والبول في المشرق مستقبل الريح فاذا دخل اي وادان يدخل احكم الخلاص بالاد  
اي المستراح في الاصل المكان الى ان يلقى بسم الله فانه تم جعل بينه وبين اعين الجن حجابا مستورا  
وان لم يقل الله الجن فربما حق منهم بعض وقيل اشار الى ان الذكر مختص بالخلاص فكيف حضر الشيطان كما  
بعض الاحاديث الا ان الاصح انه عام فليقله انا بالية انا في جانب بيته والى ان لا يذكر في الخلاص وكذا  
في غيره بعد كشف العورة وتامة في الفقه مص عن علي بن ربه فيقلع اللهم اني اعوذ بك من شر الجنيت فغير  
اي ذكر شياطين الجن والانس جمع الجنيت وروى السكون خلاف الطيب وقيل الشره قيل الكفر  
والجنات اي انا شياطينها جمع الجنيت ع اي رواه اصحاب السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم واذا خرج احكم  
من الخلاص فليقل غفرانك اي سألنا غفرانك المغفرة لانه ترك ذكره في مدة لبثه في الخلاص فتابع من تقصير  
شكره لله كاطعام الطعام وهضمه وتسهيل الخروج منه حب عذ عن عات ربه لا وضوء كاملا  
لن لم يذكر الله قال التسمية سنة وان كان حقيقة هذا الكلام في نفس الشئ لانه يطلق على كل اعتداه بكفوف  
عليه السلام لاصولة لمار السجد الاله السجد حب عذ عن عات ربه بقوله ومو شوصا اي مريدا  
للتوضي اللهم اغفر لي ذنوبي ووسع لي دارك الدنيا والآخرة وبارك لي في رزقي اي فيما افزع  
في الدارين من عذ ربه موسى ربه ومن توفنا فقال ناظر الى السماء بعد ان التوضي اشهد واعلم وابيت  
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له فاشهد ان محمدا عبده ورسوله ففتح له ابواب الجنة الثمانية بالرفع  
صفة الابواب فان الجنان ادب لكل بابان يدخل قائم من ايها اي واحد من ملك الابواب شاء و  
فيه اشعاد بان قال مرة وفي رواية ثلثا واثنا عشر مرة ما يريد من ملك الجنات م ومن اي رواه سلم  
وابودا ود والنسائي عن عمر ربه من توفنا فقال بعد سبحانك اللهم وبحمدك حال كونه استغفره و  
التوب اليك كتب ذلك الكلام او ثوابه في رفق بالفتح ويكسر مو حيفة بيضاء وقيل جلد رقيق كتبت  
فيه كلمة القاموس ثم جعل ذلك الرق في طابع بفتح الباء ويكسر وهو الختم اي فيما بين امور مخفوة  
اي لم يختم عليه فلم يكسر ذلك الطابع الا يوم القيمة ط عذ عن علي بن سعيد ربه **الفصل الرابع** فيما يقال  
في الصلوة فضا او تغلها وتعلقها بها اي فيما يتعلق بالصلوة كدخول المسجد وغيره كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول عند دخول المسجد اعوذ بالله العظيم وبوجهه اي ذاة الكريم والشريف وسلطانه اي ذاة الممكن المظهر  
القديم بلا اول ولا من الشيطان الرجيم المطرود فاذا قال ذلك يقول الشيطان حفظ هذا القائل من سائر  
اليوم اي الباقي من هذا اليوم دس ق اي رواه ابودا ود عذ عن اسيد والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر  
اذا دخل المسجد فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بان قال مثلا السلام على رسول الله كما في بعض روايات  
ابن ماجه دس حب اي رواه الترمذي والنسائي وابن حبان عن بلهرة ربه اذا دخل المسجد قال  
اللهم افتح لي ابواب رحمتك مردس عن بلهرة ربه وقال بعد دخوله المسجد السلام علينا وعلى  
عباد الله الصالحين تفسير السلام في الحديث السابق وانا في حصن من ابن عباس ربه واذا خرج منه  
اي المسجد فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم من حب عن ابن عمر ربه واعلم ان في جامع الترمذي عن فاطمة ربه  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم وقال رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك  
فتدبر واذا خرج منه قل اللهم اني اسألك من فضلك مردس عن ابن عمر ربه لكن ليس في الجامع كلمة اللهم  
واما خص الرحمة بالدخول والفضل بالخروج لان من دخل استغفر بما يقرب الى الرحمة ومن خرج استغفر  
بابتغاء الرزق واذا سمع المؤذن الاذان فليقل كل كلمة كما يقول المؤذن اي على وجه بقوله او قل  
قوله فيكون كما لا قرآن الفعلين او لتبشيرة مضمون جملة بجملة والكلام مشير الى ان اجابة الاذان بالقول  
لا باللفظ كما قال بعض اصحابنا والى ان الجواب واجب كما قال بعضهم لكن المشهور انه مستحب نعم في هذا

هذا الحديث في صحيح البخاري  
عن علي بن ربه في قوله  
اللهم افتح لي ابواب رحمتك  
مردس عن ابن عمر  
ربه



يكون الامر للوجوب وليقل بعد الجعلة اي بعد كل من صلى على الصلوة وحى على الفلاح فان الجعلة مشتركة كما  
في القاموس لا حول ولا قوة الا بالله اي لا قبال الى الصلوة والفلاح كما هو مالا يتقدم عليه احد الا من وفقه الله  
عنه اي رماه بالخيار من موافقة ومن عزمه اذا قاله الى الحقلة بعد الجعلة من قلبه الى الصلوة لله  
دخل الجنة لانها اعتراف بالتوحيد والالتزام بالوجوب لدخول الجنة بفضل نعمه من عزمه من قال  
مثل مقالته اي مثل قول المؤذن في التلفظ بالنكبة بقرينة ما بعله ويجوز ان يراد التشبيه في الكل وتخصيص  
الشهادة لزيادة شرفها وشهادة مثل شهادته قد اي الحبيب المحنة صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين يسبح المؤمن  
كله من الاذان اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله من حيث بالله ربها وبمحمد  
صلى الله عليه وسلم رسولا وبالا سلام ديننا اضره بها وقدم في السابق توسعة على الرواية عن قوله ذنبه في قوله  
م عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اي لا اذان وانما يسبح اذا التبادر من الحديث ان يقال بعد  
الاذان اللهم رب هذه الكلمات المعروفة الاذان الدعوة للخلق الى الصلوة القائمة الى الكمال في  
القيام المحبة واجابة المسارعة الى الدعوات اليه وهذه الصلوة القائمة الى الدعاء الدائم الى يوم القيمة  
ات محمد اي اعطه امر من الابد الى الابد الواسعة لغة ما يتوسل اي يتقرب من قرينة اوضيعة او غيرها وعرفا  
ما يتوسل به الى الله من فعل الطاعة وترك المعصية والمراد من منزلة الجنة في صحيح مسلم سلوا الواسيلة  
فانها منزلة الجنة ولا ينبغي الا بعد من عباد الله وارجوا ان يكون الا وقال من سال الواسيلة حلت له الشقا  
والفضيلة اي منزلة الرتبة على الخلائق ويجوز ان يكون تفسير الواسيلة وابعدت مقام محمود اي في مقام  
محمد القائم فيه او وابعدت واقم فيه واعطه هذا المقام فيكون من قبيل اجراء الشيء مجرى النظر او مقامه  
او منقول به وقيل ان المقام المحمد الشفاعة الذي وعدت في القرآن بانه او عظم بيان المقام  
اي وجب ان يبعثك ربك مقام محمود اعلنت اي وجبت له شفاعة يوم القيمة ع عن جابر بن عبد الله  
حين ينادى للمنادي في وقت اتمام المؤذن الاذان اللهم رب هذه الدعوة القائمة بالعبادة والصلوة  
النافعة في الدارين وانما وصف الاذان باختلاف الصفات لا اختلاف الاوقات صلى على محمد وآله  
امر من علم عيسى وموسى وبرايم من امرهم في مشربها عن زهير لا يسقط اي لا تقضب انت  
بعد اي الوصل استجاب الله له دعوة اطع جابر بن عبد الله واذا قام الى الصلوة المكتوبة قال القائم  
التكبير لله عز وجل وذات من عند الله تعالى في يوسف هذا الحديث وقال غيره انه صلى الله عليه وسلم  
لا ينزل على النار شي وتامة في شرح الآثار وجرئت اي توجرت وجهي بالعبادة والخصلة التي  
فطر اخلق السموات والارض حقيقا اي حاله كونه مالا عن الاديان والاراء الباطلة وما اماره من  
حال اخرى ان صلواته ونسكي اي عبادتي في عظمه العام على الخاص وحياي في ماني اي حيواتي وموت  
لله رب العالمين خالق الخلقين لا شريك له وبذلك الانقياد امرت واما من المسلمين المتقادين  
اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربنا عبدك خلقت نفسك بالطفيليات واعرفت بذنبي فاعف عني  
له في جميعا اي حال كونها مجموعة انه لا يعجز الذنوب الا انت لبيك اي الباك الباكين واقم  
كذلك مرة بعد اخرى وسعدك اي سعدك واعينك اسعادين ثم حذفت الفعل والذوات ثم  
اضيفت كما تقرر والخير كل ما يدرك اي عندك كالشيء الموقوف به والمقبول عليه والشر ليس لبيك لا يتقرب  
بالشر لبيك وقيل لا ايضا في ابيك وان كان خالفه فلا يقال يا رب الشر كما في مزج مسلم واما موجد  
بك ومزج لبيك تباركت اي زدت في الخير وتعاليت مبا لفة علوت اي زدت ان يحيط بك صف  
الواصفين بل علم العارفين استغفره واتوب اليك عمن عزمه اللهم باعد بيني وبين خطايا  
كما باعدت بين المشرق والمغرب ي مباعدة مثل مباعدة المشرقين فان اجتماعهما مستحيل فالمراد بحد  
الخطايا بالكلية والاصناف للحد فان الخطايا بعد عن المبدأ وذلك ضرب احد ان تربط ما لا يحسن  
تفعله والاني ان تربط ما يحسن تفعله ويتبع عنه خلافه والثالث ان تربط ما لا يحسن وتتفق خلافه  
والاول هو ما اخذ ان تمام والاني بالقصد لا غير والثالث لا يوفق اصلا كما في المفردات اللهم اغسل  
خطايا بالماء البارد كما في رواية مسلم والشيخ والبره بن خنيس اي احج ذنوبي با انواع العطايا الكفوف  
الغفران والرحمة قال الله تعالى واعف عنا واعف عنا واعف عنا من انما اعطى الا في فان انما  
الكثر استعمالا في التلحيز ثم البره وهو ما يبره في الهوا من المطر ويصلب ويدور بكثرة الانقلاب وانما خص

البارد والحر ابلغ في الازالة لان انطفاء نار لوجها لظا بالبارد اول ح من عزمه من سحابة تحت  
اللهم عزه منة ويجعلها بقوتي سبحك وتبارك اسمك اكثر تبركته وتعا جديك اي عظمك ولا اله الا انت  
الملك عزه منة عاتر منة واذا امن الامام اي اذا اراد التامين عند اتمام الفاتحة فليؤمن استجابا بالامام  
الان وقت على اتمامه سواء كانت الصلوة سرية او جهرية لمسة وافق في اتحاد الزمان او الصفات كالانفاس  
والاول وجه تامينه وتامين الملكة اي ملائكة السماء والارض الذين يشهدون تلك الصلوة وقيل الذين  
ليستغفرون للمؤمنين وقيل للغة وفي جميعهم والظاهر الاول عن قوله ما تقدم من ذنبه اي جميع صفاته  
علا ما قالوا وليس فيه دلالة على ان الملك افضل من البشر كما استدله المعتزلة ع من عزمه من سحابة  
اذا قال الامام ولا الضالين فليقل يد بالامام امين اي اللهم احبب واغفر له واغفر له واغفر له واغفر له  
حبه الله مع جواب الامري ان قال استجاب دعاء وفي الحديثين اشعار بان القدرة على الامام لا الامام  
وقد استدله القرطبي م من التلوة عن ابي موسى واذا ركع قال كان في العظم اي البالغ الى اعلى  
مراتب العظمة م عن عزمه من ذنبه حبه من عاتر منة فلا تار عن ابن مسعود وذلك انك انك انك  
فانه في السبع والتسع وفي اضافة اسم التفضيل لما فيه من العظمة اشكال في عزمه من سحابة  
سبحانك اللهم اعز جاح م عن عاتر منة لفظ العز في ان كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وجوده  
سبحانك اللهم ربنا وبحمدك وفيه اشعار بان لا يكره الدعاء في الركوع وقد وجب التاويل فانه مكره عندنا  
وعند مالك اللهم لك خاصته ركعت ولك آمنت وصدقك وكما سلمت اي انقذت امرك ونفك  
خشع لك سمعي وبصري ومحبي وعظمي وعصبي اي انقاد لك خاصة جميع جوارحي بتبعا لصفة قلب م من  
التلوة عن عزمه واذا قام من الركوع قال سمع الله لمن حمده اي قبل الشئ والوصف للجميل فمن انى عليه  
فسمع مجازا للام م عن عزمه من ذنبه حبه من عاتر منة قال ربنا في اكثر الطرق اللهم ربنا تاكيدا اي يا الله يا ربنا لك الحمد  
اشيات الواو فيه ارجح الطرق ويكمن في ايلة او عاطفة او حالية م عن عزمه من سحابة حبه من عاتر منة  
كثيرا طيبا اي زادا مباسكا فيه اي باقيل ما قبل والطاهر انه تاكيدا للاول كما في فتح الباري ع د  
عن ابي هريرة منة قال اللهم ربنا لك الحمد ملك السموات بكسهم وسكون اللام وضرب الهمز مصدر و  
جاء الرفع على الوصفية للحد ولا يجوز الزجاج غير الرفع والمعنى حمدا مثل ملك السموات لو كان جسا  
فالمراد كثرة الحمد والملك بالكسرها ياخذ الا نارا اذا امتلا ومل الارض ومل ما شئت انت من شئ بعد  
بالضم اي بعد السموات والارض اي غيرهما من الاجسام العظام يا اهل النار وانت اهل النار اي شق  
للجليل فاهل الجحيم والعظمة ونهاية الشرف احو ما قال العبد اي ولي ما ينلفظ به من العتلات فهو مستد  
خبر لا مانع وكلنا لك عبد ذليل محتاج معترضة لا مانع لما اعطيت انت من العطايا ولا معطي لما  
من الامور ولا ينفع ذاك منك الجدا لا ينفع الجوا العظمة والخطاة الدنيا بالمال والولد الذي منك  
اي لا ينفع من عذابك وانما نجية العمل الصالح م من التلوة عن ابي سعيد منة واذا سجد قال سبحان رب  
الاعلى م عن عزمه من ذنبه حبه من عاتر منة وذلك انك دعاء عن ابن مسعود منة قال اللهم لك سمحت و  
بك آمنت وكما سلمت سمحت وجهي وذاتي للذي خلقني ما دته وصورة اي خلق صورة على احسن  
وسنن سمع وبصر اي فمها تبارك الله احسن الخالقين اي احسن المبدعين في اعتقادكم الباطل  
او احسن المقدرين وانما اوله لان الخلق لا يضاف عن اهل الحق الا اليه م من التلوة عن عزمه  
واذا جلس بين السجدتين قال اللهم اغفرها وارحمها وعافني فاهدني وارزقني دت وقس لا ربه  
عن ابن عباس منة واجبت بضم الباء اي اغنتني عن كل احد من جبر بالكسرت عن ابن عباس وارفعني ومن  
الاشيا عن ابن عباس منة واذا اجلس في التشهد وموقرة الخجرات وانما سمع به لا شئ الخ  
الشهادتين قال الخجرات اي انواع التعظيم الظاهري والباطني ثبت لله في جميع تحية السلام والبقاء  
والملك والصلوات جميع الصلوة وهي الرحمة من الله تعالى والاستغفار من الملكة والدعاء من الناس والجن  
والنسيب من الطير والمواد كلها الرامذني وقيل الغرض من كل شئ منة وقيل العبادات كلها ذنبا  
لم يعطه بكملة لانه لا جامع بينهما والطبيبات جمع الطيبة ما طاب من الكلام الصالح للشئ على الله  
وقيل الاعمال الصالحات والجلالة خبر الكل على قوله تعالى انتم اعلم ام الله فيكون من عظمه المفرد عطف  
لخاص على العام سواء اريد بالجمع المعاني المشتركة كلها او جميع افراد المعاني الواحد السلام المعوجه الى

ويجوز



لا اله الا الله والاشياء وانما لم يجمع صوره لئلا يسمي القسمة بين شئ الخالق والمخلوق عليك ايها النبي المبعوث  
وسيجي في الاخر وصفه بالرسالة وفيه اشعار بان الاختصار على السلام لم يكن قايما اشار قوله في  
وسلام على عباده الذين اصطفى وما ذكره النفوس من الكراهة فتعذر منه المحرم في الاحتجاج ورحمة الله  
اي احسانه وبركاته اي خيرات الزاوية على سائر الانبياء عليهم السلام ومن الاضافة رفع التسوية بين النبي  
وقصبة العظم على كونه من شئنا في وانما لم يعطه الجلالة لانه لا جامع بينهما السلام الموجه الى الامم  
السالفة علينا اي على هذه الامة وانما لم يعطه لما مر وعيا عباد الله اي النبيين والملوك والصلوات  
وسائر المسلمين من جميع الامم الصالحين القائمين بما يجب عليهم من الحقوق وفيه بشارت تامة للصلوات  
وخساسة كافيته للفاستقين استشهد ان لا اله الا الله فيه تنبيه على ان الطلوع ما نحن فيه الاستمرار  
دون الدوام بخلاف السابق وانما اكتفى بغير قوله وحده لا شريك له على ما روي عن ابن ابي شيبة  
لما في سند من الضعف على ما قال ابن حجر واستشهد ان محمدا رسول الله الا شرا ان محمدا عبد ورسوله  
بالعطف للجامع وانما اخر رسوله لانه قد مر رجل فقال صلى الله عليه وسلم لقد كنت عبدا قبل ان اكون  
رسولا قد نبيل ورسوله وهذا وان كان رسولا الا ان رجاله نقاة من السنة عن ابن مسعود عن  
ما روي عن غير من الشهداء وقال الترمذي انه اصح وبه يعمل اكثر العلماء من الصحابة وغيرهم اللهم  
صل على محمد بمقدار شرفه وصل على آل محمد من المسلمين الى قيام الساعة بمقدار شرفهم كما صليت على  
مصدق وما كان في او مصدرة اي لا تكتصيت او مثل صلاتك على ابراهيم بمقدار شرفه وصليت على  
آل ابراهيم من المسلمين من امة بمقدار شرفهم واعلم ان العلماء اكثر القول في معنى الصلوة والاولى  
على ما قال ابن حجر ان الصلوة منه في علي النبي العظيم وعلى غيره الرحمة ومنه غير رفع طلبة الزيادة لا طلب  
الاصل وسائر انك حميد مجيد اي لا تكتصيت او مثل صلاتك على ابراهيم بمقدار شرفه وصليت على  
شرفه وعلى آل محمد بمقدار شرفهم كما باركت اي لا تكتصيت او مثل صلاتك على ابراهيم وعلى آل ابراهيم  
انك حميد مجيد عن كعب بن عجرة ثم يقرأ من كتاب من دعا من الاذعية الماثورة العجيبة اليه في  
ما هو الماثور العجيبة لا ينبغي ان يستدل به على جواز الدعاء بما اختاره المصل من الدنيا والآخرة  
المستحسن عند لانه عام مخصوص بالبعث وهو الدعاء بالامور المحمودة وهذا العام مجاز في التسمية  
على ان هو عند الشافعية عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب  
المرتب على العنتة ومن عنتة الحيا اي عنتة زمان الطيوة ومن ما يعرض للانسان من الافتنان بالدنيا  
والشهوات والحمايات من القرب كسنة ما يكره ويطلق على القتل والاحراق وغيرهما ومن عنت  
قشة المسيح الدجال خاص بعد العام للصعوبة والمسبح فعيل وتليشد السين ولا يطلو على  
الدجال الامتقلا وانما لقب به لان احد شتر وجهه خلق مسجوا لا عين فيه ولا حاجب والدجال  
من بظهور آخر الزمان يدعي للآية ويكثر الفساد ويقتل الخضر كانه شريح الحنة وانما سمى به لانه  
يسير اكثر نواحى الارض او يسير من الدجل وهو سير والسبح م عنت عاتية هذه اللهم اغفر لي ما  
فعلت وما اخرجت اي ما فعلت من الذنوب وبهذا اجل فضل فعيل وما اسررت اي ما لم يطلع عليه غيره  
من المخلوقين وما اعلنت وما اسررت ما كان في غاية القبح وما لم اسره فهذا من قبيل الاكتفاء وما  
انت اعلم انت به منى انت المقدم من شئت بطاعتك وغيرها وانت الموهب من شئت بمحبتك  
غير ما مما يقتضيه حكمك لا اله الا انت م د ت التلذذ عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم اني ظلمت نفسي لما كثرت ابائنا  
المثلثة والباء الموحدة كانه بعض ردايات سلم والفرق ان الكثير يستعمل في الكمية المنفصلة  
كالاعداد والكثير في المتصلة كالاجسام ولا يفتقر الذنوب الا انت استجاب للخفض واقربا بالوحدة  
فاغفر لي خفي ومن عندك طلبة خفية مفصلة بلا عمل لان المعترى في الخفية تفضلا بلا استحقاق  
وارحمي انك انت الغفور الرحيم دليل الفعلين اغفر لي وارحمي م ت س الاربعة عن علي بن ابي طالب  
واذا سلم ورفع من الصلوة قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير  
اللهم لا اله الا انت اعطيت ولا تعطى ما منعت ولا يمنع ذ الجدة منك الجدة م د التلذذ عن الخيرة اذا سلم  
قال استغفر الله استغفر الله استغفر الله وفي رواية استغفر الله استغفر الله استغفر الله اللهم انت السلام  
اي ليس في وسلا من كل عيب وتقصان الاياك ومنك السلام اكل سلامة ابتلا منك واصلت منك  
لا غير تباركت يا ذا الجلال والاكرام م ت ثوبان م قال سبحان الله عشر مرات الحمد لله عشر مرات

الله اكبر عشر مرات عن علي بن ابي طالب م ت ثوبان م قال سبحان الله عشر مرات الحمد لله عشر مرات  
في تخرج احد من اخر وقالوا ان كلينا حسن الا ان الاول احسن لان الذكر على كل حركة سواء كان حيا  
او ميتا معا با والحركة في الانفراد اكثر والى ان هذا الترتيب حسن فانه قيل بالسبح لتضمنه في التقاض  
عنه ثم في التحييد لتضمنه اثبات صفات الكمال ثم بالتبديل الدال على انفراد سبحا في فتح الراء  
من سبح الله في كل صلوة بضمين والفتح والسكون ان خلت كل فرجة ونغلا الا ان اكثر من صلوة على  
الفرص لما سباني ثلثا وثلثين مرة وحمد الله في كل صلوة ثلثا وثلثين وكبر الله دبره ثلثا وثلثين  
ثم قال تمام المائة مفعول به مبدل منه او مفعول فيه اي وثلث استنهاها الى حد الاحتجاج الى شئ خارج عنه  
فانه معنى التمام كانه المعطوف لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير  
عشرت خطايا جميع الخطايا مقصود وسما لاظم الذي لم يتعمد كانه مجموع اللفظة وقدر تفصيل فيه  
ان كان يعقل زيد البحر الكثرة وفيه شعرا بان هذا الجزاء لا يرتب الا اذا كان مواظبا عليه مداوما  
ولا يتركه الا سهوا ومع يذكرها فان السهو غير فاضل كالواسطة البسيطة وكالا اشتغال بغيره اذ  
انهم قالوا بفضل السنة الدائمة والظاهر انها لم يكن فاضلة اذا اشتغال بها اولى من الاشتغال  
بهلك الا اذا كان لا يتركها مكملات للكتوبات مع امكان الجمع واحتمال ثبوت البراتيات م ج د س الاربعة  
عن علي بن ابي طالب م ت ثوبان م قال سبحان الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير  
اي خلفه على ما فصلنا وحسن ثوبان الذين انما لم يقرأ بعيد هاجسا ولا قايما بل بعد السنة وقرأوا  
لا ماس بان يقرأ بين السنة والفرص الا ورا دمكوبة اي مفروضة لم يسنه من دخول الجنة امر الا  
ان يموت اي لم يبق واسطة الاموات فاذا مات دخل الجنة على ما قالوا الا انه مشكل الا ان يقال  
انه اشار الى حديث آخر القبر ووضعه من رايه الجنة وارواح المؤمنين في قبر خضر جلق بنجر الجنة  
س ج ب عن علي بن ابي طالب م ت ثوبان م قال سبحان الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير  
عن الحسن بن علي بن ابي طالب م ت ثوبان م قال سبحان الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير  
واعني على شكر كنعنة توفيقك يا اي في العبادات واعني على حسن عبادتك بكالا الاخلاص من  
وانما الظاهر مقام الامناء والتوفيق الرجوع الى الشكر د س ج ب الاربعة عن معاذ بن ابي  
وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ورفع من صلوة مسح بيمينه على راسه وقال بسم الله الذي لا اله الا  
الاهو الرحمن الرحيم م ت ثوبان م قال سبحان الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير  
وكونه مبدلا من لا يخر عن سواد اللهم اذهب امر من الاذهاب عنى اللهم الشاغل للقل من امر  
يقصد والحزن الذي اصيب بعد ثوب المحبوب وطعن الشئ منه ومن قال يد بوصول الصبح  
قيل ان يتكلمت وموتى ان رحلية الضام لها بلا تغيير عما كانا عليه في التشهد لا اله الا الله وحده  
لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيد الخيرة س ط و مو على كل في قد ير عشر مرات كنه له عشر  
حسنات وهي عشر حسنات ورفع له عشر درجات وكان يومه في جزاء من كان حصين وحفظ  
من شيا الشيطان س ج ب الاربعة عن علي بن ابي طالب م ت ثوبان م قال سبحان الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير  
بكل واحدة عشر حسنات وهي عشر حسنات ورفع له عشر درجات ان في رواية عن علي بن ابي طالب م ت ثوبان م قال سبحان الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير  
اعطى سبعين من العطايا الاولى كتبه عشر حسنات والثانية مائة من عشر حسنات والثالثة رفع له  
عشر درجات والاربعة كانا اعتق عشر رقاب اي عبيد والخامسة حفظ من شيا الشيطان والسادس  
كان يومه في جزاء من محفوظ من البلاء والسادسة لم يحقه ان لم يقع عنه ذلك اليوم ذنب طموان  
قالوا اي الكلمات المملوكة مائة من كان القائل من افضل اهل الارض عملا الا ان يقول اخر مثله  
طى عن علي بن ابي طالب م ت ثوبان م قال سبحان الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير  
ما قالوا في تعريف الخلال فعلم من العلوم الاسلامية فافعا لصاحبه في الدارين وعلا مقبلا  
يفتح الباب طى عن علي بن ابي طالب م ت ثوبان م قال سبحان الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير  
قيل ان ينصرفه اي قيل ان يغير هيئته التي كانت له في التشهد لا اله الا الله وحده لا شريك له  
له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير كنه له عشر حسنات وهي عشر حسنات ورفع له عشر درجات  
وكان ليلة ويوم اي في جميع هذين الوقتين في حر من الشيطان س ج ب عن علي بن ابي طالب م ت ثوبان م قال سبحان الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير



دبرها الى المغرب والصبح حال كونه قد اذن اي مرجع وفرغ من قراءته ما رايها اي رجوعا قبل ان يتكلم اللهم  
اصبرني اي خلصني من عذاب النار سبع مرات ان ماتت مع بليته اي بليته كنت الله له جونا وظلما  
من النار دس حب التلثة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ما ورد في الصيام  
والافطار من كيفية الصوم وادعية الا افطار وتعلقا بها اي متعلق بالصوم والافطار من نحو هذا  
الصيام لا هذا الطعام وكيفية الاكل بقوله الصيام عند الفطر سمع من الافطار اللهم اي اسالك برحمتك  
التي وسعت وبلغت كل شيء المحركات فالباء للسببية متعلقة باسالك او بمعنوية التثنية وهو ان  
يعتبرها اي عنقرئك اي اي دقني سري وادع لي لئلا اكون في عجز عن افطار وادع لي لئلا اكون في عجز  
دعيت شرب الماء عند افطار الفطار بفتح الفاء والهمزة والهمزة اي العطش الذي كان بالصيام  
فانما خصص مع شدة الجوع لان التعب من كثرة هذه البلاد لكثرة الحر فيها وابلت العروق  
اي صارت العروق اليابسة رطبة بهذا الشرب اي معنى التبريد ثبت الاجراي بقا جر شدة العطش  
ان شاء الله تعالى ثبت الاجراي فاجزا محذوف فاما قد بقا الاجراي فثبتت بقا لا مكان اجاها بامر دس  
التلثة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وادع لي عند افطار اي طعام بغير فاكهة فان اللام للعهد وهو المشاكر فليقل هذا  
الاكل سواء كان صائما ولا بسم الله اي ينطق باسمه اسماءه والاول بسم الله الرحمن الرحيم في سبب  
الجملة وبما كل نداء مما يليه موضع يدعون موضع يدعوا فيه والاول بسم الله الرحمن الرحيم في سبب  
وهذا اكل عند صياها وقال النعمان ان الطعام فيه شامل للفاكهة وينبغي ان لا يخص بها سواها  
فانه تخصيص بلا تخصيص وقال الاستاذ في شرح النهج ان امر بياكل الوجوب فالاكل مما لا يلبس  
حرام وقد نص عليه في الامم في كل منها نظرها فانه روي الترمذي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال اتينا  
بجفنة كثير التريد فاكل صل الله عليه وسلم من بين يديه وقال يا عكر اش كل من موضع واحد فانه  
طعام واحد ثم اتينا بطبق فيه التمر فجعلت كل من بين يدي وجالت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في التطبيق فقال يا عكر اش كل من حيث شئت فانه غير لول واحد ثم اتينا بما فاكل صل الله عليه وسلم  
في الحديث وفيه دلالة على انه يؤخر افضل الفرائض عن اكل الفاكهة بيمينه اي بياكل ثلثة من صواع  
اليد اليمنى فان الشيطان ياكل من اليسرى كانت مسلمة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان الشيطان يستحل  
الطعام اي يجعل حلالا فياكل منه اكل حقيقيا فكونه مجازا عن اذهاب البركة خلاف الظاهر  
الذي لا يذكر اسم الله بالرفع عليه في اكل ذلك الطعام اصلا فان ذكر الله تعالى عليه لم يستحل من دس  
عن حذيفة رضي الله عنه قالوا اي الاصحاب رضوا عنهم يا رسول الله انانا اكل الطعام ولا نشبع منه قال  
صل الله عليه وسلم اذا كان كذلك فلعلمكم باكلون حال كونكم بغير قوت في الاكل فياكل كل واحد قالوا نعم  
يفترق فيه قال صل الله عليه وسلم فاجتمعوا نذبا على طعامكم بصرح الرضا وبغلبة الظن فانه ان  
شكر فيه فاجمع حرام والكلام مشعر بحوار السبع وما جاء من كراهية في اكل المداومة لان نفس  
القلب ينسب امر المحتاجين وقالوا ذكر ما اسم الله تعالى عليه بياك جزم الكاف لانه جواب الامر  
لكم فيه اي في طعامكم والكلام دال على ان السبع في الاجتماع والبركة في اسمه وقدر روي ابن ماجة عن  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال صل الله عليه وسلم كوا جميعا ولا تغرقوا فان البركة مع الجماعة دس عن الحسن بن  
واخرج اي الاصحاب في كل الشاة التي اهدت اليه اليهودية المسيحية اي المجعولة الشاة ان كان ذكر  
ابن الاصحاب باسم الله تعالى وان كلوا منها فاكلوا فلم يصب احدا منهم شيء من ضرر السم من غير ان  
الحذر منه والظاهر ان هذه الواقعة غير ما روي ابو داود والدارقطني ان خبيرة اهدت سموت  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاكل منها هو وهرط من الاصحاب رضي الله عنهم فقال صل الله عليه وسلم ارفعوا  
ايديكم ثم توفي الاكلون وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جحش بن عمار قال اكلت من سموت فماتت  
طعام اولا اي قبل الشروع في الاكل ثم تذكر فليقل ذلك بالعلم الاول واخره بالنصب اي استغنى  
باسم من اسماء الله تعالى في جميع اوقات الاكل دس حب التلثة عن عائشة رضي الله عنها وادع لي لئلا اكون  
من اكل في الشرع سواء كان صائما او لا ونظير البخاري وغيره اذا رفع ما لئلا قال الحمد لله حمدنا

باب ما روي في الصيام

بالجمل لا محذورون فانه غير محتاج اليه كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكفي اي بما فلا يكفى بعد منه ولا يوجب  
اي غير مودع وغير متروك فلا يعرض عنه ولا يستغنى عنه فاحتاج اليه فان الكفاية بسند كرون والتوثيق  
دست بلا شتم والاستغناء في بيان شدة التلثة منصوبات على الوصفية او المذبح ويجوز الرفع على  
تقدير هو واذا الخبر لبقوله ربنا والحكمة معللة والرواية بالنصب على النداء مع غرض امامة من  
قال بعد الفراغ من الاكل الحمد لله الذي اطعمني هذا الطعام وبرز فيه من غير حولي احره وحيله  
صادرة مني ولا قوة اي قدرة او تهيؤ فيه غفر له ما تقدم من ذنبه الصغير دت في مس لا ربعة  
عن معاذ بن النسيطة اذا اكل الطعام فليقل اللهم بارك لنا فيه اي في هذا الطعام واطعمنا خير امته  
دت في التلثة عن ابن عباس رضي الله عنهما وان كان المشروب لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه اي اللبن وزدنا  
قدر اصحابنا منه وانما لم يقل خيرا منه لان اللبن خيرا لا شره الا ان بعض الاحاديث ناظر الى الفصل  
خير منه وبرز في بعض ما يبين في حله دت في التلثة عن ابن عباس رضي الله عنهما وان افطر عند قوم قال  
اي دعا لهم واخبر عنهم افطر عندكم الصائمون واكل طعامكم الابرار اي الصادقون والصالحون  
جمع البار وصلت عليكم المملكة اي دعوا بزيادة رحمته تعالى عليكم وجب عن النسيطة لكن في التلثة  
انه صل الله عليه وسلم اني سعد بن عباد ففقرت اليه ذبيبا فاكل بنو الله عليه سلام فلما فرغ قال الحمد  
وبدعوا النبي صل الله عليه وسلم مستمر اهل الطعام فيقول اللهم بارك لهم فيما رزقتم فاغفر لهم و  
ارحمهم م ت س التلثة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فيقول اللهم بارك لهم فيما رزقتم فاغفر لهم و  
اب داد من سقاني م عن المقداد رضي الله عنه واذا غسل يده من الطعام قال اللهم اشبعني واربيت  
اي اشبعنا وارويتنا فاستغنى عن التهنئة من النبي وموما لا يعقبه وغامة وبرز في التلثة في  
فاكثر ارضا قنا واطبت من الاطابة اي جعلت لنا تلك الارزاق حلالا فزادنا اياها ولا يقص من  
عن سعيد بن جبير رضي الله عنه ما ورد من الاحاديث لا يليق بكتاب الدعوات الفصل  
في ما ورد في وقت اللبس مما يتعلق به كاخلع اذا لبس ثوبا او غير قال اللهم اني اسالك من خير اي  
هذا اللبس وخيرا بهوله اي مصنوع لاجله من منافع هذا اللبس وعوديك من شره وشره موله  
من المضاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن لبس ثوبا جديدا او مستعلا والتقييد بالجديد او فوق ما ياتي فقال الحمد  
لله الذي كسا في هذا الثوب وبرز فيه من غير حولي احره وحيله دت في مس لا ربعة  
دت مس التلثة عن معاذ بن النسيطة وغفر له ما تقدم من ذنبه الصغير دت في مس لا ربعة  
الذي كسا ما وارثا ستر به عورتك اي ما قبض اظهرها وما انجلى اظهر حسن حال به في جوع  
ثم عمد الى قصده ذلك اللبس الذي خلق من الثوب والمساكين البالي الثوب فنصدق عليه به اي  
الملبوس كان المتصدق في كنف الله بفتح الفاء رحمة وفي الاصل الجاني وفي حفظه من الافات وفي  
ستره بالكساي حجابا حيا وميتا حالان من اسم كان وقيدان لكل من التلثة دت في مس التلثة عن عمر بن  
واذا خلع اي نزع ثيابه اي كل ثوب من ثيابه فستر اي حجاب ما بين اعين الجسد وعورته ان يقول بسم الله  
والاحسن بسم الله الرحمن الرحيم مصى عن النسيطة الفصل الخامس في ما يقال في الحج بالنفخ والكس  
لغة القصد وشرها لا البيت بخصوص الاعمال وما يتعلق به من نحو الحقيقة اذا استوت اي استقرت  
شليسا به اي الحاج را حلة على البيد اي مغارة بلا نبات ظرفت استوت حمد الله وسبح وكبر عن  
النسيطة فاذا احرم اي راد الاحرام بالحج والعمرة قال البيد اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك  
ان الحمد والكبر استبنا فاو بالفتح انيلا والا والوجود والنعمة بالنصب ويجوز الرفع اي الحمد  
لك والنعمة مستغنى لك والمالك بالنصب مع الرفع لك فانما افرد المالك لقران الحمد بالنعمة لا شريك  
لك مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه لبيك لبيك وسعديك والخير بيدك جملة اسمية لبيك والربعا بفتح الراء  
مع المد وكسر مع القصص في الرعية والطلب من الخلق في النك والحمد لك بيبك م عن ابن عمر رضي  
واذا فرغ من التلبية فيما يلي سأل الله تعالى مغفرة ورضوانا وعنته من النار طعن حذيفة رضي الله عنه  
فاذا طاف اي راد الاسواط السبعة من الطواف كلما الى الركن اي الحجاب الذي عليه الحجر الاسود

مسند



عرضه سبعة اشبار وطوله عشرة كبري قال الله اكبر استحسانا عن ابن عباس رضى وقال بين الركبتين  
الجوفين الحجر والركن البناي احزان عن الشايبين العراقي والشامي واقام ان ذراع البيت السما سبعة  
وعشرون ومن الشامي الى العراقي اثنان وعشرون ومنه الى البناي اربعة وعشرون ومنه الى الحجر  
احد وعشرون ومنه الى الجدار ذراعان وبابه شرقي الى السما ستة اذرع وعشرة اصابع وعرضه  
اربعة اذرع ووسطه ثمانية عشر في خمسة عشر ذراعا وبنا اثنان في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة  
وقنا على النار دس حب عن عبد الله بن السائب واذا ربي كعلم اي صعد الصفا بالعصاة المردة  
جبل شرفا بميل الى الجنوب منه الى الكعبة مائة وستون ذراعا استقبال القبلة الى البيت الحرام  
الواقع في وسط المسجد الحرام الواقع في وسط مكة الواقعة في وسط الدنيا ويقول لا اله الا الله  
وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده اجمع وعده اي قضاء  
ووفى به ونصره عبد وهزم اى كسر الاحزاب اى القبائل المتحدين على محاربته صلى الله عليه وسلم  
يوم الخندق في ثلثة سنة اربع او خمس من الهجرة وبما ثلثة عشر الفاسوى ما انضم اليهم من يهود  
والنضير وحده ثم يدعو ما شاء من ذلك اى ما يباح طلبه ويفعل على المردة منه الى الصفا سبعة  
وسنة وستون ذراعا فكل على الصفا من الادعية مستقبل ام دس في الاربعة عن جابر رضى واذا  
سار الى ذهاب من مكة او غيرها يوم عرفة قبل الزوال الى عرفات منونة علم لموقف شرقي على نحو  
عشرة اميال من مكة نهلت شرفا لبي وكبر اى قال التلبية والتكبير م د عن ابن عمر رضى وقال النبي  
صلى الله عليه وسلم خير الدعاء اى من افضل الدعوات دعاء يوم عرفة فاسمع ذى الحجة وخيرا من خيرا  
ما قلت من الادعية في هذا اليوم انا والنبيون قبل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد  
وهو على كل شيء قدير عن ابن عمر رضى فاما كان خيرا لاشتماله على ثناء بلا غرض وطلب اعتماد  
على الله وكبره وقال صلى الله عليه وسلم اكثر دعائى ودعاء الانبياء قبل بعرفة لا اله الا الله الى قدير  
اللهم اجعلنى قلبى نوراً وسمعى نوراً ومنه بصرى نوراً اللهم اشرح لى صدرى اى فسر قلبى بحال  
الاسلام وتحمل المشاق ويحرم امرى اى سهل باحداث الاسباب ورفع الحوائج واعوذ بك  
منه وسأوس الصدر اى حادى النفس وشحات الامر بالنفس بد اى بعرفة وقتنه القبر  
اى عذابه اللهم انى اعوذ بك من شر ما يلج اى يدخل في الليل وشر ما يلج في النهار وشر ما نهيت اى يخرج  
به الرباح مص عن عمار رضى واذا رجع عند غروب الشمس من يوم عرفة عن عرفات فاني وقت العشاء  
المشعر الحرام موقف شرقي على ثلثة اميال من عرفات وسبعة من مكة فاما سمي بالمشعر لانه  
معلم العبادة واما وصف بالحرام اما حرمة اولان ترك تعظيم حرام استقبال القبلة فدعا  
وكبر وهلل اى قال لا اله الا الله ولم يزل اى ثبت فيه واقفا حتى يسفر جدا يضي من يوم النحر  
اسفارا بليغا دت في الاربعة عن جابر رضى ولم يزل يلبى حتى ياتي منا موضعاً شرقياً ذا سلك  
ثلاث على ثلثة اميال من المشعر واربعة اميال من مكة ويرمى من وقت الطلوع الى الزوال سبع حصيات  
من بطن الوادي الى اعلاه الحجر اى الى الجمر العقبة ثالث موضع يرمى فيها الاحجار والخص  
ح م عن جابر رضى واذا رمى الجمرات اى اذا اراد رمى الحصيات السبع من كل من الجمرات الثلاث  
وقف في كل منها مستقبل القبلة ودعا طويلا اى كثيرا عند الجمر الاول التي يلي مسجد الخيف و  
الجمر الوسطى ولا يقف عند الاخيرة من الجمر العقبة ووقت هذه الرميات بعد الزوال من  
اليوم الثاني والثالث ح م عن ابن عمر رضى واذا دحج اى اراد الحرج ان يذبح في الحرم يوم النحر متفلا  
او مغزاة او فارها او منتمعا او غيره منى شاء سمي وكبر اى قال للتسمية والتكبير ح م وفي جرد  
عن انس رضى ثم قال لى وجهرت وجهي للذي فطر السموات والارض على مله ابراهيم خرف وجهرت  
حينئذ وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له  
وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم هذا الهدى عطية منك وذبيحة مني خالصة لك  
بسم الله واسمك اكبر ثم يذبح دس من ثلثة عن جابر رضى ان كانت الذبيحة عقيقة في ان صل  
شعر المولود ثم سمي ما يذبح عند الولادة من الثايبين للذكر والاشاة الواحدة للأنثى فعلة في  
كيفية الذبح والتسمية والتكبير والادعية وغيرها كالاصحية بالصنم وحمى يذبح من الثايبين وابل  
والبقرا لان وقت العقيقة يوم السابع من الولادة والاضحية يوم النحر والتضيق من

[illegible]



دانية الفجر والظهر اجزاء ويجعل في يديها بتعلق بصلوة فرض فلم يجز الا بعد النافلة المستندة والاطراف  
دال على ان له ان يقرأ في سورة شاة وقيل يقرأ فيها الكافرون والاخلاص وقيل ويركعها بشاة ويختار وما  
كان لموضع ولا موقنة اذا قضى الله ورسوله امران يكون لهم الخيرة والاكابر ان يقرأ السورة والآية معا ثم يركع  
الصلوة ليقل اللهم اني استغفر اليك الخيرة منها مستغفرا بعلمك الشامل لكل الامور ويجعل ان يكون  
البارك لا يستعطف على خوفه ثم بما انفت على واستغفرك اي اطلب منك القدرة او التقدير اني استغفرك  
بقدرتك تجعل الوجهين وقال ابن حجر انها في الصلوات لتجديد الفعلين وفيه ان فعلها سياتي واسألك من  
فضلك وعطائك فانه ليس احد عليك حق العظم بأكبر وكبر الرفع والمصيب على المدح فانك تقدره لا اقدر  
وتعلم ولا اعلم اني انك العالم بكل الامور والقادر على ما لا يحيط به العقل والقلوب على خلاف ذلك وان للخلق وكفى  
ان يكون للخلق والالهيال وانت علام الغيوب وقدر الامور فيكون من قبيل الاكتفاء اللهم اني كنت انت  
تعلم ان هذا الامر وتسميه جملة معجزة او حالية عاريا وعلى تقدير المستند وعلى الاول ويجعل ان يكون التسمية  
الدعاء كما في بعض الروايات وان يكون عند الدعاء كما اذا كانت حالا والمعنى حال كونه سميما حاجته باللسان  
او القلب لا اول اظهر خيرة خيرا وانما اورد بكلمة ان الدالة على الشك لان المعنى ان ارد ان في علمك خيرا  
شرفا ان كان خيرا في ديني ومعاشي في دنياي وعاجل امري واجله اما تفسيره ان لاولين او قسرا للفتا  
فاقدها من كسر الدال وضماها الى جعله مقدر وقيل ليس له على هذا يكون ما بعد تفسيره وليس له ثم اي و  
بارك في في الامر وان كنت تعلم ان هذا الامر شرف في ديني ومعاشي وعاجل امري واجله فاصرفه عن اي صرف فيه  
عن قلبه واصرفه عن قلبه حتى لا يبقى قلبه متعلقا به وفيه اشعار بان الشرف بقدر الله في العلم على اطلب صفة  
واقدره على الخيرة مقدور الى حيث اي موضع كان الخيرة وكنت انا فيكون التقا في الخيرة الخيال  
الى الغيبة ثم اي وارضني به اي جعلني بالخيرة ارضيا فلا يبقى قلبه متعلقا به عن غير جابر به وفي الاكتفاء  
اشعار بان المستغفر بعد الدعاء ما اتفق على ما قال بعضهم في الاذكار انه يفعل ما الشرح به صلا  
عن النفس به عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سمعت بامر فاستغفر بك سبع مرات ثم انظر الى الذي سبق  
الى قلبك فان الخيرة الا ان سئله واه جدا والمعتد انه لا يفعل ما يشرح به صلا مما كان له فيه  
ميد فوي قبل الاستغارة كما في فتح الباري واعلم انه ذكر في اختيار الدعوات عن ابن عباس رضي الله  
من صلى ركعتين ثم قال بعد ما سمع من استغفر الله وفعه الله ثم ما كان خيرا له من الامور وعنه عن النبي  
الحلواني انه كتب على ثوب قطع متساوية من لسان الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان فلان  
افعل وكذا على ثوب اخرى الا انه كتب مكان افعل لا تفعل ووضع كل الست تحت مصلا موضع سجدة  
ثم صلى ركعتين وقرأ بعد الفاتحة سورة الاخلاص ثلاث مرات ثم سجد وقال فيها مائة مرة استغفر الله  
خيرة في عافية ثم رفع راسه وقال مرة اللهم خذ لي واختر لي جميع اموري يا يسر منكم وعافية ثم اخرج  
مما تحت المصلي ثوبا منها فان كان لكل افعل ولا تفعل فخذ والا فخرج منها حق صا وثلاث مائة  
ثم عمل على وفقه فانه كان خيرا ان شاء الله ثم صلوة الزواج بكسر الزاي في الزاوجة بايكون كرجعت شاة  
ان اراد التزوج ليكن الخطبة بالكسرة في الجفت التزويج ولا يظهر على احد ثم يبتسما فيجسسون وضوء  
بالرفع والجنم ليصل ما كتب الله له من الغرض ثم يحمي الله ويحمي الله بالخطبة بالرفع والرفع ثم يركع  
الله انك تقدره لا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب فان رايت اني تزويج فلانة وتسميها باسمها  
خير لي في دنياي واخيري فاقد رها لي وان كان غير هاتين الزوجات خير لهما في ديني واخيري ودينيا  
فكون من قبيل الاكتفاء وقيل انما ترك اشارة الى انما شئ ذات الدين على ذات الدنيا كما في الحديث  
فاقد رها لي حب من عنى الى الوفاء بصلوة الحاجة اليه صلوة كصوله امر محبب فخره من كانت له  
حاجة الى الله ثم اوال احد من بني آد فليست ضا ويحسن وضوء للصلاة ثم ليصل ركعتين فافلتين ثم  
بعد الصلوة يفتي على الله ثم ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم اي يقول الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد  
والا جمع بين فعل الصلوة ثم ليس على الله عز وجل ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو الموافق للحد  
ويقل لا اله الا الله الذي لا يستعبد احد من المذنب الكبر سحان الله رب العالمين العظيم يا ذا الجلال والإكرام  
العالمين اسألك موجبات بالكسرة في قولها وفعلا وصفات سبب حصول رحمتك وعزائك في حصول  
فقد من سبب حصول الوضوء في حفظك من كل ذنب صغير وكبير والصلوة من كل ذنب لا يدع  
اي لا يترك انت دعاء في صورة الله وتفضل في دنياك وغفيرة ولا يترك دعاء في صورة الله وتفضل في دنياك  
الهم والرسالة مني ولا بد من حاجة مني الى مرضية لك الا فصيحتها يا ارحم الراحمين اي اسألك احسانا

القطاس

عليه

من الحسينات من عن عثمان بن حنيف روى وما جرب من الخيرة مما روى من الصلوات للحاجات وهو ظرف  
مبتدأ خيرة ظرف مقول وجوز العكس الا ان المشهور هو ان لا يركع في صلاة الا في صلاة ركعتين فاش على الله  
اشي عشرة ركعة من صلاة في بين تلك الاثني عشرة فاذا جعلت في آخر صلواتك الاثني عشرة فاش على الله  
صل على النبي صلى الله عليه وسلم اي اقر التحيات والصلوات ثم كبر انت واسجد واقرأ انت وانت ساجد اي حال  
كونك ساجدا فاحية الكتاب سبع مرات وآية الكرسي سبع مرات وقل لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك  
الحمد وموعدا كل شئ قد برع عشر مرة ثم اي وقل في السجدة اللهم اني اسألك بمعا قد العز من عرشك  
اي بسبب صفة مواضع عقد العظمة حال كونها من عرشك فالصلاة بحذون ومن يتبين المعاد قد وجوز ان  
يكون المعاد متجاوزا عن بعض اللام فالعز صفة العرش ولا تترك الاضافة بهما بخلاف ما ياتي فلا يتوهم  
تعلق عزه في العرش الحادث فيلزم جلد عزه في عزه ذلك فلم يكن مكرها على ما روى عن ابن يوسف  
وبه اخذ الفقيه ابو الليث ومنتها الرحمة اي موضع انتهت الاحسان حال كونه من كتابك القرآن وكلمة الحمد  
الا عظم ويجوز ان يكون معطوفا على كتابك وجهدك الا على اي عظمتك التي تجاوزت عظمة الخلقين وكلما تذكر  
الثامة ثم تسأل انت بعد بالضم اي بعد التثنية وغير حاجتك بالنصب في الجملة معترضة فاحية معطوفا  
اسألك من ان يقتض حاجتي في هذا امر في رواية الكرماني ثم ارفع راسك عن السجدة فسلم عن يمينك وعن شمالك  
فان الله عز وجل يرضي حاجته في بعض الروايات وقال صلى الله عليه وسلم اتق السفهاء الذين يعلنون بحدوث  
الشريعة ان تعلموا اي هذه الصلوة مع ما يتعلق بها فيلزمون به في هذه الصلوة فيسجدون بهم  
هم اي دعاءهم ويقتض حاجتهم وفيه اشارة الى ان قبل السلام يجوز مثل هذه السجدة في النوافل عندنا  
وعليه يدل كلام الكرماني في كتاب كراهية الهداية روى اي هذا الحديث ابو بكر احمد بن الحسين السهمي  
المفسر في الياسق في في جملة بنواحي نيسابور في سنة ثمان وخمسين واربعمائة وغيره من الحفاظ  
جمع الحفاظ وموعرا فاعلم ان هذا الحديث متناوئ سند او باحوال الرواة جرحا وتعديلا و  
نارحنا وقالوا قد جرب هذا المروي فوجدت سيا لفضا الحاجة في علم انهم قد صدقوا في ذلك فافقوا ذلك  
به مرارا فقتض حاجتي صلوة حفظ القرآن اذا كانت ليلة الجمعة فان استطاع من يريد حفظ القرآن  
ان يقوم في ثلث الليل الاخر فيلقم فانها ساعة مشهورة اي يحضرها الملكة والدعاء فيها اي في تلك  
الساعة من ليلة الجمعة فاحية فان استطاع القيام فليق في وسط تلك الليلة فان  
لم يستطع فليقرأها في ركنات يقرأ في الركعة الاولى الفاتحة وسورة يس وفي الثانية الفاتحة  
وجم الدخان وفي الثالثة الفاتحة ولم تزل السجدة وفي الركعة الرابعة الفاتحة وتبارك الذي بيده  
الملك فاذا فرغ من التشهد فليحمدا لله وليجس السجدة على الله ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويجس  
الصلوة عليه ويصل على سائر النبيين اي يا قيهم صلى الله عليه وسلم وليستغفر للمؤمنين والمؤمنات  
ولاخوانه الذين سبقوا بالايمان من اصحابه صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم فهذا تخصيص بعد تعميم  
ثم ليقل في آخر ذلك الدعاء وبعبارة اللهم ارحمني ترك المعاصي اي بان لا يقع مني معصية ابدا ما  
ابقيتني اي تركا دائما بقا في دار الدنيا وارحمي ان اتركك ما لا يقينني اي بان افرج لي  
لا يمني وارزقني حسن النظر فيما يرزقك عن الله بما يدع السموات والارض اي قالها ذا الجلال  
والاكرام وذا العزة والجلالة التي لا ترام اي لا تطلب فانها لا تقبل الا بغيرك اسألك يا الله يا رحمن جلالك  
اي بسبب عظمتك ووبرجهمك اي ذاك ان يلزم من الاتزام مفعول اسألك فلي حفظ كتابك القرآن كما  
علمتني وارزقني ان اتلو اي تلاوتي اياها من المصحف متذرع في الفعلان على النحو الطريق الذي جرت  
عني اللهم بديع السموات والارض ذا الجلال والاكرام وذا العزة التي لا ترام اسألك يا الله يا رحمن جلالك  
ونور وجهك ان تنور لي كتابك صري وان تطلق من الاطلاق به لسان وان تفرح اي تكشف به عن قلبي  
وان تشرح به صدري وان تغسل به بدني من كل منكر فانه لا يعينني من الاعانة به على الحق اي المطابق للواقع  
غيرك لا يوتي اي الحق الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم يفعل اي يصلي ويقول هذه ركعة  
لن جمع او غمسا ان سحابة الجمع حجاب دعاؤه ويوفيق في حفظ القرآن باذن الله وتيسر والدرك  
افهم بالله الذي بعثني بالحق والصدق ما اخطأ مؤمنا قط اي ما اخطأ مؤمنا من هذا الموعود عن مؤمن اصلا  
اي من علمه ما ذكره في حفظ القرآن لا محالة تيسر اي رواه الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما وكذا في الحديث  
وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين صلوة التوبة اي صلوة مذهب يصل بها الى سعادة توفيق

اي ان يركع في صلاة ركعتين  
اي ان يركع في صلاة ركعتين  
اي ان يركع في صلاة ركعتين  
اي ان يركع في صلاة ركعتين



ما من رجل يذنب من الذنوب ذنبا مثل ان يفتن في فتنه  
ثم يصلي ركعتين فالتفتين ثم بعد ما يستغفر الله لذلك الذنب الا عظم الله له ذنبه هذا عجب  
عزى الى كونه اذا احتضر رجل فاحب ان يتوب من خطيئته الى الله فليات الدعاء بشهاده وادبه او عمل  
خيرا وركعتين وسواهما من سوق كلام المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم الى الله عز وجل والمحب يستوجه اليه لوجهها  
تاما ثم يقول اللهم اني اتوب اليك منها اي من خطيئتي لا ارجع اليها ابدا اصلا فانه يغفر له جوارها  
ما لم يرجع في عمله اي في عمله الذي هو تلك الخطيئة ذلك تأكيده العمل بسائر احواله الحاكم عزى الى الدوران  
هذا حديث صحيح على شرط الشيخين صلوة الابن اي العبد الابن من ابك كسبح وضرب وفتح ابا قاي  
ذم بلا خوف ولا كد عمل كما في القاموس و صلوة الضياع بالفتح مصدر ضاع اي هلك وتلعب  
من ضاع له شيء من المال وابق عيلا فليتوضا و يصلي ركعتين ويتشهد ويقول لعلة خبار بعثي الامر  
استعين باسم الله يا هادي الضلال صفة من الضلالة هداية ويا راد الضلالة اردد انت علي انا  
صا لتي في المشهور رواية فصل الطريق الى موطئها والمراد الاثم بغيره السابغ بعزتك اي قد ترك  
وسلطتك اي تسلطك فانها اي الضلالة من عطاك وفصلك بلا عوص من عمن ابن عمر رضي الله عنهما اذا ضاع  
شيء وابق قال اللهم باراد الضلالة وهاذي الضلالة اي الضلالة انت هادي من الضلالة اردد  
صا لتي بعد ترك وسلطانك فانها من عطاك وفصلك طعن ابن عمر رضي الله عنهما واعلم انه قد روى الطبراني عن  
صلى الله عليه وسلم قال اذا ضل عن احلكم شي او ارادونا بارض ليس بها انيس فليقل ثلث مرات يا عباد الله  
اعينوني فان بعد عباد الاثم قال بعض العلماء هذا حديث حسن صحيح صلوة المشي  
سمى بذلك لان اكثرها التسمية قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عباس رضي الله عنهما اي يا عمي بهاء السكت  
لتعظيم المنادى لانه ادخل في استماع حكم بعد الا اعطيتك الا املك الا اخرجه الا اقل بلك اي املك  
كما في بعض الروايات والاشياء في الاصل بمعنى اعطيتك والا خيرا عم وانكر الفعل والحرف لزيادة  
الاهتمام لبيان هذا الامر الرفيع المتدار عشر خصال بالنصب مفعول له اي لذوب لك تنقسم ظاهرا الى  
هذه الاقسام العشرة الظهرا لزيادة الرغبة في فعل هذه الصلوة الميمونة فلما من بتواخل البعض في  
البعض على انه قد اختلف كل قسم كما فان حكم الا وله غير حكم الآخر بالرغم وعده وتسرع عليه النبوا في فالحضلة  
علة الاعطاء والاضافة كحرف قطيعة ولا بأس بغلبة الحضلة في الفضيلة فان المقام قرينة الرذيلة  
التي قد استعمل فيها كما في القاموس اذا انت فعلت ذلك اي صليت تلك فاشير الى المفعول الثاني للاعطاء  
بما بعده اعني ان تصلي ولذا اثر ما اشير اليه العبد عظم الله له ذلك ذنبك اي ذنبك اوله و آخره بالنصب  
البذل من ذنبك ذلك اشتغال اي ما كان مبداء وشتم كالزنا ودواغية قديم وحديث اي ما اصر عليه وما  
لم يصر خطاه وعمل اي ما قصده وما لم يقصد صحيح وكبر اي ما كان فيه هتك حرمة الدين وما  
لم يكن فيه ذلك وفيه ما اشكال وسوا ذلك فان ان الكبرية انما غفرت بفضل الله او بالسفاعة او بالتوبة  
ولم يغفر بالنوا فلذلك من الناس من فان هذا القسم ترك اصله رداية حميد بن زنجويه في  
الترغيب كما في القنية او راد بالكبرية بعض افراد الصغرة على ما راي من قال انها اسنان اصناف ستر  
وعلا بقة بالتخفيف اي ما اطلع عليه غير نع وما لم يطلع ان يصلي اربع ركعات بقعد تان وتسلية  
واحدة ولو ليلا برواية ابن زنجويه كما في القنية وقتا والحج والجنس وغيرها في الجامع والاحياء  
يصلي ليلا بستين ثمان ركعات كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة مثل والضحى كما في المنيه او عشر آية والكل  
سورة الا خلا من احد عشر مرة كما في قوت القلوب فاذا فرغت من القراءة اي قرأت السورة  
في اول ركعة اي ركعة اول وانت قائم حال قلت انت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
الله اكبر خمس عشرة مرة وان زاد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فهو حسن كما في الاحياء وغيره  
قالا ولد المشهور ثم تركه فقوله اي هذه الكلمات بعد سبحان ربك العظيم ثلثا وانت والركع عشر  
من المرات ثم ترفع من الركوع سمعا تقولها في القوت عشر اتم هو في قيل من القيام  
في السجود فتضع وجهك على الارض ساجدا تقولها بعد تسبيح السجود في الاو عشرة ثم ترفع من الركوع  
من السجود فتقولها في الجلوس عشرة ثم تسجد فتقولها بعد ذلك في الثانية عشرة ثم ترفع من الركوع  
السجود وتقولها عشرة واعلم ان هذه الصلوة روى ابن زنجويه في الترغيب بروايتين

تلك

الصلوة

احد ما ذكره المصنف وهو المختار عند اكثر الشافعية واما بينها وهو المختار عندنا ان يصل كل ركعة الا ان  
في كل ركعة قبل الفاتحة خمس عشرة مرة وبعد السورة عشرة ولا يسبح بعد السورة الثانية اصلا وهذه  
الرواية ارجح من الرواية التي ذكرها في قوت القلوب والاحياء والقنية وغيرها فذلك ما ذكره الشيخ  
في هذه الركعة خمس ركعات في كل ركعة كما ترى من قبيل التجاذب فانه كما يتعلق بما قبله يتعلق بما  
في كل ركعة يفعل ذلك اي سبع ثلثمائة في اربع ركعات فلي صلى فيها التسبيح في سجدة السهو كما في الترمذي  
وغيره من المصنف ان استطعت ان تصلحها في كل يوم مرة فافعل ذلك فان لم تفعل ففي كل شهر مرة  
فيه ترك في جميع نسخ رايانا هالعله من الناس من فني جامع الترمذي والادود وادود وادود وادود وادود  
والدعوات الكبيرة وقوت القلوب والاحياء والقنية وغيرها فان لم تفعل ففي كل شهر مرة فان  
لم تفعل ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة واحدة فانها كفارة  
بجميع ذنوبك وسبح ان يفعل الجمعة مرتين مرة ليلا ومرة نهارا كما في قوت القلوب وت في حجب  
اي رواد البوداد والترمذي وابن ماجه والحاكم وابن حبان وغيرهم من رواد ابنة عبد الله  
وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وكها منافع كثيرة وفيها ثواب عظيم او ردها الثقات كعبد الله  
ابن ابي حفص وابن زنجويه وغيرهم كما في القنية وقال الرواية في من كبار اصحاب الشافعية اي انها  
مرغب فيها يسبح ان يعتادها في كل حين هكذا قال عبد الله بن المبارك وجماعة من العلماء وغيره  
الدارقطني انها اصح في فضائل الصلوات وقال الترمذي في جامع والنووي في الترمذي  
وابن الصلاح انه حديث حسن فتضعيف النووي في الجمع وغيره من الامة لم يعتد به سيما في العبادات  
فانهم قد اجمعوا على العمل بذلك في الترغيب والترهيب واذا عرفت ما ذكره من الصلوات الست  
فهذا المذكور ما ورد في حال كونه من الصلوات عن النبي صلى الله عليه وسلم صحيحا برواية عبد ضابط او  
حسنا برواية عبد الله وفيه اشعار بان الحسن كالتصحيح في الحجة وان كان فوته ولذا ذكره في كثير من  
في الصحيح ولم يفرده عنه وسمى جامع الترمذي بالجامع الصحيح والاصل في الحديث اسم الصحيح على الترمذي  
والناسي وذكر في السلي في ان هذين واما ادود والصحيحين اتفق على حجة علماء الشافعية والترمذي  
كاذكار المصنف في البداية واما غير ذلك المذكور مثل الصلوة التي يقال لها صلوة الرغائب جمع الرغبة  
وي ما يربى فيه من الثواب العظيم كما في النهاية في اول ليلة جمعة اي فيما بين العشاءين منها  
شهر رجب بفتح الهمزة فانه غير متصرف عند اكثر من العلمية والعلامة من راجب وفتح ذكر الشهر فيه لانه  
كانسان زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلى الله عليه وسلم ما من احد يصوم يوم الخميس ولا جمعة في رجب  
ثم يصلي فيما بين العشاء والعمة اثنتي عشرة ركعة يفصل بين كل ركعتين بتسليمة يقرأ في كل ركعة  
بفاتحة الكتاب مرة واما انزلها في ليلة القدر ثلث مرات وقل هو الله احد اثنتي عشرة مرة فاذا  
فرغ من صلوة بقول اللهم صل على محمد النبي الامي وعلى آله سبعين مرة ثم يسجد سجدة ويقول في سجود  
سبعين مرة سبعين قدوس رب الملكة والروح ثم يرفع راسه فيقول سبعين مرة رب اغفر  
رحم وتجاوز عما فعلت فانك انت العلي الاعظم ثم يسجد سجدة اخرى فيقول فيها مثل ما قال في السجدة الاولى  
ثم يسال الله حاجته في سجده فانها يقضى كما في قوت القلوب ومثل صلوة البراءة بالمدة وهي في تلك  
الليلة ليلة النصف من المحرم عشر من شعبان سميت بذلك لانه يكتب فيها للسعداء براءة من النار وللأعداء  
براءة من الجنة الحسن ما احدث فيكون من اصحابه صلى الله عليه وسلم ان من صل في هذه الليلة مائة ركعة  
كل ركعتين بتسليمة في كل ركعة يقرأ بعد الفاتحة قل هو الله احد عشر مرات نظر الله اليه سبعين نظرة  
وقضى له بكل نظرة سبعين حاجة ادناها المعفر كما في الاحياء وغيره ومثل صلوة ليلة القدر  
في شهر رمضان ومن عند الجمهور ليلة السابع والعشرين كما مر عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال قال صلى الله عليه وسلم  
من صل ليلة القدر ركعتين يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مرة وقل هو الله احد سبع مرات فاذا فرغ  
استغفر الله سبعين مرة لا تقوم من مقامه حتى يغفر الله له ولو اذ كان في الجوارح وغيره من الموضوع  
خير من ذلك فالاصوب دخول الفاتحة ملاحظة اما الحديث الموضوع من انواع الحديث الضعيف  
الذي في سند ثمة ويقال له الكذب في المصنوع والمختلف في الدعاء ان المصنف على النبي صلى الله عليه وسلم  
حسبا نص عليه الامة اي يكفي لمنع من المعتدين على صنعها وتصرعهم بها ويكفي ما نصوا عليه فكيف



كافة وكيفية ان يكون مصدرية وعلى التقديرين كان مرجع الضمير المحرور مستقلا ما حكما وان يكون صولة  
وج يكون الضمير لها العلماء بالعلوم الإسلامية الفقهاء الذين يكونون انفسهم طبيعة لهم لا الذين لهم قوة  
استخراج المسائل من الكتب المأثورة الذين يكونون في فن الحديث ويعلمون بالمشي والسند واحوال الرواة  
جرها وقد يلا قانما جمعوا هذه الاوصاف اشعارا بان الذين يمكنهم بالوضع جماعة جامعون للعلوم  
الدينية بأسرها فيكونون تلك الاحاديت موضوعها باجماع من يفتيهم والله اعلم بحقيقة الحال فغيب  
ومن يلا ان الحكم بالوضع بالنظر لا حال الرواة مع احتمال ان يكون تلك الاحاديت ثابتة من جهة النبوة  
وقبلها اي العمل بهذه الاحاديت من البديع اي من الافعال المحمدي بعدة صلوات الله عليه وسلم فان البديعة ما  
ما حدثت بكون صلوات الله عليه وسلم التي منع من ارتكابها اي افترا فيها واكتسابها الا انما فرضنا في البديع  
المحرمة وتقية اشعارا بان البديعة انواع واجبة مثل الاستغفار بالعمى فانه واجب حفظ الشريعة  
ومحرمة كذا هي من المستدعة ومنفعة كذا المدارس ومكرهة كالتوسعة في ذلك الماكل كما  
في شرح مسلم وغيره والعلماء بالعلوم النافعة والسادة المق�دون العالمون بما يعملون  
الله لا غير يفتيهم اي يوصلونهم بشيئا من عبادته الى صراط مستقيم اي الى ما هو الحق الموافق للشريعة  
واعلم ان هؤلاء العلماء قد بالغوا ونجا وزواغ الحدة الطعن على هذه الاحاديت فان كثير من العلماء  
المتبحرين المتقنين اوردوا في كتبهم وروايتهم في النسخ في العلم بها اما صلوة الرغائب فقد قال  
الغزالي في الاحياء انها وان لم يكن في رتبة التراويح لا نه خبر واحد لكن اهل القدس باجمعهم يوافقون  
عليها ولا يسيرون بتركها واني قد رايت في ذلك عنهم واما صلوة البراءة فهي قوت القلوب وخير ان  
السلم بصلواتها ويسون صلوة الخير ويتعرفون ببركتها ويجمعون فيها وزما صلوات جماعة  
واما صلوة القدر فقد اوردوها مفتي الثقلين الامام المنشي في البياقوت والعلامة العتيق  
في الجواهر فيقولان القوم ما كان على عقلم الاعتماد التام فلا يلبق المنع سيما في فضائل الاعمال  
**الفصل الثاني** فيما يقال مما يتعلق من الادعية بالذهاب ببيتة والحي الى بيته والخروج الى  
المسجد والدخول فيه والوقوف واليقظة بفتح ب من من قال اذا خرج اي اراد ان يخرج من بيته الى  
يسكن فيه سواء كان من صوم او من حج او من غيرها وعجزه بسم الله الى باستعانة اسمه تعالى  
توكلت في اعتدلت في كل الامور على الله تعالى لا حول ولا قوة الا بالله وقاله الملك الموكل عليه حديث  
اي رزقت اصابة الحق وكفيت اي دفع همك ووسيت اي خففت من شر عدوك من شياطين  
الحسن والا لتساقطوا الشيطان اي للمسلم او شيطان آخر كشيطان موكل عليه ما يصنع اي  
يصرف من فعل هذا وكفى وفي ذلك حب الثلثة من نفس ربه واذا دخل اي اراد ان يدخل  
بيته فليقل اللهم اني اسألك خير الموضع والخير بفتح الباء فيخرج بفتح الهمزة ويخرج منها  
فيكون مكانا او مصدرا اي خير كل موضع يدخل فيه او يخرج عنه وكل دخول وخروج وانما قلنا  
بالاستغفار في الملاحظة اسم التفضيل بسم الله ونحنا اي دخلنا فيه باستغفارة ثم وبسليم  
خرجنا عنه على الله ربنا توكلنا في جميع الامور ثم ليسلم على اي فليسلم على اهله اي ويلبقل السلام  
عليك في اي ما لك لا شعور ربه ومن دخل اي اراد ان يدخل المسجد فليقل اللهم اعوذ بالله العظيم  
وبوجهه الكريم اي بذاة الشريعة وسلطانة القديم بلا اول من الشيطان الرجيم قال الشيطان  
الموكل عليه حفظ من سائر النعم اي باقيا وقاات هذا اليوم دس الاثنان عن ابن عمر ربه وتقبل  
الله افعل في اوقات حتمك من حجب عن اي مريضة ربه واذا خرج اي اراد ان يخرج من المسجد  
فقل اللهم اني اسألك من فضلك ثم يذكر المفعول الثاني ليشعر بانه ما لم يكن يدخل تحت الاحاطة  
من الكواكب ولكن تها خص المخرج بالحدود والداخل وقدر وجه اختيار رزقه والفضل عند  
الدخول والخروج من رجب الثلثة عن اي مريضة ربه واذا اضطلع اي اراد ان يضع جنبه على  
الارض مثلا للنوم فليقل بسم الله في موضع من الارض على شدة الاجتهاد ويلبقل اللهم سلمت  
وجهي اليك اي جعلت ذاك من مقامه في حرك رزقك احرك اليك اي وكلت عليك في الامور  
الدنيوية والدنيوية والحيات اي اسندت ظهري اليك رغبة ورهبة اليك صلوة الرغبات فان  
الرغبة مطهرة على الرغبتين ثم عملت في وحد يا والا قيل رغبة منك والمعنى فعلت

كلامه هذه الثلثة طحا في ثوابك وخوف من عذابك لا ملجأ الا لله اي مستند ولا ملجأ الا لله اي  
لا يلجئ من غيرك الى احد الا اليك وقد روي كل منها باللفظ وبالا لفظ لا زاد وارج الذي هو من شمس عند الكثر  
**أمنت** بكلمة القرآن او بجميع كتبك بالاضافة الاستغرافية التي نزلت وبليك محمدا وانبيا تلك  
الذي ارسلت اي الذي جمع بين النبوة والرسالة والدارد صلى الله عليه وسلم على من قال رسولك الذي ارسلت  
وتحتمل ان يكون اشارته الى انه ينبغي ان يقتصر في الاذكار على ما ورد بحرفه بلا زيادة ونقصان وتبين  
كما روي عن ان قولك بليك ثبت في الاصول بدون الياء الحارة وبالياء في المصباح فان مات النائم  
الداعي مات على الفطرة اي دين الاسلام عن غير ابرار واذا اراد ان يحدك من نومه اي ان يثبته في نومه ما يجد  
من روي احسنه خلقها الله تعالى بلا حصول شيطان وارضا به ليحمد الله على روية ذلك ولا يحدث  
بالجزم اي لا يتكلم وجوبها احد منكم بها اي يتكلم الرويا الا من يحب النائم فلو لم يحبه لم يحمله بفضله و  
حسنه على ان يفسرها بما يكرهه فحصل له حزن في الحال وقد يقع على ما فسر وعلم ان الامر والنهي في  
هذا الباب كما مر الا واما الرواية فلو قلنا كونه من اهل الشقاوة لم ينفع طاعة وبالعكس قد  
امر بالطاعة ونهى عن المعصية فكذلك هذا ما قالوا في من عزى الى سعيد ربه واذا اراد ان يثبته ما يكره  
من روي يا قبيحة يخلقها الله في قلبه كضرة شيطان فليقل بالضم والكسر اي يفتح نفا الطيف بلا ريق  
وقبل مع بلقيس عن جانب يسار طرف الشيطان حضر روي به المكرهه ولذا خص به يساره الذي  
هو محل الاقدار تغلا تلكا بلا تكرار في تلك الاصل من التكرار فلم يوجد في الاصول وليستعوذ بالله من  
شر الشيطان الذي حضرها ومن شرها من هذه الروايات ويحتمل من جنبه الذي كان عليه في من عزى الى قتادة  
فلا يذكرها اي هذه الروايات لا احد فانها من ربه واذا فرغ بكسر الزاى اي خاف من ربه  
فانه لا يقال فرغ من الدعاء في المفردات او وجد وحشة اي مما اوخفا كما في القاموس او اوق بفتح الهمزة  
وكسر الهمزة اي من يفتقل عود بكلمات الله اي يخافه كلامه في تمام النافعة من عظمة اي ارادة التقوى  
وعقابه اي عذابه تنسب للضيق ومن شر عبادة الفاسقة والصاحكة ومن هزات الشياطين جمع من  
السكون وهو الغمز والعضط والخس والدفع والضرب والنبى صلوات الله عليه وسلم فسر بالجنون لانه يحصل  
من غشيه وغشيه كان في القاموس ومن شره ان يحضرون بكسر الهمزة اي حضروا في الصلوة او قرأوا القرآن  
او عند الموت وهذا كناية عن تفرغهم في الظاهر كما انهم من غير تصرفهم في الباطن اعني الوليد بن الوليد ربه  
وكان عبد الله بن عمر بلفظنا اي يعلم هذه الكلمات في الكراوات بقرينة مضارع وقع خبر كان من  
عقل اي مبرهن بالحسن واليقين بنور رجا في استاؤه عند اختنا ان الولد ولا يزال يتمم ذلك بكل  
عند البلوغ كانه القاصد من ولد صغيرا او كبيرا ومن لم يعقل من ولد بكسر الفاء كان كنهها في بعض  
الاقاات بقرينة ما هو وقع خبر كان فان تعليم الكثرة صكاى كاعنة في الاصل الكتاب ثم عطفها  
اي علق ابن عمر تلك الكاعنة المكتوبة في عنقه اي علق ذلك الولد في مس البلية عن اي مريضة  
واذا انتم اي قام من منامة فان النبي بالضم القيام من النوم قال الحذلة الذي احيا نابعدا امانا  
واليد للشورى اي شورا جميعنا واجادنا بعد الفتا وضع الاجزاء المتفرقة من المصنف في دعوى  
حديثه ربه ومن يعار بفتح التاء والعين المهملة وتند يد الراى من الليل استيقظ في اثنا الليل  
والنقل على الفراش لكن في القاموس التعار السهر والتقلب في الفراش بسلام كلام فقال لا اله الا  
الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وموعده كل شيء قد ير كيد وسبحان الله ولا اله الا الله والله  
البر والا حول ولا قوة الا بالله اللهم اغفر لي ويدعو هذا شك من الراوى والعم قال صلى الله عليه وسلم  
اغفر لي اغفر لي وقل يدعوا المسنيق بعد ما اراد ان ياذنوا فيستجاب له اي دعاه فان  
لوصا بعوده وصل النبي مثلا فليقل صلوة ج عن العباد ربه ومن قال حين يحرك سيقظا لليل  
بسم الله عشر مرات وسبحان الله عشر مرات وامنت بالله بالوا وكما في بعض النسخ على انه قد في  
وكفرت بالطاعة فعلت من الطفر فليقل اللهم مكان العين ثم فليقل الفاء في كل يعبد  
دون الله ثم وكل متعدد من الساجد والكاهن والحن والصارف عن طريق الخير عشر مرات في حفظ  
القابل كل شيء بالنص بغير الشك بغيره ولم يبلغ لذنوب ان يتركها ان لم يقع منه ذنب الى ان  
يمن من الليل يستقبل مثل هذه الكلمات ولا يبعد ان يكون كناية عن غفران الذنوب ان وقع  
وقال على يد من صبر الذنوب وتغفله صبر من وقته مثله للزمان باعتبار الساعته من عمره  
**الفصل الثالث** فيما يقال مما يتعلق بالسير والسفر والخروج عن مقام الاقامة اذا وضع







الاجام بالمدن والكسرة والقصر جمع الاجمة حصص بناها اهل المدينة من الحجارة والظراب بكسر المعجمة طمظر  
على كتف وموكل المنسبط والصغير والودية جمع الوادي وهو مفرج بين جبال او تلال او اكام كما  
في القاموس ومنما ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم من غير ان يمشي في القمامة  
بالعاهات جمع العاهة وهي عرض منسدة لما اصابه والامراض بالزمان الموت والقبر فليصاب بالعين  
فيعني يمشي كرهه شدة والاصابة بالعين ان ينظر عدوا وحاسدا وغيره الى احد فيسخره فيسخره آفة  
ومرض وذا الجرح يجرى المشاهدات وقد قال عليه السلام العين حق وقال العين يدخل الرجل القبر و  
لجل القدر ونظر النبي صلى الله عليه وسلم فاستكفهم واجنبهم فمات منهم في ساعة سبعون الفا كما في الاثر  
وهذه الجمل خبر مبتدأ موصوفان يقول بسم الله طمظر اذهب قانما عدله الى الاطهار للترك والاستدرا  
وجودة ان يكون التقدير استعين بسم الله في دفع العاهات في يكون من قبيل الالتفات اللهم اذهب  
الاذهاب حرها اي صرح شخص ثروته العين ووردها ووصفها بفتح عين اي وجعها وشفقتها فهو  
العام بعد الخاص ثم يقول في الاصل ثم قال نعم يا ابن الله اي بقدرته مع وقبه اشارة الى ان الرقية  
مخصوصة بالعربي فزانا كان او حديثا والى انه ينبغي ان يظن انها نافعة لجماله من سحر عامر  
وبسوة والاصاب بالعين اي الذي يجرب من العين شي فان العين كالانسان في ايصال الضرر وكذلك النفع  
كأنه العقاب للذنوب بوجه صلي الله عليه وسلم بديه وبعده اي بريقه ويقرأ عليه صلي الله عليه وسلم  
بالعائنة مرة وعمره في سورة البقرة الى الفكون ومن وسطها والحكم آله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم  
ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والظلال التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما  
انزل الله من السماء من ماء فاحيا به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسماء  
المسخر بين السماء والارض لايات لقوم يعقلون الآية اي انهم كلما من الآيتين كما ذكرنا وآية الكرسي  
لله ما في السموات والارض وان تبدوا ما في انفسكم واخفوه بحاسبتكم به الله فيخبر لمن يشاء  
يعذب من يشاء والله على كل شئ قدير آية من الرسول الى آخر البقرة فانظرنا على القوم الكافرين وشهد  
الله الآية الى عند الله الاسلام وان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على  
العرش يعني الليل النهار بطل جديدا والنفس والفر والجمع منخرات بامر الله الخلق والامر  
تبارك الله رب العالمين الآية في الاعراف وفتحا الى الله الى آخر المؤمنون الملك الحق لا اله الا هو  
العرش الكريم ومن يدع مع الله اخر لا يبرهان له به فانما حسابه عند ربه انه لا يعلم الكافرون وقال  
رب اغفر وارحم وان انت خير الراحمين آية الاذكار ما يشعربا آية التوكل الى التوكل والعشر من اذكار الصالحين  
في الارزب والصالحات صفات الزاجرات زجر فالتاليات ذكر ان الحكم لواحد رب السموات  
الارض وما بينهما ورب المشارق انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا من كل شيطان مارد  
لا يسمعون الى الماء الا على وبقون من كل جانب دجودا ولهم عذاب واصب الا من خطف الخطفة  
فاتبه شهاب نايب فاستغفرهم اثم اشد خلقا امس خلقنا انا خلقناهم من طين لازب وهو الله  
الذي لا اله الا هو الآيات الثلاث من آخر الحشر طالع الحكيم وانه تعالى جديدا ما اتخذ صاحبه ولا  
ولدا الآية كما ذكرنا من الجين وسورة الاخلاص والعودتين مس في الثلاثة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
صاحب الهداية في العدة عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ ليلة ثلثين آية لم يضره فيها  
سبع ولا نصر وعوفي في نفسه واهله وما له حتى يصيب من البقرة الى الفكون وآية الكرسي  
خالدون وان ربكم الى قريب من الحسنين وقد ادعوا الله الى آخر السورة ومنه والصالحات الى لا رب  
ومن معسر الجين الى فلا تنصرون ومنه لوانزلنا الى آخر السورة ومنه انه تعالى جديدا الى شططا ويقيم بين  
الآيات آيات الحشر فيها شفاء من ماء داء والديع معن مغفلة من لدن الله الحية والعقرب اي اصابته  
بسمها يقرأ العائنة في سبع مرات ومنه العقرب اي العقرب خاصة مسج النبي صلى الله عليه وسلم عليها  
اي على موضع لدغ العقرب بماء ومط ويقرأ صلى الله عليه وسلم قل يا ايها الكافرون وقل اعود برب الفلق  
وقل اعود برب الناس طعن عينا به ومنه العقرب بسم الله شجرة بفتح المعجمة والجمع فربته تفتيح في الف  
والراء ورويت بالسكون وكسر النون مع تشديد اللام وكلاهما بالتقوى وقد سمعت عن بعض الحكماء  
انها بالسكون ملححة كسر الجيم وسكون اللام ومنه النقا وكسر الراء بلا شين وروى بالتشوين فقط ان  
الغاف وسكون الفاء والظا المهملة والالف المقصورة بلا شين وروى بالتشوين وسمعت ان براد  
عليه سلام على يرفع من العالمين ومنه العالم قالت الحية والعقرب لنفوس عليه السلام ان من خاف مضرتنا نقول  
سلام على نفع في العالمين امن منا وسلم ان هذه الكلمات غير ظاهرة المعنى وغير عربية فكانت

عازرنا انه يكن ما لم يكن طاهر الحنة وغير العرب دغ عبد الله بن زيد ربه ومنه الحرق من الحرق وهو  
حرارة من غير غيب كحرق الثوب بالوق اذهب لباسا الى الغدا رب الناس شفت لانك انت الشفاء  
اي ليس الشفاء في الاثبات فاكذلك وقال لا شفاء في الاثبات من الاثبات من غير شفاء وبطفا للحرق بالتيك  
اي يذهب لباسا النار بقوله الله اكبر فالطفة اذهب لباسا الى الغدا رب الناس شفت لانك انت الشفاء  
بالضم على الجهر وقيل ان الغف على الفاعل فانه لازم ومتعد بولاه او اصابته حصاة فليقل ربنا بالرفع  
على الابتداء والنصب نصب بما بعد فالنقد بربنا الله بالرفع على الجزية او المدح الذي في السماء اي علا شأنه  
فانه من غير المكان مقدس اي يظهر اسمك عملا يلحق بك امرك من الخلق والتدبير والحكم جبار في السموات  
الارض اي في جميع السموات والارضين كما رحمتك التي هي صفة الذات من اعادة الانعام ودفع الضرر  
في السماء اي في جميع السموات وكلها كاللقران فاجعل رحمتك التي فكرت منقشة في الارض اي في جميع الارض  
لكل من هو له ذلك وانما خص رحمة الارض لان رحمة السماء عامة استحق الكل لها واعف ربنا اي جميع المسلمين  
حوب بالفتح ويضم اي ذنوبنا الكبيرة وخطايانا اي الذنوب الصغيرة لانك انت رب الطبيبين اي  
المختصين من عزة الاقوال والقبلة فانزل شفاعة وروا من شفاعة رحمة من عطفه العام على الخلق  
من رحمتك الكبيرة على هذا الوجه طرف انزل فيبر من هذا المرض بالرفع على ان يكون تعليلا للقول الساتر  
وجا في الخرم على ان يكون جواب الامر فاعلم هذا كان هذا القول من جهة الدعاء ومنه ان الدعاء في الشك  
اي بعد ما انقضى من وجع شديد وهو في الاصل مصدر الم بالرفع بالفتح فهو الم بالكسر يضع يده اليمنى  
على المكان الذي يالم ويلقي بسم الله مستعين في دفعه ثلث مرات اعوذ بالله وقدرته على دفع ما في  
الام من شر ما اجده من الام واحاذر اي احذر مما اتوقع حصوله في المستقبل من الحزن والخوف فالخز هو  
الاخترار عن الخوف سبع مرات من عن عثمان ربه وللرمد بفتح عين هيجان العين وحرها ورمها  
في الملح اي الطبقة الظاهرة منها ولا في الملحكة والوجع والشغل اللهم متعني في المالة بصري واجعله ان  
البصر توارث اي الباقي على الصحة متى اي معي حتى اموت كما في القاموس وادنى من الادارة في العدة  
قدمت للخصيص ثا ربنا في الجنة المثلة وسكونه الهمة والراء اي قاتل جميع حال كونه واقعا فيما بين  
اعداء في جانيه وانما قيل ذلك احترام اعماء فعلت في اهلية فانهم يقولون من قبله القائل من وجده  
وان لم يكن جانيا وانصرني على من ظلمني من عطف النعام على الخاص من عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
اليم والعت الثابت من حرارة غريبة تستعمل في القلب وتنشئ منه بتوسط الروح والدم والشر  
والعروق وسائر البدن اشتعالا يضر بالافعال الطبيعية بقوله بسم الله الكبير يعوذ بالله العظيم من شر  
كل عرق فاعر كشداد اي عرق غلب به الدم على البدن صفة من نزع العرق اي فاعر منه الدم او صفة  
خروج الدم ونفوخ به من شر النار الذي هو شر من اثارها من اي دواء الى الحكم عن ابن عباس  
وقال انه سمع ابا ساد ومنه عاد من العود وسواك لعبادة من زيارة المريض من مرضا مسج بيد النبي  
اياء وقال اللهم اذهب لباسا رب الناس شفت لانك انت الشفاء وبطفا للحرق بالتيك  
بالوا ولا شفاء الاستشفاء كشف الشفاء لا يشفى بالضم والسكون اي لا يترك ذلك الشفاء  
مرضاه عن ابن عباس ربه اللهم اشف عبدك فلا تالم يكن في الاصل ينكك للعدو واللاء يقره  
ويغزو خالصا كسر النكا بحركة بالهمزة يقال نكا القرحة اذا قشرها قبل ان تبرا ويمشي خالصا  
لك الى جنازة لا يمسي اليه احد والجنانة بالفتح والكسر ليست بسمية وقيل بالكسر السرير وبالفتح ليست  
دحب الاثنان عن ابن عمر ربه ومنه عاد الا وفتي لما خرج المصعنة من الكتب ولما استعمل العرب  
الاستشفاء ان يقول ما من مسلم عاد مريضنا لم يحضره اجله اي بعد نهاية عمره فقال عند ان عند  
ذلك المريض سبع مرات اسأله الله العظيم اي الذي يسد عنه ما لا يليق به وبليت له ما يليق به اذا  
العظيمة المطلقة الكاملة مستندة لكل منها على ما في آخر الكرماني في العرش العظيم ان يشفيك ان شفاك  
الاغا فاه الله اي شفيق ذلك المريض من ذلك المرض دت حبيب عن ابن عباس ربه في ايما اي كل مسلم  
يقول لا اله الا انت سبحانك انك انت من الظالمين اربعين مرة فمات من مرضه ذلك اعطاه الله اجره عند  
وان براد فقد بر حال كونه وقد عفا جميع ذنوبه من سعد بن مالك ربه والمخضر بالفتح ان القر



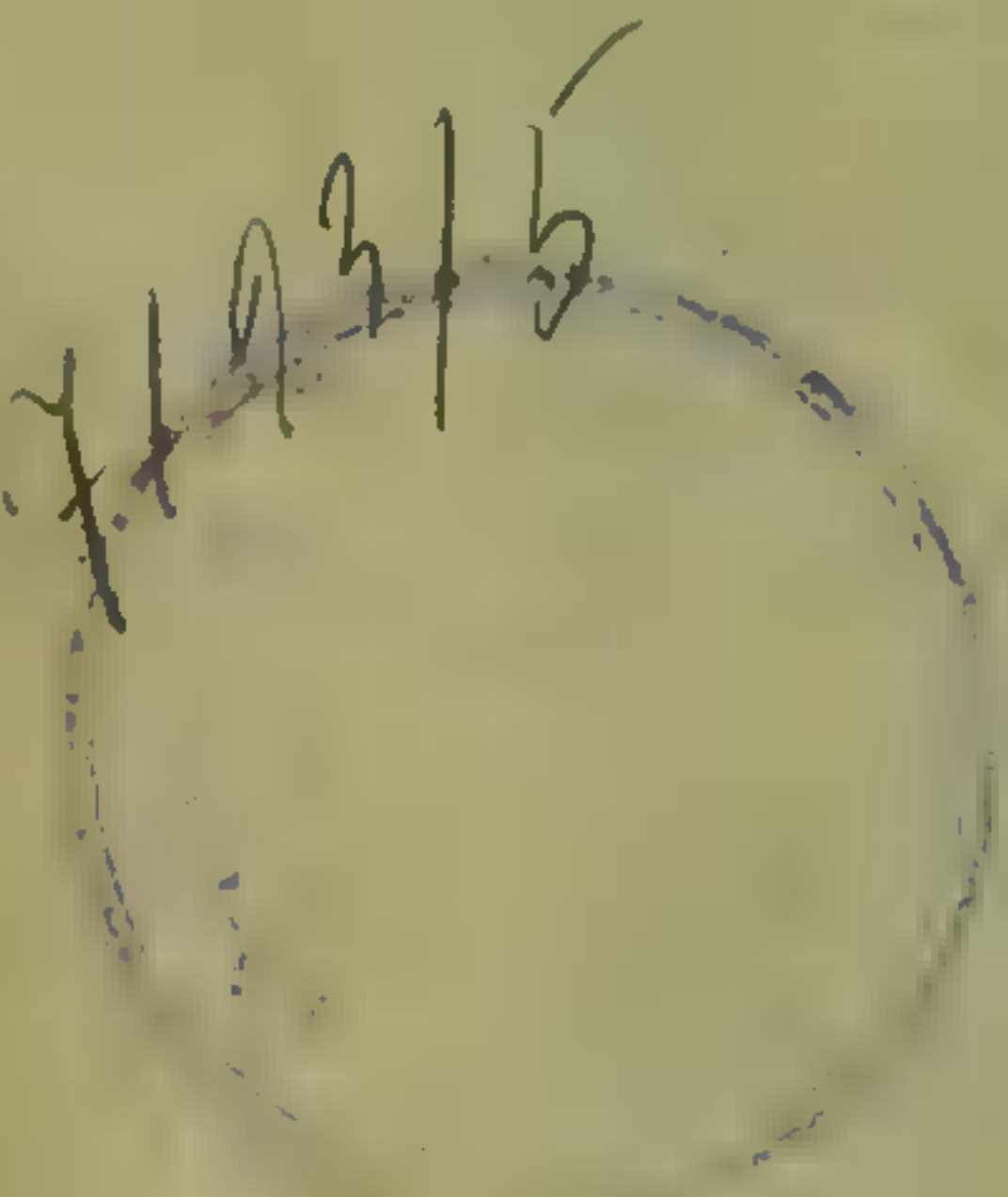
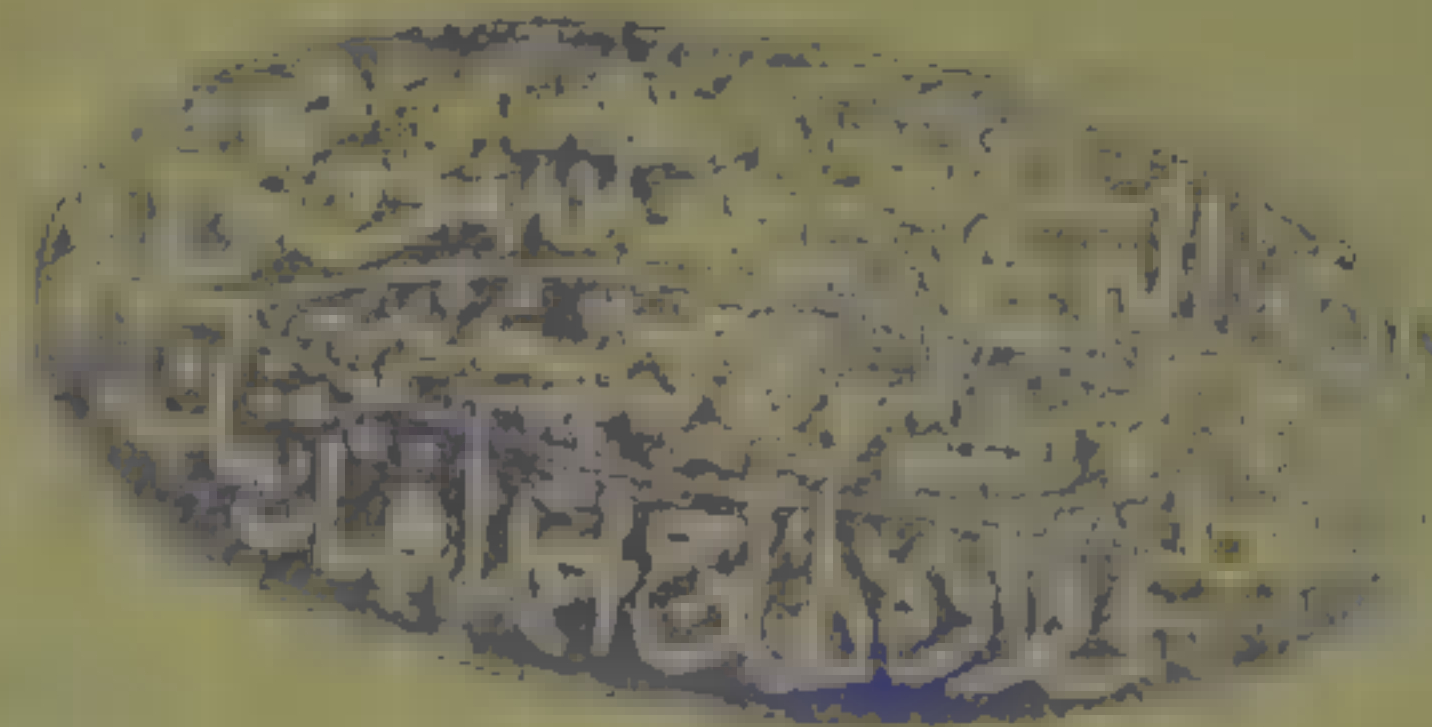
من الموت بقول اللهم اعني على دفع غمات الموت وسكرات الموت بالواو وموافقا للاصل والاذكار لكن الصلوة  
بالواو وموافقا للجامع فانه شك من الاديان ولعله من سهل الناحيتين والغمات كالسكرات بمعنى جميع الغلة  
بالسكون الشدة غمات من كان آخر كلامه لا اله الا الله محمد رسول الله فهو من قبيل الاستغفار  
فلا يشهد اهل الكتاب اصلا دخل الجنة ولو بعد حين دس اي رواه ابو داود والحاكم عن معاذ بن ربيعة  
قال الحكم انه حديث صحيح والمصاب الى الموضع من اي مكرهه بقول لا استرجع ان الله اى خلقنا لاجله ثم  
وانا اليه راجعون عند القبر والبعث قال سعيد بن جبير ما اعطى احد من المصيبة ما اعطى هذه  
يعني الاسترجاع كانه المعامل اللهم اجرني اى اعطى اجرا بالمدة وكسر الجيم من الايجار وجوز ان يكون  
بالقصر وضع الجيم من الاجر بقا لاجن واجن واجن بالضم اذا عطاء كما قال ابن الاثير مصيبين  
واختلف في امر من الاخلاق اى ابدل عما تنزل على خير منها اى المصيبة فاذا قال ذلك اجر الله تعالى  
مصيبته واختلف في خير ام غمات سلمة ربه ويعني التشد يد اى هو من الصبر هذا الكلام ان الله ما  
اخذ من كل احد ولله ما اعطى لكل احد وكل من اعطى الله ما اعطى من الله بلا زياره ولا نقصا  
فليسير في تحسب مع غمات سامة من زيد ربه واذا اصلى اى اراد ان يصلى على الميت كبر أربع تكبيرات  
لا غير ما زاد عليها انما هو لاجن جنس به بعض الموتى كاهل يد كانه شرح الاثار ثم قرأ الفاتحة بطريق  
الشراء ولذا لم يضم اليها السورة على انه معارض بما روى عن معاذ ربه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لم يوقت لنا قرآن فيها ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال اللهم عبدك مبتدأ وابن امتك اى مملوكك  
تشهد اى يعلم خبره ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك تشهد ان محمد عبدك ورسولك قد اصبح  
اى كان ذلك العبد اى ايقظنا محتاجا الى رحمتك الشاملة لكل احد واصبحت كنت غنيا اى مستغنيا  
عن عذابه كفى اى تغفر من الدنيا ومن اهلها ان كان ذلك الوحيد فاكيا اى طاهر من الذنوب فزكه  
اى بلغه الى الدرجات العاليات فيكون من قبيل المشاكلة وان كان مخطئا اى مذنبيا فاغفر له اللهم لا تحرمنا  
من الاصرام اى لا تمنع عنا اجر ولا تضلنا بعد من الضلال هلاك كرهين وبى ما كرهين مسرعة ارجعنا  
اللهم اغفر غيبنا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وانشأنا اى اللهم اغفر  
جميع المسلمين المذنبين بحيث لم يخرج منهم احد فلفظ الضميمة اخذ فيه صغير غير مذهب واسم علم  
اللهم اغفر غيبنا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وانشأنا اى لا تغيبنا عن الاعمال الطاهرة  
ومن توفيقه اى قصت روحه منا فتوفى على الايمان الذى هو من اعمال القليل اعني المصدقين بما  
جى من عند الله ثم اغفرنا اى لا تغيبنا اى لا توفينا في الفتنة ومن الضلالة كانه القاصي  
دس حبس من الاربع غيبنا هريرة ربه واذا وضع اى اراد ان يضع الميت في القبر قالوا وضع به  
الله وضعناك وعلى مله رسولك الله سلماك دس غمات من عمر ربه واذا اراد اى القى القوم فليقل  
السلام على اهل الديار اى السلام على من الآفات محسنة بالمدفونين بهذه القبور فانه حاز ان يراد  
بالديار لغة القبور كما ذكر المص حال كونهم من المؤمنين والمصدقين به والمسلمين والمنقادين له وانا  
ان شاء الله ثلاثين فيما تلقون من هذه الارض فالشرعية معترضة للتاكيد بين الاسم والجنس وهو  
بكم للاحقون اى يدركونكم ولهم ههنا الشرعية كلام بعيد تركه بسا لا الله لنا العافية وكم  
العافية اى لا سخط من كل مكره ديني ودنيوي من غمات ربه **الفصل الثاني**  
في ما يقال في الاحوال اى بعض ما سبق من امور مخصوصة عارضة للانسان والانسان  
يعنون بما ينما زب عن غير فان اكثر مما يشرك السابق فيه اذا خاف احد سلطانا او ظاهما مسلطا فليقل  
الله اكبر الله اعز اى شدوا غلب من خلقه اى مخلوقاته جميعا اى جميع الله اعز ما افاضت المسلمين  
وانما انكرت ما لانها احسن من غيرها امر كما ذكر الرضا اى احسن من غيرها اعوذ بالله لا اله الا  
هو المسك اى الخاف بلاء او صفة الضيق على راي السوء بالنصب ان تقع على الارض اى لا تقع على الارض  
باذن احد الا بانه اى امره واراد من غير عبد كظرف احذر فلان السلطان وحيثه واثامه  
واشياء جمع الشيعة بالكسر من الاشياء ولا نصار من الجن والانس اللهم كن لي جارا اى حافظا من  
شرم اى المسلمين من الجن والانس جل ثنا وك اى عظم مدحك وعز جارك اى غلب حافظك والافاء

للبيان او مخفوفك ولا اله الا الله ثلاث مرات ط غمات من مسعود ربه واذا سمع الرعد اى صوت السحاب وصوت  
ملك السحاب كما في الغراب في يطلون على ملك يسوق السحاب يحاربون النار او يسوق كاليسوق الخادى  
بجذاته فليقل اللهم لا تميتك بغضبك ولا تهلكك بعذابك وعافنا قبل ذلك الغضب والعذاب  
من غمات من عمر ربه واذا هاجمت اى شددت الريح استغفركم بوجهه وجشا على بكنته وبديه وقال اللهم  
اى اسالك خيرها اى الريح وخير ما فيها وخير ما ارسلت به على المخلوق والمستر للريح في جود ان يكون معروفا  
بفتح التاء والمفعول اعني الريح مخدوف وما كناية عن المطر الكثير انما فاع والباء السببية والضمير على التقدير  
للمفعول واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما ارسلت به على المخلوق من غمات ربه واذا هاجم الريح  
طلة لغو بالمفعول ثين دس غمات من عمر ربه واذا سمع صياح الديكة كالفردة فليقل الله من فضله  
فانهارت ملكا مع غمات من عمر ربه واذا سمع بالليل ثميق كخير اى صوت من فان التمايق مصدر  
نهن بالفتح فليستعوذ بالله من الشيطان الرجيم فانهم يرون ملائرون مع غمات من عمر ربه واذا  
ليستعوذ اذا سمع بالليل صياح الكلاب فانهم يرون ملائرون والنساج بالضم اسم من النساج بالفتح  
والكسر مصدر ينج بالفتح والكسر اى صاع دس غمات من عمر ربه واذا اراد اى الكسوف اى ذهاب ضو الشمس  
كلا او بعضا فليقل الله اى ليكثر الدعاء والذكر والاستغفار وليكثر ليصدق شيئا مع غمات ربه  
وما وفدت روية الهلاك اى هذا الحرم في الليلة الاولى والثانية او الثالثة قال اللهم اهله امر من الهلاك  
اى اطلع الهلاك علينا مقترنا باليمن اى البركة والخير الكثير والايمان والسلامة عن المكرهات والاسلام  
والتوفيق لما يحب اياه من قبيل التنازع ويرضى ربه بربك يا هلال الله تعالى الذى هو المديونة  
العالم لا غير فليقل ايضا في التذبير كالا حرام العلوية كما ظنه جميع من البطلة او الكفرة حبس غمات ربه  
وفي ليلة القدر السابع والعشرين من رمضان قال اللهم انا عصفوا اى عافى وراح للثام وتاريت  
للعقوبة حب العفو جملة معللة فاعف عني ت مسلى اى رواه الترمذي والحاكم وقال انه حديث  
صحيح على شرط الشيخين وفي وقت النظر الى المرأة قال اللهم انت حسنت خلقي بغير العيب اوجبت  
لحسن انت خلق بضمين او سكون اللام اى اوصاني حب غمات من عمر ربه واذا اسم اى اراد  
ان يسلم على احد من المسلمين فليقل السلام عليكم بضمير الجمع وان كان مخاطب واحدا فان معه ملكين  
كاشين وقية شامة الى ان تعرف السلام اولى من شكره مع غمات من عمر ربه وبقوله الراد عليه  
وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته وفيه اشار الى ان الفضل في الجواب ذكر العطفين وان لا زاد  
عليهما شئ من غير رضوانه وان الواجب جواب المسلم بالواو وكانه شرح التاويلات مع غمات ربه  
وبقوله الراد على اهل الكتاب اى اليهود والنصارى عليك اى ما يستحقه من الذم واللعن فوجدنا  
ولا جمع ولم يذكر الوافاة جوابه قاله الخطابي هذا هو الصواب لانه كناية عن كونه بعينه مردودا عليه  
جاز ان يكون الواو للاستيناف وقد ورد اثبات الواو في كثير من الروايات واذا اعطى اى اتته  
العطسة فليقل الحمد لله والاحسن الحمد لله رب العالمين والافضل ان يقول الحمد لله على كل حال  
ليقل السامع فمضاه اى الحمد لله بركته الله وبرحمته الله كانه بعض الروايات وهذا السبب  
بما بعد وليد الحمد عليه اى الداعي استغيا بما يهدىكم الله ويصلح بالكم اى حاكم مع غمات من عمر ربه  
واذا طنت اذنه اى صامت من الطنين وبه صوت الذباب والطست فليقل الحمد لله بركته الله  
وليصل عليه اى النبي صلى الله عليه وسلم ويقل ذكر الله بالرفع على الفاعلية بخبر اى بامر شخص غاو  
عقلا من ذكرى ولوريش وهذا الدعاء لا يخفى اشارة الى ما اشتهر ان الاذن انما يطق اذا تكلم احد  
غيبه صاحبها ط غمات ربه واذا اراد احد من التجار وعزم على المال اى زيادته وكثره  
الريح قال عند التجاره اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وصل على المؤمنين والمؤمنات وعلى  
المسلمين والمسلمات من غمات من عمر ربه وفي در المنظم انه من كتب في اربع حرق جديدة طاهرة اية  
ان الذين يتلون كتاب الله واقاموا الصلوة وانفقوا مما رزقناهم سرا وعلا نية بر جود  
تجارة لن يبور يوفى بهم اجرهم ويزيد من فضلهم اغفور شكركم وطمع في مناعة فانه يرى البرج  
والبركة ومن صنع الخير على المخلوق معرفت اى فعله حق امر حسن شريفا او عقلا فقال لفاعلة اى  
لصانع المعروف جزا الله على هذا الصنيع عن جزا خير امر صانع الى فقد ابلغ في الشفاء اى الى  
لا مرتبة القصص في مدح صانعه ت حب غمات من عمر ربه واذا اراد اى احد ما يحب من امر حسن  
في الواقع قال الحمد لله الذي سمعته سم الصالحات وتماه قد مروا اى ما يكره من امر ربه فيه قال











بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نفع صفات ضرائع العلم، الإعلام، بانوار جوامع الكلم وما عليه المدار من آحاد  
سيد الانام والصلوة عليه وعلى المناقلين من اصحابه العظام والتابعين واتباعهم الكرام  
ما مطر الغمام وهذا المطر **ابعد** فلما تواتر على انضباط سجال التوفيق من عنفوان  
الشرع الى استيفاء الستين بالحقيق حتى اجتمع عندي من شوارد العلوم ما هو الا  
الاعم ومن ابد العنود ما به النفع الا **فانه** قلنا وجد كتاب من المتداولات الا وقد  
عليه الطلعي الا **فانه** ما هو جامع لما يحتاج اليه في الدين من الاحاديث التي لا يطعن  
فيها احد من المتقين **المجموعة** من الاصول الثابتة من كتاب الاربعين من المصنفات الثمانية  
لنحوه الا على منزلة من منزلة التقادير فانه قرأ كل يوم اثني عشر سبعا من الشرعيات حتى انكر  
في الغاية العسوى منها وصار حاكما من الدرجات وكان ضيق العيش في الكل والشر  
واللباس وسائر العادات فلم ياكل الا بعد العشاء ولم يشرب الا عند السحرة جميع الاوقات  
ولم يشرب ما باردا ولم ياكل فاكهة ومشق فان اكثرها من الصدقات ولم يدخل صاها و  
زهد في الدنيا ورغب في العقبى ورزق الانفس من الحالات ولذلك حين خطر به **الاشغال**  
بالطب فاشترى القافون اطعم قلبه فباعه فغاد الى الانفس المكنون وهو شيخ ابو زكريا  
يحيى النوري رحمه الله عنه **عنه** سائر العلماء الماضين منسوب الى النوري من اعماله مشق  
وجاز النواوي من بلاد المسلمين تولد سنة احدى وتسعة وستائة ومات وهو ابن خمس  
واربعين الا انه اشتمل على محملات عزيزة ومشكلات غفيرة اذ كانت انها صارت موصوفة  
فوائد كثيرة وان كان لواء الجهل شروها والعلم حبا مشقرا كان لم يكن شيئا مذكورا  
بل عيبا كاملا وقبيحا مستورا **بليت** باقوام يكون اساءة محاسن اقوام الانام اليك  
فاني شكيت الى الله سبحانه وتعالى وارجوا يكون ثوب علة ان الدهر صار لي فشرعت في  
ذلك مستعينا به من عز الرل ومنفرا بالية عن الملل لعل سعي مشكورا وحظائي مغفورا غير  
عز هذا العناد وفشل الدال والعدول عن السداد فاقول كما قال بسم الله اى ابتدوا وافتد  
على كل منقل وقول لفظا مختصا به من فالية للتعدية والاضافة للاختصاص والاسم لفظا موصوفا  
لمعنى واختلف ان الجلالة بحرفي وعزني مشق او غير مشق اسم او صفة علم للذات او مع الصف  
والاصح انه مشق علم للذات اعرف المعارف راى سيبويه في التمام فقبل ما فعل بك فقال خير  
يجعل اسمه مع اعرف المعارف واختار كثير من المتأخرين انه من الاصل اسم مشق ولذا لم يوصف  
به ثم صار مع اللام قبل صفة الهمزة علما بالعلية ثم ظلت اختص به ثم لا يطلق على غير فان كان  
عز قياسي بان الهمزة مع الحركة فوجب الادغام قياسا لكونه الاول والا فغير قياسا لثبوته الرحمن  
بالحرف على الاتباع والنصب ورفع على القطع الى الموصوف بالانعام بلا تردد فهما مغيران في

في التمام

لكن

كفصيان وعلم كمال الكمال وغيره فلا حاجة الى ما في حواشي الكشاف من العلم بقاعدة مخترعة  
انه جعل السعدى لانما بالانقل لا فعل بالضم ثم يستحق منه الصفة المشبهة كما جرح على انه في ذكر  
في المقدمة رجم بالضم واجاز الفسوى استعاق الصفة من السعدى وانما لم يكتب بالضم  
اريد التاكيد على ما ذكر الجوهري وغيره وانما افتتح بالتسمية لقوله عليه السلام اول ما كتب العلم  
بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبت كتابا فالتبوهة اوله ومفتاح كل كتاب انزل في الجهرى  
لكن ذكر ان كثيرا من تفسيره غير ريد انه قال صلى الله عليه وسلم انزلت على آية لم تنزل على غيري  
غير سليمان بن داود وهي بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله اى التكرار في كماله القاموس وغيره  
المختار عند كثير من المتأخرين انه التثنية على الصفات اللازمة والتعدية والتشكر فعل ولونه  
للنار على التعدية كما قال ابن كثير وغيره وقال الجعفي ان الحمد باعتبار الكمال والتشكر باعتبار  
الافضال وفي الجمع قال المحققون ان حقيقة الحمد استعاق الصفة في جماعة النعم وحقيقة التشكر  
رؤية النعم عن النعم ولا من الجنس والجزم يولد الاختصاص كما ظن فالحق ان اللام للاستعراق  
بقربية المقام مع ان الحمد كلما مختصة به مع تحققتا عندا هل الحق وادعاء عند المعزلة  
كما ذكر السيد في اول شرح القاضى وانما اثر تأخير الحمد وقد ورد حديث حسن يرويه  
ابن داود وابن ماجه عن بلال هريفة قال صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال لا يبدأ بحمد الله فهو  
او اجزم اى قبل البركة فستحق ابداء به كماله الا اذا كان روي عنه لانه اريد قبل الشروع  
في ذلك وهو امر ليسع التسمية والحمد والتشكر والصلاة على الله اريد ذكر الله وقدره  
كل امرئ لا يبدأ فيه بذكر الله كما ذكره المصنف في كتابه من قوله في شرح مسلم وكذا ذكر الجعفي وقال  
ابن حجر في اول شرح البخاري في الجواب ان ذكر الله جامع للتسمية والحمد والتشكر على ان في الحديث  
مقالا وانما راعى هذا الترتيب ليكون على وفق القرآن ترتيب العالمين بالجرم والنصب والرفع  
اى بالكل كل فرد من افرادهم او مدبره او مربيه او يتممه او منعمه فان الرب يطلق في اللغة على  
الكل كلمة النهاية فهو اسم فاعل مخفف راب او مبالغة في الاصل ربيب كذا راعى مصدر التوسر  
صفة مشبهة على النقل المذكور لانه في غير فعل التعظيم يوجد في صفة المغناص ولا في الفقير و  
الرفيع من الغافق وان نسب اليه شارحوا الكشاف ولا يرصني وينادي عليه برفيع الصد  
حيث قاله ربه ربه فهو ربيب ويوصف العرف بالسكر المختصة به كماله قوله ان عليا قاتل  
العنبر الشجع والعالم اسم جنس من علم الخالق من المكلفين الا من والملك والجن والشيطان او  
جنس ما علم به الخالق من غير نوع لا فرد فلا يتألف عالم زيد بل عالم انسان وجمرا واسم جمع  
للمخلوقات كلها وهو المختار عند اكثرهم منهم المص كماله في شرح مسلم وانما جمع لتلازم  
ان القصص لا افراد جنس واحد وقيل لان التبادر بنفس حقيقة عند عدم العهد وفيه  
ان الاستعراق مقدم على الجنس كماله الاصول وانما جمع هذا الجمع لانه اريد اصنافا للكلين



وقد اتفق على الباطل كما في كشف الكتمان وانما اختار الدين على الاسلام لانه مخصوص بشيعة  
بالدلائل العقلية القطعية اي الحاكم بطريق الجزم بلا تردد والدليل لغة المرشد وعرفنا  
ما يستنبط منه المقدمات الجزئية ولوطنية كقوله تعالى اقيموا الصلوة وكثيرا ما يطلق  
على ما يفيد اليقين كالاية واماما يفيد الظن فاما مرة فالقطعية على الاول صفة  
مخصصة وعلى الثاني موصفة فان المثبت للاحكام من جهة الانبياء عليهم السلام بلا واسطة  
لم يكن الا قطعييا ويدخل فيه المباح والمندوب فانها قد ثبتا بالقطع واحترز به عما  
ثبت باجتهاد المجتهدين واصحاب البراهين ان البراهين العقلية الواضحة جمع البراهين  
مصدر من بالكسر اي بيض ثم سمي او كذا لادلة الذي يقتضي الصدق ابدالا محالة  
واضرب به عما يقتضي الصدق ابدالا وما يقتضي اقرية الصدق واقرية الكذب واستوى  
فان الدليل يطلق على كل من الحجة كانه المفردات ولما ذكر ان ماهية الحمد ثابتة له تعالى  
بناء على انصافه بكمال الافضال مطلقا اراد ان يحمد بناء على انصافه بكمال الافضال  
حقه فاستأنف جملة لذلك وقال احمد على جميع نعمه ان بناء على ما وصل اليه من النعمان  
السابقة كلها كفيرة حذفت والاضافة للعهد وانما اتى بالمضاربة لان استمرار النعمان  
بقتضى استمرار الحمد ولواريد انشاء لادى بالماضوية لانه اغلب كما تقره واساله  
المزيد هو مصدر لانهم او متعلما في الزيادة على تلك النعم او زيادتها كعبته وكيفيته و  
جاءت كسر الهم وسكون الزاي وفتح الياء من فضله اي عطية التي لا تقابلها عمل من وانما  
لم يقدم المفعول كغيره لانه لو علم ان غيره قابل للسؤال وليس كذلك عند من نظر بعين تحقيق  
ولكان الشهاد من سنن الخطبة على ما خرج ابو داود ومن حديث كل خطبة ليس فيها شهاد  
فان كاليوم الحمد ما عمل بذلك كغيره فقالوا واشهد اي بين واعلم كانه القاموس ان اي انه  
لا اله الا الله اي غير الله بالرفع بدل من محل اسم لا وسيا في ثم اكد التوحيد الموجب  
الكبر الكبار فقال الواحد الذي لا يصح عليه التجرية ولا التكرير القهار الغالب على  
الدلائل ولكنه الكيم الذي نعم على غيره انما ما كثره وقيل الذي يستقل الكثير يستكثر القليل  
ولذا جعل الله تعالى الواجبات علينا شكرا لنعمه الغفار كما ضرب السائر لثقت  
عباده وعيهم المتجاوز عن خطاياهم ومنه التقديم والتأخير اشعار بان الخوف في حال  
الحياة ينبغي ان يكون غالبا ومنه الخاتمة بالعكس ولذا قالوا ان الصالحين اجتماعا  
والكثيرا ذكر رحمة التي وسعت كل شيء ثم فصل الشهاد بعرض التفضيل وان لم يكن  
مرددا وكذا الفعل زيادة للاهتمام فقالوا شهد ان محمدا صلى الله عليه وسلم عبد  
الشرير وقدم لانه من شرب اسماء المؤمنين النبي عن غاية التذلل ورسوله الموصوف بوصف  
الرسالة من عند الله وجبيرة ففعل بمعنى المفعول من حبه او المفعول بالكسر والفتح اي الحب

وقد اتفق على الباطل كما في كشف الكتمان وانما اختار الدين على الاسلام لانه مخصوص بشيعة  
بالدلائل العقلية القطعية اي الحاكم بطريق الجزم بلا تردد والدليل لغة المرشد وعرفنا  
ما يستنبط منه المقدمات الجزئية ولوطنية كقوله تعالى اقيموا الصلوة وكثيرا ما يطلق  
على ما يفيد اليقين كالاية واماما يفيد الظن فاما مرة فالقطعية على الاول صفة  
مخصصة وعلى الثاني موصفة فان المثبت للاحكام من جهة الانبياء عليهم السلام بلا واسطة  
لم يكن الا قطعييا ويدخل فيه المباح والمندوب فانها قد ثبتا بالقطع واحترز به عما  
ثبت باجتهاد المجتهدين واصحاب البراهين ان البراهين العقلية الواضحة جمع البراهين  
مصدر من بالكسر اي بيض ثم سمي او كذا لادلة الذي يقتضي الصدق ابدالا محالة  
واضرب به عما يقتضي الصدق ابدالا وما يقتضي اقرية الصدق واقرية الكذب واستوى  
فان الدليل يطلق على كل من الحجة كانه المفردات ولما ذكر ان ماهية الحمد ثابتة له تعالى  
بناء على انصافه بكمال الافضال مطلقا اراد ان يحمد بناء على انصافه بكمال الافضال  
حقه فاستأنف جملة لذلك وقال احمد على جميع نعمه ان بناء على ما وصل اليه من النعمان  
السابقة كلها كفيرة حذفت والاضافة للعهد وانما اتى بالمضاربة لان استمرار النعمان  
بقتضى استمرار الحمد ولواريد انشاء لادى بالماضوية لانه اغلب كما تقره واساله  
المزيد هو مصدر لانهم او متعلما في الزيادة على تلك النعم او زيادتها كعبته وكيفيته و  
جاءت كسر الهم وسكون الزاي وفتح الياء من فضله اي عطية التي لا تقابلها عمل من وانما  
لم يقدم المفعول كغيره لانه لو علم ان غيره قابل للسؤال وليس كذلك عند من نظر بعين تحقيق  
ولكان الشهاد من سنن الخطبة على ما خرج ابو داود ومن حديث كل خطبة ليس فيها شهاد  
فان كاليوم الحمد ما عمل بذلك كغيره فقالوا واشهد اي بين واعلم كانه القاموس ان اي انه  
لا اله الا الله اي غير الله بالرفع بدل من محل اسم لا وسيا في ثم اكد التوحيد الموجب  
الكبر الكبار فقال الواحد الذي لا يصح عليه التجرية ولا التكرير القهار الغالب على  
الدلائل ولكنه الكيم الذي نعم على غيره انما ما كثره وقيل الذي يستقل الكثير يستكثر القليل  
ولذا جعل الله تعالى الواجبات علينا شكرا لنعمه الغفار كما ضرب السائر لثقت  
عباده وعيهم المتجاوز عن خطاياهم ومنه التقديم والتأخير اشعار بان الخوف في حال  
الحياة ينبغي ان يكون غالبا ومنه الخاتمة بالعكس ولذا قالوا ان الصالحين اجتماعا  
والكثيرا ذكر رحمة التي وسعت كل شيء ثم فصل الشهاد بعرض التفضيل وان لم يكن  
مرددا وكذا الفعل زيادة للاهتمام فقالوا شهد ان محمدا صلى الله عليه وسلم عبد  
الشرير وقدم لانه من شرب اسماء المؤمنين النبي عن غاية التذلل ورسوله الموصوف بوصف  
الرسالة من عند الله وجبيرة ففعل بمعنى المفعول من حبه او المفعول بالكسر والفتح اي الحب



او المعامل كذلك اي الحجاب واليه اشيرة الرضى فانها المودة التي هي التمشي ومن جوف ذلك  
 التي هي التشار والاحسان وخليفه بمعنى الحال اي مفرط الحاجة اليه مع من الخلة بالفتح وهي  
 وهذا من صفات الكمال ولذا قيل اللهم اغثنني بالافتقار اليك ولا تفقرني بالافتقار  
 وليس من الخلة بالضم والفتح في الموضوعين اول افضل المخلوقين اي افضل من جميع الكليين  
 من حيث المجموع فيلزم التفضيل على كل فرد وهذا اضافة اسم التفضيل بمعنى من على ما في  
 شرح التاويلات والا فقد لزم التفضيل على كل فرد على مقتضى اضافة الحقيقة كما بين  
 محله وما ورد من النهي عن تفضيل صلى الله عليه وسلم فهو ما يورد على علو بعض النزاع واهانة  
 لغيره من الانبياء عليهم السلام المكرم من الاكرام او التكرم وسما يصاله ما فيه منع تام الى احد  
 بالقرآن مدا وقصر اضم بعض الحروف والكلمات الى بعض ثم صار اسم جنس يقع على كل ما بين  
 وبعضه كما ذكره الزمخشري لانه جامع لشمس العلوم فهو مشترك معنوي بين الكل والكل الا ان ذلك  
 الكل يختلف باختلاف المباحثين الا ترى ان الاصول لا يطلق القرآن على اقل ما يفيد الحكم  
 فانه القرآن عند ومد على الاعجاز لا يطلق على اقل من ثلث آيات العزيز اي في العزيم  
 حالة مقتضية للعالية مانعة من العلوية وفيه تلخيص لقوله تعالى كتاب عزيز اي سهل  
 وجود مثله ويقال عز الشيء اي اقل اعتبارا بما قبل كل موجود مملوك وكل مفقود مطلوب  
 ذكره الراغب المجرى الى معرفة العادة المتبعة للنبوة بان خلق الله تعالى العج من شدة  
 اول خلق القدرة عليه بناء على ان العجز فعل او ترك من الاعجاز جعل الشيء عجزا والاعجاز  
 مجاز ولا يابس بوصف القرآن به لان التاء للنقل لا الاسمية وقيل للمبالغة وفيه تارة  
 وقيل باعتبار الآيات وفيه ان المجرى بوصف بما ليس في آيات وانما وصف القرآن  
 لكونه واقعا اعلى مراتب بلاغة المحقق من تلك الاعاظ الشريفة والكمال المنيفة كالآل  
 على واقف كلام العرب والبلاغة كونه لفظ الكلام حالي من معاني المعز والمركب التام  
 ومعنا مطابقا للمقام المستمرة الثابتة بين الا نام بخلاف غير من المعجزات العظام  
 فانه مقيد بحياة عليه السلام على ثبات السنين اي على صفة البقاء الى يوم القيام ولا يضر  
 ان لما يوصف التجرد في كل سنة فانه مثل لما يوصف بالدوام والسنة في الاصل سنة او  
 لغة مقدار قطع الشمس البروج الاثنى عشر وشرعا مقدار قطعها بالشهور والاهلية بخلاف  
 العام فانه من الحرم الى آخره في اللغة على ما قال بعضهم كانه شرع الهادي والمكرم بالسنين  
 بفتحين وضمين وضم الاول وفتح الثاني جمع السنة بالفتح او الضم وهي لغة الطريقة  
 البطانة كانه المفردات كسرعا مشتركة بين معنيين الحديث ما واطب عليه احد من بني وعمر  
 وجعلهم يسمونهم بالسنين لان المطلق ينصرف الى سنة النبي وبتركة انهم يسمونهم بالسنين  
 الاصل مستنيرة اي ذات النور كثيرة المسترشدين اي كل من الجبن والانفس العرب والعجم

والعام

الذين

الذين يطلبون الرشدا لا هتداء او الذين يرشدون ويهتدون فان بطائر المسلمين تذكرك  
 من رسالة الدائمة الاشراق والاضارة ما هو الحق من المنقولات والمعقولات كما ان ارضا  
 للخلق تذكرك من سماء كل شيء من البصائر المخصوصة الى المختار عن سائر الانبياء بجوامع  
 الكلم اي يحمل من الكلام لكل منها معاني كثر واحكام عظيمة فانه صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يتكلم بمثل  
 نحو الغرم بالغنم واللهم احسن عاقبتنا في الامور كلها الحديث وفيه تلخيص لقوله صلى الله عليه وسلم  
 فضلت على الانبياء بست منها جوامع الكلم ولا ينبغي ان يحل منها على القرآن كاطن فانه مكرر  
 ولا ينبغي حمل عليه في غير هذا الموضع فالجوامع جمع الجامعة او جمع الجامع كالمواضع فكان كل جملة  
 على معاني والكلم اسم جنس لا جمع على ما هو المذهب عند المحققين وسماحة اي المخصوصة  
 الدين اي باثنيان شريعة ليس فيها ضيق كقطع عضوا ثم وموضع النجاسة والصلوات  
 الكثير كل بوصف في مكان واحد ويجوز ان يراد الجود على الجبن والانس بالتبليغ فان  
 في الجود السماحة والسهل السماع الا انه مستدرك بالمشترطين ويمكن ان يقال انه بزيادة  
 التاء الى كثرة الامور المصنوعة عما كان فضلا محله ولما احتج الصلوة على التبرع عند كل  
 خير عما في مقتضى المصير من حديث كل كلام لا يبدأ فيه بالذكر والصلوة فهو اقسط محقق  
 بركة اراد ان يورد في فقال صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر النبيين ان في الخبر  
 واسرارهم للجميع اقل استعمالا ولا يحيط الجوامع به بمعنى الجميع فانه تابع لاسماء النفس  
 وتبعه عن النفس فيلحقها اصله بنو لكون ذهب سبويه وغيره انه من اليناء الجز وهو الحق  
 كما في الرضى قال العزيز زابادي انه المجرى عنه ثم والمختار ترك الهمزة وفيه اشعار بان الملك  
 والابح ان النبي ان بعث لتبليغ الاحكام وكذا الرسول كانه شرع المقاصد  
 ان الرسول اعلم ويشمل الملك كما قال الراغب وغيره وقيل ان الرسول صاحب الكتاب  
 النبي اعلم ورده بان عدة الرسل اكثر من عدة الكتب على ما في الاخبار والكل من النبيين  
 حيا وميتا الا ان آل سائر الانبياء قد انقضوا بانقضاء مدة شريعتهم ومن ادعى انبائهم  
 خطي عند نبيه فانه قابل تنسخ شريعتهم فماد في زماننا فهو كما في عند موسى عليه السلام  
 فالآل عند البصرة اهل قلبت الباء همزة ثم قلبت الفاء وعند الكوفية اول قلبت  
 الفالفة القاربة الغريبة وشريعة جميع المسلمين من كل امة على ما هو المختار عند المحققين  
 كما ذكره في شرح مسلم وانما يضاف الى الظاهر لانه لا يجوز الاضافة الى المفسر عند بعضهم وقد  
 قلت بلا خلاف وسائر الصالحين ان كل با في منهم من صالح هذه الامة والمختار انهم  
 والآيتس لما ينبغي وهذا تخصيص بعد تميم اشارة الى كمال شرفهم وتفضيلهم على سائر  
 الانبياء ولما فرغ من الخطبة شرع في الدعاية فمر اعيانا ما هو قريش في التحصيل الذي هو  
 من المفتح الى المقصود مع رعاية المناسبة فقال ما يعني البتة فانه لم يذكر الا للقبيل  
 فان التقدير ان ملك الدنيا شئ فخذت الشرط وابدل حرة بما بعد ان بعد الخطبة فتر

في انشائه الى الصلوة  
 في انشائه الى الصلوة  
 في انشائه الى الصلوة  
 في انشائه الى الصلوة

الساير  
 لفتح الجمع



على الضم على اقوى الوجود بعد حذف المضاف اليه ولا يخفى ما فيه من الربط والملازمة بالسنين  
 فتقر بغير التخصيص وما بعد ليس بمفصل الخطاب ومنه مخبرات الخطبة على ما ذكر في شرح  
 فقد روينا بضم الراء وكسر الواو والمخففة اي نقل اليها سماعا او قراءة او اجازة خاصة  
 او عامة او مبالغة او مكاتبة او وجادة وجاز ان يكون على المعروف وحذف المفعول  
 على قال بعضهم وان يكون على الجمل من الرواية وعلى الجمل على الرواية كما في المغرب وغيره ولو  
 استقر من الرواية سيرا بكون فالتسبب بالمقام والا ولا وجه عند الحديثين عن علي بن  
 على الاتصال على الاصح بن له ظالم في اول الفائق قد اشهر ابن ابوطالب كافي طالب السلم  
 وموابن عشر سنين وقيل غيره الى اكثر من سبعة اقوال استشهد في رمضان بالكوفة سنة  
 اربعين وهو ابن ثلث وستين على الاصح كفاية في الاسلام واوصافه السنية العظام بين  
 روى عنه في الاصول الستة مروياته ستة وثمانون وخمسة مائة وعبد الله بن مسعود  
 الهذلي كان من اعلم علماء الصحابة كان بالكوفة وله اربعة آلاف تلميذ وقال عمر انه كنيف  
 على صاحب سوكه ونعله وطهوره في سفره سادس في الاسلام مروياته ثمانية واربعون  
 وثمانمائة توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلثين على الاصح وموابن بضع وستين سنة ومعاذ  
 بضم الميم بن جبل الانصاري شهد بدر مروياته سبعة وخمسون ومائة توفي سنة  
 ثمانية عشر وموابن ثابت وثلاثين وعمر بن عبد الله الانصاري من اهل الصفه شهد  
 المشاهد مروياته تسعة وسبعون ومائة مات بالثام سنة اثنين وثلثين وعبد الله بن  
 ابن عمر بن الخطاب ولد قبل الوجود سنة اكر اولاده اسمع ابيه قبل بلوغه شديدا  
 وقال صلى الله عليه وسلم حفصة ان اخاك رجل صالح مروياته ثلثون وستمائة والغان توفي  
 بمكة سنة ثلث وسبعين وموابن ثلث اواربع اوست اوسبع وثمانين سنة وعبد الله بن  
 ابراهيم بن ترجان القرآن حبر الامه راى جبريل مرتين مروياته ثمانية وستون ومائة  
 والتمات بالطام سنة وستين وموابن سبعين سنة وانس بن مالك الانصاري  
 خادم الرسول صلى الله عليه وسلم عشر سنين لم يقل فيه بشيا صنعت دعوى بكثرة المال والاوا  
 وطول العمر فاعترضه كل سنة مرتين وولده سوى ارباطة خمس وعشرين ومائة  
 مروياته ست وثمانون ومائتان مات بالبصرة سنة احدى وتسعين وموابن تسعة  
 وتسعين سنة على الاصح وعبد الرحمن بن هريز مصفرا الهرة روي عنه انه قال  
 كنت اعمل هرة في كمي فراء صلى الله عليه وسلم فقال ما هن فقلت هرة فقال يا ابا  
 نعم صار كنيت وان اراض به كان احفظ الصها بة واحضرم فان المهاجرين شغلوا  
 بالتجارة والانصار يحواضهم وشهد رسول الله بلخرص على العلم والحديث وروى عنه  
 كثير من الصحابة مروياته المرفوعة اربعة وسبعون وثلثمائة وخمسة اثنان مات بالمدينة  
 سنة تسع وخمسين وموابن ثمان وسبعين عن احمد بن حنبل رايته رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في المائة فقلت يا رسول الله ما ردي عنك ابو هريز حق قال نعم رضى الله

عبد الله بن مسعود

عبد الله بن عمر

عبد الله بن عباس

انس بن مالك

اناس بن مالك

واي سعيد الخدري بضم الخاء ويكون الدال المهملة من الحفظ الكثير مروياته سبعون  
 ومائة والف توفي بمكة سنة اربع وسبعين وهو ابن اربعة وتسعين رضى الله عنهم اي  
 راسم موثوقين لامرهم ومنه من لم يمت من طريق اي سائدا كثيرة طرق رويها والطريق  
 فعيل بمعنى مفعول اي الذي يطرق ويضرب بالارجل ثم استعمل لكل مسلك وعرفا الاستدلال  
 والسند وهو اخبار عما يوصل الى الحق ويقال على نفس الطريق ولذا جمع والمثل الحديث  
 وهو قول الصحابي على الاظهر كثيرا للتاكيد بروايات جمع راوية لغة النقل وعرفا المفعول  
 بالاسناد كما ان الراوي الناقل بالاسناد مستوعبات اي مختلفات صورة ان رسول الله  
 كالعلم لنبينا فخص به وهو المفعول الثاني لروينا وهو محمد بن عبد الله سيد عباد الله  
 حمليه امه في اوسط ايام التشريق وتولد وموابن تسعة اشهر بعد صبح يوم الاثنين الثاني  
 عشر من ربيع الاول ثم مات ابواه بعد سبعة اشهر وقيل غيره والاصح ان اياه قلبا  
 وموابن تسعة ثم انه في حجر عبيط السلب ثمانين سنة فاذا مات صار في حجر بلطالب في خمس  
 عشرة سنة ثم تزوج صلى الله عليه وسلم وموابن خمس عشرة سنة خديجة وموابن خمس  
 سنة ثم تزوج صلى الله عليه وسلم النسيئة الى اثني عشرة وموابن وذا بلالا خلا في ثم تزوج  
 او قرع على التزويج ثلثين امرأة طلوع منهن ستا وبعث الى الثقليين يوم الاثنين  
 من ربيع الاول وموابن اربعين سنة ثم اسرى به قبل الهجرة سنة وغزواته سبع عشرة  
 وسراياها ست وخمسون ثم اختار الرفيق الاعلى في منتصف النهار من يوم الاثنين  
 الثاني عشر من ربيع الاول ودفن المنتصف او السحر من ليلة الاربعاء وقد بلغ ثلث  
 وستين سنة صلى الله عليه وسلم اي عظمته الدنيا بابقا شريته وفي الآخرة بتشفيعه  
 ثمانية وتسلم الله اياه اي جعله سالما وعاريا عن جميع الآفات والمكرويات الطاهرة  
 والباطنة ولم يكن باللسان لما روى عنه صلى الله عليه وسلم من صل على كتاب لم يزل الملك  
 يصلون عليه مادام اسمي في ذلك الكتاب كما في بداية الخزي قال صلى الله عليه وسلم من حفظ علي  
 اني اي غلبت المسلمين وان لم يحفظ ولم يعرف معناه كذا ذكر المص وفيه انه عدل  
 عن الظاهر المطعون في مواضع من شرح سلم وكذا النقل للمسلمين فان الظاهر منه ان  
 من حفظ للازمة بالاخلاص كان له ذلك وان لم يوفق في النقل على ان صدر الحديث سلم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حد العلم الذي اذ بلغه الرجل كان فيها وهذا مشير الى اشراط  
 المعرفة به والاولى ان يكون مضمنا للشقاق وهو العناية المختلطة بالحق ويعدى بها  
 الحفظ الضبط في القلب فالمعنى استفق على من حافظ لاجلهم والانه جماعة مجمعة  
 امريين واحدا وزمان او مكان ويطلق على المؤمنين مع امه الاجابة وعلى التابعين  
 في الاماكن وهم امه اتباع وعلى الذين بعث اليهم مع امه الدعوة والمراد الاول اربعين  
 خاصية فيها ولذا اظهر طينة آدم اربعين وكذا ميقات موسى ونزول الوحى على نبينا  
 عليهم السلام وخلق الكمال حديثا لغة اسم من التحدث وهو الاخبار كما ذكره الرض وعرفا

ابن سعيد الخدري

رسول الله صلى الله عليه وسلم

في ولادة النبي  
وساير احواله

تزوج النبي  
خديجة

خاصية  
الاتباع



ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم من قوله او فعل او تقرير وقد يطلق على ما نسب الى الصحابي والتابع  
كذلك فاحديث علم يعرف به اقواله وافعاله واحواله صلى الله عليه وسلم وموضوعه ذات رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من حيث انه رسول الله وغايته الفخر بسجادة الدارين والطالب له المبتداه  
الواعي فالحديث من غل رويته واعتنى به دراية ثم الحافظ المحيط علمه بالغ حديث متنا  
سندا وجرا وتقدولا ثم الحجة المحيط بثلثاته الف حديث كذلك ثم الحاكم المحيط بالجميع لكن قد  
ضبطه فقال احمد بن حنبل صحيح الحديث سبع مائة الف وكسره وقيل غير من امره منها اي  
اي مما يتعلق بدين هذه الامة اصولا وفروعا بعثه الله اي احياء يوم القيمة اي يوم لا ينفع  
يقوم الخلق فيه عز مكانة دفعة واحدة في زمرة بعضهم النأي وسكون الجيم اي جماعة الفقهاء والعلماء  
اي المجتهدين العارفين بالله تعالى رويته بعثه الله فقيها عالما لم يذكر رويته وكان لم يتحقق عنده  
وكلام المقاصد الحسنة فاطر الله ابن مسعود رويته الى الدرر بعثه الله فقيها وكنت يوم  
القيمة شافعا اي طالب العفو وشريفا لا يخبره من معطوف على بعثه الله فالجزء اكلنا الجملة  
كانه المشكوك وقال البيهقي انه حديث مشهور بين الناس ليس له اسناد صحيح ورواية ابن  
مسعود قيل له اي الحافظ الظاهر وقيل بالواو ويكون معطوفا على بعثه الله على ما دل عليه كلام  
الحلية اذ دخل من ابواب الجنة الثمانية ثبتت رويته ابن عمر كتب يوم القيمة في  
زمرة العلماء الشهداء وحشر اي احصى في زمرة العلماء الشهداء وقد اتفق الحافظ اي  
عقوى اتفاق الحافظين الذين الاسلام عن الكل من جهة ضعف رواية الحديث او براد  
المعنى المصطلح على انه ان هذا الحديث حديث ضعيف افساهه قريب من خمسين وروا  
ليس صحيح ولا حسن فالصحيح ما اشتمل من صفات القبول على علاها والحسن ما لم يشتمل  
منها عليه فهي ان يتصل من العدد ويتمكن من اختصاره متى شاء ولا يخالف الرابع ولا يفتن  
فيه لكن ذكر الشيخ صدر الدين القونوي في اول شرح الاربعين ان هذا الحديث عند جماعة من  
المتقدمين من هذا الفصل والذين بالاسانيد الصحيحة الواردة من طرق شتى وقد صنف  
اي جمع العلماء الحديثون في هذا الباب اي من نوع الاربعين ما لا يحصى اي لا يعد على التفصيل  
من المصنفات الجيدة فاول من علمه انا صنف فيه عبد الله لم يوصف بشيء لانه مستغنى  
عن ابن عباس ما على وجه الارض مثله كافي جامع للاصول وتنفق على ما حنيفه والتعدي وما  
وكان ينفي في سنة مائة الف درهم ذكره اليافعي ولد سنة تسع عشرة ومائة ومات سنة  
وثمانين ومائة ابن المبارك هو ملك خير من كثير من الملوك مالكة رجل من تجار بغداد في  
خوارزمية ثم ابو الحسن محمد بن اسلم الطوسي منسوب الى طوس بلدة بخراسان ثم في زمانه  
العالم بالحديث وغيره الرباعي اي العارفين بالله فانه منسوب الى الرب والزائد للمبالغة  
غلب عليه الخرج حتى خرج من الدنيا وليس له الاكساء ولبد وانما مات بنيسابور سنة  
اربعمين وثمانين ثم الحسن بن سفيان بالفتح قال ابو بكر الرازي ليس له في الدنيا نظير  
شيخ زمانه وله كرامات ومصنفات توفي سنة ثلث وثلثمائة الف تسوي فختين والواو

ابن المبارك  
مالكة رجل تاجر

ابن النور  
والواو

اشتهر النساء فيهمزة غير معدودة كانه الانساب ومحمد ابو بكر بن الحسين حدث ببغداد و  
كتب كثير ومات بمكة سنة ستين وثلثمائة الهجري منسوب الى عمل الاخير بالمد وضم الجيم  
وابو بكر محمد بن ابراهيم كان حافظا فقيها كثير النصاب توفي باصفهان سنة ستين  
واربعمائة الاصفهاني بكسر الهمزة وفتحها وسكون الصاد وفتح الف وانما سمى بالهجرة سببا  
وسبب العكر وادان الجميع لان عسكرا لا كاسرة من فارس وكرمان وغيرهما اجتمعوا في  
واقعة وعلى من عمر الحفاط المكنى حتى ضرب به المثل في الحفظ وروى عنه ابو نعيم  
غير مات سنة خمس ثمانين وثلثمائة ومات في سنة ثمانين من الهجرة قد كسبه ببغداد  
الدارقطني بفتح الراء وضم القاف منسوب الى دار القطن كانت حكمة ببغداد والآن قد  
ضربت كانه الانساب وابو عبد الله محمد بنيسابوري الحاكم كان فاضلا كتب عن نحو الف  
لكنه شيعي لم تعرض للشيعين كانه الميزان مات سنة خمسة اربعمائة وعلم ان الشيع  
حكمة على وتقدم على الصحابة فمنه قدمه على الشيعة فهو غال في شيعه ويطلق عليه اسم الرضا  
والا فشيعة واختلف في رواية الرضا فقييل بالفتح مطلقا وقيل بالترخص مطلقا  
وقيل بقيل رواية الصدوق غير الداعي كانه مقدمة في اليا سبب وهو المختار كانه البداية والحافظ  
ابو نعيم مصنف اصفهاني جامع بين العلم الظاهر والباطن صنف مثل الحلية وتاريخ اصفهان  
ولد سنة اربع وثلثمائة ومات سنة ثمانين واربعمائة وابو عبد الله محمد بن الحسين  
الصوفي الجامع بين الظاهر والباطن مثل الحقائق وروى عنه الحاكم والامام القشيري والشيخ  
ابو سعيد البجلي ولم يعتد بطعن ابن الجوزي مات بنيسابور سنة اثني عشرة واربعمائة قال  
تقدمه من وجوه السلمي بضم السين وفتح اللام الخفيفة منسوب الى سليم حله لانه كان في الانساب  
فليس من المنسوب الى سليم قبيلة من العرب كما ظن وابو سعيد احمد الانصاري الصوفي احد  
الرجال الذين في الحديث وادرك المشايخ وروى عنه خلق كثير كالبیهقي مات بمصر في سنة  
اثني عشرة واربعمائة كانه الانساب ثم الطن انه الصوفي الذي مد فنه قريب من زيارته هراة  
المسرح سعد ورم المالبين بكسر اللام منسوب الى المالبين قري جتمعة على فرحين من هراة واهلها  
يقولون لهما مالان ايضا كانه الانساب وابو عثمان بنيسابوري عابد جامع بين الظاهر  
والباطن روى عنه البيهقي وغيره رجال في البلاد واعط خطيب توفي سنة تسع واربعين  
واربعمائة الصابوني منسوب الى عمل الصابون حكمة بنيسابور يقال لها الصابونية لعمل  
احد اجدادهم وعبد الله بن محمد في الكثر النسخ كان مقتدى الامام صاحب الترياق والمنازل  
وغيرهما حفظ ثلثمائة الف حديث مع الفائف اسنادا كان من اولاد ابوبوب ولد سنة  
خمس وتسعين وثلثمائة وتوفي بهراة يوم الجمعة سنة اصدرو ثمانين واربعمائة الانصاري  
منسوب الى الانصار جماعة من اصحابه صلى الله عليه وسلم اولاد الاوس والخزرج وروى  
النسخ محمد بن عبد الله القاض بصر الانصاري وابو بكر احمد بن الحسين احدا لعلماء الجرح  
صاحب النصاب في الشافعية اشتهر بها من غير توصيفه مات بنيسابور سنة ثمان واربعمائة

الاصناف  
سببا

ابو بكر محمد بن الحسين  
ابو بكر محمد بن الحسين  
ابو بكر محمد بن الحسين



البيهقي ينسب اليه وهو في جملة حدودها خمسة وعشرون على عشرين في حكاية نبيها  
 وكانت قصبتها خسر وجرود وصارت سبوا وكان الانبياء ولما فضل بعضهم اجل النبوة  
 فقال وخلاقي لا يحصون من المتقدمين على المص والمناخزين عنهم فيمثل المعاصرين له من النبيين  
 اجمعين وقد اخبرنا الله تعالى ان طلبت خير الامم في باب جمع اربعين حديثا اقتل بها هؤلاء  
 لانهم اهل له ولم يوجد نص يعمل به وما ذكره لم يرد الا على الاصل لا على الجمع الا انه جمع الامم  
 الاصل الامة نقل كسر الميم الى الهمزة ثم قلبت ياء وادغم الميم على ما قالوا الاصل الميم اي المتبحر بحيث  
 لا يتزلزلون وينفذ قولهم فان العلم الجليل والرواية ثم استبعد يجوز ان يكون جمع العلم فاراد  
 النوع او اسم فاعل وحفاظ الاسلام عن الفتور فانهم يضبطون الحديث وقد اتفق العلماء  
 المحدثون والمحدثون على جواز العمل بالحديث الضعيف وعلى جواز روايته غير الموضوع  
 وهو الذي طعن انه كذب فانه لا يجوز العمل به اجماعا ولا رواية الامم ونا بالبيان ثم لو  
 عمل على تصور نبوته فثاب فان بينه وبينه ثقة فعلى به صدار فاستقام في فضائل الاعمال اي في فضيلة  
 عمل ثبت صحيح او حسن فهي جمع فضيلة كصحة وصحة فلم يثبت الوجوب والحكمة والبر  
 والندب والاباحة بحديث ضعيف وفيه اشكال فانه ذكره في الاذكار انه لو روي حديث  
 بكذا به بيع فالمستحب ان يحتجب عنه وفي الجمع ان صحت التسليم غير مستحبة لان حديثها  
 ضعيف وفيها تغيير لنظم الصلوة المعروف فينبغي ان لا يعمل بغير حديث صحيح وذكر في المبين  
 الضعيف ربما يكون فيه ما يؤيد القياس الجلي فيعمل به وكثير من المجتهدين عملوا به في بعض الاحكام  
 وتركوا العمل بما صح اسناده لما يشهد قصة الحار والاسد لانهما لم يروا الحديث في  
 والترغيب والترهيب كانه اذا كان مع هذا فليس اي اذا كان كذلك فليس مع هذا الجواز  
 اعتماد على هذا الحديث الضعيف بل على قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الواقع في ما بين  
 الامم حديث جمع الحديث والقياس احدثه الصحابة الموصوفة بأعلى صفات القبول ولا يظهر  
 فائدة لتوصيف الحديث الصحيح بكونه فيما بين الصحابة وانما لم يجمع لان صفة غير العاقل جاز ان  
 يوجد قال صلحنا خطبة حجة الوداع على ما في الصحيحين عن ابن عباس عنه صلح ليبلغ من  
 التبليغ الشاهد في كل شاهد وسامع سمي او من غيري لما قلت من الامور الدينية منكم ايها الامم  
 ويدخل فيهم غيرهم بالنسبة كانه سائر النصوص الغائب اي كل من لم يسمع وفيه خرجه تمام على كمال  
 العلوم الدينية فانه لو لم يبلغ لذهب العلم وضل الناس عن الصراط المستقيم وعلى قوله صلى الله عليه وسلم  
 برواية ابن سعد بطريق الاخبار الصادق او الدعاة المستجاب نصر الله بالتخفيف والفتنة  
 احسنه كذا ذكر المص او غيره من المضارة وهي في الاصل حسن الوجه والبرق امر ان اناسا  
 شاط الصغر العاقل سمع مقالتي اي قصد سماع قوله بحد تمام سواء سمع مني ومن غيري فرعاها  
 ان حفظها وفهمها كانه النهاية فادها اي بلغ منه المقالة وفيه الفاء اشعار بان شرط عدم  
 تحلل النسيان ولذا لم يقبل ابو حنيفة رواية من اعرضه النسيان كما سمعها اي على وجه سمع تلك  
 المقالة بلا زيادة ونقصان فانه صلى الله عليه وسلم افصح العرب في نقل تمام المعنى المراد لم يفسد الامة كما

هذا الحديث في الصحيحين  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

واقفا على دقائق العربية والاحكام ولذا لم يجوز بعض نقله بالمعنى وسلم ان المتر على ما وجدنا  
 نظرا له امر سمع مناسيا فبلغه كما سمع رفاقه الترمذي وابن ماجه والدارمي عن علي بن ابي طالب  
 نظرا له عبد الله سمع مقالتي فحفظها فرعاها وادها رفاقه ابو داود واحمد ثم بعد بحقوق ما ذكرها من  
 العلماء بالعلوم الشرعية من جميع الاربعين في باب اصول الدين اي الكلام المتعلق به لا اعتقادنا  
 اصله متوقف على غيره وبعضهم من جملة الفروع اي الفقه المتعلق بالعمل وبعضهم من الجهاد  
 اي في باب من ابواب الفروع وسوقنا الكتاب ونهيت محالهم وغيرهما وبعضهم من ان هذا  
 في باب عظيم الشأن في ابواب الادب وهو الاغراض من غرض الدنيا بالاقتبال على المولى وبعضهم في الادب  
 جمع الادب وهو لغة فعل بمعنى مفعول من الادب بالسكون وهو الدعاء الى الطعام وعرفنا  
 رعاية الامور المستحسنة والاحترار عن المستقبحة من كل منها وقد قسمنا الى الاخلاق والسياسة  
 الحسنة والسياسات والمعاشرات كانه المستصغر وبعضهم في الخطب اي في باب من ابواب الادب  
 وهو جمع الخطبة بالضم الكلام المشتمل على الوعظ والزجر وكلها اي كل هذه الاربعينات مقاد  
 جمع مقصد بكسر الصاد اسم مكان صالحة اي موافقة للكتاب والسنة وقد مر كنه الوجه  
 من هذا عن قاصدها اي المقاصد وقد رايت جمع اربعين اسم من هذا كله ثم على فقال في  
 ان لان هذه الاربعين اربعون حديثا مشتملة اي داخلة على جميع ذلك المذكورات في محيط  
 باسم من كل قسم من اقسام ما يتعلق بالدين من الضروريات ثم اشارنا دليل على هذا الدليل فقال  
 وكل حديث منها قاعدة عطية اي قضية كلية شتمل على قضايا كلييات من قواعد الدين  
 كما سنشير اليه ثم اشار الى دليل على هذا الدليل فقال وقد وصفه في بعض ما رايت جمع العلماء  
 النقادون في علم الدين بان مدار الاسلام عليه اي اصل كل هذه الشريعة كحديث الحلال بين او  
 قالوا هو اي بعض منه نصف الاسلام اي مدار نصفه عليه او ثلثه وخمسة ذلك حديث انما  
 الاعمال بالنيات وعبرنا ثم التزم ان هذه الاربعين تكسر النون رواية فانه جعل النون في  
 الجمع العلم معتقبا لاعراب والزم اليك كما نقر ان يكون صحيحة معظما اي اكثر من قبيل التواتر  
 فانه متعلق بما بعده ايضا من صحة صحيح محمد بن اسمعيل البخاري في علم من الجمع النسيان  
 فان اثنتي عشر منها متفق عليه وخمسة من افراد البخاري واثني عشر من مسلم فيكون الصحيح تسعة  
 وعشرين بلا تردد وفيما ذكرنا من الجاذب الحسن عند البلغاء اندفع ما قيل ان فيه خفا  
 لان ما يكون فيها منها حسن ومنها حسن صحيح اللهم الا ان يراد بالصحيح غير الضعيف وسم  
 ان اخبار كل منها بعيدا عن المحققين الاكثرين ولا فرق في ذلك بينهما وبين غيرها  
 وتلقى الامة بالقبول انما يوجب العمل لا غير كانه شرح سلم واذكرها اي هذه الاربعين حال  
 كونها مخلوطة الاسانيد والطرق الا انها سنة مؤكدة خضت بها هذه الامة كما في الفصول  
 الستة لعلو البكره خواجه محمد يارسا قدس سره ليسهل حفظها هذا بنا في ما مر من  
 معنى الحفظ لان طاهر التفرقة النفس لا يجد الضبط ولكن نعم الانتفاع اي انتفاع  
 الطالبين الراغبين وغيرهم لا خضار ان شاء الله تعالى في هذا العملين ثم بعد بيان



من انما فيه في شاربها اتبعها باب اي جعل بابا عقب هذه الاربعة في المقدمة اتبع  
ازيسوع في رقت جعل متعلبا بالباب في ضبط حتى الفاظها اي في حفظ الفاظها الخفية  
للخل بطريق الختم بحيث لا يشبه على احد ثم رغبت في تحصيل معانيها فقال وينبغي لكل من  
اس طالب صادق في الدار الاخرة اي النشأة الثانية ان يعرف هذه الاحاديث اي يعلم  
معانيها لما استغلت تلك الاحاديث عليه حال كونه من المهمات اي الامور الضرورية في الآخرة  
ولما احتوت اي اشتملت عليه من التنبيه والاعلام على جميع الطاعات التي لا بد منها وذلك  
الاشتمال عليها ظاهر من تدبر اي تأمل فيه تامل بديقا وعلى الله لا غير ولا حاجة الى التعميد  
على ما اشترانا اليه في سائر اعتماد من اس توكل في كل الامور سيما جمع الاربعة وايه تفويضي اي  
رد امورى وعليه استناد من اس يستعان في هذه الكلمات المكررة المعنى اشار الى المباشرة  
في نفي الفعل عنه كما هو شأن العلماء المتقين ثم لما اتى الخطبة والديباجة اثني عليه ثم فقال  
قل الحمد اي ما هيته الحمد ثابتة له تعالى لا غير ثم اشار الى تعديله فقال وله النعمة بالكسر اي  
ما هيته الانعام ثابتة له لا لغيره والنعمة اسم من الانعام وهو افعال الاحسان الى الغير ثم  
طلب التوفيق للشرع فيها فقال وبه التوفيق اي خلق القدرة على الخير ثم طلب الحفظ من  
الخطا فيها فقال وبه العصمة اي عصمته واستمسك به لا بغيره فانه الحافظ الى الصواب  
عن امير المؤمنين عليه السلام فالحديث مبني لانه لم يركب مع العامل فهو ساكن  
حرك اما بالكسر لان النفس اذا خل وطبع لا يلحق في ازالة كلفة الساكنين الا الى كسرة خفيفة  
ظاهر وجوده باسمه كوكشت واما بالفتح لانه ينقل حركة منزه الاول اليه وهو الاسبق و  
المبار والمجرب متعلق بالحديث وقال وما بعد بيانه ويجوز ان يكون مراد بالابتداء  
خبر واحد هو قال ثم على التخليب وجيزان اولها الجار والمجرور وقال المص انه اول من سمى بالدين  
وردد بان ابن الجوزي ذكرنا مستظهرا في صل الله عليه وسلم بعث جيشا في السنة الثانية من الهجرة  
وامر عليهم عبد الله بن جحش ويكنى ان يقال انه اراد انه اول خليفة ليعرج اي جعفر كثر  
الشي صل الله عليه وسلم لان الحفظ ولذا لا سد كانه القاموس عمر من الخطاب الفارق بين الحق  
والباطل العاقل المجتهد المحتسب الحق على لسانه المزالدين به المستبشر باسلامه  
اهل السما والصالح للنبوة الموافق رايه للنص في كثير من الايات السابقة العرفان بالله ثم  
قال ابن مسعود قدامات تسعة اعشار هذا العلم اي المعرفة الالهية بموت عمر طعنه ابو لولة  
غلام المعيرة قائما في النجس يسكن سموية في سنة ثلث تشرى ومات منه وهو ابن ثلثين  
خلافة عشر سنين ولسر مروياته المرفوعة سبعة وثلاثون وخمسة عشر من الله عنه قال عمر  
اي انه قال فان عادتهم جارية بخلافه ان بين الاسناد خطا لا نظقا كذا قال والقول بجل  
على المبتدأ والخبر عند المحققين والجملة مفعول به اي قال اني سمعت رسول الله صل الله عليه وسلم  
مفعولا ولسمع فانه كذا قال الا ان الاول مفعول اول والثاني الثاني فان المعنى كما مر قال انما الاعمال  
بالنبيات في بعض الروايات لكن معظم الروايات بالنبيات وفيه الايمان والعقود الاعمال بالنبيات

امير المؤمنين  
وسماه

وفي النكاح العمل بالنبي ورجع الكل الى ان حكم العمل من الثواب والعقاب يتوقف على النية و  
قال الشافعية ان المراد حكم الدنيا من خوف الجحيم والفساد ورد بان المقصود الحقيقي هو الجحيم  
الاول على ان ما بعد نادر عليه با على صوت عند من القى اليه السمع وهو شهيد فاما الخبر عن  
واللام للاستعراق والعمل اخضر من الفعل لا شرط القصد فيه كانه المفردات والية للاستعانة  
ستعلقة بفعل عام على ما هو الاصل دون المصاحبة فانها بمعنى مع وعلامته ان يصح التفسير بالمال و  
المصاحبة غير لازمة والنية بالتشديد وحكي التخييف لغة القصد في جلب او دفع وشرعا ارادة الفعل  
لانه وضمن العمل القصد باني عما قيل ان النية محل على المعنى اللغوي ثم بين الجملة الاولى واكد هاما  
قلت من الحكم الاخرى فقال في كل امرى بفتح الراء داما وضمها داما واعرابها داما اي انسانا  
او رجلا ويدخل الجن وغيره تبعا اي لكل فرد من افراد العالمين ما نوي اي حكم ما نواه من الثواب  
والعقاب فاموصولة او موصوفة بخلاف العائد ثم مزج وقسم قسمين فقال فمن كانت هجرته بالكسر  
اسم من الهجرة بالفتح لغة الترك وشرعا ترك ما نهى الله عنه ونفع على هجرة القبائل للفضائل وعلى هجرة  
من اسم الى المدينة ومنه مكة الى الحبشة ومنهما الى المدينة هجرة الى الله فان الاولى ان يكون المحدث  
من جنس المذكور وكان القامة قليلة الاستعمال كما في الرضى و ال رسول اي قصد الهجرة وجد الله ثم  
هجرة الى الله ورسوله اي من مشايخ البنية فلم يتجدد الشرط والحرارة الاصورية وقد قالوا ان  
السرهو المبالة في التظيم او التحقير كما ياتي فمن كانت هجرته لدنيا بضم الدال وقل بكسر الكاف  
من اللين القرب او الزوال اسم تفصيل مؤنث قياسها ان يستعمل مع اللام الا انه اجرى مجرى  
الاسماء وحرفها اسم جميع المخلوقات من الجوهر والاعراض ويطلق على كل جزء منها جازا وقيل  
الارض وما عليها من الحيوان والمعادن والنبات والاولى انها ما على الارض من الهوى والجوهر  
يوم القيمة كانه فتح البارئ يصيبها اي يحصلها المستقبل فانه بوصف ما في الماضي والمستقبل  
كانه شرح التسهيل فلا حاجة الى ما قيل انه حال مقدرة وفيه اشارة الى ان تحصلها كاصابة الغرض  
او امره انكرها من عطف الحاصل على العام اعتبارا بسبب ورود وبان النساء اعظم خيرا من الرجال  
اجزاء الدنيا فان قلت ان الدنيا بكرة في الاثبات فلا تتم قلنا ان هذه سياق الشرط منفية كما  
نقروا والمعنى من قصد الهجرة ما يهواه نجرة هجرة الى حكم ما هاجر اليه من الدنيا او المرأة اي هو  
مثاب او معاقب فقد بالغ في التحقير بايجاد الشرط والجزء وفيه اشارة الى ان من قصد الهجرة  
معاقلة ثواب دون ثواب المخلص والى ان من قصد في الابتداء هجرة الى الله ورسوله لم يضربا عن  
بعد بخلاف ما اذا هجر للدنيا ثم نوى للدين فانه مثاب قليلا وقيل ان نسا وباء بتردد  
القصد فلا اجر له رواه اي هذا الحديث الذي قالوا انه مدار الاسلام او نصفه او ثلثه او ربعه  
اما ما الحديثين ابو عبد الله محمد انه مسجاة الدعوة ذهب بصره وموصوفه داي براهم عليه السلام  
في المنام فقال يا هذ قد رآه الله على ابنك بصره لكثرة دعاك او بكائك فاصبح بصيرا وكذا  
اربع وتسعين ومائة والهم حفظ الحديث ومعاين عشر سنين ثم حج مع ابيه واقام بمكة في طلب العلم  
حتى كتب عن العت ومات من رجل وكتب في مدة ست عشرة سنة الصحيح الذي احاديثه اربعة الاف ثمان مائة



فترجم ابوابه في الروضة المباركة وصلى ركعتين لكل ترجمة كما غسل وصلى ركعتين لكل حديث  
 وعظم العظمة غاية التعظيم حتى ان مسلما كاد دخل عليه سلم وقال دعني اقبل رجلك يا طبيب الجنب  
 في علة ويا استاد الاستاذين وقال الترمذي لم ار مثله ثم دخل بغداد فافتاد اهله واهله وحين وقع  
 قسمة خلق القرآن رجع الى بخارى وبقى فيها مدة ثم سجد في مسجد فارسل اليه خالد بن محمد والي بخارى  
 وسأله ان يحدث في قصره فامتنع لان ذلك منزلة العلم فامر بخروجه فذهب الى جانب سمرقند وبنا  
 ليلة الفطرة فربى خزينته على فريختين من سمرقند سنة ست وخمسين وما بين وهو ابن اثنتين  
 وستين سنة روى عنه بن اسمعيل من خيار الناس في هذا الزمان بن ابراهيم بن المغيرة كان  
 اسلم على يد الهادي الجعفي بالضم والي بخارى بن برد زينة بنفخ الموحدة وسكون الرواة وكسر المهملات  
 وسكون الزاى والموحدة عند البخاريين هو المزاج لم يسلم من الجوسية البخارية بضم الباء منسوبة  
 بخارامدا وقصا بلدة من واوراء النهر على اهلها كل من يجاوزون الحد كمال الانساب وابو الحسين  
 مسلم احدا من الدنيا اهل الحفظ والابقان والرجال الذين في طلب الحديث الى ائمة الافطار والبلدان  
 والمعتز في التقديم فيه بلا خلاف عند اهل العرفان وصنف كتابا كثيرة ككتاب طبقات الثقات  
 وكتاب الخضرين وكتاب ايام الحديث وغيرهم وجمع الصحيح بعد البخاري ترتيبا احسن منه  
 واحادithe اربعة آلاف ولد بنيسابور سنة اربع وما بين وتوفي فيه سنة يوم الاحد من رجب  
 ودفن يوم الاثنين سنة احدى وستين وما بين وهو ابن خمس وخمسين سنة رضى الله  
 ابن الحاج بن مسلم القشيري مصغر منسوب الى قشير بن كعب بن بركة النيسابوري بنفخ  
 النون وسكون الباء والمهملات منسوب الى نيسابور كانت احسن مدينة بخارا سان وجمعها  
 بخارا قبل ان سابور مر بها فلما نظر اليها قال هذه مصحح ان يكون مدينة فارم قطع قصبا  
 ثم كبس ثم بناها فاصيف اليه وقيل نيسابور في زمن عثمان بن ابي بكر خالته عبد الله بن  
 سنة تسع وعشرين من الهجرة كان الانساب في صحيحها اي في الكتابين لها الجامعين  
 للاحادithe الصحيحة التي جمعوها على صاحبها اللذين هما اصح الكتب المصنفة اي احاد  
 كتابها اصح من سائر الكتب الجامعة للاحادithe الصحيحة مثل الموطا وما على شرط البخاري ثم  
 لم يخرجها فاذا افضل الاحادithe لا يرد ان بعض تراجم ابواب البخاري ليس على الوصف  
 المشروط في الصحيح عند من هذه الحثية رجع مسلم على البخاري وان كان احادithe كتابه اصح  
 من مسلم عند الجمهور  
 اي ثاني اثنين او ثاني واحد وسبب ورود بحث الاما  
 بالقد رحمت اختلفوا وها هو ان يسألوا صلى الله عليه وسلم فسلمه جبريل عليه السلام في خمسة احكام  
 اخرى ضرورية عن عمره قد آصق وعاد الراوي عن الرواية الاولى ايضا فهو مفعول مطلق  
 عاظم واجب الخلف قال بينهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم اطلع علينا رجل  
 اي بين اوقات نحن جالسون فيها عنده صلى الله عليه وسلم في هذه الحال اطلع وظهر فينا  
 الحسن مثل رجل وفيه اشعار بان الملك يقدر بقدرته منه ثم ان يتمثل بصورة لا يفتون  
 فبين ظرف زمان لازم الاضافة الى المفعول فاذا كان بعد جملة كعب ما عاين يقضيه وايضا

حكم كلمة الشرط المقتضى للجواب المرتب عليه بلا تراخ وهو هو ما طلع العامل فيه واذ للمفاجاة  
 تدخل في جوابه وفي ذات ذال عند بعضهم وضعفه ابراهيم بن حنيفة وقال انه من الاسماء الستة والفتنة  
 مدة صاحبه هذا الاسم وموطر عند فليس في قيل في ذات ذال كاطن واليوم في الاصل مطلق  
 الوقت وعرفا من طلوع الشمس الى غروبها ومن غروب الشمس الى طلوعها الغروب شديد بياض الشاب شديد  
 بقون الدال ولا شوبه وان وقع عند بعض النحويين وفيه اشارة الى ان النوب لا يبيض سكب  
 لان الحسن ان شدة بياض شديد سواد الشعر بفتح السين والسكون وفيه اشارة الى  
 كمال زمان التعلم عند هذا الوقت لا يرى بضم الباء وفتح النون كلاهما صحيح الا ان الثاني ارجح  
 نظرا لما قبله وما بعده عليه اثر السفر من الغبار والقيح لبيته وكون ذلك لا يعرفه من غير  
 الصحابة دون صلى الله عليه وسلم احدثني جليسا البني صلى الله عليه وسلم غاية طلع اي توجه اليصل اليه صلى الله عليه وسلم  
 وجلسنا في مجلسنا ثم فصل فاستد اي ضم ذلك الرجل ركبتني اي ركبتني ففهم الى ركبتني اي ركبتني  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيشير الى ان بينهما كمال الانساق ويمكن ان ياول على قوله من اول ضمير خذيه وقول  
 احدهم ركبتني ففهم الى احدهم ركبتني ففهم فيشير الى ان المتعلم ينبغي ان يجلس مجلس العلم هكذا ووضع ذلك  
 الرجل ركبتني اي كفى بيدي على خذيه اي خذني ففهم فيشير الى ان المتعلم كما في شرح مسلم وفيه بخاربان  
 الاحسن في الجلوس هكذا كما اشير اليه في التقرير ليشي الا ان سابق الكلام فاطر ان ضمير للرسول  
 صلى الله عليه وسلم وذا المراد ان اهتمامه الى السماع والافهام ولذا رجمه البعوي في التيمم والطيب و  
 يولي ما بعده وقال باحد بطريق النذارة فانه يولد على الفطرة لا معلم ولا متعلم وان جادا ان ياوله بالعلم  
 معناه يا ايها الجامع بجميع صفات كما لا يجمع في المكلفين فيشعر بان جاز في مقام التعلم ان يناد  
 باسم دال على التعظيم الا ترى ان مسلما قال البخاري يا سيد الخلد اخرجني امر لا استدع اعز الامام  
 لغة الانقياد وشريعة على خري احكاما ذلك الايمان وهو الاعتراف باللسان وان لم يقفده  
 فاكتم فوق الايمان وهو ان يكون مع الاعتراف اعتقاد بالقلب ووقفا بالفعل والية دون الاول  
 اشار وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسلام اظهر للتصديق على ان الاول ان يشهد اي يعلم و  
 ان لا اله الا الله اي لا غير الله موجود فليكون بلا من اجل اسم لا وانما اوشرا البذل على الاستئذان  
 بعض النحويين والاصوليين قالوا ان الاستئذان من النفس لا يفيد الاثبات بطريق الجزم وان  
 الابدال بطل على ان الثاني هو المقصود والاستئذان بطل على ان الاول هو المقصود على ما قال  
 العلامة النفساني ان الابدال من جن الكلمة لم يحز وقالوا ان الاله جز عند سيبويه وانما لم يقفده  
 الممكن لان لا انما بطل على الوجود لا على المكان على الله لا يجوز ان ينفي المكان عن العبود المطلق جوده  
 المعبودات الباطلة ولا عن العبود الحق لان المكان بمعنى سلب ضرورة الوجود والعدم فامر  
 البطلان مهمل ولو اراد به المكان العام الموافق للغة الذي يعبر عن المكان الى احوال الوجوب بعد  
 عن العبودية بمرحل فانه بيان التوحيد الذي هو اثبات وجوده ونفي آله غيره لا بيان المكان  
 نفي المكان غيره وتشهد ان محمدا رسول الله وان تقيم الصلوة اي تؤدي هذه الافعال الخمسة  
 وتقرأ الصلوة اسم مصدر بمعنى الدعاء فتكون شكره شرا وانما قدمت لانها اهم واشرف

كلمة التوحيد



وتوفي الزكوة اسم مشترك بين عين مقصود منها وهو القدر الذي يخرج من الميزان الفقير من النقص  
وبين معنى هو فعل المرتبة من الزكوة كما ذكره الزحشر في المومنون وانما قدمت لانها انفع للنفا  
فانقص من الصوم وهو الامساك عن المفطرات مع النية شهر رمضان فان العلم بجميع المضا  
والمضا الى يومنا هذا جزء العلم عند من الالباس كانه الكباش فيمنه نقل عن الكباش  
ان رمضان ايضا علم لمنه كلامه بمراحل وانما قدم لانه في كل سنة ونحو البيت اي نزول في العر  
مرة من الحج بالنسخ حجازية وبالكسر تجدية لغة القصد والبيت علم اتقاني لهذا المكان الشريف نراه  
الاشرف ان استطعت اليه سبيلا اي ملكك الزاد والراحلة مع اخر الطريق في وقته قال ان  
له صلى الله عليه وسلم صدقت فيما اجبت فنجسنا بالكسرة اي عدونا كلام ذلك الرجل عزيا فليل النظر  
يساله وبصدقة فان السؤال يدل على الجهل والتصديق على العلم قال فاذا اصبحت في الجواب  
سوالا اسلام فاخبرنا عن شروط الايمان وامور تتعلق بها الايمان وموافقة التصديق وشرا  
قبول الشريعة والزام المتابعة اعتقادا وقولا وفوا التصديق والافرار الا ان الركن الثاني  
قد يسقط للضرورة كانه صورة الاكرام وقال لا شرعية ان التصديق واما الاقرار فشرط  
احكام الدنيا وبما ذكرنا من معنى الايمان ظهر انه امر كسبي كمنه السيد شرح التمهيد وانه ليس  
قبيل العلم كما نص عليه ابو زيد في التوقيف والامام الرازي في التفسير الكبير والسيد في حاشي التلخيص  
لمن الظن ان تصديق منطقي وان التصديق والتسليم مجع وبصرح السلف الصالح والائمة  
الخامسة بينهما منقضى لا جهل كثير من الائمة المجتهدين بحقيقة الايمان وليس له من المتأخر والائمة  
الحقوقيين نظر اليه بعين التحقيق كما نرى من طين غير الحق وغلغل عن البلاء المبين قال في  
الايمان ان لو لم يات الله اي تعريف به ونحو مصداق انه واحد موصوف بالصفات الثبوتية من  
عن الصفات التنزيهية ولا يخفى ان تضمن الايمان للاعترا بقرينة ابياء بنادي ان الايمان  
فعل اختياري كما ذكرنا وملكته اي تعينه بكل فرد من افراد الملكة الذين لا يعدون على التصديق  
في التبليغ المكلفين انسان وملك وجن وشيطان ومن عشرة اجزاء تسعة منها الملكة وواحد  
منها الملكة الباقية والايمان بهم ان يصدق انهم عباد معصومون عن المعاصي قادرين على  
التشكل بقدرته تع وذكرنا شرح التاويلات انهم اجسام لطيفة مخلوقة منهم من الماء ومنهم  
من النار ومنهم من النار والسيح والملك من الملائكة الرسالة اصل ملاك على مفعول حذف همزة  
بعد مفعول حركتها الى اللام وكتبه اي كل كتاب انزل على به نحو الكتاب اربعة على هؤلاء الانبياء  
ونحو الصالحين المائة ستين صحيفة على شيت وتكتب على ابراهيم وعشرة على موسى قبل  
التوراة صلى الله عليه وسلم والابان بها ان يصدق ان كلها كلامه ثم صافية عن القصص تلك  
الاربعة افضل من هذه المائة والقرآن افضل من الثلاثة لم يكن محجرا عن ذكره من هذا الكتاب  
فقد كثر كنه التمهيد ورسوله وانبيائه اولهم آدم وآخرهم محمد وعلم ان من ما في  
واحدة وعشرين رجلا وقيل اربعة من النساء نبيات حوا وسارة وام موسى ومريم كما في  
التمهيد والايمان بهم التصديق بانهم مجزون عن الله تع صادقون معصومون عن المعصية

واليوم الآخر الذي هو آخر ايام الدنيا او الذي لا حده وهو الابد الدائم والايمان به يقع لا حالة  
فحشر جميع الاجساد مع الارواح لا غير ذلك وتؤمن بالقدر بعقبتين او السكون اسم من التقدر  
انذاره كرون فواعم من القضا فانه الخلق قالوا ان القدر بمنزلة المعدل للكيل والقضا بمنزلة  
الكيل فالقدر بها لم يكن قضا فخرجوا للدفع فاذا اقضى فلا مدفع كما ذكره الواجب ومنه من القضا  
ان القضا وجود الاشياء في العلم محله والقدر وجودها في الخارج مفصلة واحده وجود واحد  
وانما اعيد العامل منها دون غير الكمال الاهتمام به خيرة وشره بدلا لثمنه وسمي مطلقين  
ما يرغب فيه وما لا يرغب بكل حال عند كل احد ومقيد من خيرة حال واحد وشره اخر  
لاخر والايمان به ان يصدق انه تع قدر الاشياء في الازل وعلم انها تستع في اوقات معلومة  
اوصاف مخصوصة على حسب ما قدرها قال ذلك الرجل صدقت فيما قلت قال فاخبرنا  
عن الاحسان اي احسان العباد قال صلى الله عليه وسلم الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه  
اي تراعي الادب في العبادات مثل رعايته من ربه سبحانه او حال كونك مثل من ربه فان لم يكن كأنك  
تراه فتراعي الادب فانه يراك فلي الكلام حذفان وامارة الى ان اللوا بدلت حالات احدها  
غير الاحسان وهي ان يعبد على وجه يسقط عنه المأمور به فمورد ركانها كثر وطاوسنها  
وتابها ان تراعي مع ذلك الادب كالاصلاح والخضوع مثل اعتقاده ان تم ربه وهي مقام  
وتابها ان تراعي كثر من ذلك مثل من ربه تع وهو نوع راء وهي مقام المشاهدة وقية الما  
ساجوان وذوينة تع في الدنيا والجمهورية انه صلى الله عليه وسلم لم يره ليلة العراج فمن ادعى رؤيته  
بعض الصوفية المدعية فهو على ضلاله وقد اطبق عليه المشايخ كالجنيد والحران وغيرهم  
انه يجوز ان يرى في المنام وذاعدهم هو وقد بين الكل في محله قال فاخبرنا عن وقت الساعة  
اي القيامة الكبرى فانها آتية بغتة كالساعة الصغرى والوسطى موت احدا وموت قرن  
قال النبي صلى الله عليه وسلم ما المسؤول عنها اي ليس كل من سئل عن وقت الساعة با علم من السائل  
ولا فادة العموم على الاضرار الى الاطراف فضمير المسؤول للام وضمير عنها الساعة يحذف  
قال فاخبرنا عن امارتها بالفتح اي عن بعض علاماتها قال ان تلبس الامة بغيرها اي بغسارت  
تلك الامة بالعتق ونحو اي كثير الاستيلاء بين الناس اي بقولنا سبيلا المسلمين بقوله السلام  
والقدر يوجب شمول الولد الموث والمذكور في رواية مر بها في شمل تغليبنا وقوله عليه السلام  
لا تغفل احدكم ربه من باب التغليب فان تولى الحفاة الحرة العالة جمع الحاف والعارى العار  
الذي لا نقله ولا لباس ولا مال رعا النساء بكسرا والجمع الراعي والاشاة اي ترى هل البائة  
ينظرون ولون في البنيان اي يتفاجهون في طول بناهم ورفعتهم اي يتوطنون البلاد ويبنون  
الدور المرتفعة من تطاول اي تكبر ثم انطلق ذلك الرجل السائل عتفا فلبثت انا اوليت  
عمر فان كليهما صحيح ذكر المصداق اخر السؤال عن هذه الحادثة بان قام لامر ولم يتنبه حتى  
ينبه الرسول صلى الله عليه وسلم عليه مليا بقتل ابنة ابيها اي زما ناطولا بموت تلك ايام كما ذكرها  
ثم قال صلى الله عليه وسلم يا عمر انك تدري من السائل عن ما ذكر قلت الله اعلم ورسوله اعلم اي



عالم بالسائل وغيره فان اسم التفضيل مجرما يستعمل معه انهم قالوا باشتراك هذه الصيغة  
وفيه تنبيه على انه لم يتحقق في جانب عمر الا الظن قال اذا افوضت علمه الى الله ورسوله فانه اى فاعلم  
ان هذا السائل جليل عليه السلام وانما الدلالة من رد طالب العلم انكم ليعلمكم من التعليم او العلم  
دينكم اى شريعتكم فانه مبين لاصل جميع العلوم الدينية كما قال القاضي عياض روى مسلم وابوداود  
عن ابى عبد الرحمن عبد الله اكبر اولاد عمر و ذكر من اوصافه سنة  
ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال بنى الاسلام اى بنى الشاه  
الحكيم الاسلام والدين على خمس من القواعد والامور فانه اذا حذف التمييز جاز الوجهان في العدد  
قال ابى الباري عز اسمه والمبنى للاسلام والمبنى عليه كل هذه الامور الا ان بعضها افضل والكل  
على كلمة الشهادة شهادة ان لا اله الا الله بالجر على البدلية والرفع على الجزية والنصب على المدح وان  
محمد عبده ورسوله واقام الصلوة اى اداها بحذف التاء عن المصدر لقائمة المضاعف اليه تعالى  
وايتاء الزكاة وحج البيت بفتح الحاء جارية وكسرها مجلية او الا وله مصدر والتاء اسم فاعلم  
رواه البخارى ومسلم لكن قدام الصوم من روايه مسلم وبوفوق بانه السمع منه صلى الله عليه وسلم وما  
البخارى يقتل بالحق  
عزله عبد الرحمن عبد الله بن سعود رضى الله عنه قد ذكر  
من فضله قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قال فيها سمعت وسهنا حدثنا نظر الى  
المعنى اللغوي لا انه احط منه وما مرار رفع على ما اصطلح عليه وانما لم يقل خبرنا لانه مخصوص  
بالقرآن على النسخ دون سماعه منه وانما ان الشك مع الغير ليس له ان يسمع مع الناس خلاف ذلك  
فانه مخصوص بما اذا سمع وحده على ما قاله الحكم ثم شاع في جملة من خضعت له زيادة الاهتمام بالمرور  
فهو اى الرسول صلى الله عليه وسلم الصادق في كل ما قال المصدوق في كل ما يوحى اليه ان احكم  
الاجل عن المنكر كالتفكير بجميع من تحت الشعور والاطفال خلقه في الرحم من بطن امه  
يوما اى بعد ذلك نطفة تيسر في جمع نطفة خلقه في الرحم بعد هذه المدة فان المني اذا  
وقع في الرحم وادخل خلق بشرا طيرة بشرة المرأة تحت كل شعر وظفر منها فيمكث فيها اربعين  
ليلة فتراد ما الى الرحم فالطرفان مثل النطفة فانها في الاصل الماء القليل ثم يستعير  
ثم يكون اى يصير في الرحم علقه اى قطعة لحم غليظة جامدة مثله ذلك اى النطفة اربعين يوما  
ثم يكون اى يصير مصغرة اى قطعة لحم لا شكل فيها مثل ذلك اربعين يوما ثم بعد اربعين  
يوما يرسل الملك اى يورثه كل واحد على الرحم بالنظر في العلقه بالتشكيل فيصور منها راسا و  
يدان وصدر وبطن ورجلين وسايرا لا أعضاء ذكرها وانثى حنا او قبيح ثم ينشق فان النسخ  
بعد التصوير فينشق فيه الروح اى تنشق ويجريه فيما يصور واختلعت في الروح فتند جهوها  
المسلمين جسم سائر البدن سران النافذة النخ والماء في الورد والاول ان يعوض من العلام ويورث  
هذا الملك بعد اربعين الاوى كما ذكره المصنف في جملة معطوفة على جميع وضمير الملك يعنى من العاقل  
باربع كلمات اى كتابه اربع جمل ليعلم ذلك الملك اياها والا فعد كتب قبل خلق السماء والارض  
كل ما قدر في الازل من جميع ما وقع الى الابد في اللوح المحفوظ ليعلم الملك ان الله تعالى على كل ذلك

النفق

التفصيل كتب رزقه بالجر بالياء على انه يدل من اربع ويروى بالياء على انه مختار معروف و  
الرزق ما ينفع به من المال ولو حراما غير ما كوله الاصل مصدر وعمله الخبز والنش والضرع  
واجله آخره جنونه في الاصل الوقت ويطلق على مدة الشئ واخره وهو شق واجبه الدخول  
في النار بالكفر مؤبدا وبالعبودية غير مؤبدا ولا ينافي فيه عفو نعم قال الموجه نفس المعصية او  
معيد واجب الدخول في الجنة من اول الامر فوالذي لا اله الا الله غير فيه استغفار بان جاز الخلف  
بلا تخليف ان احكم بالكسر ليعمل بالدفع بعمل اهل الجنة حتى ما يكون من بعد الموت العاقل  
ويبينها اى الجنة الاذراع فيشيل للقرين من الموت فيسبق اى يلقب عليه الكتاب الذى كتبه  
الملك انه شق فيعمل بعمل اهل النار من معصية صغيرة او كبيرة فيدخلها مؤبدا او غير  
وانما وجب التكليف بالعمل لانه امر به بلا استعجال من عليه فيما ينصرف في ملكه ولان ما ذكره  
غاية العذرة ولذا قدم وقال الله تعالى تسبقت عيسى وان احكم ليعمل بعمل اهل النار ولو  
كبيرة حتى ما يكون بينه وبينها الاذراع فيسبق عليه الكتاب بانه سعيد فيدخلها وذاغ  
لكثرة لطفه ثم وفيه اشارة الى ان كواشفا ولم يتبدل وهذا قول العامة وقال عمر بن الخطاب  
وابو وائل وقادة والضحاك وابن جرير ان الكل قد تجو بالدعاء والنزع وعليه يدل ظاهر  
القرآن وبه ورد عنه صلى الله عليه وسلم برواية جابر كلمة التفسير الكبيرة غير واليه ذهب جميع  
الفقهاء كالة التمهيد روى البخارى قبل المناقب وسلم في العذر واللفظ  
عز ام المؤمنين كنية لكل زوجة من ازاوج النبي صلى الله عليه وسلم فهو صلى الله عليه وسلم ابو بكر  
واولاده الشريفة اخوة واخواتهم ويدخل فيه المؤمنات تغليبا ام عبدا كناه النبي  
صلى الله عليه وسلم باسم ابن اختها اسماء وهو عبد الله بن الزبير فيل يقط لها منه صلى الله عليه وسلم  
سمى عبدا لله وهو ضعيف كالة الاذكار عاثة بالامنة المنقلبة عن الياء بعد الالف  
بنيت اى بكر زوجها النبي صلى الله عليه وسلم ومن بنت ست سنين قبل الهجرة في سنة عشرة  
النبوة ولم يزوج بكر غير هانم بنتها بالمدينة بعد بدر في شوال سنة اثنين من الهجرة  
وهي بنت تسع سنين واقامت معه صلى الله عليه وسلم تسع سنين عالة بالكتاب والسنة قال  
الازهرى لو نسب علم عاثة الى علم جميع النساء نرجح وقال مشاهير من امر ما رايته احكام  
بفقه ولا طب ولا شعر من عاثة وحفظت اشعر الف قصيدة افضل امرات المسلمين  
بلا خلاف سوى خديجة فان فيها خلافا مرويا بها عشرة ومائتان والفان روى عنها  
روى عنها قريب المائتين من الصحابة والتابعين وتوفيت في رمضان سنة ثمانية  
سبع وخمسين رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احدث اى اخرج  
في امرنا سنة رداية في ديننا ما ليس منه اس ما لم يدل عليه دليل شرعى من قول او فعل  
من جوامع الكلم فان فيه ايماء الى اجواز احداث ما دل عليه دليل شرعى كما صرح بنقيبته و  
قالوا البديعة التي لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس واجبة كعلم النحو وحرفة

ان رضى  
على سادات  
الاعوان والرفق  
ونحوه



كذهب اهل الجحيم ومنعوبة كعبنا، المدرسة ومكرهه كترين المسجد ومباحة كالنوع  
في الماكل والمشرب كانه شرع من رواد البخاري في الصلوة وسلم في الاقصية ولما ورد ما  
يمنع الاحداث او رد ما يمنع العمل فقال وفي رواية اخرى في الاصل ما منع من عمل عملا  
ليس عليه امر فان ورد في العمل باطل بارتكاب العمل بالحدث  
عنه اي  
عبد الله العناني بضم النون بن بشير مكبر الانصاري تولد على راس اربعة عشر شهرا من الهجرة  
شاهرا جلاله من رواية اربعة عشر ومائة قبل اهل حصن في خلافة مروان ظلم لانه خطب  
لابن الزبير سنة اربع وستين رضى الله عنه قال سمعت باذني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فيه رد على من رده صحته الفحل قبل البلوغ وقبل صحه خمس سنين والصحيح انه ان فهم الخطا في  
الجواب صح ولو اقل من خمس وقد صح عن البخاري سماعه منه صلى الله عليه وسلم ولا يقبل بغيره  
نقوله ان الحلال بين اي بعض ما هو حلال في الواقع ظاهر من الكتاب والسنة والاحكام  
او المعنى كل ما هو حلال بين بعضه او المعنى بعض ما هو حلال عند كل احد منكم من حقوق الطهارة  
والشروبات والملبوسات والاقوال والافعال كالحبذ والماء والكراس والكلام والنظر  
الحلال والحرام بين كذلك كالحزب والحزب وجلد الميتة والكذب والزنا وبهذه اي بين ما  
بين حله وحرمته مشبهات على الفاعل من الاستنباط والنسب وروى على المنعوت من  
الاشياء والنسب الى امور غير طاهر طاهرها وحرمها من النصف ولا عند احد وذا ثلثه  
لانه اما اصله الفحرم كالصيد قبل الذكوة فانه لم يزل من الحرام يفتن او الاباحة فانها  
اذا اشكر انها طهرت لم يمتدحها الكل وحسب الاجتناب عند اهل التورع لاحتمال ان ما  
واحد وطلق لا يعلل بطريق القطع انه طلال وحرام كثير من الناس اي المجتهدين  
فانهم قد يظنون انه حلال وحرام للدليل فيه شبهة فلو علم المجتهد انه حلال او حرام بدليل  
قوي فهو في حكم ما ثبت بالنص والمعنى احد من الناس كما ذكرنا في اشهر المحاكم كل من المعينين  
فقبل فمن اتقى واحترق الشبهات بضمين وجاز في الباء وكونها والشبهة بالنص  
السكون اسم من استنباه من الشبهات استبرأ ان طلب البراءة والانفصال من كل عيب  
لدينه وعرضه اي جابه بصحة من نفسه وحسبه فلم يعاقب ولم يعاقب في الدارين  
ومن وقع في الشبهات اي سقط في كثير من الامور المشبهة وقع في الحرام غالبا لان الكثير  
منها قلما عزم حرام اوله اذا ارتكب شبهة اخرى ثم وثم الى الحرام عقوبة ولذا  
قالوا ان المعاصي سوق الى الكفر ولانه صار مصرا في اوضح ذلك بمثل فقال كراعي  
الواقع في الشبهات مثل راعي يرمي غنمه حولي بكسر الحاء والقصر موضع الكلام يمنع  
الناس بوشك من الايشك مصدا وشك يستعمل مصاربه كانه القاموس ولا يعتد منع  
حوى لانه قصر نفسه والمعنى يسع او يقرب ان يرتفع وياكل الغنم فيه الا ان فان من  
الانكار مع لا النافية يفسد الاشياء كانه الرضى ولذا فسر بالواو وقيل وان وجود  
ان يكون الواو اذينة على ما قال جمع من البصرة وكل الكوفية كانه المعنى لكل ملك من ملوك الو

والبحر حتى لا وان على الله محاميه جمع محرم هو ما حرم الله من حق قبل واخذ ما لا العيز والغيبة  
ثم نبه على ما هو اصل الفعل والترك فقال الاوان في الجسد جسم الانسان والجن مضطه ان  
قطعة لحم صنوبري الشكل في جانب اليسار من الصدر وانما عبر بها عنه اشعار بان صغير جثته  
وان كان متبوعا للكبير جثته من بقية الاعضاء اذا اصلحت تلك المضطه وقصدت الشريعة  
صلح الجسد كله ولم يقع منه ظلال الشريعة واذا افسدت وقصدت ظلال الشريعة ففسد  
الجسد كله الا وهي اي الاصل صحت الشئ من وجه الى وجه وانما اسم القلب به  
لكثرة يقلبه رواد البخاري وسلم في البيع  
عنه اي  
الياء تخيم من اوس الدارين منسوب الى جد النبي بالدار وفي رواية الدارين فانه متعلية  
الدين نصرا بنا اسم سنة تسع كثر تجدد وتلاوته في ركعة وكان اوله من قصص على الناس واسرج  
في المسجد وانتقل من المدينة الى بيت المقدس مروياته ثمانية توفى سنة اربعين رضى الله عنه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الدين اي الشريعة النصيحة اسم من نصحت له الود نصح الى خصته  
قلنا معشر الصحابة لمن نصحن من الرسل وغيرهم اي من سبقت ان تخلص نفسها وابنت  
اليه بالايمان والاحسان وكفى فاللام للاختصاص والاستحقاق قال صلى الله عليه وسلم رد الام  
بان المنصوح له اعم مما قلتم والتغليب مجاز ويجوز ان يخرج اجتماع غيره مع من كلمة من  
لانهم قالوا بحرمه اجتماع الله ورسوله في صفة واحد ذلك اي نصحته واذا صحت له تبعها  
يصدق انه موصوف بما ينبغي في الالوهية ومنه عملا ينبغي والمضمة لكتابه اي لكتبه  
بان يصدق انها من عند تع بلا قصور ونقطة الا ان القرآن خصها بالعمل في  
هذا الرمان وبحث عنه ويسلم متشابهه وينشر علومه والنصيحة لرسوله اي رسوله ان  
يصدقهم فيما جاؤا به ولم يعمل الا بما جاء به نبينا عليه السلام ويصرف وينشر شريعة  
محب احبابه ومحابته من ابتدع في سنة او تقرر لاحد من اصحابه صلى الله عليه وسلم والنصيحة  
لائمة المسلمين اي من يقوم بامرهم من الخلفاء والسلاطين والعلماء والمشايع بان يقبل ما  
قالوا من الحق ويصرفهم ويخرجهم بالسيف ولا يدعوا عليهم ولو جازين وتبينهم برفق  
اي النصيحة لهم ان يغفلوا ويكرههم ويرد اليهم المنفعة عنهم وعما بينهم اي النصيحة لهم بان  
يعينهم بالفعل والقول وبما يرضون بالمعروف وينهون عن المنكر ولو في كبرهم ورحم صغيرهم  
اشارة الى ان النصيحة فرض بحسب الطاقة اذا اظن انها تقبل بلا ايذاء ويسقط باقا  
بعضه والى ان النصيحة كالانفلاخ كلمة جامعة لخير الدارين والى ان هذا الحديث عليه مدار  
الاسلام واليه مال العلماء والاعلام رواد مسلم في الايمان  
عنه اي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المنع عن قتال الا الله والا الله ولو من خوف السلاح  
امرت اي امر الله تعالى يا اي صاله وكل قادر يتبعنا ان اقاتل انا وغيري الناس اي  
كل كافر وفيه شارة الى انه صل الله عليه وسلم صاد اولي العزم حيث امر بالقتال فانه قد  
ذلك فيه حتى يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسوله وحتى يقتل الصلوة ولو توارى الزكوة



اي قاتل حتى يذكر والشهادتين ويؤمنوا بما جئت به عزى له هرة انه قال صلى الله عليه وسلم  
 اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله ويؤمنوا بما جئت به فاذا فعلوا الحديث  
 رواه مسلم وانما ذكر الشهادتين والصليتين لمزيد الشوق على العزم والواجبات ولا يشك في  
 يقبل الجزية واستاسم لانه ما حرم عام الا وقل خص منه البعض على انه قد ملك الفسخ في نفسه  
 فاذا فعلوا ذلك وقبلوا الاسلام عصموا مني ان يخطوا من تعرض وتعرض بغيره من ولاية  
 المسلمين من جميع الوجوه ذما لهم اي اجسادهم اصيله دماي بالياء فان اصيلهم من نفع الله  
 وسكونهم قبيح الياء بعد الف رابعة العالم بمنزلة وموالمهم واملأكم الا للفرخ بحق  
 الاسلام ان لا يجلدوا حق الاسلام فلو تركوا صلوة فرضها او سنة مؤكدة اصلا او قتلوا  
 نفسا او شربوا خمر او خافوا انكم يصوموا القبول الاسلام وحدهم على الله ان جزاؤهم انما  
 لازم عليهم ثم جئت لوزك لفتح فينبط المطيع ويجازي العام بقدره او يعفو عنه وفي الحديث  
 اشارة الى ان الاقرار بالان لا يمان لازم والنظام به بطريق الجزية كما هو عندنا ولا ان الاحكام  
 الشرعية محرم على الطواغيت والله يتولى السرا سر رواه البخاري ومسلم في الامان  
 عزى الى هرة عبد الرحمن بن الاصح بن حنجر البهائي بالفتح وسكون الحجة رضي الله عنه قد مر  
 من احواله السنية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نهيتكم عنه اي كل فعل طلبت  
 عنكم اصالة وعز غيركم تبعوا الكف عنه لزوما سواء كان بلفظ لا تفعل او غير وانما ريد  
 اللزوم لان النهي كما يدل على التحريم بل على الكراهة والجزاء الآتي دال على اللزوم لا غير ولا يبعد كل  
 البعدان يستعمل النهي والامر فيما يعجز عن القدر المشترك وانما قد علم النهي لترجيح على الامر كما مر  
 فاجتنبوا اي طلبت عنكم اجتنابا لزوما فان الامر حقيقة للوجوب والاجتناب البعد  
 والترك وما امرتكم به اي كل فعل طلبت عنكم فله لزوما فافعلوا منه حال من ضميرها الاية ما  
 استطعتم اي كنتم قادرين عليه وانما خص الامر بدون النهي لان القيام بالامر كما ينبغي ان يحذر  
 او متعسر بخلاف النهي الذي هو الكف ولا يمشي الضرورات لان قواعد الشريعة لم يتوجه الا الى  
 القادرين عليها فلا وجه الى تخصيص كاطن على ان الشارع بين لمواضع الضرورة وقتا  
 لم يكن الفعل النهي في ذلك الوقت منها كشراب الخمر للمضطر ومسلم ان لكل من الامر والنهي  
 اللفظ المحض كالفعل ولا تفعل والطلب المحض كما مر منها على الاول اسما وعلى الثاني  
 مصدران والختار ان كلا متواظر فيهما لانه مشترك في اجازة اصد ما تم شرح في التعليل  
 فقال فانما اهلك الذين من قبلكم بالحنس في المسخ والفرق والصحة وغيره كثره ما انهم  
 ان مؤالهم عالم بحجة الى البيان كقصة بقره قوم موسى فانهم لو ذبحوا بقره ما كانوا مؤثرين  
 لكنهم ضيقوا الامر عليهم بكثرة السؤال كما هو المشهور وفيه هتة الى انهم لو سئل عما فيه  
 خفاء لظهر المراد كان مستحسنا بل لا زوالا من مناط التكليف على العلم فاستلوا اهل الذكر  
 ان كنتم لا تعلمون واختلفا فيهم على انبيائهم ان اختيارهم راىهم الشيطان على راي انبيائهم  
 الرضا في فيكون من روعا مطوف على الكثرة لا على ما انهم لان نفس الاختلاف بوجوب الاهل

وفيه اشارة الى وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به لانه لم يقل الا ما يقرهم الى الله تعالى والعقل  
 لا يهتدي اليه والى ان الاختلاف على العلماء الربانيين والشافح المحققين حرام لانهم داعون الى  
 ما دعا اليه الانبياء عليهم السلام وبما ذكرنا نأخذ من هذا الحديث من جوامع الكلام التي عليها مدار الاسلام  
 رواه البخاري ومسلم عزى له هرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان الله طيب ان شئ من غير النقاص والآفات متصف بجميع كمال الصفات لا يقبل الا طيبا اي  
 لا يقبل ان يتقرب اليه الا بما يكون طيبا حلالا من خيار الاموال او خالصا من شوائب الاغراض و  
 لوديقه من خيار الاعمال فالواجبات والنافلات المالية والبدنية لها رتبة القبول الا بكال  
 الخلق من الخبث الظاهرة والباطنة وان الله امر الامم المؤمنين اي كل مؤمن بما امر به من اكل  
 الطيب والعمل الصالح المرسلين اي النبيين اي كل نبي وامرهم من الامة بما امر به الرسول صلى الله عليه وسلم  
 فالجمع للمعظم كما يأتي لا فرق بين النبي وقومه فقد اشكل ما في كثرة العبادان الانبياء عليهم السلام  
 انما يامرونهم بالشيء تحفيعا من متابعة النبي في الظاهر ولا يامرون بما يسلكونه من الطريقة  
 خفية او من متابعة النبي في الباطن فمن كان له منه عالية قد سلك سلكهم حتى يرتقى عن درجته العوام  
 ثم على فقال صلى الله عليه وسلم فقال الله تعالى يا ايها الرسول يعني فاد كل رسول في زمانه فكان مجموع  
 من ادون في زمان واحد فالنذر لم يكن على ظاهره على ما ذكره الزحشر الا ان قتادة  
 مجاهد او السدي والكلبي ومقاتلا قالوا ان الخطاب به محمد صلى الله عليه وسلم وحده على من هتة  
 في مخاطبة الواحد للجمع فيتضمن ان جميع الرسل يومئذ مكانه وسيط الواحد وغيره على ان الرسل  
 نفس قد ذهب اليه في مواضع من القرآن منها قوله رب ارجعون وذكر تاج القراء في الغراء  
 انه متصل بالاول فهو خطاب عيسى عليه السلام وان كان باكل من عزله الله وهو اجل الاستبارة ولا يبعد كل البعد  
 كلما من الطيبات اي الحلالا قاله ابن عباس وغيره واعملوا اعمالا صالحا للقبول بالاول  
 آفة من نحو الرياء فالحنس اطيعوا فيما امرتكم به وانما قد علم اكل الطيب لان الصالح من الاعمال  
 يتوقف عليه وعليه بل قد تفرق واشتغلوا عند الله الرزق واعبدوه ولما اثبت جزاء المدعي  
 اشترط ان يات بجزء اخر فقال صلى الله عليه وسلم عاطفا على ما بعد الفاء وقال الله تعالى يا ايها  
 الذين آمنوا من الامة او النبي والامة جميعا كلوا من طيبات ما رزقناكم شيرا الا لا يكثر  
 اكل الحلال ولا يسرف منه فان من التبعضين ولما انه محتاط غاية الاحتياط حتى يصير ما لو طيبا  
 بحيث يضاف الى الله تعالى والى ان الحرام رزق ايضا خلافا للفتنة ثم للترتيب المذكور ذكر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل اي رجلا غير معين موصوفا بما ياتي تبينها على بعض مناسبات  
 اكل الحرام وزيادة ترغيب في طلب الحلال حال كون ذلك الرجل يطيل السفر للعبادة كالسجدة  
 والحج وانما وصف بالاطالة والسفر لان كلا منهما مشتمل على مشقة مؤثرة في قرب الدعاء  
 الاجابة اشعث يتفرق شعره راسه غير بغض قدماه معالان اخر بان مؤثرا في الوصول  
 الى المطلوب يمد يديه حال كونه مستمرا في رفع يديه هذا صدره وجعل باطن كفيه الى جانب  
 السماء فان الكل مندوب يارب بالكسر وحذف الياء يارب اي حال كونه ملجأ الدعاء بقر

وعلى المتقدم

لا يبعد كل البعد  
ان يراد الرسول  
والامة تقريبا







عند من اقسام حجة اللذة كحبة الطعام وحجة النفع كحبة النضر وحجة الفضل كحبة العلم  
بعضهم لبعض لاجل العلم والادب المشارك لا حرفة الولادة من الطرفين او احدهما او الرضاع  
ثم يستعار كل مشترك لغيره من الدين او القبيلة او العائلة او المودة او غير ذلك المناسبة  
وانما اختيار المضاع ترغيبا في استمرار حجة المؤمن بعضهم بعضا ما حجب نفسه من كل جنس من  
الاجناس الثلاثة فلا حاجة الى تقدير المثل لان المحب الواحد يقوم بمجلدين والنفس حجة لغيره  
كأنه الغيب فذكر للتاكيد كشمس الضمير عليه وصدر الكلام فاطر الاستثناء الانبياء عليهم السلام  
فانهم مخصوصون بالاجبة على ان لا يتحقق الايمان بدونها وكذا حجة الصيانة فانها واجبة  
وبعضهم كغيره كانه النور لا مع شمع معتقد الطحاوي فلو كان احد خال الذهب عن جهنم وبعضهم  
ينبغي ان يكون ناقص الايمان ردا البخاري وسلم في الايمان  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرء اى راقعة دم كل انسان  
فلا حاجة الى تبعية المرأة وهذا كناية عن القتل فانما راقعة الدم لم يلزم اصلا مسلم ولو حكى  
كالذبح وهو موصوفه مقيده الا باحدى صفات ثلث الزنا والقتل والردة مرتبة من  
الادنى الى الاعلى فان القتل فوق الزنا والردة فوق القتل واذا تحقق احدهما فالقتل  
حلالا وواجب الشيب بالجر والرفع والنصب اى زنا المحل المحل الواطي شكاح صحيح  
وشراط العفة فيه هو ظاهر مونة الاصل الواطي او الموطوعة الزاني بالياء فان ابنا  
اشهر من حذرهما والزنا واطي في قبل خاله عن الملك وشبهته والنفس اى قتل النفس  
ولو حراما مقتضاها بالنفس والتارك لدينه ردة المرد وتبدل الاعتقاد بقوله  
او النفل كما اذا ظهر منه علامة الكفر كالافطار في رمضان شهر متعمدا وتدخل فيه الميتة  
عند من لا يقبل بقرتهم وكذا الذئب وقاني الاجماع كالروافض والخوارج وغيرهم واما  
الابناء فلا يقبل الاحال المتعاقلة ولا كلام فيه واما الذي شرع عليه واخذ ما له فهو الدافع للبشر  
لا القاتل واما تارك الصلوة فلم يقبل عندنا لانه لم يكفر والاخبار محمولة على المستقبل  
واما عند من قال يكفر كاحد واحد وحق وبعض المالكية والشافعية فلا شك ان فيه لكن  
انما في خبر حديث قد كثر بانه سيق بمقولة الكافر وسلم ان الامم في التارك للمواظبة  
فالصالح الذي ترك دينه في الحال فيقتل ولا يرد ولا يرد فلا حاجة الى ما تكلفوا في هذا  
المقام من حذر ان يراد بالمسلم من ياتي بالشهادتين الفارق للجماعة صفة موكدة والاسم  
للمتقونة اى الخاب من غير المسلمين وبما ذكر من التفصيل ظهر انه من مباني الاسلام  
عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن من اى  
يكلم ابا ناسا بالله او ملكة وكتبه ورسله والقدر واليوم الآخر اى القيامة وانما  
خصا بالذكر اشارة الى المبدأ والمعاد فيدخل فيه المتوسطات من الشروط فيقتل  
خبر اى ما يشاء عليه من من او واجب او سنة او مندوب او يصبحت بعض الميم كحبة  
كسر رواية فان الصمت كاصوات السكوت وصلة الفعل بخدفة بقرينة السابق اى

عن من هو غير شاب حرام ومكروه ومباح ولا يبعد ان يقال ان الصمت بحسب ترك الفعل فان  
يطلق القول على جميع الافعال فيراد فليقتل ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم  
اى فليحبه بالاعانة ان استعان به بالافراق ان استقرضه وبالجود عليه ان افتقر وباليقظة  
ان مرض وباتباع جنازته ان مات وبالتبسة ان اصابه جرح وبالتعزية ان اصابه مصيبة  
وبالاذن ان حجب عنه الريح بالبناء وبالا مضاء له ان اشرف فأكفه وان لم يستطع فادخلها  
سرا وبالا عطاء ان اودى برح قدره كانه حديث معاذ من اعدى الجار من بقره بكنه  
وعنه عاتق صاحب دار الى اربعين دارا من كل جانب وعنه عاتق صاحب الدار وقيل من  
صلح الجرح مسجدك ومواعظ من المسلم والكافر والصالح والطالح والصدوق والعدو والجار  
والبادي والنافع والضار والغريب والاحب والاقرب دارا والابعد وله مراتب فالحاكم  
له حق الجوار والمسلم له حق الاسلام والجوار والغريب له حقها وحق الرحم الكلى فتح الباب  
ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه اى فليحبه بطلاقة الوجه وطيب الكلام  
واعطاء الطعام ثلثة ايام فان الضيف في القرية هذا الايام فالضيف لغة من مال  
ايكنا زلا بك ويستوى فيه الواحد والجمع لانه في الاصل مصدر وعرفا من نزل بك للمقرى فتكلم  
في اليوم الاول بزيادة البر على عادة وامانة التنا والناث فلا يتكلم بل يقدم ما حضر  
يكرم عليه بما يقطع به مسافة يوم في اليوم الرابع ويسمى فلكا لكرام جازية ومن صدقة  
والاولى واجبة في الاستدانة ثم تسبق وصداقة من سبب الاسلام على ما قالوا فاذا عرفت  
الحمل اثلث مراتب ان كلامها من جوامع الكلم المحيط بكثير من قواعد الاسلام ردا البخاري في  
الادب ومنه في الايمان  
عنه ابن عمر رضي الله عنهما ان رجلا غصوبا هو  
عثمان بن ابي العاص و ابن عمر قال للنبي صلى الله عليه وسلم اوصني اى دلني على ما ينفعني في الدارين  
والابناء من وصيت النبي اذ اوصته اليه قال صلى الله عليه وسلم لا تغضب بالغضب ان غضب  
عن سبب الغضب فان نفسه امر طبيعي لا يدخل تحت النهي وقيل ان النهي انما يكون عن سبب  
بالرياسة وقيل لا يفعل ما يامر به الغضب ومونة الاصل عليان الذي عند الانعام  
فان كان على ما دونه فالدم مال الى الظاهر فاحمر الوجه والعين وعلى فوقه قال ابا طه  
فاصغر حزنا وعلى نظير فيسترده فيحمر ويصفر وربما يجرد الرعدة في الاطراف وهذا اذا  
على غير وجه الشوق والامه من افضل الاعمال واكمل صفات الرجال الا ترى في مرضية الجهاد  
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر للعباد فانه لا يمكن الا بالغضب على هذا العناد فزدد  
الرجل قوله اوصني مرارا ثلثة دواية والمرح من الزمان قال صلى الله عليه وسلم في كل  
لا يغضب لان الغضب يجمع المفسد في الدنيا الباطن من الحقد واليحد المنجر من  
لا مفسد كثير وفيه الظاهر من تغير صورة لورا ما سكن غضبه حيا من قهرها وفي  
اللسان من كواشم والغش والايذاء وفيه غير ذلك من تمزيق الثياب والضرب والقتل  
وفي الآخرة من العذاب الشديد وربما يخرج الدوام العذاب بان يصير سببا للكفر في

الغضب  
غليظة الدم



جوامع الكلم بلاربي ذوا الباري في الادب  
عن ابي يعلى بن عمار في الادب  
ابن ابي حسان بن ثابت عالم حكيم كثير العبادات مربية خصال توفى في بيت المقدس سنة ثمان  
وخمسين شعاذ بالشديد بن اوس بن ثابت الانصاري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ان الله كتبني اى وجبا لاهسان اى بقا امر جيد على فوق الشرح على كل شئ يتضمّن طرفا  
متعلقا بالاحسان اى على كل مكلف الى كل شئ حتى انه يحسن الى الفم بان يطعم كلبا ليصير جزءا له  
والجحر بان يذكر الله عند والى السماء ان يصعد نور الذكر اليه وتسع عليه غير ذلك فهو مع جوامع الكلم  
المتضمن للمرحمة على كل ممكن فالكفاية علم بعض الحروف الى بعض بالحظ ثم عبر عن الاجابة كانه المفرد  
والاحسان في الاصل اعم من انعام وفوق العود فانه ان يعطى ما عليه وياخذ ما له والاحسان ان  
يعطى اكثر ما عليه وياخذ اقل ما له والشئ في اللغة عندنا الموجود وعند المعتزلة المعلوم ومنها  
بقرينة المقام ثم ذكر واحد مما يحسن اليه من العقل العام لبنى آدم وغيرهم على طريق الامور فقل  
فاذا قلتم اى اردتم قطع رقبة فان العقل هو اذ هاق الروح ليس في وسع احد الا هو  
فاحسنوا القيتلة بكسر القاف مصدر يوقى اى قتلا حسنا بياض مختلف باختلاف انواعه بخلاف  
التطويل فلذا لم يذكر مرثيا واذا ذبحتم اى اردتم قطع اوداج حيوان غير انسان فاحسنوا  
الذبيحة بالكسر اى ذبحا حسنا ثم شرح في بيان الاحسان فيه منبها على شرفه فاستقل بذكر الطهارة  
وان كان بينهما كمال الاتصال فقال وليجد من الاحداد احداكم من الامة شجرة اى كمينه بضم الهمزة  
الاصلا السكين العربية ثم شرح في عطف عام على خاص فقال وليس من الامة ذبيحة ما يرا  
ذبح بخلاف الذبيحة والتألف العقل والمعنى ليوصل الراحة ما يراذ ذبحه باحد السكين و  
تجمل امره وتركه لا يبالغ في الخاف ومدا راس وكسر العنق قبل السكون وغير ذلك في  
الفقه انه مكرهه فالمراد كراهة التحريم ذواه لم في الذبائح  
عن ابي ذر  
بالشد يد جنس بضم الجيم واللال مع فتحها اسم له على الاصح بن جنادة بضم الجيم واللال  
الغفار بكسر الغين وتخفيف الراء والغفار ابو قبيله من بني كنانة كان من زهاد الصحابة  
والعلماء العاملين والحكام السابقين خامسا في الاسلام قال صلى الله عليه وسلم من اراد ان ينظر  
سلا زهد عيسى بن مريم فليتنظر الى زهد بلال بن رباح وروى عنه الحكم الغفاري المروزي في اساني المذنبين  
بحسب بريرة بن مبرق سنة خمس مائة احدثا نون ومائتان مات بريد سنة اثنتين  
ثلاثين قبله عبد الرحمن بن جابر بن عمر بن اوس الانصاري وقد مر في من فضله  
رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتق الله من اتقا والا سم تقوى والنا بال  
من الواء ومولفة جعل النفس وقاية ما يخاف ويستقيم الحروف وكسر عا حفظ النفس  
عما يؤثم حيثما كنت اى ان كنت في مكان حيث في الاصل طرف متضمن معنى الشرط بانصاف  
ما كافه له عن عمل الجور كان نافعة جس طرف مكان يتضمن حيث ولم يكن تامة لما مر  
تضمن معنى ان المستعمل في المشكوك فيه دلالة على المبالغة في دوام التقوى في جميع الاوقات  
والامكنة كالاجتناب واجتناب الاتباع السيئة اصلها سيئو ما نهى عنه من غير المكون

خير

والماء

واحكام ولو كبيرة هي على الاصح ما كان متبعا بين المسلمين وفيه منكم حرمه الدين احسن ما نال اليه  
ان ربع من التوبة وغيرها من العبادات المفروضة والنافذة بها اى يزيل تلك الحسنة السيئة او يزيل  
ان تلك السيئة بتلك الحسنة وعلى التقديرين كان الاستناد جازا فان المعنى يزيل الله تلك فان الصغار  
مكفر بعض الحسنات كالصلوات والصيامات المفروضة والكبار بعض آخر وهو التوبة لا غير وفيها  
بين الايات والاحاديث كما في شرح التاويلات والوجيز وغيرها من الكتب المعبر عنها وفيها اشارة الى  
ان العبد لا يستغنى في حال من الاحوال عن تحوّل السيئات عن قلبه بمثل شرع حسنات مضادا لآثارها اثار  
لك السيئات فسماع الملاهي بكسر سماع القرآن وبجالي الذكر وشربا خمر بكسر هاء فشراب حلال وعلى هذا  
ان المرض بعلاج يصلح والمتضادات المناسبة فلا يكفى ان يحوّل كل سيئة بحسنة من جنسها لكن يضادها  
كافى الاجزاء ومنها اشكال وجهه ما ذكرنا من الكتب المعبر عنها وفيه اشعار بان له لم يبع السيئة احسنه لم يح  
اها جائزة العفو الا اذا كانت كفرا فانه واجب العنوبة ابدا ولو عكس بان اتبع احسنه السيئة  
لم يح الحسنة الا اذا كانت كفرا ونما في المطولات وخالف الناس خلق بضم الحاء واللام وجار سكونها  
من السجدة وجميعه الصورة الباطنية المدركة بالبصير كالصورة الظاهرة المدركة بالبصر والعين  
فاشهر من الخلق بمعنى السجدة او عالم من الخلق بمعنى التقدير بلا يست خلق خلق فان احسن هو بسط الحق  
وبذلك التذلل وكذا لاذى وقالوا لاسطى ان لا يخاصم ولا يخاضع من استغراق المعرفة وقالوا لاهما ارضاء  
الخلق في السراء والضراء وقال سهل اذناه ترك الكفاية والرحمة للنظام والاستغفار له كافي للطبي رواه  
الزهدي وقال احدث حسن وفي بعض النسخ من اجماع حبيب حسن صحيح  
عن ابي العباس  
بن عباس من ربه من اوصافه السنية رضي الله عنها قال كنت انا شيتا وركبت خلف النبي صلى الله عليه وسلم  
على غلبة امي كسري ابيد صلى الله عليه وسلم يوما فقال يا غلام بالضم اى يا ابها الولد فانه نداء ملاطفة  
والغلام الطائر الشارب وقال علي بن زيد الى زمان شيب الا اى ان اى املك كلمات من بينها للتعظيم  
اى ست جل كذا واحدة جوامع الكلم بعضها على سبيل التعليل فليتها على الاستقلال والاستعانة غير الغير  
بعضها على سبيل العطف اشعارا بالملازمة والتعلق بينهما فاما مل وانما ذكر هذه المقدمة بينهما على حضورها  
فلا يعوت عنه شئ مما هو على عليه من فوائد جمه احفظ الله بفتح الفاء اى مراعاة حقه فامتنع ما امر الله  
به وامتنع عما نهى الله عنه حفظك الله باجتناب اى ان تحفظ الله نفسك عن جميع المكروهات في الدارين احفظ  
الله تجل فخا حكا اى تذر رحمة وعنايته ورضوانه واصلة اليك فيحيا حكا من الوجه مثلثة تلفاء  
وبهك كافي القاموس اذا سللت احدا عن امره بنى كالعلم او بنوى كالمال فان السؤال يتعلق الى  
المفعول الثاني بعين في الاول وبين في الثاني فاسئل الله وحده لانه لا يبلغ احد الى مسوله الا حرمته  
واذا استعنت اى طلبت العون في الدارين وهو ضروري لا يتاى الفعل بلونه وغير ضروري لا يستعمل  
فاستعنى فيه بالله وحده لانه المعين لا غير ثم لما اراد تعليم امره به زيادة اهتمام وامتنع عطفه  
السامع خاطبه بهذه الصيغة والافعال واعلم ان الامة اى امة الانبياء والاجابة والدعوة جميعا  
لواجتمعت اى ان اجتمعت على ان ينفعوك اى ينصرك اى ينصرك بشئ اى خير في الدارين لم ينفعوك الا بشئ قد  
كتب الله لك اى كتب القلم في اللوح المحفوظ ذلك الشئ بامر الله لا جلك وان اجتمعوا على ان يضروك بشئ

هذه



اي يتصلوك بشي الى شرف الدارين لم يضررك الا بشي قد كتبه الله عليك ثم اكدا خصا والنع والضرر فما كتبت في  
اللوحي فقال رفعت الاقلام اي اسكت القلم عما كتب لك وعليه ولم يكتب غيره ولم يتغير لانه لم يكتب الا ما  
قبل خلق السماء والارض من حسن الفسنة وانما جمع وهو واحد لانه متولد اعتبارا كان لكل مكتوب  
خلق في القلم بالسكون القطع فهو فعل بمعنى منعول خص بما كتب به وجبت الصحف اي بيست ما  
كتب له وعليه فلم يضره وضع منها بعد رطباً او بيست ما على الصحايف من الختم فلم يسكره لك الختم والصحف  
في الاصل قطعة قوطاس مكتوب والمراد من القلم في قوله ما بين السماء والارض ومن الصحف اللوح  
المحفوظ وهو درة بيضاء طوله كذلك وعرضه ما بين المشرق والمغرب وخافته الدر والياقوت  
ودفته ياقوت جمراني جرمك من بين العرش كما في المعالم يرواه الترمذي وقال حديث صحيح وفي  
رواية غير الترمذي احفظ الله حبله امانك فتخ الحزن تعرف اي يفرح الى الله برعاية الاحكام في  
الرخاء سوء العيش والنعمة تعرفك اي حازك في الشدة والرحمة واعلم ان ما اخطاك اي عاود  
الله عنك من العقوبات وبغيرها لم يكن الله تعالى يصيبك اي يصيبك لك بلا تردد فان اللام لام الحجد  
للتاكيد وما اصابك الله لم يكن لخطئك اي مصيبا وجازعك لا محالة فوجبا لتوكل عليه تعالى  
كل الامور والرضى به واني احوال والقول عن نفسه واعلم ان النظر على الاعلاء الصورة و  
المعنوية كالنفس مع الصبر اي مصابح النفس على تحمل الكار والشدائد الصورية والمعنوية وفيه  
دلالة ظاهرة توه على ان العبد اذا ابتلى سلبه وصبر عليه ازال الله تعالى عنه غم قريب بفضل وان  
الفرج يفتح بين وايجم اي انكشف فانهم مع الكرب يفتح بين اي انهم الشدائد الدينية والدينية و  
فيه اشعار بان اللطاف الالهية مصاحبة للغم وان مع العسر اليسر واليسر اي سهلا ونعمة  
وفرحا قال ابن مسعود لو كان اثم في حجر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه وهذا وعلم جميع المؤمنين ان  
مع العسر اليسر الذي يسر في الاخرة ورحمها اجتمع بيسر الدنيا والاخرة معا كما في المعالم الحديث  
اي الواحد الاخر من العشرتين فانه شركه بعبده وبين العشرتين وكذا اخوانه السبع وانما لم يتفرع  
من هنا الاخر الكتاب في الاصح من النسخ لوصف العدد من الحديث لانه ما ذكره موصوفا لاحاد وما  
بين العقد بين وعقد واحد استغنى عن موصوفا لوقاي عن ابن مسعود عقبه بالضم وسكون الفاء  
بن عمر بن الخطاب عن ابي بصير الذي سكن او زل ما بله موقود شمل العقبة الثانية لاله  
عند الجحيم خلافا للبخاري والزهري وابن اسحق ولا يوافق كما في الاستيعاب مروياته الثتان  
وما شان ترفي بالكوفة او المدينة بعد الاربعين والستين رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
عليه وسلم ان ما ادرك الناس بالروح وحلفوا على اي ادركوا وصل اليهم وجاز النصب على  
معي بلهم وفي رواية ان اخرها تعلق به اهل الجاهلية فما زاد على مذهب الكوفة والاقتدار  
بمعنى بعض خزان والاسم على المتقدمين ما هو الحكيمة في الجملة الشرعية وجاز ان يكون من هذه الاسماء  
من الاثني عشر والحكيمة من الاثني عشر ما والحكيمة خبر من كلام النبوة الاولى بخارجا واكتفاء اي  
كلام ناسي من النبوة الاولى والاخرى اي نبوة جميع الانبياء بلا نسخ في شريعة فالنبوة اسم من النبوة  
في الاصل نبوة وده ورد السبع وسبوه الزم الحنيف وهي سفارة بين الله وبين ذوق العقول

بشيء

المفسر

لا زاح

لا زاحه عليهم في امرهم ودموعهم اذا لم تسخى فاضع ما شئت امر يعني الجري من لا يسخى بضع ما  
او للتهديل اي اذا تزع منك احبب فاضع ما شئت فان الله تعالى حازيك عليه او لا باحة فتفعل  
والسندوب والمباح فاذا استخيفت لا بضع ما شئت من الاحكام والمكروه وانما ادى بصيغة الامر  
الى ان المسخى كان منتهى عن كل شرط طبعه من زرع زما احبب امر من النفس كانه مامورا بكتاب كل طبع  
وفي حديث مسلم احبب خيركم وفي قوله احبب هو الدين كله فالاستخيا كاحبب لغيره يعني الانبياء  
من خوف ما عابده وشرفه اقتباس النفس عما يقع وفي اسحق لسان اسخى يعني على الاصل واسخى  
بالادغام واسخى يعني خلاف البيا الاولي عند ليم والصنع اجادة الفعل الا انه اعم من الصنع لانه  
نسب الى الحيوان والجماد الحديث احدى والعشرون اي لا خير من الاحاد والعشرون فلو وقع صو  
اسم العا على اول الاسمين وان سكت من المجموع معنى اضطر او يكون العشرون بمعنى العشرين  
مطوقا على الاحاد المفردا على احادي ظاهرا اصله حاد وفاته مقلوب واحد عن اي عمرو بن حمص  
اسمه اجلا وبغير معنى باسم وهو الذي كلفه عمر بن الخطاب بعثه النبي صلى الله عليه وسلم مع الى اليمن وما  
هناك وقبل عن اي عمر بن الخطاب بن عبد الله الطائي له حجة وسمع ورواية و  
كان عاملا لعمر بن الخطاب مروياته خمسة قال قلت يا رسول الله قل في الاسلام اي فيما يكمل به  
اسلامي قول لا اسلم عنه احدا غيرك اي قول لا كافيا ولا مخا على الاحتياج فيه الى السوال عنه لغيره  
قال قل انت بالله اي جميع ما جاء من عندك من العقاب والاعمال والاخلاق ثم ترقى الى ما لم يات  
به الاكاملون من الرجال فنبيل اسقم اي اوم على جميع ما ذكرته الا وامر بالتواصي وهذا امر  
رعايته غاية في الصعوبة ولذا قال صلى الله عليه وسلم استقيموا ولن تحصوا اي لن يطبقوا  
على وجه الكمال وقال شيبني سورة فاسقم كما امرت روى مسلم الثاني والعشرون على ما  
عن ابن عبد الله جابر شمل احدا وكذا بدلا عند البخاري ولم يخلف عروة بعد ما وثمدين  
مع على وكف بصر في آخر عمر مروياته اربعون وخمسة والعشرون بالمدينة وهو ابن اربع  
وتسعين سنة اربع اوسيع او ثمان وتسعين من الهجرة بن عبد الله استشهد يوم احد فاجاب  
الله تعالى وكلمه فقال اريد الشهادة من اخرى كما في التمهيد لابي انصارى اخبرني رضي الله عنهما  
ان رجلا ثمان بن نوفل اخبرني قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اريد اي اخبرني  
عاملا بهذا الاعمال دخل الجنة فالركب من الثلاثة بمعنى اخبرني الرواية الظاهرة او الباطنة  
جامع الطلب كاد عليه كلام الكشف في البقرة والعلق وكلام الرضى انه حاصل معناه  
النساء المتوجة فاعلم وان كان مخاطبا وموتنا جما بمعنى الامر ومعناها الساتى بخلاف  
لا يستعمل الا في الاستخيا وعنه حاله عجب ولا بد من استقها مظاهرا ومقدريين تلك الحالة  
وقيل يكون في ضمنه حمله من الله فاشير اليه فيقول اذا صليت انا المكتوبات اي كل صلوة تترك  
بشرائطها وصمت في كل سنة شهر رمضان ثم عطفا لا ثم فيقول وحلت احلا الامور المشابهة  
للصلوة واجم والاكل وبغيرها وحرمت احرام اي المنهي الشامل للمكروه ولم ازد انا على ذلك  
الاحلال والخبر لم يشأ من نوافل الخيرات اذ دخل خلف عمر الاستقها م فانه عاملا بد منه على

حديث



لا شأنا هاتين على التزم لله تعالى ولا افتقار إليه تعالى والصلوة نور يمنع به عن المعاصي ويهتدى إلى الصواب  
أو نور للصلي في الدارين في الباطن والظاهر في القبر الصراط وغيرهما والنور من نور منقش بعين على  
الابصار وفي الآخرة وفي نوري معقول بعين البصيرة وهو ما انتشر من الأمور الإلهية كنور  
القرآن ومحسوس بعين البصر وهو ما انتشر من الأجسام النيرة كالنور في بخلاف النار فانها  
سود ولحاسة أفوايم النار التي توقرون أو حرارة مجردة النار وعلوها الله الذي كثرها وكثرت  
المفرجات وانفس النجاسة كما في الأخيار والصدقة النافعة أو النجاسة برهان أي وكذا  
على بيان صاحبها أو على إزاء حق ماله والصبر لغة الحبس وعرفا قوة مقاومة للإلام والاهوال  
وإريد الصبر على فناء الطاعة وعلى أنواع المكابرة وعن المعاصي ضياء أي نور يهتدى به إلى  
الصواب في الدارين فيكون هذا الكلام من عطف العام على الخاص والضياء نور محسوس يكون  
أعم من الضياء كما في المفردات والقرآن أي العمل بموجب حجة نورية نافعة لك في الدارين  
والقرآن أي ترك العمل بموجب حجة ضارة عليك فيما لم أشار في ضمنه سنانة إلى ذلك نبي أنه من جم  
جوامع الكلم وإن الناس أمة ساعون في فجأة انفسهم وفي هلاكها ففاد كل الناس أي كل فرد منهم  
عالم بما ذكر بعدد أي يدخل في العداة التي من الطلوع إلى الزوال أو يكون في العداة هو أمانة  
أو ناقصة والمراد أنه يسعى في حق نفسه ثم فضل فقال فبايع أي فو ما مشرتي من الله الرحيم  
أو من الشيطان الرحيم نفسه بما ذكر من الطهارة والتجديد وقراءة القرآن أو بمناجاة الهوى وترك  
ما ذكر لم ذكر ثمرة فقال فعمقها أي هذا الباب معترف نفسه واستخلص لها من العذاب ثم عطف  
عليه أي موته أي ملك نفسه ووصلها إلى العذاب ثم أوقفه أي هلكه اللهم رفقنا فيما  
ذكر ولا واحفظنا عما ذكر ثانيا رواء مسلم في الطهارة الرابع والعشرون عن أبي هريرة رضي الله  
عنه النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله عز وجل أنه فلا الله لم فتحدث قدسي بخلاف السوء  
فانها أحاديث نبوية والفريق بينه وبين القرآن أنه ليس بعمر ولم يكن العاقل منه ثم ولم يكن  
منكرو ولم يكن بواسطة الملك في الغالب بل بالألهاام والنوم بخلاف القرآن ولما كان حق العباد  
اعظم ابتلاء به لم يحق الله تعالى عبادي أي يا أيها العبادون في فانه جمع عبد بمعنى  
العابدون المترف فان جمعة عبید كما في المفردات فيشمل المالك والمالك واجبي والانس  
في القاموس أنه جمع عبد هو الانسان حرا كان أو رقيقا أي حرمت الظلم على نفسي أي تنزه نفسي  
عن الظلم فانا الخبر في اللغة المنع والظلم وضع الشيء في غير موضعه الخنص به أما بنقصان  
زيادة وأما بجلده عن زمانه أو مكانه قليلا أو كثيرا والكل حال في خفة تعالى والنفس الروح  
الدم والجسد فلا يطلق عليه ثم إلا بمعنى الذات وجعلته أي الظلم بينكم محرما فانه منكم نصف  
في حق الغير ثم أكد ذلك فليظنا فقال فلا تظالموا بينكم التاء أي بعضكم بعضا يا عبادي  
كلكم ضال أي عباد عن الطريق السقيم عدل كان أو سميوا قليلا أو كثيرا لأنه ركب فيكم نفس ماله  
إلى الضلالة الأسمه هلته أي خلعت فيه الهداية فاستمروا أي اطلبوا مني الهداية فان  
استمروا أهدكم منكم محرما من الهداية ثم شرع فيما لا يتسرح في الله تعالى بدونه وهو انفع أشد

ما ذكرنا الجنة المرأة من اجي السوء بطلق على الاشجار والساترة والبستان الذي هو محيط شمل  
الاشجار والمنفعة ثم جعل اسم الدار الثواب سواء كان مجموعها من الجنان او جزءا منها فيكون اسما  
للقدر المشترك بين الكل واجزائها والمعنى اذا فعلت هذه الامور من صبر مستعدا للدخول الجنة  
بفصله تعالى قال على رضى الله عنه من ظن انه يلدن اجمدا يصل هو ثم ومن ظن انه يلدن اجمدا يصل  
فهو متين وقد ثبت في صحاح الاخبار ان نفس الدخول بحض فضل الله تعالى والعمل سمرت للجنة  
قال نعم تدخل الجنة فهو لا نبات ما بعد الاستغناء وليس للتصديق لانه لم يستعمل في الجرد  
سلم رضى الله عنه ولما كان لا يخ عن خفاء ازاله عنها وان وضع لذلك بابا فقال ومعنى حرمت  
احرام اجتنبت بذكر المحرم واردة الا لازم بقرينة الاسناد فان التحريم لم يكن الا من الشارع  
فالمكلم ليس من التحريم في شيء ومعنى اخلت اخلال فعلته اى تركيت وجمعت وجهدت ونحو ذلك  
منعقلا حلا وحرمة فهو من قبيل الكفاء وانما قلتم بيان المراد اشارة الى ان الاهتمام بالحرمة  
اكثر الثالث والعشرون عن ابي مالك عارضا اسمه والاشهر كعب بن مالك وقيل كعب بن عاصم وقيل  
عمره وقيل عبيد الاشعري له صحبة ورواية ما ن في خلافة الفاروق رضى الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الطهور بالضم ونحو النخ اى تطهر اعضاء الوضوء فانه بالضم مصدر  
بمعنى التطهر وبالنخ اسم ما ينظر به من الماء وهذا عند اكثرهم وحكى ثمال الضم وقال الخليل وغيره  
بالنخ فنهما كما في شرح مسلم وما حكى عنه ثمال انه بالنخ ما كان طاهرا في نفسه مطهرا للغير فان كان  
هذا زيادة بيان لنهايتها في الطهارة فضواب وحسن والا فليس معنى من التفسير في شيء كما ذكر  
المطهر في شرط الايمان اى يضاف الصلوة او بعضها او جزءها فرضها في الفاعل موسى شرط الشيء بضمه  
او بعضه او جزءه والابان الصلوة وما كان الله ليضيق ايمانكم اى صلواتكم الى بيت المقدس و  
التبريد بخلاف قال تعالى عليها تسعة عشر ملكا وصفها كما في الكشف وغيره وكونه مضافا له مضاف  
ونحوه ان يكون الشرط معنى الشرط فانه يحى معنى الحاجة كما في المفردات وغيره وهذا اقرب لا نقول  
على ما ذكره المصنف فلم يكن الوضوء جزء الايمان كما قال الشافعي وان يكون الايمان بمعنى التصديق و  
الاترار والشرط معنى النصف والتبريد بخلاف الثواب فان مضعف ثواب الوضوء ينتهي الى نصف  
ثواب الايمان على ما ذكره المصنف واحدا في الشفاء مرة على الجبل الاخبارى لله تعالى يلا ما كتب  
من صحائف الامام الصالح اجواهر مضيت شرقا او كما مد على احد الطرق من كيفية وزن  
اعمال واعراض الميزان اى كفة الحسن من ميزان وضع يوم القيمة له لسان بيد جبريل عليه السلام  
وشاهدين وكفان كل كفة ما بين المشرق والمغرب وهذا قول الجمهور على ما تظاهروا به  
الكتاب والسنة فلا يعتبر قول الما قوله سبحان الله اى سبح الله مثل تسبيحه لذاته او سبحا  
يلق حنا به الا قدس فيكون اسما من التسبيح ونحوه ان يكون مصدر كغفران ولا يستعمل في الا  
الامضا فاو فلا يضاف وينسج من الصرف لكونه علما للتسبيح واحمد لله بطلان ايهما ان  
الجنان لو قدرا جمعين اولئك للتبعية على كمال الاحتياط في النقل لئلا اى هذه المجموعة ونحو  
تكبير الفعلين على ارادة الذكرب او الذكرا لان الاول هو الرواية ما بين السموات والارض



احتياجا فنعان احدهما شفا فبدا به ثم بالآخر فقبل يا عبادي كلكم جامع غير مشيع او مغفر الى الرزق  
الا انه اطعمته او شبعته او بسطت الرزق له فاستطعوني اطعمكم يا عبادي كلكم عار ابد الا  
من كسوته فاستكسوني بضم السين اككم ثم شرع في تعليم عذرا الصغير فقبل يا عبادي انكم  
خطئوني بضم الناء وبفتحها يقال اخطا وخطا اذا فعل ما يات به والاول الرواية المشهورة بالبليل  
النهار اى في جميع الاوقات وانما قدم البليل لانه العرف عند العرب وانما لا يغير غفرته مستمر الذنوب  
اي كل ذنب من ذنوبكم جميعا واستثنى منه الشرك فاستغفروني اغفر لكم ولما كان متوجعا من ابناء  
يه احتياجا الى ذلك فاشهد عنه علوا كبيرا ازيد ذلك فقبل يا عبادي انكم ان تملقوا بالمعصية فزى  
بالضم اى الى مرتبة تنسركم ضرر في فتصروني جوابا للنفي الدال عليه في الموضوع لتأكيد النفي و  
ليس للتأكيد كما ظنوا بل بالطاعة نفعي فلتستغفروني اى ان يلقى في من معصيتكم وطاعتكم  
نقص وزيادة في ملكي ثم علة فقبل يا عبادي لو ثبت ان اولكم وانسكم وجنكم اى جميع المكلفين  
فان احب خلا فلا نس اسم جمع للروحانيين المستغفرين عن احواس كل ما يدخل فيه الملكة والشيء  
فكل ملكة جن وليس كل جن ملكة وقيل بل اى بعض الروحانيين فان الروحانيين ملكة احياء  
الملكه واشهادهم الشياطين واسماط احياء واسرارهم احيى كما قال الراغب والاشهر ان الملكة  
اجسام نورية والشياطين نارية واى حوائية وانما سمو بالانبياء لانهم لو تسون اى يهرون  
يا حسن كما انهم سمو باحيى لانهم ينجون اى يستغفرون عن احواسهم كما انهم اكلهم على نقوى اى قلب رحيم  
واحد قبل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم منكم ما زاد ذلك الكون في ملكي مثلث الميم والواو  
الضم شيئا اى زيادة قليلة فيكون مصدرا اذا كان لازما ومعولا متعليا يا عبادي لو ان  
اولكم واخركم وانسكم وجنكم كما نوا على جورا فخر قلب رحيل واحد فقل هو الشيطان الرجيم فالجمل  
مشا كله فانه ذكر بالغ منه نجا دم ما نقص ذلك من ملكي شيئا اى نقصا فاقبلا يا عبادي لو ان  
اولكم واخركم وانسكم وجنكم فاموا في معبد اى ارض ومكان واحدا فسلوني جميع مطابكم  
انما فرض كثر البائس والسؤالين واجتماعهم في مكان واحد اشارة الى كمال القدرة على كل شيء  
كل انسان وجنى مسئلة ومطلوبه ما نقص ذلك شيئا باعدي اى في حكمي من خزائن الملك والكون  
الا كما ينقص الحيط اى نقصا تاما من نقصان الابرة اذا دخل الحيط طرف ينقص البحر مكان  
واسع جامع للماء الكثير وهذا من قبيل شبه المعقول بالحسوس لجره التفتيم فان ما عندنا  
لا ينقص صلا بخلاف ماء البحر وما كان ههنا منقطة نهم ان لا اعتبار بشان اعمالهم دفع  
ذلك فقبل يا عبادي انما هي اى الاعمال الحسنة والسبيل المستفاد من التقوى والفجر اعمالكم  
احصوها لكم وعليكم فموز قبل الاكتفاء من الاحصاء اى حفظ جميع اعمالكم الحسنة والشر فان  
على حيط به ثم اوفىكم اياها اى ادى جزاء حالكم وافيا بلا زيادة ونقصان ثم وجد في عمله  
خير اياها عليه فليحمد الله ثم عذرك ومن وجد غير ذلك الحسنة شر كان او مباحا بعباد ولا  
شاب ولا يما قبل فلا يلوم من عذرك كما لا نفعه رواء مسلم  
ايضا عن رواء السابق اليه مرضى الله عنه ان فاساى جماعة من الفقهاء المهاجرين من اصحاب

رسول الله اى المسلمين الذين رواء صلى الله عليه وسلم ولومره وهو الصحيح عند الحديث وقد اشرط  
الاصولية طول المجالس والاختار وادى الملة لذلك سنة اشهر جمع صاحب كائن عليه سبويه  
في الكتاب وبنه جمع كثير من اهلا الادب والقال الحق البغنا زانى انه جمع صحب اذا حو  
لا جمع فاعل على افعال فغير محقق صلى الله عليه وسلم قالوا النبي صلى الله عليه وسلم يا رسول  
الله ذهاب اهل الدنور بالضم اى الاموال الكثير جمع الدنور بالفتح والسكون ملاسين بالجر  
اى الدرجات العالية ويجوز ان يكون ابناء للتعبية لانهم يصلون اى اهل الدنور كما صلى  
اى على وجه نصلي ومثل صلواتنا وتصومون كما نصوم وتصديقون بفضولنا موافق اى  
بروا بدعا وليس لنا ما لا تصدق به قال صلى الله عليه وسلم اكان كذلك والهمزة للتاكيد  
ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون بنشد الضاد والدال اى تصدقون انتم ويجوز لغة  
عفيف الصاد ان بالكسر كل شئ منكم صدقة بالنسبة اى ثواب صدقة على مصرف و كل  
كبيرة صدقة وكل عبيد صدقة وكل البيل قوله لا اله الا الله صدقة بحر كل ونصب صدقة و راء  
نصب كل على العطف على ايجار ورفع صدقة وكل امرها المعروف اى ما حصى شرعا وعقلا صدقة  
بالنصب والرفع على ما ذكرنا وفيه اشعار بان الامر المنسوب والنهي عن المكروه صدقة وبان الاجر  
فيها اكثر من الاجر في الاربع الاول لا لها فافل وما فرض كفاية وثواب الفرض ازيد من الفعل  
بسبعين درجة كما في شرح مسلم وفي بعض احكام اى جماعة الاحلال فان البضع بالضم اجماع  
الفرج صدقة لانه اذا تولى حق الزوجة او عاقفه عن النظر والتفكير في احرام او ولد اصابها  
كان عبادة وكل عبادة صدقة قالوا يا رسول الله اياتي احدا شهود ولذته ويكون له فيها  
اجر وثواب كنوا بصدقة قال صلى الله عليه وسلم ارايت اى خبروني واصنافا في احرام لو وضعا  
في حرام اكان عليه اى على وضعها وزد اى ثرك ذلك اذا وضعا في احلال كان له اجر بالرفع و  
روى اجراء المعنى كان ذلك الوضع اجرا ولا يخفى على واقفا العريضة ما في استواء لومع تنكر احرام  
واذا مع ثمرها كلالا من اللطافة كما لا يخفى على واقف هذا الفن ما فيه من كونه من جوامع الكلام راء  
مسلم  
عن ابى هريرة مرضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سلاى  
بضم السين وخفيف الميم العضو وقتل المفصل كما في الاذاك راء الناس اى بعضا لا انسان صفة لما  
يضاف اليه كل عليه اى كل سلاى لاجله ونسوة القبط والبسط والكتابة وغيرها صدقة مستحبة  
لا واجبة على ما قالوا في مبتدا وعليه خبر ما جله خبر كل سلاى كل يوم اى كل فرد من افراد يوم  
يطلع فيه الشمس وانما وصف اليوم به لئلا يتوهم ان المراد به مطلق الوقت الذي هو المعنى اللغوي  
بعد اى العدل والتسوية والصلى على ان يراد بالفضل المصدرين الاشياء الذي بينهما نزاع  
صدقة اى ثواب صدقة كما مر في بيان اى عانة احدا الرجل في حق دابة من الداب وهو المشي خفيف  
ويستعمل الدابة في كل حيوان وان اخصص في التعارف بالفرس او في القوام الاربع كما مر  
بالفضل فالثناء للنقل ثم فضل الاعانة بعض التفصيل فقال فيجمل اى جملة الرجل عليها اى حاجته  
او يرفع له اى يرفع احدا لاجل الرجل عليها متاعه اى ما يتنفع به على وجه صدقة ويدخل فيه

اللام ونحوه



الابشار بالمال وكتمان السر وسر العيوب وابلان ما يستر وترك المداواة والعقود الزلات والكثرة  
الى التلبيل ونحوه من الاذكار والكلام الحسن مع غيره الطيبة الى الطبيب لقلب المكلم حتى اذا  
او لمخرج لقلب المتكلم في العوار وفيه ما اذا التفتي المسلمان ينزل عليهما مائة رحمة تستعمل لاكثر  
بشرنا المشهور من الكمال الطيبة اسم من اسماء لا اله الا الله صلوة وكل خطوة بالفتح من الخطوة  
وبالضم وفتح ما بين القدمين يشبهان اي يسير على القدم وفتح ان يعيد المشي بغير السرعة فانه يستحب  
بغيره قوله الى الصلوة اي ادراك فضيلة الجماعة او السجود صلوة فاعظم الناس اجرا بعدكم  
بشيء ويدخل فيه صلوة العيد والجماعة وكذا عبادة المريض ولذا لم يركب السلف فيها الا بعدد  
ويحيط الى ما طمعه وابعاده الا الذي اي ما يوفق الناس كالحج ونحوه عن الطريق العامة او  
الخاصة صلوة ويجوز ان يراد الاعم فيشمل ما يودي الى انبياء والا ولياء من الاعمال المستقيم  
لا رب في كونه من جوامع الكلم رواه البخاري ومسلم في الزكوة  
عن النور ولشد يد العار والمهمل بن سيمان بكسر الميم ونحوها وسكون الهمزة صحاح الصفة  
عنه جبريل بن سفيان مروياته سبع عشرة روى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عند سؤالي  
عن البر والاثم الجامعين لكل خير وشرف يكون من جوامع الكلم البر حسن الخلق اجماع الصلوة والصدقة  
واللطف وحسن الصحبة والعشرة والطاعة كما في شرح مسلم فيشمل الفرائض والواجبات والسنن  
ويؤيد ما في شرح النوازيل البر اسم جامع لكل خير وقال صلى الله عليه وسلم الائم بالكسر فعل  
عن الثواب كما في المفردات واليه اشير بقوله ما جاءك اي ربحه كما في النفا مومن والنهاية وغيرها  
ما في بقرته الا في نفسك وقلبك اها المنور القلب فان من اسود قلبه بطلمه العصيان  
لم تثر شي من القباح وما كرهت نفسك ان يطلع عليه الناس الذين لم يسود قلوبهم والضمير  
الحج والوصول رواه مسلم وعنه وابنه بكسر الباء والمهمل بن سفيان بن سعيد نفع الائم والباء اسم  
سنة تسع كان كثير البكاء رضى الله عنه قال رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله  
عليه وسلم في مقدمته لبيان معنى البرها لائم حيث انت تسال عنه معنى البرها لائم كما في المشكوة  
ولعل الاكتفاء من التناهي قلت نعم فقال صلى الله عليه وسلم استغنت قلبك اي اطلب من  
قلبك الفتوى وجواب حاد انه البرها لائم على وجه بطلان اليه ويحبك وفي المشكوة طبع  
اصابه ففرض صدره وقال ذلك ثلثا ثم قال البرها اطمان وسكنت اليه النفس اي قلبك  
بقرته السابق ثم عطف عليه للتاكيد فقال فاطمان اليه القلب والائم ما حاك في النفس وزود  
في الصدر اي القلب وان افتاك الناس اي المفتون ثم اكد فقال وافتوك وقال المفتون انه  
ما لا شيء فيه ومحصوله انه اذا التبتس عليك شي ولم يطمأن قلبك انه خير وشرف ثم اطمان الى احد  
فهو هو وان افتاك المفتون بخلافه الا انه مقام فلما يصل اليه احد فلا يفرزك بتقليد المفتين  
من اهل الفتيا مثل الفتيا والكميا هذا حديث حسن رويته في مسند لا ما بين هو ما يحج فيه  
مرويات كل صحابي على حدة على ترتيب الجرح وغيره احمد بن محمد بن حنبل كان مرويا  
من نسل ابراهيم عليه السلام تراها حلقا فبقيا قبل ان الله تع جمع له علم الاولين والآخرين

والطريق المراطم

ولد بغداد سنة اربع وستين ومائة وتوفي بخرى اجمعة سنة احدى واربعين ومائتين والاربعين  
بكسر الواو منسوب الى جده ارم بن ملك بن حنظلة بطن من قوم من سمرقند ضرب به المشي في الدنيا  
والاجتهاد والزهدة والحفظ استغنى عن سمرقند فالي واج حتى يفلد مقضي فضيلة واحدة  
فاستغنى فاعف وصنف التفسير الجامع والمسند وروى عنه كثير كسليم والنزهدي وغيرها  
تولد سنة مات فيها ابن المبارك سنة احدى وثمانين ومائة وتوفي بها يوم عرفة سنة  
خمس وخمسين ومائتين كما في الانساب باسناد حسن  
عن ابى جحجح ككريم  
بالنور والجيم والحاء المرابط بكسر العين وسكون الواو والوجهة والجمعة بن ساربه بالمهمل  
البحراني نبتين من اهل الصفة البكاين مروياته في السنن الاربعة احدى وثلثون مات  
بالشام سنة خمس وسبعين رضى الله عنه قال وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اي ذكرنا باخير فيما يرق له قلوبنا من الوعظ وهو على ما قال الحليل التذكير بالخير فيما يرق له القلب  
كما في المفردات مؤعظة بليغته كما في المشكوة وفي كالعظة اسم من الوعظ وجبت بكسر الجيم اي  
خافت منها القلوب وذرفت بالفتحات اي سالت منها العيون فظرا ثارا وعظمة صلى  
الله عليه وسلم على ظاهرها بسبب تانيه في باطننا وكيف وهو صلى الله عليه وسلم الواعظ  
وهم رضى الله عنهم المستمعون فقلنا يا رسول الله وفي المشكوة قال قال يا رسول الله كما  
اي كان مؤعظتك يا رسول الله ثودع بالجر اي مؤعظة عظيم قوم لهم عند اراة سقر فلو  
اسم فاعلم من تودع المسافر الناس والاسم الواو بالفتح وفيه اشارة الى المبالغة في  
النصيحة سيما عند سفر الاخرة واذا كان كذلك فاصنا اي ارشدنا الى ما هو صلاح لنا  
في الدارين قال صلى الله عليه وسلم اوصيكم بتقوى الله اي بامتناع الامر والاجتناب عنه  
تو والسمع اي باصغافكم الى ما امركم به وما نهى عنه وتكم ذلك والطاعة اي بامتناعكم ما امره  
اجتنابكم عما نهى عنه واستثنى من ذلك ما كان معصية للخالق وان تامر اي تسلط من جهة تو اي جهة  
الامام عليكم عبد حبشي كما في المشكوة اي ادناكم حبا ونسبا لم علل فقل انه اي الشأن والاختلاف  
مرواة المشكوة فانه من يعيش في الاصل يعيش اي كان حيا منكم فسير اي فقد علم بعدك  
كثيرا وفتنا غفيرا بين الصحابة وكذا بين غيرهم من الولا والسلاطين في كل عصر كما ترى الى زماننا  
من البدع والاهواء فهو من جملة كرامة حجراته صلى الله عليه وسلم اذا حدث هذه الفتى فليكن بسني  
اي الزموا طريق ما صدر من مشكوة النبوة من الاقوال والافعال والاحوال وسنة اخلفاء  
الراشدين للدين من بعدك اي بطريقه الصريح والخبير من الاوامر والنواهي فان هذا الامر  
كالعلم لهم من جهة صلى الله عليه وسلم فانهم افضل الصحابة الا فضلهم من غيرهم والقياس على  
فان هذا الشأن يختص به كصحا ان لا يكون له ما كان المذكور فهو يعني الجرح جمع هذا الجمع مثل كرماد  
اشاره الى ان اطلاق السنة على طريق غير النبي صحيح والى ان خلا فتم حق لا ما بينه الساطع من بين  
بلية ولا من خلفه فانه من حكم عليهم وخلا فتم لثون سنة سنننا لا بكر وعشر سنين لعمري  
واثنا عشر سنة لعثمان وست سنين لعلي رضى الله عنهم وليس فيها خلا فغيرهم في الحديث يكون

مؤعظة

فقيه



في امشي اثنا عشر حليفا لم اكد ذلك فقبل عضوا عليها بالنواخذ اي امنوا بذلك السنة واعتصموا بها بقا  
عض على الامر مسكه باسنانه والناجل ضربني احكم على ما قال اسطرزي وفي القاموس النواخذ لا تترك  
وفي ربيعة او الانيا بابا والني على الانيا بابا والاضراس كلها والنجل سلة العض بها لم عطف على قوله  
فقبلكم موكلها فقالوا ياكم اي حوا انفسكم عن محلات الامور ومحلات الامور اي احداث  
الامر في الدين عن انفسكم فان الاضافة واللام سلطان الحمية الى جنسية وانا ارجع الكثرة اشارة  
الى كثرتها وانا اخبر هذا النوع من النجل بر مبالغته في النجل بر عن هذا الاحداث وفيه اشياء ويا  
العمل بالجدل لسوء ثم علا فقبل فان كل بدعة بالكسر اسم من الابتداء الاحداث كما في العرب و  
سرها احداث في الدين بعد الاحكام كما في القاموس وقدر بفضل انواعها الحجة ضلالة اي علة  
عن الطريق المستقيم فاذا علم ذلك منه فلا شك انه من جوامع الحكم التي عليها مدار الاسلام رواه  
ابو داود سليمان بن الاشعث السجستاني بكسر السين واجمع وسكون السين الثانية منسوب الى  
سجستان احدى بلاد كابل وهو اجداد الدنيا حفظا وانفا وورعا وفهرا روى عن جماعة ك  
وروا عنه كاترمذي والنسائي فضل ابن الحديث لا يروى عنه الاكرام كما ابن الكلبي لا يروى  
عليه السلام اغيب من خمسمائة الف حديث اربعة الاف ولما ناه في كتابه السنن وقال الخطابي  
لم تصنف في علم الدين مثل وقال ابن الاعراب لو ان رجلا لم يكن من العلم عند الامم وهذا  
الكتاب لم يخرج الا في العلم ولذا صار كتابه مقبولا عند الكل توفي بالبصرة سنة خمس وسبعين  
وما بين وانتمذي والحمد لله وانا لله وحده وقال الترمذي انه حديث حسن صحيح  
عن معاذ بن مني الله عنه قال صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك قلت يا رسول الله اخبرني  
بعل عظيم يدخل الجنة اي يستعمل لدخول الجنة مرفوع لصفة العمل بخصصة او مادحة او كاشفة  
فان العلم يخلق بلون هذه الحيلة او مخروم جواب الامور بالشرط اي ان خبرني او اعمل يدخلني الجنة  
وتباعا بالرفع او اجزم والمفعول للمبالغة من النار احرارة قال والله لقد سالت عن عظم  
اي عسر الواقع وانه اي العظم ليس على من يسم الله عليه ثم استأنف فقال بقيد ان الله اي يكون  
في غاية التذلل لله ثم ولا يشرك به شيئا اي لا مولد بالهين او كثر ولا تكفر بغير الصلوة ويوفى  
الزكاة وتصوم رمضان ويحج البيت وجميع جواب معاذ لم يخص به فانه لا عبرة بخصوص السبب  
ولا يلزم من ان لم يعمل هذه الاعمال لم يستعمل لدخول الجنة فانه قد يستعمله بغير الايمان والحق  
الكلية لم ينكس كلية لم يند على ما هو من مكرات الفرائض مستطرد وقال لا اي اعلم ان ذلك على  
مثل ابواب كثيرة موصولات الى كل امر عوب الصوم العقل بغيره السابق جنة اي ما يفتك الشر  
فانه قانع للشهوات بخلاف الشبع فانه جالب للانام والصلوة العقل نطق الخطيئة اي بدع  
وحوار السيف كالنطق الماء النار اي مثل طهانه وصلوة الرجل اي صلوة بالرفع او اجزم  
كالسابق في جوف الليل اي سلسه الاخر ولا يجوز ان يكون من قبيل حبس الى من دينكم ثلثة الطب  
والنساء وقرعة عيني في الصلوة لانه يابى عنه الآية ثم تلا اي قرأ النبي صلى الله عليه وسلم تجاني  
اي تنفي جنودهم عن المضاجع اي مواضع النوم اي يتركون النوم ويصلون في الليل حتى يبلغ العلق

اي يلبسون رءوسهم داعين اياه خوفا من عذابه وطمعا في لقائه وما رزقناهم من الاموال شفقون بوق  
الزكاة فلا تعلم نفس ولو نيلها ما اخفى لهم من قوة اعين اذ خرمهم من الثواب الكثير جزاء بما اى موافقا  
لما كانوا يعملون من الاعمال الصالحة الحنية لم مثل ما يتعلق بالعمل شيئا اجزاء كما لا يوضح وقال  
الا اخبرك براس الامر اي الدين والانسبان براد امر سال عنه من العمل وعمود وقوامه في الاصل ما  
يعتمد عليه وذروة سنامه فتحة السنين ما اذ تفتح من ظهرا بحمل والذروة بكسر الحجة وضربها على الشيء  
فبشيء الامر ما بحمل لانه اشهر من المعطيات عند العرب قلت بل يابى رسول الله قال براس الامر السلام  
اي كلمة الشهادة بين يديه الاتي واما شبه بالبراس لان الحمل معلوم بلونه كالدين بلون العمل  
وعمود الصلوة لانه قام الامر بها وذروة سنامه اجزاء لانه اظهر من الامر الذي يعمل به  
الدين ولما ذكر انشاد من جوامع الحكم اشار الى قد لكة جامعة من جوامع الحكم مبالغة في كمال  
الارشاد ثم قال الا اخبرك بذلك ذلك الامر هو بالكسر ما يقوم او ثبت به الشيء ثم اكد مبالغة  
في الاحاطة فقال كلمة قلت بل اي نعم خبره فانه جواب لا استفهام معترى بالنبي يا رسول الله قال  
النبي صلى الله عليه وسلم بلسانه صلى الله عليه وسلم اورض الله عنه والباء زائدة او تعيضية  
قال صلى الله عليه وسلم كفت امر اي اجبر عليك هذا اللسان فان النجاة في الصمت قلت يا نبي الله  
انا الماخذون بفتح الحاء بيا بكلم به من الا باطيل فقال ثكلتك امك اي عجب منك فلا يزال  
على الخاطب نقار ثكل بالكسر ثكل بالضم والفتحين هو او هي ثاكل وهي ثكل اذا فقد الحبوب كما  
في القاموس فقال هل على غير ما قلت وهل يكب بضم الكاف اي يسيط الناس بالنصب في النار  
على وجوههم او الشك على مناخرهم اي انوهم فانه جمع المنخر وهو ثقب الانف لاصطاد السم  
بالرفع اي ما يلفظ من الكلام القبح مثل الغيبة والبهتان وغيرها فاخصيد ما يقطع بالجل  
من الذراع ولا يخفى ما فيه من المجاز والاستعارة رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح  
عن ابي ثعلبة الخشني بضم الخاء وفتح الشين المجتنب والنون منسوب الى الخشني وهم نبط  
من قضاة جرحهم بالضم وقيل جرحهم وقيل غير كل من اهل سنة الرضوان مروياته اربعون  
وفي سنة خمس وسبعين ابن ناسر وقيل ناسم وقيل ناسم رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال ان الله فرض عليكم فرائض جمع فريضه وهي اسم من الفرض وهو الاجاب كما  
في المغرب بالعين وشرعا ما ثبت بدليل قطعي واستحق الدم على تركه مطلقا من غير عذر وقد  
شاع اطلاق الفرض على الظني وهو ما فرض على من لا يرضى به فلا يرضى بها اي لا يتركها  
او حكما وحدا اي بين عليكم فان في المنع بيا نا حلو وادخل الشرب والربا والسرقة فان احكم  
عقوبة مقدرة حقا له ثم فلا يصد واما اي لا تجاوز واعنها بالزيادة والنقصان اعتقادا  
وعلا وحرمة الله اشياء كالحرم والمبسة فلا تنهكوها اي لا تقربوا من هذه الاشياء فان الا  
اجمدا كما في القاموس وسكت عن اشياء اي لم يظهر حكم نقص الاشياء بان يقول ان هذا الشيء  
فريضه وذاك ما حذر ذلك حرام بل اخفى حكما بظهوره قياسا المجتهد رحمه اي احسانا لكم  
وابه اشار حديث اختلاف امتي رحمه غير انسيان هو ترك الفعل بلا قصد بعد حصول العلم



به فانه تعالى تعالى عن ذلك فلا يجوز ان لا نفيسوا بلام مقبوس عليه شرعي نعمنا اي عن تلك الاشياء المسكوت عنها  
والبحث لغة التفتيش الشا من التصور والتفصيل وعرفنا اننا حكم المختص بالتصديق حديث  
حسن رواه الدارقطني وغيره كالمعروف  
عن ابي العباس سهل سماعه به النبي صلى الله  
عليه وسلم لانه سمي جزين كونه النبي صلى الله عليه وسلم في سعد الساعدي الانصاري مروى عنه  
جماعة من التابعين مروياته ثمانية وثلاثون وما توفي بالمدينة وهو ابن مائة سنة سنة احد  
وتسعين رضى الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله واني  
ارسلت على علي خيرا فاذ علمت اجني الله تع زيادة الانعام واجني الناس بالسمع العام فقال  
صلى الله عليه وسلم ارمذ في الدنيا اي رغب عن الدنيا بالادبار وفي الاخرة بالافلا بنكر اخرها  
والمكرهات والشبهات والمباحات لا بقدر الضرورة ويحل القلب عما سواه بحكم الله جواب  
الامر او يستناف فيه دلالة على كمال شرف الزهد الذي هو موصلا الى الله سبحانه وعلى كمال  
دانة الرغبة في الدنيا كاجبة عن محبة تع من ابي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
سلم الزهادة في الدنيا ليست بخرم الحلال ولا اضاغة المال ولكن الزهادة في الدنيا ان لا يكون بها  
في قلبك وثق بما في يدك الله تع وان يكون في ثوبك المصيبة اذا انت صبت بها رغب فيها لو  
انقبت لك رواء التهلكة وابن ماجة وازهد فيما عند الناس من المال واجا حكمة الناس لا رغب  
المانع عن الحبا كجلى حديث حسن رواه محمد بن يزيد وماجة فاهما ابواه من القريزي احدى بلاد  
اصفهان وقال بابا الرحمة خرج منها جماعة من العلماء والائمة الفضلاء منهم الامام ابي جعفر  
في العلم صاحب السنن المشهور بين المسلمين توفي في رمضان سنة ثلث وسبعين ومائتين وغيره  
باسايد حسنة  
عن ابي سعيد سعد بن مالك بن سنان اخذني قد مررت به و  
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر في الاسلام ولا ضرر بالكفر في حال الاسلام  
الا يضر المسلم غيره ابتداء ولا يجازيه على ضرره بالضرر ولا يضر فيما له فيه منفعة ولا يضر فيما  
لا منفعة له اصلا وما مراد فان للتاكيد كافي النهاية وغيره والضرر الضرر هو سوا كمال اما  
في النفس فقلة العلم والفضل والعدة وما في البدن لعدم جارية ونقص واما في حال كقله  
واجاء كافي المفردات فهذا من جملة جوامع الكلم عليه مدار الاسلام وبه ثبت وجوب نصب الامام  
الدافع للفساد من الايام وفيه اشعار بانه يباشر الخلايق باحق الحلق وسلك فيهم بالكل  
الطرق ويعفو عنهم ما رخص في الشريعة الا انه مقام اهل الطريقة حديث حسن رواه ابي ج  
والدارقطني وغيرهما سنننا وهو على الاصح مرفوع محال بسند ظاهري الاتصال فيخرج عنه مرفوع  
التابع وما ظاهره الانقطاع فالمرجع ما يمتد الى النبي صلى الله عليه وسلم والمنقطع الى التابعي  
ورواه مالك بن انس مقدم زمانا وقدر او معرفة وعلم هو اسناد الى الحديث بل هو امام  
الناس فاما ايضا احد العلم عن جمع من التابعين كابي جعفر واخذ عنه كثير من العلماء اقام  
بالمدينة توفي لها سنة تسع وسبعين ومائة وهو ابن تسعين سنة توفي في بطن الامم ثلث  
سنيين رضى الله عنه في الموطأ ليس كتابا كثر صوابا منه الا الصحيحين واما سمي به لتواحي

اهل الحرمين وتوافقهما على محبة عن عمر بن يحيى التابعي عن ابيه هو يحيى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
مرسلا فاسقط مالك عن اخر السند ابا سعيد اخذني الصحيح فانه ذكر ان يحيى رواه عن  
صلى الله عليه وسلم فالمرسل ما سقط بعد التابعي مثل القول التابعي قال صلى الله عليه وسلم  
او فعل نفسه او فعل بحضرة كذا وفيه اشعار بان المرسل مقبول وذامطفا عند وعند  
ولا يقبل عند الشافعي الا اذا جاء مسندا من طريق اخر ولهذا اخره المصنف وله طرق نفوي بعضها  
بعض فانه قال احكام انه صحيح الاسناد على شرط مسلم  
عن ابن عباس رضى الله  
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو مطحن الناس بالضم ما بدعونه فذبح بقرينة  
قوله بل دعواهم اي مجرد ادعائهم بلا اقرار من المدعي عليه او بينه من المدعي فالمدعي اسم  
الادعاء والقبول للتأنيث ولذا لم يسمي ويحيى اخبار رضى الله عنه في الخبر على اخر لا دعي بغير حق رجال كثير  
من الصحاحين اموال قوم اي ما يطلق عليه المال لرجال صالحين ولذا عبر عن الاولين بحسبك  
للحفيظ ومن الثابتن ما تفيد التعظيم فالقوم في الاصل مصدر او جمع قام مختص بالرجال كما في  
الغنائق وغيره ويدخل فيه النساء ايضا وفي القاموس القوم الرجال والنساء معا وادعاهم  
اي قتل كل من هؤلاء القوم لكن تخفيف القول البينة اي كل بينة وجده من البينة القطع او  
البيان الظهور على المدعي اعلى ملكي وخبر حتى له على اخره العيين اي كل عين وجملة شرط  
مخصوصة او مركبة من فعل وفاعل او مبتدأ وخبر يؤكد بها جملة اخرى بسمي بالمقسم عليه والاولى  
بالقسم وهي في الاكثر مشتملة على اسم والى على التعظيم حرف بسمي بالمقسم به وقد ترك فيقال انهم  
لا فعل وهو المراد دون الاول على انكر اي كل مدعي عليه فان الظاهر من حال الموتى انما  
وخرز عن العيين الكاذبة هذا كما ترى من جوامع الكلم عليه مدار الاسلام فانه ثبت للدعوى  
الحق نافي للباطل حديث حسن رواه البيهقي وغيره هكذا اي مثل ما ذكره اللفظ وفي شرح مسلم  
انه جاء في رواية البيهقي باسناد حسن وصححه عمر بن ابي عباس مرفوعا وبعضه لو يعطى الناس  
بدعواهم لا دعي ناس دما رجالا واموالهم ولكن العيين على المدعي عليه في الصحيحين كالعلم  
لصحيح البخاري وصححه مسلم واعلم انه كان في هذا امره او عليه السلام يقع القضاء بسلسلة  
المشهور حتى رفعت حيلة وانزل القضاء بالمشهود والايان كما ذكره الطبري عن شروط  
احكام السمرقندي  
عن ابي سعيد اخذني رضى الله عنه قال حين قدم روا  
خطبة العبد على الصلوة وحسن ابحاث كثيرة في شرح مسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول من راي بالبصر والبصيرة منكم ابها المسلمون سواء كانوا رجالا او نساء منا  
او صاحبين عالمين او جاهلين والراوا لا منكر اي فعلا حراما او مكروها نظير ما روى  
فليضرب بيده ولو بعتل المصطفى الكبار وكسر الآلات لله واداة الجور واخذ المضروب  
فان لم يستطع ذلك التغير لما عنده فليلسانه بغيره بالوعد والوعيد فان لم يستطع ذلك التغير  
فقلبه بغيره اي بكونه لانه الذي في نفسه وذلك التغير القلبي اضعف لا يان اي اقل ثمراته  
كما ذكره المصنف او اضعف فعل اهل الايمان كما في البستان ولو اشير بذلك الى المعبر بالقلب



لو كان اقربا لما كلفته وقوله في عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اعتديتم معنا اذا فعلتم ما كلفتم  
لا يضركم نصيرهم ان النصير باليد للامراء وباللسان للعلماء وبالقلب للعوام وفيه اشارة  
الى انه لو نظرت كل استطاعة التفسيرات الثلاثة فعليه نوض كفاية والى انه لو ضربا وقلد وهو  
يصبر عليه فليس يفرض عليه والتزك افضل والى انه لو نظره انه لم يقبل عنه وصبر على الضرب جازا لا  
عليه وهو على الانبياء عليهم السلام هذا من جملة جوامع الحكم وعليه مدار الاسلام رواه مسلم  
في الايمان عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا  
تخاسدوا اي لا تمنوا ايها المسلمون وقال نعم بعضهم وفيه اشعار بانه لو لم يزلوا في قوة الكفا  
جازوا الى ان ياتي حصول مثل نعمه المسلم غير متوقع ولذا قال صلى الله عليه وسلم المؤمن نعطه و  
المنافق يحسد ولا يتا جتوا اي لا يلحقوا ما يتبعوا ولا يتساووا بهما ثم كثير لمتع غير من اوله  
ينفروا عن المباحات الى غيرها الكفا في القاموس ولا يتابعوا اي لا يمتثلوا ببعضكم بعضا ولا  
تدابروا اي لا تلحق بعضكم بعضا فوق تلك ايام الا عن معصية ولا يسمع بعضكم على صاحبه  
يدعوا الشري الى الفسخ بعد الرعي يشترى مثل منه وكونوا عباد الله بلا تنوي وروي بالنسبة  
اي عابديه بالاخلاص اخوانا محبين لكم معا وبني فانه جمع اخ هو الصديق والصاحب كما في الكفا  
وذكر الراغب انه مستعار لمن شاركه في المودة ثم على قليل المسلم اخ المسلم لم يبي ثمرة الا  
فقال لا بظلم ولا بخلافه اي لا يترك نصرة ولا يكذب كما في بعض النسخ فتح الباب من الكذب وهو  
الاخبار رجلا فالواقع وقليلان بالضم من الافعال والتفصيل وهو النسبة الى الكذب فيما  
ولا يحقر بسكون الحاء وكسر الفاف اي لا يستصغر بالعب ولا يهزل ثم اشار الى تحقيق التعليل  
لكل من هذه الافعال فقال التقوى ههنا اي لان التقوى مرتبة غير ظاهري بل هي في قدام  
ضرر متع جيب الله فله من الله تدبرا فالنقوى ملكه ما في الامور مات وينتهي عن المنيات  
وههنا المكان المشا واليه القرب ويشيرا صله الواو اي يولي باليد المسيف فيشر بالمضارع  
الى استحضار تلك الحالة العجيبة الى صدره الشريف تلك مرادة بالكسر جمع المرة وانما تلك الاشياء  
اشارة الى كمال الاحتمام به ثم اشار الى علة اخرى فقال حسب امر من الشرائع كفاية بازكا في الشر  
قالبا نرايد في بسند وخبر ان محققاها المسلم ثم اشار الى ذلك من جوامع الحكم فقال  
كل المسلم اي كل ما يتعلق بالمسلم على المسلم حرام وما اي قبله بل من فاعل حرام فيكون من قبيل  
الاطهار في مقام الاكتفاء بالاضمار وما له اي اخذ ماله وعرضه بالكسر اي نقص ما ينتج  
من حبه وشرفه ونسبه واستغنى من ذلك ما هو حق الاسلام رواه مسلم في كتاب البسر  
عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي اي كل من نسي ان  
عن من كربة اي حزنا واجدا من كروب اي حزان الدنيا كما عطاء مطلوب وينوي او حل مسئلة  
عليه نسي الله عنه كربة عظيمة بوازي عشرة اشكال الكربة الدنيوية فصاعدا من كروب يوم  
القيامة وانما قيل بالمؤمن لان التنفيس لا يتعلق بالكاف في الدارين ومن ييسر الكل من سهل  
على معسر اي في عسر من علم او مال او بقاءه او اشارة بصلي او نصيحة او غيرها يسر الله

عليه ما عسر عليه في الدنيا والاخرة واحسنه بعسر امثالها فصاعدا ومن ستر مسلما بلباس وباجفاء  
غيب ستر الله بذلك اللباس والاجفاء الى عشر امثالها واكثر في الدنيا والاخرة والله في  
عون العبد اي نصره عبد مسلم فان العون اسم من الاعانة واريد بالظرفية المباعدة في النصرة  
ما كان ذلك العبد وفي رواية ما دام العبد فالمعنى ان يكون العبد في عون اخيه المسلم في امر  
مشروع مثل الواجب والسنة والمندوب والمباح ومن غير المشروع فان العون محرم فيه ومنه الاعانة  
منع الظالم عن الظلم ومنه سكك ومنه طريقا وهو قصير قليل لا يلتمس ويطلب فيه عدا شريفا  
في واما قيده وان كان ظاهرا وشرا في كل عيادة لانه قد يفعل عنه بعض المستبدئين كما ذكره في  
شرح مسلم سهل الله له به اي بالسلوك طريقا الى الجنة في الدنيا بالنيات على العلم والعمل وفي  
الاخرة باجزاء الاكل وفيه اشعار بان من اشغل بالعلم كان له درجة فوق ذلك وما اجتمع قوم  
في بيت من بيوت الله كالسجود والمهارة والرباط يتلون ويقرأون كتابا لله والقرآن ويتدارسون  
اي يتعلمون الكتاب بالتعلم والتعليم في ضمن القراءة بينهم اي بين هؤلاء القوم الا قد نزلت عليهم  
السكينة اي الظمائية والوفار وقيل الرحمة والاول احسن وغشيتهم الرحمة اي تودعهم  
الله بالرحمة وانعمهم انما ما كثيرا وحفتمهم الله الملكة اي واداه حوهم للتبرك بهم وللرحمة  
اليهم وقد نع الخطيبين كالشياطين وقد كرمهم الله تعالى فيمنع عنده من الملا الا على مباحاته بهم  
مثليا عليهم ومن بظانه وفي شرح مسلم ابطابه اي اخر كما في الفا موق فالباء للتعدي عليه  
الناقص فالاضافة للعهد والمعنى من اخر غير مرتبة الكا ملين من العاملين لم يسرع به نسب  
من الاسراع اي لم يقدمه الا شراك من جهة احد الا بوبن واحا صلان من كان عمله ناقصا لم يحقه  
نسبه بمرتبة اصحاب كمال الاعمال فينبغي ان لا يسلك على شرف النسب وفضيله الا باء ومنصر على قليل  
من العمل واليود وبعض الكفار يفخرون بالنسب وقال الله تعالى فاذا نفي في الصور فلان اسباب  
بينهم رواه مسلم في الدعوات بهذا اللفظ زيد للدلالة على ان الواجح ما ذكر من الرواية  
عن ابي عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروي عن رسول  
الله عن ربه بواسطة الملك على الواجح وهو من احاديث الالهية القدسية ويحتمل ان يكون هو  
فانه لا ينطق عن الهوى فلا ينافيه الرواية عنه في تبارك اي مقدس او دام كثر خبره وتعالى  
اي تجا ومن صفات الخلق في قال الله تعالى او رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون ما بعد  
على الاول من كلامه تعالى وعلى الثاني من كلامه صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الحسنات  
والسيئات ثم بين ذلك اي قد روي سابق عليه كل حسنة وكل سيئة لكل احد مجلا ثم فصل ذلك  
الاجمال او امر احفظه ان يكتبوها مجلا ثم عرفهم تفصيلا او قد روي مجلا ثم عرف مفصلا  
ثم جم حسنة اي اراد خير الله تعالى او عزم على خيرة تعالى وكل منهما ورد نص من روى وابيد ذهب  
بعض من العلماء فالهم ترجح قصد الفعل فيكون فوق خطو رعي بالقلب فلم يعملها على القلب  
الذي هو العزم على الاول او على الجوارح على الثاني كتبها الله اي امر احفظه يكتبها كما ورد  
نص به وفيه دلالة على ان الملك اطلع على ما في الضمير اياها باطلا عنه تعالى وخلق علم له او بوجد



رج طيبة او خبيثة كما اخرج الطبراني عند طرف حسنة مفعول اخر يكتب الى حسنة عند الله ثم  
كاملة قامة عظيمة القدر وان كان الم ناقصا من جهة انتفاء اقتران العمل به فالحسنة امران  
شرفا لعنلية وشرفا لكمال وفيه اشعار بان في النية لا بشرط العزم عند الكل وعليه يدل كل  
الحرارة في الصوم وبان حسنة الم المجرى لا يضاعف كاذم مبالية بعضهم الا انه في عموم  
قوله ثم من جاء بالحسنة الاية الا ان يخصه اللام وان هم بها بطريق الارادة والعزم فعملها  
اي عزم على تلك الحسنة او فعلها بالجوارح والحاصل انه ان قوى فعل كتبها الله عند عشر حسنة  
وغيرها من الاعداد الى سبع مائة ضعف بالاضافة الى اربع مائة والى فان الضعف بالكسر عند  
حذاق اهل العربية زيادة غير محصورة مثلا كان او اكثر وليس مقصورا على المثليين كما هو المرفوع  
ولذا قال ابو عبيد قوله ثم يضاعف لها العذاب ضعفين معناه يعذب مثلثه اعذبه كما ذكر  
المطهر بن الحارث ايضا وكثيرا الى ما لا يحصى من الحسنات عن كعب لا حصار من قرائن هو الله  
احد مرة واحدة بنى الله له عشرة الاف عرفة من درويش فوفت في الجنة وعشر في النار  
وثلاثين الف الف وما لا يحصى ذلك لا الله لم يقرضه الذي يقرض الله حسنا فيضاعف له  
اضعا فاكثيرة واكثر من الله تعالى لا يحصى وعنه ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كلما عمل ابن ادم بضا عفا حسنة بعشر امثالها الى سبع مائة ضعف الى ما شاء الله  
كافي تفسير الشيخ عماد الدين ابن الكثير في الضعف الى العشر مخروم به وما زاد على ذلك لم يكن الا  
بحسب زيادة الاخلاص وصدق التوهم العزم وحضور القلب وايصال النفع من غير الصدق  
الجارية والعلم النافع ومنهم من يستدعي اى اراد معصية او عزم عليها فلم يعلمها اى تركها لاجل  
ثم كتبها الله الى الملكة باسمه ثم عند حسنة كاملة وهو ايضا عفا فيه تردد كما مر وان هم بها  
بالارادة او العزم فعملها بالعزم او بعمل الجوارح كتبها الله سيئة واحدة فما ورد على القلب  
فذهب في حال ويسمي بالخطم والوسوسة وحديث النفس لم يكتب عليه ولذا قال صلى الله  
عليه وسلم الوسوسة كحصى الايمان وكذا ما ورد ففرغ عنه ثم ورد ويسمي بالتردد ويميل الطبع  
وكذا ما مال اليه ولم يفر كن لم يصم وهذا اول الم وما الماخوذ فتبى الم ويسمي بالعزم وهو  
ان يصم عليه ولم ينس عنه الامام خارجي وقال كثير من العلماء انه لم يعاقب بالعزم بل بعمل  
الجوارح لا غير حديث صحيح عن ابن عباس في ذلك والاول المختار عند اكثر العلماء الا انهم  
فعل انه يعاقب بخلاف العم في الدنيا خاصة وقد يعاقب بالآخر ولم يعذب بالنار وهذا كله  
لم يفرقه بالفضل او التوبة او الحسنة المكفرة وبما التحقوت فتح الباري روى البخاري في  
الرقائق وسلم في الايمان في صحيحهما هذه الحروف والكلمات بلا تفسير في عبارات فاحرف مبدا  
الحكمة وانما قيل به ليكثر الاعتماد عليه فانه مما عليه مدار الاسلام ولذا نبه عنه وصم الغفلة  
فقال فانظر من النظر وهو ان كان اكثر عند العامة في البصر الا انه كان اكثر عند الخاصة  
البصيرة وهي لا تدرك الشئ وروى عنه وقد يراى به التامل والفحص والمعرفة الحاصلة بعد الحفظ  
كافي المفردات يا اخي اى المشاركة في الدارين وفقى الله واياك في النظر والعمل بما فيه الى

فرضاء

بكر العين ونزع الظلم او كثرة لطف الله اى رفته به بالعباد في هذا يتم وتامل يا اخي من التامل هو  
النظر والتثبت في الامور من هذه الالفاظ المنيعة المشتملة على احكام يحتاج اليها كل مكلف فاللفظ  
ما يتركب من احرف فقول الشرف صلى الله عليه وسلم عند اشارة ومشير مبالغة الى الاعتناء  
والاهتمام القام بها اى بهذه الحسنة فان احسنة الموصوفة بوصف العنلية مما لم يكن الا  
في غاية الابلاغ الى الثواب المقيم ونهاية الاجابة العذاب بالايام وقوله الراعي عليه من  
الصلوات اكملها كاملة في الموضوعين منيد للتوكيد واحكام كمال حسنة فان مجرد الم التام  
يؤم نقصان احسنة وشدة الاعتناء ببيان كون التأكيد مستوعلا في المعنى اللغوي ثم اوضح  
هذا المعنى غاية الا بوضاح فقال وقال صلى الله عليه وسلم في السنة التي هم بها في تركها الله  
ثم كتبها الله عند حسنة كاملة فاكملها اى احسنة ووصفها بكاملة لما ذكر من الاحكام وقال  
ان عملها كتبها الله واحدة فاكد فليعلمها ونقصانها بواحدة ولم يؤكد ها بكاملة بنيتها على  
كالعناية به في حق عباده بتكثير الحسنات وتقليل السيئات فان ذلك هو ركن لتكثير الثواب  
ومقصد المعقوبات فاذا كان كذلك فلهذا الحمد على الانعام العام والمنة اى النعمة التي كثرها  
شغل صاحبها علينا يا ايها المؤمنون سبح الله سبحا لا يحصى ثناء عليه اى لا تعد تحصى على  
التفصيل الانعام على الله تعالى لان طاعتنا لا تفي بذلك وبالله التوفيق اى باستعانة الله تعالى  
موفقين في قترابا حسنات واجتنابا لسيئات  
عنه ابي هريرة رضى الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى قال سبحا لله فهو جليل الى قدسى من عاد  
لى وليا اى من ابتدا بعداوة وطى بلا اذن من الشرع مثل رافضى ابتدا ببعض اى يكون مستدع  
يغض شئ فم يشك بشا حرات الصحابة رضى ولا بان الوطن من شأنه الحكم والصنع واستقام  
صفة عارى من المعادة وهي منافاة الالتيام بالقلب والعداوة اسم منه والولى العالم  
بالله المواظب على طاعته خالصة فقد آذنته من الايدى اى الاعلام والضمير له عز وجل  
ان يكون للولى بالجرى وفي رواية حرب اى حرب عظيم وقع منه معى فان في رواية فقد آذرت  
ويجوز ان يكون التقدير بحرب منى فالمعنى تعرض لا هلاك اياه ولا يخفى ما فيه من غاية التمدد  
وتأنيبه للتسديد وفيه اشعار بان من ولى وليا كرمه الله تعالى غاية الاحرام من قنا الله  
ثم اياه بفضل العام لم الولاية فتعانا خاصة باقامة الفرائض والنوافل وعامة بالنظر  
فاشار اليه فقال وما يقرب الى عبدى بشئ اى ما طلب القرب والتخصيص بشئ ما وصفت  
به من الصفات كالعلم والحكم والرحمة وغيرها حسابا اى اكثر انعاما منى صفة شئ مما افتر  
عليه من الايمان والصلوة والصوم وغيرها فيشمل الغرض القطع والظن وفرض العين والكفاية  
فان بالمداومة عليها يزول الاساوخ كالجمل والغضب وغيرها ويحصل الصفات المطلوبة  
واشار الى اول فقال ولا يزال عبدك يتقرب الى النوافل الزيادة على الغرض سقر بكتبتها حتى  
ان احبه والتم عليه فاذا اجبته بلا تردد يدل عليه كلمة اذا كنت سمعة شبيهة ببلغ شبر  
الى ان لا يسمع ذلك العبد شيئا مما ينفعه في الدارين الا باستعانة الله والى هذا اشار النبى في

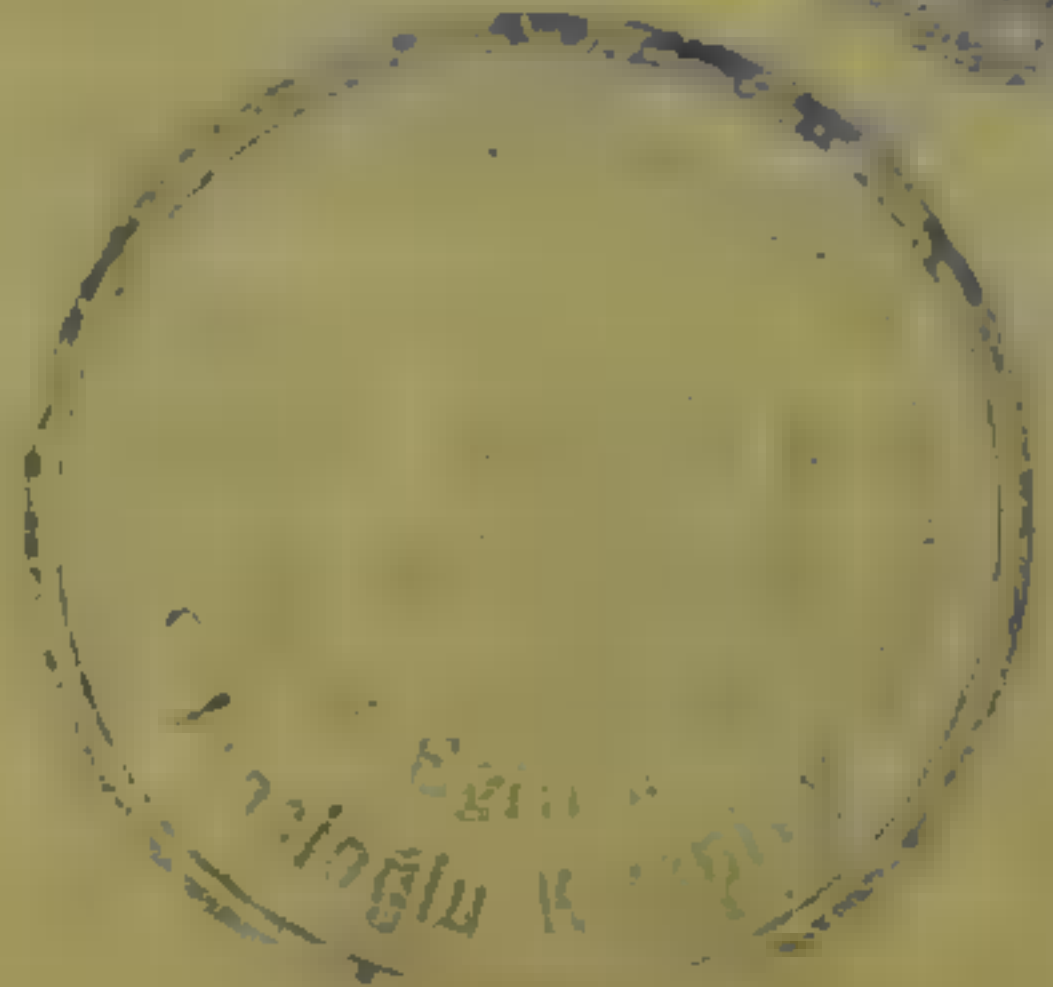
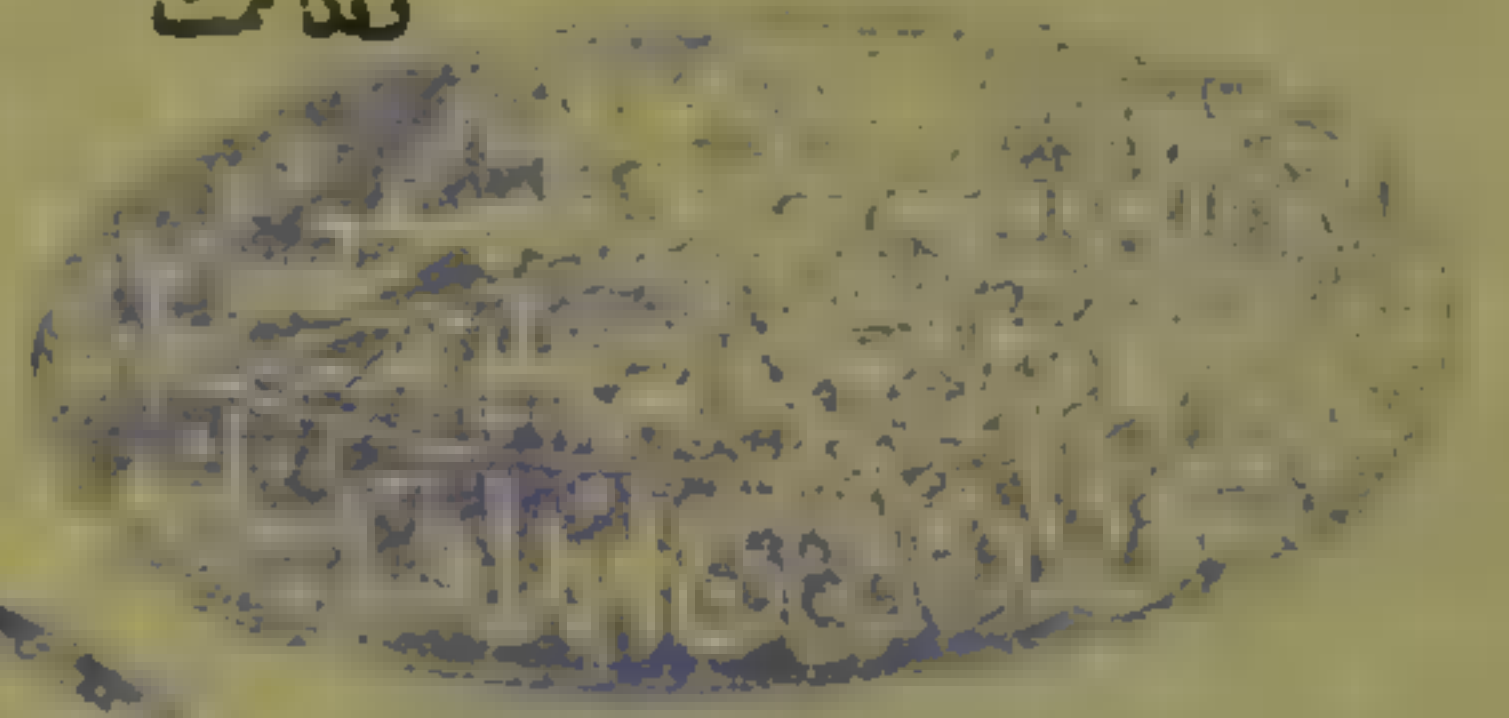


البواقي من الجوارح فقال الذي سمع ذلك العبد ما يفيد به اي باستغفاره ذلك السمع وكنت  
بشيء من ذلك ما الذي سمعته به ويد الذي يطقن اي باخذ بالعنف لها ورجل اي  
الذي يمشي الى ما يفيد في الدارين بها والله لي سألني ذلك المتقرب مستول اعطيت به عينه  
او بطله في الحال او بعد حين في الدنيا والاخرة لان المصلحة في ذلك ولا ان استعادي بها  
اشهر من النور اي والله ان النجا وكل العبد جرحني ما جرحني من الافات واللام لتوطيد النفس لا  
عبدته بصيغة التكلم المثلثة ولا يخفى انه اصول من اصول الدين وما قال الذي انه عزب جدا فلا  
عبدته فان له طرفا بلد على اصله ولما في فتح الباري رحمه البخاري  
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحب العبد الذي لا يمل احدا ولا يفرق  
من امتي الموصوفين بالاجابة الخطا والنسيان وما استكروا عليه من الافعال اختلفوا في  
فقال بعضهم ان حكم الخطا والنسيان والاكرام موصوفة عن هذه الامة دون الامة السالفة ورد  
بان اللية والكفارة والضمان واجبة في قتل الخطا وحرار مناع فاسيا وخاطبا والتكلم في الصلح  
ناسيا ومخطيا مفسلها وقبل المكن موجب للائم وطلافة فاذ لا يفرق كك فقال بعضهم ان ما يكون  
بينا وبينهما فقد رفع واما ما يكون بين الناس من خلافه كما في والاعراف من شرح التاويل  
وذكر في اخر البقرة منه ان النجا وزهوا كفرا غير على ما روي عن ابي يوسف فالعني نجا وزهوا كفرا  
بما هو كفر من جهل وغفل او كراه فالحظ هو الفعل العمد من اجل والنسيان هو ترك الطاعة او فعل  
المعصية عن العمد وما استكروا عليه على الجور اي فعل استكروا الامة عليه فالا استكروا الاكرام  
وهو لغة مصدر اكرمه اذا حمه على امر كرهه ولا يرد ولا اسم الكره بالفتح وشرحه اسم لفعل يفعل  
المرايعة فيستغني به منها ثم يفسد اختياره ان كان ملجأ والا لا يفسد ولما في اللغة حديث حسن  
عليه مدار كثير من الاصول والفروع كما روي رحمه ابن ماجة والبيهقي وغيرهما  
عنهما قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيكي بفتح اليم وكسر الكاف وهو جمع عظم العضد والكف  
وفيه اشارة الى كمال اراوى عبد الله رضي الله عنه لانه صلى الله عليه وسلم قد راي فيه من كمال القيا  
ما راي ولذا خصه بزيادة فضيلة اخذ اليك فقال صلى الله عليه وسلم كمن في دار الدنيا كان كغريب او  
ما ربيلا اي مشيما باحدها فيكون كن ناقصة لانامة فاذا قيله الاستعجال والامر للندب واطنه  
للتخيل والاباحة والاحسن معني ان يكون او بمعنى بلغم مكن عاطفة بل حرف استيناف فانه شبه التاك  
السالك الى عالم العلوي البعد عن السفلي ولا بالفرج البعيد عن العظم المألوف بلا مسكن ما واه  
ثم اضرب عنه لان الغريب قد يقع في بلاد الغربة في مسكن مستعار بخلاف عابر السبيل المار القاصد للكل  
لنه ومنه بواي ملكة كثيرة القطاع لا يقيم لجة ولا مسكن يحظه فان قلت او لم يكن لا خرابا لا اذا  
كان بعد ما خرج البوم ثم يبدو كما لا قامة مقولا واقم اي يقيم على كل حال نص عليه  
العرضي وقد ذكر في المعنى شرط اخر منقوضه ههنا سيما عند سبويه قلت لعل المقدر كمن فيها كان كغريب  
عابر سبيل وقلنا ان ابن عمر رضي الله عنهما يقولون منما اذا امسيت اى كنت في المساء في منزله فلا ينظر  
المصباح ولا التمار في ذلك منزله بل يدخل منه ولا تسكن فيه الا قد لا سترحة الصريرة عند

فاذا أصبحت اى كنت في الصباح في منزله فلا ينظر المساء واخر النهار فيه وارحل عنه كما ذكرنا فاجل  
حال والمعنى قال هذه الوصية لابن عمر حال كونه متصفا بهذه الصفة وفيه اشارة الى ان المسافر  
لا يخرج ينبغي ان لا يكون بينه وبين اهل الدنيا مصاحبة بل يعارف وان لا يسقيد بها ولا زمان  
والجوس وان يجر من الرسوم المعروفة المانعة عن هذا المطلوب ولما كان اجله الاوطى لقوله للقول  
انثابة عطف عليها انثابة فقال وخذ من زمان فتحك اني في حاله جرى معها الافعال على الجري  
الطبيعي ما ينفعك لمضحك اى وقت المرض الذي هو حاله ضد الصحة وخذ من زمان جوتك اى بناء  
النفق احساسة ما ينفعك لموتك اى وقت زوال هذه النفقة اى ادخر زمان الاقامة في الاخر في  
وقت تقدر عليها في الدنيا اى وقت كان فاصرف تمام اوقاتك بالعبادات ولا تضعه فلا ينفعك  
الحسرات وهذا الحديث كما ترى من اجل جوامع الكلم للمؤمنين والمؤمنات رحمه البخاري ولما احتج  
لائام الاربعين ثلثها على ان طالبه القاري ينبغي ان يصبر قوله بحال اذا انتهى اليه صار من جملة  
التاركين للعبادات المعرضين عن المألوفات ولما اجمل هذا الحديث او من حديث اخر لسانه مزايلا  
على الاربعين فقال  
عن ابي محمد عبد الله بن عمر بن العاص عن خلف الياء وفي لغة والفتح  
الصحيح اثنان ولا اعتراض لوجوده في كتب الحديث وغيره كما ذكر في شرح مسلم وهو سلم قبل ايه  
وكان اصغر منه باثني عشر سنة صالحا زاهدا حافظا للقران كثير العلم مجازا لكتابة الحديث من  
عند صلى الله عليه وسلم مرويات سبعة سكر مكة ومات بالطائف سنة ثلث وستين رضى الله  
عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤمنن الايمان الا اذا احدثكم حتى يكون موافقا لما  
به اى مثله موافقا للشرعية كسيلة الى ما لو فانه فيستمر على العمل بلا كراهة او على لا اعتقاد الجرد  
الاول عمل التاويل المحفوظ من الاولياء على هذا فيه وتفسيره بيان الحديث السابق ويجوز ان  
يكون نفيا لاصل الايمان والمعنى يكون مثله موافقا لضرورات الدين واعتقاد ذلك والهوى  
ميل النفس الى الشهوة والتبع بالفتح مصدر تبع بالكرهى مشي خلفه وبفتح البع بمعنى التبع وفي الاول  
مبالغة لا يخفى وما احسن موقع حتى التدرج فان المضارع المنفي بلا م زل في التناقص حتى يستكمل  
الثبت بخلاف مثبت فانه لم يزد في التزايد حتى ينهى الى كمال الحديث صحيح بلا مشروط وعلة وفي رواية  
حسن روى في كتاب الحج للحافظ اسمعيل الا صنفاني باسناد صحيح للتاكيد فان صحة الحديث  
صححة المتفق والاسناد كما يقرر ولما كان صعوبة العمل بما ذكره كاد بخلافه من اكثر خلق تدارك ذلك  
بايراد ما فيه رجاء واسع فقال  
عن ابن عمر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى  
عليه وسلم يقول قال الله تعالى من فوم من الاحاديث القدسية يا ابن ادم اى كل اى من بني ادم الى البشيم  
سعي به لكونه من ادم الارض وانما اثر هذا المنادى على ما هو المشهور من عبادى ليكون في القيا  
نسب على الخاتم كالا رسا في علم البديع فان الفاخه يلد على اهلهم من اولاد ادم وقد وقع من  
زلة ثم يغفر مضع منهم معاصي ثم يغفرون كما دار عليه الخاتم انك ماد عوتى شرطية اى مصلح  
زمانه اى اى وقت وكما دعوتى بذكر اسم من سماى او طلبت منى المغفرة او ملة دعوتى ورحمتى  
اى توفيت منى غفران ذنوبك وضعت سخطى على ذنوبك فان الرجاء والخوف مثلا زمان لانه



ظن مصحح حصول ما فيه مسرعة كما ذكره الراغب غفرت لك ذنوبك قادر على اهدار ما كان منك من  
 الذنوب الصغيرة والكبيرة ولا يخفى ما في هذه الحالة وحذف المفعول من المبالغة في الغفران ولا ابالي  
 اي لا اعتكثرة الذنوب امر شديدا فان اقام المكلفين في جنب رحمتي اقل من كل قليل كما مر من الحديث  
 والمبالاة الاكثر من الاستعداد وما ابهم الاستغفار في هذا الكلام او صحه ونسره فقال يا ابن  
 آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء بالفتح اي مبلغا لا يحصى فان العنان ما ارتفع من السماء وقيل  
 السحاب كناية عن كثرة الذنوب ثم استغفرتني اي بعد ذلك الكثيرة طلبت مني مغفرتها غفرت لك  
 وما اجمال الذنوب في الكلامين السابقين فصل بالشرك وغيره فقال يا ابن آدم ان كنت لو ابنتني  
 بقربا لارضى اي بما قارب قدرها مثلا وضم القافا شمر من كسرهما خطايا تيسر عن لسته في  
 اضافة ولو جعل الله التعدية كان حاله من المفعول به ثم لعنتني خاد كونك لا تشرك بي اي بدائي  
 وصفاي وافعال شيئا فتم للترتيب الذكر والمطلوب علم الشرك ولذا ذكر الفعل لا تشك  
 فتراها مغفرة ورحمة عظيمة وسعت كل شيء ان شئت ان الله لا يغفر ان تشرك به ويغفر ما دنا  
 ذلك من يشاء سواء التمهيد والحمد والاداري وقال التمهيد ان حديث حسن وفي المسكوة و  
 غيره عنه حسن غريب وهذا اختتام غريب واتمام شريف عجيب حيث ختم على المغفرة  
 وحسن وهي الغفران بلا طلب وبحال الذنوب بلا تقب فقد روي عن اعران الله  
 البيات منها ما وقع عناني من مثل الابيات من زلل بلا قصد في تلك البيئات  
 فانها وان خفت مني لها لكونها فقلت جمعا وان قد زلها  
 وينبغي للناس ان يراي في شريطة الانصاف ويحب  
 عما لا ينبغي من الانصاف فانها قد اشتملت  
 على فوائد غريبة ما خوفة من  
 اصول اهل الحديث والعري  
 وقد اتمت





الفرق بين القرآن والحديث القدسي واحديث النبوي قلنا  
 القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله عز وجل يوحى جلي والحديث  
 القدسي ما كان لفظه من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ومعناه من عند الله عز وجل والحديث النبوي ما كان لفظه ومعناه من  
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوحى خفي

ان الله تعالى خلق الملائكة من العقل بلا شهوة وخلق الشياطين من الشهوة  
 بلا عقل وخلق بني آدم من عقل وشهوة فمن غلب عقله على شهوته فهو  
 خير من الملائكة ومن غلب شهوته على عقله فهو شر من الشياطين صدق

الرشوة معروفة ونعم الرأفة فيمن ماخوذة من الرث بالمدق ان  
 نازع الماء من البئر لا يتوصل اليه الا به هكذا الانسان الى مقصوده لا يتوصل  
 الا بها والرشوة على اربعة اوجه منها ما هو حرام لا يأخذ والمعطى وهو الرشوة  
 في تعذر القضاء فانه لا يصير قاضيا بالرشوة بالاجماع سواء كان قضاء وحيا  
 او بغير حق ومنها ما يأخذ القاضى على القضاء وهو حرام من الجانبين ايضا  
 ولا ينفذ قضاءه بغير حق ومنها ما دفعها خوف على نفسه او ماله فمنه  
 حرام على الآخذ لا الدافع ومنها ما لو دفعها لیسوى امره عند السلطان على الدافع

الفرق بين القرآن والحديث القدسي واحديث النبوي قلنا  
 القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله عز وجل يوحى جلي والحديث  
 القدسي ما كان لفظه من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ومعناه من عند الله عز وجل والحديث النبوي ما كان لفظه ومعناه من  
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوحى خفي

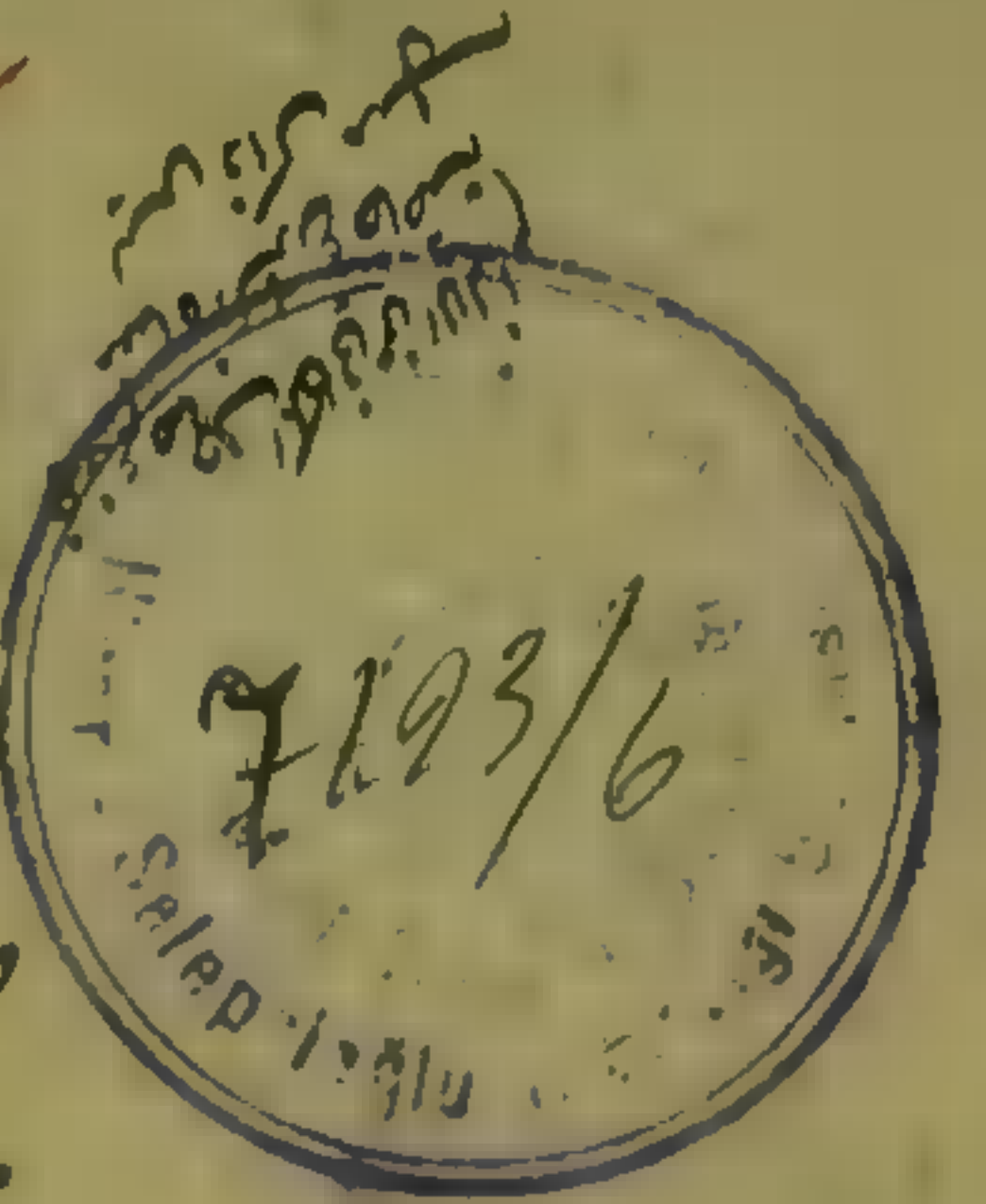
ان الله تعالى خلق الملائكة من العقل بلا شهوة وخلق الشياطين من الشهوة  
 بلا عقل وخلق بني آدم من عقل وشهوة فمن غلب عقله على شهوته فهو  
 خير من الملائكة ومن غلب شهوته على عقله فهو شر من الشياطين صدق

الرشوة معروفة ونعم الرأفة فيمن ماخوذة من الرث بالمدق ان  
 نازع الماء من البئر لا يتوصل اليه الا به هكذا الانسان الى مقصوده لا يتوصل  
 الا بها والرشوة على اربعة اوجه منها ما هو حرام لا يأخذ والمعطى وهو الرشوة  
 في تعذر القضاء فانه لا يصير قاضيا بالرشوة بالاجماع سواء كان قضاء وحيا  
 او بغير حق ومنها ما يأخذ القاضى على القضاء وهو حرام من الجانبين ايضا  
 ولا ينفذ قضاءه بغير حق ومنها ما دفعها خوف على نفسه او ماله فمنه  
 حرام على الآخذ لا الدافع ومنها ما لو دفعها لیسوى امره عند السلطان على الدافع

ان الله تعالى خلق الملائكة من العقل بلا شهوة وخلق الشياطين من الشهوة  
 بلا عقل وخلق بني آدم من عقل وشهوة فمن غلب عقله على شهوته فهو  
 خير من الملائكة ومن غلب شهوته على عقله فهو شر من الشياطين صدق



بسم الله الرحمن الرحيم  
**كتاب ادب القاضي** قدمه على كتاب الشهادة لاختصاصها  
 في اعتبار الشرع بحسب القضاء فهو سابق في الاعتبار فالادب يطلق  
 على كل خلق جميل وخصلة حميدة في معاشرته الشئ ومعاملتهم والقضاء لغة  
 لا زام ذكره صاحب الزمان ونهله النووي عن الواحد في التصديب  
 وفي الشرع قول ملزم يصدر عن ولاية عامة لا تقع ولاية القاضي المراد  
 من الولاية تنفيذ القول على الغير سواء اباي وانما لم يقل تولية القاضي  
 مع انه المناسب لعبارة الملوك لان في شرط الشهادة ما يتوقف عليه  
 الولاية دون التولية قال في الاجناس السلطان اذا ولي قاضيا  
 مشرعا على المسلمين ثم اسلم قال محمد هو على قضائه ولا يحتاج الي ان يولي ثانيا  
 ومن لم يتنبه لهذا الفرق التيق بين الولاية والتولية زعم ان شرط الشهادة  
 باسم معتبرة في صحة تعليل القضاء حتى يجتمع في المولي عدل عن القيمة  
 وهو مقتضى الظاهر لان في عوده الي المضاف اليه تجالاة واقع في موضع  
 من كلام الله تعالى ومن احسن من الله قبلها منها قوله تعالى كمثل الجار مجل اسفارا  
 ومنها قوله تعالى ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون بل للتبني على  
 ان المراد من القاضي ههنا من ولاية السلطان لا الحاكم مطلقا الشئ مل  
 كحكم لان الحكم افرد كحكم بابا برأسه وبين فيه ما يتعلق من الاحكام



هذا كتاب من كتب  
 دار الكتب  
 رقم 7193/6  
 تاريخ 1300

وانما قلنا هذا لان المراد منه في عنوان الكتاب ما يتعلم الحكم ومن هنا ظهر  
 الاشتراط في الحاجة الي التبني على المراد فانهم والله الحكام ويكون من اهل  
 الاجتهاد هذا على ما نص عليه محمد حيث قال في الاصل ان المقلد لا يجوز  
 ان يكون قاضيا به اخذ القدوري في تحقيره واورد المصنف في المتن الجامع  
 والجامع الصغير عبارة ولكنه خلاف الصحيح على ما يأتي به التفرع من قوله  
 بقي ههنا شئ وهو ان تعقيب الكلام محل بالتفصيل المصدر بآما واما حق ان  
 الثاني مقرر الاول لا مغيره فلان حكم القضاء يستقي من حكم الشهادة  
 استمارة الاستقاء لاستفادة القاضي من الشئ هذا العلم بوجه القضية ولا يخفى  
 وجه حسن هذه الاستفادة لان كل واحد منهما من باب الولاية يرد عليه  
 انه لا يلزم من كون الشئ من باب احدا حاله احدهما نظره الي الآخر  
 واستفادة منه فالتعديل ما ذكر غيرنا من تمامه بيان قرينة ولاية الشئ ولاية  
 القاضي كما ذكره من قال ولان كل واحد منهما الزام فالشهادة ملزمة على القضاء  
 والقضاء ملزم على الخصم فاستلزام لاهلية الشهادة يشترط لاهلية القضاء والانه  
 لا يتم التقريب اذ لا يلزم من اشتراط ما هو على في باب شئ اشتراط ما هو في  
 بذلك الشئ وبهذا التفسير يتبين ان القائل المذكور لم يصح في قوله في يشترط  
 لاهلية الشهادة يشترط لاهلية اذ يظهر وجه توبيخه على تقدم كلامه نعم جئنا  
 وجه للتفريع الواقع في كلام القائل ان في عام المقترح على ما قبله كلام على استقفا

المراد من هذا البيان التبني  
 على وجه ايراد المصنف في المتن  
 بالبيان لا يخرج منه

ان الشئ هنا

قاله صاحب الكافي

صاحب الكافي



باذن الله العلام فالصواب في التعليل ما ذكره الزاهد في شرح في شرح القول  
 بقوله اما الاول فلان الشهادة دون القضاء في الولاية فاولي ان يعتبر  
 في اهلية القضاء ما يعتبر في اهليته ووافقه ما في البديع حيث قال بجهت  
 شرط الشهادة ولا يجوز تقليد الجون والصبي والكافر والعبد الاعمي  
 والافوس والمجود في الغدق لان القضاء من باب الولاية بل هو اعظم  
 الولاية وهو لا يستلزم اهلية ادني الولاية وهي الشهادة فلان لا يكون لهم  
 اهلية الاعلى اولى انتهى ومن ههنا بين ما قول المصنف فكل من كان اهلا للشهادة  
 يكون اهلا للقضاء من الخلل الموعود فاقول ثم انه لا حاجة اليه في عام التوب  
 وبيان اصل المطلوب فان قوله ويشترط لاهلية الشهادة يشترط لاهلية  
 كاف فيه كالايخي وبما سبق في وجهي التعليل من التفصيلتين ما في قول من  
 قال في شرح كلام المصنف في هذا المقام لان ولاية القاضي بما كانت اعم وكل  
 منه ولاية الشهادة او مرتبة عليها كانت اولى بانتمها لها من وجوه  
 الخلل اما الاول فلانه ذكر الوجهين المجتمعين في القضاء وعطف اهلهما على  
 الآخر باداة التفریق زائعا انها لا يجتمعان بل الوجود وفيه واحد منهما لا يمتنع  
 واما الثاني فلان ما ذكره اول الجمل عما ذكر في الكتاب في الشرع لا يطابق  
 المشروح واما الثالث فلان ما ذكره من الولاية على الاول خاصة فلا وجه  
 لتمييزها على الثاني ايضا واما الرابع فلان الترتيب بين القضاء والشهادة

ج

لا

لابين ولايتها كما هو الظاهر من قوله او مرتبة عليها واما الخامس فلان اول كلام  
 ابره قد تبرأت بعد ما احطت جواب كلامه ووقفت على مزاجها لا واما  
 فقد عرفت ان من اعرض على كلام المصنف قايلا يلزم من هذا بناء القوي على  
 لما ان القضاء اقوى حالا واعلى مرتبة من الشهادة وهذا التعليل يوهم  
 ان القضاء متفرد منها ومبني عليها ثم اجاب بان هذا من قبيل بيان حكم المرجع  
 اي مرجعها الى اصل واحد وهو ان يكون القاضي حرا مسلما بالغافلا كما في  
 الشهادة لان يكون حكم القضاء مبنيا على حكم الشهادة ما اضاف في اصل الجواب  
 كما لم يصب في بيان الاصل المذكور حيث لم يذكر بعض الترتيبات المتعبرية  
 وقدم تفصيلها فيما سبق قد تبرأ ان الاصل الواحد المشترك بين القضاء  
 والشهادة هو اكون حرا مسلما بالغافلا لا يكون القاضي كذلك وهذا  
 وان قوله لا يكون حكم القاضي اه خارج عن سنن الانتظام مع ما سبق  
 منه الكلام وباجلته فساد قلته التامل اكثر من ان يجر الا انه لا ينبغي ان يغفل  
 القاص منقبي عنه في ما في عبارة لا ينبغي لتفادها عن الدلالة على انتهى  
 التحريم بل لتطاولها لا فيها من الاستعداد بعد التحريم فكذا الحال في قبول  
 شهادته فالعبارة المذكورة لا تنسب ايضا ولو قبل جاز لقد احاط  
 في الاقتصار على الحكم بما جاز من قال له قضيت بشهادته نفذ لم يصب لان المستند  
 يختلف فيها فلا يكون القضاء المذكور نافذا بل لقاض آخر يفسخ

ان القاضي ينبغي ان لا يغفل  
 عن ان يكون حرا مسلما بالغافلا  
 لا يكون القاضي حرا مسلما بالغافلا  
 لا يكون القاضي حرا مسلما بالغافلا

26



ثم ان الكلام فيمن ظهر فسقه لاستور الحال فلم يصب من قال انه جاز عند بناء  
على ان العدالة ليست من شرط الشهادة نظر الى اهل ذلك العصر الذين  
يشهد لهم النبي بالخيرية والى ظاهر حال المسلم في غيرهم لان ما ذكر انما يصلح  
مبنيا للنسبة في دون الاول ولو كان عدلا نفق باخذ الرشوة قال القاضي  
في الدين خان الجعدي اذ ارشني لا ينفذ قضاؤه فيما ارشني ونسب نظر  
لانه مختلف فيه على ما ذكره بهرمان الدين الكبير في حيطه حيث قال قال الخفاف  
في ادب القاضي واذا قبل القاضي الرشوة وقضى للرشي قضاؤه فيما ارشني  
بطر وقضاياه فيما لم يرش نافذة وبه اخذ شمس لاية الحكيم والي وشمس لاية  
الرشي وذكر في الكلام على البردوي قضاياه نافذة فيما ارشني وفيما  
لم يرش وقال بعض مشايخ عراق قضاياه باطله فيما ارشني وفيما لم يرش  
لا ينزل موجب هذا هو ان يبيع قضاؤه بعد اخذه الرشوة واما نفوذ  
قضاؤه فيما اخذ فيه الرشوة فلا يلزم مما ذكره وهذا وان خفي على بعض  
ان ظن فيه وسخى القول فيجب على السلطان غزله اذا علم حاله وهذا  
موجب ذكر لامناه كالتوهم وهذا هو ظاهر المذهب الا ان رما  
الي ما ذكره قريبا من ان العدل بالفسق يستحق القول ولا ينزل كونه  
ظاهر المذهب يتحقق كون صحة قضاء الفاسق ظاهر المذهب فلا حاجة  
الى تعميم الاشارة اليه مع عدم المساعدة في الآلة وعدينا نحن

فيمن ظهر فسقه لاستور الحال فلم يصب من قال انه جاز عند بناء

موجب ذكر لامناه كالتوهم وهذا هو ظاهر المذهب الا ان رما

يعني ما نحتاج جارا وسوقا قال بهرمان الدين الكبير في حيطه وانشأت  
في الكتاب متعارضة في بعضها يشير الى ان يقول وبه اخذ بعضنا  
وفي بعضها يشير الى انه لا يقول ولكن سمول القول وبه اخذ عامة المشايخ  
وقال ان نفي الفاسق لا يجوز قضاؤه حتى هذا الكلام الى قوله وقال  
بعض المشايخ ان يقدم على قوله ولو كان عدلا نفق الى لانه مرتبط  
بقوله ولو قبل جاز عندنا ارتباط المفهوم بالمنطوق به تعلق احد الشقين  
بالآخر وايضا قوله وقال بعض المشايخ اذ اخذ الفاسق اي تمام المسئلة  
القائلة ولو كان عدلا نفق اي فلا وجه للفصل بينهما باليس منها  
كما لا يقبل شهادة عنده عبارة عنده مستدركة في هذا المقام بل حجة  
لانتظام الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام وقوله كما لا يقبل تمثيل على وجه  
التعديل يعني ان ان نفي انما قال بعدم جواز قضاء الفاسق بناء على ان  
الفاسق ليس من اهل الشهادة عنده وما لا يكون اهل الشهادة لا يكون  
احدا للقضاء وهذا بالاتفاق وقد نص على استنائه على ما ذكر في البدائع  
واما وجه قوله ان الفاسق ليس من اهل الشهادة فهو ان معني قبول الشهادة  
على الصدق ولا يظهر الصدق الا بالعدالة لان خبر من ليس بمعصوم  
عن الكذب يحتمل الصدق والكذب ولا يقع الترجيح الا بالعدالة وهذا ايضا  
مذكور في البدائع واما ما قيل مني قول المذكور ان الاعمال من الايمان



عنده فاذا فسق فقد انتقض ايمانه فلا يخفى ضعفه وعملنا الثالثة  
 في النواذر قال برهان التوين الكبير في المحيط ولم يشترط المحض العدالة  
 وصاحب كتاب القضية ابو جعفر شرط العدالة وكذلك اجتهاد شرطها وبني لادع  
 عند الشافعي وهكذا روي عن اصحابنا في غير رواية الاصول وبها اختلفت  
 لان المقلد اعتمد عدالتهم فكان تقليده القضاء بشرط عدالته فيفتي بآبائه  
 والقاعدة التي كثرت عليها كثير من المسائل وهي ان البقاء سهل من الابتداء  
 لا تنتقض ما ذكرنا من ان النواذر بالفق ليس لعدم جواز بقاء التقليد  
 بل الانتفاء التقليد بانتفاء شرطه دل على ذلك بغاؤه مع الفسق فيما  
 اذا قلده وهو موقوف ومنه المتصددين لشرح الكتاب من اعترض على ما  
 ذكرنا من كاشف القاعدة ثم اني في موضع الجواب بشي عجاب حيث زعم  
 ان تلك القاعدة انتقضت بها بدليل اقتضاه وذكر في موضع الكشف  
 لما اجاب به ما انكشف به وجه عدم انتفاضها به واما الثاني فالصحيح  
 لو قال واما الثاني فقد ذكره في الاصل والهدور في الكتاب ولكن  
 الصحيح ان اهلية الاجتهاد بشرط الاولوية لكان موطيا حق التفصيل  
 كما لا يخفى على ذوي التحصيل يمكنه ان يقضي بفتوى غيره كما يمكن لطيفه ان يقضي  
 بقول غيره قال صاحب المرقط اذا كان سوابه اكثر من خطاؤه حل له ان يقضي  
 وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا يحل له ان يقضي الا بطريق الحكاية فيمكنه ما يحفظ

30

من اقول

من اقول الفقهاء انتهى فاقبل جمع العلماء على ان المقتضى يجب ان يكون الاجتهاد  
 لانه يبين احكام الشرع واما يمكنه ذلك اذا علم بالادلة الشرعية ليس كذلك  
 ثم انه لا يخفى ما في تقليد من الحل فتأمل واما تقليد الجاهل صحيح عندنا  
 اراد بالجاهل مقابل العالم كما هو لفظ المتبادر لا مقابل المجتهد بان يراد  
 بالجهل جهل وجوه الاجتهاد وبقرينة النوان في الذكر لقوله خلافا لثان في  
 فان خلافا في الاول دون الثاني يرشده الى تقليده فانه لا يساعده الخلف  
 في الاول نعم له خلاف فيه ايضا الا انه على التقليد على الاطلاق فانه قال  
 باجتهاد الشرط في القضاء قبل استقراء المذاهب في جميع الازمان تقوى على كونه  
 في عموم المذاهب حيث قال والاجتهاد بشرط الاولوية وعند الثالثة شرط الجواز  
 قال النواني وابن حنبلية هذا قبل استقراء المذاهب لبعده فان قلت الرئيس استباق  
 خلاف هذا قلت بل مقتضاه عينه فانه لو كان المراد بالجاهل ما يقابل المجتهد  
 لكان حقا ان يقول فتقليد الجاهل صحيح ولما فصله عما قبله بكلمة اما علم منه انه اخذ  
 في مسئلة اخرى قال في البداية اما اذا لم يكن من اهل الاجتهاد فان عرف  
 اقاويل اصحابنا وحفظها على الاختلاف والاتفاق على بقول من يعقد قوله  
 حقا على التقليد وان لم يحفظ اقاويلهم على مقتضى اهل الفقه في بلد من اصحابنا  
 الى كلامه و مراد المصنف بذكر بيان حاله على التقدير الثاني يرشده الى تقليد  
 انه يمكنه ان يقضي بفتوى غيره وبهذا التفصيل تبين انه قد خفي وجه المقال على من قال

119  
 من اهل الاجتهاد فانه لا يقدر على الاجتهاد  
 من اهل الاجتهاد فانه لا يقدر على الاجتهاد  
 من اهل الاجتهاد فانه لا يقدر على الاجتهاد

فان المقتضى والاجتهاد دون العلم  
 فان المقتضى والاجتهاد دون العلم  
 فان المقتضى والاجتهاد دون العلم

فان المقتضى والاجتهاد دون العلم  
 فان المقتضى والاجتهاد دون العلم  
 فان المقتضى والاجتهاد دون العلم

حيث ظن ما هو  
 خلاف الظاهر فظهر



يتمثل ان يكون مراد بالجاهل المقلد لانه ذكر في مقابلة المجتهد وسمي جاهلا  
بالنسبة الى المجتهد وهو لما بسباق الكلام ويحتمل ان يكون المراد به من لا يحفظ  
شيئا من اقاويل الفقهاء وهو المبتدئ بسباق الكلام وقوله خلافا لشيء  
فانه على قوله ان الامر بالقضاء يستدعي القدر عليه لا قدر دون العلم  
ولم يقل دون الاجتهاد وشبهه بالتحرّي فان الانسان لا يصل الى المقصود  
وبتحرّي غيره بالاتفاق فلو صلي بتحرّي غيره لم يعتبر ذلك الاول هو الظاهر  
انتهى وتفصيل ما ذكر بقوله وشبهه بالتحرّي انه ان القاضي في قضاءه في الخلق  
حالة شبهه بحال المتحرّي فيما يحتاج الى التحري ومن لا يحفظ شيئا من اقاويل  
الفقهاء فيها باختاره قول بعضهم على قول الخالف فيحتاج الى العمل باختبار  
الغير ولا رخصة له اذ العمل بتحرّي الغير غير جائز فكذا الحال فيما يشبه من القضاء  
واما من يحفظ اقاويلهم فانه قادر على العمل ببعض الاقوال المتخلفة باختبار  
من عند نفسه فلا تعذر في قضاءه من تلك الجهة وبهذا التفسير اوضح ودلالة  
التشبيه المذكور على ان المراد من الجاهل ما يقابل العالم لا مقابل المجتهد  
وهو اصال الحق الى نسخة في الظاهر المذكور نظر فان ابقاء الحق في يد  
مستحقه واقامة الحدود من مقاصد القضاء ايضا ينبغي للمقلد ان يحار  
بل عليه على ما دل عليه النص المذكور في موضع التعليل فتبين ان لا ينبغي  
لقوله عليه السلام من قلده الحديث بهذا العبارة غريب ورواه الحاكم

في المسند ذكر بهذه العبارة من سئل رجل على عصاة في تلك العصابة من هو  
ارضى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين وقال الصحيح الاسناد واخرجه  
الطبراني عن ابن عباس رضى عنه بهذه العبارة من تولى من المسلمين شيئا  
فاستعمل عليهم رجلا وهو يعلم ان فيه من هو اولى بذكره واعلم منه بكتابته  
وسنة رسوله فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين ورواه ابو يعلى الكوفي  
في مسنده عن حذيفة عن النبي عليه السلام بهذه العبارة انما رجل استعمل رجلا  
على عشرة النفس وعلم ان في العشرة من هو افضل منه فقد غشى الله ورسوله  
وجماعة المسلمين فقد خان الله ورسوله فدعوتنا اخرجه الطبراني  
ان ما ذكره شرطنا يعلم المقلد ان في رغبته من هو اولى من المقلد فان لم يعلم  
ذلك يكون مندورا يعرف معاني الاثام اذ بالكلية العلة التي هي  
مناط الاحكام وانما ذكر الاثام دون الاخبار لان نظامها في العلم  
القولية والفعلية والتقديرية دون الاخبار او صاحب فقه له موقف بالحديث  
يجب لا بد من موقفها معا سواء كان انتسابا الى الحديث اظهر او باطن  
اياه اكثر فيكون من فقهاء اصحاب الحديث الى الفقه فيكون من وجوب  
اصحاب الفقه ثم انه ذكر لكل منهما قايمة عن ضمنية لما ذكر في مقام الاشارة  
لشدة الحاجة عند ذلك الى بيان القايمة وهذا هو الوجه في تخصيص  
ذكر كل من التعليلين باحد الوجهين المذكورين في مقام التمهيد



مع انهما موطان في كل منهما وان لم يكونا موططين كذلك ومن لم ينتبه  
 لهذا قال ما قل وماذا بعد الحق الا الضلال ثم انه تفنن في ذكر التعليلين  
 اشارته الى قوة الحاجة الى موافقة الفهم حيث علمتها بغايرق الوضوء  
 دون العدمية وهي الاحراز عن الخطاء في الاجتهاد وعلل موافقة الحديث  
 بغايرق العدمية دون الوجودية وهي الوقوف على ما هذا الكلام  
 بقي منها شيء وهو ان موافقة الحديث لا يكفي في الاحراز المذكور بقوله  
 كيدا لا يستعمل بالعباس في المخصوص عليه بل لابد من معرفة الكتاب  
 ايضا يعرف بها عادة الناس لوزاد عليه قوله وعندهم كان اولى  
 اذ لابد للجهل من موافقة ما في اللفظ قد يغلب على العباس والحكم قد تغير  
 بتغير عادة الناس وكثير من الاحكام يبتني عليها كالاستقناع وعدم  
 سقوط الخيار في البيع برؤية خارج الدار واحدا نوعي اللفظ وهو  
 العملي وان امكن درجه في العادة ولكن نوعه الآخر وهو القولي  
 لا يمكن درجه فيها مثاله ما سبق في كتاب الايمان من ان من حلف  
 لا يشترى بنفسه لا يشترى له فهو على وجه اعتبار اللفظ وقبل  
 في عرفنا يقع على الورد واذا حلف على الورد فابمين على الورد  
 لانه حقيقة فيه والورد مقرر له وفي النفس قاض عليه ولا بأس  
 بالدخول في القضاء لقابل ان يقول انما يستعمل عبارة لا بأس

فيما يتخلص عنه رأيا برأيس ومن يقيم فرضا ولو على الكفاية لا يحرم عن الثواب  
 فبين التعليل والمعلل مدافع ظاهر وبهذا التقرير للثواب ان دفع جواب  
 من قال انه كذلك يعني ان مقيم فرض كفاية لا يحرم عن الثواب الا ان فيه  
 اي في تقلد القضاء في الوقوع في الخطور مكانه به بأس لان القضاة  
 رضي الله عنهم انما حصتهم في الذكر في مقام التمسك بتقليد علم القضاء  
 لان الانبياء عليهم السلام مؤيدون من عند الله تعالى فلا وجه للتمسك بدعوى  
 في القضاء ولما في هذا الاعتبار من الدقة ذهب على المتصدين لشراء الكتب  
 ولانه فرض كفاية يعني على الذين استجمعا اشتراط صحة القضاء وامكن لهم  
 القيام بحقه وموجب كونه فرض كفاية ان يكون فيه ثواب دون عقاب  
 فما اصاب من قال ولكنه مع هذا يجب الاحراز عنه لا سيما على من عظم  
 فلهذا قال لا بأس ثم انه ان في تفريجه المذكور بقوله فلهذا ينبغي عجب  
 كما لا يخفى على ذوي الاكباد لكونه امرا بالعرف اقتصر على هذا  
 ولم يذكر شققة لشمول افراد القضاء دون شققة فانه مخصوص بالقضاة  
 المتعلقين بالزواج كالفصا من الحدود والتعذير نعم لو كان التعليل  
 يتضمن القضاء اياه لكان الوجه ان يذكر شققة ايضا ومن لم ينتبه  
 لهذا الفوق التقيي ذكر في شرح كلام المصنف تركه لاعتبار اقتضائ تركه  
 مكانه فلو ان اي المصنف قصر في ابقاء حق الكلام ولم يدبر ان ذلك الظن

كما  
 كما

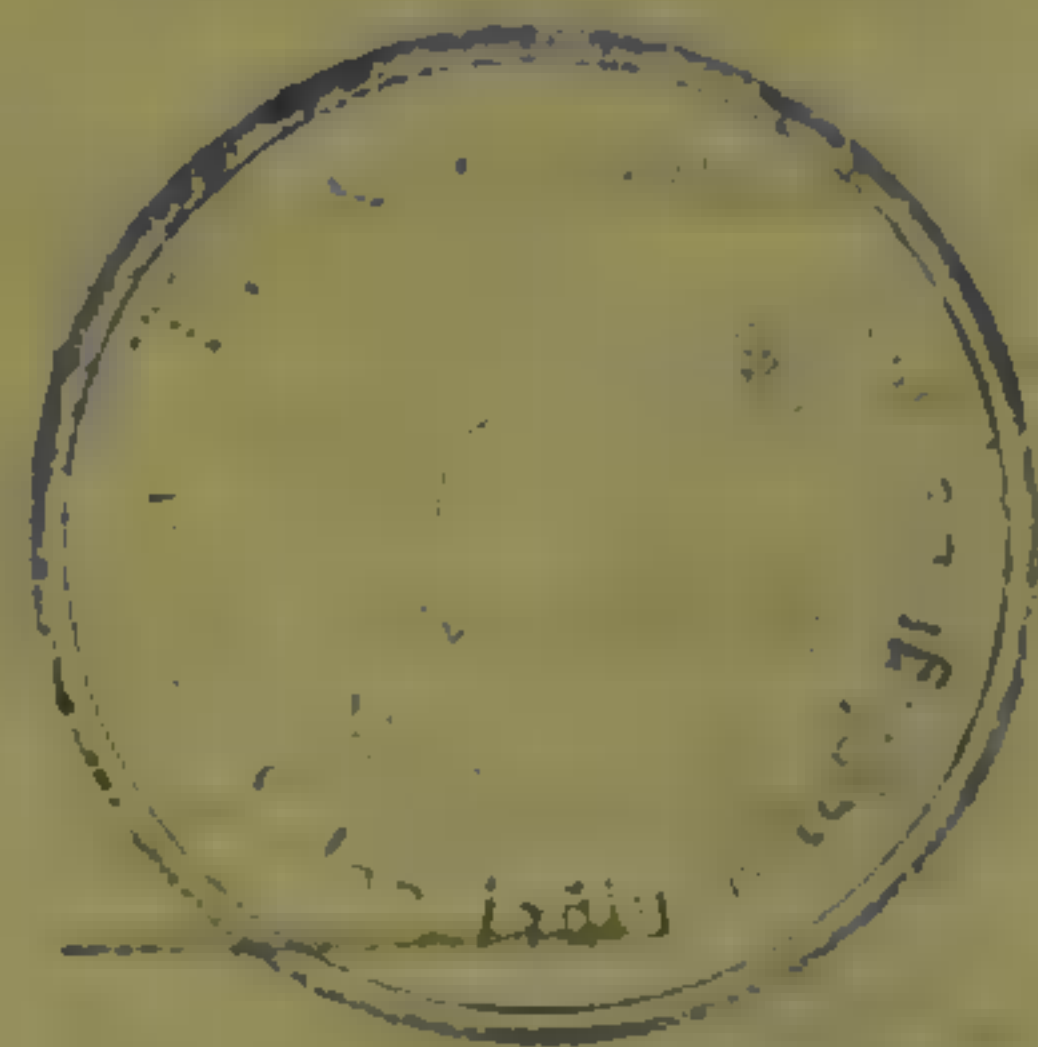
كما

المراد بالحقبة الشراعية  
 عن المصنف عليه

كما



لغصود عن اذالك ستر الاقتصار ويكره الدخول فيه هذا لا ينافي في  
 فرضيته على الكفاية لما عرفت اتنا في حق الذين امكن لهم القيام  
 بحقه والكراهية في من عجز عنه لمك الرسالة لولا ما كمال ما اشاراد



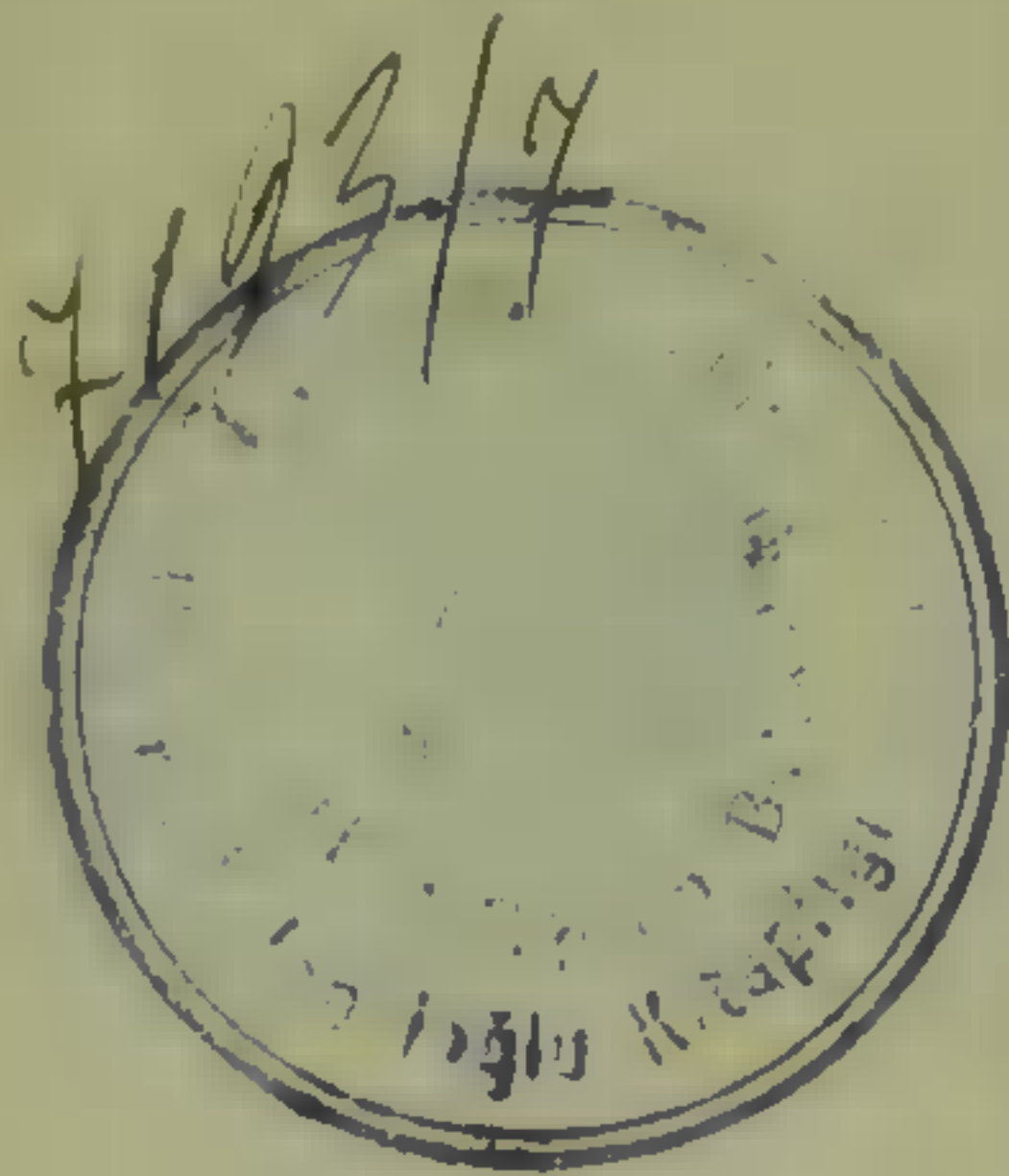












بسم الله الرحمن الرحيم  
 بعد حمد الله في كل حال والصلاة على محمد وآله والدعاء  
 له ودام آيام دولة سلطان الاسلام والمسلمين ظل الله  
 في الارضين قدام الماء والطين مقعداء اعظم الملوك  
 والسلاطين الذي اكمل القياس من تراب بابه و  
 انتطق الكاسرة منطقة خدمة جنابه المنصور من السما  
 بالقوة القاهرة المويده من عند الله على الاعداء بالسفوة  
 الباهرة ناصر الغزاة بالامن والامان قاهر العداة بالسف  
 والسنان وهو سلطان ابن سلطان سلطان سليم  
 شاه بن بايزيد خان ادام الله عزه وايامه الى تفرغ  
 الدهور والازمان ما دامت الشمس بقدرته يسيرا  
 فسيما والتمن حكمته يصير باللا وبدرافن جوان يعفوني  
 من اتمام احراق البلدة الكرام بحكمة اجدادنا المنتمين  
 نسبنا الى سيد الانبياء عليه وعليهم الصلوة والسلام  
 وما ذاك الا بار تكاب القضاء من بين الانام فنعم ما قال  
 النبي عم قاض في الجنة وقاضيان في النار والقاضي الثاني  
 خلص نفسه بتدريس احدى الثمانية الجنان وتوقع تخلصنا  
 ايضا بتدريس احدىها من ثمان اللهم يسر لنا احدى مقامات  
 الجنان وخلصنا من فتنة الدجال وسر الزين ربنا اتنا  
 في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار



وبعد فلما اشتبه حال المساجد والكنائس فيما بين العلماء فلا بد  
عليها ان تحقق ما هو الحق في هذا الباب لكن هذا موقوف على بيان  
بعض المسائل المتعلقة لتلك القضية حتى يتكشف حقيقة الحال  
فينبغي ان نذكر اولاً ان هذا من تلك المسائل ثم نشعر الى بيان  
اصل المقصود فنقول مستعين بالملك الوهاب وعلماً بالهام  
الصدق والصواب ذكر الامام القاضي في الدين في فتاواه مفتحة  
باب من يجعل داره مسجداً قال محمد وهو قياس قول ابي ح  
لا نزول لك قبل التسليم وبه اخذ شمس الائمة السرخسي ثم التسليم  
في المسجد ان يصلي فيه بالجماعة باذنه وعن ابي حنيفة فيه  
روايتان في رواية الحسن عنه شرط اداء الصلوة فيه  
بالجماعة باذنه اثنتان فصاعد كما قال محمد وفي رواية  
اخرى عن ابي حنيفة اذا صلى فيه واحد باذنه يصير مسجداً الا ان بعضهم  
قالوا اذا صلى فيه واحد باذان واقامة وفي ظاهر الرواية  
لم يذكر هذه الزيادة وانما يكفي بصلوة الواحد لان المسجد  
حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل والصحيح رواية  
الحسن لان قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك  
في المسجد باداء الصلوة بالجماعة اما الواحد فيصلي في كل  
مكان وعند قول ابي يوسف التسليم ليس بشرط في المسجد ولا  
في غيره من الاوقاف فاذا قال جعلت هذا مسجداً واذن  
للناس بالصلوة فيه ثم ذلك وعلى الرواية التي لا يشترط  
اداء الصلوة بالجماعة عند ابي حنيفة اذ ابي مسجداً وصلى

هو فيه وحده بل يصير مسجداً اختلفوا فيه قال بعضهم يصير  
لان محمد اذ كرمي الكتاب على قول ابي حنيفة لا يصير مسجداً  
يصلي فيه وقوله يصلي فيه فعل تام ليسم فاعله قيد في الباني وغيره  
وقال بعضهم صلوة لا يكفي وهو الصحيح لان الصلوة انما يشترط على  
القبض للعامة وقبضه لا يكفي فذلك صلوة ولو بني مسجد او سلم الى  
الموتى بل يصير مسجداً قبل اداء الصلوة لاروايته فيه عن اصحابنا  
واختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصير مسجداً وتيمم كما تيمم سائر  
الاوقاف بالتسليم الى الموتى وقال بعضهم لا يصير مسجداً بالتسليم  
الى الموتى وهو اختيار شمس الائمة السرخسي لان قبض كل شيء  
يكون بما يليق به كقبض الخان يكون بنزول واحد من المارة  
فيه باذنه الى هذا الكلام ذلك الغلط وهكذا ذكر في التاتارخانية  
وغيرها وذكر قاضيان في فتاواه ايضا لو ان سلطاناً اذن لقوم  
ان يجعلوا ارضاً من ارضي البلدة حوانيت موقوفة على المسجد  
او امرهم ان يزيروا في مسجد ثم قالوا ان كانت البلدة فتيحة عنوة  
وذلك لا يضر بالمارة والناس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت  
البلدة فتيحة صلي لا ينفذ امر السلطان لان البلدة اذا فتيحت  
عنوة يصير ملكاً للعامة لا ينفذ امر السلطان فيها واذا فتيحت  
صلي يبقى على ملك مالكها ولا ينفذ امر السلطان فيها وبلدة بخارج  
عنوة به ليل وضع الخراج عليها وان بعض ارضها عشرة كاسا  
مربعات فانها عشرة لان الامام اعطى ذلك لمرسان الشراة  
وذكر في التاتارخانية وعن محمد في مسجد ضاق باهلكه لا بأس





بان يفتح من طريق العامة اذا كان واسعاً قيل يجب ان يكون  
 باسم القاضي وقيل انما يجوز اذا فتحت البلدة عنوة وقهر اما  
 اذا فتحت صلحاً فلا يجوز ان تسمى كلامه ثم نقول لو اريد ان يجعل  
 موضع مخصوص مسجد المسلمين فلا بد ان يذكر اولاً ما يدل على  
 انشاء ما قصده من الوقت مثل قوله جملة مسجد او ما يفيد  
 فائدة فائدة يوسف يكفيه مجرد قوله جملة مسجد لان القبض والتسليم  
 ليس بشرط لزوم الوقت عند فعله يصير سجداً مجرد ذلك القول فبعد  
 ما وجد ذلك القول لا بد ايضاً من القول بالقبض والتسليم حتى يصير سجداً  
 على مذهب ابي حنيفة ومحمد ايضاً اذ عندهما لا يكفيه مجرد ذلك القول بل لا بد  
 من القبض والتسليم وبالصلوة بالجماعة تقع القبض والتسليم فيصير  
 سجداً فلو اراد السلطان ان يجعل كنيسة البلدة المفتوحة عنوة سجداً  
 للمسلمين وراعى تلك الشرايط المذكورة وشهد الشهود على ذلك القول  
 واداء الصلوة بالجماعة ينبغي ان يحكم كونها مسجد المسلمين بلا خلاف واما  
 لو شهدوا مجرد اداء الصلوة الجمعة بالسلطان وجماعة المسلمين في الكنيسة  
 المذكورة في اوان قسمة القيام وتعيين كل واحد منهم فنسبى ان يحكم كونها  
 مسجد ايضاً لانه ذلك يعين جعل الكنيسة المذكورة حقاً عاملاً لعمامة المسلمين  
 ومسجد الامم فكانه قال جملة مسجد وكيف لا اذ هو وقف عام في الاصل  
 لعامة النصارى وموضع للعبادة غاية انه بدل الموقف عليه فاكسغ  
 بوقفية الاصل ولم يذكر انه وقف صريحاً ثم اعلم ان مبدء الكنيسة  
 المذكورة مسجد المسلمين انما يصح قبل كونها ملكاً خاصاً لاهل من المسلمين  
 وقبل تفرير اهل تلك البلدة عليها والا فلا ينفذ امر السلطة في الملك الخ

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما قلناه من ان  
 قول السلطان في جعل  
 كنيسة البلدة مفتوحة  
 سجداً للمسلمين لا يفي  
 بالشرائط المذكورة  
 فيكون محققاً في جعلها  
 مسجداً للمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما قلناه من ان  
 قول السلطان في جعل  
 كنيسة البلدة مفتوحة  
 سجداً للمسلمين لا يفي  
 بالشرائط المذكورة  
 فيكون محققاً في جعلها  
 مسجداً للمسلمين

اصلاً لا يقال كيف يصح جعل قوله جملة مسجد شرطاً للاتفاق والحال انه  
 يصير المكان مسجداً بمجرد البناء عندنا لا يفسد بلا احتياج الى ذلك القول  
 على ما صرح به في الكتب المعتبرة وايضاً كيف يصح الاكتفاء في صيرورة  
 مسجداً بمجرد قوله صلوا فيه جماعة ابداً بدون وجوه الصلوة وبدون قوله جملة  
 سجداً لاننا نقول ان البناء على هيئة المسجد التعارفاً وان كان فعلاً  
 في قوة قوله جملة مسجداً هذا هو الظاهر وان انكر صاحب الملتقط حيث قال  
 واذا بنى مسجد لا يصير سجداً حتى يقول بلسانه انه مسجد وكذا الامر المذكور  
 بقوله صلوا فيه جماعة ابداً في قوة قوله جملة مسجداً ولهذا قال ابو حنيفة لا يصير  
 سجداً حتى يقول صلوا فيه جماعة ابداً يصير سجداً ببيان الكفاية به فيه بل  
 ببيان قيامه مقام قوله جملة مسجداً خلاصة بيان قيامه مقام الشرط والاف  
 بالصلوة وما ذكرنا من اول هذا البحث الى هذا الكلام على ما تنفسيه الاصل  
 المقرر في الوقف صحة ولزوماً وعلى قوة ما ذكره المتون في صيرورة المكان  
 سجداً واما ما يترآى من فتاوى قاضي خان وغيره من الفتاوى على بعض  
 الروايات انه يصير سجداً باداء الصلوة بالجماعة باذنه بدون سبق قوله  
 جملة مسجد حيث ذكره الفتاوى في رواية الحسن عن ابي حنيفة بشرط  
 اداء الصلوة فيه بالجماعة كما قال محمد وفي رواية اخرى عن ابي حنيفة  
 فيه واحد باذنه يصير سجداً وذكره التمارخانية نقلنا من المحيط وان  
 جعل مؤذناً واماماً وهو رجل واحد فاذن واقام وصلى وحده صار  
 سجداً وان صلى بنفسه هل يصير مسجداً ذكره هلال في وقعة ما يدل  
 على انه يصير مسجداً فانه قال ابو حنيفة كانه يقول لا يكون مسجداً حتى  
 يصلي فيه وقوله يصلي فيه فعل مالم يسم فاعله فهو دليل على ان صلوة

من حيث ذكره انما كان قافية وغيره  
 عند ابو يوسف يصير مسجداً بمجرد البناء

من حيث قالوا قال ابو حنيفة لا يصير سجداً  
 حتى يقول صلوا فيه جماعة ابداً



وصلوة غيره فيه سواء وروى الحسن عن ابي عبد الله انه يشترط صلوة غيره ثم ذكر  
 التارخانية نقلها عن المحيط وكفى بصلوة واحدة بل جماعة لصيرورة مسجد  
 ذكره في وقت الحسن وفي وقت هلاله والخصاف قال ابو جعفر لا يكون مسجد  
 حتى يصلي فيه جماعة باذنه وقال في اخر صلوة املاء بر واية بشير بن وليد  
 قال ابو حنيفة لا يصير مسجد حتى يقول صلوا فيه جماعة اي اثم نقول فظاهر  
 ما ذكرناه اختلاف الروايات في هذه المسئلة حيث يفهم مما ذكر في بعض  
 الكتب انه لا بد في صيرورة المكان مسجداً بلا خلاف ان يذكر الواقف او  
 قوله جعلته مسجداً ثم يصلي فيه بالجماعة باذنه وبالأول اكتب ابو يوسف  
 في كونه مسجداً وابو حنيفة وحده لا يكتفيان به وقال لا يشترط القبض  
 والتسليم وبالصلوة بالجماعة يقع القبض والتسليم ويغنيهما  
 ذكر في بعض الفتاوى انه يصير مسجد بمجرد الصلوة بالجماعة باذنه على  
 ما ذكرنا سابقاً بتفاصيله ولو فرضنا ان الكنيسة المذكورة لا تصير  
 مسجداً على بعض الروايات لانعدام قول الواقف جعلها مسجداً لكنه  
 لا شبهة في انها تصير مسجداً على بعض الروايات التي اكتب في صيرورة  
 المكان مسجداً بمجرد الصلوة بالجماعة اذ لا شك في ان السلطان صلح الجمعة  
 فيها باذنه جماعة المسلمين واذا كانت الروايات مختلفة ومتعارضة  
 فعلي ما يقتضيه اصول الشرع وقاعدة الفقه ينبغي ان يعمل بالاحتياط  
 وصيرورة المسجد كنيسة موضع الاحتياط فيجوز عنه ويعمل بقوله  
 من قال انه يصير مسجد بمجرد صلوة الجماعة وان لم يصدر من الواقف  
 جعلته كنيسة لا يقال ان الشهود في هذا الصورة لو شهدوا بما  
 تقدم فالتاخير فيه يوهن الشهادة اذ به يُستق الشاهد فكيف

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما يشترط في صيرورة المسجد  
 من حيث البناء والصلوة والجماعة  
 والقبض والتسليم والاحتياط  
 في هذه المسئلة

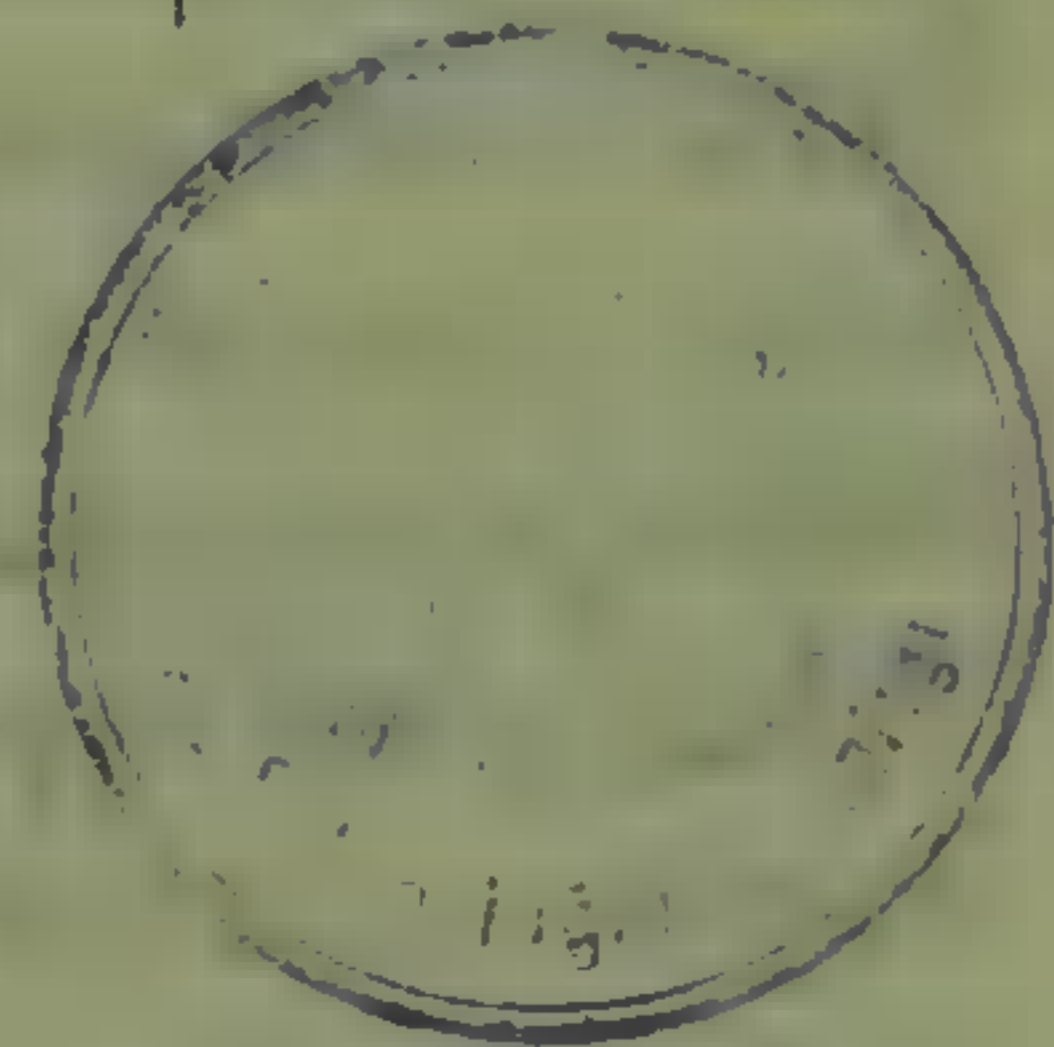
يثبت كونه مسجداً الا نقول لو بنىوا العذر بان يقال نحن لانعلم بان الكنيسة  
 المذكورة بعد ما صارت مسجداً قد تحولت عن كونها مسجداً فعلنا الآن حقيقة  
 الحال وشهدنا بما علمناه فهذا القول مقبول ومصدق في حق من بعد  
 واما في من قرب وشاهد حاله في اكثر احواله فلا يقبل ذلك القول لعدم  
 الا ان يحل تأخير عن انعدام الدعوى ههنا اذ الدعوى شرط في الوقف عند  
 انشاءه او يحل على اعتقاد العمل بمذهب محمد على ما ذكره الامام الزاهد  
 في بعض كتابه حيث ذكر فيه ان من اشترى ارضاً وبنى فيها ثم بعد مدة شهد  
 جماعة ان هذا الموضع مسجد وهم عالمون ببنيانه يقبل ان لم يوجد الدعوى  
 وان وجد الدعوى وهم متعينون في الشهادة او اسرع قبولاً من  
 غيرهم لا يقبل شهادتهم ولا يفسقون بتأخير الشهادة مع رؤية  
 سني فيه لجواز ان يتنازلوا لمذهب محمد انه يكون بيع المسجد اذ اخرج  
 عند محمد الى هذا عبارة بقي ههنا كلام لا بد من بيانه وان لم يعمل به  
 فنقول ان تلخيص ما ذكره الفتاوى هو ان الامام لو فتح بلدة من بلاد اهل  
 الحرب بعمر عنوة بل بطريق الصلح على ان يقرأ أهلها عليها ويجعلها ذمة  
 للمسلمين على ان يؤدوا عن رقابهم وارضيتهم شئاً معلوماً ينبغي للمسلمين  
 ان لا يتصرفوا لهم في اخذ شئ من املاكهم وارضائهم من ذلك الموضع  
 وان لا يتصرفوا ايضاً كبايهم القديمة ولا ينفون من عبادتهم فيها  
 اصلاً لانهم استحقوا بمقدار الصلح ترك النعمان لهم في ذلك ككنهم يمنعون  
 من احداث الكنائس بعد ما صارت تلك البلدة مصر من امصار المسلمين  
 ولا يمنعون من قبله ولو صالحوا على شرط ان المسلمين ان اتخذوه مصر  
 لم يمنعوهم من ان يحد ثوابه كنيسة لا ينبغي ان يصلحواهم على ذلك



لان هذا الشرط مخالف لحكم الشرع فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله  
فهو بطلان واما لو فتح الامام بلدة من بلاد الحرب عنوة وقرر او صالحهم على ان  
يجعلهم ذمة ثم صارت مصر من امصار المسلمين وكان فيها كنائس وبيع  
قدية او احد ثوا الكنائس قبل ما صار مصر من امصار المسلمين فبعد  
ما صار مصر ينبغي ان لا يهدم القديعة والحادثة التي بنيت قبله لكنه  
منعهم من العبادة في تلك الكنائس ويأمرهم ان يجعلونها مساكن  
سكنونها واما الكنيسة التي بنيت بعد ما صار مصر يجب  
ان لا تترك وتؤمر بهدمها هذا ما عليه عامة

الروايات وهو الصحيح

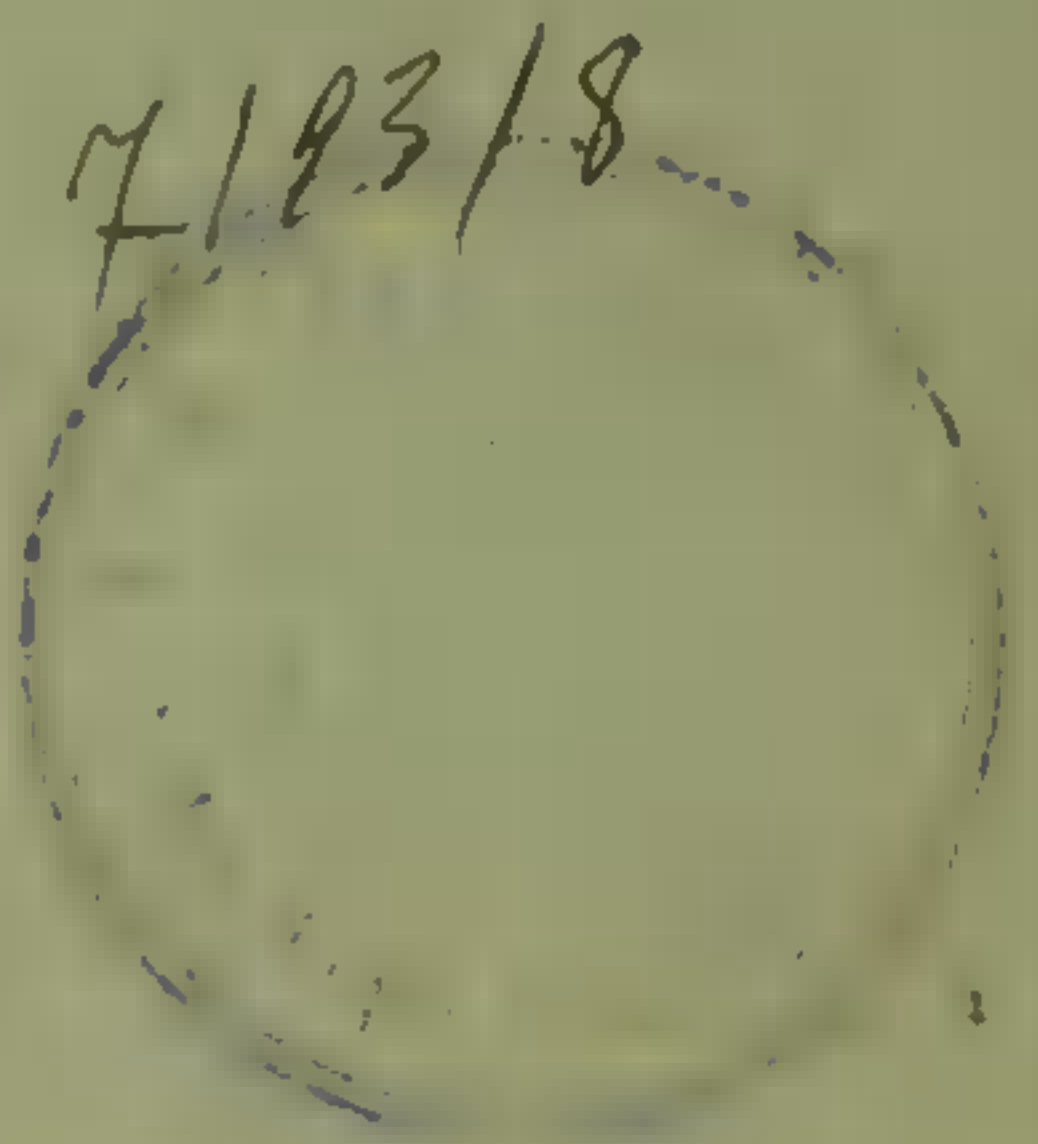
م



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



بسم الله الرحمن الرحيم  
 خير فائدة الكلام فائدة خير الكلام وهو ما يذكر الله العلم على  
 جعل العلم للانام عجة الى دار السلام رفيعة الاعلام  
 والصلوة على سيد النبيين محمد المصطفى في الامم بعلمهم  
 الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل في ضلال بين فاضرع  
 لمكوثهم في ضلالهم ومصابيح شرعية اوجها الالباب والنهي عن ظلمات  
 الجهل وغياب الهوى الى ضياء اليقين ونور الهدى وعلى  
 زمة اجابته وجله آله واصحابه الذين جعل الله تعالى اختلافهم  
 واجماعهم في مكان آثارهم لمن بعدهم شرعة ومنهاجا  
 وآراؤهم لدفع ظلم الضلال سراجا وناجيا فقد ورد  
 من السنة السنية والعتبة العتبية لسلطان الاعظم والخاقان  
 المعظم سلطان سلاطين العالم مالك مالك الكاسرة والقبلة  
 كاسرة اعناق العنزة والجايزة باسط باط العدل والانصاف  
 بدم اساس الجور والاعتفاف قانع القلاع وناج البلاء  
 ماضي اهل الكفر والعناد ظل الله على بسط الغفران المودع  
 بجند من السماء الا وهو السلطان بن السلطان السلطان  
 خان بن السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان ثبت الله  
 قوايم دولته ودعائم سلطنته الى آخر الزمان وادام الله  
 طائفة على مفارق الانام من الخواص والعوام الى قيام  
 وساعة القيام امر يتعلق باجالة قدح الانظار  
 وادارة سهام الافكار في ثمة كتب لطيفة من ثمة فنون



احدث العلوم من علم الاصول اجماع بين المعقول والمنقول  
 وفانها كتاب الهداية في علم الاحكام الكافي في الفصول بين الخلال  
 والحرام وثالثها شرح المواقف من اصول الدين وهي العنق  
 في تحصيل الحق واليقين وذلك كتاب متحان مع بعض افاضل الزمان  
 فلما رايته الامر واجب الاطاعة اقبلت بحسب الاستطاعة  
 وكنت ملاح للذهن العليل والفكر الكليل مع ضيق الزمان  
 ونشت الكتاب ثم اردفته بالاجوبة الكافية ببيان لما هو اسوة  
 حاجي الامتثال وبعد ذلك اردت التكميل وتزبيد  
 وقصدت تيممه وتحسينه رفعة اليه سنة تلك السنة وضمنه  
 تلك المحقرة فان فاز بحسن المحل فهو منتهى السؤل والاعمل بذلك  
 يحكم لهذا العبد الذليل في ترويضه ووضعه في الاقاليم والاعمال  
 الدعاة لدوام دولته وظهور سلطنته اذ بدولته يحصل  
 نظام العالمين وسلطنته صلاح احوال الخلق اجمعين خلازال  
 باب عليا المواقف الانام وملاذ من حوادث الايام وما  
 رايات العلم والحكم مرفوعة بمن همة المجدد المحقرات وياي الفيل  
 والافقيان بحسن تربيته مخدرة الارباب والمبوج البعث واللقاء  
 وما انا ايقض في المقصود متوكلا على العهد المعبود والله ما ولي  
 التوفيق وهو الكافي الهداية لاسواء الطريق فلنذكر لولا اباحت  
 المصلحة بالعلوم وقد اتفق ان يعين من الركن الله فضل الطعن  
 فتمت قال الله وقال المجاهد انا اقول قد اتفق الاصوليون في هذا  
 الموضوع على ايراد هذه الحديث سلا من غير تعرض لكون العمل بعد الرواية

العالين

در باج







كما هو اصله ولان الكمال مناسب له اولى قيل وفيه بحث  
 لان نسيان الحاك سماعه عن غيره وزعم انه منه في الاحتمال سواء  
 ويمكن ان يقال نسيان الراوي الرواية اصلا اكثر وقوعا  
 من الغلط في تعيين الراوي فتأمل وقد يستدل  
 بانه يلزم الانقطاع عما يبريد انه لم يزل كونه احداهما مفقولا  
 ويلزم منه عدم كونه عارضا مقطوعا بضمه فيلزم الانقطاع  
 اذ يكون الراوي مجهول الحال ولا يستلزم الانقطاع كغير  
 الراوي مقطوعا بفعله فلا يرد الاعتراض الفاضل الشريف و  
 بان هذا الاستدلال مبني على كونه عارضا واذا لم يكن كذلك  
 وليس كذلك ولا يحتاج في الجواب ان يتكلف بانه اراد باحدا  
 المعين بقية ذكر الانقطاع لكنه ايهما للمبالغة بايهما من النسبة  
 لان المسئلة اجتهادية والاجتهاد في اعم مما ثبت  
 بالراي بطريق التعدية وما ثبت بالنقص بطريق الاجتهاد  
 ويمكن ان يقال خلفه يدل على اعتقاد كونه الحديث معذرا  
 وبذلك حصل المقصود وهذا الجرح فيبعد ذلك ينبغي ان يكون مقوله  
 الاول على السببية وهو الاصل الظاهر وتغير اجتهاد وعدم  
 علمه كالحديث او لا خلاف الظاهر والانصاف في قيل  
 وقوع الزنا اكثر من وقوع القربة في الصلوة كيف وحالة الصلوة  
 تنافها فلو كان تغريب العام لبعض الحلة لتكرر بتكرار السبب  
 القربة فلا جلد ذلك وخالفنا على بعض الصلوة رضوان الله  
 عليهم اجمعين والحق ان ثبوت الزنا الذي يكره من رد الحلة  
 ليس مما لا يجمل الحقا خصوصا في زمن الصلوة لكن بينهما فرق

الغلط

مبين

من وجه آخر وهو ان الزنا واجبة كعدم الزنا لا سيما اذا كانت النية  
 جزءا من الحكم مما يعظم وقعه في القلوب ويتحدث به الناس فلا يجزى على  
 الغائب والمخاض خصوصا على الامة الذين هم بعد وهدا اثنان  
 كما ان رتبة الحكم بخلاف القربة فتقول ان كل ربح والانصاف يحق  
 الاعتناء في كونه وفي الكشف في البشورة النهاية في رتبة البشورة  
 قال بعض المحققين اعرضنا عن ليس في مسجد رسوا الله صلى الله عليه وسلم  
 رتبة واجب بانه ليس في كلام الراوي انه كان في المسجد فجزان  
 يقال انه لم كان يصلي في غير المسجد وفي الموضع الذي يصلي فيه رتبة قلن  
 قال هذا البعض في بحث العام المخصوص روى خاله في الحديث ان النبي  
 كان يصلي في المسجد الذي قربه في بئر كان فيها الحديث ويمكن ان يقال  
 يحتمل ان كان في ذلك المكان حفرة ثم طمئت بالتراب استرجعت المراجعة الى الكتب  
 وجعلنا في المسجد هذا الاحتمال من كونه في غايبة الشروعي فانه قال  
 اردنا بالبشر حفرة في المسجد يجمع فيها ماء المطر والوفوء وكثرنا  
 فيسبح بها فاما كونه في المسجد الاصابة  
 ذكر صاحب النهاية وقوام الدين الاتقاني وغيرهما في وجه الترتيب  
 ان السبع ما موبى والله اعلم عنقه والنهي تعفوا الامر لان الامر طلب  
 الاجاد والنهي طلب الاعداد واعداد الشر يقتضي ساقية وجهه  
 وهو ركن اذ النهي ليس طلب الاعداد بعد الوجود والا كان طلبا  
 لفعل النهي من اقتضا بل النهي طلب عدم الاتيان والوجه في تأخير  
 الربوا هو ان الربوا يبع موصوف بوصف زائد مفسد فكانه بئر  
 العاص من المعروض وايضا له خصوص ما عتبارا فيكون وجوده  
المتعلق

الجهنمي

العلمي

والربوا







والوزنات لكنه دون شرط التكاليف بان موجهها في الربوا

الفساد النفس والوجه المذكورة حكمت لاعتقده وهو ايضا ظاهر في الفلك او المفسد

الآن بعد بيان عليه القدر والجنس اذ في ذكره اعترض بها القصور

ثم يلزم من قوة حرة الربوا العتق من صاحب العنايه بانه انما

يلزم حرة الربوا عند فوات شرط الحلال اذ لم يوجد الواسطة بين الحلال

والحرمة وهو ان لا يكون بينه واسطة بين الحلال والحرمة قال ويمكن

ان يجاب عنه بان المراد بالحرمة ما هو حرام لغيره وهو بمعنى الكراهية

بعد انتفاء الحلال شيئا احوال لغيره وقد قدرناه في التفسير على وجه

ان لم يطلب له واقف السوال والحوار كلاما ظاهرا ان اما السوال

فلان المماثلة لما وجبت بايجاب الشارع مما رتبته موجبا للحرمة

وليس الاستدلال على الحرمة بفوات المماثلة من حيث كونها شرطاً

للحل والحوار فلان لا شك في ان الربوا اصرام قطعي متجاوز عن

العصاة عن افادة العلية فليسا من

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

قال صاحب العنايه وفيه نظر لانه لو كان كذلك ما انفصل في القيمة

في العرف ويمكن ان يقال مراد ان الاختلاف في الوصف غير متغير

ولا يعتبر كل مرتبة منه تفاوتاً في عرف الناس ولا يخفى ان كل مرتبة

من مراتب الاختلاف لا يوجب تفاوتاً في القيمة وهو غير مضبوط

اول قوله عزم حية ما ورد بها سواء انما احوال الاستدلال

بالحدس مع انه اقوى لان الجوابين الاولين بمنزلة المنع فكان سائلاً

وقال لم تقبلوا المماثلة بالوصف كما اعتبرتموها بالتقدم مع انه كمال المماثلة

انما يلحق جميعها فاجاب اولاً بان المناوئة في الوصف ليست متفقة في

العرف حتى تقبل المماثلة عرفاً وثانياً بان المناوئة وان كانت متفقة

لكنه احدث للفرد فثبت بالنسبة اليها في حكم المعلوم وثالثاً بان المناوئة

متفقة ومناسبة لا اعتبار لكونها اعتباراً بالنسبة الى اعتبار للمعنى في

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

في مقابلة النص لا يكون باعتبار المماثلة يمكن ان يقال اذا فرض في الكبير ضعف في الصغير مثلاً في كره

الكبير ضعف في الصغير ولا يلزم من القوة على شيء القوة على ضعفه وليس كذلك

المعارف تقبل المداغة قبل قد يمنع استحالة اجتماع المداغتين في الجلية في

الحالة فان كلام من المتأذين في كراهية المداغة المذكورة ما وجد في كراهية الكسر في

الهدوء فسر او في الرق المنعقد فيه الكسر مع الماء قسراً وامتاع اجتماع

المداغتين الى جهتين غير مسلم ان المنع اجتماع الحركتين الذاتيتين الى جهتين

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد

الفساد



وما يلحق الجاذب في الخلق المذكور هو ما يلحق من قصد جذب سطوانة وقوة الجاذب  
 كما يشهد به فيما نقل صاحب الحاشية ولكن ان ينسب عليه بان المدفوع مستلزم القوة  
 والاندفاع وان لم يستلزم الحركة والنزول والاندفاع اليه من غير مقتضى بل بالقرينة  
 والامتنان على الله المدفوع والمجرب في كونه واقعا في كونه كونه  
 اليه من غير مقتضى بل بالقرينة والامتنان على الله المدفوع والمجرب في كونه واقعا في كونه كونه  
 وحاشا لي ان اكون قد فهمت من ان الله تعالى في هذا اذا كانت العلة مستلزما  
 لمعلولها والمثل ليس كذلك وليس هو في الجاذب فانه ما لم يفعل  
 في الجذب فلا اقول ان وقع في الجاذب من غير مقتضى بل بالقرينة والامتنان على الله المدفوع والمجرب في كونه واقعا في كونه كونه  
 امر موهوم بل ان فعل الجاذب هو الامكان بقوة وقدره اليه الجاذب المدفوع  
 فيها ويؤيد عدم كونه القوة موقفا على الجاذب في امر موهوم بل ان فعل الجاذب هو الامكان بقوة وقدره اليه الجاذب المدفوع  
 في الجاذب هو مثل ما يلحق من جذب موهوم بل بالقرينة والامتنان على الله المدفوع والمجرب في كونه واقعا في كونه كونه  
 الموهوم لا شك في انه لا يكون له قبل جذب الجاذب مدافعة وميل وبعد جذب الجاذب مع  
 كما في الاول في انه لم يحدث الا سطوانة في شيا ومن الظان ان الجاذب لم يوصف  
 سبلا في خلق جانب جذب قبل ان يكون وليس كذلك طبيعة لانها  
 نحو العلو والسفل وما فعل الجاذب بان ليس كذلك قول وايضا من المعلوم  
 ان من حاله الحسن من ما حصل من فعل الجاذب فهو ممكن ان يقال ان ذلك  
 الذي ذكره مقتضى الطبيعة الجسدية المتصورة في قدراتها فانها تجذب اليها كل  
 من الجاذب في كونه ذلك لانها اقول في هذا من ان الشئ والذبح ذريته  
 السرمه لا يمكن ان يكون ما ذكره من التاثير فان مقتضى الصون الجسدية ليس هو  
 للجاذب كين والصون الجسدية حاصلة قبل جذب والمعاودة انما حصلت بعد ذلك  
 قال المصنف في البين ان قيل فلهذا

المقاصد

المتبين

الموقوف

الاجوب عن اسئلة

يكن ساه

وقيل

الحجبة

خارج على

خارج على ما في بعضه لان الكلام فيها اذا انكر ما راو به صريحا ولم يرد  
 انكاره بل ثبت ورام على انكاره بل ثبت الرواية عنه بعد هذا الانكار لم لا  
 ولا يلزم من انكاره انكاره بل ثبت ورام على انكاره بل ثبت الرواية عنه بعد هذا الانكار لم لا  
 اولاً ثم تدارك بعد قول وسبق ذلك قد كان ورجع عن ردة وعلم بان  
 اليه بغيره من فلا يدل قصة في البين على ما ادعاه في قول الاستدلال  
 بقصة في البين على ما فهمت من اصول غير الاسلام والعلوم وغيرهما وان  
 البينة مع قبل رواية اليه بغيره من انه انكر او لا فلو كان الله تعالى انكر  
 غير طين لا علم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجع فالحال ان الاستدلال بالرجوع على  
 بقولها لا بما بعد الرجوع في يد ما او ردتا مدرك ان رجوعه انما فعل  
 والقول بان ذلك قبل تحريم الكلام في العلون تاويل فاسد قبل هذا ليس  
 لانه انكاره وعرفه والبين انه كافوا قدين بالكلام ولم يأمرهم اني هم  
 بالادعاء ولو كان التحريم لامرهم بالادعاء اليه ما ذكره في قول تفصيل الحام  
 يحتاج اليه من بسط الكلام فلهذا كرسنا ما في عيننا من الملك العلم فنقول  
 ما ذكره ان رجوعه انما فعله من كلام الخطابي وهو قد ذكره في رواية علي السلي  
 الحقيقة في فهمهم الاشكال في الورد بالحدس على من فهم من كسر  
 مطلق الكلام ناقض للعلو وقد اجب عنه في المبسوط في نقله هذا القائل  
 الا فاضل من ان كسر اسرار الله تعالى بالاجماع وكذا من قبله  
 باصحاب وان في البين قد سددوا اسمه مشهور في شدة آبره وان الشجرة  
 ايضا كذا في يد سددوا لو كان بعد تحريم الكلام لامرهم بالادعاء لكن الصحيح الذي  
 تقرر عندنا الحديث الذين همهم الله في كونه في الحديث بعد  
 الكلام وان اباهم في شدة المعرفة وان تاويل قوله ما حل ما حل باصحاب

وعلم

فما كان

بعد

صلى بنا صلى باصحابنا

الواقعة



يا باه الطبع السليم والذهن السقيم وان ذا اليمين لم يقتل بيد بلع  
 بعد النعم وانما الذي قتل بيد ذو الشا من وامان الشخن وبعض  
 القوم ايضا تكلموا بعد افاجابا محدثون عنه جوا بين الاول انهم لم ينطقوا  
 كما ذكر ابو داود وعلى هذا اعتد الخطاء وقال عمل القول على الاشارة  
 مجاز شائع بخلاف عكسه فيسمى الروايات التي فيها التصريح بالقول  
 الى هذه والاشارة ان كلامهم كان جوابا للنعم وجوابا لا يقطع الصلوة  
 والظن ان ذلك من خصايصهم ولولا ضيق الزمان لا ورنه ناكلها منهم  
 بعينها ومن اراد تفصيلا زائدا على هذا القدر فعليه مراجعة شروع البخاري  
 لا سيما شرح الفاضل شهاب الدين بن حجر واما كون تحريم الكلام قبل الهجرة  
 او بعدها فالصحيح انها بعدنا والدليل على قصة يزيد بن ارقم انه قال كنا  
 نكلم النعم في الصلوة للثب وصحة زيد كانت بعد الهجرة كما لا يخفى على  
 اهل هذا الشأن والصحيح في الجواب عن مذهبنا ما ذكرناه في اصل  
 ما كتبناه من ان الاحاديث الدالة على التحريم كثيرة كحديث ابن مسعود  
 وغيره فبعد المعارضة يكون الترجيح معنا لا حنيا ط قال الفاضل الحسيني  
 في دفع الاشكال المشهور في الاظرف في الجواب ان يقال معنا كل ذلك لم يكن  
 في ظن ولا كذب قل سبب رجوعه عن الجواب المذكور في شرح المشارف  
 لا كمال الدين عدم ملازمة جواب ذي اليمين فهو باق في الجواب الذي اختاره  
 اقول عدم الملازمة ليست بباقية لان على هذا التقدير يكون اصل  
 النسبة باقية لكنها مفيدة بكونها في الظن فجواب ذي اليمين انكم قلتم  
 يا رسول الله لم يكن في ظن فالنسبة واقعة وظنكم غير مطابق للواقع ولا يخفى  
 ان هذا الكلام كلام منتظم بخلاف الاول كما لا يخفى على المتأمل انما يقال في العمل

ويمكن ان يجاب بان انكار الاصل جاز ما ليس محل النزاع الى قوله وان عدله  
 اعترض عليه بانه يؤمن من بعض الشروح ان لافرق بين السكوت والخمود في  
 هذا الباب لان السكوت في موضع الحاجة الى البيان بيان فصلا التوقف  
 كالانكار الصريح واقول السكوت الذي هو منزلة التوقف لا يكون  
 منزلة الخمود من كل وجه وذلك معلوم من تتبع اقسامه موارد  
 ولعل الامر بالتأمل لهذا قال صاحب اذا وجد احد بها وعدم الآخر  
 هل تفاضل وحرم النساء قيل فيه بحث لان حرمة النساء عند وجود  
 القدر والجنس شبهة الربوا في النساء فوجب ان لا يحرم باحدهما لان  
 الشبهة قد تركت الى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة اللهم الا ان يمنع  
 كونها شبهة الشبهة بل كل منها شبهة في شيء اقول البحث يتدفع بملاحظة  
 الدليل والنظر في الشروح وقد ذكرهما الكاكي وفصل في جواب بعض  
 التفصيل فقال بعد ما ذكر السؤال فلما شبهة الشبهة انما لا يقتضي باب الحرمة  
 لكون الشبهة ملحقه بالاصل وكون الشيء ملحقا بغيره مما ينافي كونه اصلا فامتنع  
 الحاق غيره به وهذا المعنى معدوم ههنا لان حرمة شبهة الربوا ثابتة بالنص  
 المحرم قصدا وهو نهيهم عن الربوا والريبة والريبة عبارة عن شبهة  
 الربوا لا بطريق الحاقها بالحقيقة فامكن الحاق شبهة الشبهة بالشبهة ههنا  
 لكون الشبهة اصلا في التحريم كذا في الغوائد الظهيرية

اذ ليس فيهما مدافعة الى خلاف جهة الحركة قيل لم لا يجوز ان يكون المدافعة  
 الحاصلة قبل حركتها معد للبطو في الكبير والسرعة في الصغير وان كانت  
 منتفية حال حركتها وذلك لان تلك المعاقبة كمثل ان يكسر سورة الفاسر



فحصل البطوة الاول دون الشاء والجواب الذي ذكره الفاضل المحتج  
لا يدفع السؤال تامل اقول ان اريد بكسر المدافعة سورة قوة القاسر  
انها تفيد الكلال قيل الرمي معلوم ان الرمي دفعة واحدة يدفع هذا  
كما ذكره الفاضل وان اريد انها تكسر سورة القوة القسرية التي افادها  
القاسر المقسور فخرج عن طور العقل اذ المدافعة المنعقدة كيف تكسر  
القوة الموجودة قال الشايع العاضل اجاب عنه الامام الرازي بان الطبيعة  
معاوقة للحركة القسرية قيل الطبيعة لا يصلح ان تكون معاوقة للحركة  
القسرية لان القوم صرحوا في انشاء اثبات الميل باستواء نسبة الطبيعة  
الى الحركات حيث قالوا اذا كانت نسبتها الى الحركات على السواء لم يتصور  
كونها معاوقة الى الحركة القسرية كما صرح به الشريف ايضا في بعض حواشيه  
حيث قال الطبيعة لا تعاقب القسرية الا باعتبار اقتضاها الميل الطبيعي  
الى جهة اخرى مخالفة للجهة التي تقتضيها القسرية ضرورة انها لو كانت  
تنسبها الى جميع الجهات على التسمية صحيحة على السوية لم يكن فيها معاوقة  
عن اهديها فغاية ما يمكن ان يقال ان هذا الكلام على السند فهو غير مقبول  
فما لم انتهى واقول ما نقله هذا القائل عن بعض الحواشيه اعني حاشية  
حكمة المين دافع لهذا الكلام لانه قال لا اعتبار اقتضاها الميل الطبيعي  
الى جهة اخرى وتحقيقه ان الطبيعة تفتض المدافعة الى جهة معينة والقاسر  
يقسر عن مقتضاها فكل قوة القاسر شيئا فشيئا الى ان ينعدم ولو لا اقتضا  
الطبيعة الميل الاجانب مخالفت لم يعرض للقاسر كلال فتأمل والله الموفق

الاجوبة على سؤالات

استحق طلب

٢٠

الاف تكبيرة الافتتاح قيل يمكن ان يناقش فيه بانه لم لا يجوز ان يكون صحيحة  
قبل الرواية اقول قد بينا في الاصل ان حديث ابن عمر هو انه  
قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه الى معلوم ان صحيحة مجاهد  
بعد رؤيته رسول الله صلى الله عليه وسلم قلما كانت البعدي معلومة من الحديث  
المعروف عند النهاية لم يخرج الى التعرض ومن العجائب انه قال فالاول  
ان يقال ثم قال المجاهد وليت شعري ما يفيد تأخر قول المجاهد واصل السؤال  
ليس لهذا السائل كما ذكرنا في الاصل لكنه زاد عليه ما كساه قبحا وبطلانا  
كحديث ابن عباس من بدل دينه فاقتلوا الا قال بعض الافاضل  
ان كلمة من عامة تتناول الرجال والنساء وقد خص الراوي بالرجال  
فلم يقبل الشافعي تخصيصه قيل ان عدم قبول الشافعي التخصيص لا ينافي  
مذهبهم لان اسباب التخصيص كثيرة عنده اقول عدم قبول الشافعي التخصيص  
تخصيصه ليس لانه منع قبول الحديث للتخصيص بل لانه لم يجعل تخصيص  
الراوي حجة ولم يعمل به لانه كان ذلك بمنزلة رايه وعند الشافعي تقليد  
الصحابة ليس بحجة كل ذلك لم يكن قال بعض الافاضل فيه اشكال  
معرفة فذكر الاشكال ثم اجاب بان معناه لم اشعر نقلا عن الشيخ  
اكمل الدين ثم مرة بعدم الملازمة واجاب بما اجاب به الفاضل الشريف  
في شرح الفتاح بان معناه لم يكن ذلك في ظني قيل هذا حاصل  
ما اجاب الشيخ اكمل الدين فانه نفى الشعور وحصل جواب المحقق  
نفى الظن واقول الفرق في غاية الظهور فابن الظن بنى شئ  
واين عدم الشعور بوقوعه ولعله لا يحتاج الى تنبيه  
وهو متأخر الاسلام الى قيل متأخر الاسلام لا يضر لان الاسلام



ليس بشرط الصحة السماع والتحمل بل هو شرط لاداء الرواية والقبول  
اقول كذا قد اجبتنا عن هذا فيما كتبنا في الاصل اذ الرواية  
صلي بنا ونصلي بالصحابنا ضعيف باباء القوم والعقل المستقيم  
هذا السؤال ايضا مما انحله وقد ذكرناه في الاصل مع جوابه

وقيل ان ترجح احدى على الاخر في الحكم فهو المقبول قيل وهذا  
قول معقول فلا وجه لتأخيرنا في الذكر اقول لما اخرجنا الشارح لان

ظاهر كلام المص هو الاول

قال صاحب الهداية في اوائل باب الربا وعندنا في العظم الى ان قال  
والمساواة مخلص والاصل هو الحرمة قيل ينبغي ان يقال والاصل  
هو الحرمة والمساواة مخلص كما هو الظاهر لان الخلاص من الشيء فرع وجوده  
هذا ما يترأى بحسب الظاهر وقد ذكرنا في غاية البيان لكن لا يخفى على المتأمل  
ان صاحب الهداية ساق كلامه لبيان احوال حال الاوصاف الخلافية  
بيننا وبين الشافعي فلما انتهى الى ذكر المساواة استشعر ان يقال  
م المخلص فقال والاصل هو الحرمة عند قوله فمخلص بمخلص مناسب اظهار  
الخط والعرو وهو العظم بقاء الانسان قيل لو قيل من جانب الشافعي  
في بيان العلة المناسبة لاظهار الخط والعرو ان العظم والسمية من الاوصاف  
اللازمة بخلاف الكليل فانه ليس بلانتم حال الخط والسمية كان اولى  
لاننا لا يتوجه مرة صاحب الهداية اقول لا يخفى ان الدوم ليس  
مناسب لهذا المقام والاصل فيه الحديث المشهور قال صاحب الهداية  
فان قيل تقدير بيعوا يوجب البيع وهو مباح اجيب بان الوجوب مضاف  
الى الصفة كقولك مت وانت شهيد قيل ذكر في كتب الاصول ان استعمال

الامر في معان مختلفة كالاجاب والندب والتأديب وغير ذلك وما ذكر  
هذا الشارح في هذا المحل معنى اخر ليس من معاني الامر فالاولى ان يحل  
على الارشاد والاباحة وجوب صفة ليس يستفاد من صفة هذا  
الامر بل من دليل آخر اقول اما ما ذكرنا ان هذا معنى اخر غير المعاني  
المذكورة بل هو الوجوب ولكن الوجوب مضاف الى القيد واما ما عد  
من المعاني فالذهب عندنا هو ان الامر حقيقة في الوجوب ومراد  
الشارح صون الكلام عن اخراجه عن الحقيقة

قال صاحب المواقف الاعتماد ما يوجب للجسم المدافعة لما ينه من الحركة  
الى جهة ما وقيل هو نفس المدافعة قل لا وجه لاي رده بعبارة قل  
وتأخيرنا لا يثير في ضعفه وقد عرفت ان وجود نفس المدافعة  
اظهر من وجود مبداءها كما صرح به اقول القول بان الميزل مبداء  
المدافعة لا ينبغي وجود المدافعة فالذي اورد به بقيل هو الاختصار في  
المدافعة وعدم ثبوت شيء آخر يكون مبداء وهو ليس باظهار بل الاظهر نفس  
وجود المدافعة لم يختلف في السرعة والبسوطا لبعض الافاضل  
اورد عليه ان الاختلاف يجوز ان يكون لان معاودة الهواء الى الكبر اكثر  
لكبر حجم الكبر واحتياجه الى زيادة حرق ما في المسافة من الملائم اجاب عنه  
باننا نعرض للحج الكبير طولانيا كالسهم بحيث يكون حجم طرفه الذي يحرق الهواء  
كحجم الصغير قيل يمكن ان يناقش في هذا الجواب بان طرفه الذي يحرق الهواء  
وان كان حجم الصغير الا ان اطرافه الاخر لا يحرق من تقوية الهواء كما يعرفه  
من لا ينطلق عن الهوى اقول اذا رمى الحج بحيث كان متوجها الى المقصد



عاطولة ولم يتغير تلك الحالة الى الآن الوصول كان ما ذكره الفاضل المحشم  
صحيحا فظاهر وكلامه على هذا التقدير لانها قوة سارية في الجسم  
منقسمة بانقسامه الى قبيل ان هذه القوة السارية في الجسم ان كان  
من قبيل الاعراض فثبت مطلوبنا ونسميها بالميل وان كان من قبيل  
الجواهر فلنا ان تصور الكلام في الجسمين الغير المركبين من الاجسام  
للمختلفة الطبائع كالماء مثلا فان في الماء البسيط لا يوجد شيء اكثر من الجزيئين  
الهيدروجين والصورة الى آخر ما ذكره اقول — كيف خفي عليك ان المراد  
بالطبيعة هو الصورة النوعية وهو من الظهور

بحيث لا يخفى على احد

تم



*[Faint, illegible text, likely bleed-through from the reverse side]*

*[Faint, illegible text, likely bleed-through from the reverse side]*



الحمد لله الواقف على اسرار العباد الهادي لعباده الى منهج الرشاد  
المنعم على عباده في المبدأ والمعاد والصلوة والسلام على  
سيدنا محمد الذي نرى بشره البلاد على آله وصحبه ما وقف  
واقف على العتقاء والاولاد هذه رسالة معمولية في  
بيان الحق الصحيح الراجح الصحيح في مسألة من مسائل  
الوقف فيها الشرط والتفصيل على جهة الوقف على طريق التعميم  
والتفصيل وبيان ان الخاص يدخل في العام ايضا  
والله المنعم على عباده جودا وفيا وتفضيلا ان رجلا وقف  
منزله نحية ادرية وقال في كتاب وقفه ما هذه خلاصة  
عبارة وقف الحاج مصطفى منزله الكاين بمحلة كذا المشتمل  
على بيتين سفليين بينهما صفة وفوقها غرفة ذات كائون قدام  
صفة اخرى وعلى بئر ماء وكيلاب وانبار وفرد واصطبل  
فوقه غرفة ذات كائون وعلى جنتين احداهما قدام المنزل <sup>الذكر</sup>

والاخرى خلفه وعلى كنيف ومخوطة داخلية وعلى حجرين متصلتين  
في مخوطة خارجية وكنيف المشترك المحدود بكذا وكذا على نفسه مادام  
في قيد الحياة سوى الحجرين المذكورين مع محوطتهما ثم لا ولاده ثم لا ولا  
اولاده ثم لا اولاد اولاد اولاده نسلا بعد نسل وفرعا بعد اصيل  
من الذكور والاناث ما ناسلوا وتعاقبوا الى انقرض الرمان لان <sup>يسكنوا</sup>  
فيه ولا يوجروا الى غيرهم وبعد الانقرض العياذ بالله لعقائه ثم لا ولاد  
عقائه من الذكور والاناث لان يسكنوا فيه وبعد الانقرض العياذ بالله  
لكل من يكون اما بمحلة سوندك فقيه لمصلحة قراءة الحنين في كل سنة  
وشرط الواقف المذكور بعد وفاته ان يسكن اما ولد له حسن وكزار  
ومدبر تاه فرحنا وشيرين الى ان يبلغ <sup>يعمل</sup> اولاده الصغار ثم يخرج  
ويسكن اولاده ووقف الحجرين المذكورين مع محوطتهما لعقائه حين  
ابن عبدالله ومدبرته مهربان التي زوجة الحسين ماداما في قيد الحياة  
ثم لا ولادهما ثم لا ولاد اولادهما نسلا بعد نسل وفرعا بعد اصيل  
من الذكور والاناث الى ان ينقرض السلسلة ثم لا ولاد الواقف المذكور  
واولاد اولاده على الشروط المذكورة وبعد الانقرض يكون الحجران المذكوران



لكل من يكون مؤذناً في المحلة المزبورة انتهى فانفق ان مات هذا  
الرجل الواقف ثم مات اولاده وانقضوا ولم يبق منهم احد وآل  
الوقف بموجب شرطه الى عتقائه ولم يبق من عتقائه الا الحسين  
المزبور ومريبان وزوجه وشيرين فجاءت شيرين هذه الى وانا  
منوطه لكم والقضاء بحجة ادريه وادعت ان الحسين ليس له  
حق في المنزل المزبور غير الجزئين وكلاهما بموجب شرط الواقف  
وادعى الحسين ان له ايضا حقاً فيه بموجب دخوله في العتقاء ولا  
ينبغي تخصيص الجزئين له وخاصة الذي وطلب منكم فقلت ان  
للحسين وزوجه ايضا حصة من المنزل لانه داخل في العتقاء  
دخولاً اولياً ولم يستثنها الواقف وليس تعيين الجزئين المذكورين  
للحسين وزوجه بعد ما يقتضي حرجهما عن العتقاء اصلاً  
فان لفظ العتقاء عام ينظم كل من اعتمه الواقف فلا يمكن  
تخصيصه بما عدا الحسين وزوجه الا بتخصيص من الاستثناء  
وغيره ولا يخصص بهنا اصلاً كما ترى واجر الحسين المزبور  
فتوى شيخ الاسلام مفتي الانام ميمون الحلال عن الحرام المتول  
في حقه نعم المهدي والهادي مولانا العلامة ابوالسعود الرمادي

ترجمته ما جواب الائمة الحنفية في رجل وقف هجريين من منزله لعتيقه  
عمرو ووقف بعدا في المنزل لنفسه اولاً ولاولاده واولاد اولاده  
وبعدا لغيره على عتقائه مطلقاً فان نقل المنزل الى العتقاء  
فهل يكون عمرو مع باقية العتقاء ذاحصة من المنزل افتونا ما جهرين  
فاجاب نعم يكون اذا لم يكن استثناء فلما رابت الفتوى شكرت بذا لامتاً  
وحمدت الله توموت الفين والاجابة فان قيل قد شرط الواقف في  
كتاب الوقف ان يكون المنزل الموقوف مسكناً للموقوف عليهم ومنع  
من ان يوجروه كاسبق وعلى هذا يلزم ان لا يكون للحسين وزوجه  
نصيب في المنزل على شرط الواقف وموجب مراده وذلك لانه وقف  
لها الجزئين مستقلين فقد ظهر انه تدارك لها منزلاً يسكنان فيه  
يكفيها وهذا دليل على انه جعل باقية المنزل اسماً لعتقائه وهذا  
هو الظاهر الذي يستدعي اليه كل عقل سليم وطبع مستقيم قلنا  
هذا ليس بدليل يصار اليه ويعول عليه لانه احتمال محض لا يخصص  
به العام ولا يقيد به المطلق اما اولاً فلان العمل والاعتبار في كتب  
الوقف الاوقاف والمكوك على مقتضى العبارة ومدلول اللفظ



لا على الاغراض المحتملة والارادات المتوهم للواقف لانه امر خفي وشئ  
 باطن لا يكون مناط الحكم ومدار القضية واماناً ثانياً فلانه ليس قرينة عقلية  
 تخص به العام لان تعدد البيوت والمنازل والتوسع في المساكن  
 والحجرات امر مطّ واقع بل شايع فلم للجزم ان يكون الواقف خصص  
 الحسين وزوجه لفرط هنيئته بها وكونها موثرين رضيين عنده  
 بالحريين ابتداءً ليجعله مناخاً ويسكن فيها اولادها وافرأخها ثم على  
 تقدير انقراض بناته ورجوع الواقف الى عتقائه يدخلان معهم ايضا  
 في نصيب وسهم بل هذا هو السابق الى الزعم لاحتمال ان يكون له في ذلك  
 الزمان اولاد واحفاد واموال وعتاد ويكون اولاده اذ واج فيحتاجون  
 الى تعدد البيوت والمنازل والنظر هنا هذا لانه يظهر من شرطه في وقته  
 بهذا ان حسين وزوجه عنده موثران على سائر عتقائه حيث تدارك  
 لها مسكنة في الحلة وهو الحريان وجعلها ابتداءً لها ولم يفعل هذا لسائر  
 عتقائه فكيف يرعى ان يستأجر جارية من عتقائه لجميع المنزل ويبقى  
 في حريتين صغيرتين كما لا يخفى نعم لو كان شرط الواقف هكذا شرط  
 الحريتين للحسين وزوجه وسائر المنزل لعتقائه احتمالاً ضعيفاً

وقولاً مرجوحاً لان يكون الحريان لهما والباقي لسائر العتقاء بقريضة  
 المتأبلة والتقسيم لكنه قول مرجوح ايضا يدل عليه ما ذكر قاضي خان  
 في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا رجل او ص لرجل بمال او ص للفقراء  
 بمال او ص له محتاج بل يعطى من نصيب الفقراء اختلفوا فيه قال  
 محمد بن مقاتل وخلف وشدادته يعطى وقال ابراهيم النخعي والحسن  
 ابن مطيع لا يعطى والا لاصح انتهى ونقل عن الفتاوى الكبرى  
 للشيخ ما نقله رجل او ص لرجل بمال وللفقراء بمال بل يعطى من نصيب  
 الفقراء ايضا قال خلف وشدادته وابن مقاتل يعطى وبه اخذ  
 بعض مشايخنا وقال قاضي خان ان تخصيصه لا يمنع دخوله  
 تحت العام كقوله انت ومن دخل الدار من نسائي طالق تطلق  
 المخاطبة في الحال بقوله انت طالق وتطلق الاخرى بقوله لو دخلت  
 الدار وكذا لو قال من دخل الدار من نسائي طالق وفلان  
 طالق تطلق فلانه حالاً واحداً وعند الدخول واحداً اخرى  
 ثم قال وقال نصير ان كان او بدفعة واحدة بان قال يعطى  
 فلان كذا وكذا درهما والباقي للفقراء او يقول ويعطى للفقراء كذا



فانه لا يعطى وان لم يكن دفعة واحدة بان اوجه لقولان ثم اوجه  
بوصاياهم قال ويعطى للفقراء كذا فانه يعطى وهذا التفصيل حسن  
لكن لا يهتبه الفرق بين مسألة الطلاق والوصية الا باعتبار  
العرف انتهى وقد نظم مسألة التخصيص والتعظيم هذه ابراهيم  
في الفيتة بقوله وعظم قوماً ثم خصص واحدا  
فياخذ ما سيجى وفي القوم يعبر ثم قال بعد تصوير المسئلة  
بما نقلناه عن قاضي خان ولما كان ذلك هو الاصح بنيت البيت  
عليه ولم اشرا الى خلافه ثم قال وجه القول بعدم ارادته ان  
الشيء على نفسه فلما خفف بالذكر ثم عطف عليه او خص الفقراء  
بالذكر ثم عطف عليهم علم انه غير مراد وجه القول بالدخول  
ان ما يذكر بالقوم قد يذكر بالخصوص على طريقة التعظيم كقوله  
من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل الاله وقوله  
فيها ناقة وتخل وريان على قوله من يقول انها من الناقة وهو  
قوله انه يوسف ومحمد انتهى ولا يخفى على المتفقه ان حكم الوقف  
والوصية واحد لا يختلفان الا في احكام نادرة فقد ظهر وتحرر

انه لو قال المجرى للحسين وزوجه وباتة الحجرات والمنازل للعتقاء  
يدخل الحسين وزوجه في باتة الحجرات والمنازل اسوة لباتة  
العتقاء على القول القوي والمذهب الراجح والقول بان هذا فيما  
اذا لم يقف المنازل للسكن بل للريح اما اذا وقفها للسكن فلا يدخل  
الحسين وزوجه لما ذكر لا ينهض اصلا لما ذكرنا ولا نه اجتهد  
وتخصيص القول المطلق الوارد من المجتهد وذكرنا انما يقبل  
من المجتهد وغير الاجتهاد انقرض ومنه مع اهله وليس  
اليوم في الدنيا مجتهد فلا يقبل هذا القول من قائله ولا يهد به  
مع ان ما نحن فيه ليس من هذه الصورة فانه وقف اولاً منزله  
غير المجرىين على نفسه ثم على اولاده وبعد انقراضهم على عتقائه  
وبعد العتقاء على امام المجد ثم على المجرىين للحسين وزوجه  
فالحسين داخل في العتقاء المذكورة او لا من غير منازع وبه استأنا  
وليس فيه شائبة القسمة والمقابلة كما في قوله المجرىان من المنازل  
للحسين والباقي للعتقاء فان الفرق بين الصورتين واضح على  
كل منصف واذا كان الدخول في الصورة الثانية هو الراجح



قال خول في الصلوة الاولى على الايتك فيه عالم منصف وبالتقوى //

والاحسان منصف والله تعالى الهادي ونعم النصير وحبنا الله

وكيف انه على نصر عباده لتقدي وباجابة رجائهم لجدير

عن الرسالة حامداً

ومصلياً



المولد الذي وقف في بيده جبروته عقول العقول. وجس  
 عن الاحاطة بملكوته افهام اهل العقول والمنقول. والصلوة  
 والسلام على من نسخ شريعته شرع كل نبي ورسول. وعلى اصحابه  
 واولاده الذين تلقوا احكام الشرع بالقبول. ما دامت الفرع  
 مؤسسه على القوانين والاصول. **وبعد** فهذا رسالة رتبنا  
 لبيان الحق. واظهار الصدق في واقعة وقعت حين كنت  
 قاضيا ببلدة ادرنة. حفت بالحنين. وهي ان رجلا يدعى  
 حسين وامراة تسمى شيرين تخاصما الذي في منزله وقف مولاها  
 وكتب في كتاب وقفه ما هذا ملخصه وقف فلان منزله الشغل  
 على كذا وكذا على حجرتين متصلتين على نفسه سوى الحجرتين  
 المذكورتين ثم لاولاده ثم فتم وبعد الانقراض على عقائه ثم لاولاد  
 عقائه ثم فتم لان يسكنوا فيه ولا يجوزوا الى غيرهم وبعد  
 الانقراض لكل من يكون اماما في المحلة الفلانية ووقف الحجرتين  
 المذكورتين لعتيقه حسين ولد بركة مهربان واولادهما الى  
 ان تنقرض السلسلة ثم لاولاد الواقف واولاد اولاده على  
 الشروط المذكورة ثم لمؤذن مسجد المحلة الفلانية انتهى فادعى  
 الحسين على شيرين انها منعت من السكنى بالمنزل المنسوب  
 للحجرتين بعد ان مات الواقف وانقرض اولاده وآل الواقف  
 لا العقاء بموجب شرطه وان له حصه منه لدخوله في القضاة  
 فحكمت بقصر يد الحسين عن بقية المنزل حسبما نص عليه  
 بهلاك الناصح حيث قال بهلاك ارايت اذا وقفت ارضك

بجملها

فجعلها صدقة موقوفة على ان غلها نصفان النصف منها للفقراء  
 والمساكين والنصف الآخر للفقراء قرابته قال هو على ما وقفنا  
 عليه قلت ارايت ان احتاج قرابته وكان الذي سماه لهم لا يكفيهم  
 اعطيهم مما جعل للفقراء قال لا قلت لم قال لان الواقف قد عي  
 لهم شيئا معلوما فلا ازيدهم على ذلك قلت ارايت اذا قال ارضي  
 صدقة موقوفة على ان النصف منها لولدي ونسلي والنصف  
 الآخر للمساكين واحتاج ولد ونسله وكان ما ياخذونه من  
 ذلك النصف لا يكفيهم اعطيهم من النصف الذي للفقراء  
 قال لا وقال الناصح لوجعل نصف الفلة للفقراء والنصف  
 الآخر لولدك او لفقراء قرابته والذي سماه لهم لا يكفيهم لم  
 يعطوا من نصيب الفقراء شيئا لان الواقف سمع لهم شيئا  
 معلوما فلا يزدون عليه انتهى وبهذا الروايات مباني  
 حكمي. ومنه حكم قضائي. ومناسي رأيي وامضائي. وقد كان  
 حكم الحاكم السابق ايضا حرم ان الحسين مما عدا الحجرتين ثم قال  
 لما توليت قضاء قسطنطينية. حيث عن البلية. اعاد الحسين  
 الدعوى بذلك عند القاضي اللاحق فقص الحسين بالشركة  
 لسائر المعتقاة من غير تلعثم وتلوم. وزعمانه ان من حكم حكم  
 عن الهوى. فضل وغوى كما قيل اذا ساء فعل المرء ساءت  
 ظنوه يصدق ما يعتاده من توهم وكتب رسالة في تصحيح  
 حكمه وصرف الكلام عن الحكم السابق تستر وتر. ويجب  
 لحكمه اللاحق. ناكبا عن طريق الانصاف. طالباً للظهور  
 باظهار الخلاف. واستغفر فيها غاية الجهد. وجاوز كل  
 حد معروف. مردها قواعده حكمه ومبادئه. وشيد فيها

وفي الكلام تفصيل في وقف بهلاك خذنا بقية فوق الاملاك



معاقد رأيه ومبانيه • متمسكا بالايهنية • ومتشبثا بالآ  
 مجدية • من مقدمات لفقرها بوجه • ومباد فقرا بوجه • كما  
 سنفك ختامها • ونكشف عنها لثامها • وقد زلت عن سنان  
 السداد • وفضل مما آتت من المسائل التي لها تعلق ما بالمثل شيء  
 سوى ما ذكره الامام في الدين قاضي خان في كتاب الوصايا  
 من فتاواه • حيث قال رجل او رجل عال او وصي للفقراء  
 عال والموت له محتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختلاف  
 فيه قال محمد بن مقاتل وخلف وشداد يعطى وقال ابراهيم  
 النخعي والحسين بن مطيع لا يعطى والا ولا يصح • وغفل عما  
 عسى يتوهم انه يجليه في تشيئة مراد • وتسوية رده  
 وايراد • من الخلاف في اصل المسئلة المنقولة في المحيط  
 البراءة والرجوع • والنا تارخانية حيث قيل ولو وقف  
 ارضه على ان نصف غلاتها للمساكين ونصفها للفقراء من  
 قرابته فاحتاج قرابته وكان الذي سماه لا يكتفيهم انصافهم  
 مما جعله الفقراء قال هلال لا وهو قول يوسف بن خالد السجستاني  
 وقال ابراهيم بن يوسف البلخي وعلي بن احمد الفارسي •  
 والفقير ابو جعفر الهندواني يعطون من نصيب الفقراء  
 كون وقف ارض على جيرانه وبعض جيرانه قريبه فانهم  
 يستحقون بالوصفين • ومن انه يوسف ان الواقف ان شرط  
 في الوقف ان لفقراء قرابته كذا والفقراء والمساكين كذا  
 يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وان شرط لفقراء  
 قرابته كذا والباقي للفقراء لا يعطى فقراء القرابة من نصيب  
 الفقراء وبه اخذ محمد بن سلمة وابو نصر محمد بن سلام في جمل

هذا نظير الوصية فان من اوصى ببعض الثلث لفقراء قرابته  
 وبعضه للفقراء واستحق القريب من نصيب الفقراء اذا كان  
 فقيرا ومثله لو اوصى ببعض الثلث لقرابته وبالباقي للفقراء  
 لا يستحق من نصيب الفقراء كذا هذا انتهى فانه كان اقرب للفقراء  
 واحق بالتمسك في الباب لو كانت الدعوى ابتدائية لم يحكم فيها  
 بنفي واجاب • وضرب صفحا عما بين هلال • وبين مخالفته  
 من تفاوت الاحوال • واما بعد ما جرى عليه ما جرى • ووقع  
 فيها ما وقع تارة بعد اخرى • من الحكم المحكم • والقضاء المبرم •  
 المؤسس على قاعدة شديدة مثل هلال • وهو في علو الكعب وتنو  
 الطبقة فيما بين جمهور الائمة الاشرف • خصوصا في تزيينات  
 الاوقاف • فينسب باب المشافقة والخلاف بحيث لا يبقى لحاكم  
 من الحكام • الا القبول والاستسلام • كيف لا وقد اقتصد  
 الاجماع فيما بين اساطين الائمة الكبار • فاتفقت روايات الكتب  
 والاسفار • على انه اذا رفع الى القاضي حكم حاكم امضاء الا ان يحل  
 الكتاب والسنة او الاجماع • وقوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 اشغال المسلمين استعان فقضي زيد بين رجلين ثم لقي عمر رضي  
 الله عنهما فحضر فقال ان زيدا قضى على يا امير المؤمنين فقال عمر  
 لو كنت لمقضيته لك فقال ما يمنعك يا امير المؤمنين الساعة  
 فاقض له فقال عمر لو كان ههنا نص لمقضيته لك ولكن ههنا رأى  
 قال رأى مشترك فاصدر عن الحاكم المشارة اليه حتى يحكم وتلم  
 محض لا يقول عليه خارق للاجماع • المستوجب للتابع • فلنكتف  
 بتحرير هذا القدر الجمل واملا • في بيان حال حكمه وقضائه •  
 وانعطف عنان المقال الى بيان بعض ههنا • الواقعة في نصيب

ولا ينبغي ان ابا يوسف في جانبه فان استشار الخبير كالمثل بالافق  
 الفقراء في وقت في الخبيرين للحسين والباقي للباقيين لا يخرج على  
 المذهبين في معرفة الادلة والاحكام على ما روي عنه رواية  
 شاذة كما هو الظاهر في مجموعهم • واسلوب تقريرهم • متساهل  
 فلا شئ الا انه الرخص في المسئلة استبعد محمد قوله انه خففة  
 في الوقف وسماه حكما على الناس ولم يحد عما قاله وانقطع  
 خافه بسبب ذلك فلم يملك من تقرير المسائل ثم استلزم احتجاجه  
 لا خفاف وملازمه لم يسمع من الفقهاء المسئلة الا بالوقف  
 ولا بالخلاف • فلم يبق في مقابلة هلال احد من ائمة • متساهل



مباديه ومقدّماته وان كان عادتنا عن مثله الصغى لميل  
 مختلف في ذلك ما يبلغ ما قيل **شعر** بلفظ الشام كراما  
 نقول لهم عند الخطاب سلاما ولكن قد يعترض الانسان من الخلق  
 ما يتوكل به حكم العبايع والعاوات فرب امور يقتضيهن  
 مقتضى ورب كلام يستجركلما فلا علينا ان نفت نفثة  
 المصدور فانه عند كرام الناس معذرة **و** مما ساقه من  
 من كلامه في اثبات مطلبه ومرامه انه قال ان للحسين  
 وزوجته ايضا حصّة من المنزل لانه داخل في العتق ودخولا  
 اوليا ولم يستثناه الواقف وليس يقيمن الجريين المذكورين  
 للحسين وزوجته يقتضي خروجها عن العتق فان لفظ العتق  
 عام يستلزم كل من اعتقه الواقف فلا يمكن تخصيصه بما عدل  
 للحسين الا بمخصص من الاستثناء وغيره ولا يخص  
 منها كما ترى هذه عبارة وآتت حسين بان العتق في المسائل  
 الشرعية باقوال الفقهاء الاعلام لا بما يتبادر الى الاوام  
 وحل اشكال منها على طرف الغام وما قد مناه من نقل الكتابين  
 يدل دلالة قطعية على حرمان الحسين عا سوي الجريين  
 كما يحرم الولد الفقير وفقراء القرابة عن سهم الفقراء مع انهم  
 قالوا لو جعل كلام الفقهاء فصرف الفلة للولد الفقير وفقراء  
 القرابة او لما فيه من معنى صلة القريب وصدقة الفقير حيث  
 كان تعيين الواقف لفقراء القرابة شيئا معلوما مانعا عن خوام  
 مع قيام حاجتهم ومزيتهم على سائر الفقراء فعدم دخول الحسين  
 مع عدم قيام حاجته لوجود ما يكفيه وعدم مزيتة على سائر الفقراء  
 او حيث عيّن الواقف شيئا معلوما من ذلك وقال ايضا

عليه السلام في قوله تعالى فانفقوا من ثورتهم مما حبا الله له من ثروتهما يوم الدين  
 في قوله تعالى فانفقوا من ثورتهم مما حبا الله له من ثروتهما يوم الدين  
 في قوله تعالى فانفقوا من ثورتهم مما حبا الله له من ثروتهما يوم الدين

وابن الحسين المنصور فتوى شيخ الاسلام مفع الانام في قول  
 وقف حجرين من منزله لم يتبقه عمر وقف بعد باء المنزل نفسه  
 اولاً ثم الاولاد وبعد انقراض عا عتقانه مطلقا فانقل المنزل  
 الى العتق فرب يكون عمر مع باء العتق ذاهبة فاجاب نعم  
 يكون اذ لم يكن استثناء ولا يخفى ان منشاء اختلاف الجواب  
 قوله في السؤال وقف بعد لانه يشعر بان وقف الباء وقع  
 في عقد آخر فاجاب المسئلة تح مختلف لما ذكره لال والناسحي حيث  
 قال هلال رجل وقف ارضاً على الفقراء والمساكين ووقف  
 ارضاً اخرى على فقراء قرابة ما يكتفيهم قال يكمل لهم الفداء من  
 وقف الفقراء ولا يزدادون على ذلك ثم قال قلت ان كان في عقد  
 واحدة قال اعطى القرابة ما وقف عليهم ولا ازيدهم على ذلك  
 وهم عند بمنزلة رجل وقف ارضاً على ان نصف غلها للفقراء  
 من قرابة والنصف الاخر للمساكين ولا يزداد القرابة النصف  
 شيئا ولا يزداد عليهم من النصف الذي للمساكين شيء انتهى وهذا  
 كما ترى تأكيد لما سبق من تنصيبه المذكور في اول الرسالة وقال  
 الناسحي لو وقف ارضاً على الفقراء وارضاً على فقراء قرابة في عقد  
 فلم يكن في وقف القرابة ما يكتفيهم اكمل لهم الفداء من وقف الفقراء  
 وان كان العقد واحداً لم يكمل انتهى **ومن** العجب ان هذا  
 المسئلة تكبر الجواب فيها من شيخ الاسلام ابقاء الله تعالى  
 الى يوم القيام بالتفصيل والاجمال هي كاد ينشد لسان الحال  
**شعر** لقد سمعت لونا ديت حيا ولكن لا حيوة لمن تنادي  
 ومن جملة ذلك جوابه في سؤال وقع على عبارة كتاب الوقف  
 وهو كان الحق ان يتبع ترجمته ما نقلكم في كتاب وقف هذا

والاستثناء في استعمالهم انهم من مصطلح اهل العربية كما يظهر  
 من قول القائل في شيخ الزيديات رجل او من هذه الادر لقلان  
 وبنائها لقلان فان وصل فقل واحد ما وصل له لانه لما وصل  
 في الاستثناء وخرج المستثنى عن صدر المظالم



عبارة وقف فلان جمع منزله المشتغل على كذا وكذا وعلى جنتين  
 متصلتين لنفسه مادام في قيد الحياة سوى الحج بين المذكورين  
 ثم لا ولاده وبعد الانقراض لعقائه لان يسكن فيه ولا يخرجوا  
 الى غيرهم وبعد الانقراض لامام المحلة الفلانية وشرط الواقف  
 المذكور بعد وفاته ان تسكن فيه أمّا ولديه حسن وكثير  
 ومدير تاه فرخان وشيرين الى ان يبلغ ويقتل اولادهم  
 ثم يخرجون ويسكن اولاده ووقف الحج بين المذكورين لعقبة  
 حين ومديرته مريبان مادام في قيد الحياة ثم لا ولادها الى  
 ان ينقرض السلسلة ثم لا ولاد الواقف المذكور وبعد الانقراض  
 ان يكون الحج بان المذكور المؤذن مسجد المحلة الفلانية ونقطع  
 اولاد الواقف قبل البلوغ بل للحسين حصته فيما عدا الحج بين  
 المذكورين لكونه من عتقاء الواقف واجاب سلمه الله في الدارين  
 بان ليس له حصته لا اعتبار لعمى العتقاء لان العتبر شرعا  
 نية الواقف وتعيين الواقف له مسكن مستقل دليل واضح  
 على ان مراده من لفظ العتقاء سائر العتقاء المحتاجين الى  
 المسكن وايضا حيث كان شرط الواقف في المسكن الذوق وقف  
 للحسين ولا ولاده ان يؤلف بعد انقراضهم الى اولاد الواقف  
 صار هذا جهة قطعية على ان مراده من العتقاء الموقوف عليهم  
 الذين يستحقون بعد انقراض اولاد الواقف وهم ما عدا  
 الحسين لاحتمال الخلاف قطعا انتهى وكلام يكن هذا الكلام  
 عند على المرام لم يلتفت اليه وزعم ان بين الحجابين تدافعا  
 وبين الكلامين تماثلا ونحن نرى هناك على مدار الاختلاف  
 مؤيدا بنصوص العلماء الاشرف ففرغ السور بعد هذا

ليس الامن سوء الفهم ثم لما استشعر ان يقال ان الواقف قد  
 شرط لعقائه السكنى في المنزل ومنع الاجارة وعين الحسين متولا  
 يملك لسكنائه لان الحج بين تكفيان للحسين وزوجه بلا شبهة  
 وهذا دليل على ان مراده جعل باق المنزل لسائر العتقاء وهذا هو  
 اللفظ الذي اليه كل عمل سليم وطبع مستقيم اورد هذا على  
 هيئة السؤال واجاب بوجهين الاول العمل والاعتبار في كتب  
 الاوقاف على مقتضى العبارة لا على الاعراض المحتملة والارادة  
 المقومة لانه امر خفي لا يكون مناط الحكم وانت خبير بان ما  
 ذكره فريه بلا مرتبة بل المذكور في الكتب الفقهية عكسه حيث قالوا  
 العبارة في التصرفات الشرعية للمقاصد والمعاني لا لالفاظ والكتاب  
 فان الحواله بشرط ان لا يبرأ كفالة والكفالة بشرط البراءة هو انه  
 وبهية الحرف نفسه بالحضرة الشهيرة مع تسمية المرنكح والاصناف  
 الفاسد اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظائر كثيرة وهذا عيانهم  
 في غير واحد من الكتاب وكون ادراك المقاصد والمعاني امر  
 خفيا غير مانع ان يكون مناط الحكم بل محجج لا معرفة الفقه  
 والمقدمات الاجتهادية كما قيل **شعر** لو كان هذا العلم يدرك بالحي  
 ما كان يتبع في البرية جاهل ولا يتق من ان حكم الاوقاف فاب  
 في ذلك لسائر التصرفات الشرعية لان العلماء الذين صنفوا في  
 الاوقاف كهلاد والخصاف وغيرهم ابناوا على هذه القاعدة  
 مسائل كثيرة وصاحب الاصعاف صرح به لمختصا عن قوله هلا  
 حيث قال وصايا الناس ووقوفهم على معانيهم التي ترى انهم  
 ارادوا وهذا ما اشار اليه شيخ الاسلام استاذ الانام في  
 جواب فتواه ادام الله توابه وابقاه ومن ذلك المسائل ما ذكر

حيث قال لا اعتبار لعمى العتقاء لان العتبر شرعا نية الواقف



هذا هو الحق في هذه المسألة

الخصاف . والتأخي وصاحب الاسعاف . في كتبهم حيث قيل  
 لو وقف عازيد وولد ما تنا سلوا على انه ان احتاج اليه  
 فلابد ردت اليهم فاحتاج اليه بعضهم وبعضهم اغنياء ردت  
 على اهل الحاجة منهم فان قيل ينبغي ان لا يرد الا ان احتاج  
 جميع القرابة كالوقال ان احتاج ولد له يرد اليه ردت الفلة على  
 عمر ولزيد اولاد فام يجمع جميعهم اليه لم يرد على عمر قلنا هما  
 مفترقان لانه بقوله هما يرد على عمر ولم يقصد الحاجة فصاد  
 كالوقال ان ما نزل ردت على عمر فام يرد على جميعهم لا يرد وفي  
 مسئلتنا قصد الحاجة فيرد الى المحتاج وقال في المحيط الخ  
 لو قال ادفع صدقة موقوفة على اولاد زيد خلون في البطون كلها  
 لعموم اسم الاولاد ولكن يكون الكل للبطن الاول مادام باقيا  
 فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع  
 والخامس فيشترك هذه البطون في القسمة الاقرب والابعد  
 فيه سواء لان المراد بهذا الوقف صلة اولادهم وبرهم والاشياء  
 في العادة يقصد صلة ولد او لا ما اخذته اياه او لقبره منه  
 فالبطن الاول اكثر خدمة واقرب خلقة منه واحب نفسا اليه  
 فكانت علة استحقاقهم انجح فكان الصرف اليهم احق ثم  
 البطن الثاني لان النافلة قد يخدم الجدد ويكون اقرب اليه  
 ممن هو اسفل منه فكان البطن الثاني بعد انقرض البطن الاول  
 احق فاما ما عدا هذين البطنين قل ما يدرك الرجل خدمتهم  
 فكان قصد الوقف عليهم ببرهم وصلة لهم لاجل انتسابهم اليه  
 لا لاجل الخدمة وهم في انتسابهم اليه على السواء فاستوى في  
 علة الاستحقاق فاستوى في الاستحقاق وقال هلال

اراية لو قال ادفع صدقة موقوفة على فقراء بني فلان فذلك  
 قبيلة هو نزل فيها قال القياس ان تكون الفلة لفقراء القبيلة  
 من عربهم دون مواليهم ودون سكانهم ولكن استحسن  
 ان اجعل الفلة لسكان تلك القبيلة من العرب والموالي والسكان  
 اذا كانوا فقراء لان معنى الناس في وقوفهم وصاياهم على ذلك  
 قابض معاملة الناس واخذ بها وادع القياس في ذلك انتهى  
 ونظائر كثيرة تركنا لاملل الطويل في راسم الاطلاع على  
 التفصيل . فليراجع الى الكتاب في صنف في هذا الباب يجد  
 من دقة نظرهم ما يتحيز فيه اولو الالباب . والثاني من وجوب  
 جوابه انه ليس قرينة عقلية يختص به العام لان التوسع في  
 المساكين امر مطلوب فلم لا يجوز ان يكون الواقف خصص  
 الحسين وزوجته لفرط عنايته بها وكونها موثرين رضيين  
 عند المجتهدين ابتداء ليجعل ماضيا . ويسكن فيها اولادها  
 وافراضها . ثم على تقدير رجوع الوقف الى عتقائه يدخلان  
 معهم في السهم . بل هذا هو السابق الى الفهم . لاحتمال ان يكون  
 له في ذلك الزمان اولاد واموال ولاولاد . اذ واج فيحتاجون  
 الى المتازل ويظهر من شرط الواقف كونها موثرين على ساير  
 عتقائه حيث جعل لها المجتهدين ابتداء ولم يفعل هذا لساير  
 عتقائه فكيف يرخص ان يستاجر جارية من عتقائه لبيع المنزل  
 ويبقى في حجرتهن صغيرتين هذا ملخص كلامه بعد ترك  
 لغو . وطرح حشو . وانت خبير بان وجود القرينة التي  
 تخصص بها العام في المسائل الشرعية موكول الى فهم الفقهاء  
 الذين هم اعرف بمادات الناس . واحق بفهم ما هم من

وهو لا يخلو بل يظهر ان اعتبار القاصد والمالك اكثر منه في غيره

ولا يخفى ما فيها من دلالة الفاظها على الاستيعاب وينبغي فيها الطبع . مس



مقالاتهم الواقعة في معاملاتهم. وقد عرفت ان الحق وارسلنا  
بتعيين المجريين لهما على كونهما راضيين عندنا وليس بام لان  
الحسين اذ ذاك كان عتيقا ومثروا جابها باني مدير الوقف  
فيحتمل ان يكون تعيين المجريين لهما لوضع حاجتها المخرجة بقية  
العتقاء وهي حسن وكزاز اما ولديه وفرحان وشيرين ملاقاته  
كن في خدمة مولاهن فلم يكن لهن حاجة مخرجة اذ ذاك وليس  
المسئلة من المطالب العقلية هي يحتاج فيها الى قطع الاحتمالات  
الوهمية بل مدار الكلام الظن الذي عليه الفقهاء. وتلقاه  
بالقبول العلماء. وقوله لاحتمال ان يكون له اولاد واموال لا يصح  
ان يكون وجها لانه ليس لا اولاد العتقاء. دخل في نوبة العتقاء.  
لان شرط الواقف على الترتيب واحتمال كثرة اموال يفيد خلاف  
مطلوبه لان الترتيب للفقراء اكثر والبر لهم ابن. ومنع الوقف  
بالاتفاق البر والادفاق. وقوله فكيف يرضى ان يستأثر  
ما يستغرب جدا انا ان سلمنا ان الامر كذلك في الواقف  
على سائر القضاة والقدر سوى خالق القوى والقدر حتى يعلم  
بقية عتقائه واخصار ما في شئيين وهذا كما قيل شعر  
وربما احب الانسان غايتها. وفاجاءته بامر غير محتسب  
ثم قال نعم لو كان شرط الواقف هكذا اي شرط المجريين للحسين  
وزوجه احتمل احتملا ضعيفا. وقيل لا مرجوحا لان يكون المجريان  
لها والباقي لسائر العتقاء بقية المقابلة والتقسيم لكنه قول  
مرجوح واستدل عليه بما قدمناه من فتاوى قاضي خان في  
صدر الرسالة. ومبدأ المقالة. ونقل عن ابن وهبان ما نقل  
طاويمان بين كلامه ما يضر في مرامه. وغير ترتيبه.

هذا هو الحق في الواقف على الترتيب  
لان شرط الواقف على الترتيب واحتمال كثرة اموال يفيد خلاف  
مطلوبه لان الترتيب للفقراء اكثر والبر لهم ابن. ومنع الوقف  
بالاتفاق البر والادفاق. وقوله فكيف يرضى ان يستأثر

وشوش تركيبة حيث ذكر في شرح بيته في منظومته نظم  
وعلم قوما ثم خصص واحدا. فياخذ ما سعى وفي القوم يعبر  
صوت المسئلة لوانه الموصى لقوم يحجز من ماله كالفقر مثلا يثب  
ماله ثم خصص واحدا منهم ببلغ فانه ياخذ المبلغ ويدخل معهم  
مادام متصفا بالوصف واستدل على مسئلة بقوله قاضي خان  
المذكور ثم قال وقال القاضي في الفتاوى الكبرى ما نصه او مضي  
لرجل بمال واوصى للفقراء بمال لم يمس من نصيب الفقراء ايها  
قال خلف وشداد وابن مقاتل يعطونه اخذ مشايخنا لان  
تخصيصه لا يمنع دخوله تحت العام كقولك انت ومن دخل الدار  
من نساء طالق تطلق المخاطبة في الحال بقوله انت طالق وتطلق  
الاخرى لو دخلت الدار وكذلك قال من دخل الدار من نساء في  
طالق وفلانة تطلق فلانة حالا واحدة وعند الدخول اخرى  
وقال الحسين بن مطيع لا يعطى وهو قول ابراهيم الحنفى وقال  
نصيران كان بدفعة واحدة بان يقول يعطى فلان كذا وكذا ورثها  
والباقي للفقراء او يقول ويعطى للفقراء كذا فانه لا يعطى وان لم  
يكن بدفعة واحدة بان او مضي فلان ثم او مضي بصايا ثم قال  
ويعطى للفقراء كذا فانه يعطى وهذا التفصيل حسن الا انه لم  
يتروا الفرق بين مسئلة الطلاق والوصية الا باعتبار العرف  
انهم قال تنجيه ذكر صاحب الفتاوى ان هذه المسئلة وقعت  
في سنة ثلث وخمسين وسبع مائة وصايا بعض الناس وان الفقهاء  
الحنفية وغيرهم من بقية المذاهب افي عدم الصرف الى  
من خصصه بشئ من الوصية ثم قال ابن وهبان ان المسئلة  
ذات وجهين وفيها اختلاف فهم اختلفوا بحسب ما رجع عندهم



في ذلك الوقت وجه القول بعدم ارادة ان الشيء لا يعطف على  
 نفسه فلما خصه بالذكر ثم عطف عليه او خص الفقهاء بالذكر  
 ثم عطف عليهم علم انه غير مراد وجه القول بالدخول ان  
 ما يذكر بالخصوص على طريقة التعظيم كقوله من كان عدوا  
 لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقوله فيهما فاكهة  
 ونخل وزمان على قول من يقول انهما من الفاكهة وهو قول لا يثبت  
 ومحمد وقيل الاختلاف فيها اختلاف عصر واوان انتهى  
 حيث طوى من كلام ابن وهبان ما نقل عن صاحب الفوائد  
 وصدر بالتنبيه لتلا يعلم فساد كل حامل ونبيه ٧٢  
 لما تركوا ترجيح قاضي خان مع عدم خفائه عليهم في العصر الاخير  
 صار ملحوظا وذلك العصر كان ملوفاً بأساطين العلماء من  
 صياغة الفقه وجرها بدنة من المفضلة مثل الشيخ ابي الدين  
 والشيخ قوام الدين وامثالهما من الحنفية وسائر المذاهب  
 وقوة دليلهم ظاهرة لان الاصل في العطف التغاير وذكر  
 الشيء بالخصوص على طريقة التعظيم لا يتأتى في كل موضع من  
 الوقف والوصية كالانحط وبشهادة لقوة ما قال في الذخيرة  
 اذا وقف على قرابة لا يدخل والد الواقف لان اسم القريب  
 لا يتناولها القولية الوصية للوالدين والاقرابين عطف القريب  
 على الوالد والشيء لا يعطف على نفسه انتهى مع ان ذكر الوالد  
 بالخصوص كان مظنة للتعظيم وان حمل على اختلاف العصر  
 والاوان فالعمل يقتوي المتأخر متقدماً ثم قال مسألة الوقف  
 على الوصية وقال ان حكم الوقف والوصية واحد لا يختلفان  
 الا في احكام نادرة وليس كذلك بل الاحكام كثيرة ومعرفة

الفرق بينها عسيرة فمن رام الوقوف عليها فعليه بمطالعة  
 الاوقاف لهدل والخصاص وتوسلنا ندرتها في الذي  
 يفرق بينها فيهما تنسكب العبارات وبها يظهر مراتب الرجال  
 لا يتقدم الا زمانة والآجال وهذا بعد ان قال عصر الاجتهاد  
 الفرض ومضى مع اهله وليس اليوم في الدنيا مجتهد ولم يدرك  
 ان قياسه هذا اجتهاد منه فهذا كما يقال في المثل قد استنق  
 الجمل ثم لما كان الحق ابلح طفق كلامه يتلجج تارة يزعم ان  
 تقديم العام على الخاص يقتضي ان يكون الخاص داخل تحت العام  
 لا العكس كما يشعر به قوله في مبداء مقالة لانه داخل في العتقاء  
 دخوله اولياً وكرر هذا غير مرة فذكر ثانياً نعم لو كان شرط الوقف  
 هكذا شرط المجترئين آتياً وثالثاً حيث قال ههنا لو قال المجترئان الحسين  
 وزوجه وباتة لحيات والمنازل اسوة لباتة العتقاء على القول  
 القوي والمذهب الاصح وهذا مشعر به ايضا كما لا يخفى واربعاً  
 حيث ذكر في احد رسالته انه وقف او لامرله غير المجترئين على نفسه  
 ثم على اولاده وبعد انقراضهم على عتقائه ثم عين المجترئين الحسين  
 وزوجه فالحسين داخل في العتقاء اولاً من غير منازع واستثناء  
 وهذا غير صحيح من وجوه الاول ان ههنا لا قدم العام تارة  
 واخرى مع اتحاد الحكم والاشارة ان الناصح قدم العام  
 على الخاص مع عدم دخوله في العام كما ترى والثالث ان ابن وهبان  
 صور المسئلة على تقديم العام ثم استدلل عليه بقوله قاضي خان  
 والخاص مقدم على العام في قوله فلو كان بينهما فرق لما لم الاستدلال  
 به والرابع انه صريح بعدم الفرق حيث قال فلما خصه بالذكر ثم  
 عطف عليه او خص الفقهاء بالذكر ثم عطف عليهم ولا شك

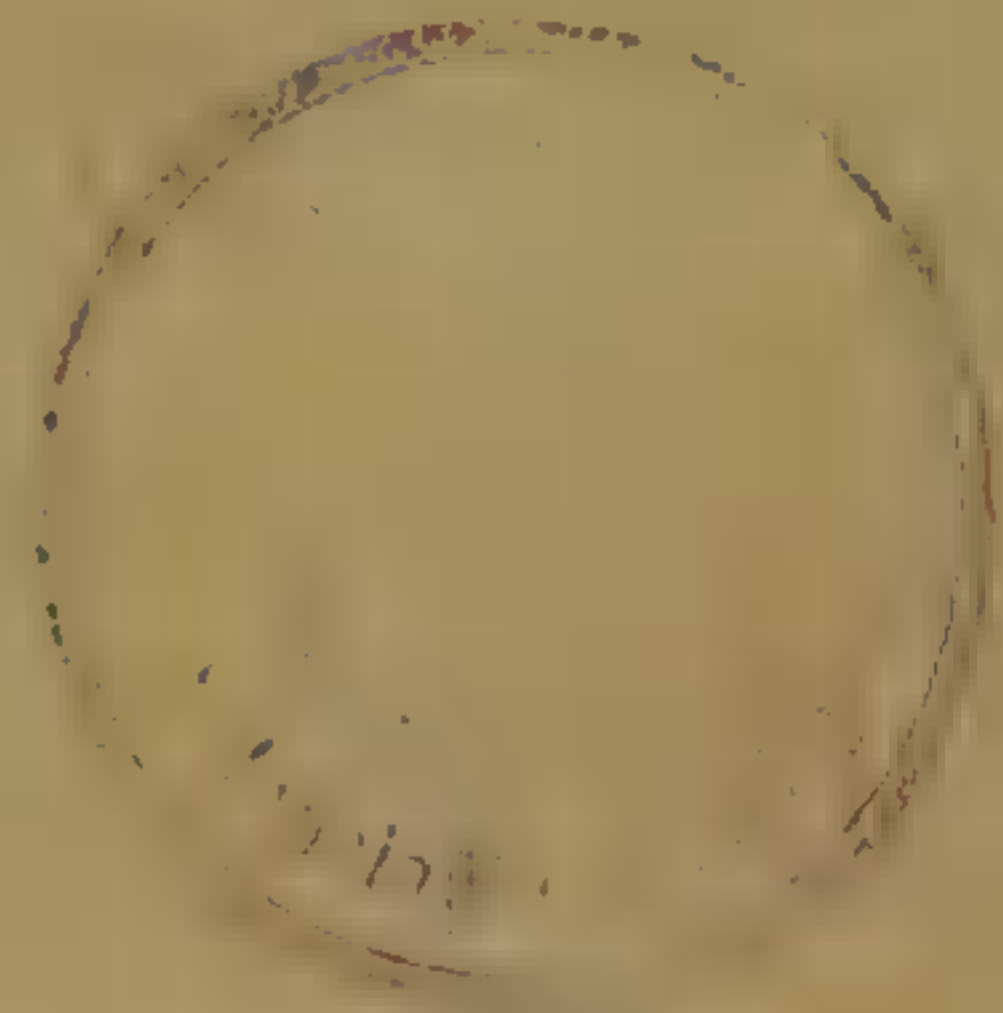


ان صريح المزمع راجع الى الرجل الموصوف له بشئ مما يقتضيه من العجب  
انه بعد ما نقل هذا الكلام من ابن وهبان لم يفتن لاشارة ولا  
لتصريح وتارة يزعم بان ترتيب الشروط يمنع القسمة والمقابلة  
كما يشعر به قوله وليس فيه شايبة المقابلة والقسمة كما في قوله  
البحرمان من المنازل للحسين والبناء للعقلاء والفرق واضح  
وانت خبير بان مدار الحكم تعيين الواقع للموقوف عليه شيئا  
معلوما كما صرح به هلال فيما اسلفناه من تصديقه وتعيين الواقع  
للعين المحررين ليس مما يقبل الانكار ونفي شايبة المقابلة والقسمة  
في نوبة المتقاء وان كانت مكابرة ولكن لاحاجة لنا الى التعرض  
بالنفي والایجاب لانه بدو نه يتم الجواب وهذا آخر ما فصلنا  
ابن د. موصفا عن كثير مما لا طائل في رده.

ولا حاصل في نقد. متوكلا على الله الملك

الجليل. وهو حسبي ونعم

الوكيل.





ان احسن ما يناد به النعم الوفية . ويدفع به البلية في البكرة  
والعشيرة . المدلوا به العظيمة . والصلوة على خير البرية .  
وعلى آله العلية . واصحابه ذوى النفوس الزكية .  
**وبعد** لما طلع انوار العناية الازلية . وزهر ازهار  
السعادة الابدية . وامرته من امره حسن مطاع .  
وخلاف حكمه المحكم لا يستطاع . سلطان العلماء الاعلام  
نهران فضلاء الايام . الصدر الاوحد الاجل . ثاغة العقل  
الاول . مأوى غطاريف البلغاء . ملاذ يعاسب الفصحاء .  
محط رجال الخذاق . من صناديد الآفاق . جيل النعال  
حسن الخصال . لازال بابه العالى مداراً لارباب الفضل  
والكمال . وآهون رئيس حكام الدوران . قاضى عسكر  
السلطان . اجري الله تعالىه على صفحات الايام .  
وربط أطناب دولته بأوتاد الخلود والديام . ولعمري  
ان الزمان قد اعطى القوس باربعها . وانزل الدار بانها . ان كتب

فاحط

ما خطر بالبال الكليل بالبلبال . والمبتلى بفراط  
الملال . من تشتت الاحوال . بادرت اقدم ممثلاً  
لامر الجليل . راجياً احسانه للجيل . قائلاً فكر  
العليل عليل . وهو حسي ونعم الوكيل .  
قال الله تعالى في كتابه المبين . الذى انزله على رسوله الامين  
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اجمعين . واذ قلنا  
للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس ابى واستكبر  
وكان من الكافرين . وفي انوار التنزيل والآية يدل على ان  
ابليس من الملائكة بدليل صحة استثنائه منهم ولا يرد على  
ذلك قوله تعالى ابليس كان من الجن لجواز ان يقال انه كان  
من الجن فعلاً ومن الملائكة نوعاً ولم يرد على انه لم يكن من  
الملائكة ان يقول انه كان جنياً فشاء بين اظهر الملائكة  
وكان مغروراً بالالوف منهم فقبلوا عليه انتهى نقل  
المولى الفاضل الخبير الشهير بابن كمال باشا عليه من الرحمة  
ما يريد . الله ويشاء . في رسالة المعجزة في تحقيق التغليب  
عن العلامة السكاكي . عليه رحمة الباري ما حاصله ان ابليس  
عد من الملائكة بحكم التغليب عند الانبياء المذكورة في قوله تعالى



وكافة من القانتين ثم استثنى منهم واعتز من عليه بانه لا حاجة  
 الى التعليل في تعميم اتصال الاستثناء فان بناء على عموم الامر  
 بالسجدة وذلك لا يلزم ان يكون بتعميم عبارة الملائكة  
 فان للعموم المذكور طريقاً آخر وهو الدلالة وذلك ان  
 الاكابر لما كانوا مأمورين بالتذلل لاحد فكون الاصاغر  
 مأمورين به بالطريق الاول فالامر بالسجود وان كان عاماً  
 مخصوصة بالملائكة لكنه بدلالة عام لا بليس ايضاً  
 هذا كلامه يقول القسیر ليس الغرض من التعليل مجرد  
 تعميم اتصال الاستثناء بل فيه نكتة اخرى وهي الميعة  
 في ذم ابليس حيث لما جعله الله من عداد الملائكة المقربين  
 وشرفه بتشريف الخطاب حتى ادخله في امر السجود امتنع  
 عن اتيان المأمور به استكباراً واستقباحاً لأمره تعالى  
 اياه بالسجود لآدم ثم اعتقاده ابانة افضل منه ثم حيث  
 قال انا خير منه الما وفي حوله الآية على ما ذكره الموهب الخيري  
 عامله الله تو بلفظه الخطير تنزيل للكلام عن درجته  
 بتضييع تلك النكتة اللطيفة بل فيه تفويت  
 لوجه مطابقة الكلام لمقتضى المقام فان المقام توصيفه

بانواع القبائح على ان في قوله لما كان الاكابر مأمورين  
 بالتذلل لاحد فكون الاصاغر مأمورين به بالطريق الاول  
 نظراً ظاهره الا يخفى على المتأمل ثم قال  
 القاضى البيضاوى في التوفيق بين النصوص وتعليل  
 ضرباً من الملائكة لا يخالف الشياطين بالذات وانما  
 يخالفهم بالعوارض والصفات كالبرقة والفسقة  
 من الانس والجن يشتملها وكان ابليس من هذا الصنف  
 كما قاله ابن عباس رضي تعالى عنهما فلذلك صرح عليه  
 النكير من حاله والطبري عن محله كما اشار اليه  
 بقوله عز وجل الا ابليس كان من الجن ففسق عن امر  
 ربه لا يقال كيف يصح ذلك والملائكة خلقت من نور  
 والجن من نار لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها  
 انه عليه السلام قال خلقت الملائكة من نور وخلق  
 الجن من ما راج من نار لانه كان تمثيل لما ذكرته فان المراد بالنور  
 الجوهر المضيئ والسادك لا غير ان ضوء ما كثر مغواراً له  
 محذور عنه بسبب ما يصحبه من فرط الحرارة والاحراق  
 فاذا صارت مهربة مصفاة كانت محض نور ومتى تكلمت

او الملائكة ممنوعة لان المتعمد من السجدة  
 تعظيم آدم عليه السلام كما ذكره المفسرون  
 وحيثما يحصل بسجدة الاكابر وسجدة  
 الاصاغر لا يعتد به

دفع ابن عباس رضي الله عنهما من الملائكة  
 ضربه بالنار لانه يقال لهم الملائكة  
 كذا في تفسير القاضى البيضاوى



عادت الحالة الاولى جذعة ولا يزال تزايد حتى ينطفي  
 نوراً ويبقى الدخان الصرف وهذا التشبيه بالصواب  
 ووافق للجمع بين النصوص هذا كلامه اعترض عليه  
 الأسويطي ونسب اليه ما لا يليق بشانه من انه لو امكنه  
 حل كل حديث على التمثيل لفعل وان على طريقة المعتزلة  
 في ذلك فانهم انكروا سؤال القبر وعذابه والميزان والصراف  
 والحوض والشفاعة وحلوا الاحاديث الواردة في ذلك  
 على التمثيل وان تبهم لتضلعه علوم الفلسفة والمعتزل  
 وان يرى ذلك من التحقيق والتدقيق الى غير ذلك مما عرضت  
 عنه قلت ليس الامر على ما ذكره المعترض لان محصل كلامه  
 يؤول الى حمل الحديث على ما يعم النور الحقيقي والمشبّه به شبراً  
 يقربه الى الحقيقة فيكون من باب عموم الجاهل  
 النور على معنى يعم النور الحقيقي والتمثيلي وهو  
 الجوهر المضي على انه لم يرد اعتبار التمثيل في خلق الكل بل  
 في الضرب المذكور في اول كلامه والناقض آخره اوله  
 وليت شعري هل الاهتمام بحافظة طواهر القرآن دون ذلك  
 اوفوقه وهل يشك احد ان طواهر الآيات

الواردة في قصة امر الملائكة بالسجود واستثناء ابليس  
 منهم وهو اكثر من ان يذكر ههنا تفصيلاً ناطقة بان ابليس  
 كان من الملائكة لا يقال يعارضه قوله تعالى كان من الجن لانه  
 اوله بكونه منهم فعلاً ولا يستلزم تاويله ان كتاب خلاف  
 الظاهر بقرينة اول الكلام وآخره وهو قوله ففسق كما ظلم  
 انه ليس من الملائكة ثم نبهني عن ذلك في تاويل احسن يرفع  
 التناقض الواردة ظاهر آية الحديث ويوفق بين الآيتين  
 وقد اخرج كثير من ائمة الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 ان ابليس كان من اشرف الملائكة من ذوى الاجنحة الى غير  
 ذلك من الاحاديث المصححة بكونه من الملائكة والمقام لا يوسع  
 تفصيلها فاذكر المصنف في توفيق بين الآيات والاحاديث  
 واختيار لما هو الراجح الاظهر الانسب ببلاغة القرآني  
 وفصاحته ثم اعلم ان المصنف متشبهت باذبال  
 ما يفيد طواهر الكتاب ويقتضيه بلاغته ويصرف  
 الحديث عن ظاهره عند لزوم صرف احد هما عن الظاهر لان  
 ما هو قطعي اللفظ اولى برعاية ظاهره مما هو ظني اللفظ  
 ويجب الاجتناب عن سوء الظن في حق المسلم سيما





رجل جعل الله تفسيره نبيا ناكثا به متفاجئا للكنية  
 بلاد غنم كسفا فاطل مشكلاته مشهورا في الآفاق شرقا  
 وغربا شمالا وجنوبا يخدمه علماء العرب والعجم بدرسيا  
 وتعلما ولم ينكر كاله الامن عجز عن فهم ومنه نعم  
 يروى عليه ان قوله فاذا صارت مذبذبة مصفاة كانت  
 محض نوى يشعربان حرارة النار واخرها تالفة للدها  
 وليس كذلك لان كل ما نقص الدخان او اذ حرارة النار  
 فليست امل وفي المشكاة عشرين بن جندب قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأها يوم الجمعة فيها نمت  
 ومن اغتسل قال الغسل افضل قال ابن العربي في شرح  
 المصالح قوله فيها ونمت كلام يطلق للتميز والتبيين  
 والضمير في بها السنة وان لم يجز لها ذكر لفظا ولا معنى بل حكما  
 من قرينة الحال والياء متعلقة لمقدّر روى عن الاصمعي  
 ان المقدّر في السنة اخذ ونمت لفظة هي قيل وفيه نظر  
 لانه انما يكون اخذ بالسنة اذا اغتسل واما اذا قرأها فانما  
 اتي بالفرض الذي عليه انتهى قلت ان معنى هذا النظر  
 على تقدير حمل السنة على ما يقابل الواجب ويمكن ان يراد بها

معناها

معناه اللقوي فيعلم الفرض ايضا على انه يجمل ان يكون المراد من  
 الوضوء هو الوضوء على الوضوء في اعتبار اصلا قال  
 صاحب الهداية عامله الله باللفظ والعناية في فصل البش  
 من كتاب الطهارات وان ماتت فيها فارة او عصفورة او  
 صغوة او سودانية او سام ابرهن نزع منها عشرة دلو  
 الى اثنين يعني بعد اخراج الفارة الحديث ان من رمى الله عنه انه قال  
 في الفارة ماتت في البش واخرجت من ساعتها ينزع منها  
 عشرة دلو والعشرون بطريق الايجاب والثلثون بطريق  
 الاستحباب انتهى قوله او صغوة لاحاجة الى ذكرها  
 بعد قوله او عصفورة لانها من صغار العصافير قال  
 المطهر في الصغوة صغار العصافير الواحد صغوة قوله  
 يعني بعد اخراج الفارة الظاهر ان يقال بعد اخراج الواقع  
 فيها ليعم الفارة وغيرها قوله والعشرون بطريق الايجاب  
 انما كان الواجب عشرين لمعنيين احدهما ان الرواية  
 قد اختلفت فيه اختلافا كثيرا فروى ميسرة عن علي  
 ابن طالب ينزع منها دلاء وفي رواية سبع دلاء وفي رواية  
 عشرون دلو وفي رواية ثلثون وفي رواية اربعون

سام ابرهن ينشد في الموضع الكبير وهو اسما  
 جملة اسما واصلا فان شئت اعربت الاول واضفته  
 الى الثانية وآه شئت بنيت الاول على الفتح واعربت  
 الثاني باعرب لا ينصرف وآه شئت بنيتها جيذا  
 على الفتح مثل خمسة عشر



فاذا اوجب بعضهم في الفارة عشرين وبعضهم اقل من عشرين  
 وبعضهم اكثر منها فاخذ علما وناجهم الله بالعشرين لانه  
 الوسط بين القليل والكثير فكان هو واجبا وما وراءه اجبا  
 يعني لما اخذ علما ونا بالعشرين صار وجوبه معتبرا متعينا  
 بعد اخذهم لانه صار واجبا بعد اخذ فسط اعراض  
 بعض الافاضل بانه ينهم من ظاهر قوله فاخذ علما ونا  
 بالعشرين فكان هو واجبا اذ وجوبه قد ثبت بعد اخذ  
 وليس كذلك لانه قد كان واجبا قبل اخذهم كما ذكرناه آنفا  
 فتدبره يقول افسر الوري اذا كان العشرة او وسط  
 بين القليل والكثير لا لما قاله الفاضل الفخري من ان غايته  
 ما فوقة اربعة فالزائد عنه عشرة وكذا الناقص فهو في  
 الوسط لانه يلزم ان لا يجب شيء اصلا فان الزائد على الواجب  
 اذا كان عشرين وكذا الناقص عنه اذا كان عشرين والحال  
 ان الجميع اربعة فابن العشرين الواجب الاوسط بين القليل  
 والكثير بل لان مجموع الروايات الواقعة في الفارة خمس  
 كما مر فالعشرة في وسطها فان رواية دلاء وسبع ولا  
 دون العشرين والثلاثون والاربعة فوقة وانت خبير بان هذا

سعدى افندي

كان بابا زاده

المني

وقد انقلبت مع كون العشرين وسطا  
 كونه نعتا لاية غاية ما روي في الفارة  
 اربعون والعشرة فان نصف الاربعين  
 هو العشرين

سعدى افندي

المني غير موجود في سائر الاقوال فلا يدرك ما اوردته صاحب العناية  
 من ان هذا المني موجود في ثلثين ايضا فلم يتعين عشرين  
 للوجوب فتدبر فظهر بما تلونا عليك ان ما قاله بعض الافاضل  
 من ان العشرين اول الاوساط وامر الماء بمنا على المساحة  
 والخنوف دون التضييق غير جدي فغلا عن ان يدفع  
 به اعتراض صاحب العناية لان اول الاوساط على ما ذكرناه  
 هو السبعة والعشرين على ان قوله وامر الماء بمنا  
 على المساحة المستقص بان الاصل في امثال هذا اذا كان  
 متعلقا بالحرمان هو الاخذ بالاكتر للاحتياط ورعاية للاختلاف  
 لجانب الحرمة فتأمل في هذا المقام فانه قد خفي على كثير  
 من افاضل الانام والكشف ان السنة جاءت في رواية  
 النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي عليه السلام انه قال في الفارة  
 اذا وقعت في البئر فانت فيها انه يخرج منها عشرة دلو  
 او ثلثون هكذا رواه ابن علي الخافض السمري قدى باسناد  
 وكلمة اول واحد الثلثين فكان الاقل ثابتا بيقين وهو معنى  
 الوجوب والاكثري يوفي به لتلايل اللفظ المروي وان كان  
 مستغنى عنه في العمل يعني بطريق الوجوب لا مطلقا فلا يدرك







نجاسة البثر حصوا الكلب الميت فيه فلم يخرج الكلب  
 نجس الماء الذي بعد وقوعه ايضاً فتدبر **قال**  
 صاحب الهداية وعنه **عليه** ما تبادر لي الى ثلثمائة دلي  
 فكانه بنى قوله على ما شاهد في بلده انتهى وفي العناية  
 لان بلده بغداد وغالب مياه اباد بغداد لا يزيد على  
 ثلثمائة دلي وهذا كلامه اقواله فظهر لان الامام الثالث  
 قدراً لما بين بطريق الجواب والمائة الثالثة بطريق  
 الاستحباب كما يدل عليه قوله الى ثلثمائة دلي **قال** وفي  
 ان يقال انه لما رأى ان غالب مياه اباد بلده تنزف بما في  
 دلي ووجب هذا القدر في المعيشة زاد عليه مائة اخرى  
 على وجه الاستحباب للاحتياط **قال** في درر الغر  
 فان استحق المدعى او بعضه رجع المدعى عليه على المك  
 بالبذل في الصورة الاولى او بعضه في الصورة الثانية  
 يعني اذا ادعى زيد على بكر داراً او بعضاً منها وصالح بكر  
 في الاول على الف وفي الثاني على خمسمائة فاستحق  
 الدار كلها او بعضها رجع بكر على زيد في الاول بالالف  
 وفي الثاني خمسمائة انتهى **قال** ان يقول ان الشرح

لا يطابق

لا يطابق المشرح حيث ذكر في المتن صورتيين احدهما صورة  
 استحقاق جملة المدعى والثانية صورة استحقاق بعض  
 المدعى وفي الشرح قصر على ذكر صورة استحقاق جملة المدعى  
 ولم يذكر صورة استحقاق بعض المدعى فان قلت بل ذكر  
 بقوله اذا ادعى زيد على بكر داراً او بعضاً منها قلت  
 هذا البعض ليس بعض المدعى لانه اذا ادعى بعض الدار  
 يكون ذلك البعض جملة المدعى كما هي اذا ادعى جملة فافهم  
 بختم تحرير تم تسيير في عاشر شهر صفر الحيرة في العام السادس  
 من العشرين من من المائة العاشرة من الهجرة النبوية  
 الفخرة على صاحبها افضل الصلوة  
 والسلام وعلى آله واصحابه الغر الكرام  
 مامشيت الاقدام ومشقت الاقدام  
 على يد مؤلفه المحتاج الى الله القوي العلي عبد الله

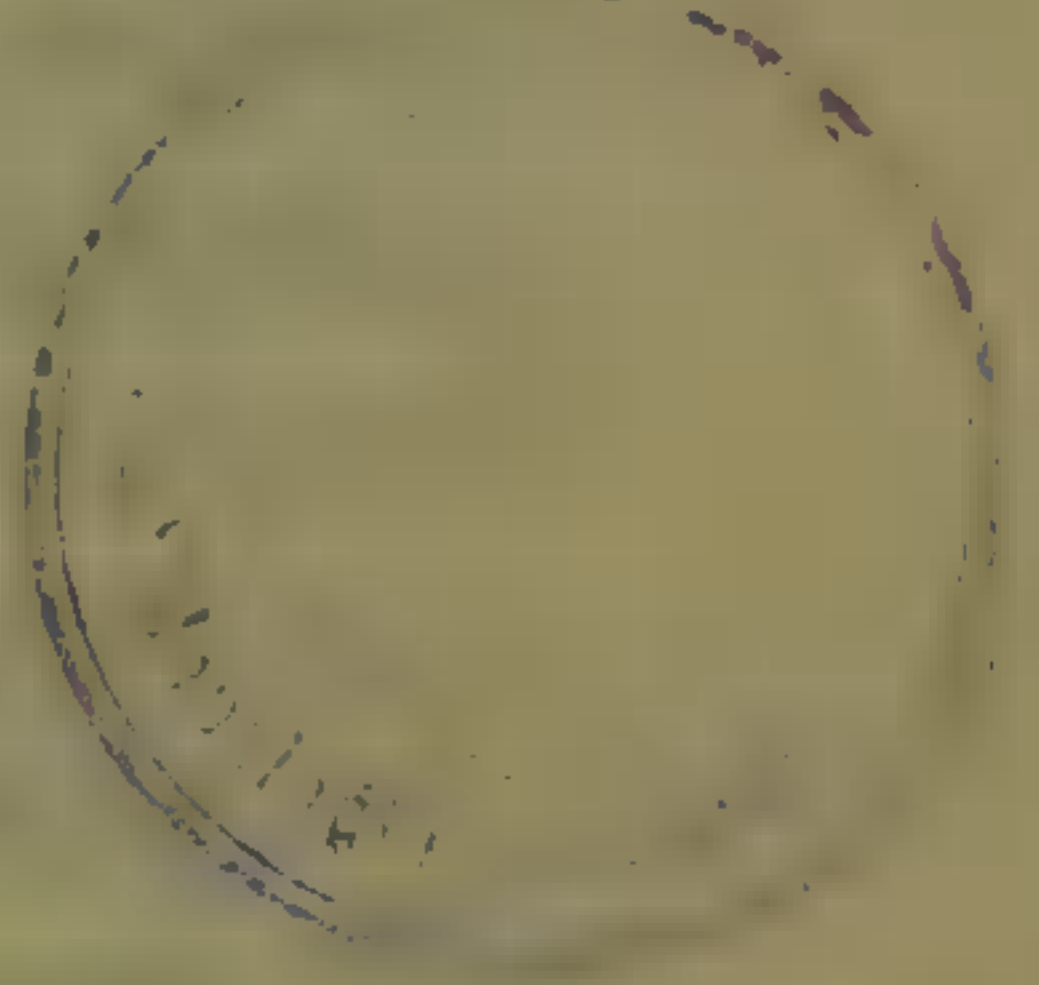
ابن علي  
 القيصري

كتب في ابتداء الازمنة  
 باسم تائب ساحة الزمان  
 في بيعة كحلتي وعلى راس دولتي  
 قد التفتي فغير الى بابك العليل  
 فارحم شدايدي وغفوقي وذوقتي  
 والله من عظمائك ما قطع الرجاء  
 اذ انت عاين حرمته كحضر رافعة



*[Faint, illegible text in the left column, likely bleed-through from the reverse side.]*

*[Faint, illegible text in the top right section.]*



*[Faint, illegible text in the bottom right section.]*



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله على ما أتت بالعلماء أركان دوله آل عثمان وشيخه بالفضل  
 اوتاد شوكتهم في كل اوان فلذلك كانت البرية في ايام سلطنتهم في الآفاق  
 والامان اللهم اجعلهم كذلك مادامت الشمس طالعة ودوار الدوران  
 وزين مجلس صدارتهم الآن بسمي راسوه الرحمان الذين نال احدهما في القر  
 بالعبوة والاخر بالديران لما انهما لم يدعاهما انتسب اليهما في زوايا الخس  
 وجنابا النسيان فذلك وصفاهما من جهة فقيل بين الناس مما المحدثان واصليهما  
 سيدنا محمد الذي ظهر من افراد امته مثال هذان وهما آله واصحابه الذين لم يخل  
 عمر يندى بهدايم كل زمان فيقول العبد الفقير المعترف بالتقصير يرجو  
 بين يوسف القرماني مولدا والانقروى توطنا منده ورفقة ذكره فيرأيندا  
 مما سخر لي من الكلام على كلاي مولانا خسر ومولانا احمد الشيركبال باننا  
 ذاد وحاولت بها الوصول الى خدمته من مدينتي الصدر الى افراس عواطف  
 احاسنها بفتح ولظفر من روادق انعامها بجمع وانا اسال الله تعالى النبل الى  
 هذا المسؤل والنور بذلك للممول اذ هو على استجابة كل دعاء قدير و  
 باسلا سيطرة كل بناء جدير مولانا خسر وبخرج من المسجد عند  
 الاقامة فيه مصليا الى العصر والمغرب مرة لكل صلاة الشغل بعدة عدم كراهة  
 خروج مصليا المغرب مرة كما ذكر لان الشغل بعد هاليس بمكروه بل مستحب  
 بل لانه لو لم يخرج واقتدى بالامام فيما قام ان يعلم معه فليزيم التطوع بثلاث  
 ركعات او يقيم الصلاة ركعة اخرى فليزيم الحائفة لالامام كلاهما غير جائز **قوله**  
 قال في الهداية التمتع الترقى باداء النكسين في سفر واحد من غير ان يعلم بامله

7193/11

بينهما المامام يحيى قال في غاية البيان الذي قاله صاحب الهداية لا يتم به  
 معني التمتع لان الترفق باداء النكسين اذا حصل من غير المامام بامله  
 المامام يحيى لا يسمى تمتعا اذا كان احدهما في غير الشهر الحج من هذه  
 السنة والاخر من السنة الاخرى ولم يوجد المامام بامله يحيى وايضا  
 بكلام الامام الله بكر الرازي ثم قال فان لا بد من التقييد بان يقال التمتع  
 هو الحج بين الحج والعمرة في الشهر الحج سنة واحدة غير المامام بامله بينهما  
 المامام يحيى واجاب عنه صاحب الفتاوى بان ما ذكره المصنف هو تفسيره  
 واما كون الترفق في الشهر الحج من عام واحد فهو شرطه وسند كونه ثم  
 اعترض عليه بان تفسير اللفظ يجب معناه الاصطلاح لا يكون الاثر بها  
 اسميا فيجب كونه جامعاً وما نفا كما تقرر في موضعه فاذا دخل فيه ما ليس  
 من افراد الحد ولم يكن فيلما يكون صحيحا **قوله** المراد من اداء النكسين كونهما  
 في الشهر الحج بقية المقام لان المراد من النكسين الحج والعمرة والحج لا يكون الا  
 في الشهر الحج وكذا العمرة منه اذا المنبادر من ادائها او هما معا وكذا  
 المنبادر من تولد في سفر واحد كونهما في سنة واحدة عيا ما لا يخفى فلا تنقض  
 بشهوة امي احدي دواعي الوطى بامية لا يجتمعان كما قال  
 قوله لا يجتمعان كما حاشفة امية جملة صفة له لا يجوز لان الموصوف موزة  
 بالاضافة الى المعرفة والجملة لا تقع صفة للمعرفة على صرح به في الخبر  
 عبد نزوح امرأة باذن المولى فرض الفاضل النفقة عليه فاجتمع عليه **قوله**  
 الف درهم فيبيع بخمس مائة وهي قيمته والمنشئ عالم ان عليه دين النفقة



ببيع مرة اخرى المهروم منه انه يبيع في نفقة بجمعة مرة بعد اخرى  
وليس كذلك بل يبيع في مرة اخرى لو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ما يبيع  
مرة في النفقة بدل عليه قولهم في الفراق بين دين النفقة وبين سائر  
الديون حيث لا يباع في السائر الا مرة ان النفقة بتجدد في كل زمان فيكون  
دينا اخر حادنا بعد البيع بخلاف سائر الديون قول الوفاية وباول  
ولاد بلدينه ابنا فان حلا لا يستقيم الا بزيادة لو يمكن وباول ولاد بلدينه  
لو كان ابنا فان حرة قوله اول ولاد مبتدأة وكذا وصفت بالبلد النفقة  
وهي قوله بلدينه وقوله ابنا حال من القهر المنسوب فاشبهت الشرط على ما عرف  
في الحق ولما دخل الفاء خبرها فلا حاجة الى هذه الزيادة لان النفي في اللفظ  
ولا النفي في المعنى فتأمل في الوفاية ولو شهد بعقوبة احد عبيده بطلب  
الا في الوصية واستدل عليه مصدر الشريعة بدليلين احدهما ان العتق و  
التدبير في مرض الموت وصية والحكم في المدعى في اتيان الوصية انما هو الموصي  
لان نفقه يعود اليه وهو موصي له خلف وهو الوصي او الوارث والثاني ان  
العتق يقع بالموت فكيف كل من العبدين خفيا متعينا ثم قال صدر الشريعة  
الدليل الاول مشكل لان المتنازع فيه ما اذا انكر المولى تدبير احد عبيده  
او الوارث ينكر ذلك بعد موت المورث والعبدان يريدان اثباته فكيف يقال  
المدعى هو الموصي او ناييه واعترض عليه المولى القاضل بان لا يتم ان المتنازع  
فيه ما ذكره بل انكار المولى تدبير احد عبيده وارادة العبدان اثباته ليس  
الا فيما اذا شهد في صحة المولى على انه اعترف احد عبيده او بر كنه لا

وقد قال في الهداية وهذا كلامه اذا شهد في صحة على انه اعترف احد  
عبيده وقال بعده اما اذا شهد انه اعترف احد عبيده في مرض الموت اليه  
ثم قال المولى المذكور واجب من قول صدر الشريعة ما قال في الكافي وبيعه  
الزبيل وجه الاحتجاج ان العتق في مرض الموت وصية حتى اعتبر من الثلث  
والتدبير وصية سواء كان في الصحة او في المرض والحكم في تنفيذ الوصية  
الموصي لان وجوب تنفيذ الوصية لحقه ونفقه يعود اليه وانكاره مردود  
لانه سفيه ومعلوم انه خلف وهو الوصي او الوارث فتحقق الدعوى  
من كل واحد وصية او وارث فانه غير صحيح اما اول فلان انكار المولى  
ليس في هذه الصورة بل في ما اذا شهد في صحة المولى كما مر واما ثانيا  
فلان حقيقة الدعوى من الوارث في هذه الصورة غير معقولة اصلا لانه  
اذا قال اعترف مورثي احد عبيده كان اقرار الادعى فلا يحتاج الى اثبات  
بهذا كلامه ليس مراد صدر الشريعة فان في القاضل المذكور بل مراده  
انه كيف يمكن جعل الموصي او ناييه مدعيا معه كونه منكر اذا المدعى من يدي  
ويريد اثبات مدعاه ومما العبدان في تلك الصورة لا من ينكر لانه مدعى  
عليه وانكاره ممنهنا اما الموصي كما اذا ادب الشهاد في مرض الموت او ناييه  
وهو الوصي او الوارث كما اذا ادب بعد موته فالجواب الصحيح هو ان يقال  
ان كونه مدعيا حكى باعتبار ان النفقة يعود اليه لا حقيقة فلا نيا فيه  
انكاره فتأمل وكذا مراد صاحب الكافي ومن تبعه ان الشهادة في الوصية  
انما تقبل لكون المدعى معلوما ومولوا الموصي كما اذا ادب الشهاد في



مرفى مودة اوتايه وملا الوهي والوارث كما اذا ادياها بعد مودة وذلك  
لأن نفع الوصية يعود الى الوهي وانكاره مردود لانه سعة على ان لو  
مدعيها حكمي لا يقتضي فلا ينافيه انكاره مدعيه نفسه والامر في نايها سهل لان  
الاصل لو كان مدعيها حكما غير معتبرا انكاره كان الخلف كذلك لانه قائم مقامه  
قوله واما ثانيا فلا يخفى الدعوى من الوارث في هذه الصورة غير مقبولة  
الحج الدعوى منه انما توجد حكمي لا خفية كما عرفت بل الموجد منه  
حقيقته الانكار فلم يزد الاجتهاد الى انكاره فاذا تحققت ذلك عرفت ان الذي  
ينبغي من العجب اني سألنا عن المذکور \* حاصل جواب صدر الشريعة  
عن الاعراض الفاعل ان الخلف كما يكون على الماضي والآتي يكون على الحال  
ايضا فلم يذكر مود من اف مع الخلف انما يقطن من كون الخلف على الحال  
فمودة للثبوت حلف على الماضي ولا يوجد الخلف على الحال حقيقة ولذا لم يذكر  
كسره ثم قال وفيه بحث لان الحال المقابل للماضي والمستقبل عما ذكره وهو  
الدين ونفع من بعده من الخلفين اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل  
يعتبر امتداده كسب العرف مع والوا ان زيدا اذا صلى فهو حال الصلوة  
مادام مصليا واذا كتب فمودة حال الكتابة مادام كاتبها فاذا قال زيد  
حين كتابته والله اني كاتب بكذا عينا على الحال بلا مزية ولا يمكن اعتباره  
ماضيما فالسؤال باق بل الصواب في الجواب ان يقال لا وجه لهذا السؤال  
بعديا قال او لا ان مطلق اليقين اكثر من الثلث هذا كلامه في كل  
من اليقين الجواز بحث اما الحق فلا نكلام في ان بناء على الظاهر على

التي هي كيف واجزا الزمان غير قاصرة وكلام صدر الشريعة على الخلف  
والثبوت في جواب فلان الخارج بقيد الاعتبار الخلف الذي لا يثبت  
عليه حكم من الاحكام المذكورة بخلاف هذا الخلف لو وجد كما اذا قال  
كاذبا والله اكذب الان وان كان حدها الرجيم ترجم حين وضعت لان  
التاخير لاجل الولد وقد خرج والمرضى لا ينافي اقامة الرجيم الولد  
قد لا ياكل الطعام ولا يباخذ ثديا غير انه في ينصرف الولد بجرماته  
عقبه للوضع الا يري انهم اوجبوا الارضاء على امة في مثل طاعة  
وان ترجم من الاربعين بعد جرم حذوهم ربع الدية وقبله اي ترجم منهم قبل  
الرجم حذو الممنوع من كلامه الرجوع احدهم لو وجد قبل الرجيم ولو وجد  
القضاء به يجب الحد عليهم جميعا وليس كذلك لما عرفت من دليله وهو  
ان كلامهم قد دفع في الاصل وانما يصير زيادة بالشأن القضاء فاذا  
لم يتصل به قد فاقحرون ولا يورث بقوله يا ابن مائة السماء فان  
في ظاهره اني كونه ابنا ليه وليس المراد ذلك بل التشبيه في الجود والسماحة  
والقصا لا يراد هذا المعنى حال الغضب من قصده معصوما  
على معصوم وقال في شرحه قوله مع معصوم متعلق بالفهم البارز في  
قصده الرجوع المقطع الطريق هذا قول بجواز اعمال الفهم وهو  
فاسد لانه في الخلف لا انعقد عليه اجماع النخاة من ان الفهم لا يدل وان كان  
عبارة عن المصدر لان لفظ العامل لا يثبت برأى مطلقا والاخبار يدل  
المعنى ولم يزد الم يجوزوا الاخبار بالذمة عن المصدر العامل وحكم الائم  
والقود عينا وقال الشافعي وهو غير متعين بل الولي غير بينه وبين اخذ



الدين لنا قوله ما كتب عليكم القصاص والمراد العمد لانه واجب في الخطا  
 الدين لعقوبة ومن قتل مؤمنا خطأ الآية ولانه عدم قال العمد هو الذي  
 موجب قوله لان العمد لا يكون قودا نعم قال في كل من الدليلين اسكال اما  
 في الاول فهو ان من القواعد المقررة في الاصول ان تخصيص بالذكر يدل  
 على تخصيص تخصيص الخطا بالكدس لا يدل على قصر الدين على الخطا بل يجوز ان  
 يكون الدين مشترك بين العمد والخطا كما ذهب اليه الثاني واما في الثانية  
 فهو ان من القواعد المقررة في الاصول ايضا ان تقييد المطلق بنسخ وهو  
 لا يجوز بخبر الواحد والظاهر ان هذا الحديث كذلك ومن ادعى الشبهة  
 فعليه البيان وان تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد قبل ان يخصص بكلام  
 مستقل موصول لا يجوز ولفظ القتل في الآية اما مطلق او عام و  
 على التقديرين لا يجوز العمل بخبر الواحد ليس الاستدلال بهذه الآية  
 بما ذكره بل بالاسلوب والسوق فاما مثل هذا المقام فينبغي ان يختص  
 كل من القتلين بحكم عام ان لا يتم ان لفظ القتل لم يلحقه التخصيص بوجه ما  
 اذ فدلغة تخصيص القتل كنه عنه كالقتيل بالارتداد قبل العرض مثلا فان  
 امثاله محصورة عنه اما بالاجماع او بالخبر المشهور على ان هذا يمكن ان يكون  
 دليلا التزاميا لا تحفيضا اذ الخصم يفهم مفهوم المخالفة وكذا التخصيص للعام  
 بخبر الواحد بل الوجه ان يقال ان الآية يفهم بعضها بعضا فتفهم كما ذكركم  
 في القصاص حيوة يدل على ان موجب العمد هو القصاص فقط لان معنى الآية  
 على ما ذكره التفسير وكتب للمعاني ان القاتل اذا احاط ان قتل قتل  
 ارتد عن القتل واذا لم يقتل لم يقتل فيبيان على الحيوة وظاهر ان هذا

مختص بالعمد فان القاتل في الخطا لا يقتل بل يختص بالدين وبه يظهر الرد  
 على الشافعي فيما ذهب اليه فتأمل فانه مما تقرر ان به لولا ان ملهم الصواب  
 واليه المرجع والمآب هذا كلامه للارادة عن القتل يحصل باجماع  
 ان لولي القتل ولاية قتل القاتل عدا ولا ينافيه احتمال ولاية  
 اخذ الدين كما لا ينافيه احتمال العفو والصالح فتأمل هذا اخر ما تضمنه  
 ابراهه في هذه الورقة مما نسخ من الكلام على كلام مولانا خسر وقد  
 الله تعالى بغيره وسكنه في اعلى جناته فلنرجع الى ابراهيم ما نسخ من الكلام على  
 كلام مولانا الشريف بكما يشاء زاده زاد الله تعالى في العقبى زاده  
 في الاصلاح ولام دخل على فعل عن غيره الى وقل في شرحه اراد بدخوله  
 على فعل قريب منه لا تعلق به لانه امر معنوي لا يوقف عليها الا من حرمة التكلم  
 وعبارة الحمدانية صريحة فيه حيث قال بخلاف ما اذا قال ان بعث ثوبا  
 لك لا احرى في اللام دخل على العين لانه احرى اليه ان يعلق اللام  
 بالبيع فيقتضي اختصاصه بالحق اطلب سواء قريب منه او من العين الا انه اذا  
 قريب من العين لا يتعين التعلق به بل يحتمل والتعلق محذوف عما  
 ان يكون صفة للعين فيخرج الثانية بقرينة القرب في قولك ان بعث  
 ثوبا لك تحتمل ان يكون اللام متعلقا ببعث فيقتضي اختصاصه بالبيع بالحق  
 وان يكون متعلقا محذوف على ان يكون صفة للشئ فيخرج الثاني بسبب  
 القرب فيقتضي اختصاصه بالشئ بالحق اطلب بان يكون مملوكا له فحتم  
 اذا برع ثوبا مملوكا له سواء كان بامر او بغير امره علمت به اولم







الفسخ رده عليه يجوز ان يعزل الوكيل ويعلم بالحل ثم يحتج قاض  
 في مختلف فيه غير مخالف فلا يندفع به الفرع **قال** في كتاب القضاء **قال**  
 ويعني حكم قاض في مختلف فيه غير مخالف للكتاب والسنة المشهورة والا  
 جماع الا اذا كان الاختلاف في نفس القضاء ثم قال ومثال ذلك قضاء من  
 ولي بالرشوة والقضاء بجواز ام الولد واما القضاء على الغائب فلا يصلح  
 مثالا له لان الجحد فيه سبب القضاء وهو ان البينة هل يكون حجة من غير  
 خصم حاض للقضاء ام لا ذكر صاحب الخلاصة في كتاب المنقود هذا الكلام  
 في عدم صلاحية مثالا له مطلقا حيث لانه ذكر في البراري في خلاصة الفقه  
 فظهر الدين ان نفس القضاء هذا مختلف فيه فيثبوت على الامضاء وفي هذا  
 لا يقع رده على صدر الشريعة حيث جعله مثالا لما كان الاختلاف في نفس  
 القضاء **قال** ومنه شراطين وهو ان يكون القاضي عالما بان ما حكم فيه  
 بجحد فيه ولا يكون فيه علم بان المسئلة بجحد فيها كما اذا قضى ببيع ام الولد  
 غير عالم بانها ام الولد فانه لا يجوز ولو كان عالما بان مسئلة ام الولد  
 اجتهاده ذكر في مينة المفتي **اول** قال في البراري قال الصدر **وقال**  
 يعني خلافا **قال** ونصابها في عيوب النساء فيما لا يطلع عليه  
 الرجال امرأة ثم وتقبل فيها شراة رجل واحد ايضا لانه لما قبل خبر شراة  
 المرأة كان الرجل بالطريق **الاول** في اولوية جنة لان جوازها  
 خلافا دون **الاول** ذكره في الخلاصة **قول** في كتاب الاجارة وقال صاحب  
 الرضبة هذه الحيلة عند ضعيف لان لم يجوز الاجارة الطويلة

انما لم يجوزها صيانة للوقف عن البطلان فان الوقف اذا بيع في المستاجر مدة  
 طويلة والناس يرونه ينصرف فيه تصرف الملاك يبيع في قلوبهم انه ملكه فيشبهونه  
 لو ادعاه يوما من الدهر فيبطل الوقف وفي حق هذا المصلحة لا فرق بين  
 ان يكون الاجارة معقودة بعقد واحد وبين ان يكون يعقود متفرقة  
 ثم قال ولا يندفع عليك ان الفرق بينهما واضح فانه اذا كان الاجارة يعقود  
 متفرقة لم يتولى الوقف ان يفسخ الاجارة اذا خاف بطلان الوقف من جهة  
 ما ذكره لانه لا يغير لازمة في غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت بعقد واحد  
 ففهم الضعيف من ضعف الفهم هذا كلامه **اقول** في تضعيف من الضعيف  
 ضعف لانه لا يثبت من التدبر على الفسخ وقوع الفسخ البتة اذ يجوز ان  
 لا يفسخ مع قدرته على الفسخ بسبب اعتماده على ان المستاجر لا يدعي  
 ملكيته لصلاحه او لشدة وقفية الوقت او بغيره من يتعلو بالموتى  
 من الاعراض الدنياوية فيجوز ان يتركه بيده زمانا طويلا فيلزم المحذور  
 وليكن هذا آخر ما وعدنا ابراهمة في هذه الورقة مما نسخ من الكلام  
 على كلام هذا المولى الفاضل ولله الف خير كلامه كثير على كلامه لكن  
 لا كتب في هذه الورقة بهذا منه حاشا له على الحمد لله على  
 الحامد وعلى رسوله الصلوة والسلام



بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على ما اعطانا شيئا من الشعور بالمسائل الفرعية و  
دلائلها بعد ما ادلانا بنذام العتور على اسرار العريضة ودقائرها  
جدد يرتبط به بواطن النماء وظواهرها واصبح علم من خصة  
سوا طبع الحج وجلالها يحذ الموتى باقوى دلائل النبوة وبراهينها  
صلوة ينظم بها عظام الكمالان وجرابها وعلم آله واصحابه  
الذين ابرموا اساس الشريعة وقواعدها فيقول العبد  
لطيف العترة بالتفسير يري محمد بن يوسف الغماني المتوفى في سنة  
انقرة الحجة صان الله امرها من كل آفة وبلية مله ورقه غنوية  
على بعض ما ذكرته اجوبة عن الاعتراضات التي اوردها ابن الملك في  
شرحه للمنازع عن الاعتراضات التي اوردها المولى الفاضل الشهير  
بكمال باننا اذا داه في شرحه شرح اصلاح الوقاية وشرح اصلاح  
الغرائب وعلى السولة في مودة على كلاي هذين الفاضلين  
اخف بها خدمته من موهبته الفاضل والفضلاء ومجلى الاذلاء  
والضعفاء فانه قضاء المسلمين وآلى ولاية الموحدين المخصوص  
بعناية رب العالمين المتصدى لابرار انار الشروع المبين مجيبا لما اثر  
الدين الرفيع هو الاحمدى وحجيا المراسم الشريفة البديع الحدى المؤيد  
بالتأييد الالهى الاحدى القاطن الملقب بالشيخ محمد الاوحدى اليه  
الله تاليس العز والملا والفاضل عليه من بركاته ما يشاء واسعد

7193/12

بسم الله العتي كما اسعده بعبادة الدنيا حتى يكون من سعده في الاول  
والاخرى اللهم ارض عنه وارضه واسطه الدوام والبقاء في مقام حكم  
والفضاء امين يا سامع التضرع ممن دعا حتى ينذكر بها عبده  
المختص وداعية الخلق ولم ينكره في زوايا الخلق والعناء وانفذ  
وعده الكريم اذ وعد في حين شرف ديارنا بقدمه من بيت الله الشرف  
ان يشفع لي في اعطاء مدرسة قزوين بك على وجه التماسه من الاموال  
عطاء كي يحصل لطلبة الكبري والمتوبان العظمي وكصل لهذا الفقير  
ممن لا يخص نعم التي ان اذكر عند من مزايا شانه واحطه ببال من  
ذلك حاله لكن عموم احسانه وشمول انعامه قد غرق في اجتران على  
مثل هذا الامر العظيم والمطلب الجسيم والامسول بالنيل لهذا المسول  
والغرض بذلك المأمول اذ هو على كل شيء قدير وبالإجابة جدير  
ابن الملك في تعليل كون الوقت شرطا لاداء الصلوة نقلا عن الشرح اذا لم يتحقق  
الاداء بدون الوقت مع انه غير داخل في مفهوم الاداء ولا مؤثر في وجوده ثم  
اعترض عليه بان يقول الشرط بوجوب الوجود عند الوجود ولا يوجب العلم  
عندنا فلا يصح هذا الاستدلال بهذا الكلام هذا مخالف لما صرح به  
الشيخ محمد بن مشرف الخالدي الحذوي رحمه الله من ان الشرط عند الفقهاء بما  
عما يلزم من عدمه عدم الشرط ولا يلزم من وجوده وجوده وبه فارقا  
العلة اذ العلة ما يلزم من وجودها وجود المعلول كالوجود فان عدمه  
يستلزم عدم الصلوة ولا يستلزم وجوده وجودها عما لا يخفى



ولغايل ان يقول كيف ان ينقل السببية الموهبة في اليوم الاول من  
اجزاء وقت الصلوة بعينها واما عرض لا يحتمل الانتقال من محل الى اخر  
المراد من الانتقال هنا ثبوت المثل فلا عذر واما ان السببية وان كانت عرضا  
لكن لها حكم اليوم من شرعا ولهذا انوصف بالثبوت والبقاء نقلا عن الشراح  
في جواب ما قيل لو شرع رجل في النقل في الوقت الكثرة ثم افده ينسب ان لا  
يجوز قضاؤه في الوقت الناقص لانه صار دينا في الذمة وفي غيره مقصودة  
ولكنه يجوز ان باب النقل واسع فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره ثم قال وفي نظر  
لان النقل بعد الشروع بالافاد صار واجبا ولم يبق نقلا في حق القضاة و  
لهذا لا يجوز قضاؤه قاعدا مع القدرة على القيام بخلاف حالة الاداء فلا  
ينظر فيه احكام النقل النقل بالافاد بعد الشروع فصار وان كان واجبا  
لكنه لم يبلغ درجة الواجب بل يجب بالشارع لان وجوبه لغزوة صونا للمودى  
عن المبتلان على ما حقق في موضعه فيتعذر بعد الضرورة فلا ينظر في ذلك  
ثبوت الواجب على الكمال لاحالا ولا مالا الى لا في حالة الاداء ولا في حالة القضاة  
لان ذلك مصير الماوراء الضرورة وذلك لا يجوز وافول ان ما كان دينا في  
الذمة انما لا يودي ناقضا اذا كان واجبا موقفا وكان الوقت سببا لوجوبه  
واما اذا لم يكن كذلك فيجوز لان الوقت المذكور اذا فات عن الوقت  
وجبة في الذمة كاملا بسبب كمال سببه وهو كل الوقت فلا يودي ناقضا لان  
الكامل لا يودي ناقضا بخلاف غيره لان وصفه لا يتغير مع نقصان الكمال  
بل يكفى في الذمة كما وجب فاذا وجب في الذمة ناقضا بسبب الشروع في الوقت

النافع ثم الافاد او بالند وفيه يجوز قضاؤه في الوقت الناقص لانه قضاء  
كما وجب ولغايل ان يقول السبب لما كان ناقضا كان ما ثبت به في الذمة  
ناقضا ايضا فبعد مفعول الوقت لا ينصف بالكمال انما يلزم ذلك اذا كان  
سبب الوجوب بعد الخط الفوان للجزء الاخير الناقص فقط واما ان كان  
سببه كل الوقت فلا يلزم على ان نقصان ذلك الجزء ليس لذاته بل بانصال  
الفعل به بسبب التشبيه بعبادة الكثرة على ما اعترف به انفا فاذا مفعول  
خاليا عن الفعل لم ينصف بالنقصان فلم ينصف ما ثبت به بالنقصان ايضا  
جعل كل الوقت سببا بعد الفوان لا يصح في كافر اسلم في آخر الوقت  
لعدم الاصلية للوجوب في جميع الاجزاء المراد بكل الوقت جميع اجزائه  
بعد ما كان العبد اهلا للوجوب فان قلت فعمل هذا يلزم حوا في قضاؤه  
عصر من اسلم وقت الاحرام ولم يؤد في وقت الاحرام من اليوم الاخر بسبب  
كون وجوبه ناقضا بالنقصان سببه مع انه غير جائز قلت لان عدم الجواز  
فانه غير من وجب عن السلف فيحتمل ان يكون جائزا سلمنا ذلك لكن النقصان  
انما يتحمل في الاداء بسبب شرف الوقت فاذا فات الوقت لا يتحمل  
النقصان لعدم الجائز له في الغايث على ان انقضاء ذلك العهد بالنقصان  
غير مسلم لان سببه وهو وقت الاحرام انما ينصف بالنقصان بسبب  
انصال الفعل به كما مر فلا مفعول خاليا عن الفعل لم ينصف بالنقصان فلم ينصف  
ما ثبت به في الذمة بالنقصان ايضا في تعليل قول المصنف في شرطه قضاء  
رمضان نية التعميم من الليل لان الاوقات غير متعينة للصيام ان فيقع



الامساك في اول اليوم من مشروع الوقت وهو النفل ولا يقع من القضاء  
واما اذا نوى من الليل فليفتد الامساك من اول النهار لم يحتمل الوقت وهو  
القضاء فيه بحث وموان ترك الصوم في رمضان بسبب السفر والمرض  
لما كان مشروعاً وكان القضاء ايضاً مشروعاً فلا بد لهذا المشروع من وقت  
ومذا الوقت ليس الا الايام الغير الرمضانية فيكون القضاء من مشروعان  
منه الايام ايضاً فلم لا يجوز للعبد ان يصرفه الى القضاء بالنية في اول النهار  
ولا اعتبار للاساك لما في النية لان الكلام في العبادة والامساك لا يوصف  
بوصف العبادة الا بالنية اذ لا تحقق للعبادة بدون النية فضعف  
الجواب عنه بان محليته تلك الايام للقضاء عارضة فلا اعتبار للمعارض عند  
امكان اعتبار الاصل غير خفي على الفطن لان كون ظاهر حال المسلم ان  
يستغل بالنبرج عن مع بقاء الدين في ذمته يرجح جانب الفرج عما قالوا  
في صحه اداء الحج بمطلق النية وعدم صحة نية النفل في تعليل قول  
المص ولا ينادى بالحج باطلا في النية لان ظاهر حال المسلم الواجب عليه  
الحج بعد تحلل مشاؤه السفر ان لا ينوي النفل فتعين الغرض بدلالة الحال  
فنهض المطلق اليه ثم قال ولقائل ان يقول يشكل على هذا مسئله  
ضيق الوقت فانه اذا لم يبق من الوقت الا قدر ما يبع فيه فرض الوقت  
ففي هذه الصورة يشترط نية التعيين ولا ينادى بمطلق النية مع وجود  
الدلالة من جهة المودى فان المسلم لا يشتغل بفرضه باداء  
النفل الدلالة الاولى قوية بانضمام مشاؤه السفر الا يبرك

انا نشأ هند كثر امن عليه قضاء الصلوة يشتغل باداء النوافل بخلاف  
من عليه الحج فانه لا يشتغل بالنية باداء النفل بعد تحلل المشاؤه العظمى  
على حاله كفى وايضا يقتضي هذا عدم اشتراط التعيين والنيية في قضاء  
رمضان بهذا اخر ما وعدنا ايراده مما تعلق بكلام ابن الملك فليشرع  
في ايراد ما وعدناه مما تعلق بكلام الطويل العاقل المذكور في ايضا  
الاصلاح والتحقيق ان سبب وجوب الفل في الحيض والنفس هو طهر  
الحكمي الثابت بخروج الدم الا ان ايجاب الفل مشروط بانقطاعه فلذلك  
نسب اليجاب اليه ومن الحديث الحكمي بمنع له الجنابة الثابتة بسبب  
الانزال والادخال وايضا بما نقله عن الذخيرة ثم قال ردا على صدر الشريعة  
وبهذا اظهر ما في الفروقات الذي ذكره من قال لما كان الانقطاع سبباً فاذا  
انقطع ثم اسلمت لا يلزمها الاعتسال اذ وقت الانقطاع كانت كافر  
وهي غير مأمورة بالشرايع عندنا ومنع اسلمت لم يوجد السبب وهو  
الانقطاع بخلاف ما اذا اجنب الكافرة ثم اسلمت حيث يجب عليها  
غسل الجنابة لان الجنابة امر مستمر فيكون جنبا بعد الاسلام والانقطاع  
غير مستمر فافترقا فانه مبناه على ان لا يثبت لها بالحيض والنفس حدث  
حكمي مستمر مثل الجنابة وقد عرفت حال ذلك المني ان الحيض  
والنفس ليسا بسببين مستقلين في ايجاب الفل بل بانضمام الا  
نقطاع اليهما لكونه شرطاً للوجوب على ما اعترف به اتفاقاً في صورة حيض  
الكافرة ونفاً سرهما لوجود شرط وجود وهو الانقطاع في حال عدم



اهل به الحل للوجوب لم ينقصد السبب وهو الخيض او النفاس موجبا  
 فلم يستمر اثره وهو وجوب الفل لعدم استمرار شرطه وان كان السبب  
 مستمرا واما صورة حبس المسلم فلا وجد الشرط في حال اهل به الحل  
 للوجوب انقصد السبب موجبا واستمر اثره لاستمرار سببه الموجب و  
 ان لم يستمر شرطه على ان الشئ الثابت لا يحتاج في بقائه الى السبب عند  
 الفناء على ما صرح به المنصور لما قلنا في شرحه للمنفعة واما الجناية فقد  
 سبب مستقل مستمر في استمراره واما اطلاق السبب على الانقطاع وهو  
 شرط فاما سهل وان شهدوا بالوقوف بعد وقت اجرامهم حتى لا  
 ان جواز الوقوف في هذه الصورة لم يثبت بهذه الزيادة  
 على كل من وجب الاستحسان كما لا يخفى في الوجه لتعليقه بما في العارية  
 ان يقال هكذا او اذا وقعوا في يوم هو عند علم عرفه اجرامهم وان شهد  
 الشهود بالوقوف بعد وقت في الاصلاح وان تزوجوا بعقدين  
 متتابعين وقال في شرحه رد التاج الشريعة حيث لم يذكر في التعاقب  
 انما قال بعقدين متتابعين اذ لو تزوجوا بعقد واحد وبعقدين معا  
 يبطل نكاحهما فلا يخفى شي من المهر لا حاجة الى ذكر في التعاقب لانه  
 يعلم من قوله ونسب الاول لان العقدين لوقعا معا لم يوجد مع الاول  
 على ما لا يخفى ولو قال طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فواحدة لا  
 ملكك ايقاع الثلث فتملك ايقاع الواحدة ضرورة ولا يقع شيء من عكس  
 هذا عنده وعند مما يقع واحدة ايضا لانها انما بملكك وزيادة فيصح

ما ملكك وثلاثا الزيادة وله انما انت بغير فوض اليها لان الثلث  
 غير الواحدة والمفوض اليها واحدة لانه لم يقع شيء اهدا لانها في  
 لا متثلة والواحدة في الصورة الاولى وان كانت غير الثلث لكن ملكك  
 الثلث يفتقن عليك الواحدة فكانت الواحدة مفوض اليها ضرورة و  
 اما ما قيل لانه فوض اليها ايقاع الواحدة قصد الا في ضمن الثلث  
 فيرد عليه انه لا عبرة لهذا او لما وقع واحدة في الصورة الاولى لاما  
 فوض اليها فيها ايقاع الواحدة في ضمن الثلث لا ايقاع بقصد  
 لهذا القائل وهو صدر الشريعة ان يقول انما وقعت واحدة في الصورة  
 الاولى ولم يقع في الثانية لان المرأة اذا وقعت الواحدة قصدت  
 قد فوض اليها ايقاعها ضمنها كانت متثلة لامر المفوض وهو  
 زوجا لا محالة لانها انت بما رضيت به لان الرضاء بايقاع الواحدة ضمنها  
 يستلزم الرضاء بايقاعها قصد الان ايقاعها ضمنها انما يتاقي بايقاعها  
 مع الزيادة عليها وايقاعها قصد يكون بدون الزيادة والرضاء بايقاعها  
 مع الزيادة يستلزم الرضاء بايقاعها بدون الزيادة بخلاف ما اذا وقعت  
 الواحدة ضمنها وقد فوض اليها ايقاعها قصد كما في الصورة الثانية فانها  
 تكون في مخالفة لا متثلة لانها انت عالم برضيت به المفوض لانه لا يلزم من  
 الرضاء بايقاعها بدون الزيادة الرضاء بايقاعها مع الزيادة  
 والمباينة ثلث لو قالت حلفت في مدة تحمله وغلبت عليه فله صدقها  
 حلفت للاول ثم قال قيل اقل تلك المدة تسعة وثلاثون يوما لانه



لا بد من ثلث حيض وطهرين واقل مدة الحيض ثلثة ايام واقل مدة الطهر  
 خمسة عشر يوما واعتبر من عليه بان ما ذكرنا قل مدة عدة واحدة وفي  
 المسئلة لا بد من عديتين المراد من الحل المذكور ارتفاع الحرمة العبدية  
 الثابتة بالطلاق الثلث وهو لا يتوقف الا على دخول الزوج الثاني بنكاح  
 صحيح وهو يتحقق في تلك المدة على ما لا يخفى وما حرمة المصاهرة الى  
 ان يطلقها الزوج الثاني او يموت وتنقضي عدتها فهي حرة اخرى تحدث  
 بنكاح الزوج الثاني ولا اختصاص لها بالمطلق الثلث بل نعم الاجنبيات  
 كلها على ما بين في كتاب النكاح وعلى وفق هذا وقت الاشارة في قوله تعالى  
 حتى تنكح زوجا غيره فان ما ان احدهما وطلقا قبل قبض سقط الا  
 اذا استدان بعد فرض قاض لان الشرط كونها بعد فرضه لا كونها باس  
 امر القاضى بالاستدانة على الزوج فرض منه عليه ما دل عليه ما  
 ذكره الزاهد في نقله عن الركن الصباح من ان يقول القاضى استدين  
 عليه كل شهر كذا فرض منه كسب المدعى عليه يكون قضاؤه  
 في الفرائض قال علماء اونا تعلق ثم قال اشار بصيغة الفعل الى حدوث  
 تعلق الطفل لطفون بما له الميث بعد ما صار مال الميث وفايدته تجريد  
 عما هو متعلق بما له الميث وباق المرافعة صيرورته مال الميث كالدين المتعلق  
 بالمرءون وكما للدين المتعلق بالمرءون حال الان حال الاداء وحال  
 القضاة فالى الاول حال سلامة الذمة والثانية بعد خراجها فبا اعتبار  
 الحال الاول كما يتعلق بالمرءون يتعلق بالذمة ايضا ولهذا يجعل الميراثين

مطالبة الدين من الراحمين وجبه له مع بقاء الوهم في يده وباعتبار الثانية  
 يتعلق عن الذمة فيتعلق بالمرءون خاصة فيكون هذا التعلق كأنه تعلق  
 حادث فلا يخرج كدور التعلق المشار اليه بصيغة الفعل فيحتاج الى اخراجه الى  
 حقيقة اخرى تخصص الشك بما يكون صافيا عن تعلق حق الغير بهنم وغير  
 ذلك الا ان يكون كذا من او اسفل من من ذكر فذكر بدل الغلام  
 الذكر وقال لم يهل غلام لان الغلام الطارى الشارب ذكره في المغرب  
 هذا بخلاف ما خرج به في الفتاوى الجزائية وغيرها من ان الصبي يطلق  
 في الاصطلاح على الذكر باثني اثنين من احد الثقلين ويسمى علاما الى ان  
 يبلغ تسع عشر ثم شابا الى اربع وثلثين ثم كمل الى احد وثلاثين ثم  
 شبي الى اخر عمره لغه والغلام شرعا يطلق المان يبلغ وبعده شاب وفيه  
 وعن الامام الثاني الغلام اقل من خمسة عشر حتى يحل عليه وعن محمد الغلام  
 اقل من خمسة عشر والشاب والفتى خمسة عشر وكذا قول الازهرى و  
 الكبر والكبر من الابل بمنزلة الغلام والجارية اللذين لم يدركا وعلى هذا  
 كلام الجوهري ايضا والارنداد ثم قال هذا من جملة الموانع  
 وقد غفل عنه من قال انما اربعة المرند من الى معرفته تحت ايدينا  
 ولهذا جاز فتنه عندنا في الحال على ما خرج به في الهداية في مواضعه واذا كان  
 حريا كان من اصحاب بل دار الحرب حكما فيكون المان فيه من الارث تبين  
 الدارين ومن قال ان السبب هو الاعتراف لقوله عزم الولاء لمن  
 اعترف فقط اخطا في تعيين السبب لما عرفت فيما سبق ان السبب



هو الحق لا الاعتقاد ولم يصب في الاستدلال عليه اذ لا دلالة في  
الحديث المذكور الا على من اعتق ولا واما ان سبب الولاء الاعتقاد  
والاعتقاد في الحديث ساكت عنه اما ان السبب هو الاعتقاد  
او الاعتقاد فغيب اختلاف بين الفراء فذهب الجمهور الى سببه  
الاولى والاخرون الى سببه الثاني ولكل من الفريقين ثبوتات  
مذكورة في الايضاح وغيره واما قوله اذ لا دلالة في الحديث المذكور  
على ان سبب الولاء الاعتقاد فغيب ان فيه دلالة على ان السبب هو الاعتقاد  
عنا ليس الا ان اهل المعاني قد اجمعوا على ان تعريف المبتدأ باللام  
يقيد فقر المبتدأ على الخبر فكيف المعنى ما للولاء الا على من اعتق على ما قالوا  
في قوله لا بد والتعريف في الامور والكم في العرب والامام من قرشي المعتبر  
ذلك مما لا يتناهى وتخصيص الحكم بالمشقة يقتضي ان علمه هذا الحكم  
ليس الا ماخذ الاشتقاق ولهذا الفخر اسوله واجوبه  
كثيرة مكتوبة على حواشي مذهب  
الكتابين لكن كتبت في هذه  
الورقة بنذامنها  
مخافة السامع

71.93/13



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الذي اظهر طريق الحق والهداية الى النهاية ووفق اليه  
عباد بتمام الهداية وتبراج الحكم المترجع بقدر الكفاية وحمل  
الذي لم ينجني كمال العناية والصلوة على نبينا والسلام محمد  
سيد الانام وعلى آله الكلام واصحابه العظام والذين اتبعوا  
اليوم القيام **ويط** فهذا ما لاح على الخاتم الكبير مع قد البقاء  
والنقص عند طاعة باب من الهداية في كتاب السور سبعا  
ليس مع مشروها والبروع الا العناية والغاية واربع الهام  
وقت الشروع والتمتع والى الوشار وعليه التقول والاعتقاد  
**قوله** بالبيع الفاسد الى قوله والباطل لا يبيد الظاهر اراء  
بالفاسد المعنى الاعم للباطل لا المقابل له اما جعل لفظ الفاسد  
شركا بالاعم والاضحى وعجازا عرفيا في الاعم لانه في محل ذكر البيع  
المقابل للبيع الصحيح الذي يتناول الغير الصحيح بوصفه مع صحة

هذا هو الوجه في قوله  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين

هذا هو الوجه في قوله  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين

وموال الفاسد الاضحي وباصله ووصفه معا وموال الباطل

على ان تشبها ولا بقوله كالبيع بالميتة والدم يشوان وادخل  
وقد كان معنى العموم حقيقة في الفاسد بحسب اللغة ثم انه لا يخفى

فان كلاما والعوضين اذا كان محوما يصدق عليه ان احد العوضين  
بحسب فقوله احد العوضين يعني عن قوله او كلاما الا ان ذكر

لرفع توهم كون الفاسد من مقابلة الحرام بالكلال فعلى هذا لا يلزم  
وكون البيع فاسدا لكونه احد العوضين كونه فاسدا لكونه كل من

العوضين معنى قوله واذا كان احد العوضين للح كل بيع واقع  
بشر المتفق قد بين اذا كان احد العوضين او كلاما محوما عند

المتفق قد بين او عندهما ونونا فاسدا لان اللام في قوله فابيع فاسد  
للاستفراق فيكون على عموم في سياقات كلامه من له دين

سماوي فلا يرد عليه بان البيع باخر والخير يرضى صحة  
عنه امر الدية وهذا بناء في ارادة العموم لان موضوع البيع

هذا هو الوجه في قوله  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين

هذا هو الوجه في قوله  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين

هذا هو الوجه في قوله  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين

هذا هو الوجه في قوله  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين

هذا هو الوجه في قوله  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين

هذا هو الوجه في قوله  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين  
فان كان معنى العوضين



الحية وليس مما عند من لم يكن التمثيل بالحق والخير للفقير  
 على عموم **قال الشارح** ولو اراد بقوله عند البعض المسلم بالخروج  
 الى ابدل لكنه خلاف الظاهر **لانه** اذا قيل ان الخبز هو مال عند  
 البعض فالمعتاد ان يراى بالبعض مثل الكفر وبالل مال المتفق  
 فيلزم ان يكون مالا عند المسلمين وان لم يكن مستقوما لا يصح له  
 الشيء بقول كالا الناس ويقول البعض اياه فيوجب حقيقة البيع ويكون  
 فاسدا لا باطلا وهو المطلوب **قوله** والباطل لا يفيد ملكا للفرد  
 الى قوله قال ويبع ام الولد حاصل كلامه ان الوقف بغير الباطل  
 والفاسد مردان المشتري اذا قبض المبيع باذن المالك لم يسمع  
 الباطل لا يكون مالا للفرد ويكون امانة في يد عند بعض  
 المتأخر لعدم اعتبار العقد حتى اذا ملكه في يد لا يضمن عندهم  
 وعند البعض يضمن قبا سا على سوم الشراء وقال بعض متأخرينا  
 الاورقون لا يضمن رح وانه قولها كالا خلافا في بيع ام الولد

في بيع ام الولد  
 انما يضمن في بيع ام الولد  
 في بيع ام الولد

في بيع ام الولد  
 في بيع ام الولد

في بيع ام الولد  
 في بيع ام الولد

في بيع ام الولد  
 في بيع ام الولد

وفي الفاسد يكون مالا للفرد المبيع عند البعض فيكون  
 مضمونا عند جميع متأخرينا وعند الشافعي رح ليس بمضمون  
 وفي مبنى كون المشتري مالا للفرد المبيع في البيع الفاسد  
 اختلاف بين المتأخرين فذهب بعضهم الى ان مبناه تسليط البائع  
 على ذلك لا ملك العيز لان المشتري لو ملك العيز جاز له وطى جارية  
 اشتراها بالشراء الفاسد وجاز للشئع اخذ الشقة في دار اشتراها  
 بالشراء **قوله** ويجوز للمشتري اكل الطعام الذي اشتراها كذلك وفي ذلك  
 الامور لم يخبر النصف المذكور وذهب بعضهم الى ان مبناه  
 ملك العيز لا لزاد المبيعة التي في جيب الدار المشتراة بالشراء  
 الفاسد ياخذها المشتري لنفسه بالشقة وايضا ان لجارية المشتراة  
 بالشراء الفاسد لو قبضها ثم ردها على البائع وجب عليه الاستبراء  
 وكذا الوبايع الاب او الوصي بعد تيمم بالبيع الفاسد ومنعه  
 المشتري بعد القبض جاز عتقه ولو كان مبنى جواز النقص والتسليط



لما كانت الامور المذكورة كذلك على ان عتق الاب الوصي لا يجوز  
 وعدم جواز تسليطها بالاولوية فنعلم ان مبناه ملك العين  
 واجابوا عن عدم الجواز في المسائل المذكورة بانه انما يخلو وطرا لاجابة  
 والكل الطعام لان اشتغال المشتري بها اعراض البرقة وعدم ثبوت الشئ  
 لئلا يلزم الغيابة وقوله وكذا بيع الميتة والدم والحمل باطل فخرج  
 بما علم الزا اذ هو معلوم والدليل السابق وان لا نفاد  
 ركز البيع وهو مباداة المال بالمال واما بطلان بيع الحمل فخرج  
 بالدليل فليس معلوم وفي ذلك الدليل لوجود الركن فيها وقوله وجوب  
 الفوق الح خلاصة كلامه لان في الاول اعراض الحمل والحزير وهو  
 خلاف ما امر به الشرع لان الدرهم وسلي فليست بمقصود  
 واما المقصود بالحمل بخلاف ذلك فانه اذا قول الحكم بالتزويج كان  
 المقصود الثوب سواء كان شراء الثوب بالحزير او العكس  
 لكونه معاينة فيصير كل منهما غنا ومثما واعتبار الثمنية في كل

اولى بحفظ التفرغ عن البطلان بقدر الامكان **قوله** وبيع  
 ام الولد والمدر والمكاتب فاسد ومعناه باطل **قوله**  
 فعلى هذا يكون بيع مؤلّا، كبيع الحرة فيبطل بيع الفرض المضمون  
 اليهم كما يبطل بيع الفرض المضمون الى الحر وليس كذلك قلنا ان  
 اريد ان بيع مؤلّا، اذ كان باطلا يكون مثل بيع الحرة  
 في جميع الوجوه فمفوض وان اريد كونه مثل بيعه في بعض الوجوه  
 فليس كذلك لا يلزم منه بطلان بيع الفرض المضمون اليهم كالمضمون  
 الى الحر في البيع **قوله** وموروا به عنه يتهم في ظاهر كلامه  
 ان القول بالضمان في حق ام الولد والمدر رواية عن  
 ابي حنيفة رح لكن ينبغي ان يحل من الرواية لا في حق ام الولد  
 لان المدر يمان سقوم بالاتفاق بخلاف ام الولد فانها  
 غير متقومة عندنا فكما تضمنت فيه المدر في الفصب لتقوم  
 ولم تضمن فيه ام الولد لعدم تقويم تضمنت فيه المدر

على الركن في حصة  
 من الفرض  
 لانه جائز بيع مؤلّا، وانهم وفقوا  
 انفاض بالحزير منهم نافذة  
 خلاف الحرة مستطاع  
 اذ يمكن ان يكون جواز البيع في الفرض  
 المضمون اليهم لئلا لم تكن في الفرض  
 المضمون الى الحر مستطاع



في البيع ولم تضمن قيمة ام الولد فيه لتلك العلة واما وجه الزيف  
لاي صنفه روح على ظاهر الرواية فالمدبر يبرر ضمان الغصب  
وضمان بيعه فنوان الغصب في البيع باذن المالك فيكون  
امانة فلم تضمن فيه بخلاف الغصب

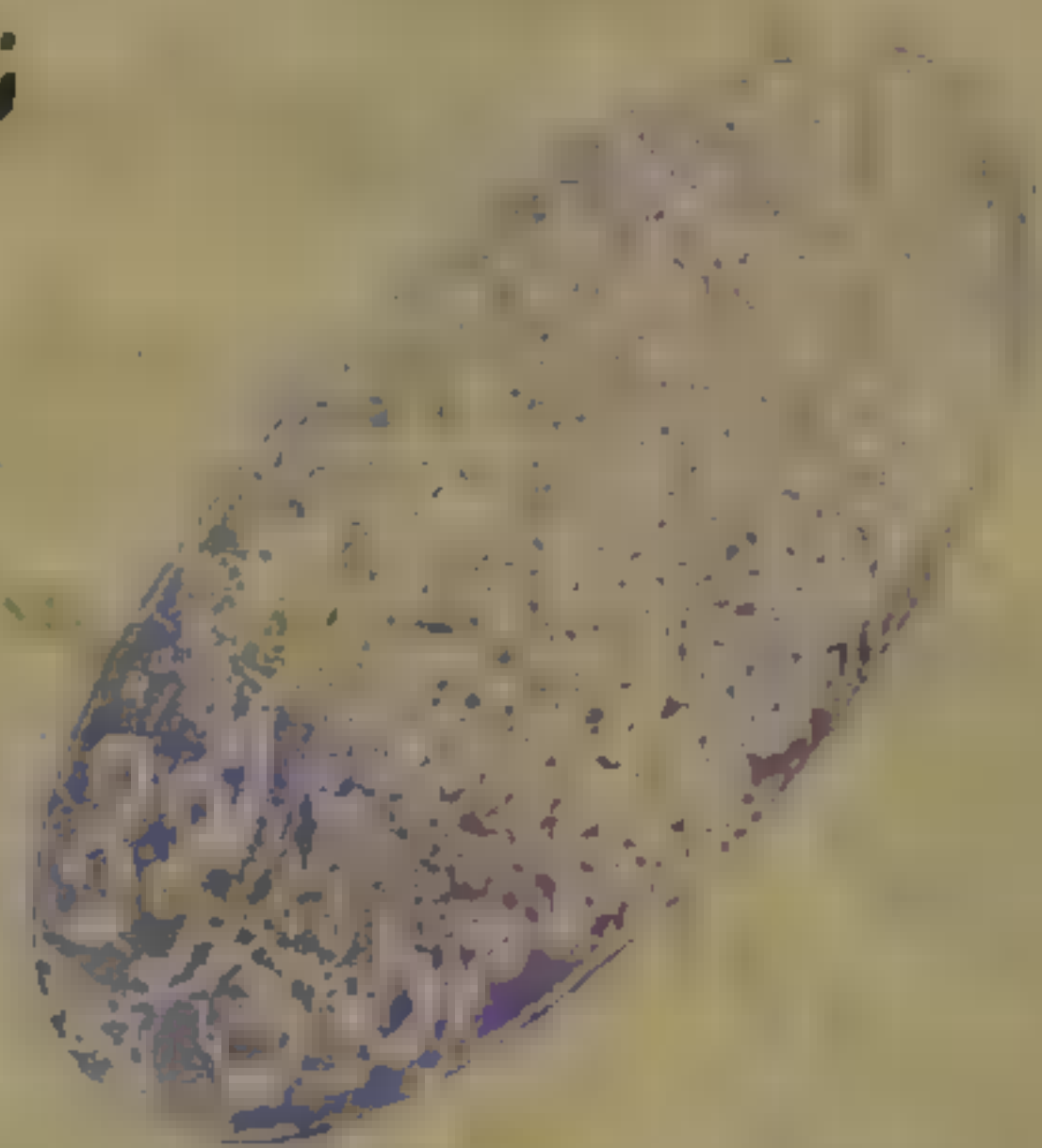
فانه ليس بامانة في بيع

الفاصل من

ظاهر

فتن

فيه



منه رسالة معلولة في غصب الغلب  
للعلامة الرومي بن كمال با



١٤١٣/١٤



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله والصلاة على النبي **وبعد** فهذه رسالة موجهة في تحقيق الغليب **اعلم**  
ان الغليب توسع في الكلام شاع في لسان العرب مدارة على جعل بعض الموقوفات  
ثابما لبعض واخلاقا حكم في التعبير عنها بمباداة مخصوصة للغلب كعب الوقف  
التخفي والنوع ولا عبرة في الوحدة والتعدد لانه جانب الغالب ولاه جانب  
المغلوب وقد يغلب الواحد على الواحد كما في القويين والبرين وقد يغلب المتعدد  
على المتعدد كما في قوله يوم نخسرهم وما يعبدون من دونه الله على بعض الوجود  
وقد يغلب المتعدد على الواحد كما في قوله وكانت من العائنين وقد يغلب الواحد  
على المتعدد كما في قوله وما ربك بغافل عما تعملون وانما الاعبار بالنسبة الى نفسه  
والافضل لكثرة تركه بين الاسماء كلها فهو لا يكتفي في تعيين واحد من الوجود  
المتكثرة بل لابد فيه من تخصيص معين كالذكر في الغف في الغف والخفي في  
وما يعبدون والتعظيم في وكانت من العائنين وفي وما ربك بغافل عما تعملون الا  
ان التعظيم في الاول للغلب عليه وفي الثاني بالغافل عما تعملون الا  
فان فيها ايضا جعل بعض الموقوفات ثابما لبعض اخلاقا حكم في التعبير عنه بمباداة  
المتنوع الا انه يميز فيها عن كل من المشاكليين بمباداة مستقلة فان قلت لا يلزم  
الجمع بين الحقيقة والجاز في الغليب قلت نكل شبهة تخلف في الجبال قبل الوقوف على  
هقيقة الحال قال القاضى الفاضل في افرودة النساء من شرح الكشاف وشبهة  
الجمع بين الحقيقة والجاز واردة في باب الغليب اجمع وقد فرغ عن حل نكل الشبهة  
في شرح قول صاحب الكشاف قلت المراد المنزل كلمة وانما عبر عنه بلفظ الماخر وان  
كان بعضه من قبيل الغلبا للوجود على ما لم يوجد كالمغلب الحكم على المحاطب والمحاطب  
على الغائب فيقال انا وانت فقلنا وانت وزيد نعمتان ولانه اذا كان بعضه

والوجه في التعبير عن الماخر والافق بلفظ الماخر ان الغلبا على الماخر هو الوجود على ما لم يوجد كالمغلب الحكم على المحاطب والمحاطب على الغائب فيقال انا وانت فقلنا وانت وزيد نعمتان ولانه اذا كان بعضه

الحمد لله والصلاة على النبي وبه نستعين فهذه رسالة موجهة في تحقيق الغليب اعلم ان الغليب توسع في الكلام شاع في لسان العرب مدارة على جعل بعض الموقوفات ثابما لبعض واخلاقا حكم في التعبير عنها بمباداة مخصوصة للغلب كعب الوقف

نار لا

نار لا وبعضه منظر النزل جعل كانه قد نزل وانتهى نزوله حيث قال يعني  
ان الوجه في التعبير عن الماخر والافق بلفظ الماخر ان الغلبا على الماخر هو الوجود على ما لم يوجد كالمغلب الحكم على المحاطب والمحاطب على الغائب فيقال انا وانت فقلنا وانت وزيد نعمتان ولانه اذا كان بعضه  
ما لم يحصل واما جعل الماخر بمنزلة المتحقق فالاول مجاز باعتبار نسبة الكل باسم الجز  
والثاني باعتبار نسبة غير المتحقق بالتحقق ويرد على الوجهين انه مع بين الحقيقة والجاز  
ولا يتصور معنى مجازي مع المعنى الحقيقي والجازي ليكون من عموم المجاز والجواب ان  
الجمع هو ان يراد باللفظ معناه الحقيقي والجازي على ان يكون كل منهما مراد باللفظ  
وهنا ان يراد بالمعنى الذي بعض اجزائه من افراد الحقيقة دون البعض ان هناك كلمة  
ومن هنا تبين ان من قال انه من المجاز يكون اللفظ مستعملا في غير ما وقع له نوع  
تلبس بين ما كثر به ونحوه لم يصب في قوله كثر به لما عرفت ان اعتبار علاقة الشا  
في طريق الاستعارة وهو غير طريق الغليب فانه من قبيل المجاز المرسل فامل قول قد  
تبين مما ذكره هنا انه لم يصب فيما قاله في فصل حروف التثنية والتثنية وكثيرا ما سمي  
الجمع حروفا تغليبا ونشبهها بالحروف في البناء وعدم الاستقلال والاول  
اوجه لان في كتاب يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز والاطلاق للحرف على مطلق الكلمة حيث  
نوع الوجه الاول على انه يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز على التثنية واردة  
على كل منهما وحدها ايضا مستخرجه ان موجب ما ذكره من ان يكون الاول وجهاد  
الله لان الاطلاق المذكور غير مخصوص من يكون الجمع قائم واعترض عليه بان هذا  
الجمع يلزم على الوجه الاول ايضا لان الغلب مع حقيقة اللفظ والمغلب عليه مع مجازي  
فيلزم في صورة الغلب الجمع بين الحقيقة والجاز لا يقال الكل مع مجازي اذ اللفظ  
لم يوضع له لانا نقول في يلزم ان لا يوجد الجمع في شيء من المواضع لجريان هذه القلة في كل  
صورة الجمع اقول هذا الجواب ما ذكره القاضى المذكور في كثر الجمع بين الحقيقة والجاز  
من التثنية بقوله لا يقال المعنى الحقيقي جزء من مجرى المعنى الحقيقي والجازي فيكون ذلك



طعن للفناء في

والله اعلم ان يكون الله وجه ايضا لان الاول اوجه معلية



في بعض المصنفات

في بعض المصنفات اطلاق اسم البعض على الكل **ودفعه** بقوله لان قول هو مشروط بان يكون الكل موجودا متخفلا اسم واحد لان ما لم يكن في انفعال الذين من الجن اليه كالانسان المركب من الرقبة وفيه بالجمع المركب من الانسان وليس كذلك بل هو اعتباري يخص ومن غفل عن هذا قال في دفع ما ذكر ويمكن ان يجاب عنه بما اشار الفاضل الشريف في خاتمة الكشاف من الجمعي صورة التعليل انما يلزم اذا لم يكن من المعنيين باللفظ وفي صورة التعليل ان يد به معنى واحد مركب من المعني الخبيث والنجس ولم يتخلل اللفظ كل واحد منهما بل في الجمعي مجاز ولا يلزم جريان ذكر في جمع التعليلية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلها معنى واحد عن فائض اليه بزيادة واحدة في استحقاق اللفظ **اقول** تقرير الجواب على الوجه المذكور خارج عن قانون المناظرة لا وظيفة البيان لان قوله ولا يلزم بما جواب سوال مقدم هامد المتك لا الخبيث **ثم اقول** الجواب الذي ذكره الفاضل المتنازع في شئ الكشاف وارتقاء الفاضل الشريف لا ينقطع عرف الشهادة لانه انما يسمى في مثل التورين وما تعبدون والقوم اذا اطلق على جماعة فهم امرأة واما في خوفنا ريت احد عشر جلاد كان فيهم امرأة فلا ينبغي وكذا في نحو ونمودن لان العود ان افزع عن معناه الخبيث الى المعنى المجازي فلا تغليب وان ابقى على معناه الخبيث يلزم المحذور المذكور ولا محال لتركيب بينهما فامل قال صاحب الفتاوى وباب التعليل باب واسع يحوي في كل فن قال الله سبحانه وكاية عن شيب نخرج جنك يا شيب والذين امنوا معك من فرينا ونمودن في مثلنا اذ قل شيب في نمودن حكم التعليل والافا كان في ملهم كافر امثلهم فان الانبياء معصومون من ان يقع منهم صغيرة فربا نوع نفرة فبالا الكفر **اقول** في نظر لانه اذا راد ان شيبا لم يكن في ملهم كافر امثلهم في اعتقادهم ايضا فلان ذلك وما ذكره بقوله فان الانبياء لا لا بدل على ذلك فاد لانه على انه لم يكن في ملهم كافر امثلهم في الواقع وان اراد

من جلي

في بعض المصنفات

في بعض المصنفات

في بعض المصنفات

في بعض المصنفات

انهم

انهم لم يكن في ملهم في الواقع فليس لانه لا يجدى نفعا اذ لا يلزم منه ان لا يكون في ملهم في اعتقادهم ايضا وكونه ملهم في اعتقادهم يكفي في صحة قولهم ذلك على انه يجوز ان يكون الموديع المصير ورة وهو كثيرا كلام العرب كثرة فاشية لانه لا يسمون بغيره صار مكان عاد ويقولون ما عدت اراه عاد ولا يكلمني ما عاد فلان مال ثم ان شيبا هم اجري على وفوقا قالوا انركنا التنازع فيما لا يجدى فقال ان عدنا في ملهم فلا تغليب فيه ايضا كما زعم الزخري والكاكي **وقال** الترمذي في شرح الفتاوى وليس في قوله بعد اذ جانا الله منها دلالة على ما دل عليه ان عدنا في ملهم بناء على ان النجاة منها انما يكون بعد الدخول فيها على ما سبق اليه الوهم لان النجاة عن الشيء انما يكون بعد الدخول فيه **اقول** ومن هنا تبين انه لا ابا في قوله اذ جانا الله منها عن حمل عاد على معناه كما سبق في بعض الاوامر واما التعليل بما قيل ان صار لا يتعدى في فليس ينبغي لان التعليلية خاصة باللفظ فلا اختلاف لابن في الاتحاد قال الرضي ولا يتوهم ان في التعليلية بين علمت وعرفت فواس حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قام وعرفت ان زيدا قام **والا** ان عرفت لا ينصب جزا لاسمية كما ينصبها علم لا الفرق معنوي بينهما بل هو بكون على اختيار العرب فانهم قد كفون هذا المساويين في المعنى حكم لفظي دون الاخر **ثم اقول** فبالا الكفر لم يصب بحره لان صغيرة فربا نوع نفرة اشياء في حق الانبياء من بين الكفر لان في الاول دلالة على خسة النفس بخلاف الكثرة وكذلك انفق الكل على اشياء الاول والثاني قال صاحب الكشاف في اخر التحريم فان قلت كان جنابا بما في جنابة امرأة نوع وامرأة لوط قلت نفاهما وباطنهما الكفر ونظائرهما على الرسلين فارة نوع **ثم** قالت لقومه انه مجنون وامرأة لوط على ضيقه ولا يجوز ان يراد بالخيانة الجور لانه سبحانه الطبع نفيسه عند كل احد بخلاف الكفر فان لا يتفقونه بل يستخفون ويسبونون حقانته **وقد** صرح في ان الكفر ايسر من نفيسه فربا نفرة الطبع نظرا

في بعض المصنفات

رواها

في بعض المصنفات



الانصب النبوة ومقام الدعوة وان كان الكفر في هذه اشد انما يظهر فاقم  
وفي شرح الغافل الشريف للفتاح في انواعه ان يغلب اكثر من جنس على اقله فغلب  
على الجميع ما هو منسوب الى الكثرة كما في قصة شعيب م اذا اتباعه عليه في نسبة المود كما غلب  
هو عليهم في الخطاب في قوله ولتمودون تغليباً اقول في بحث وجوان التغليب في  
الخطاب فلابد ان لا يترك ذكر الخطاب في محضر من اتباعه اذ لو كان في محضر من  
يكون ان يكون الخطاب اليه م والى سائر الحاضرين من اتباعه معاً بل التغليب والادالة  
في سياق الآية الكريمة على نصيب الحال ولذلك لم يلفت صاحب الكشاف وغيره الى التغليب  
في الخطاب م واسمع بالصواب م وما قولهم وكانت من الغائبين اي كانت من  
من الطغيين وكان موجب الغيب الغائبات لان صيغة الجمع بالواو والنون اتمامي  
للمذكور خاصة حكم الوضع فاهلها على الاناث تغليب للمذكور على الانثى في كونهن  
بان اهلها هم من طاعة الرجال في عدت من جملتهم وادخلت في التعبير عن  
المذكور فان التغليب للمذكور حكم التكنة لا العكس كما نوهه عبارة السكاكي حيث قال عند  
الانثى من المذكور حكم التغليب وقد تكرر في الشرح الغافل حيث وجه ما بقوله م  
من انهم في التعبير بلفظ كمن هو المذكور وضما فان قلت ما تقول في قول من قال من  
ابتدائية وكانت من من اعقاب ما دون فلان التغليب في الآية لان بناء على ان يكون  
تبيينية قلت اي له وجهان لان فيه تنزيلاً للكلام عن درجة بتضييع تلك التكنة  
الطبيقة بل نقول فيه تعويذ لوجه مطابقة الكلام بمقتضى المقام فان المقام في موضعها  
جرات الفضل والمنة والكون من اعقاب بني الانبياء ما يستوي فيه الاقدام كما لا  
يخفى على ذوي الالفهام م قال السكاكي وقال اسم واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم  
فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة حكم التغليب عد الانثى من المذكور وهذا  
على وفق ما ذكره الزخري من ان م استثنى متصل كانه كان جحشاً واحداً بين اظهر

الاول من الملائكة مقوراً بهم فغلبوا عليه في قوله فسجدوا م استثنى استثناءً واحداً منهم  
واقوله م الحاجة الى التغليب في تفصيل افعالهم استثناءً فان بناء على عموم الامر بالسجدة وكذا  
لابد ان يكون بنوع عبارة الملائكة فان للعموم المذكور طريقاً اخر وهو الدلالة وذلك ان  
ان الاكابر لما كانوا مأمورين بالند للواحد فكون الاما غير مأمورين به بالطريق الاول  
فالامر بالسجود وان كان بعبارة مخصوصة بالملائكة لكنه بدلالة عام لا يلبس ايضا  
وبهذا التغليب بين ما في التغليب الذي وقع في كلام الغافل الشريف حيث قال في شرح  
فان ليس من اهل قماره بل بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناءً  
من قوله فسجدوا م متصلاً من المقصود فاقم فلا تكن من الغائبات م قال السكاكي ومن  
هذا الباب قوله م بل انتم قوم تجهلون بنا الخطاب غلبت في جانب انتم على جانب قوم  
اقول قد ثبت في سابق على ان ليس من هذا الباب م قال وكذا وما يك بغافل  
على ان يكون فيمن قرأ بنا الخطاب اي انت يا محمد وجميع المكلفين وغيرهم اقول انما  
قال فيمن قرأ بنا الخطاب اذ يقرأ فيمن قرأ بالياء لصحة الاخبار عن الغائبين  
يؤولون من انكسب تغليب بخلاف الاخبار عن المفرد الحاضر يتحولون فانه لا يصح بدو  
التغليب ومن وهم ان تغيب المذكور لانه على قراءة الغيبة لا يحمل على تغليب غيره م اذ  
لم يبعد في كلامهم تغليب وان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على التكلم فمقدم  
حيث نعلم انه لو لا عدم العهد بتغليب الغائب على التكلم لكان المذكور من مظنة التغليب  
وقد عرفنا انه ليس كذلك لصحة الكلام بعدون التغليب م قوله م نعم الزخري ان  
قولنا وانت فعلنا تغليب التكلم على المخاطب عام ما يصح به فيما نقلنا من كلامه ويرد  
عليه ان الفهم في فعلنا موضوع للتكلم مع الغير وقد استعمل في معناه فلا تغليب في قوله  
عنه ما ذكره الغافل التفتازاني في شرح الكشاف وجوان ذلك اذ لم يعبر عن غيره  
بطريق الخطاب والغيبة لما اذا عبر عنه باحد ما في ان يجري على تلك الطريقة



لان جعلناهما التكم لا يفي لانه لا تحقيق في الغليب ثم يثبت العدول عن مقتضى  
النظر والبرزخ الغليب بل هو اقرب الى الانفاث من الغليب كما لا يخفى عما من  
امضى النظر واجاده **واسه** وفي الرشاد **ثم قال** السكك وكذا يذكر في قوله  
جعلكم من انفسكم ان واجا ومن الانعام ان واجا يذكر في خطابه بالاسلام  
للعقلاء والانعام مغلبا فيه المخاطبون على الغايب والعقلاء على ما لم يعقل به  
اقتضى المقام ثم ان الخطاب يذكر في العقلاء والانعام وذكر في الغليب  
لفظكم فان في محي الكاف دون الهم الغليب المخاطب على الغايب ومحى الهم  
دون غليب العقلاء على ما لم يعقل **اقول** لغايل ان نع اقتضا المقام ثم ان  
الخطاب في الغريبين ونقول فمن الخطاب يذكر في العقول لعدم صلاحية  
الخطاب في غيرهم ثم ان تخصيص الخطاب بهم لا يخلو من تخصيص الحكم المذكور  
بهم ثم والكوت عن بيان الحكم في الانعام لانها به بطريق الدلالة وهذا من  
قيل الاجاز والاختصار بلا حاجة الى الغليب كما لا يخفى على ذوي الاعتبار  
**ثم قال** ومنه قولهم ابوان للاب والام وقران للشمس والقمر وحافقان للغرب  
والشرق **قال** الشيخ والحافق هو الغريب من حق النجم اذا غاب وقيل  
الشرق لانه تحق من الكواكب اي يلحق **اقول** الغليب غير مطبوع بل انظر كلام الجوزي  
حيث قال والحافقان افعا المغرب والشرق قال ابن السكيت لان الليل والنهار  
محققان فيه خلافا **قال** الزمدي علم ان الغليب قد يكون لقوة ما يغلب  
وقضه كاي ابوان وقد يكون لمجرد كونه مذكرا كما في قران وقد يكون  
لفظه حروفه بالنسبة الى الغلب عليه كما في قران وقد يكون لكثرة كائلي عليه  
فيما تقدم من الايات المذكورة يعني في قصة شعيب وقصة لوط وقصة  
مريم وقصة ادم **وقال** الان هري والقران ابوبكر وعمره فغلب عمر لانه

افق

افق الامين وقيل المراد عمر بن عبد العزيز وقيل سنة العرب قبل خلافة عمر بن عبد  
العزيز يعني ما جاء في الحديث انهم قالوا لعمرك ان يوم الدار تسلك سنة العرب **ثم قال**  
الان هري قال ابو عبيد فان قيل بدأ بقر قبل ان يكره هو قبله وهو افضل فلما ان  
يفعل ذكر ابو هري الخبر لا افضل يقولون ببيعة ومقرة وسلم وعامر ويتركه قليلا  
ولا كثيرا **ومن** فتادة انه سئل عن عتق امهات الاولاد فقال عتق القران في جهنما  
من الخلفاء امهات الاولاد في قول فتادة القران عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز  
يعني انه لم يكن بين ابوبكر وعمر خليفة **اقول** قد عرفت فيما سبق ان الغليب من  
قيل المجاز والتجوز في كثر العرب والعرب كسب الصفة لا كسب المادة فان صفة  
الشبهة موصوفة بالواقع النوعي للفرد من جنس مادية فاطلا على فردين  
احدهما من جنس مادية والاخر من جنس مادية تكون مجازا بطريق تغليب  
من جنس مادية على غيره ولا تجوز في مفردة كما توهمه القائل الشريف حيث قال في  
شرح الفتاوى **بما** لزم مني ومنها تغليب احد الشائعين على الاخر بان يطلق اسمه  
على الاخر ويبنى هذا الاعتبار فصد لهما ثم المعتبر هو الاسم لا صف الان يكون لا يغلب  
ذكر كما لو كان **ثم** انه لم يصب في عبارة الاثقل فان احد الشائعين اذا كان اخف يكون  
الاخر خفيفا لا ثقيلا فان الاثقل فكان حقه ان يقول الان يكون الاخرين كوا  
**ثم قال** فان قلت بجود اطلاق الاسم على الاخر لا يكفي في الشبهة كاي المشترك بل لابد من اشتراك  
في معنى ليصير من جنس واحد قلت هو مختلف فيه فقد جوزه بعضهم ان يقال قران  
لظهر وميض وميتان لجارية وبامرة **اقول** لا يخفى ما في هذا الجواب على ذوي الالباب  
فان المسئلة المختلف فيها لانهم ان يكون بيني لاسم شفق عليه **ثم قال** وايضا جاز ان  
يجعل الاخر مسمى باسمه او عا **ثم** ياول الام يعني المسمى به يحصل مفهوم يتناولها فينتي  
باعبار كافي في العلم فيكون الابوين المسمى بالاب ولا يخفى ما في ايضا من الشف

ان قال شيخ الكافي وقد بيني وجمع غير متفق في اللفظ بعد  
معهما شفقة اللفظ بالغليب بشرط تصاها ونسبها ما في كانه  
في واحد عن كثر ان ابوبكر وعمر في قوله القران والقران  
والقران لا ينبغي ان يغلب الا في لفظ كافي العرب والقران  
لان المراد بالغليب التخصيص فصار هو ابلغ في الحق وان كان  
احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الحق بل يغلب الذكر  
كالقرين في الشمس والقمر او لم يكن لانه يفرق منه ان لا يفرق  
ان يغلب بقوله ثم المعتبر هو الاسم لا صف الان يكون لا يغلب  
غليب غير الا في لفظ وليس كذلك **ثم** ان قوله بشرط تصاها  
مطلوب فان ذكر الشرط غير معتبر لانه لا كان جازا واحدا  
في توجيه تغليب الملائكة على الجلس بقوله لانه كان جازا واحدا  
بين اظهر الاول من الملائكة بقوله  
**قال** الرافعي ولا يبعد ان يستدل بشتى المواقف على صحة  
شبهة المشتركة وقد باعتبار معانيه المختلفة بان يغلب عليه  
العلم الاسمية كقصة المشتركة لاسمات فيكون كل واحد  
منها واقعا على معانيه لا بوجه واحد اما عند المنفردة  
بشروط الشبهة وان كان كذا المفردة باعتبار واحد او اكثر  
ومعنا المشتركة ليست واحدة بخلاف الاعلام كما سبق في  
فقال المولى لا يبعد ان يستدل بالاسماء كقصة المشتركة لاسم  
اسمات فيكونا فارقا وذلك لان المشتركة لا يفرق بينها  
فنتي في جمع اذا تفرق في اعتبار معانيه المختلفة او في التمسك



و قد رده بعضهم كما اعترف به نفسه في الحاشية بقوله والاولى ان يقال الاعلام

كثرة استعمالها وكون الحفظة مطلوبة فيها

بكنية تشبهها وجمع ما جرد

الاشتراك في الاسم

كخلاف اسماء

الاجتناب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله المنزه عن مشاكلة الغير وبسبب الخير ولان نسبة للثانية والسلام على خير  
الانام محمد مسلم وعلى اله الكرام واصحابه المقام وبعد فانه رسالة ربنا في كنف  
المشاكلة وتفصيل ما يتعلق به من القيل والقيل وتخصيل المقال بدفع الشبهة  
ورفع الحجاب عن مواضع الارتياب والاشكال فنقول وبالله التوفيق  
قال العلامة الزخري في تفسير قوله ان الله لا يستحي ب محمد ان يقر  
بالذباب والعنكبوت فجاءت على سبيل المقابلة واطباق الجواب على السؤال  
وهو من كلامهم بدع وطرد عجب منه قول انهم من بلخ اخنا يمركلها  
لا بنيت الجار قبل المنزل وشهد رجل عند شريح فقال انك سطر الشهادة فقال  
لم يكون عنى فقال له درك وقبل شهادته قال الذي سوي بنا تجوز الجان وتجيد  
الشهادة هو مراعاة المشاكلة ولولا بنا الدار لم يصح بنا الجار وسقوط الشهادة  
لا منع تجميداً و هو دامن المنزل واهاطت بفتون البلاغة وشعرها لا تكاد  
تستغرب منها فانا الاغثت فيه عليه على اقدامنا بجمه واشد مدارجه الى هنا

كلامه وقال القاضى الفخار في قوله ويكون ان يقع مع ان المشاكلة من غير استعانة  
كن ظاهراً ليس كحقيقة ووجه التجوز ليس ظاهراً ولذا قال هو من بدع وطرد  
عجب وظاهر كلامهم ان مجرد وفق مدلول هذا اللفظ في مقابلة ذكر جهة التجوز ولو  
على ما قال فالذي سوي في قوله لا منع تجميداً ولا خفاء في انه يمكن في بعض صور  
المشاكلة اعتبار استعانة بان شبه انقباض الشهادة عن الحفظ وتأثيرها على  
الذاكرة بتجميد الشعر لكن الكلام في مطلق المشاكلة سيما في قوله الطنجو الى جهة  
وفيما وقال صاحب الكشف اراد شريح انه يرسل الشهادة ارسالا من غير  
تاويل ودوية كالشعر البسيط للنزل فاجاب بانها لم تنقبض عنى بل انا واقع  
من نفس كحفظ ما شدت فاسترى الى قوة كنفني اياه واستحضاري اولاء  
واذا ما شبه انقباض الشهادة عن الحفظ وتأثيرها على القوة الذاكرة بتجميد  
الشعر واستعمل التجميد في مقابلة البوطة ولولا تقديم البوطة اولافانها  
هتمة لا تحتمل بجزان يقال لم يكون لعدم ظهوره قبل المباشرة وهذا من باب  
المشاكلة المحضة الا ان فيها شائبة الاستعانة بخلاف قوله الطنجو الى جهة وفيما  
والافناء الاطلاط يقال هو من افناء النفس اذ لم يعلم فن هو و مرادى تمام  
في البيت وهو بيت الوليد بن القاضى احمد بن ابي داود النجم لانه اذا بلغ  
الافناء فلم يعرف والاعلام اولى اى اختبرت ولا جارا لا يصاب حوز ولا ينقص  
هو انه ثم بنيت الدار حول مريم لا خطر من مريم كرم فمة وفي الكلام نليم  
لا قوله م الجار ثم الدار وقول شريح م بلادكم يعنى من بلادهم وانه خرج منها  
فاضل مثله وهذه عادتهم فيما يطعون ان ينسبوه اليه اى الله لا غيره وهو ابلغ  
من ان يقال الله انت لانه من باب الكناية وكذا قولهم م درك او سدور ابوك  
ولهذا كثيرا ما يكسر الاصل قوله قلت الطنجو الى جهة وفيما مصر اعه الاولة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

٢١٩٣ / ١٥



قالوا في شيئا جديا طبعه افع من افوت عليه شيئا اذا سألته اياه وطلبته  
بحسب الكيف والنعم في المصادر الافتتاح خبري حكم انك در خواست  
ويعدى بها وهري در وقت خویش بگفتن لامن افتخه التي ابتدعه ومنه  
افتخ الكلام لانه تجالده سبق الى بعض الاوامر لانه لا ينبغي المقام وايضا الافتخ  
بهذا المعنى لا يتعدى على والمراد ان الضيفين قالوا للضيف تطفأ ونكر ما عاين في  
جودهم الخلق وكرمهم العزيز ليتناولها ما شربنا سوال الزام وهم علينا ولا كما  
مقصود الشاعر بيان كمال الطومر واهانهم للاضيا ف لم يثبت على الافتخ على الال  
والسوال بلنا نامل ونجد مجزوم جوابا للامر من اجاد التي اذا اهدنا طمورا  
خطوا عبرة عنه لوقوعه محبة تخفيفا وما ذكره الفاضل التفتازاني بقوله  
وظاهر كلامهم ان مجرد وقوعه في قول هذا اللفظ في مقابلة ذلك جهة الجود والجواز  
بين ان المراد من المحبة في قولهم ان العلاقة في المشكلة هي المحبة الحقيقية او  
التقديرية مصاحبة مدلولي اللفظين لا مصاحبة اللفظين ومن ههنا الى مجاورتهما  
في الخيال ولذلك في لدخول المشكلة النوع المذكور من المجازم بذكره وامثلة  
بالفتون المذكورة في البيان وبما قرناه انفع فاد ما قبل والحق ان عدائي عد  
الصحة علاقة باعتبار انما يدل المجاور في الخيال في العلاقة الحقيقية والا فالصحة  
في الذكر بعد الاستحالة والعلاقة بفتح السوال ويكون قبل عما انشاء القول عن  
نعم الصحة للتقديرية فان الشارح عن الذكر انما هو الصحة الحقيقية واما الصحة  
التقديرية فتقدمة عليه قال صاحب الفتح ومنه اي من القسم الذي يرجع الى المعنى  
للمشكلة وهي ان تذكر الشيء بلفظ غير لوقوعه محبة كقوله انت شيئا جديا ك  
طبعة قلت ايجز اية وفيما وقوله عز وجل صبغة الله وقوله فمن اعتدى  
عليك وقوله ومكر وكر الله وقوله تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك وقوله

بل يباه بسوطان وقوله وهذا سينة سينة بشاها ولا تخي عليك بعد ما وقعت بها  
ان المشكلة قد يكون بذكر الشيء بلفظ غير لوقوعه محبة ما يقابلها ما في نفسي من  
المقصود ونماه بزيادة قوله او محبة ما يقابلها في ينظم قوله انما لم نجد على وقول الامام  
الشافعي من طال حبة نكوس عقله وقوله لم فقد صدق الله وكذب بطن اخيك قال  
العلامة الزنجشيري في تفسير سورة النحل وعن النبي ان رجلا جاء اليه فقال ان اخي  
شكك بطني فقال اسفه العمل فقال سفيث فانفع فقال اذهب واسفه عملك فقد  
صدق الله وكذب بطن اخيك من باب المشكلة ولهذا حسن موقفه جدا قال في شرح  
الفتح في بيان قوله تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك وكذا لا يطلق لفظ النفس  
وان ارد به الذات للمشكلة اقول هذا مردود لوقوع اطلاقه عليه بالمشكلة في قوله  
وكذلك الله نفسه وقوله لا اهدي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ان قوله وان  
اريد به الذات كمال نظر لان يلزم ان لا يطلق الذات ايضا الا بطريق المشكلة ان كان المانع  
لاطلاق من جهة المعنى ولم يقل به احد وان كان من جهة اللفظ فالمشكلة لانه فقه كالأخي  
وقال في قوله بل يباه بسوطان مشكلة مع قوله ليرود يد الله مخلولة ومع غلت ايديهم  
كما ذكره ولكن التفتي ان بطلان كناية عن الجود التام ولما لم يمكن ههنا المعنى الحاصل  
كان مجازا منصرفا عن الكناية كما سرت فلام مشكلة اقول ليت شعري ما الفرق بين المجاز  
المرسل والكناية في كان الوجود الاول مع صحة التحقق للمشكلة في قوله هو اسينة سينة  
مشاها والمشكلة محذرة وكان وجود الله ما نفا التحقق للمشكلة في قوله بل يباه بسوطان  
والحق ان الفرق بينهما حكم وقال فان كان بين ذلك والفرق علاقة يجوز للجمهور من العلاقات  
المشبهة فلا اشكال فيكون المشكلة موجبة لمن يد الحسن كباين السينة وهذا وان لم يكن  
كباين الطمخ والخياطة فلا بد ان جعل النوع في الصحة علاقة مع صحة المجازة الحلة والا  
فلا وجه للتعبير به عنه اقول قوله فلا اشكال في اشكال في يكون ذكر ذكر الشيء بلفظ غير



لذلك العادة المجازية لا توقع في محبة

فلا يكون مشاكلا بل مجازا

مرسلا كما لا يخفى

نفسه

منه وان كان في قولك ان المجاز  
العلمانية الاولى في ارجح كان باعنا

بسم الله الرحمن الرحيم

فما كان مدار المجوز في اللفظ مفردا كان او مركبا على النقل عما وضع له وقد نرى في  
موضع انعام وضعه في كنفه وهو وضع مادة ونوعه وهو وضع هيئة فلا يجرم  
انقسم المجاز كسب هذين الوضعين الى اربعة اقسام لان المجوز لا يخرج من ان يكون كسب  
الوضع الشفهي بان يكون المنقول عما وضع له مادة اللفظ او كسب الوضع النوعي  
بان يكون المنقول عما وضع له هيئة وهي الاول لان من ان يكون كسب المادة المنقولة  
عما وضعت له مادة المفرد او مادة التركيب وهي الثانية لان من ان يكون كسب الهيئة المنقولة  
عما وضعت له هيئة المفرد او هيئة التركيب فالاقسام اربعة الاول منها هو ان يكون  
المنقول لفظا مفردا والنقل عما وضع له وضعه كسبها مجاز مفرد واثنان الاخر من  
ان يكون كسبها وهو ان يكون المنقول لفظا مركبا والنقل عما وضع له وضعه كسبها  
مجاز مركب وهذا انقسم من المجاز الى اربعة اقسام هي استعارة التمثيلية والمجاز المرسل والنقل  
عن الكناية والثالث وهو ان يكون المنقول لفظا مفردا والنقل عما وضع له وضعه  
نوعيا مجاز كسبها بغيره قال الامام الرزوقي في شرحه قول الجاحظ وبفضل الى اثنائها  
لمنفرد فيه بناء الامر لمجيز لان معناه النجب فهو دم يستعير وهذا الجاني للمعاني  
كما يستعيرون الجمل والفردان وهذا كما يستعير بناء النبي للاس كقولهم والمطلقات

يتبعين بانفسهم ثلثة في الالاه انتهى كلامه واستعارة صيغة الماضي للمتعقل وبالعكس  
ايضا من القسم المذكور والاربع وهو ان يكون المنقول لفظا مركبا والنقل عما وضع له  
وضع نوعيا مجاز كسب الهيئة التركيبية كقولهم ارباب اني وضعها اني فان هيئة  
هذه الجمل مفعولة للاخبار وقد استعيرت لافراد انشاء العزيم والفاضل التقار  
لعدم فرقه بين المجاز المركب الذي لا يجوز في هيئة بل مادته والمجاز في الهيئة التركيبية  
رد قوله صاحب النخيل وما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل في شبهة بمعنى الالاه  
تشبيه التمثيل للمبالغة كما يقال للزود في امر اني اركب تقدم رجلا ونوعه اخرى وهذا كما  
التمثيل على سبيل الاستعارة وقد يسى التمثيل مطلقا حيث قال في شرحه وهناك حيث وهو  
ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة ويخفى ذلك ان الواقع كما وضع  
المفردات لمعانيها كسب الشفهي كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية كسب النوع مثلا  
هيئة التركيب في يجوز بدقام مفعولة للاخبار بالاشياء فاذا استعمل ذلك المركب في  
غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك لعلامة بين المعنيين فان كانت العلامة المتشابهة  
والا فغير استعارة كقوله هو اي مع التركيب ليمانين مصعد البيت فان التركيب مفعول  
لاخبار والعرض من منه العزيم والتحرر فخصر المجاز المركب في الاستعارة ونعرفه بما ذكر  
عدول عن الصواب الى هنا كلامه وانت بعد ما نزلت على الفرق بين المجاز المركب والمجاز  
كسب الهيئة التركيبية بان المجوز في الاول كسب المادة وفي الثاني كسب الهيئة وعرفنا  
ان كلام صاحب النخيل في الاول دون الثاني قد وقعت على ان الخطي هو الخطي يوم يصيب  
صاحب النخيل في زعمه انحصار المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية لما عرفت ان المجاز المرسل  
المنقلب عن الكناية ايضا منه وكذا يصيب في قوله وقد يسى التمثيل مطلقا لان المعنى بالتمثيل  
مطلقا هو التشبيه التمثيل للاستعارة التمثيلية فانها مسماة بالتمثيل على سبيل الاستعارة لا  
بالتمثيل مطلقا وقول صاحب الغني في النوع ثلثة من اصل التشبيه واعلم ان التشبيه متى كان



وجهه ومغاير حقيقى وكان من غامض عدة امور خص به التمثيل كالذى في قوله  
فامير عما مفسر الخو وفان مبرك فانه **فالتار** تاكل نفسه ان لم يجد ما تاكل  
وقوله كتحقيق استعارة التمثيل بعد التمثيل بما ذكره صاحب التلخيص وهذا هو الذى  
نسبه التمثيل على سبيل الاستعارة مع ما ذكرناه وبوافقه كلام صاحب الكشاف  
حيث قاله نفس قوله **بما** كمل الذى يتوقفنا الآتية بعد تحقيقه ان التلخيص  
كلها من باب التشبيه دون الاستعارة والصحيح الذى عليه علماء البيان لا يتخطونه ان  
المثلين كبا من جملة التمثيلات المركبة دون المفردة وقال صاحب الفتح في آخر بحث  
التشبيه التمثيلى ثم ان التشبيه التمثيلى متى فاستعماله على سبيل الاستعارة لا غير يسمى مثلاً  
وكان صاحب التلخيص لم يعرف بين عبارة التمثيل وعبارة المثل فقال وقد يسمى التمثيل  
وكان حقا ان يقول وقد يسمى المثل واذا احطت بما تكوناه فقد وفقت عما فى  
نظم الجواز الواقع في المقام والتلخيص من المقصود حيث لم يذكر فيه الثالث والرابع  
من اقسام بل ادعى الاول منها في نوع اخر من الكلام لا يحاط به في الظاهر وذكره  
او اخر فانون الطلب على وجه الاجمال قال صاحب الفتح واعلم ان الطلب كثيرا ما  
يخرج لا يحاط به في الظاهر وكذا الخبر في ذكره احدى ما في موضع الاخر ثم اورد امثلة  
مرجعها الى الجوزية البناء وعبر عن ذلك بالتولد عن انواع الطلب حيث قال  
تفسيره وبيان انقسامه الى الاقسام الخمسة فبالحري ان نبين كيف ينفع عن  
هذه الابواب الخمسة التلخيص والاستفهام والامر والنهي والثناء وما ينفع على سبيل  
الجملة ثم اورد امثلة مرجعها الى الجوزية في الهيئة التركيبية ثم ان الجواز نفسه اخر  
تفردت به ايضا وهو ان اللفظ المجازى لا من ان يكون معناه متعددا او لا  
وعلى الاول لا من ان يكون العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى المعنى للانتفاع  
والاستعمال علاقة التشابه او غيرها وغيرهما وعلى الاول لا من ان يكون لكل العلاقة

تحقيق

تحقيقية او تنزيلية وعلى تقدير كونها تحقيقية لا من ان يكون لفظ التشبيه واحدا او  
كان متعددا استقولا عن مفهومه الوضوحي ولا يكون مقولا عنه وعلى الثاني لا من ان  
يكون لكل العلاقة معنوية اصلية او لفظية مختزعة والا من هذه الاقسام التشبيه  
البلغ المقسم حسب الوحدة في لفظ التشبيه والتقدم الى التشبيه التلخيص الاستعارة  
التصريكية والى التشبيه التمثيلى فان لفظ التشبيه في كل واحد من هذين التشبيهين  
مقول على وضعه على ما حفظناه في موضعه **والثالث** منها الاستعارة التصريكية والتمثيل  
بالتصريكية اهتزازا عن الاستعارة الكينية لانها ليست من اقسام المجاز وان ذهب اليه  
وهم صاحب الفتح ومن غير على ما حفظناه في رسالتنا المولدة في نظم الاستعارة **والرابع**  
استعارة التركيبية فان بناء على تنزيل ما بين المستعار والمستعار له من البانية منزلة المقار  
والرابع المجاز المرسل **والخامس** المسألة على انباء المستعار في صحة المستعار منه  
اوضده ولابد من هذا النظم وقد غفل عنه صاحب الفتح ومقدوره لينظم قوله  
وكذب بطن اخيه قال صاحب الكشاف قوله صدق الله وكذب بطن اخيه من باب  
المسألة ولهذا من موقعه جدا وهذا النوع من المسألة يشبه الاستعارة التلخيصية  
التي من قبل الاستعارة التركيبية انما الفرق بينهما في المقصد الى السخرية في الثانية دون الاولى  
من حيث ان مدار المسألة على تنزيل صحة المقدم منزلة صحة الشكل ومدار الاستعارة  
المذكورة على تنزيل علاقة التضاد منزلة علاقة التشابه ومن رام زيادة  
تحقيق في هذا المقام فليستظر في رسالتنا المولدة المسألة في شكل المطالعة وعلى تقدير  
ان لا يكون المعنى الحقيقي متعددا لا من ان يكون المعنى الحقيقي داخل في المعنى المجازى ولا  
على الاول لا من ان يكون وقوله فيه وقوله الجواز تحت الكل او دخول الجواز تحت الكل  
والاول من هذه الاقسام التفصيلية وتفصيل الكلام فيه برء الاوامر في الرسالة التي  
علمنا في تحقيقه **والثامن** ما عوم المجاز وتفصيله يطلب من الخواشي التي علمنا



على التلويح والالتفات وهو الذي لا يفول فيه للمعنى الحقيقي في المجازي أصلا وإن كان  
 له نوع دخل في زيادة الكناية فإن بناء على أداة المعنى المجازي مع القصص في الجملة إلى  
 المعنى الحقيقي من الخلق لا انتقال منه إلى ذلك المعنى المجازي المراد فإنهم واسد الهادي  
 إلى الرشاد والجاز تقسم بوجه آخر عناه أيضا وهو أن اللفظ الذي اعتبر فيه  
 التجوز لا أن يكون متفولا عما وضع له أو لا يكون متفولا عنه بل ثابتا في متفولا  
 والآول مجاز وضعي ينظم الأقسام المذكورة في النظم المأذونة انفاظا الاستعارة  
 فإن فيها خلافا بين علماء البيان ذهب أكثرهم إلى أنها متفولة عن المعنى الوضعي فينظم  
 أيضا القسم المذكور وباقون إلى أنها غير متفولة عن المعنى الوضعي فإن كانت متفولة  
 فيما لا يصدق عليه ذلك المعنى الوضعي في نفس الأمر كاللفظ المستعمل غلطا فيما لا يصدق  
 عليه من موزوم الوضع والتفصيل المشبه في تحقيق هذا المقام يطلب من بعض غلطا  
 وأنا وصفا المجاز المذكور بالوضع دون اللغوي كما فعله غيرنا اسم صفة على  
 المجاز العرفي والشرعي بخلاف الوضعي لأن الوضع على الإطلاق ينظم الوضعي العرفي  
 والشرعي **وقد عرف** المجاز عا وجه يوم الأنواع الثلاثة ثم وضعه عند التقسيم باللغوي  
 لم يكن على بصيرة في أنه مجاز عا كالأقوال والأدبار في قول الخفا فأنما هي أقوال  
 وأدبار قال الشيخ في دلائل الإعجاز لم يرد بالأقوال والأدبار غير معانيها فيكون  
 المجازية الكلمة وإنما المجاز في أن جعلها أكثر ما قبل وتذكرها تجمعت وليس أيضا  
 على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإن كانوا يذكرونه منه أو قولنا أدب  
 أنما هي أدب أقوال وأدبار أدبنا أنفسنا وخرجنا إلى شيء منقول وكلام  
 على مرفول لا مساع له عندهم هو صحيح الذي والمعرفة نسبة المقادير وتندبر  
 المضاف فيه أنه لو كان الكلام قد جرى به عا ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان  
 حقه أن يقال بلفظ الذات لأنه مراد **وقال** سيبويه المحققين فيما علمته على الكشاف المفسر

صاحب الفتاوى

من الوصف بالمعادير المبالغة شأن حالها كما صار عين ما قام بها في غيرنا بعد  
 أنه عين المعدل كأنه تجسم منه وإذا التفت إلى اسم الفاعل فإن ذلك المقصود وكذا  
 أن قلت على حذف المضاف ولا يذهب عليك أن ما ذكره الشيخ في الأقوال والأدبار  
 هو بمنزلة ما ذكره القائلون بعدم النقل عن الموزوم الأصلي في الاستعارة في البعد في مثل  
 قولك رأيت أسدا **والجواب** أن القوم يسمون القول المذكور من الشيخ وبرودون على  
 القائلين بعدم النقل في الاستعارة وأما التجوز في كون الترتيب في النظم  
 المذكور لأن التجوز فيه بهسناد لإلا اللفظ نفسه ولا في معناه وأعم أن في المجاز فائدة  
 عامة كافية كمنه تشمل أنواعه وتناول أفرادها وربما يشتمل بعضها على فائدة أخرى  
 فيزداد حسنها الفائدة العامة التي لا يخرج عن مجاز أي جاز كان في زيادة تقريب المعنى في  
 ذهن السامع وذكر أن المجاز مطلقا كالمخبر في الوصول إلى المعنى المراد منه إلى ملاحظة  
 المعنى الحقيقي والعلاقة بينه وبين المعنى المجازي وبينه وبين المعنى الحال في المعاني  
 وكما كانت الحاجة إلى النقل أكثر يكون التامل أوفر والأهتام أقوى واشد وتفرق المعنى  
 المراد في الذهن أن يدوم صاحب الفتاوى لفقوله عن هذا قسم المجاز إلى الضمني للغايب  
 والحالية عنها ونعم إن الموضوع للمقيد المستعمل في المطلق كالشعر الموضوع للشفة  
 الغليظة المستعمل في مطلق الشفة من هذا القبيل هي أدعي أن هذا استعمال كاستعمال  
 هذا المترادفين في مقام الأخيرة عدم الضمن لفائدة زائدة **والجواب** أنهم يسمون الضمن  
 والافتتان في وجوه الكلام وأظهره القدرة عليه فائدة عامة لأنواع الالتفات وأفرادها  
 وهذه الغاية توجد في أفراد المجاز أيضا فكيف لا تجعلونه من قرابين ثم إن صاحب الفتاوى  
 دعم أن المجاز الضمني للغايب فسمان خال عن المبالغة في التشبيه وينضم لها وأد بالآل  
 ما عدا القسم الثاني عن الغاية في دعمه من المجاز الميسر وبكث الاستعارة وهذا كالنقص  
 منه بأن التشبيه كجرح مرآته خارج عن هذا المجاز وقد قال في موضع آخر من كتابه



ان انساب علم البيان في النظم والكتابة وهذا القول مع الزعم المذكور في قوله  
مباحث التشبيه عن حد علم البيان وهذا من قصود البصاعة وقصود الباع في هذه الصناعة  
والتحقيق عما او فصحاه في موضع اخر انه من اركان وان التشبيه التمثيل والتشبيه  
الذي ترك فيه اوانه من اقسام المجاز عما ما ينسلك عليه فيما تقدم تمت الرسالة

٧١٩٩ / ١٦

بسم الله الرحمن الرحيم  
هذه رسالة في الاستعارة

الحمد لله الذي جعل في الخلق والخلق ما فيه البرية وما في الوجود من النفوس الزكية وبعد  
فان معنى الاستعارة وما يتعلق بها قد ذكرت في الكتب مفصلة غير انني قد اردت بحجة  
مضبوطة عما وجه نطق به كتب المتقدمين ودل عليه زيب الناحية في عوالم الغاية  
فظهرت فوايد عواید تحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها مقبلة ونسبها  
وقائمة المقدمة المجاز اما مفردا واما مركبا المفرد في غير ما وقع له في  
اصطلاح النحاة بمطابق مع قرينة عدم ارادة وهو اما العلاقة المشابهة او غير ما فان  
كانت غير المشابهة فالجواز من كل كاي في النسخ وهي مخصوصة للمجازة المحصورة لان  
من شأن النسخ ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجاجة المحصورة بمنزلة العلة  
الفاعلية لها وايضا ما يظهر النسخ وهي بمنزلة العلة المصورة ومع هذا فلا بد من اشارة  
الى النسخ مثل كثر ابادي فلان عندي وجلت يده لدى وكذا ذلك خلاف نعمت اليد  
في البلد وان كانت مشابهة فهذا استعارة مصرفة فالاستعارة عما هذا هو اللفظ المتعل

فيما

فيما يشبهه بصفاء الاصل كالاسد في قولنا رايته اسدي وكثيرا ما يطلق الاستعارة عما  
فعل التكلم على استعمال التشبيه في المنبوع يكون بالمعنى المصدري فيصير منه الانشغال  
وتكون الكلم مستعارة ولفظ التشبيه مستعار منه والمعنى التشبيه مستعار له المقام الاول  
في بيان اقسام المصرفة وما يتبعها وفيه عقدين الاول في تقسيم الاستعارة باعتبار المستعار  
والثاني في تقسيم باعتبار من اقر المقدم الاول المستعار ان كان اسم جنس اي اعم من شئ  
فامثلة كالاسد الذي يستعمل للرجل الشجاع والافريقية لجر يانها اللفظ المذكور بعد جريا  
في المصدر ان كان المستعار شغافا في متعلق مع الحرف ان كان حرفا والراد بتعلق  
مع الحرف ما يعبر عنه به من المعنى المطلقة كالابتداء وكخوض السباحة المتعلق هو اطلاق الناطقة  
اي دالة بان يشبه دلالة اطلاق بنطق الناطقة اقصاه المعنى واظهاره ثم استعمل النطق  
لها استعارة اصلية وبواسطتها استعملت الناطقة للدلالة واما الحرف في قوله  
فانقطعه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا تشبه ما يترتب على الانقطاع من العداء  
ما يؤول معنى لام الغاية على الفعل ثم استعمله اي للعداوة والحزن ذكر المعنى المؤول اليه  
وتسمية بنحوه لانه لام الغاية المقابلة للاستعارة ان لم تغرب بما يلزم شيئا من المعنى  
منه والمستعار له فطرفة كقوله رايته اسدا وان اقرنت بما يلزم المستعار منه فترشحة  
كقوله رايته اسدا وان اقرنت بما يلزم المستعار له فترشحة كقوله رايته اسدا وان اقرنت  
اي تمام السيل وفيه تجريد لانه وصف بما يلزم المستعار له على الرجل الشجاع دون  
الشيء الذي هو الاستعارة والترشح المعنى من الاطلاق والتجريد لانه على تحقيق المبالغة  
في التشبيه لان في الاستعارة بالمعنى التشبيه فترشحها وترشيها بما يلزم المستعار منه تحقيق  
لذلك واعتبار الترشح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا بد من القرينة المصرفة  
تجربا كقوله رايته اسدي الترشح يكون ان يكون باقيا على حقيقة تايها للاستعارة لا  
به الانقوص بها ويجوز ان يكون مستعار من ملابم المستعار له وكحل وجهين قوله وما



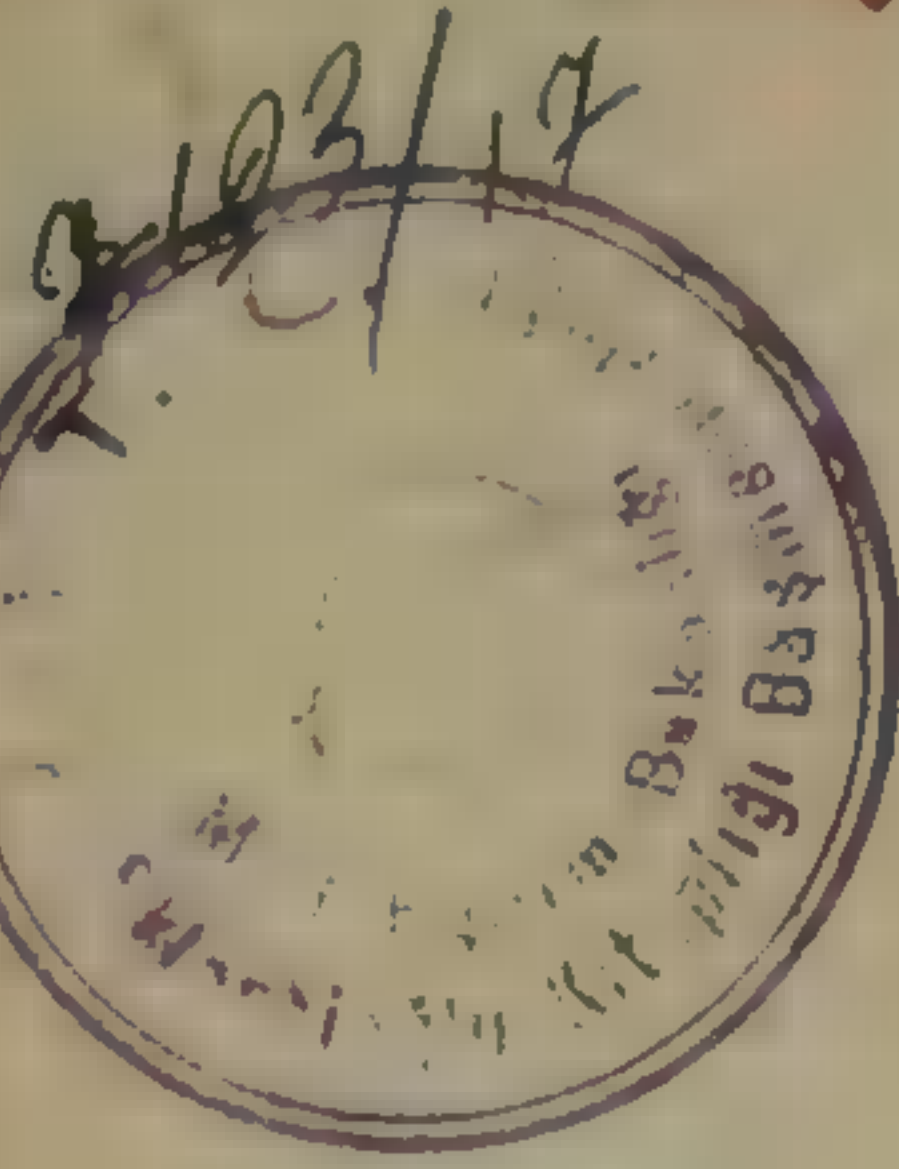
جعل الله حيث ينبغي للعهد وذكر لا اعتصام ترشحا اما باقيا عما معناه او مستعار للوقوف  
بالعهد المقام **الثاني** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية اتفقت كلمة القوم انه اذا شبه امر باخر  
منه غير نفس شي من اركان اول عليه اي مما ذكر في التشبيه بذكر ما يخص المشبه به كان هناك  
استعارة بالكناية لكن اضطررت اقوالهم فخلصها بوجه الى ثلثة اقوال **الاول** ان الاستعارة  
بالكناية لفظ المشبه به المستعار للتشبيه النفس الرموز اليه بذكر لازم كالمقصود  
بقولنا اظفار النية استعار السبع للنية كاستعار اليد للرجل الشجاع في قولنا **ثاني**  
لما ذكرنا لم يصح بذكر الاستعارة عن السبع بل اقتصر على ذكر لازمه لينقل منه الى المقام  
كما هو شأن الكناية فالاستعارة هو لفظ السبع الغير المصحح به والمستعار هو الحيوان  
المفترس والمستعار هو النية **وقد** وجه تسميتها استعارة بالكناية او مكينة ظاهرا  
واليه ذهب صاحب الكشاف وهو المختار **الثاني** ما يشعر اليه في كلام السكاكي وهو ان لفظ  
المشبّه المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه فالمراد بالنية في هذا المثال هو السبع باداء  
السبعية لا بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها **وقد** عليه ان لفظ  
المشبّه لم يستعمل الا في معناه للقطع بان الراد بالنية هو الموت لا غير فلا يكون استعارة  
واختار ايضا في الاستعارة السبعية الى الكنية يجعل في بينها استعارة بالكناية وجعلها  
اي السبعية في بينها اي قرينة الاستعارة بالكناية على عكس ما ذكره القوم في مثل نطقت الحال  
ان نطقت استعارة لدلت والحال قرينة **وقد** عليه انه قد صح بان نطقت مستعار  
للامر لو هي فيكون استعارة في المعنى والاستعارة في المعنى لا تكون الا بتسمية قرينة القول  
بالاستعارة السبعية **الثالث** ذهب الخطيب الى ان التشبيه المضمرة نفس المتكلم ووجه تسميتها  
استعارة فائدة لا يشترط ان المشبه صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بل لفظ  
الموضوع له والحق عدم الوجوب لكون ان يشبه شي بامر من يستعمل لفظا احدهما فيه  
ويثبت من لوازم الاخر فذا جمع المصروحة والكنية مثله قوله فاذا اراها الله ليس الجوع

فانه يشبه ما يشي الانسان عند الجوع من اثر الفرس من حيث الالتئام باللبس فاستعير له  
اسمه ومن حيث الكرامة بالطعم المر الشبع فكان استعارة مصروحة نظرا الى الاول  
ومكينة نظرا الى الثاني ويكون الاضافة تخيلا المقام **الثالث** في تحقيق قرينة الاستعارة  
بالكناية وما يذكر زيادة عليها من ملايمات المشبه به في قولنا تحالب النية تشبها  
**وقد** في عقود العقد الاول في سبب السلف الى ان الامر الذي اشبهت للنية من خواص المشبه  
مستعمل في معناه الحقيقي وانما المجاز في الاثبات ويسمونه استعارة تخيلية ويكون بعدم  
انفكاك الكنية عنها واليه ذهب الخطيب **العقد الثاني** جواز صاحب الكشاف كونه استعارة  
تخيلية للمقام المشبه كافي قوله وينفقون عهده حيث استعير الجمل للعهد على سبيل  
الكناية والنقص لا يطله **العقد الثالث** جواز السكاكي كونه مستعلا في امر وهي تشبيه  
بمعناه الحقيقي وتشبيه استعارة تخيلية ولا يخفى انه نصف **العقد الرابع** المختار في قرينة  
الكنية انه اذا لم يكن للشيء المذكور تابع يشبه رواد في المشبه به كان على معناه الحقيقي  
وكان اثباته استعارة تخيلية كحالب النية وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف واللائم  
المذكور كان مستعارة لذلك التابع على طريق النص كافي قوله وينفقون عهده **العقد الخامس**  
كما يصح ما زاد على قرينة المصروحة من ملايمات المشبه ترشحا كذلك بعد ما زاد  
على قرينة الكنية الملايمات ترشحا لهما ويجوز جعل ترشحا للتخيلية والاستعارة التخيلية  
اما الاستعارة التخيلية فلفظ وكذا التخيلية على ما ذهب السكاكي لان التخيلية مصروحة عنده  
واما التخيلية على ما ذهب السلف فلان الترشيح يكون للجان المعنى ايضا بذكر ما يلزم ما هو له  
كما يكون للجان اللغوي المرسل بذكر ما يلزم الموضوع له وللتشبيه بذكر ما يلزم المشبه به ووجه  
الفرق بين ما يجعل قرينة للكنية ويجعل نفسه تخيلا او استعارة تخيلية واثباته تخيلا  
وبين ما يجعل زائدا عليها وترشحا قوة الاختصاص بالمشبه فايراهما في اختصاصها وتعلفها  
هو القرينة ومساواة ترشحا **فانه** المجاز الركب هو الركب المستعمل في غير ما وقع له ملاحظة



بقرينة كالفرد فان كانت علاقة غير المتشابهة فلا يسمى متعارفة والابس متعارفة تنبيلة  
 وتنفصل باحد الموردين المتعارفين من  
 متعده بالاضري ثم يدعى ان الصورة  
 المشبه بها كيقال للتردد في اس  
 تقدم رجلا وبوهض اخرى  
 اي تزداد في الاقدام والاهام  
 بالاندرى بها اخرى  
 شبه صورة تردده  
 في ذلك الامر بصورة تردد  
 من قام بذهاب في امر  
 فتارة يريه الذئب فيقيم  
 رجلا ونارة لا يريه  
 فيوهض اخرى  
 فاستعمل الكلام  
 الدال على هذه  
 الصورة في  
 ذكر وقبه  
 الشبه الاقدام  
 نارة والاهام اخرى  
 من عتقه عدة امور  
 كما ترى في الرسالة

هذه رسالة معلومة في تحقيق نسبة الجمع  
 للعلامة الرومي ابن كمال باستان



مخططة للامام  
 الطرزي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله والصلوة على نبيه **وبعد** فهذه رسالة في نسبة الجمع اعلم ان الجمع لا ينسب الا اذا  
 لم يكن له واحد اصله لا عرابي ولا يكون له واحد من لفظة كالكبادي ويكون علما كالا  
 او جارا بجراه كالا نصاري قال الجوهرى في الصحاح العرب جبل من النمس والنسب اليهم  
 عنى وهو اهل الامصار والاعراب منهم كان البادية فاصلة والنسبة الى الاعراب  
 اعرابي لانه لا واحد له ليس الاعراب هم العرب انتهى ومن لم يعرف بين الانصار  
 كالامام الطرزي حيث قال في المغرب اذا نسب الى الجمع روى واحد ففعل فرضى معنى  
 وسجدى للعالم بمائل الفرائض والذي يقرأ من المصحف ومن يلزم المساجد  
 واغابرد لان الغرض الدلالة على الحس والواحد يكتفى به ذلك اذا كان علما فانه لا يرد  
 وكذا ما كان جارا بجري العلم كالنصارى واعرابى لم يصب في ذلك قال الجوهرى في  
 درة الغوامس في اواخر الخواص ويقولون لمن يقتبس من المصحف معنى مقابلة  
 على قولهم في النسبة الى الانصار انصارى والى الاعراب عرابى والصواب عند  
 الخويين البصريين ان يوقع النسبة الى واحدة المصحف وهي صحيفة ويقال معنى  
 كما يقال في النسبة الى صحيفة معنى لازم لا يرد ونسب الى واحد الجمع كما يقال في النسب  
 الى الفرائض فرضى والى المقاريف مقرأنى اللهم الا ان يجعل الجمع علما للنسب اليه  
 فيوقع به النسبة الى صفته لقولهم في النسبة الى قبيلة هو اذن هو اذن والى كل  
 كلابى والى مدينة انباد انبادى والى بلدة مدابن مدابنى واما قولهم في النسبة الى الانصار  
 انصارى فانه شذو من اصله والشاذ لا يعتمد به واما قولهم في النسبة الى الاعراب عرابى  
 فانهم فعلوا ذلك لازالة اللبس ونفى الشبهة اولو قالوا فيه عنى يشبه بالنسب اليه  
 العرب وبين النسب بين فرق فاذ لان العرفى هو النسب وان تكلم بلفظة الجمع والاعراب  
 هو التاذل بالبادية وان كان على النسب الى هناك لانه وما حصره المستثنى نظر ما عرفت

رد الجوى



ان النسبة وجوه اخرى ثم ان ما نرى من ان الانصار شذ من اهل بناء الفعول عن  
 انهم ينسبون الى الجمع اذا كان جاريا بحري العلم ايضا فعرفت ان شرط ادخال اداة  
 النسبة الى الواحد في نسبة الجمع هو ان يكون لذلك الجمع واحد من لفظه والاعراب  
 ليس له واحد من لفظه فلا مجال فيه لان يدخل الاداة في الواحد ولا عند اد  
 ما ذكرنا من بعد الصي والاضمال وهذا المعنى ما اخطا فيه الجوهري ايضا وان  
 كان في مادة اخرى حيث قال واذا نسبت الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت مدني  
 والى مدينة منصور مديني والى مدين كسر مداني للفرق بين النسب لا يخلط  
 انتهى فانه قد اخطا في زعمه ان عدم ادخال اداة النسبة في الواحد في المداني لان  
 البناء وبناء الفعول عن ان المداني صار على فاعلهم المفرد ولم يبق لاحتمال  
 ادخال اداة النسبة في الواحد وانما قلنا ان الاعراب ليس له واحد من لفظه لان  
 العربي ليس بواحد قال الشيخ ابن الحاجب لم يخف كون الاعراب جمعا للفرق  
 لانه لو كان جمعا لكان مدلوله في الجملة كمدلوله في حالة الافراد وليس الامر كذلك  
 فان العربي اسم لما عدا الجمع مطلقا سواء سكن في البادية او في المصر والاعراب  
 اسم لمن سكن بالبادية خاصة وكيف يكون الجمع اخص من المفرد كذا في شرح الزركلي  
 للباب والبرود النقص مما قوله لانه لو كان جمعا للعرب لكان مدلوله في الجملة كمدلوله  
 في حالة الافراد كالمفعول فانها جمع الفضل وقد اختلف مدلولها قال الطرزي  
 في الفضل الزيادة وقد غلبت جهة ما لا اخير فيه من قبل فضل بلا فضل وسن  
 بلا سن وطول بلا طول وعرض بلا عرض ثم قيل من يشغل بالايضا فمفعول لان  
 ذلك لاختلاف صرف الطاري عما افهم عنه صاحب الكشف قال في شرحه قول صاحب  
 الكشف وبنا فمفعول من القول هو جمع فضل غلب على ما لا اخير فيه على ان  
 وهو عرف هاتيك الى هنا كلامه اقول كلام ابن الحاجب بحسب الوضع الواحد

رداخر

تخطئة للجوهري

ومن كلام صاحب المعرب ظهر وجه اخر للنسبة الى الجمع وهو ما اذا كان الجمع مع اخر غير  
 مفردة قال الشريف الجرجاني تحت التثنية ما علقه على شرح النحويين قال سيف  
 مشرق ولا يقال سيف مشرق لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال  
 جماعري وقية نظرا لانه اريد به لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن وان كان  
 على هذا صيغة لا تعرف انه لا ينسب اليه لكان علما  
 كالموزاني والمدائني وان اراد انه لا ينسب  
 اليه اذا لم يكن علما فلا وجه لتخصيص  
 الوزن المذكور فان الحكم  
 في وزن الانصار  
 كذلك

بمنه رسالة معلولة في بيان كاد  
 للعلامة الرومي ابن كمال باشا

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله والصلاة على نبيه **وبعد** فلهذه رسالة في تحقيق وضع كاد ونوضيح  
 طريق اشتقاقه فقول وبالله التوفيق ان كاد في اصل الوضع بمعنى قرب الا ان  
 تعديته قرب بين وهي متعديته بدونها والاختلاف في التعدي لا ينافي الاتحاد في الابدان  
 في المعنى لانها من خواص اللفظ من على ذلك الرضي حيث قال لا فرق بين عرفت وعلت  
 من جهة المعنى الا ان عرف لا ينصب جز في التسمية كما ينصب ما علم لا تعرف معنوي بل  
 موكون الى اختيار العرب فانهم قد يحضون احد الشاويين في المعنى حكم لفظي وفي  
 الاخر **الجب** انه قد ورد هذا الاصل في موضعه وغفل عنه هنا حيث قال مع كاد في  
 اصل الوضع قرب ولا يشغل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى

اعتراض على الرضي



او كذا في الاصل اسرع وينحل على الاصل فيقال او شك فلان في البر فان قوله ولا شك  
 على اصل الوضع مع في ان منفي الاتحاد في عدم الاختلاف في المقابلة ثم لم يصب  
 في زعمه ان الاصل اسرع ان يتبدى بولان الصحيح انما في الاصل متعدد بنفسه نفس عليه في  
 المعنى حيث قال واسرع في البر وهو الاصل متعدد وقال في موضع اخر وقد اوشك  
 فلان بوشك ايشا كذا اي اسرع البر اعلم ان الغالب خبر عيسى الاقران بان لا زمان  
 افعال التزجي وكان المكس وجوب اقران خبر بان في ذهابهم هو البصر بين الى  
 ان تجردا من ان خاصا بشر كقول هدير بن حنيفة الهذلي ع كبريتي لست في  
 يكون وراءه في فريب فيكون خبر عيسى وهو مجرد من ان وكاد بالعكس معنى القاب  
 في خبر النجديين ان لا زمانا دل على اشارة مقابلة الفعل فلم يصب خبرا ان يقترب الا قليلا  
 نظر الى اصلها ومن الفعل قوله م كاد الاقران يكون كذا وتولد عن ربه ما كذا من  
 اصلي المعروضة كاد الشان تغرب وقول انس بن مالك ان فعل الى انما لنا  
 وجبر بزمطوم كاد فليان بطير وقول عبد الله بن عمر بن عبد ربه ثم رفع ربه فلم يكن ان  
 يسجد ثم سجد فلم يكن ان يرفع ربه ومن النظم قول الشاعر ابيهم بقول السلم سا فكم  
 لدى الحرب ان تغزو السوف من السيل وعا وفي ما وراءه مع الحربي في ديرة  
 القوام حيث قال ويصا في لفظه بوشك لفظه عيسى وكاد في جوان ابراد ان بعد ما  
 والفاها مهابا لان اللطوف به في الزمان والمقول عن فقهاء اول البيان ايقاع  
 ان بعد عيسى والفاوا بعد كاد والملة فيه ان كاد وضعت لمقابلة الفعل ولهذا  
 قالوا كاد النعام بطير لوجود جز من الطير ان وان وضعت لتدل على ان في الفعل  
 ووقوعه الزمان المستعمل فاذا وقعت بعد كاد نافت معناه الدال على اقتراب الفعل  
 وحصل في الكلام ضربين الناقض وليس كذلك في لانها وضعت للتوقع الذي  
 يدل وضع ان على انه قوف في ان بعد ما ينفذ تاكيد المعنى ويزيد في فعل كمن في وقوة

رد للمعنى

وقد نطق العرب بصفة امثال كاد ان في جميعها فلو كاد العروس يكون لك  
 وكاد الحربين يكون عبدا وكاد الفخر يكون كبرا وكاد البيان يكون سحا وكاد النعام  
 يكون طيرا وكاد النحل يكون كلبا وكاد الياس الخلق يكون سحبا الا انه لم يصب في  
 قوله فاذا وقعت بعد كاد ان قوله ضربين الناقض لان موجبا ذكرنا عدم جواز  
 ابراد ان بعد كاد وقد مضى في عنوان مقالة جواز فيبين طريق كلامه تنافه او تخلف  
 ان ابراد ان بعد كاد صحيح وانه في الكلام الفصح فقد عرفت ان الامام الرضا في  
 لم يصب في زعمه عدم صحة ذلك حيث قال في شرح قول الحارثي انما لم يصب في زعمه  
 فلما تولت كادت النفس تنزهي كاد موضوعا لثاورة ومثاقفة ولهذا وجب ان  
 لا يكون معه ان تقول كاد يفعل ولا يجوز كاد ان يفعل الا في الشرع كما يستعمل كاد  
 مع ان كذلك قد يستعمل عيسى به ولهذا قال صدر الافاضل في ضياء السقط اجري  
 فعل ادخل على خبر ان المصدرية تجري عيسى كما يجري عيسى على فعل وهذا على طريق  
 المعافاة واعلم انه قد اشتهر فيما بينهم ان كاد اشارة في وتغيرها اثبات فاذا قيل كاد  
 يفعل فعناه انه لم يفعل واذا قيل لم يكذب فعل فعناه انه فعل وهذا ما رآه المصنف  
 حيث قال **لفظ** ان في هذا المعنى ما في لفظه جرت في لسان جرهم ونمود اذا تولى  
 في صورة الحمد اثبت وان اثبت فانت مقام محمود قال الجوهري ان كاد وضعت  
 لمقابلة الشيء فعل اول يفعل فجرده بنى عن نفي الفعل ومفرونة بالحديث عن وقوع  
 الفعل انتهى وهذا هو السبب لا اعتراض ابن شبرمه على ذي الرمة ونصير ذي الرمة  
 شعره ونقصه على ما روى عن عتبة انه قدم ذو الرمة الكوفة فوقف بشدا الناس  
 بالكنس قصيدة الحانية فلما انتهى الى هذا البيت اذا غير الثاني المحبين لم يكذب  
 الهوى من حب من يهوى ناداه ابن شبرمه يا ابا نحل ان هو ما قد يهوى قال الراوي  
 فشق بناقته وجعل بناقته يهوى فاشكر ثم قال اذا غير الثاني المحبين لم اجد كسيس

اعترض على  
الحري

رد كلام  
المرزوقي

بما ذكره



الهوى من حيث مية بيرج قال فلما انصرفت حدثت ابي قال خطا ابن خزيمة حين  
 انكر على ابي الرمة انكر واخطا ذوالرمة حين غير شعره بقول ابن خزيمة انما هذا  
 كقول الله عز وجل فبعضها في بعض اذا اخرج به لم يكذب بها وانما هو لم يرد ولم يكذب  
 انتهى لا ما ذكره الشيخ عبد الغفار في دلائل الاعجاز ان سبب الشهادة ذلك انه قد جرى في  
 العرفان يقال ما كاد يفعل ولم يكذب يفعل فعله فعل ما كاد لم يفعل الا بعد له ولم  
 ان كان بعيدا في الظن ان يفعل كقولهم فذكروا وما كادوا يفعلون فلما كان محي النفي  
 في كاد على هذا السبيل يؤم ابن خزيمة انه اذا قال لم يكذب ريس الهوى من حبه مية بيرج  
 فقد زعم ان الهوى قد بيرج ورفع لذي الرمة مثل هذا الظن وليس الامر كالذي قلناه  
 فان الذي يقتضيه اللفظ اذا قيل لم يكذب يفعل وما كاد يفعل ان يكون المراد ان الفعل  
 لم يكن من اصله ولا قارب ان يكون ولا ظن انه يكون وكيف يمكن ذلك وهذا ما يوافق  
 ما ذكره ابو عتبة وعليه قول صاحب الكشاف في تفسير لم يكذب ما وثقه قول ذوالرمة  
 اذا غير الثاني المحبين لم يكذب ريس الهوى من حبه مية بيرج اي لم يتربص بين البراء  
 ماله بيرج وقال صاحب الكشاف فيه ما يرد على من زعم ان كاد نفي وانبات ليس على  
 سائر الافعال وان ما روي من تحطئة ذوالرمة وتسمية الخطا ثم تفسيره الى  
 لم يكن ليس بثبت ونحن نقول امارد الزعم المذكور فليس واما الدلالة على عدم ثبوت  
 تلك القضية وقد اشهرها الشيخ في دلائل الاعجاز في معرض النفي اذ يجوز ان يكون صاحب  
 الكشاف غافلا عنها ويكمل ان يتبينه ذوالرمة بعد ذلك على ما فاد ما ظنه ابن خزيمة  
 فثبت شعره على الاصل وهذا يدفع ما خطر بالبال من انه لو هم تلك القضية وثبت  
 تفسير ذوالرمة شعره لما شتر الشعر المذكور على وجه لا ير نصب فائمه ولا جاز  
 نسبة اليه كذلك والصواب ان حكم كاد حكم سائر الافعال في ان نفيها لا يوجب  
 الاثبات وانباتها لا يوجب النفي قال الشيخ في دلائل الاعجاز قد علمنا ان كاد موقوف

رد الشيخ  
 عبد الغفار

لان بدل عما شدة قرب الفعل من الوقوع وعما انه قد شارف الوجود واذا كان كذلك كان محالا  
 ان يوجب نفيه وجود الفعل لانه يودي الى ان يوجب نفي مشابهة الفعل الوجود وان يكون  
 قولك ما قارب ان يفعل على ما مضى البستانه فعل واذا ثبت ذلك فمن سبيل ان ننظر في لم  
 يكن المفعول على انه قد كانت هناك صورة تقتضي ان لا يكون الفعل وحال يبعد عنها ان يكون  
 ثم تغير الامر كالذي تراه في قوله فذكروا وما كادوا يفعلون فليس الامر الا ان يلزم  
 الظاهر وتجعل المفعول على انك لم تزد عن الفعل لم يفارب ان يكون فضلا عن ان يكون لمحي اذا  
 ثبت ذوالرمة على ان الهوى من ريس خي القلوب وثبوت فيه وغلبته على طبعه بحيث  
 لا يتوهم عليه البراء وان ذلك لا يفارب ان يكون فضلا عن ان يكون كما تقول اذا اسلم الخو  
 وفروا في مجرم لم يفعل في وهم لم يجزى على بال انه يجوز على شبه السوء وما بعده فرة  
 فضلا عن ان يوجد ذلك معنى وابر اليه وينبغي ان تعلم انما قالوا في التفسير لم يرد  
 ولم يكذب فبدوا فنفوا الرؤية ثم عطفوا لم يكذب عليه ليعلموا ان ليس سبيل لم يكذب هنا  
 سبيل ما كاد في قوله وما كادوا يفعلون في انه في بعض على اثبات وليس المفعول على ان  
 روية كانت من بعد ان كادت لا تكون ولكن المفعول على ان روية لا يفارب ان تكون  
 فضلا عن ان تكون ولو كان لم يكذب يوجب وجود الفعل لكان هذا الكلام من محالا  
 جازيا محري ان تقول لم يرد فاعرفه وهما تكتنه وهي ان لم يكذب في الالة والبيت واقع  
 في جواب اذا امر الخاف اذا وقع في جواب الشرط على هذا السبيل كان مستقبلا في المفعول فاذا  
 قلت اذا خرج لم اخرج كنت قد نفيت خروجها فيما قبل واذا كان الامر كذلك استحال ان  
 يكون المفعول في البيت على ان الفعل قد كان لانه يودي الى ان يخفى لم الفعل ما مضى على جواب  
 الشرط فنقول اذا خرج لم اخرج امس وذلك الى هنا كلامه وزعم ابن هشام ان نفي كاد  
 وانباتها اثبات وبيانه ان معناه الغاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى كاد  
 بفعل ما قارب في غير ما مضى داما اذا كانت سلبية فمحي لانه اذا انقضت مغاربة النفي انفي



علا حصول ذلك الفعل ودليله اذا خرج به لم يكذب برأيه وان كان ابلغ من ان يقال لم  
لان من لم يرد بفار بانه قد اذاعه واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار يقرب الشيء  
بفرض عرفا عدم حصوله والاكاذيب الاخبارية حصوله للمقاربة حصوله اذا كان  
المعرف ان يقال من صلى قارب الصلوة وان كان ما صلى حتى قارب الصلوة ولا فرق فيما ذكرناه  
بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كاد ويفعلون مع انهم قد فعلوا والمراد بالفعل الذم  
وقد قال السمعاني في جوابه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا ولا يبعد ان يكون  
بدليل ما نرى عليهم من نفهم وتكرروا لانهم ليس الا من كان فيهم فان كانا سايرا الاصل  
ان نفيها لا يوجب الاثبات وان اثباتها لا يوجب النفي كما ذكرناه في سبق لان نفيها في الشيء  
واثباتها اثبات لان نفيها قد لا يكون نصيا بل استبطا قال صاحب الكشاف في قوله وما كاد  
يفعلون استنفاذا يستنفاذا واستبطا انهم وانهم لخطوبهم المفرط وكثرة استكثافهم  
ما كاد وايد كونهما وما كادت ينهي سوا لانهم وما كاد ينقطع خط استكثافهم فيها ونفهم  
وقد سبق النسخ الى هذا المعنى على ما نقلنا عنه قبل هذا وقد قد هذا الاعتبار شبه الحال على  
كثير من النسخ في القول المذكور منهم الامام البيضاوي حيث قال في تفسير قوله  
وما كاد يفعلون لخطوبهم وكثرة مراجعاتهم والخوف الفضيحة في ظهور الغافل او  
لفاء فنهانهم قال بعد الحكم بان الصحيح ان كاد كسيرا لافعال ولا ينافي قوله وما كادوا  
يفعلون قوله في كونه لا اختلاف ونهانا فانه لا يغفل عن المعنى المذكور لما توهم المتأخر  
بين التولين المذكورين ولا ان يكتب في قولها الى القول بانها كاد كسيرا لافعال ولا ينافي قوله وما كادوا  
ان قال لخطوبهم وكثرة مراجعاتهم فانه فيه على التحديق ما يستدفع به الوهم المزبور انه  
لم يصب عطف قوله والخوف الفضيحة وكذا في عطف قوله واخلاء منها لا كالا  
منها من انما لا ذكره او لا من الخطوب وكثرة الرجعة منها وقبل الخوف الفضيحة في ظهور  
الغافل في هذا موضع كثر وهو ان غلا منها لا يكاد يصح ان يكون علة لخطوبهم

روى البيضاوي

روى البيضاوي

منها من انما لا ذكره او لا من الخطوب وكثرة الرجعة منها وقبل الخوف الفضيحة في ظهور الغافل في هذا موضع كثر وهو ان غلا منها لا يكاد يصح ان يكون علة لخطوبهم

ذكره

وكثرة مراجعاتهم لان غلا منها ان حدث من تاخيرهم وكثرة سواهم عما افصح عنه اليهم  
حيث قالوا عرفوا اذ في بغرة فذكروا لكثيرهم ولكن شدة وافندوا عليهم وبسببها  
غوم واذا تحققت ان كاد يستعمل منفية لان معنى النفي بل في سببها فقد وقعت على انهم  
ابن هشام من الخطا وافصح عندك ان نشأ قوله اما اذا كانت منفية فوافع خفاء المعنى  
المذكور عنده وان التعليل الذي ذكره بقوله لانه اذا نعتت مقاربة الفعل النفي عطلا  
حصول ذلك الفعل غير تام لان بناء على تعيين نفي المقاربة على تقدير استنفاذها منفية  
وقد عرفت انه غير متعين ثم ان قوله ودليله اذا خرج به لم يكذب برأيه لا منظور فيه  
لانه انما يصلح دليلا على استنفاذها منفية في نفي المقاربة لا على تعيين ذلك المعنى اذ لا يلزم  
من ثبوت الاول ثبوت الثاني كما لا يخفى وكل ان نقول انه لم يصب في قوله والمراد بالفعل  
الذم نفيه ايضا اذ ليس المراد من الفعل الذم نفيه والافعال وما كاد وايد كونه  
اذ لا يكتفي في المدول عن الظن ما فيه من الاطراب اذ تقرير الكلام ما ذكر وما كاد  
يفعلون الذم بل مقتضات الذم فالمعنى والله اعلم وما كادوا يفعلون شيئا من مقتضا  
الذم وينبغي ذكر ما قصدنا به اذ كاد منفية من البالغة فكان حقا ان يقول اذ  
المراد نفي فعل الذم على ابلغ وجه واوكد وقد تلخص ما قرناه ان استنفاذها منفية  
قد يكون للمبالغة في نفي الخبر كما في قوله لم يكذب برأيه وندم القاضي البيضاوي ان قوله  
ولا يكاد يصبغ من هذا القبيل حيث قال ولا يقارب ان يصبغ فكيف بل يقص به فيطو  
عنا به وليس كذلك لان قوله في موضع اخر وسفوا ما جميعا فقطع امما هم مع في  
انه يدخل في جوفهم ولو بعد شدة فالصواب انه من القبيل ان ذكره قال الفراء لا يكاد  
يستعمل فيما يقع وبما لا يقع هو متاخر في قوله ولا يكاد يصبغ وما لم يقع مثل قوله لم يكذب  
برأيه وقد يكون استبطا او افادة ان الخبر لم يقع الا بعد الجهد وبعد ان كان بعيدا عن الظن  
ان يقع كما في قوله لا يكاد يبين اي ببطا في الكلام ولا يكاد الا بعد الجهد والمثقة لما به من

روى ابن هشام

روى ابن هشام

روى ابن هشام

روى البيضاوي



الدبة وفوقه لا يكادون يفهمون قولاً لا يفهمون الابد بطل بدلالة قولهم قالوا يا  
والفرين فانين لا يفهمون اصلاً لا يفهمون على الخطوط وبواسطة الترجمان قابل في نفس  
اي من جهم لا بطل الدلالة المذكورة بل يفهمون حيث كشف عن وجه بطرهم في ذلك قال  
صاحب الكواشي ولا يفهمون الابد بطور فظاهر اللفظ يقتضيه لان كادني نفي برأى  
وقع واذا لم يفهم يقع ولذا صارت في نفسه ولكن اخطأ في تعليقه حيث ذهب من سباً  
رد في بطله وبين وجه بطلانه وقول عبد الله بن عمر

في حديث صلوة الكسوف فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في مكة فركع ثم ركع فلم يكبر في ركعة ثم رفع يديه  
فلم يكبر في سجدة ثم سجدة ثم يكبر في ركعة ثم  
والحديث بتمامه مذكور فيما تقدم

الترجمة في شاميل  
الشيخ عم

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه شتمين

بذات فائدة جلية مثله على مقدمة وتبعية وتقسيم وخاتمة أما المقدمة اللفظية فبوضع  
الشخص بعينه وقد وضع له باعتبار اسام عام وذلك بان يعقل امر مشترك بين شخصين  
ثم يقال هذا اللفظ موقوف لكل من هذه الشخصات بعينه كقوله كيت لا يفاد  
ولا يفهم الا واحد كقوله دون القدر المشترك فمعنى ذلك المشترك اللفظي  
لانه الموقوف له فالوضع كلي والموقوف له شخص وذلك مثل اسم الإشارة فان هذا  
شلا موقوف ومساها المشار اليه الشخص كيت لا يقبل التسمية ما هو من هذا  
القبول لا يفهم الشخص الا بقرينة معينة لا سواء نسبة الوضع الى المسماة المقسم

مدلوله اما كيت او شخص والاول ما ذات واسم الجنس وحدث وهو مصدر وفيه  
بينهما وذلك اما ان يعتبر من طرف الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل  
واشبه فالوضع اما كيت او جز في شخص والاول مدلوله اما في غيره يتعين  
بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف او في القرينة ان كانت في الخطاب فالمفهوم  
وان كانت في غيره فاما هيته وهو اسم الإشارة او عقلية وهو الوصول الخاتمة

تشتمل على شتمين التسمية المشتركة في ان مدلولها لا يثبت المعنى في غير ما وان كانت  
تفصل بالغير في اسماء **٢** الاشارة العقلية لا تفيد الشخص فان تعبير الكلي  
بالكلي لا يفيد الجزئية بخلاف قرينة الخطاب والجنس فذلك كانا جزئيين وهذا  
كلها **٣** علمت من هذا الفرق بين العلم والمفهوم وفاد تقيم الجزئي الهمادوت  
اسماء الإشارة فظان ذلك انما يتبين بقرينة الإشارة ومدلول المفهوم بالوضع **٤**

بين كين هذا ان معنى قول النحاة ان الحرف يدل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهوم  
مختلف الاسم والفعل **٥** قد عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق ان صارت بالاسم واحد  
الفعل فانه ما يدل على حدث ونسبة الى موضوع وزمانها **٦** ومنه يعلم الفرق بين اسم  
الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس كاسماء وضع بكونه للجنس المعين واسد وضع لغير

معين ثم جاء التبيين فبوضع ما فيه من الاسم **٧** الوصول عكس الحروف فان الحرف  
يدل على معنى في الغير ويحصله بما هو معنى فيه والوصول بغير معنى في غيره **٨** الفعل  
والحرف مشتركان في انها يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للمعنى ومن هذه الجهة لا يثبت  
له الغير فاشبه الجزئيين الفعل والمفهوم كلي قد تحقق في ذات متعددة في نسبة الى  
خاص منها فيجزئيه دون الحرف اذ يحصل مدلوله انما هو يحصل له فلا يقبل لغيره **٩** في  
غير الغايب كلية وجزئية نظر فمثل **١١** ذو وفوق مفهومان كلي لانها بمعنى صاحب

ان كان اللفظ مشتركاً في  
المدلول كان المعنى مشتركاً  
في المدلول

مدلوله اما كيت او شخص والاول ما ذات واسم الجنس وحدث وهو مصدر وفيه  
بينهما وذلك اما ان يعتبر من طرف الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل  
واشبه فالوضع اما كيت او جز في شخص والاول مدلوله اما في غيره يتعين  
بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف او في القرينة ان كانت في الخطاب فالمفهوم  
وان كانت في غيره فاما هيته وهو اسم الإشارة او عقلية وهو الوصول الخاتمة  
تشتمل على شتمين التسمية المشتركة في ان مدلولها لا يثبت المعنى في غير ما وان كانت  
تفصل بالغير في اسماء **٢** الاشارة العقلية لا تفيد الشخص فان تعبير الكلي  
بالكلي لا يفيد الجزئية بخلاف قرينة الخطاب والجنس فذلك كانا جزئيين وهذا  
كلها **٣** علمت من هذا الفرق بين العلم والمفهوم وفاد تقيم الجزئي الهمادوت  
اسماء الإشارة فظان ذلك انما يتبين بقرينة الإشارة ومدلول المفهوم بالوضع **٤**  
بين كين هذا ان معنى قول النحاة ان الحرف يدل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهوم  
مختلف الاسم والفعل **٥** قد عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق ان صارت بالاسم واحد  
الفعل فانه ما يدل على حدث ونسبة الى موضوع وزمانها **٦** ومنه يعلم الفرق بين اسم  
الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس كاسماء وضع بكونه للجنس المعين واسد وضع لغير  
معين ثم جاء التبيين فبوضع ما فيه من الاسم **٧** الوصول عكس الحروف فان الحرف  
يدل على معنى في الغير ويحصله بما هو معنى فيه والوصول بغير معنى في غيره **٨** الفعل  
والحرف مشتركان في انها يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للمعنى ومن هذه الجهة لا يثبت  
له الغير فاشبه الجزئيين الفعل والمفهوم كلي قد تحقق في ذات متعددة في نسبة الى  
خاص منها فيجزئيه دون الحرف اذ يحصل مدلوله انما هو يحصل له فلا يقبل لغيره **٩** في  
غير الغايب كلية وجزئية نظر فمثل **١١** ذو وفوق مفهومان كلي لانها بمعنى صاحب



وعلو وان كانا لا يستلزمان الا في الجزئين المعروفين الاضافة فلا يكونان جزئيين الا

بشكل تعاود الالفاظ بعضها مكان بعض في المعنى

الوضع والحد وهذه البداية

والنهاية والصلوة على النبي

الشيخ يوم

القيمة

٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نفع

الحمد لله والصلوة على النبي اعلم ان البعضية المتبصرة في من التبضية هي البعضية  
في الاجزاء لا البعضية في الافراد على خلاف التكثير الذي يكون للتبضية عازم الفاضل  
الشريف فان المتبصرة هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء وبه يفارق من التبضية  
من البيان على ما مر في الرضى في شرح الكافية ونعرفها اي يعرف من البيان بان يكون قبل  
من او بعد اسم يعطى ان يكون الجرد من تفسيره ويقع ذلك الجرد على ذلك الاسم كما  
يقال مثلا الرحمن الاوثان ونعشرون انما الدارهم وللضريح في ذلك عز من قائل انه  
القائل بخلاف التبضية فان الجرد بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعد لان ذلك  
المذكور بعض الجرد واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدارهم فان اثنت  
بالدارهم لدارهم معينة اكثر من عشرين في مبغضة لان المرين بعضها وان قصدت  
بالدارهم جنس الدارهم في مبيته لعمري اطلاق الجرد على المرين الى هنا كلامه واما ان المعبر  
في التكثير التبضية هي البعضية في الافراد على خلاف ما في من التبضية فتدبر في هذا فقال  
الشريف في الخشني علمها كما في شرح النجاشي وبنى عليه قوله على الثاني في قوله وكفيل للدة

في قوله على الثاني في قوله وكفيل للدة

في قوله على الثاني في قوله وكفيل للدة لا يكون الا بالليل للدلالة على ان الليل  
المدى وانه يدرى في بعض الليل حيث الدلالة على البعضية مذكرة في الكشاف واعترض عليه  
بان البعضية المتبادرة من قوله ليل ان الليل كان في بعض من اجزاء ليلة فالصواب  
ان تكثيره لدفع توهم كون الليل في ليل او لافادة تعظيمه وانما قلنا في قوله انه خالف فيه  
الشيخ عبد الغفار فانه قال في دلائل الامتحان ان التكثير في جوده في قوله وكفي المتصلين في  
الدلالة على ان تلك الجوده المأموم تقبله والعلامة التي تخشى فانه مع في مواضع من كشاف  
بانه قد يقصد بالتكثير الدلالة على البعضية في الاجزاء منها ما ذكره في قوله سبحانه الذي  
يهرى بعد ليلها ومنها ما ذكره في تلك السورة ايضا حيث قال فان قلت هل يعرف الزبور  
كما عرف في قوله ولقد كتبنا في الزبور قلت يجوز ان يكون الزبور زبور كالعيسى  
وعيسى والفضل والفضل وان يريدوا شيئا او بعض الزبور وهي الكتب وان يريد  
ما ذكره في رسول الله صلى الله عليه وسلم من الزبور فسمي ذلك زبور لانه بعض الزبور كما سمي بعض القرآن  
قرآنا ومنها ما ذكره في سورة الحجرات وتكثير النجوم والنساء بحمل معنيين اي يراد بالسخن  
بعض المؤمنين والمؤمنات من بعض وان يقصد افادة الشك وان يصير كل جماعة  
منهم منبهة عن السخينة وخالف المعقول ايضا لان معنى التكثير التقليل واستحواله في  
التبضية باعتبار تفوته التقليل ولا اختصاص بهذا الاعتبار باحد وجهي التبضية  
ثم اعلم ان البعضية التي تدل عليها من التبضية المجردة المنافية للكلية لا البعضية التي  
يستخرج منها من الكلية يرشدك الى هذا انه قال صاحب الكشاف في تفسير قوله وما رزقناهم  
ينفقون وادخل من التبضية صيانة لهم وكفاية عن التبراف والتبذير المسمى عنه  
ولم ينكر عليه احد من الناطقين فيه ومعنى ما ذكره ان مدلول من التبضية هو البعضية  
المجردة عن الكلية وايضا يرشدك الى زيادة من التبضية في قوله وامنوا به فيفر لكم  
من ذنوبكم فانه لو كانت دلالتها على مطلق البعضية الشاملة لافي من الكلية لضعف تلك



الزيادة وفان دلالة على ان المنفرد بالامان بعض الذنوب لا كله قال الامام البيضاوي في  
تفسيره بمفرذ نوبكم وهو ما يكون من خالص حق السنة فان النظام لا تنفر بالامان بل  
نقول لو كان مدلول من المذكورة البعضية الشاملة لاقى من الكلية المجتمعة معها لا تحقق  
الفرق بينهما وبين من البيان من جهة الحكم ولما تيسر نسبة الخلاف بين الامام وصاحبه  
فيما اذا قال اطلق نفسك من ثلث ما شئت بناء على ان من التبعيضية عنه قال في الهدى  
وان قال اطلق نفسك من ثلث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة وثنتين ولا تطلق  
ثلاثا عند اى ضيغة وقال لا تطلق ثلثا ان شاءت لان كلمة ما تحكم في التعميم وكلمة من قد  
تعمل للتمييز فتعمل على تعيين الجنس ولا في ضيغة ان كلمة من حقيقة التبعيض والتعميم  
فيعمل بها انتهى ولا خلاف ان بناء الجواب المذكور على كون من التبعيض انما يصح اذا  
كان مدلولها البعضية المجردة عن الكلية الشافية وباعجا للصاحب التوضيح في تقرير  
الخلافية المذكورة حيث استدعى اولوية التبعيض بتيقنه قائلا التبعيض سبق لان  
من اذا كان للتبعيض فظ وان كان للبيان فالبعض مراد فإرادة البعض بتيقنه ولم يرد  
ان البعض المراد قطعا على تقدير بيان البعض الامام لما في من اكل البعض المجرد الراد بها  
فبالعمل على الوجه المذكور لا يتم الغريب بل لا انطباق بين التعليل والمعلل فتدل وقد  
اصاب انما قل التفتان في حيث قال فيها علقه على التعميم مستدلا على ان البعضية التي  
تدل عليها من هي البعضية المجردة الشافية للكلية لا البعضية التي هي اعم من ان يكون في  
ضمن الكل وبدونه لا تنافي النجاة على ذلك حيث اضاهوا الى التوفيق بين قوله  
بمفرذكم من ذنوبكم وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا الى ان قالوا لا يبعد ان يغفر جميع  
الذنوب لقوم وبعضها لقوم وخطاب البعض لقوم نوح عم وخطاب الجميع لهذه  
الامة ولم يذهب احد الى ان التبعيض لا ينافي الكلية ولم يصب الشريف الفاضل في رده  
عليه قائلا وفيه بحث اذا فاضل الرضى مع بعد المناقاة بينهما حيث قال ولو كان ايضا

خطابا الى امة واحدة فغفران الذنوب لا ينافي غفران كل ما بل عدم غفران بعضها ينافي  
غفران كل ما لان قول الرضى غير منفي لا عرفنا ان مدلول من البعضية المجردة في قوله نوح  
بمفرذكم من ذنوبكم دلالة على عدم غفران بعض الذنوب وتصوره بعدم المناقاة بينهما  
لا يقدح الاحتجاج باصناف السلف الثابت باظهارهم الاحتجاج الى التوفيق المذكور في تحرير  
تصور فان عبارة ايضا في قوله ولو كان ايضا خطابا الى امة واحدة لم يصب محتمرا وكان  
حق التعبير ان يقال على تقدير ان يكون الخطاب الى امة واحدة وكذا لم يصب صاحب  
المقال في رده ما نقله ابن الحاجب حيث قال وجهه الى الحسن انه قد جاء ان لا يغفر الذنوب  
جميعا لقوم بل على التبعيض فيلزم التناقض كما قال ابن الحاجب وهي غير مدل لان الوجهية  
الجزئية من لوازم الوجهية الكلية ولا تناقض بين اللازم والمزوم لان بناءه ايضا المفعول  
عن ان مدلول من التبعيضية وهي البعضية المجردة عن الكلية الشافية لا بالاثم ملان في فهمها  
واعلم ان الاخبار عن مغفرة بعض الذنوب وردت في القرآن منها قوله في سورة ابراهيم  
يدعونكم بغفر لكم من ذنوبكم ومنها قوله في سورة الاحقاف يا قومنا احيوا واعلموا  
به بغفر لكم من ذنوبكم ومنها قوله في سورة نوح عم يا قوم اني لكم نذير مبين ان اعيد الله  
وانقوه واطيعون بغفر لكم من ذنوبكم وما ورد في قوم نوح عم انا هوينا واما ما ذكر في  
سورة الاحقاف فقد ورد في الجن وما ذكر في سورة فتدور في قوم نوح وعاد وثمود  
على ما افصح عنه سياق القول المذكور واذا وقعت على هذا فقد عرفت ان قول النحويين خطاب  
البعض لقوم نوح وخطاب الجميع لهذه الامة مما لا وجه له لان بناءه على ان لا يكون خطاب  
البعض لارد القوم اخر ولا يصح لذلك البني على ما تنف عليه والجب ان الامام البيضاوي  
مع تصحيحه تفسير سورة ابراهيم وتفسير سورة الاحقاف بان المظالم لا ينبغي بالاسلام  
والمنفرد به انا هو ما بينه وبين عباد من الذنوب ولذلك جره باداة التبعيض كيف  
قال في تفسير سورة نوح بمفرذكم نوح بمفرذكم هو يفسر فان الاسلام ينبغي فلا يواخذكم به

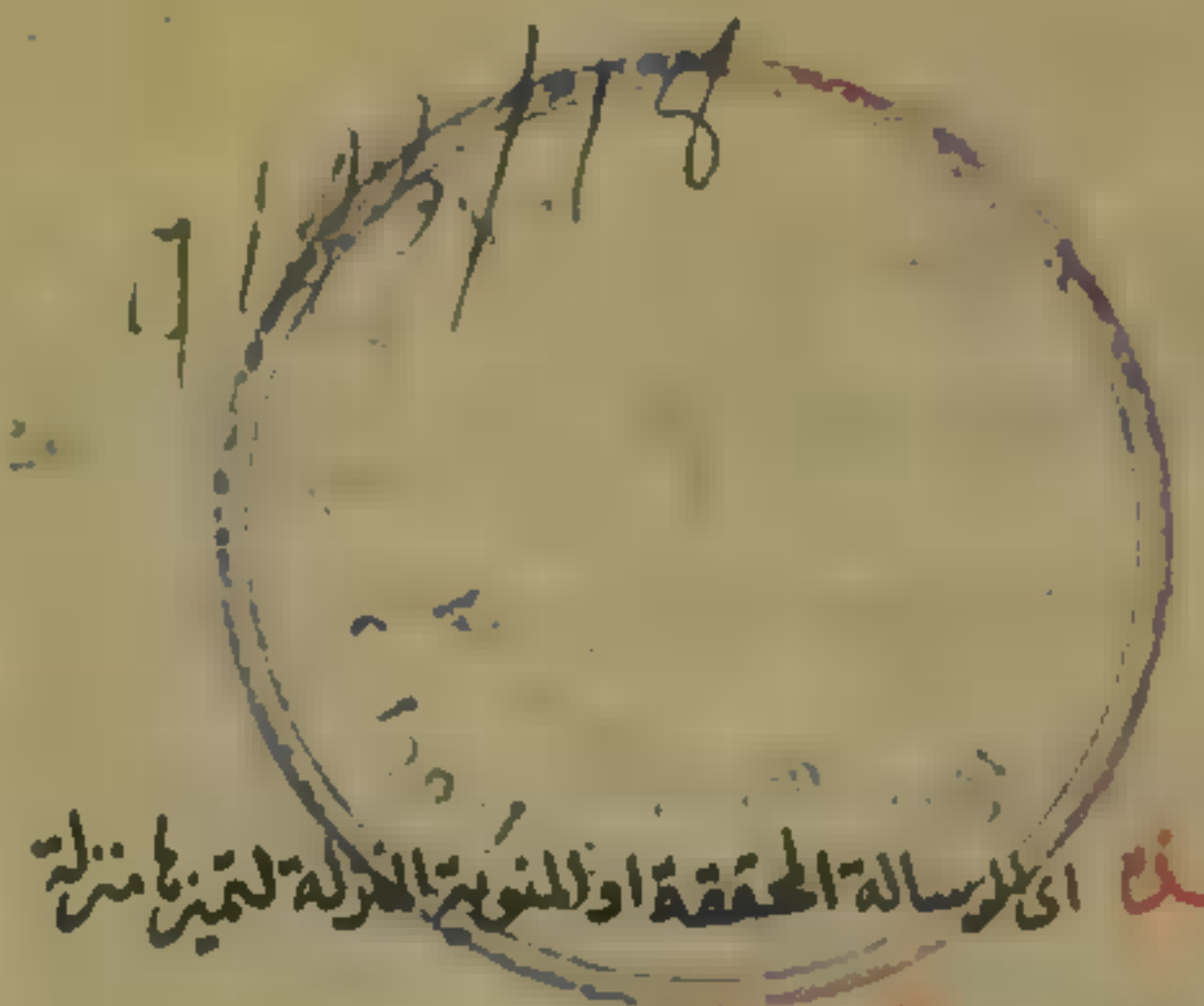


في الآخرة حيث اخذنا بحجب السلام عما نلوه في الذنوب فالحظ في توجيهه ببعضه الان  
اعتباره بالنسبة الى جميع ما كان قبل السلام وبعد من حسن الذنوب وقيل جره بن في  
خطاب الكفرة دون المؤمنين في جميع القرآن تفرقة بين الخطابين وقال البيضاوي في  
سورة ابراهيم ولعل المعنى في ان المغفرة حيث جاءت في خطاب الكفار مرتبة على الايمان  
وحيث جاءت في خطاب المؤمنين مشوعة بالطاعة والتجنب عما يحرم ويجوز فكل  
في تناول الخروج عن النظام ولا ينبغي عليك ان التفرقة المذكورة انما تتم ان لو تجيء  
الخطاب للكفرة على العموم وقد جاء كذلك في قوله في سورة الانفال قل الذين كفروا ان  
ينتموا ينفروا هم ما قد سلف وقال الكلبى كتب وحشى قاتل حمزة واصحابه من كلمة انا  
نؤمننا وقد سمعناك تقرأ والذين لا يدعون مع الله اله الاخر الآية وقد فعلنا كل ذلك  
فتمت الامن تاب وامن وعمل صالحا فبعث اليهم فقالوا الامن ان لا نفعل صالحا وفي  
رواية فقال لو حشيت هذا شديدا لم يدر عليه فتمت ان الله لا يفر من شركه ويغفر  
ما دون ذلك لمن يشاء فقالوا انما لان نكون من اهل المشية فتمت ان الله يغفر الذنوب  
جميعا فاقبلوا مسلمين وقال الامام البيضاوي وتقييدا بالتوبة خلاف الظاهر ويدل  
على اطلاقه فيما عدا الشرك قوله ان الله لا يفر من شركه

والتمثيل بقوله انه هو الغفور

الرحيم على المبالغة





قال المصنف **هـ** اي الرسالة المحققة او المنوطة المخرجة لتبين منزلة  
المشار اليه المحسوس المشاهد **فائدة** هي لغة ما استغفرت من علم  
او مال وعرفا ما ترتب من المصلحة على فصل من حيث ترتيبه عليه وهو  
من حيث ان على طرف الفعل ليس غاية واما الغرض فقد يفسر بما اجله اقد  
الفاعل على فعله وليس علة غائية له باعتبارين وعلى هذا لا يلزم فيه الترتيب  
فيكون اهم من الفائدة والغاية من وجه ولذلك قيل يخالف الغرض فائدة  
الفعل كما اذا اخطأ في اعتبارها وقد يفسر بفائدة مترتبة على الشيء من حيث هي  
مطلوبة بالاقدام عليه وترتيبها ما قيل ان ما ينادى اليه الشيء من حيث ينهض اليه  
غاية ومن حيث يطلب ويقصد غرض وعلى هذا يجزئ الترتيب فيكون اخص  
من الفائدة والغاية صدقاً ولما كان العادة يستفاد من الانفاذ ويترب في  
الحصول في الذهن على التلفظ بها واعمال الروم منها حمل مجازاً على الرسالة الى  
هي العبارات المحصورة الفائدة الى حقها ان يحمل على المعاني وقد يقال حقها ان  
يحمل على العلم بها التي يحصلها الطالب لنفسه ويترب في الحصول بها عليها  
وقد يجوز ان يكون الاسناد حقيقة باعتبار ان العبارات ايضا في انفسها  
فائدة لانها تحصل بالتلفظ ومصلحة مترتبة عليه **مستقلة** اشتغال  
الكل على الاجزاء فرفعه خبرا وصفه لفائدة **على مقدمة وتقسيم وخاتمة**

هذا هو الغرض من هذه الرسالة  
التي هي بيان منزلة الرسالة المحققة  
او المنوطة المخرجة لتبين منزلة  
المشار اليه المحسوس المشاهد  
فائدة هي لغة ما استغفرت من علم  
او مال وعرفا ما ترتب من المصلحة  
على فصل من حيث ترتيبه عليه  
وهو من حيث ان على طرف الفعل  
ليس غاية واما الغرض فقد يفسر  
بما اجله اقد الفاعل على فعله  
ليس علة غائية له باعتبارين  
وعلى هذا لا يلزم فيه الترتيب  
فيكون اهم من الفائدة والغاية  
من وجه ولذلك قيل يخالف الغرض  
فائدة الفعل كما اذا اخطأ في  
اعتبارها وقد يفسر بفائدة مترتبة  
على الشيء من حيث ينهض اليه  
الشيء من حيث ينهض اليه  
مطلوبة بالاقدام عليه وترتيبها  
ما قيل ان ما ينادى اليه الشيء  
من حيث ينهض اليه غاية ومن حيث  
يطلب ويقصد غرض وعلى هذا  
يجزئ الترتيب فيكون اخص من  
الفائدة والغاية صدقاً ولما كان  
العادة يستفاد من الانفاذ ويترب  
في الحصول في الذهن على التلفظ  
بها واعمال الروم منها حمل مجازاً  
على الرسالة الى هي العبارات  
المحصورة الفائدة الى حقها ان  
يحمل على المعاني وقد يقال حقها  
ان يحمل على العلم بها التي يحصلها  
الطالب لنفسه ويترب في الحصول  
بها عليها وقد يجوز ان يكون  
الاسناد حقيقة باعتبار ان العبارات  
ايضا في انفسها فائدة لانها  
تحصل بالتلفظ ومصلحة مترتبة  
عليه مستقلة اشتغال الكل على  
الاجزاء فرفعه خبرا وصفه لفائدة  
على مقدمة وتقسيم وخاتمة

لا ان يذكر فيه صراحة على الصفة  
من الباطن والظاهر مع انه لا  
يصدق عليه سوى زيد قول  
وبعد لا مس

لان ما ذكر فيه وبعد ابراسه ومعنون باسم اما ان يكون لافادة المقاصد بالذات  
في هذه الرسالة او لافادة ما يتعلق بها او الاول التقسيم والشأن اما المعنى المقارنة  
بالمقاصد تعيين الاعانة او يتعلق بها تعلق التكميل الاول المقدمة والثاني الخاتمة  
وكان لم يخرج هذه الجملة المصدر بها الرسالة كالحظية في الكتاب وما وقع  
في بعض النسخ على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة فلعلمه سبواذ التنبيه  
من المقدمة ويرد تنكير تنبيه وتعريف لاجزاء الثلاثة **المقدمة** هي لغة صفة  
من قدم على تقدم فائدة الغرض قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة  
الكتاب والمراد بها طائفة من العبارات المقدمة التي تتعلق بمعانيها في القصور  
وفيها زيادة كلام لا يليق شرح هذه الرسالة والعنى المقدمة هذا الذي نذكر  
وكذا الحال في التقسيم **اللفظ** هو في الاصل مصدر بمعنى الرى مطلقا وقيل  
بمعنى الرى من الفم جعل معنى اللفظ اي ما يتلفظ به الانسان من فم من الحروف  
وما يتركب منه او في حكمه **قد يوضع** الوضع لغة جعل الشيء في حيز معين واصطلاحاً  
مشارك بين معنيين احدهما تعيين اللفظ بآراء المعنى وعلى هذا فالجواز موضع  
لمعناه المجازي وثانيهما تعيين اللفظ بنفسه المعنى وعلى هذا الوضع للمجاز بآراء  
فان نفسه له ليس لنفسه بل القرينة شخصية او نوعية وقد يفسر بتعيين اللفظ  
للدلالة على معنى في نفسه بنفسه وتجعل قيد بنفسه احترازاً عن المجاز كما في  
التفسير الاول لان المراد بالدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافياً ولا يفتقر  
الى قرينة والمجاز ليس كذلك والتفسير الثاني متلك زمان وانما التخابر بالمعنى وقيد  
بنفسه في الاول متعلق بالتعيين وفي الثاني بالدلالة **واقول** في البناء لاهامة اليه

هذا هو الغرض من هذه الرسالة  
التي هي بيان منزلة الرسالة المحققة  
او المنوطة المخرجة لتبين منزلة  
المشار اليه المحسوس المشاهد  
فائدة هي لغة ما استغفرت من علم  
او مال وعرفا ما ترتب من المصلحة  
على فصل من حيث ترتيبه عليه  
وهو من حيث ان على طرف الفعل  
ليس غاية واما الغرض فقد يفسر  
بما اجله اقد الفاعل على فعله  
ليس علة غائية له باعتبارين  
وعلى هذا لا يلزم فيه الترتيب  
فيكون اهم من الفائدة والغاية  
من وجه ولذلك قيل يخالف الغرض  
فائدة الفعل كما اذا اخطأ في  
اعتبارها وقد يفسر بفائدة مترتبة  
على الشيء من حيث ينهض اليه  
الشيء من حيث ينهض اليه  
مطلوبة بالاقدام عليه وترتيبها  
ما قيل ان ما ينادى اليه الشيء  
من حيث ينهض اليه غاية ومن حيث  
يطلب ويقصد غرض وعلى هذا  
يجزئ الترتيب فيكون اخص من  
الفائدة والغاية صدقاً ولما كان  
العادة يستفاد من الانفاذ ويترب  
في الحصول في الذهن على التلفظ  
بها واعمال الروم منها حمل مجازاً  
على الرسالة الى هي العبارات  
المحصورة الفائدة الى حقها ان  
يحمل على المعاني وقد يقال حقها  
ان يحمل على العلم بها التي يحصلها  
الطالب لنفسه ويترب في الحصول  
بها عليها وقد يجوز ان يكون  
الاسناد حقيقة باعتبار ان العبارات  
ايضا في انفسها فائدة لانها  
تحصل بالتلفظ ومصلحة مترتبة  
عليه مستقلة اشتغال الكل على  
الاجزاء فرفعه خبرا وصفه لفائدة  
على مقدمة وتقسيم وخاتمة

وهذه الفطاة المذكورة فيها اما ان يكون مقصوداً او لا  
الاول التقسيم الشأن اما ان يتعلق تعلق السابق  
باللاحق وهو المقدمة او تعلق اللاحق بالسابق  
وهو الخاتمة مس

اي المقدمة مستقلة وخبر مقدم اي هذا الذي يذكر  
دون العكس لان الغام يقين للعلم على المقدمة ولما كان  
الاحكام المستفادة مما ذكره بعد مقصوداً بالافادة لم  
يصلح ان يجعل خبراً كما هو مس

المعنى قد يطلق على صفة بعض المعنويات مما يتبادر عن صحت  
آخذ مسلة في الحدة والفعل لمراد السمع وقد يطلق  
على مجموع المعنويات والعراض وهذا انما ياحده العربية  
سواء في شح الوقت مس

واما الخرف بما يكون مع مجازياً اذا كان ملحوظاً منفصلاً عن آثار  
عائده ووجه هذا الاعتبار بعد فهم الكلام بواسطة  
مس



لاخراج الجاز فان تعيين الجاز للم يتعلق بالموضع له ليس للدلالة فانه يفهم منه  
 بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان  
 انهما المعنى والدلالة عليه ما هما كما صرح به العلامة الفتاز في التلويح وانما فاق  
 هذا التعيين جواز استعمال اللفظ فيه فهو خارج بقوله للدلالة وعلى تقدير عدم خروجه  
 لا يخرج جميع الجازات بعيد بنفسه فان ما يكون معناه لازماً لا اوضح غير منفك عنه  
 في التصور دلالة عليه بنفسه على ما مر من معناه الا ان يقال المراد الدلالة عليه  
 من حيث انها مراد فانها هي الدلالة المعبرة عند اهل العرف وارباب البلاغة  
 وانما توقف على القرينة والمراد يكونها بنفسه ان لا يكون فيه بواسطة شيء آخر  
 وفهم اللان من اللفظ بواسطة فهم المردوم ثم المعنى الثاني للموضع هو المعبر عن الجاز  
 المراد بلفظ الموضع عند الاطلاق هو المراد بالموضع في هذه الرسالة وبالموضع الماخوذ  
 في تعريف الكلمة وتسمى الحقيقة والجاز ولما كان المقصود معرفة احوال اللفظ المعتمد  
 ناسب ان يراد به اللفظ الموضع فيكون اشارة الى هيئة من مطلق اللفظ ويجوز  
 ان يراد به الجنس باعتبار الوجود في ضمن البعض والتفسير لفظ المضارع اعني  
 قوله بوضع اما الاستحضار الصورة البدنية او باعتبار تأخر الموضع عن اللفظ  
 اذ انهم هذا فنقول اللفظ قد يوضع **لشخص** كاي **بمعينه** وصفاً لشخصاً اكلياً  
 ولا بد من اعتبار هذا القيد ليقابل قوله وقد يوضع له باعتبار امر عام وذلك  
 كما ان تصور ان زيد وعين لفظ له فيقال هذا وضع خاص لان معتق الواضع  
 عند الوضع من شخص او موضع له خاص وفي هذا الوضع كان الموضع له شخص  
 واحد كذلك الوضع وقيل لا تخفى ان يكون قوله بمعينه في مقابلة قوله بامر عام

اي الضميمة  
 المشبهة  
 اقدت  
 اللفظ  
 هو

فان قيل بل يجوز استعماله في الغرض المشترك بينه وبين غيره  
 على الاستعمال واللفظ المعبر عنه فيكون مشتركاً في ذلك بينه وبين غيره  
 فيدعي ان المشترك بينهما في حاشية المطالع فيطلق ذلك بهذا الوجه  
 قال الحق الشيخ في حاشية المطالع فيطلق ذلك بهذا الوجه  
 ذلك اللفظ على كل واحد من افراد ذلك الموضع له كاي لا يرد عليه  
 ولا يطلق ذلك على ذلك الكل اذ لم يوضع له كاي لا يرد عليه  
 المشترك من حيث انه من ابناء انضمام قسمة واما مجرده  
 وحقيق في الذي فانه لا يرد عليه من ابناء انضمام قسمة

اي قد

اي قد يوضع اللفظ المشخص باعتبار تعقله بعينه اقول انما لا يجب في الوضع  
 لموضع له خاص تعقله بعينه بل يكفي تعقله بمفهوم كلي منحصر فيه كما اذا سمى رجل  
 ولد اذ ابلغه قوله باسم قبل ان يراه بل اذا سمى ما في بطن امرأته باسم فانه لا  
 انه علم وان وضعه خاص لموضع له خاص كما صرح به المصنف انه لم يتصور  
 بشخصه وفي كلام الحق الشريف في شرح المواقيت اشارة الى ما ذكرنا حيث قال يجوز  
 ان يعقل ذات ما بوجه من وجوهه ويوضع الاسم مخصوص بهيته ولقد قدّمه  
 باعتبار ما لا يكسرهما ويكون ذلك الوجه مصححاً للموضع وخارجاً عن مفهوم  
 الاسم على ما مر من ان اسم الله علم له موضوع لذاته من غير اعتبار معنى فيه  
 وهذا يظهر ان ما وقع في كتب المعاني من ايراد المسند اليه علماً لا حضارة  
 بعينه والتشبيه بخلاف هو الله احد محل بحث والفرق بين هذا الوضع  
 والوضع العام لمشتخصات ان التعقل للموضع المحمول اليه للملاحظة الموضوعة  
 له عام تكسب الصدق في الثاني دون الاول وان الموضع له متعدد في الثاني  
 دون الاول **وقد يوضع له** اي لشخص بعينه **باعتبار امر عام وذلك بان**  
**يعقل امر مشترك بين مشخصات** سواء كان ذاتياً لها او عرضياً وقد جعل آلة  
 للملاحظة فيصير تلك الشخصات لملاحظة اجمالاً ثم تعين بهذا اللفظ لكل  
 منها وهذا معنى قوله **ثم يقال** قولاً نفسياً ويمكن ان يقال عبر عن البعدين  
 الذي هو الوضع حقيقة بالقول اذ به يظهر ذلك التعيين غالباً بهذا **اللفظ**  
**موضع لكل واحد من هذه الشخصات خصوصه** وانما قيد بقوله  
**بحيث لا يناد ولا يهيم** اي بحيث انه مراد به وحد بلا انضمام قرينة

فانه طريق العلم بالجنسيات على وجه الجزئية  
 انما الخواص كما يعرف بموضعه

فان قيل بل يجوز استعماله في الغرض المشترك بينه وبين غيره  
 على الاستعمال واللفظ المعبر عنه فيكون مشتركاً في ذلك بينه وبين غيره  
 فيدعي ان المشترك بينهما في حاشية المطالع فيطلق ذلك بهذا الوجه  
 قال الحق الشيخ في حاشية المطالع فيطلق ذلك بهذا الوجه  
 ذلك اللفظ على كل واحد من افراد ذلك الموضع له كاي لا يرد عليه  
 ولا يطلق ذلك على ذلك الكل اذ لم يوضع له كاي لا يرد عليه  
 المشترك من حيث انه من ابناء انضمام قسمة واما مجرده  
 وحقيق في الذي فانه لا يرد عليه من ابناء انضمام قسمة

مراده لا يناد ولا يهيم  
 وهذه الاواحد



**الا واحد مخصوصه** دفعا لتمام ان الموضوع له مفهوم كل واحد من هذه الشخصات  
 حتى يكون هذا المفهوم من اللفظ المفاد به ونصرت بان كل واحد منها على  
 صاله موضوع له **دون القدر المشترك** حاله من ضمير موضوع اي هذا اللفظ  
 موضوع لكل واحد متجاوزا القدر المشترك فانه غير موضوع له او من كل  
 واحد فانه متجاوزا القدر المشترك في الكون موضوعا له او من واحد فانه  
 متجاوزا ياه في المفومية واذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من الشخصات  
 المعقولة بذلك الامر بحيث لا يفاد ولا يهزم به الا واحد مخصوصه دون القدر  
 المشترك **فتعقل** على لفظ المصدر **ذلك المشترك آله للوضع** وسيلة  
 اليه **لانه الموضوع له** اي لانه وهو عطف على آله **فالوضع كلي** عام  
 بمعنى ان المعبر في الوضع وتعقل الواضع عند الوضع مفهوم كلي عام **والموضوع**  
**له شخص** اي كل واحد من الشخصات المعقولة بهذا المفهوم كلي فان قلت تناد  
 بقوله بحيث لا يفاد ولا يهزم به الا واحد مخصوصه انه يفاد به واحد مخصوصه  
 وهذا ينافي ما اشهر منهم من ان وضع المفرد ليس لافادة مسمياتها لاستلزام  
 الدور بل لافادة معانيه التركيبية قلت اراد بالافادة معنى الدلالة وارادوا  
 بها في فهم ليس لافادة مسمياتها يحصل معانيها في ذهن السامع ابتداء  
 والمعنى ان وضع المفردات ليس لتفصيل معانيها في ذهن السامع ابتداء لاستلزام  
 الدور **وتقسم** ترتيبا على الوضع اخطار معانيها واحضارها في ذهن السامع ليحكم  
 عليها او بها لكنه لا يفاد بشفادة الوجدان والفرق ما قال صاحب المفتاح في  
 بيان استلزام الدور لتوقف افادتها على العلم بكونها مختصة بها غير مسوقة

في قوله لا يفاد ولا يهزم به الا واحد مخصوصه  
 هو ان اللفظ موضوع لكل واحد من الشخصات  
 المعقولة بذلك الامر بحيث لا يفاد ولا يهزم به  
 الا واحد مخصوصه دون القدر المشترك  
 في الكون موضوعا له او من واحد فانه متجاوزا  
 القدر المشترك في المفومية واذا كان اللفظ  
 موضوعا لكل واحد من الشخصات المعقولة  
 بذلك الامر بحيث لا يفاد ولا يهزم به الا واحد  
 مخصوصه دون القدر المشترك فتعقل على لفظ  
 المصدر ذلك المشترك آله للوضع وسيلة اليه  
 لانه الموضوع له اي لانه وهو عطف على آله  
 فالوضع كلي عام بمعنى ان المعبر في الوضع  
 وتعقل الواضع عند الوضع مفهوم كلي عام  
 والموضوع له شخص اي كل واحد من الشخصات  
 المعقولة بهذا المفهوم كلي فان قلت تناد  
 بقوله بحيث لا يفاد ولا يهزم به الا واحد  
 مخصوصه وهذا ينافي ما اشهر منهم من ان وضع  
 المفرد ليس لافادة مسمياتها لاستلزام الدور  
 بل لافادة معانيه التركيبية قلت اراد بالافادة  
 معنى الدلالة وارادوا بها في فهم ليس لافادة  
 مسمياتها يحصل معانيها في ذهن السامع ابتداء  
 والمعنى ان وضع المفردات ليس لتفصيل معانيها  
 في ذهن السامع ابتداء لاستلزام الدور وتقسم  
 ترتيبا على الوضع اخطار معانيها واحضارها  
 في ذهن السامع ليحكم عليها او بها لكنه لا يفاد  
 بشفادة الوجدان والفرق ما قال صاحب المفتاح  
 في بيان استلزام الدور لتوقف افادتها على العلم

النسبة اليها والى غير لا استعمالا لجميع احد المشاوير على الآخر وتوقف  
 العلم باختصاصها بها على العلم بانفسها ابتداء مع امتناع عدم ما سبق الى  
 الفهم عند التلطف بها من مجرد القصد الى مسمياتها فافادة بشهادة الوجدان  
 بهذا كلامه وما ذكر في دفع الدور من ان الوقوف على العلم بالموضوع هو  
 فهم المعنى من اللفظ او فهمه في الحال وهو لا يتوقف على فهم المعنى من اللفظ ولا  
 على فهمه في الحال بل على فهمه في الجملة وفي الزمان السابق ليس بسديد اذ لابد  
 من الرجاء الى ما ذكر من الاخطار فلا يجدي بطلايل **وهنا سؤال مشهور**  
 وهو انه لا وجه لتخصيص هذا البحث بالمفردات فان وضع المركبات ايضا  
 لو كان لافادة معانيها لزم الدور بعين ما ذكر في المفردات لان المركبات ايضا  
 موضوعه وضعا نوعيا بازاء معانيها فلو توقف العلم بها على العلم بالمعنى  
 لزم الدور **واجيب** بان العلم بالمعاني المركبة انما يتوقف على العلم بوضع  
 مفرداتها لمعانيها لا على العلم بوضع المركب للمعنى التركيبي فلا دور ووافقه  
 منع كون المركب موضوعا بازاء معنى اذ يكفي في فهم المعنى التركيبي معرفة اوضاع  
 مفرداتها لم يحصل اختلاف الافادة في المركبات عند تقاطعها في اللفاظ  
 المفردة ومعانيها لكن الفرق واضح من قولنا ضرب موسى عيسى وقولنا ضرب  
 عيسى موسى **واجيب** بان الهيئة التاليفية الخاصة كواحد من المفردات  
 فلا يتفق المفردات على اختلاف الهيئة المذكورة ورد بانح يتوقف العلم بالمعنى  
 المركب على العلم بوضع الهيئة التاليفية لما قصد منها ولا شك في توقفه  
 على العلم بوضع المستداليه والمستداليه ايضا والعلم بوضع هذا الثلث



يتوقف على العلم بجميع المعنى المركب فيدور فلا يكون الغرض من الوضع افادة  
 المعنى التركيبي وذكر بعض المدققين في التقصيص عنه انه لا خفاء في ان جميع  
 العلوم المتعلقة باوضاع هذه الاشياء غير العلم بوضع الجميع فاستفادة  
 العلم بجميع المعنى موقوفة على جميع تلك العلوم لا على العلم بوضع الجميع وهذا  
 العلم يتوقف على العلم بجميع المعنى فلا دور وقال بعض الافاضل ان المركبات  
 لو كانت موضوعة بازاء معانيها وضعا نعيلا ولا يجزى في الوضع النوعي فلا  
 الموضوع له مخصوصه بل يكفي تصور اجمالها مستطلع عليه امكن افادتها  
 سمياتها من غير دور بخلاف الموضوع بالوضع الشخصي لكن بقي شيء وهو  
 ان الموضوع بالوضع الشخصي الموضوع بالوضع العام كالمضمر واسم الاشياء  
 ولا يجزى فيه ايضا ملاحظة الموضوع له مخصوصه ولا خفاء في ان بعض المفردات  
 موضوع وضعا نوعيا كالمشتقات فلا يلزم في كثير من المفردات على تقدير كون  
 الغرض من وضعها افادة معانيها اقول الظان الافادة انما يطلق  
 على تحصيل العلم بالشئ لا على احضاره كاسبق فان كان معنى تصورنا فافادته  
 ذلك او تحصيل التصديق به بل معنى الحق الشريف قدس سره بانه بمجرد حصول  
 صورة الحكم في ذهن السامع من غير التكلم لا يقال ان التكلم افادة الخطاب  
 وانما يقال ذلك اذا اعتقد الخطاب بانه يحكم من حيث معاني المركبات الخفية  
 يجوز افادتها لها بمعنى تحصيل التصديق بها ويصح كونها عرضا من وضع  
 الاخبار ولا يلزم الدور في المفرد الكامل من المركبات كافي في تخصيص البحث  
 بالمفردات **وذلك** اي اللفظ الموضوع لشخص باعتبار امر عام عتبر عنه

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان معنى الموضوع بالوضع  
 والموضوع بالوضع الشخصي  
 والموضوع بالوضع العام  
 والموضوع بالوضع النوعي  
 والموضوع بالوضع الفردي  
 والموضوع بالوضع الجمعي  
 والموضوع بالوضع الكلي  
 والموضوع بالوضع الجزئي  
 والموضوع بالوضع المطلق  
 والموضوع بالوضع النسبي  
 والموضوع بالوضع الذاتي  
 والموضوع بالوضع الغائي  
 والموضوع بالوضع العيني  
 والموضوع بالوضع الخيالي  
 والموضوع بالوضع الحسي  
 والموضوع بالوضع العقلي  
 والموضوع بالوضع النقلي  
 والموضوع بالوضع الاجتماعي  
 والموضوع بالوضع السياسي  
 والموضوع بالوضع الاقتصادي  
 والموضوع بالوضع الثقافي  
 والموضوع بالوضع العلمي  
 والموضوع بالوضع الفني  
 والموضوع بالوضع الادبي  
 والموضوع بالوضع التاريخي  
 والموضوع بالوضع الجغرافي  
 والموضوع بالوضع البيئي  
 والموضوع بالوضع الاجتماعي  
 والموضوع بالوضع السياسي  
 والموضوع بالوضع الاقتصادي  
 والموضوع بالوضع الثقافي  
 والموضوع بالوضع العلمي  
 والموضوع بالوضع الفني  
 والموضوع بالوضع الادبي  
 والموضوع بالوضع التاريخي  
 والموضوع بالوضع الجغرافي  
 والموضوع بالوضع البيئي

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان معنى الموضوع بالوضع  
 والموضوع بالوضع الشخصي  
 والموضوع بالوضع العام  
 والموضوع بالوضع النوعي  
 والموضوع بالوضع الفردي  
 والموضوع بالوضع الجمعي  
 والموضوع بالوضع الكلي  
 والموضوع بالوضع الجزئي  
 والموضوع بالوضع المطلق  
 والموضوع بالوضع النسبي  
 والموضوع بالوضع الذاتي  
 والموضوع بالوضع الغائي  
 والموضوع بالوضع العيني  
 والموضوع بالوضع الخيالي  
 والموضوع بالوضع الحسي  
 والموضوع بالوضع العقلي  
 والموضوع بالوضع النقلي  
 والموضوع بالوضع الاجتماعي  
 والموضوع بالوضع السياسي  
 والموضوع بالوضع الاقتصادي  
 والموضوع بالوضع الثقافي  
 والموضوع بالوضع العلمي  
 والموضوع بالوضع الفني  
 والموضوع بالوضع الادبي  
 والموضوع بالوضع التاريخي  
 والموضوع بالوضع الجغرافي  
 والموضوع بالوضع البيئي

باسم الاشارة لكمال تميزه مثل اسم الاشارة فان هذا مثلا موضوع في اكثر موضوع  
 بتاويل الكلمة وقد قرأ ما الاضافة كما في سماء على جعل الموضوع في عدد الاسماء  
**وسمى المشار اليه اشارة حسية** المفرد المذكر **المشخص** اي سماء كل فرد شخص  
 من افراد المشار اليه الشخص فان مفهوم المشار اليه الشخص كل عام ايضا قيل  
 واشتات هذا العموم بدعوى كلية الشخص والتعريف بناء على ما ذكره المتكلمون  
 في الاستدلال على عدمية التعيين من استلزام ثبوت التسلسل لشاراء افراد  
 فيه وجوب التمايز لتعيين آخر وهكذا في الجواب عنه بان قول التعيين على  
 افراد عرض غير مرفوع لان التعيين بانه مماز شخص عن شخص ولا شك ان  
 الامتياز لا يخص **بامر** كل فاذكروه في الاستدلال شبهة وما في الجواب  
 كلام على تقدير التسليم والا فلا يكون التعيين موجبا للجزئية الحسنة ومحصلا  
 والحق ان لفظ الشخص والتعريف موضوع لكل ما يمتاز به شخص عن آخر ملحوظة  
 بامر عام وهو هذا المفهوم اي بانه يمتاز شخص عن شخص وهذا مما لم يوجد  
 في كلام احد هذا كلامه اقول الظان مفهوم التعيين الشار منه الى  
 الفهم كلي هو مفهوم بانه يمتاز شخص عن شخص ويتبع نفس تصور عن وقوع  
 الشراكة فيه وهو انما يصدق على افراد اما نفس مفهومه فليس مما يصدق عليه  
 بانه يمتاز كان مفهوم الجزئية ما يمنع نفس تصور عن وقوع الشراكة فيه وهو انما  
 يصدق على افراد لا عليه نفسه بل انما يصدق عليه نقيضه اعني ما لا يمنع نفس  
 تصور عن وقوع الشراكة فيه ولا امتناع في صدق احد المتقابلين على الآخر انما المتع  
 صدقهما على ثالث الا يرى ان مفهوم الوجود معدوم **نفس** قد يصدق مفهوم الشئ

خلاف الالفاظ الموضوعية عن الشخصيات وضعا عاما سمي



على نفسه كالمفهوم الكلي فانه لا يمنع نفس تصور عن وقوع الشك فيه وصحة ايراد  
كل قبله وجمعه يدلان على ما ذكرنا وكذا صحة حمله تعين زيد مثلاً وايضاً مفهوم  
المتعين ككلى صادق على كل جزئية حقيقي بقرينة صحة جمعه وادخال السور عليه  
ولن يكون كذلك الا اذا كان موضوعاً لذات يثبت له تعين مطلقاً وهذا يدل  
على ان مفهوم التعيين ككلى كل ذلك مما يفيد كلية مفهوم التعيين افادة كافية في  
معرفة مفهوم الالفاظ وما ذكرنا امر لا يقصده شبهة فضلاً عن دليل قوله  
ما به يمتاز شخص عن شخص قلنا ان اراد ان مفهوم هذا المفهوم فيه اعتراف  
بكلية وقوله ولاشك ان الامتياز لا يحصل بامر كلى مسلم ولا خيراً لان مفهوم  
ما به ممتاز للاصداق عليه وان اراد ان مفهوم ما يصدق عليه هذا المفهوم  
فمفهوم وقوله فلا يكون التعيين موجباً للجزئية ان اراد ان مفهوم التعيين مسلم  
ولا محذور وان اراد ما يصدق عليه فاللزم ممنوع وان اراد ان مفهوم ما يصدق  
عليه هذا المفهوم فهو **مفهوم حيث لا يقبل الشركة** تأكيداً لاستفاد من الشخص دعماً  
لنقوم التجوز ورفعاً لاستنباه ما يصدق عليه المشار اليه المذكور او المشار اليه الشخص  
بالمفهوم يعني ان مفهوم هذا ما يصدق عليه المشار اليه او المشار اليه الشخص لا مفهوم  
القبال للشركة وقد يوضع اللفظ المفهوم ككلى كوضع لفظ الانسان لمفهوم وهذا  
يسمى وضعاً عاماً لموضوع له عام ولم يتعرض للمعنى لظهوره وعدم تعلق عرض به  
فيما هو المقصود الاصل من الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف والضمير اليه وان القسم  
الاول وان كان كذلك الا انه لما اشار الى انشاءه خفاء وتعلق تام بالمقصود في  
تخصيص المعين تعرض له بمزيد توضيح صاحبه واما كون الوضع خاصاً والموضوع عاماً

فمجرد

فستحيل ان الكليات بها يدرك استحضارها اجمالاً وذلك كاف في وضع اللفظ للموضوع  
وليست الشخصيات كذلك بالقياس الى كليتها لان الجزئية ليس وجهاً من وجوه الكلى  
ليتوجه العقول اليه فيتصور اجمالاً واما الامر بالعكس هذا ما استفاد من كلام  
المحقق الشريف قدس سره وذكر القافض الامدى في شرح شرح الاصل انه اذا وضع  
لفظ واحد باراء معنى واحد فهذا الوضع خاص سواء كان ذلك المعنى كلياً او جزئياً  
وهو الموافق لما ذكرنا بعض تلامذة المصنف في شرح الفوائد الغياثية **اقول** هذا  
اقرب لان وصف الوضع بالعموم والخصوص على هذا لا يكلف فيه فان وضعاً واحداً  
اذا تعلق بمعاني متعددة بان يكون كل منها موضوعاً لهذا الوضع كان عاماً متشاملاً  
للكل المعاني كما يقال في القضية السالبة عم النفي كقوله في القضية عم الايجاب كقوله  
وكان كليا ايضاً على قياس وضع الايجاب بالكلى واذا تعلق بمعنى واحد فقط سواء  
كان كلياً او جزئياً خاصاً بذلك المعنى بخلاف وضعه بها على ما ذكر المحقق الشريف  
فانه لا يخفى عن تكلمنا وعلى هذا يتحقق للوضع اقسام اربعة **الوضع الخاص** الموضوع  
خاص كزيد **والوضع العام** لموضوع له خاص كاسم الاشارة **والوضع الخاص** الموضوع  
عام كالانسان **والوضع العام** لموضوع له عام وبيان هذا يستدعي زيادة بسط  
فنقول **١** كان اللفظ الموضوع لشخص قد يوضع له وضعاً خاصاً وقد يوضع له  
وضعاً عاماً وكذلك اللفظ الموضوع لمفهوم ككلى قد يوضع له مخصوصه وقد يوضع  
له باعتبار تعلقه بامر عام منه على قياس وضعه لشخص اعتباراً بامر عام وكان  
المعاني المتعددة قد يتصور بوجه عام ويوضع اللفظ لكل منها كذلك الالفاظ  
المتعددة قد يتصور بامر كلى يندرج فيه جميعها ويوضع كل منها وضعاً واحداً

واما تصور الكلى من حيث اداة هذا الشخص فيكون له بالمتقنية  
ما هو وسيلة من هذه الصادق عليه وان كان صادقاً  
على ذلك الكلى وهو من ذلك شخص

المراد بالخصوص الموضوع الشخصى



بمعنى وحي يكون المعاني المتنوعة هي لها بذلك الوجه متصور بوجه عام ايضا كصنع  
المشتقات فان الواضع لما قال صيغة فاعل مصدر لم يأت به مدلوله علم منه ان غرضه  
مثلا لم يأت به الضرب وعلما لم يأت به العلم الى غير ذلك فتصور تلك الالفاظ  
محله بمفهوم عام وهو مفهوم صيغة فاعل وهذه المعاني كذلك الالفاظ بمفهوم كلي  
هو مفهوم من قام به مدلوله اي مدلول مصدر صيغة وضعت لم يأت به مدلوله  
وبعبارة اخرى من قام به مدلوله مصدر اشتق منه صيغة وضعت لم يأت به  
مدلوله فوضع المشتقات وضع عام لا مخصصه بحيث لا يفاد بها الا تلك الامور  
حتى لا يصح ان يقال ضارب ويراد به مفهوم من قام به مدلول مصدر بل مدلول  
الضرب بمفهومه كاسماء الاشارة الا ان خصوص المعاني اسماء الاشارة شتى لا يمكن  
الكثرة واعتبار خصوص اللفظة نظر الواضع ضروري بخلاف المشتقات فان خصوص  
المعاني كليات وملاحظة الالفاظ عند الواضع ليست باعتبار خصوصياتها بل باعتبار  
اندرجها تحت امر كلي ومن هنا تنبئين انقسام الوضع الى الشخص والوضع وتنبئ  
ان الواضع اذا تصور لفظا خاصا تصور معنى اما جزئيا او كلياً وعين اللفظ  
المعين لذلك المعنى او لكل واحد مما يصدق عليه ذلك المعنى ليس هذا الوضع  
وضعا شخصيا وترتب على هذا الوضع ان ينسب اليه ذلك المعنى او ذلك  
اللفظ بعد العلم بالوضع وجواز استعمال اللفظ بخصوصه في عين ذلك المعنى او في  
منه لا غير فان تصور الالفاظ بخصوصه في ضمن امر كلي وحكم حكما كلياً بان كل  
لفظ مندرج تحته عسسه للدلالة بنفسه على كذا ليس هذا الوضع وضعا  
نوعيا وترتب على هذا الوضع انهم معاني غير مخصوصة بتصور الواضع اجمالا

هذا هو الوجه في كون المعاني المتنوعة هي لها بذلك الوجه متصور بوجه عام ايضا كصنع المشتقات فان الواضع لما قال صيغة فاعل مصدر لم يأت به مدلوله علم منه ان غرضه مثلا لم يأت به الضرب وعلما لم يأت به العلم الى غير ذلك فتصور تلك الالفاظ محله بمفهوم عام وهو مفهوم صيغة فاعل وهذه المعاني كذلك الالفاظ بمفهوم كلي هو مفهوم من قام به مدلوله اي مدلول مصدر صيغة وضعت لم يأت به مدلوله وبعبارة اخرى من قام به مدلوله مصدر اشتق منه صيغة وضعت لم يأت به مدلوله فوضع المشتقات وضع عام لا مخصصه بحيث لا يفاد بها الا تلك الامور حتى لا يصح ان يقال ضارب ويراد به مفهوم من قام به مدلول مصدر بل مدلول الضرب بمفهومه كاسماء الاشارة الا ان خصوص المعاني اسماء الاشارة شتى لا يمكن الكثرة واعتبار خصوص اللفظة نظر الواضع ضروري بخلاف المشتقات فان خصوص المعاني كليات وملاحظة الالفاظ عند الواضع ليست باعتبار خصوصياتها بل باعتبار اندرجها تحت امر كلي ومن هنا تنبئين انقسام الوضع الى الشخص والوضع وتنبئ ان الواضع اذا تصور لفظا خاصا تصور معنى اما جزئيا او كلياً وعين اللفظ المعين لذلك المعنى او لكل واحد مما يصدق عليه ذلك المعنى ليس هذا الوضع وضعا شخصيا وترتب على هذا الوضع ان ينسب اليه ذلك المعنى او ذلك اللفظ بعد العلم بالوضع وجواز استعمال اللفظ بخصوصه في عين ذلك المعنى او في منه لا غير فان تصور الالفاظ بخصوصه في ضمن امر كلي وحكم حكما كلياً بان كل لفظ مندرج تحته عسسه للدلالة بنفسه على كذا ليس هذا الوضع وضعا نوعيا وترتب على هذا الوضع انهم معاني غير مخصوصة بتصور الواضع اجمالا

بامر

بامر عام من الالفاظ غير معدودة واستعمالها فيها حقيقة ومثل الجمع والمشتقات  
وبالجملة ما يرد بالهيئة ومن عرف الوضع بعين اللفظ بآراء معنى بدون قيد  
نفسه يكون عندك في المجاز ايضا وضع نوعي فينقسم الوضع النوعي الى قسمين  
أحدهما ما ذكرنا **والشئ** ان يقول الواضع كل لفظ معبر للدلالة بنفسه  
على معنى سواء كان شخيصا او نوعيا بالمعنى الاول فهو عند تحقق القرينة  
المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين كما يتعلق بذلك المعنى نقلها مخصوصا  
ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين  
حتى لو لم يثبت من الواضع بهذا التعيين لكان انهمام هذا المعنى والدلالة  
عليه كالحال وانما فائدة هذا التعيين جواز استعمال اللفظة في هذا المعنى  
ففي الوضع النوعي ليست خصوص الموضوع ولا خصوص الموضوع له ملحوظا  
للوامع بالتفصيل وليس شئ من الموضوع له بالوضع النوعي مشخصا اتفاقا  
بخلاف الوضع الشخصي فان الاول فيه ملحوظ مفصلا في مشخصا دائما والثاني  
ملحوظا مفصلا بعضه اتفاقا وبعضه على راي ومشخصا كثير فذلك ليس الاول  
نوعيا والثاني شخيصا **تنبيه** اي هذا تنبيه ما هو من هذا القبيل  
اي موضوع لشخصات باعتبار امر عام لا يفيد الشخص لا بقرينة معينة  
واقعة لمزاحة الغير **لاستواء نسبة الوضع** اي وضع ذلك الموضوع الى الشخص  
ولما كان هذا حكما بدوياً يخرج به العقل بعد تصور طرفيه على الوجه الذي  
هو مناط الحكم واستواء الوضع ببيان القيمة او نسبة عليه منسوبه  
بالنسبة **ولما** ان الموضوع وضعاً عاماً للشخصات وان لم يكن مشتركاً

وبذلك يظهر القوة بين كون وضعها عاماً للموضوع له عام ويكون وضعها عاماً لا مخصصاً

وح كون وضعها عاماً لا مخصصاً ان يكون موضوعاً بالمعنى الذي سبق كون قسم من الموضوع الشخصي مستلزم

هذا عند من يكتفي في المجاز بالعلاقة واما عند من لا يكتفي بل بشرط السماع فهو موضوع بالشخص بهذا المعنى للوضع جميع به العلامة الشفاهة في شرح الاصول

هذا هو الوجه في كون المعاني المتنوعة هي لها بذلك الوجه متصور بوجه عام ايضا كصنع المشتقات فان الواضع لما قال صيغة فاعل مصدر لم يأت به مدلوله علم منه ان غرضه مثلا لم يأت به الضرب وعلما لم يأت به العلم الى غير ذلك فتصور تلك الالفاظ محله بمفهوم عام وهو مفهوم صيغة فاعل وهذه المعاني كذلك الالفاظ بمفهوم كلي هو مفهوم من قام به مدلوله اي مدلول مصدر صيغة وضعت لم يأت به مدلوله وبعبارة اخرى من قام به مدلوله مصدر اشتق منه صيغة وضعت لم يأت به مدلوله فوضع المشتقات وضع عام لا مخصصه بحيث لا يفاد بها الا تلك الامور حتى لا يصح ان يقال ضارب ويراد به مفهوم من قام به مدلول مصدر بل مدلول الضرب بمفهومه كاسماء الاشارة الا ان خصوص المعاني اسماء الاشارة شتى لا يمكن الكثرة واعتبار خصوص اللفظة نظر الواضع ضروري بخلاف المشتقات فان خصوص المعاني كليات وملاحظة الالفاظ عند الواضع ليست باعتبار خصوصياتها بل باعتبار اندرجها تحت امر كلي ومن هنا تنبئين انقسام الوضع الى الشخص والوضع وتنبئ ان الواضع اذا تصور لفظا خاصا تصور معنى اما جزئيا او كلياً وعين اللفظ المعين لذلك المعنى او لكل واحد مما يصدق عليه ذلك المعنى ليس هذا الوضع وضعا شخصيا وترتب على هذا الوضع ان ينسب اليه ذلك المعنى او ذلك اللفظ بعد العلم بالوضع وجواز استعمال اللفظ بخصوصه في عين ذلك المعنى او في منه لا غير فان تصور الالفاظ بخصوصه في ضمن امر كلي وحكم حكما كلياً بان كل لفظ مندرج تحته عسسه للدلالة بنفسه على كذا ليس هذا الوضع وضعا نوعيا وترتب على هذا الوضع انهم معاني غير مخصوصة بتصور الواضع اجمالا



لفظاً بوجه وضعه وجوب تعدد الوضع في المشترك لكنه يشبه بالمشارك  
اللفظي بل الاعلام المشترك في تعدد المعنى والاحتياج الى قرينة للتعين وهذا  
لا ينافي كونه موضوعاً مع اعتبار قيد بنفسه في تعريف الوضع فان المشترك  
يدل بنفسه على كل واحد من معانيه بمعنى انه يفهم منه كل واحد منها اي  
كحصوله في ذهن السامع العالم بالوضع بل بمعنى انه يفهم كل منها على انه مراد  
فانه الدلالة المعبرة عند اهل العرف وارباب البلاغة لكن على سبيل التردد  
والشك والقرينة يتعين المراد بخلاف المجاز فان السامع اذا سمع اللفظ  
بلا قرينة لم يفهم كونه المعنى المجازي مراداً اصلاً وكذا مع تصور الوضع له في  
الاجل ويتعين عند المعنى الحقيقي للارادة بالقرينة ليزول هذا ويحصل  
الدلالة على المعنى المجازي **و** اذا عرفت هذا في المشترك ففس عليه الاطلاق **القرينة**  
وضمناً فانه اذا سمع لفظ هذا العالم بوضعه من غير اطلاقه على اشارة من  
الكلام الى فرد مما يصح ان يشير اليه يفهم ان المراد اما هذا الفرد او ذلك من غير  
ان يكون احدهما مرجحاً في هذا الفهم بالقياس الى ما عداه وباطلاقه على ذلك  
الاشارة يتعين المراد كما في المشترك غير ان معاني المشترك لما كانت ملحوظة  
للراعي بالتفصيل معها السامع كذلك ومعناه هذا الالتفات لما كانت ملحوظة  
له اجمالاً في ضمن ابرهام **ب**هما السامع كذلك ايضا **اعلم** ان من المشترك  
والمجاز فرقان وجه آخر وهو ان يقتضي كل من وضعيه ان يحسم من نفس  
اللفظ بان المراد هذا المعنى وانما يختلف لزراعة الغير العارض الوضع الآخر ولا  
امتناع في ان يختلف عمن الوضع من وضعه عنه مانع وجوب ان دفعه تلك

المرحى

المراحم بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المتحقق ايضا اقتضاء وليس عدم  
المانع من تامة المقتضى واما قرينة المجاز في معنى في الدلالة على المعنى المجازي  
لا يتحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهي من تامة المقتضى وبذلك يظهر ان المشترك  
يدل بنفسه على احد معنويه بعينه وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه  
بل بالقرينة كما ذكره المحقق في حاشية شرح التلخيص لكنه ذكر في موضع آخر منها  
ان من فسر الدلالة بكون اللفظ حيث مطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام  
اللزوم الذمى بمعنى امتناع الانكسار ولم يجعل كثيراً من المجازات والكنايات التي  
ليست لغاتها لازمة بهذا المعنى دالة على تلك المعاني بل الدلالة عليها عند السامع  
المركب منها ومن قرأها وان فسر بكون اللفظ حيث اذا اطلق فهم منه المعنى  
لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول **والاول**  
انصب بقواعد العقول هذا كلامه فتأمل واستنبص **وقد بحث** في  
ان الاعتبار في المشترك ان كان تعدد الوضع الصحيح لزم ان لا يكون الموضوعات  
وضمناً بالوضع النوعية مشتركة للاتحاد الوضعي صريحاً لكنهم صرحوا بالاشتراك  
في بعض الافعال المشتقات كعسفس بمعنى اقبل وادبر وان كان تعدد الوضع  
في الجملة صريحاً كان او ضمناً لزم كونه الموضوعات بالوضع العامة الشخصيات  
مشتركة و**ب**هم مطروحاً بخلافه **اقول** يمكن ان يدفع بان الاعتبار في المشترك  
تعدد وضعه صريحاً للمعنيين او تعدد وضعه مأخوذاً صريحاً للمعنيين بما جزم بهما  
المعنى عليه تعدد وضعه ضمناً للمعنيين فان عسفس مثلاً انما وضع بمعنى اقبل  
وادبر وضعاً نوعياً واحداً صريحاً فان القاعدة التي بها يثبت عسفس عسفسها



به كل فعل ما في متعين للحدث الذي دل عليه مصدر مع نسبة له اي موضع  
 مخصوص بها في الزمان الماضي وبها انما ثبت وضعه لمعين على ان المصدر وضع  
 لمعينين وكذا الحال في الاسماء المستفدة عنه واما ان الالفاظ الموضوعة بالوضع العالم  
 لمشتخصات فليس وضعها متعديا امرحاً ولا مستمعاً على تعدد الوضع خارجاً لما حدث  
 بمكان كوضع الافعال التي ليست مصدراً مشتركة بالنسبة الى النسب المخصوصة  
 هذا ان لم يكن بمادة الفعل وضع منفرد للحدث وبه يثبت كذلك نسبته الى قال  
 معينين مع زمانها وكذا في الاسم المشتق المشترك اما ان كان زماناً توقيه آخر هو  
 ان تعدد الوضع المعين في المشترك هو تعدد الوضع خارجاً لكن اعم من ان يكون في وضع  
 عين اللفظ للمعينين اذ وضع جزء بجزء لكل منها وهذا حاصل في الفعل المشترك  
 وكذا في الاسم المشترك بخلاف تلك الالفاظ التي هي الاولى فان مادة  
 ضرب لم يوضع لشيء والالزم فهمه من تلك الحروف على اي وجه ركب بل الواضع  
 وضع الضرب لذلك الحدث المخصوص بوضع شخص ثم وضع حروفها بهذا الترتيب  
 بشرط عرض واحد من الهيئات التي وضعها اللاحق والاستقبال لذلك المعنى ايضا  
 في ضمن الوضع النوعي كوضع في ضمنه نفسه ليست المخصوص مع زمانها في سطر  
 على زيادة كلام في تحقيق وضع الفعل **التقسيم** هو ضم قوتين متباينتين او متغايرتين  
 لا مضمون كلي لعصم من انقسام كل قيد اليه قسم وليس فيه حكم الا محسب الصورة  
 كما في صورة التعريف فهو لا يشبه اشتباهاً معنوياً بالقضية المنفصلة وكذا الجملة  
 الشبيهة بها الى موضوعها مستخص او كلي سور واما اذا كان موضوعها كلياً غير  
 مسوق نحو العدد اما زوج او فرد بما يقع الاشتباه والفرق ان في الجملة حكماً

التقسيم هو ضم قوتين متباينتين او متغايرتين  
 لا مضمون كلي لعصم من انقسام كل قيد اليه قسم

باحد الامرين على ما صدق عليه العدد في التقسيم براد بالعدد مفهومه ويعتبر  
 انقسام كل من الامرين ليحصل به قسم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة  
 واذا حكم عليه بانقسامه اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم وصار قضية  
 طبيعية على قياس ما عرف في العرف والتعريف الحقيقي المفيد للتصور واما التعريف  
 اللفظي فالمقتضى الصديق دون التصور نعم لا بد في التقسيم الحقيقي من ان يكون القسم  
 بحيث يصح الحكم على كل واحد من افراده باحد القسمين على سبيل الانقسام الحقيقي  
 فلو لم تكن قضية كلية وبما يجعل كبرى لقضية اخرى موضوعها مورد القسمة وهو  
 جعل مورد القسمة فيجعل شبهة في شمول المقسم القسمين في التقاسيم كلها فيقال  
 في تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق وغير مورد القسمة حيوان وكل حيوان اما ناطق  
 او غيره فمورد القسمة اما ناطق او غير ناطق فان كان ناطقاً لم يشتمل غير وبالعكس  
 وفيما نحن فيه مورد القسمة اما اللفظ الذي مدلوله كلي واللفظ الذي مدلوله  
 مشخص فان كان الاول لم يشتمل الشاء وبالعكس ويندفع بعدم اندراج المقسم  
 في هذا الكلية وشرايط انتاج الشكل الاول انما يكفي اذا كانت المقدمات من القضاة  
 التي يكون المحمول فيها صادقا على الموضوع صدق الكلي على جزئية كما صرح به المحقق  
 الشريف والصغرى منها ليست منها لان محمولها عين موضوعها ولا اختلاف بينهما  
 الا باعتبار العبارة واما لفظ المقسم فيما نحن فيه فيندرج في احد القسمين فقط  
 ولا محذور لان المقسم مفهومه الكلي كما في تقسيم الكلمة ثم الانقسام لازم لطبيعة  
 المقسم من حيث هو في الذهن وهو لازم لانقسامه بل جزء منها ولا يلزم انقسامها  
 به لان عارض الجزء واللازم من حيث هو في الذهن لا يلزم عروضة الكل واللازم

ما حد  
 التقسيم هو ضم قوتين متباينتين او متغايرتين

قد زعم ان الالف واللام في اللفظ للاستتراق وقال  
 فانه اي من التقسيم كل لفظ موضوع لشيء اما مدلوله

وايضا ان الالف واللام يكون مدلولهما العقلية  
 كلية وجزئية وليست داخلية في هذا الاقسام مستف

وكفتم الخاصة العارضة لتعريف القاطن الاندزم  
 لاجل الانسان مستف



كفهوم الجنس العارض للأنوم لمفهوم الحيوان الداخلي ماهية الانسان فانه عارض  
لمفهوم الانسان **اللفظ الموضوع مدلوله** الوضعي فانه لا عرض له من افعال لم يتعلق  
بالوضع من اللفظ والدلول وبدل عليه قوله في تقسيم الثاني فالوضع اما كل ما  
**اما كل** يمكن فرض صدقه على كثيرين مجرد تصور **او مستحسن** يستع فرض صدقه على شدة  
تجرد تصور **والاول** اي اللفظ الموضوع للجنس كاي مدلوله **اما ذات** اي معنى غير الحدث  
مستقل بالمفهومية بقرينة مقابلته **وهو اسم الجنس وحدث** اي معنى قائم بغيره  
سواء صدر عنه كالضرب والمشي ولم يصدر كالطول والعصر كذا ذكره الفاضل  
الاستر ابادي ويوافقه ما ذكره العلامة الرازي في شرح المطالع والمراد بالقيام  
بالفعل كونه ناعته اي بحيث يقع ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضاربين الضارب  
او كونه حاصل في الغير ومختصا بحيث ان يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى  
الآخر حقيقة كالضرب في الضارب او تقدير كالاشارات القائمة بالاجسام والعلوم  
والمعارف والصفات القائمة بالجردات والصفات القائمة بذاته فان شيئا من هذه  
الامور سوى الاجسام غير مشار اليه بحسب الجنس لكن كل واحد منها يمكن ان يكون  
الاشارة اليه حسا لكانت الاشارة اليه عين الاشارة الى ما حل فيه ان كان محلا لشي  
وعين الاشارة الى محله ان كان حاله محلا **واما تفسير** بالتبعية في التحيز فينتص  
بصفات البارى وصفات الجردات بل بالصفات الاعتبارية للتمييزات **وهو المصدر**  
وينبغي ان يراعى تعريف المصدر قيد الجارى على الفعل اي الذي يشتق منه الفعل  
احترازا عن مثل العالمية وعن اسماء المصادر لان التقسيم يحصر في خاص  
فكانه سماع فعد الجميع مصدرا ويكون الجواب عن مثل العالمية بان المقسم للفظ

الواحد

الواحد لوجوب اعتبار الوحدة في المقسم في التقاسيم كلها على ما هو المشهور وان كان  
لنا عليه كلام ذكرناه في حاشية شرح الطوالع ونحو العالمية ليس كذلك اذ قد الحق  
اسماء المصادر وبآلة انه ليس بكلم ايضا لوجوب كونها مفردة غير الة جزءا على  
جزءه معناه والعالمية ليس كذلك وبهذا يظهر ان قيد جعل الجارى على الفصل  
في تعريف المصدر لابن الحاجب المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل احترازا عن مثل  
العالمية كالفعل الفاضل الاستر ابادي محل بحث واما اخرج المصدر عن اسم  
الجنس مع ان اسم الجنس في متعارف القوم اعم من المصدر سميتم عليه بيان  
معنى المشتق فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كاي اما حدث وهذا واما غير حدث  
وهذا الوحدة عن قيد الحدث واما مركب منها واعتبار التركيب بينهما من غير نسبة  
نصر عنه بقوله **او نسبة بينهما** هكذا قيل واقتل هذا الكلام يشعر  
بان الطرفين داخلين في مفهوم الفعل والمشتق وسقط على الفاعل خارج عن  
مفهوم الفعل **وذلك** اي النسبة والتذكير باعتبار الخبر ولان التانيث غير مرتب  
على التذكير وفي مثله يجوز التذكير والتانيث وقد يجوز ان يكون اشارة الى  
المركب المراد بلفظ النسبة وحج يحتاج في قوله **اما ان** اعتبارا في تقدير اي يعتبر نسبة  
**من طرف الذات** اي يؤخذ غير الحدث من حيث انه ينسب اليه الحدث نسبة تقييد  
على وجه من الوجوه القبيحة في معاني الاسماء المشتقة **وهو المشتق او من طرف**  
**الحدث** اي يوجد الحدث من حيث انه منسوب الى غير نسبة تامة **وهو الفعل الثاني**  
اي اللفظ الموضوع لمشتق **فالوضع** ان يصح له ذلك المشتق **اما كل** عام  
**او مستحسن** خاص وقد عرفت معناهما **والثاني** اي اللفظ الموضوع لمشتق وضعيا

وهو الموافق لا ذكره الزبيدي الحق حيث لا انا  
المصدر عن اسم الجنس يستحق عليه بيان مع المشتق  
ويعتبر فكانه قال الاول الفاعل ما حدث ومدة  
او غير حدث ومدة واما مركب منها غير انه يشعر  
بان الاشارة الى المدلول الكل



**فأما علم شخص** ولا يقوم من العبارة ان سمي العلم يجب ان يكون شخصاً واحداً  
 حقيقة حتى سمي اشياء او جماعة تصعب الاجماع باسم لا يكون ذلك الاسم على كمال  
 فانه بهذه الهيئة علم يحملين معنيين معاً ولا يقال لواحد منها اما ان مرماه له علم  
 شخص **واحد** **والاول** اي اللفظ الموضوع للشخص وضعاً عاماً ولفظاً قد تم في التقسيم  
 واخر في البيان اظهرا ذلك فقام ما هو المقصود الاصل فان اقسام هي التي يبينها  
 امالة في هذه الرسالة كاسبق وتعرفنا للحاظر عن بيان القليل ليتوجه الى  
 المقصد باقبال **بام مدلوله اما في حاصله في غير** اي باعتبار متعلقه **سعد بن** **بافضل**  
**ذلك الغير اليه** **وهو الخ** فانه وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة  
 كالابتداء او الانتهاء لكل ابتداء وانتهاء معين مخصوصه مثلاً على وجه يكون آلة  
 للاحظة طرفيه ومرة لتعرف حالهما ولا خفاء في ان الابتداء الجرف الذي بين السير  
 والبصر مثلاً في قولك سررت من البصر لا يتصور ولا يتميز الابد كسر البصر  
 ولا يتعقل بتعقلها وقس عليه سائر الجردون وتوضيحه ان الابتداء مثلاً نسبة  
 مخصوصة هي حاله لغيره ومتعلقة به كالسير والبصر مثلاً فان احد مطلقاً  
 كان معنى مستقلاً ملحوظاً للعمل بالذات يمكنه ان يحكم به عليه وبه وبهذا الاعتبار  
 مدلول لفظ الابتداء وان احد مطلقاً متعلق مخصوص كالسير والبصر فله  
 اعتبار ان احدهما ان ملاحظة القول من حيث انه مفهوم من المفومات ويتوجه  
 اليه بالقصد فيكون مفهوم مستقلاً ايضاً يصلح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه  
 بابتداء سير البصر وتبين ان ملاحظة العقل من حيث هو حاله لذلك المتعلق  
 وجعله آلة لتعرف حاله ويكون المتوجه اليه قصد ذلك المتعلق وهو هذا

لاستند

لا يستقل بالذهنومية ولا يصلح ان يحكم عليه وبه فمع من ليس هو الابتداء المطلق  
 ولا الموضوع الماخوذ بالاعتبار الاول ولا يصلح ان يقع حكمه عليه وبه  
 قطعاً لكن لا نشك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سررت من البصر على الوجه  
 الذي استفيد منه لا يصلح لشيء منها معين ان تكون معناه الابتداء الخاص  
 بالاعتبار الثاني وهو لا يحصل ذهاباً ولا خارجاً الا بما جعل آلة للاحظة  
 ووسيلة الى تعرف حاله ثم انه يستعمل في كل ابتداء خاص حقيقة بلا اشتراك فهو  
 موضوع لذلك وضعاً عاماً **والثاني** **الحا** **الاول** انه ان اريد يكون  
 مدلوله كلياً ان معناه مفهوم كلي من غير ملاحظة لمعلومية فالخصر ليس مستقيم  
 لانه يصح علم الجنس واسطه لانه موضوع لمفهوم كلي من حيث هو معلوم وان  
 اريد ان من ذلك فهو داخل في الموضوع لمفهوم كلي وليس باسم جنس وكلامه فيها  
 ينبغي يدل على انه اراد **الاول** **الشيء** ان الافعال التامة بالنظر الى النسبة **المخصوصة**  
 الداخلية في مفهوماتها كالحروف وموضوعه وضعاً عاماً وتخصيصه ان الفعل  
 ما عدا الافعال الناقصة كضرب بيد على معنى مستقل بالذهنومية وهو الحدث  
 وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الكمية الملاحظة من حيث انها حاله بين طرفيها  
 والله لتعرف حالها مرتبطاً احدهما بالآخر وذلك لان النسبة المطلقة **المخصوصة**  
 الملاحظة بالذات من حيث هي كذلك لا يقع حكمه بل يقع حكمها عليها ولا استقلالها  
 بالذهنومية فكما ان لفظ من موضوعه وضعاً عاماً لكل نسبة للحدث الذي لست  
 عليه فاعل معين خارج عن مفهومها بخصوصها وانما اعتبرنا من الفاعل لانه  
 لاشبهة في ان الفعل موضوع للنسبة فاما ان يكون موضوعاً للنسبة الى شيء معين







فقط لان التبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له  
لانه جزءه وكانت الصفة خارجة عن مدلولها كالفاعل وكذا يدل على ان تلك  
النسبة لكان فانه لا يدل على الكون مطلقا اي على كون شيء ووجوده في نفسه  
والا كان فعلا تاما بل على كون شيء شئيا لم يذكر ما اذا ذكر كان فلا يكون داخل في  
موضوعه فلا حاجة لزيادة قيل في التعريف لاجزاء الافعال التامة كالفعل  
الفاضل الاستر ابادى حيث قال على صفة غير مصدر ذلك الفعل فانها وضعت  
لتعريف الفاعل على صفة هي مصدر وذلك لان الافعال التامة ليست موضوعا  
لتعريف الفاعل على صفة بل الصفة وتعرف الفاعل عليها معا كما ذكر الحق الشريف  
وهو الموافق لما ذكره المصنف في القوائد الفياضية حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة  
ويستدل في حد ذاته زمانا وان كان قد جرى عن الحدث كان او عن الزمان كمن يش  
وبعض واشترت اذا استحدث به الحكم وبهذا يظهر وجه ما قيل في المسند باب كان  
هو الخبر وكان قد دل عليه وما ذكره المنطقيون ان كان رابطة ترتبط به المحول  
بالموضوع قال الشريف ان نظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم  
تفصيل اللفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة انها ما شارك ما عداها من الافعال  
التامة في كثير من العلامات والاحوال اللغوية جعلوا افعالا واما المنطقيون  
فوجدوا اي معانيها يوافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها وحدا  
او وجدوا في الادوات وقال بعضهم ان كان يدل على الكون المنتسب الى فاعله  
فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه كان من الافعال التامة وان كان المراد نسبة  
كون الشيء اليه كان من الافعال الناقصة فعلى هذا يكون المسند في كان زيدا مطلقا

لما كان اللفظ موضوعا للمعنى  
فان كان اللفظ موضوعا للمعنى  
فان كان اللفظ موضوعا للمعنى

هو كان ويكون الخبر قيداً له والى هذا مع جوارحه في المفصل حيث لم يذكر المرفوع  
يكان من المرفوعات او خالاً له في باب الفاعل وانما يتصور عليه هذا الفاعل اذا  
كان مسنداً كما ذكر بعض تلامذة المصنف في شرح القوائد الفياضية فظني ان هذا  
القول اقرب الى الصواب فان معاني مصادر هذه الالفاظ معاني مستقلة بالهوية  
قطعا ولا ينافي ذلك كونها سببا كالا يخفى وهي جزء من معانيها قطعاً لظهور ان معنى  
كان في كان زيدا قائما مشتملة على معنى الكون مع زيادة هي ثبوت له مع زمانه ولا يخفى  
ان الكون قائما صفة لزيد وثبوت القيام له للقيام واطهر منه صار فان الانتقال  
الذي هو معنى مصدر غير ثبوت الخبر لا يسمه قطعاً ومعنى غير مستقل بالمعنوية  
وجزء من معناه وكلام الحق في حاشية شرح التلخيص لا يخفى عن اعتراف  
بذلك حيث قال في توجيه قرطهم لا عطاء الخبر حكم معناه ما معنى صار مثلاً الانتقال  
وحرره لا يتصف بالانتقال بل بكونه مستقلاً اليه وهذا متفرع على الانتقال  
فهو حكمه فقد اعطى صار جزء حكم معناه وكذلك معنى كان في قوله هو وكان الله  
استمرار الفاعل على العلم فيكون الخبر صفة مستمرة عليها فقد انصف الخبر حكم المعنى  
وكيف لا يكون معانيها معاني سائر الافعال مشتملة على معاني مستقلة بالمعنوية  
هي معاني مصادر وقد عرف النحاة الفعل بما دل على معنى في نفسه على تقدير كونه  
النسب المخصوصة عين ما وضعت هي لها معاني الحروف لا تحصل بدو وانضمام  
التعلق وبهذا يظهر ان ليس نظر النحاة مقصوراً على اللفظ ويؤكد قول السكاكي لو كانت  
ابتداء الفاية وانتهاء الفاية والعرض معاني من والى وك مع ان الابتداء والانتهاء والعرض  
اسماء لان الكلمة اذا سميت بمعنى الاسمية بها فالافعال الناقصة كغيرها موضوع للحدث

فان قيل مع الفروقات هو مصدر المسند للمسند اليه  
مقدمات لم يكن ثابتاً له كذا ذكر العلامة الفيتا زان في  
شرح التلخيص قلت لو كان كذلك لان الخبر متصفا بنفسه  
معناه لا يحكم معناه فكون لفظ الحكم في قوله هو حكم معناه  
مستدركا وجعل معناه الحكم الى معناه ببيان لا يوضحه  
كانت عليه الحق في حاشية شرح التلخيص معلوم



الذي دل عليه مصدره وثبوت الموضوع ما فاللام في تقريب الفاعل على صفة لام العرض  
 والتقريب محمول على معناه الظاهر فلا بد من زيادة قيد غير مصدر ذلك الفصل  
 لاخراج الافعال الثامة كفعلة الفاضل الاسترأبدي فتأمل الرابع ان الفعل يدل  
 على الزمان ببيئته وهي على ما يفهم من كلام المصنف في شرح الاصول ما ضم الى الجرح من  
 الحروف الزائدة ان كانت الحركات على الوجه المخصوص وذلك لا يستلزم اختلاف  
 الصفة وان احدثت المادة تحويزا ويضرب ويستلزم اتحاد الصيغة اتحاد  
 الزمان وان اختلفت المادة نحو ذهب وضرب ومعنى ذلك ان الواضع عين عدة  
 صيغ للماض مثلا هي بدله افراد نوع واحد لا مدخل للمادة وعدة اخرى للحال  
 والاستقبال كذلك بدليل انه متى اختلفت الصيغة بان يكون كلمة على احدى صيغ  
 الماضى واخرى على احدى صيغ الحالى والاستقبال كان الزمان المفهوم من كل منهما  
 مخالفا لما فهم من الآخر وان احدثت المادة تحويزا ويضرب ومعنى احدثت الصيغة  
 بان تكون الكلمتان على احدى صيغ الماضى واخرى صيغ المضارع كان المفهوم من كل  
 منهما هو المفهوم من الآخر وان اختلفت المادة نحو ذهب وضرب ويضرب وينظر  
 وعلى هذا لا بد على المقدمة ان صيغ الماضى في التكلم والخطاب والغيبة مختلفة  
 قطعاً ولا اختلاف للزمان بل صيغ الجرح في اللغة مخالفة لصيغ العلوم وصيغ  
 من الثلاثة الجرح والمزيد والرابع والمزيد المختلفة بلا اشتباه وليس هناك  
 اختلاف زمان ولا على المقدمة الثانية ان صيغة المضارع تدل على الحالى الاستقبال  
 على الاصح وليس هناك اختلاف صيغة الحالى من ان ابتداء والانهاء المفهومين  
 من قولك السير من البيت الى المسجد وكذا ابتداء المفهوم من قولك وقيل شي

ليس في قوله عليه مصدره وثبوت الموضوع ما فاللام في تقريب الفاعل على صفة لام العرض والتقريب محمول على معناه الظاهر فلا بد من زيادة قيد غير مصدر ذلك الفصل لاخراج الافعال الثامة كفعلة الفاضل الاسترأبدي فتأمل الرابع ان الفعل يدل على الزمان ببيئته وهي على ما يفهم من كلام المصنف في شرح الاصول ما ضم الى الجرح من الحروف الزائدة ان كانت الحركات على الوجه المخصوص وذلك لا يستلزم اختلاف الصفة وان احدثت المادة تحويزا ويضرب ويستلزم اتحاد الصيغة اتحاد الزمان وان اختلفت المادة نحو ذهب وضرب ومعنى ذلك ان الواضع عين عدة صيغ للماض مثلا هي بدله افراد نوع واحد لا مدخل للمادة وعدة اخرى للحال والاستقبال كذلك بدليل انه متى اختلفت الصيغة بان يكون كلمة على احدى صيغ الماضى واخرى على احدى صيغ الحالى والاستقبال كان الزمان المفهوم من كل منهما مخالفا لما فهم من الآخر وان احدثت المادة تحويزا ويضرب ومعنى احدثت الصيغة بان تكون الكلمتان على احدى صيغ الماضى واخرى صيغ المضارع كان المفهوم من كل منهما هو المفهوم من الآخر وان اختلفت المادة نحو ذهب وضرب ويضرب وينظر وعلى هذا لا بد على المقدمة ان صيغ الماضى في التكلم والخطاب والغيبة مختلفة قطعاً ولا اختلاف للزمان بل صيغ الجرح في اللغة مخالفة لصيغ العلوم وصيغ من الثلاثة الجرح والمزيد والرابع والمزيد المختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان ولا على المقدمة الثانية ان صيغة المضارع تدل على الحالى الاستقبال على الاصح وليس هناك اختلاف صيغة الحالى من ان ابتداء والانهاء المفهومين من قولك السير من البيت الى المسجد وكذا ابتداء المفهوم من قولك وقيل شي

مرشحة

من شئ فكون الحرف موقفاً عن الشخص محل بحث الاسم الا ان يكن في كونه متخففاً  
 بعدم صلاحيته لان يحكم به من حيث انه مدلول الحرف وح لا يكون الفعل معناه  
 كلياً **اولاً** اي ليس مدلوله معنى في غير بل حاصله في نفسه وح **فالقريظة** المعينة  
 للمراد من المعاني المتعددة التي وضع اللفظ اليها **ان كانت في الخطاب** **الضمير** اي  
 فذلك اللفظ الضمير فان ما يفيد اعادة المعنيين من ضمير المتكلم والمخاطب انما  
 هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام اي حاضره وعلى هذا لو قال ان كانت للخطاب  
 لكان اولى وكانه اراد بالقريظة الدالة او قصد المبالغة بجعل الخطاب طرفاً للقرينة  
 واما ضمير الغائب فالظن ان قريشته انما سبق ذكر المرجع على احد الانحاء المعبر في  
 النفي وقد يقال كونه الخطاب بلغة المذكور قريظة النقص في ضمير الغائب باعتبار  
 ان يراد الكلام الخاص هو الذي يفهم منه خصوصية ما يرجع اليه سواء كان  
 في كلام المتكلم والمخاطب وفيه ما لا يخفى **وان كانت في غير فاما حصرية وهي**  
**اسم الاشارة** فانه موضوع لما يشار اليه اشارة حسية واستعماله فيها لا يدرك  
 الاشارة للحسية كالشخص الغائب والمعاني كلية كانت او جزئية مجاز جعل  
 الاشارة العقلية كالحسية وتنزيل العقول منزلة الحسوس **او عقلية وهو**  
**الموصول** فانه يشار الى المراد به بسببه مضمون جملة معروفة بين المتكلم والمخاطب  
 انشابه اليه لكنها انما يوجب التعيين بانضمام امر خارجي كاختصار مضمون الصلة  
 في المراد بالموصول وعلم السامع **اعلم** انه ذهب جمهور من النحاة الى ان  
 المعبر هو النقص عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلاء الشخصية  
 وغيره من المضمرات والمبهات وسابغ المعارف فان لفظ انما لا يستعمل الا في



اشخاص معينة اذ لا يصح ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها  
والا كانت مشتركة موضوعة ايضا بعد افراد التكلم وهو بطل اتفاقا وكيف لا  
ولا يمكن ان يتصور وضع اللغة اصطلاحاً لكل واحد من الموضوعات التي يطلق  
عليها لفظ فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد والغرض  
من وضعها له استعماله في افراد المعينة وقس عليه سائر المعارف سوى العلم  
فلقد صرح العلامة التفتازاني بان ماسوى العلم انما وضع لمعاني كلية يستعمل  
في افراد المعينة ولذلك حملوا قسوم المعرفة ما وضع لشيء بعينه على معنى ما وضع  
لشئ بعينه ولم يريدوا به المعاني الشخصية والخرج كثير من المعارف  
بل التقين بوجه ما وقيد الحقيقة مراد اى من حيث انه بعينه وهاهنا الاشارة  
المعلوم من حيث هو معلوم وبهذا يخرج المنكرات عن التعريف لان معانيها وان  
اوجبت معلوميتها لكن ليس في اللفظ اشارة اليها بخلاف الراجعة اليها كذا العرف  
باللام اذا كان المعنى متكرراً فالشيء المذكور في التعريف اعم مما وضع له اللفظ ولما  
وضع لما يصدق عليه ولما كان ذهبوا اليه امر مستبعداً جداً حيث يستلزم كون  
هذه اللفاظ الشائعة الاستعمال مجازات لاحقاين لها وان لا يكون لاختلاف  
ايمه اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة وجه ولا يحتاج ايمتنا في الاستلزام  
الى التمسك ما مثله نادراً صرح المصنف بهذه اللفاظ والحروف ايضا وجهاً مستأناً  
وهو انما موضوعة لكل واحد من جزئيات تلك المفردات الكلية وقصداً واحداً  
فتلك المفردات جعلها الواضع آلة للملاحظة عند الوضع فلا يلزم الاشتراك  
ولا كونها حقيقة في البعض فقط ولا وجوه المجاز بدون الحقيقة وتعرف الحقيقة

محور على ظاهره وهو كذا دعوى الحروف ان لفظه موضوعة للابتداء لان الواضع  
يشترط في دلالتها عليه ذكر متعلقها ولم يشترط ذلك في دلالة لفظ الابتداء واستطلع  
على فساد هذا الزعم زيادة اطلاع واقى القول بالوضع للمفهوم المستعمل في  
جزئياته مشكك في العرف بل لام الجنس لتعين يحرم بانه لا يستعمل الا فيما وضع له اعني  
الحقيقة المتحدية في الذهن من حيث انها معلومة سواء كان التقصد الى الجنس  
من حيث هو او من حيث الوجود في ضمن البعض والكل نفس العرف بل لام العهد  
الخارجي لما كان صالحاً لان يطلق على خصوصية كل فرد من المعهودات الخارجية  
دونها غيره لان موضوعاً معيناً كلياً يستعمل في جزئياته لانيه عند من لا يعرف الوضع  
العام الموضوع له خاص وقد صرحوا بحريان الاقسام الاربعة اعني العهد الخارجي  
وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذي يفي في المقادير الى المعرفة والموصول  
فالظاهر انها كالمعرف باللام في الاحكام الا انه يمكن ان يقال في الموصول انه موضوع  
لمفهوم ذات معلومة الانصاف بمعنى جملة من حيث هي كذلك والغرض من هذا  
الوضع استعماله في بيان فان المقصد به الجنس يراو به مفهوم ذات معلومة الا  
بمعنى جملة فكونه جزئياً له والا قرب الى الصواب ان ما يستعمل من المعارف في مفهوم  
العام من حيث هو موضوع له من حيث انه يتعلق بمعلوم عند السامع وما يستعمل  
فيما يصدق عليه موضوع لها وضعاً عاماً وربما يحتاج الى التوضيح كافي العرف باللام  
وهنا بحث وهو ان ضمير الغائب كثيراً يرجع الى مفهوم كلي بل يجوز ان يرجع  
الى اعم المفردات كالتالي والمفهوم اللذين هما اعم من مفهوم الغائب المذكور الذي هو  
المعنى الموضوع كذا ذكرنا أو آله للملاحظة الموضوع لا اعني الجزئيات المندرجة تحته

اي من حيث انه ما يصح عليه  
مفهوم كذا ضمير الغائب مستعمل



كما هو الصحيح عند الحق الشريف المفرد المذكور يستعمل في جزئياته المعينة  
 ولا يأنه موضوع للمشتق كذا ذكر المصنف ولا يأنه موضوع للجزئيات المندرجة تحت  
 قولنا كل غايب مفرد مذكور سواء كانت جزئيات حقيقية أو اضافية كذا ذكر الحق  
 الشريف وكذا الموصول يجوز ان يشار به الى عين المفهوم الكلي الذي وضع له  
 الموصول وجعل له للاهتلاف الموضع له بل الى اعم منه كما يقال الذي وضع له لفظ  
 الموصول يراد به الجنس والمفرد والحكم بالجنس بعيد جداً وكذا الحارة المرفق بالذم  
 على تقدير كون المفرد من جزئيات هذا المفهوم لا يجب ان يكون جزئياً حقيقياً كما قيل  
 الذي دخل في ماهية الحيوان مشيراً به الى الانسان والاولى ان يقال ضمير الغايب  
 موضوع وضعاً عاماً لكل ما صدق عليه مفهوم الغايب المفرد المذكور او كونه  
 يستعمل في كل ما صدق عليه وكثير من العنومات يصدق على اعم منه وكذا  
 على نفسه كقولهم الجنس فانه يصدق على الكلي الذي هو جنس الكليات وعلى  
 نفسه لانه جنس لاقسام وكذا مفهوم المفرد والكلي والشيء يصدق على انفسها  
 وتام تحقيق هذا في حاشيتنا على شرح الطرابع وكذا الحارة الموصول فان مفهوم  
 ذات معلومة الانصاف بمضمون جملة يصدق على نفسه فانه ذات اي معنى مستقل  
 بالضرورة معلومة الانصاف بمضمون جملة من قولنا وضع له لفظ الموصول وعلى  
 ما يصدق عليه اي معنى التخصيص بمضمون قولنا وضع له لفظ الموضوع العلوي  
 المتصور للسامع فانه اعم منه فهو ما مع انه يصدق على ذلك اعم ولعله من  
 هذا القبيل للمعرف والاشكال بما من وقيل الكلي الذي يشار اليه باسم الاشياء  
 وضمير الغايب مثلاً من حيث انه مذكور بهذا المذكر الجزئية لا يحتمل الشركة والملازمة

ليس هو المقصود من هذا الموضع  
 بل هو المقصود من هذا الموضع  
 ان يكون المقصود من هذا الموضع  
 ان يكون المقصود من هذا الموضع

ليس هو المقصود من هذا الموضع  
 بل هو المقصود من هذا الموضع  
 ان يكون المقصود من هذا الموضع  
 ان يكون المقصود من هذا الموضع

عليه

عليه من هذه الحقيقة قالوا من هذا الموضع الشرح بهذا السلا وبذلك التحقيق  
 المفهوم من هذا التفسير يندفع ما قيل من ان لفظ من مثلاً لو كانت موضوعاً  
 لواحد من الابتداء المخصوصه كانت في غير مجاز وان كانت موضوعاً لكلها  
 لزم كونها مشتركة بين معان غير مخصوص موضوعاً او متاعاً متعددة بعود وان كانت  
 موضوعاً لمع كل من الابتداء كما تقول جماعة لزم كونها مجازاً لا حقيقة لها لا يستعمل  
 من الابتداء المطلق اصلاً محال قسمه اللفظ الموضوع لمشتق وضعاً عاماً  
 الى اقسام الاربعة غير جامعة والذي يحظر بالبال اي اسما للوقوف المعاد كالألف  
 والهاء من هذا التفسير السابق من الايراد المندفع بالتحقيق المشتمل عليه  
 التقييم وقد عرفت ذلك الايراد على كثير من فضلاء العصر وما رأيت احداً  
 أسرع في حله ويكن ان يدعي ان اسما للكتب ايضاً كذلك لبقول القوله بان مصداق  
 الاجناس في اللفظ به التميز جنس اطلاقاً على الشخصيات ولا يحظر ذلك ببال العهد  
 وان اخل استفادة التقييم بدون استفاد اللفظ فيه والحق ان بناءه في ذلك  
 على ما هو محرم اهل العرف من عدم اشارتهم في امثال هذه المقامات مفهوماً كلياً  
 وجزئياً بل بالهم الا الامر المستحسن انتهى كلامه **اقول** لا يخفى ان كل واحد  
 من حروف المباني في التثنية والعشرين المشددة له وحده وحصوله لا يتغير  
 بتغير اللفظ ثم انه باختلاف التلغظين لعدد كل منها فروع في الاعراض يتشخص  
 بها الالف فيعدد بتعدد الحال فالباء مثلاً موضوعاً لذلك الحرف المخصوص سواء  
 تلفظ به زيد او عمرو او غيرهما ولكل واحد من الاشخاص القائمة بمجاز متعد  
 الاول هو الصواب اذ لو كانت موضوعاً لكل من تلك الاشخاص لوجب ان لا يفاد



ولا ينسب به الا واحد مخصوصه دون القدر المشترك على ما عرفت وليس كذلك فان اذا قلنا الباء حرف شقوق لا يريد واحد مخصوصه من تلك الاشخاص بل ذلك الحرف المخصوص وكذا اذا قلنا الباء في اقرب ساكنة وكذا في جميع العقاب المستعملة في العربية التي يحكم على واحد من حروف المعاني مراد باسمائها هذه الحروف المخصوصة مطلقاً وكذا القول في قول الحكماء الالف والواو والياء والطاء والذال صواب است وبالجملة هذا الاسماء عند الاطلاق انما يستعمل في هذه الحروف المخصوصة مطلقاً سواء تلفظ بها زيداً وعرو وغيرهما وهي المتبادر منها فكون موضوعها لا يلزم كونها مجازات لاحتياق لها بل هي في الغالب حقائق وان اتفق في كلام احد استعمالها في واحد شخصه كان مجازاً كما يراد بالاسماء يرشدك الى ما ذكره ايراد كل قبل هذه الاسماء كما وقع في الصرف كل واو متحركة ما قبلها مفتوح ثقلها الفاء وكذا اسماء الكتاب انما هي اسماء لولغا مخصوصة لا يختلف باختلاف المجاز الا يرى انك اذا قلت نعم الكتاب مفتاح العلوم لم يرده الا ذلك المؤلف المخصوص سواء قراء زيداً وعرو وغيرهما ولا يتبادر منه الا ذلك وكذا اسماء ساير الكتب كلما اطلقت تتبادر منها الى الذين المعاني المخصوصة التي لا تبدل ولا تختلف باختلاف الحال الا استعمالها القائمة بها لا متعددة قال العلامة التفتازاني في التلويح ان القرآنا عبارة عن هذا المؤلف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف المتلفظين للقطع بان يقرأ كل واحد منها هو القرآن المنزل على النبي عليه السلام بلسان جبرائيل عليه السلام اذ لو كان عبارة عن ذلك الشخص القائم بلسان جبرائيل لم يكن هذا متناهياً لانه لا عينه ضرورية ان الاعراض تشخص بها فيتعدد بتعدد الحال وكذا الكلام في كتابنا وشعر

ينسب

ينسب الى احدها فانه اسم لذلك المؤلف المخصوص سواء قراء زيداً وعرو وغيرهما والله اعلم

**الخاتمة لتشمّل** على تعيين في جعل يشتمل خبر الخاتمة على خلاف المقدمة والقيم وان جعل يشتمل حالاً من المبتدأ او من ضميره في الخبر المحذوف اي الخاتمة هذا الذي مذكور في الكلام على ذلك النظام **على تبينها** ان اريد بها الالف كان من استعمال الكل الاجزاء وان اريد بها معاني الالف او المعاني المصدرية كان من استعمال الالف على المعاني والاعراض واستعمالها ههنا لان الامور المذكورة يستفاد كما تقدم

**الاول** بهذا الذي يذكر او معقوف ما منه او التنبيه عليه **الثلاثة** اي الضمير واسم الإشارة والموصول مشترك في ان مدلولها ليس معاني في غير كافي الحروف فان مدلولها المعاني المستقلة بالمفردية المتعلقة بنفسها المخصوصة قصدوا بالذات صالحة لان يحكم عليها بها ومدلولات الحروف لا يستقل بالمفردية بل هي الآت لملاحظات غير فلا يعقل بنفسها وان كانت **الحاصل** اي بتعين من حيث انها مرادة بها **بالغير** وهو القرينة على قياس الاسماء المشتركة لفظاً في اسماء فامتنان هذه الثلاثة من الحروف بعد اشتراكها في كونها موضوعات لشخصات وضعاعاً

**الثالث** الإشارة العقلية كما في الصلة لا يفيد الشخص فان تعييد الكلام **بالكل** لا يفيد الجزئية اما كونه الفيد كلياً فظوا اما كونه المقيد فلما ان العلم بالوضع لا يفهم من الموصول وهذا الامر الذي هو آلة للملاحظة الشخصات وقد يفيد ذلك المفهوم في ذمته لمفهوم الصلة الذي هو كلي ايضاً فلا يفهم السامع منه يخرج ذلك مستحضاً وان مع فهم الشخص بانضمام امر خارج هو انحصار انتساب مفعول الصلة فيه وعلم السامع لذلك **خلاف الخطاب** **والس** للمضمرة واسم الإشارة فانها يفيدان

القول بالتعديد كما اشار اليه بالنظر الى ما هو الذي قد تقدم من الموصلة ابتداءً لا بالنسبة الى المراد منه الموضوع له مسته



الشخص فلذلك كانا اي الغرض واسم الاشارة **جزئيين وهذا** الى المولى  
وفيه بحث وهو ان عدم مغزوية الشخص بمجرد الصلة لا يوجب كلية المولى  
مع ان الموقوف له او المستوفيه الشخص على ان القرينة في الموصول ليست بمجرد الصلة  
بل بانضمام ام خارج وهو مع ذلك المجموع كصاحبها مع قرينتها وكانه اراد انها  
عند اجراءه من وهذا كليا تنبيهنا على الفرق لانه على حقيقة وان ذلك الفرق بناء على  
اشتهر من اطلاق القرينة في الموصول على نفس صلتها هذا وقد يناقش ما ذكر من  
ان تعييد الكل بالكل لا يفيد الجزئية بانه اذا حار في العامين ان يرتفع عمومها بتعديد  
احدهما بالآخر وتخص بغير واحد فلم لا يكونا تعييد الكل بالكل في بعض المصنفين  
والمراتب فؤدا الى امتلاء فروع وقد يدعى بداهة عموم افادته للجزئية

ای مما سبق فی التّقسیم  
وہو خصوصاً فی الفی

والوضع في العلم مع وحدة المبدأ ونقد المبدأ الحاصل وعموم الوضع في المضمحل علمت  
ايضاً

حال من الضمیر المجروری مجاور بنا

اباه في شمول التقسيم حيث لم يشمله وفيه رفع على من جعل الضمير من الجزئية الحقيقية ونا

اسم الإشارة أى الصواب ان يعتد مقام الجزئية  
مفعول له باعتبار تعلقه بالجزئية

المذكور كان نفع الفساد به انما هو باعتبار ذلك المعلق اى بناء على طعن

ای اسم الاشارة مدلوله او مدلول اسم الاشارة انما بتعین

لا بالوضع الذي هو مناط الجزئية  
بتعين

وجه الفساد ما تم من ان التعيين فيه ايضا بالوضع

الذي ذكره التفسير

ای معناه

الاسفل

لا يستقل بالمعنوية فانه ظهر ان مدلول الحرف انما يحصل لتعلقه بكونه آلة <sup>حفظه</sup> للاحاطة بحاله فمفعول سفعله وهو معنى عدم استقلاله بالمعنوية فالضمير في غيره راجع الى المعنى قال ابن الحاجب في ايضاح المغفل الضمير في فيايدل على معنى في نفسه راجع الى معنى اى باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه ولذا لا قيل الحرف مادل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى متعلقه لا باعتبار نفسه فقد اقم ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بارادك متعلقه اذ هو آلة للملاحظة فعدم استقلال الحرف بالمعنوية ما هو لقصور ونقصان في معناه لا لما قيل ان الواضع اشترط في دلالة على معناه ذكر متعلقه اذ لا طائل تحته لان هذا التأويل ان اعترف بان معنى الحرف النسب المخصوصة على الوجه الذي سبق فلا معنى للاشترط مع لان ذكر المتعلق امر ضروري وانما زعم ان معنى لفظ من هو معنى الابداء بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالتها عليه ذكر المتعلق دون دلالة لفظ الابداء عليه فصارت لفظه من ناقصة الدلالة على معناها غير مستقلة بالمعنوية لنقصان فيها من عدمه هذا بآما او اقلان الاشتراط لا يتصور له فائدة اصلا واما ثانياً فلان الدليل على هذا الاشتراط ليس نقصان الواضع عليه بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة والجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف لتقسيم الدلالة في تلك الاسماء لتحصيل الغاية بمعنى ان كلمة او مثلا موفيق بمعنى الصاحب دينهم منها هذا المعنى اذا طلعت لكنها انما صنعت له ليتوصل بها الى جعل اسماء الاجناس صفة للمعارف او النكرات يحصل هذه الغاية وهو الذي اوجب ذكر متعلقها فلم يذكر لم يحصل الغاية وان تمت الدلالة وفي الحرف لا يتم الدلالة

و يجوز ان يكون هاء  
من الجزى اى متجاوزا  
الاسم الاشارة  
حيث لم يشمله

۱۷۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰۲۱۲۲۲۳۲۴۲۵۲۶۲۷۲۸۲۹۳۰۳۱۳۲۳۳۳۴۳۵۳۶۳۷۳۸۳۹۴۰۴۱۴۲۴۳۴۴۴۵۴۶۴۷۴۸۴۹۵۰۵۱۵۲۵۳۵۴۵۵۵۶۵۷۵۸۵۹۶۰۶۱۶۲۶۳۶۴۶۵۶۶۶۷۶۸۶۹۷۰۷۱۷۲۷۳۷۴۷۵۷۶۷۷۷۸۷۹۸۰۸۱۸۲۸۳۸۴۸۵۸۶۸۷۸۸۸۹۹۰۹۱۹۲۹۳۹۴۹۵۹۶۹۷۹۸۹۹۱۰۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



بدون ذكره لك المتعلق اي لا يفهم منه معناه الا عند ذكر المتعلق بحكم بحث واما ثالثا  
فلانه يلزم ح ان يكون معنى مستقلا في نفسه صالحا لان يحكم عليه وبه الا انه لا يفهم  
وحد فاذا اضم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يقع الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به  
احد من له ادنى معرفة باللغة واحوالها فالحق بيان معنى الطرف ما ذكرنا واما فوق في  
هو موضوع لذات ما باعتبار نسبة مطلقة كالصحة والفرجة ولا سبب تقييده  
اليها فليس منه به عن محصل الابدك متعلقه بل هو مستقل بالتعلق والتزام الاضافة  
لا يتحقق عدم الاستقلال فلذلك يقع حكما عليه وبه وعلى وعن والكاف في المعرفة  
معنا الاستعلاء والتجاوز والتشبيه المخصوص على قياس من فنكون غير مستقلة  
بالهوية وفي الاسمية معناه واما الفوق والجانب والمثل ما هو المشهور في معنى  
مستقلة بالهوية واما العلو والتجاوز والتشبه مطلقا كما ذكر المصنف في شرح المخصص  
وهي ايضا معان مستقلة بالهوية فان الاولى  
تمام معنى مستقل بالهوية والشاء بعضه كذلك فكل منها يدل على معنى في نفسه لكن  
لا يخفى ان تعريف الحرف مادل على معنى في غير متناول الفعل لظاهره

الذي يستفاد من التقسيم

اي الفعل وحده مصير في مفهومه اولو  
الثامة والدلالة على الزمان وان لم تكن متدا

في التقسيم الان لشهرته اغت عن ذكر وصارت ليس كذلك لانه مشتق وهو  
يدل على ذات من حيث ينسب اليه الحدث نسبة تقييدية ويحتمل ان يكون ضميرا لانه راجعا  
ويكون ما فيه هذا اجل الكلام على عدم وروده على هذا العمل المستفاد من التقسيم

المذكور

المذكور واما اذا حمل على عدم وروده على الحد المنقول من النجاة او على مادل على معنى في نفسه  
مقتون باحد الان معناه الشئ فالتحسين يعلم من هذا الفرق ان مرادهم مادل على حد  
منسوب الى ذات مع الاقتران لكن امثال هذه التعريفات غير معتبرة مع الغيبة عنه  
ما ذكرناه وجه اخراجه منه كما بين في موضعه اي مما ذكر في التقييم  
من اسم الجنس موضع المعنى كالم في اعتبار المعلوماتية فيه مع انضمام مقدمة خارجية  
معلومة هي اي علم الجنس بل المعارف كلها يعتبر في مفهومها المعلوماتية

اي المالم يعتبر فيه التقييم

يفهم ان كلاهما وان كان موضوعا للحقيقة المتحدة في الذهن الان علم الجنس يدل بوجه  
على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب مودة عند كما ان الاعلام الشخصية يدل بوجه  
على كون الاشخاص معلومة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بوجه بل بالادلة ان  
كانت وبالجملة المعارف انما يشار بها الى المعلوم من حيث هو معلوم لكن البعض يدل  
بوجه على ذلك والبعض بالادلة وتوضيح المقام على ما يفهم من كلام المصنف في القوائد  
الغياشية ان التعريف يقصد به معنى عند السامع من حيث هو معين كانه اشار اليه  
بهذا الاعتبار واما التكرار فيقصد به التباين النفس الى المعين من حيث هو معين  
من غير ان يكون في اللفظ ملاحظة معين وان كان لا يكونا اسميين فان الفهم متوقف  
على العلم بوضع اللفظ له وذلك انما يكون بعد تصور وتميز عند عما عداه وبه  
يعرف الفرق من اسد والاسد مراد به الحقيقة وان موادها بالحقيقة واحد  
وانما يختلف الاعتبار واما الفرق بين الاسد والاسامة فهو ان اسامة يدل



على المعين من حيث هو عين جحر اللفظ فلا يكتمل غير هذا الجسدية والاسد بخلافه  
 فان التعيين فيه مستفاد من اللام ثم ان التعيين اما يفيدها جوهرا للفظ وهو العلم  
 اولا فاما حرف وهو المعرف باللام او النداء والا فالقرينة اما في الكلام وهو الضم  
 اولا ولا بد من اشارة اما اليه وهو اسم الاشارة واما الى النسبة معلومة له اما خبرية  
 وهو الموصول اولا وهو الاضافة بهذا خلاصة كلامه والفرق المذكور مبني على مذهب  
 من يحصل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي واما على مذهب من يجعله  
 موضوعا للماهية مع وحدة لا يعينها ويسمى فرعاً منتشراً فالفرق المهر اذ لا دلالة  
 العلم للجنس على الوحدة اصلاً وقوله غير عين وان كان يلزم هذا الفرق الا ان  
 الوجه ان يحل على ما ذكرنا فاما لم قد عرفت ان الحرف انما يدل على  
 في غير يحصل بانفهام ذلك الغير اليه وان الموصول يدل على معنى في نفسه  
 لكن يتعين من حيث انه مراد به بمضمون جملة ينسب اليه فعلى هذا

اي بذلك الغير الذي

اي معنى الحرف بهم عند السامع معناه يتعين من حيث  
 انه مراد به منه مضمون الصلة وفي بعض النسخ بما هو معنى فيه فغير من راجع  
 الى ما وقد يتبادر الى الفهم من ظاهر هذا الكلام ان معنى الحرف حاصل في متعلته  
 قائم به كما ان معنى الموصول ككل مضمون الصلة وهو حاصل فيه وهو فاسد <sup>لانتفاء</sup>  
 من الاستفهام فلا يحل على ظاهره وفي كون معناه من النسب بحث ايضا فاما لم

اي حالاً من احواله وآلة لتعرف حاله اذ قد سبق ان معنى الحرف النسبة المخصوصة

مرحمة

من حيث كونها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالها وان جزء معنى الفعل وهو النسبة  
 كذلك بل لا يثبت لشيء اصلاً فان ما لم حظ  
 من حيث انه حاله لغير وجعل الآلة لتعرف حاله ومرتبة يشاهد بها تلك الحال  
 لا يكون ملحوظاً بالقصد مستقلاً بالمعنوية وبغذر الفعل تلك الملاحظة  
 اي يحكم عليه وبه وكذلك مجموع معنى الفعل المركب من الحدث والنسبة غير مستقل  
 بالمعنوية اي عن معناها معبر المجرى لفظها لا يتبع  
 الخبر عن معنى ضرب ومعنى من مثلاً معبرين بها ولا امتناع في الخبر عن لفظها  
 سواء عبر عنها بالجرى لفظها نحو ضرب ثلاثي او فعل ماض او لا يخبر عن معناه ومن  
 سامن او حرف جر اذ لا يخبر عن معناه او نفسه نحو لفظ ضرب او بلفظ الاسم  
 نحو الفعل والحرف يشتركان في انهما لا يدلان على معنى باعتبار كونهما ثابتاً للغير لا خبر  
 عن معناه ثم لا خفاء في ان اللفظ بنفسه كاف في التعبير وانه يصح ان يطلق ويلا  
 نفسه وانه ليس بموضوع لنفسه وضماً قصدياً لكن هل يلزم كونه موضوعاً  
 لنفسه وضماً غير مصدري حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق  
 ويراد نفسه والفظ للزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال  
 اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليس بحسب ذلك الاتفاق الاصطلاح  
 وفي كلام المصنف شرح المختصر اشارة الى هذا والتحقيق انه علمي لكن مثل هذا  
 الوضع لا يوجب الاشتراك كذا ذكر العلامة القناري وقال الحق الشريف  
 دلالة الالفاظ على انفسها ليست مستندة الى الوضع اصلاً لوجودها في الهملا  
 بلا تفاوت وجعلها محكوماً عليها لا يقتضي كونها اسماً لان الكلمات متساوية



الاقدام في جواز الاختيار عن الفاظها بل جازية الالفاظ كلها ودعوى ان الواضع  
 وضع المهمات بانها انفسها ووضعا قصديا او غير قصدي وانما اسماء بهذا  
 الاعتبار يخرج عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على اثبات وضع غير  
 قصدي امر لا يساعد نقل ولا عقل وانما ارتكبه بعض عن التزام الاشتراك  
 في جميع الكليات والتحقيق انه ان اريد الحكم على لفظ بلفظه نفسه لم يحج  
 بهذا الى وضعه بل على المحكوم عليه للاستغناء بذاته عما يدل عليه فشارك  
 الالفاظ كلها في صحة الحكم عليها عند التلفظ بها انفسها وانما يحتاج الى ذلك اذا لم  
 يكن المحكوم عليه لفظا او كان ولم يتلفظ به نفسه ويمكن معرفة ما ذكره العلامة  
 التقائا بان قولنا زيد ثلثي ومن حرف وضرب فعل ماض كلام والمجرى الاول  
 من هذا المركبات مبتداء مستعمل استعلاء صحيحا ويقع المعرفة صفة للفظ المراد  
 به نفسه مع تمامهم بعد تأني الكلام الامن اسمين او اسم وفعل واسمية  
 المبتداء او انحصار اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا في الحقيقة والمجاز مع ان الالتئام  
 على عدمية محذوفة زائدة في المثال المذكور وجوب كون موصوف المعرفة معرفة  
 واخذ الوضوح في تعريف كل من الاسم والحقيقة والمعرفة وكل واحد من هذه الامور  
 وان امكن دفعها لكن عند اجتماعها بما افادت ظنا بما ذكره وكفي بها في اثبات الامور  
 اللغوية على ان القصص بذكره واقع في كلام كثير من الامة منهم الفاضل  
 الاستاذ ابي فلا يكون اثباته مما لا يساعد عقل ولا نقل وجعلها محكوما عليها مع  
 تصحيحهم باختصار في المبتداء والفاعل المستلزمين للاسمية يدل على كونها اسماء  
 دلالة كافية في امثال هذه المقامات ثم تحقيق معنى الوضع الغير القصدي انه اذا قال

الواضع

الواضع مثلا ضرب عينيه لكذا فلا شك ان قصده في هذه الحالة الى تعيين  
 ضرب بعينه لكن وقع منه اطلاقه وارادة نفسه فقد وقع منه في ضمن ذلك  
 التعيين المقصود بعينه لنفسه ايضا ولم يوجد مثله في المهمات فلو وقع شيء منها  
 في كلامه يوثق به ناو له بهذا اللفظ ولا يلزم من وجوب التاويل في قليل الوقوع  
 ضرورة صيرورته موافقا لما صدر عن الواضع وجوبه فيما هو شايه موافقا لما  
 صدر عنه هذا ولكن ذلك لا يلزم ما نقلنا من كلامه في صدر هذا البحث وهو قوله  
 حيث وقع الاتفاق والاصطلاح الى وقوله ليس الاحتساب الاتفاق والاصطلاح  
 وفي قوله والذات اسم منافسته فان من يسلم كونه موضوعا لنفسه كيف يسلم  
 انه اسم فهذا مصادرة ويمكن للجواب بان اسميته ثبت بكونه مبتداء كما ذكرنا  
 وقد يقال في تأييد ما ذكر المحقق ان من قال الاسم قد يكون عين المسح مثله  
 بلفظ الاسم فانه اسم للفظ الدال على المعنى المجرى عن الزمان ومن جملة تلك  
 الالفاظ لفظ الاسم ويكون لفظ الاسم اسما لنفسه ولو كان الالفاظ موضوعا  
 لانفسها لكان كل اسم عين مستماه ويمكن ان يقال انهم لم يعتبروا ذلك الوضع  
 ولهذا لم يجعلوا اللفظ نفسه مشتركا كما صرح به العلامة التقائا في من  
 الوضع والمسح عنه الاطلاق وهو الوضع القصدي والمسح تحسنة قصد  
 بهذا ولا امتناع ايضا في الخبر عن معانيها معبرا بغير لفظها او بلفظها مع ضمنية  
 فيخرج عنه معبرا باحد هذين الوجهين بانه يتبع ان خبر عنه بوجه ثالث مثلا  
 نقول معنى الفعل يتبع الخبر عنه معبرا بمجرد لفظه او معنى ضرب يتبع الخبر عنه  
 معبرا بلفظه فقط وكذا الحال في الفرق والسرقة ذلك ان مغشاة النزاع

ومنه من لم يحمل الالفاظ اسماء لانفسها وان لم يعتبر في صحة  
 توصيف اللفظ بالفعلية والحرورية الا مجرد الدلالة على الحدث  
 المنسوب الى فاعلهما والنسبة المخصوصة وصفا فينتفعون قولهم  
 لايتأتى الكلام الا باسمين او اسم وفعل فينتفعون قولهم  
 وان سماع ذلك استعماله فيما وضع له فينتفعون بقوله تعالى  
 واذا قيل لهم اسموا وقولوا ضربا فقلوا يا ربنا  
 فينتفعون بكلام احد الطرفين الجنبين ممل بالمخصوصية فينتفعون  
 ما تقدم على التقديرين وتعرف الالام بالاسم فينتفعون من المبتداء  
 وبالجملة على التقديرين على التقديرين بالاسم فينتفعون من المبتداء  
 ما يستعمل المراد به بالمفوضية فينتفعون من هذا اللفظ  
 مسئلة



الخبر عنها عدم استقلالها بالمعنوية لكونها غير ملحوظين بالذات بل السره  
 بملاحظة غيرهما فاذا عبر عنهما باحد هذين العبارتين لاحظهما الفصل  
 قصدا بمدلولها المستقلين بالمعنوية فيصطحان الحكم عليهما فلا يرد ان  
 معنى الفعل لا يخبر عنه حكم عليه ففيه تناقض لانا حكمنا على معنى الفعل من حيث  
 انها ملحوظة بهذا العنوان معبراً بهذا اللفظ بانه لا يخبر عن حال كونه مفهوماً بل  
 الفعل والتحقيق انه من حيث ملحوظ قصداً بهذا المفهوم ليست معنى الفعل  
 بل معنى مستقل بالمعنوية وسلب الخبر عنه باعتبار فرض كونه معنى الفعل وعدم  
 ملاحظة استقلاله بالمعنوية الا لازم من تصور بهذا الوجه على قياس  
 ما ذكر في حل مسألة المجهول المطلق اي بعض معناه حال كونه  
 مفهوماً منه كلي

باعتبار الحدث والافئوا باعتبار تمام معناه لا يخبر به كما لا يخبر عنه ولا يمكن  
 جعل ذلك الحدث مستنداً اليه لانه على خلاف وضعه فان قلت كما اذا جعل النسبة  
 التامة مضمومة الى المنسوب وجعل المجموع مدلولاً لفظ الفعل ولم يضر الى المشتق  
 اليه كذلك مع انه حاله بينهما الاختصاص له باحد ما قلنا لعل السبب في ذلك  
 ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه ولهذا يقال للمستند منسوب  
 او منتسب والمستند اليه منسوب اليه او منتسب اليه فان قلت كما ان الفعل  
 يدل على الحدث وسببه الى فاعل ما كذلك اسم الفاعل مثلاً يدل على حدث ونسبة  
 الى ذات ما قلنا مع كون اسم الفاعل مستنداً اليه واما الفعل قلت لان المعبر  
 في اسم الفاعل ذات ما من حيث نسب اليه الحدث فالذات بهمة ملحوظة بالذات

وكذلك

وكذلك الحدث واما النسبة فهي ملحوظة بالذات الا انها تقييدية غير مقصودة  
 اصلية من العبارة بعدد بها الذات المهمة وصار المجموع كشيء واحد فبان  
 ان يلاحظ فيها تارة في جانب الذات اصالة فيجعل محكوماً عليه وتارة جانب  
 الوصف اي الحدث اصلا فيجعل محكوماً به واما النسبة التي فيه فلا يصح للحكم  
 عليها ولا بها وحدها ولا معنى غير لعدم استقلالها والمعتبر في الفعل نسبة تامة  
 يقتضي انفراداً مع طرفها عن غير ذلك وعدم ارتباطها به وتلك المقصودة الاصلية  
 من العبارة فلا يتصور ان يجري في الفعل ما يجري في اسم الفاعل بالاعتبار وقوله  
 مستند باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث

الوصفي خارجاً وهذا لما عرفت من ان يحصل مدلوله بما هو  
 معنى فيه ثبوته فلا يخبر عنه

لما عرفت من ان المضمير مطلقاً موضعاً للشخصيات وضعاً عاماً  
 في زعم كلية كونه مقولاً على كثيرين فقد اخطأ وانما يكون كلياً لو كان مقولاً  
 على كثيرين بمعنى واحد وفي بعض النسخ في كلية وجزئية نظر فاطلاق  
 النسبة باعتبار بعض ما ذكرناه وحسب اللفظ والمراد ان في كليته مطلقاً  
 وجزئيته كذلك نظر بل الحق انه كلي ان كان راجعاً الى الكلي وجزئياً ان كان راجعاً  
 الى الجزئية والمصعد الضمير على الاطلاق من قبيل الموضع للشخصيات نظراً  
 الى ان اكثر ايام اللفظ عدو الضمير مطلقاً من المعارف واعتبروا فيها الجرسه  
 بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع لتعيينه مع عدم جعل اللام للفرض ثم اشار  
 الى ما هو الحق فيه بالتأمل في جزئيه وكليه كذا قيل وقد عرفت ان ليس المراد







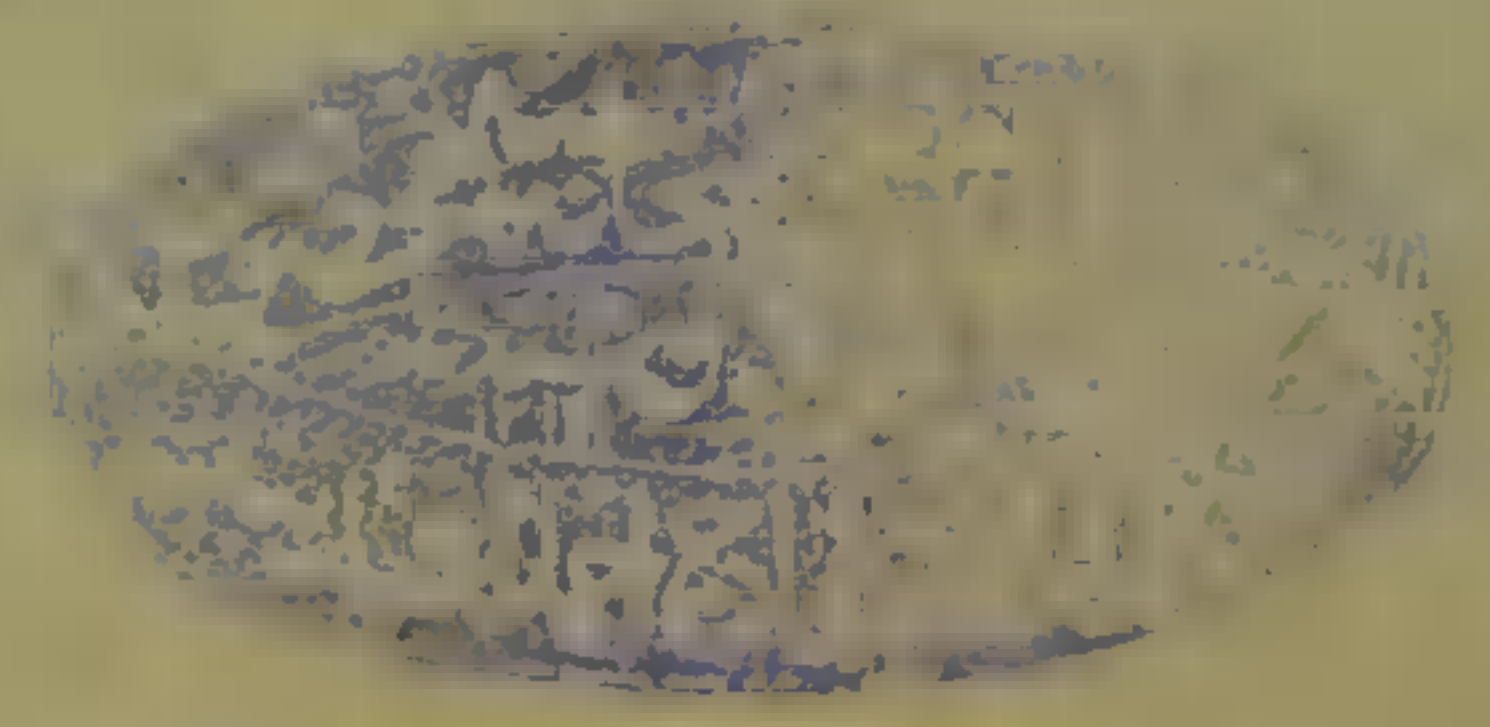
اعلم ان لصحة العقد المزارعة شرطان واصلان وضروريان اما الشرط الاول  
 الارض صالحة للمزارعة وكونها قد من قبل المالك او من قبل غيره  
 عاقلين وبيان مدة المزارعة يمكن خروج الزرع منها كونه او شيئا  
 متلفا فان لم يبين اصلا او شرط الاجل المجهول فسد وانما ان اراد المزارع  
 قبل حلول ذلك الاجل فيقلب جائزا ونقل صاحب المزارعة غير مستحق  
 وادى اليه ان في الشرط من الكوفة وفي بيانها قهرا معلوم فلا يشترط  
 بيان المدة ويقع على زرع واحد ومن الشرط ايضا بيان من عليه البذر  
 من المصلحة نقله في اية بل لا يشترط بيان من عليه البذر من موضع بل فيه  
 انه على ايها ومنه بيان من عليه البذر من قبله ومنها تحلية الارض  
 وتسليمها اما المزارع يشترط ان لا يشترط على رب الارض مطلقا لا مودة ولا  
 المزارع ومنها المصلحة في جميع الخارج ساسا كالثالث والربع والنصف  
 واما الاصول والضروريان فاما ان ينفذ اجاره في الانبعاث او في غيره  
 ومنها ان لا بد ان يكون الاجرة فيها البذر في جانب كان فيكون صاحب البذر  
 هو المستأجر ومنها ان لا ينفذ على منفعة الارض وحدها او منفعة المال وحدها  
 دون غيرها ومنها ان لا يكون ما على من عليه البذر من الارض والعمل مقاربا لشيء آخر  
 والبقر ان كان ذلك الشيء من جنس العقود عليه استنبه ولا يكون في مقابلته  
 اجرة فيصح العقد كخاتمة العمل بالبقر والاعلا يستنبه ولا يصح العقد كخاتمة  
 الارض بالبقر والعمل وان الضابط في المصلحة ان ما هو مفقود القوة الحيوية  
 فهو جنس كالعسل والبقر واحد من غير ان يكون جنس آخر كالارض والبذر ومنها

انه يكون التبن لصاحب البذر ان لم يذكر في العقد او شرط له ففقد وقيل في الاول التبن بينهما اعتبارا باله  
 فيها لم ينقض عليه واما اذا شرط المصلحة في الحب والتبن فله على ما شرطه كالحب قال صاحب فتاوى العسك  
 بولس لا يجوز المزارعة حتى يشترط التبن بينهما كالحب ومنها انه لو امتنع صاحب البذر قبل الاتفاق  
 العمل لم يجز عليه ولو امتنع من قبل البذر ارجو الحكم ولو امتنع رب الارض والبذر في قبلة وقدر  
 المزارع لا شئ له في عمل الكلب قضا ويقتضيه ما شرطه من شئ فاذا عرفت هذه الشرطيات والضروريات علم انه  
 اذا كان الارض والبذر لاهل العمل والبيع لا يصح وتكون صاحب الارض مستأجرا للعامل فيصح  
 من الخارج من البذر والبقر بما للعامل للمجانسة وصحت ايضا ان كان الارض لواحد والعمل للبقر لآخر  
 لا فيكون العامل مستأجرا للبذر ايضا الارض وكذا صح ان كان الارض والبذر والبقر لآخر  
 والعمل لا فيكون صاحب البذر مستأجرا للعامل والبقر في المصدرين الاخيرين فلا يضر العقد  
 بخلاف ما اذا كان الارض والبقر لواحد والبذر لآخر فانه فاسد عندنا في ذلك لما في التفتيح  
 عليه الذي ليس من جنس البذر وهو الارض فلا يوجد الاستتباع لا يصح ان يلازم من يلازم ما اذا كان البذر  
 والبقر لآخر وفيه خلاف لا بد من ارضاء مال الخارج لصاحب البذر في الارض فمجانسة معينة  
 او رب الارض كان مقوضا للبذر وذكر في المصلحة فلو وجد ان يشترط نصف البذر في سيرة البيع  
 النقص ثم يبرهن على ان الخارج بينهما نقصان لان الخارج يخرج من البذر الممنوع ويكون بينهما بدو  
 الشرط بعد ذلك وكان البذر والبقر لاهل العمل والبقر لآخر لم يجز ايضا لان مقتضى المقارنة مع خلاص  
 الجنس في الخارج في غير الوجهين لصاحب البذر من زوايته اعتبارا من سائر المزارعات المتعددة  
 ولصاحب الارض في اخرج ويصير مستحقا للبذر تابعيا بانه بارضه او كان البقر لواحد والبقر لآخر  
 لم يجز ايضا لعدم ورود الاثر فيه وكذا لو كان البقر لواحد والبذر لآخر والعمل لآخر والارض لآخر  
 كما شرط البقر منها مقصودا لا يتبعها وقد عرفت ان المقصود انما يقع مقصودا على الارض والعمل بالشرط دون غيرها  
 وفي المصلحة انه لو وقع الارض احد غير كليها الى الآخر ليسزعا بها بدو سبعة ويكون الخارج بينهما خفيين في كونه  
 او شرط تملك الخارج للمزارع ان في الارض الممنوعة مع كون البذر بينهما خفيين جازت وان كان البذر  
 من احد ما اكثر فسدت فمجانسة ان او ليسزعا بها كمنفعة مشتركة بينهما فسدت او ليسزعا بها بدو سبعة  
 بدو او لا لم يجز ذكر في المصلحة انه لو وقع الارض والبقر لاهل العمل والبقر لآخر والعمل لآخر والارض لآخر  
 بينهم اثنان جازت بينهم والثالث رب الارض والبقر لاهل العمل والبقر لآخر والعمل لآخر والارض لآخر  
 رب الارض جازت بينهم اشهر ولو وقع بينهما ارضا بدارهما وسما لاهل المزارع والبقر لآخر  
 درهما ثالثا وسما في حكم الكل عندنا في ذلك وقيل ان على البذر سطره البذر كذا في  
 مجمع البحرين وذكر في الخلاصة انه لو قال عمل بيد رب الارض فكل ما خرج لي جاز وكان معين

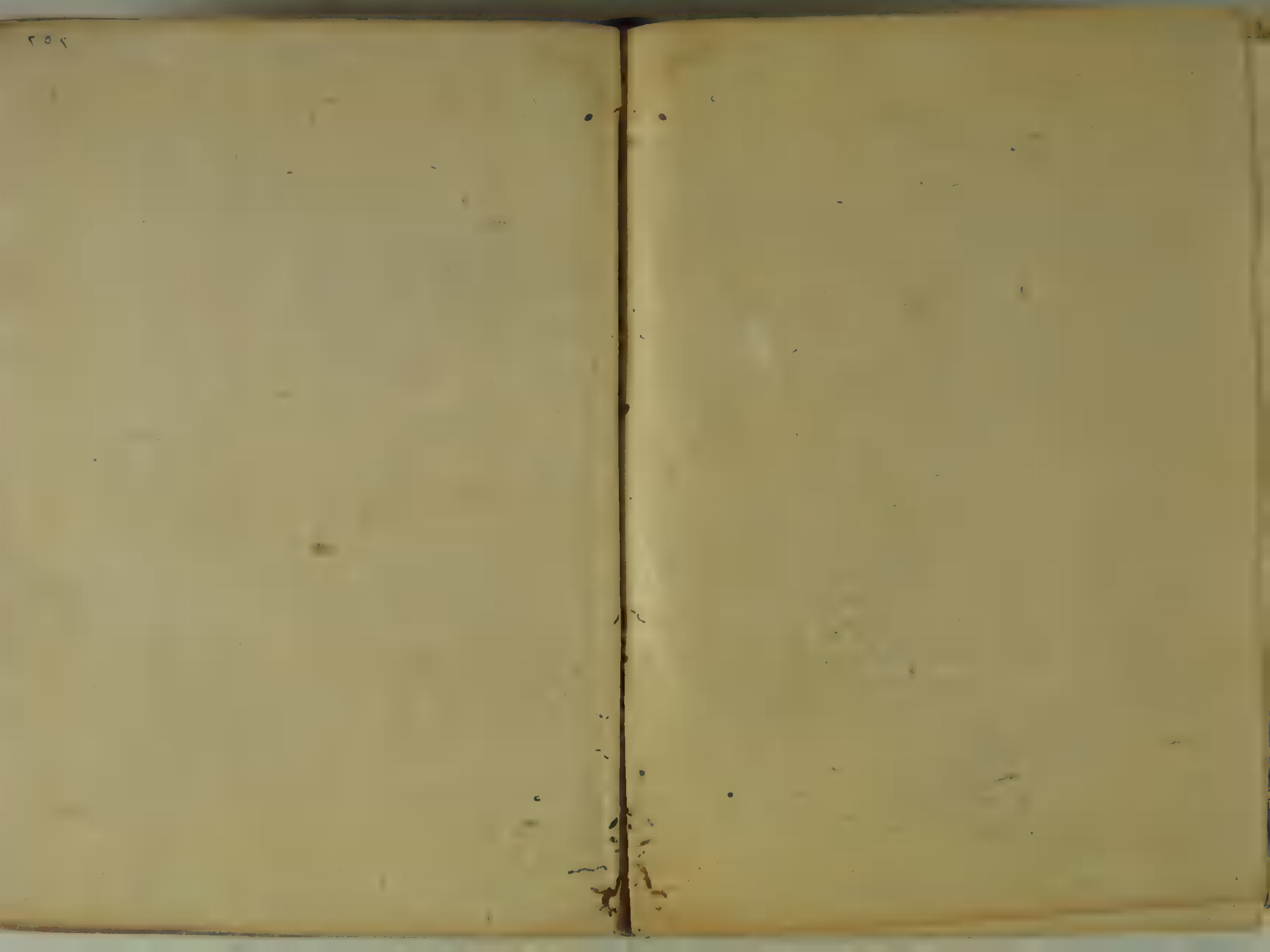


او كذا جاز ايضا وكان مبيع الارضه وقدرها لغيره وانما لو زرع سنة ثمانية بلا اذن فلم يجز الملك ان كان  
موقفاً وكانت الارض موقوفة لغيره بان كان لا يزرع الملك بنفسه جاز وان البذر او الكا كان من المالك فله  
ان يدفعها الى آخر فزارعة بلا اذن الملك فان كانت بالتصديق فالحق بين المالك والكا بالنصف ولا  
شيء لغيره او بالتكليف فلهما الثلث والثلث للمالك ويغرم له الاول اجر مثل ثلث الارض ولو دفعها فزارعة  
المزارع عارية غرم اجر مثل ثلثها وله ان كان البذر للمالك ليس له دفعها فزارعة ولو دفعها مع غيره فالحق  
بين الاول والثاني والمالك بينهما الاول فلا يرجع على الكا او ثلثا يرجع على الاول ولو قال المالك احمل بكونك  
فله ان يدفعها فزارعة ومن المفسدات ايضا شرط دفع البذر حتى يخرج وتقسيم الباقي والكيل فيه ان يشترط  
فله البذر بالهم العشر والتسع والثلث وتكونه فلا يفسد ما يكونه شاعراً كان كما اذا اشترط دفع عشر  
الارضين العشرية وكذا شرط دفع المزارع الموقوف ثم التقسيم بينه لا شرط دفع العشر وفراغ المقايمة  
وكذا شرط ما خرج من موضع معين لا حد له وفي المنيعة اذا زرع خلاف ما سمى بغير حق وان لم يصح  
واما اذا قال ان زرعت حنطة فكذا او شعير فكذا انما زرع او عمل ان تزرع بعينها حنطة وبعضها  
شعير لم يصح وكذا شرط اجر الحصاد ولله ما يسر والتمتع والتعديتة على رب الارض بغيره بالانفاق  
او على السائل عند ما خلا لا يسر والفتوى على قوله والاجرته عليها بعد الاوراق سواء انقصت المدة  
او لا وقوة الحفظ والسق وكسر الانهار وغيرهما ثبتت ويصح وتبريد في المزارع على السائل قبل القضا  
المدة وانما بعده فعليها ايضاً وفي القينة انه لو شرط ان يسير فتا المزارع لا يفسد على اختيار المتأخرين  
وبه يفتي وفي المنيعة انه لو دفع ارضاً وخللا ليس زرعها ويقدم على النخل بالنصف فله فزارعة شرطت  
فيها المعاملة فان كان البذر من رب الارض جازاً او من المزارع ففسد تماماً وان كانت المعاملة  
مقطوعة من المزارعة جازاً انتهى في النخل في كل من الشرط النافع واما الشرط الغير النافع كان  
لا يسر احد ما حصته مثلاً لا يفسد ما وجب يعلم ان الشرط المفسد اذا بطل ينقلب جائزاً او الم  
يمن من صلب العقد كجارية الاجل مثلاً اذا بطل قبل حلول الاجل كما مر واذا فسد المزارعة  
فالحق لاصحاب البذر واخذ الاجر او مثله والمميز على المستحق عند ارجاسه واطلقة كذا في  
التسهيل فليحذر ان كان البذر من قبل رب الارض فلهما اجر مثل العقد الى اصل منه ومن البذر  
او منه فقط ولا يتراد على المستحق عند ما خلا فالج وهو يقول له الاجر بالنفا ما بلغ وللمعامل اجر المثل  
ايضاً اذا لم يخرج شيء اصله وان كان البذر من قبل السائل فلهما اجر مثل ارضه على الثلث

المذكور  
كتبة العبد المذنب  
عز الدين محمد المدعو  
لمعز

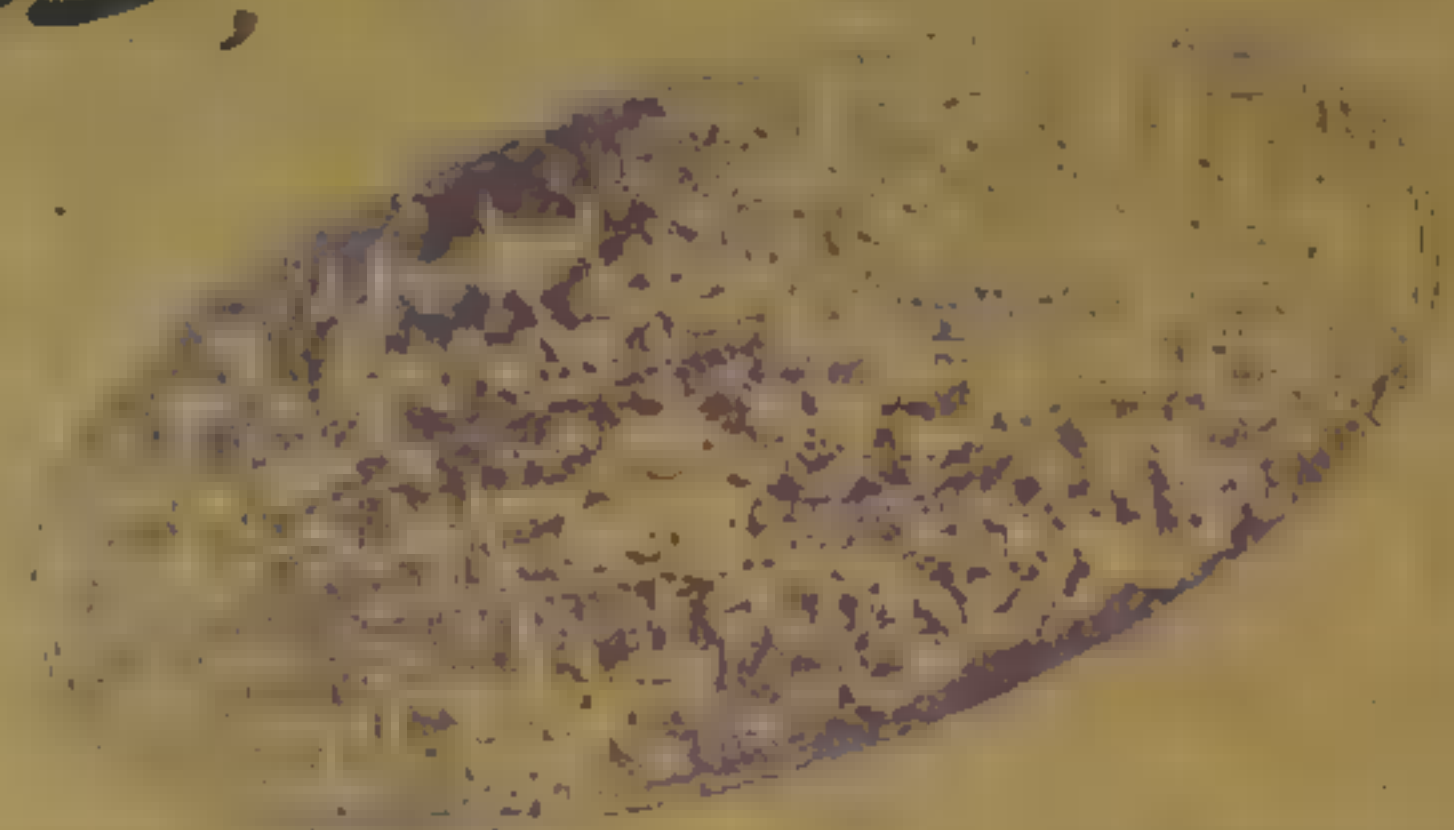




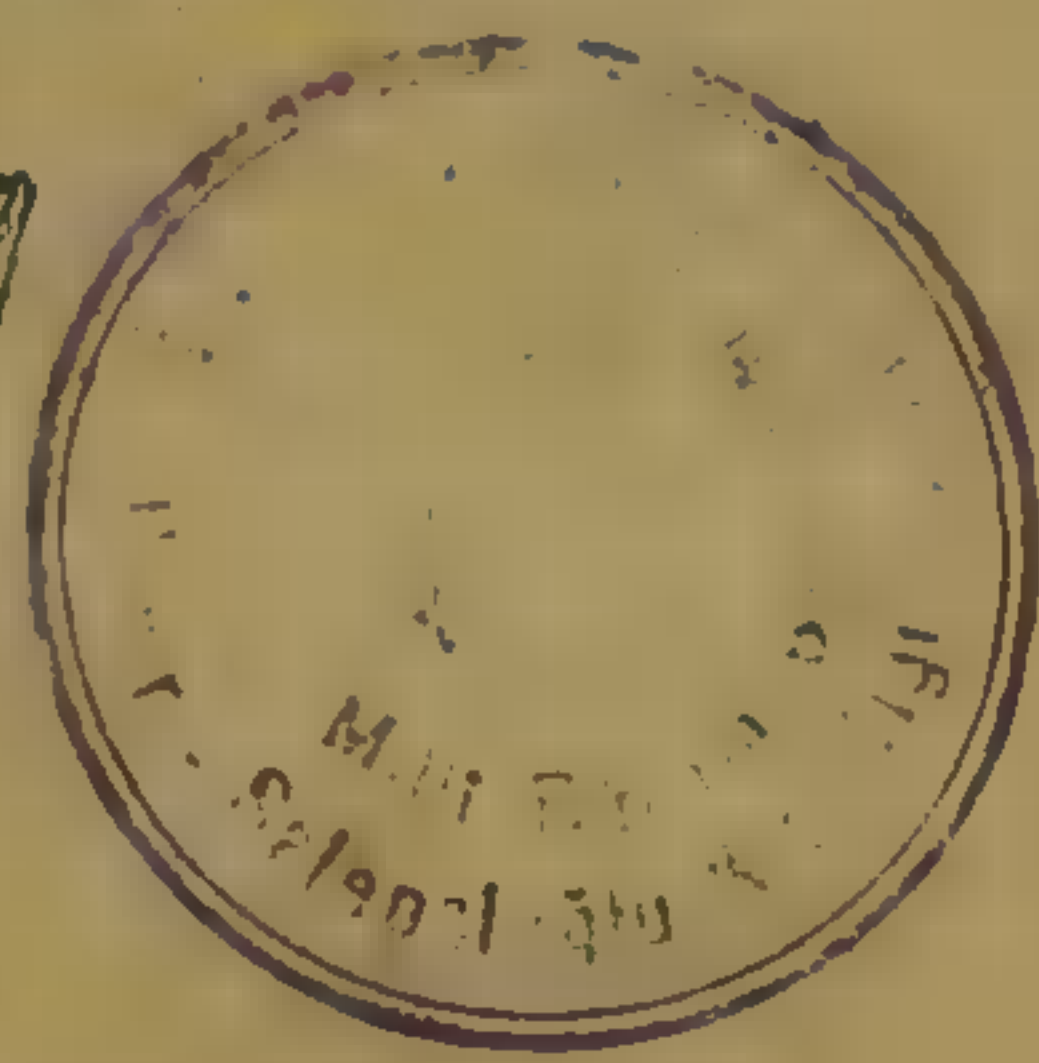




رساله اعراس خاوندان  
بر صنادیق تلخیص



۱۹/۱۹۳۷





السيد الرئيس محمد قلا صاحب المفتاح علم المتأهبون فيه حوامير الكبر الكلام  
 في الافادة وما يتصل بها من الامتحان وغيره من الوفاق على ما علم في تطبيق  
 الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره فقال صاحب الايضاح وفيه نظر او التنبه ليس يعلم ولا  
 صادق على علمه في معنى العلوم به اقوال التنبه هو الاتباع بالسكون فادق قل فلان  
 تنبه من يدبر الى حصى يتعلم معلوماته ويعقد حقيقته باعتماد اجازة فائدة  
 هو العلم فالمراد تنبه حوامير تراكيب الكلام اتساع العوالم الحكم المتعلق حوامير تراكيب الكلام  
 اي تعلم تلك الاحكام بالاشارة من تراكيب حوامير الايضاح وهو قوله  
 علم يعرف به احوال اللفظ الولى التي لها طابق مطلق الحال معروض لان العلم بهم  
 لم يذكر انه علم ما يشفى ولا يعلم ان تعال بانه العلم بالقول اللفظ الولى فالتنبيه يذكره في الموضع  
 لانه قصص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات مما يتعلق بالمعرفة لا يكون مع ما يتعلق بالعلم  
 وانما يعرف به اي سببه فيكون ان المراد السبب القريب والبعيد فان اراد القريب  
 فلم يبين انه اي شئ وان اراد البعيد لم يبين في قوله اصل فيه وايضا علم البيان اصل  
 في المعروف لان مطابقه معناه الى حال اعلم من ان يكون في حوامير تراكيب في الدلالة والثاني  
 مستغاد من علم البيان الامر علم المعاني فاصحاب المفتاح واعى بالمراد تراكيب  
 البلاغ وقال في تعريف البلاغ في بلوغ الحكم ما ذكره في المعاني صداله انحصار  
 هو فيه حوامير تراكيب حوامير وادراك انواع التنبه الحازو الكثرة عاود لها حال صا  
 الايضاح فان اراد ما لم يذكره في البلاغ تراكيب البلاغ وهو الظاهر معناه الدور  
 وان اراد غير ما علم تنبه اقوال بل الظاهر ان المراد غير ما فهم صاحب الايضاح في حوامير  
 المراد في البلاغ ما اقتضاه الطبع السليم والذهن المستقيم وهو حوامير تراكيب حوامير  
 المتأهب حوامير تراكيب البلاغ وان كانت هذه الاشياء في كل معرفة حوامير تراكيب البلاغ

هذا

السلام كما كانت للعلماء العوام لا يسمي علم المعاني بل انما يكون علم المعاني او اكانت معلومة بالاشارة  
 في كلام البلاغ وجعل ما يقتضيه بالتنبه في صدر علم المعاني والحق عن الدور في تعريف البلاغ  
 افاد ان فهم ما فهمت والحمد لله رب العلمين والعاصم عن الخطاء ولو لم يعلم ان حوامير تراكيب  
 في حوامير تراكيب مطلقا لانها حوامير تراكيب البلاغ ولكن في الحكم غير البلاغ لا في فهم تلك  
 الحوامير فكلما لم يكون الحكم غير عالم بها مع تنبه حوامير تراكيب البلاغ تنبه حوامير تراكيب الكلام  
 عند صدور تعريف البلاغ فالكلمة هنا فانه وصف جدا قوله وفيه انما ان الآلة من قبله  
 تنزل العالم بغاية الجزر والارز فائدة منزلة الحاصل بها وليست من قبله بل  
 العالم بالنسبة منزلة الحاصل بها في اقواله عبارة صاحب المفتاح ومنه كقول صدره بصف  
 اهل الكليات بالعلم على سبيل بكونه القوي واخوة ينفذ عنهم حيث لم يعلموا يعلمون انهم انما  
 معاني تنزل العلم منزلة الحاصل حيث صرح بالعلم الذي اورد آياته لاجله فلا يكون في الآيات  
 المذكور على انه ان كان في ذلك الايام فلا تنب به ولا يعلم انه لا يعلم مثالا لتزول العلم بغاية  
 الجزر وبلان فائدة مكان الحاصل بها وذلك لانه انما تنب العلم فيدل على انه عالم  
 بغاية الجزر وبلان فائدة وادراكا نوا عالمين لا يحتاج الى التاكيد العسى بل  
 انما يحتاج او كان الى احاطة به لا تنزل العلم منزلة الحاصل بها كما ذكره في قوله مع  
 الحاصل بها بل علم ان يكون الحاصل به ذلك القوم الذي علموا فلام ان الحاصل  
 عالم بذلك فليس العوض من الآيات بوجه فاعلموا في ذلك العلم على علمهم بان  
 الاضلاق لمعلمية الآخرة فكون العوض في الخطاب الى المعلمين الذين علموا  
 ان الاضلاق لمعلمية الآخرة قوله وعلى السالكين الحصة العقلية في الكلام المقادير  
 ما عند الحكم به الحكم منه وجه نظر لصدقه على ما لم يكن مستند فيه فعلا ولا مستند له

تراكيب



كقولنا الانسان حيوان مع انه لا يسمى جمعه ولا محارزا ولا مستكسرا في ما يطابق الواقع دون  
اعتقاد الحكماء ولا الطابق شيئا من مفاهم كونها حقائق عقلية كما يستدل قول  
ما فعل على الطراد غير وارد لا بالان قول الانسان حيوان لم يصفه وكذا ما قال في العقل لان  
المراد ما غلب الحكم من الحكم في ما يرد انما هو انه الحكم عنده لا ما هو مكتون ضمنه فانه اذا قيل  
الحكم عند ان يوصف كونه من العاقل ما قلنا لا مكتون ضمنه كعقل الكلام حيث انه كلام لا يفيد  
مكتون ضمنه فان قلت هذا لا يوافق قولنا في المنفاه فانه قال في المحارز انما قلنا في التاويل  
لتحريم الكثر في ما لا يسمى محارزا مع كونه كلاما معطوفا على الحكم لا في هذا الكلام ان المراد ما غلب الحكم  
ما هو مكتون ضمنه ولزم من هذا ان الكثر لا يكون محارزا ولا معطوفا لانه لم يفيد ما غلب الحكم بل افاد صلاوة على  
مراد الكثر الذي صرح الحكماء كونه فانه اذا قلنا علم انه لم يفيد ففهم المحاط به الحكم عنده اما اذا  
لم يصح كونه خطا في جمعه قوله قد سئل عما ذكرنا ان المسمى بالجموع العقلية في قوله واما اخرناه لا يسمى  
جمعه واما محارز العقل على هذا النفس فلا وسط شي في الاول الاشكال على ما يرد في العقل على الاستناد  
اقول صواب الايضاح فعل الجموع المحارز العقلية او محارز الاستناد وصاحب المنفاه في قوله على الكلام  
المعتمد وهو ان الجموع المحارز او صواب اللفظ سواء كان اللفظ مفردا او جملة فان الجملة وصورة لافادة  
الاستناد فان اردت ان الاستناد يتكافى جمعه وان اردت ان الاستناد هو الاستناد لعلاقة بها وبين  
الاستناد وبما تعلق العقل بها كما سجد محارز اما كانا عقليين لان المعنى او عقلا وهو النسبة وقوله  
واما اخرناه ان اخره معناه اما ان اخرناه لان الجموع المحارز العقلية او صواب الاستناد  
لان الشيء الذي يسمى جمعه او محارزا هو الاستناد ينسب الى العقل بلا وسط ففهم ان يكون الجموع  
العقلية او المحارز العقلية او صواب الاستناد اما الكلام لا ينسب الى العقل الا بواسطة الاستناد  
ما الاول ان جعل العقل هو الاستناد اقول ذلك لانه صواب محارز لا يتناسب الاستناد

الى العقل ولا يصح محارز الاطلاق الجموع المحارز على الاستناد بل المرجح حاصل في اطلاقها على اللوح  
اذ كل جموع الحقيقة والمحارز مسموع على الوضع العقل فلان محارزها والمفاهيم صواب الحكم وفهم  
لانه يستلزم ان يكون المراد بعينه قوله تعالى في عيشه صابجا وما ان لا يصح الا صوابه في قوله  
صابجا لبطلا لا اضافة الشيء الى نفسه وان لا يكون الا بالبناء اليها بان فان تنوق نحو انفس الرشح البقير  
على النسخ واللوازم كلها متغيرة ولا يتغير نحو قوله صابجا لاشكاله على ذكره في النسبة اقول ما فيه  
الاستغارة ما لكلامه بان لا يكون بذكر الجسدية ويراو الجسدية ينصب فونه وهي ان ينسب الشيء من خواص  
الجسدية يوم صابجا للتحصيل ان الاحكام تكون صابجة على الشيء الجموع لم يعلم ان قولنا فنسب لعل ان اتيان  
الجسدية لا يراو ان السبع اهملته بل يدعى العاقل ان الجسدية افراد الجسدية او على ما عرفت في الاستغارة  
انه يدعى ان الجسدية ضمنه بان معارذ وعبر معارذ ومفاد صواب المنفاه في اول فصل الاستغارة او كما يقول  
ان المنفاه انشئت اظفارا فانه تزد باليمين السبع يدعاء السبعة لها وان كان يكون سباعيتها ففهم  
بان المراد باليمين السبع الا على اني ففهم اني ان العيش افراد العقل حيث ينسب الى الحيوان كذا في  
النهار حيث ينسب الصيغ اليه فلا يكون اضافة الشيء الى نفسه ويكون الاول اياها بان يدعي ان الطيان ففهم باليد  
واللبان ولا يكون المراد باليمين السبع يدعى السبعة لاني ففهم اني ان العيش افراد العقل حيث ينسب الى الحيوان كذا في  
في الاستغارة لا يجوز شرعا ان يجاز بالمنع بان يكون للوجه نسبة العاقل المحارز ودان الايات مع  
وجود او عدمه كما ذكر في المنفاه ففهم اني ان العيش افراد العقل حيث ينسب الى الحيوان كذا في  
فاعلم انها لا يجزى الى النسخ الشرعي لان العاقل ينسب ذلك لهم سواء وهم لا يبالون بمخالو الشرع  
ما ان احسن كلامهم الكذب والجسدية في قوله صابجا ليس صابجا بل الانسان الا انهم لم يكون في صورة  
الانسان او لا وانما لا يسمون لان ذكر الجسدية بطريقه مضطرب اليه مع الاستغارة ما لكلامه بل بطريقه انه  
منسب فان مني الاستغارة على شيان التثنية قوله او لزيادة التثنية قوله حال او روده التي هو في شيئا



عن قوله مسوق لثبوته بوسيلة اللام الغناء والمذكور اول علمه اذ اية الوتر اقوال المراد  
بزيادة التوزيد زيادة توجب المسند الى الموصول وقوله الذي هو في سبيل الادالة في تعالي العشاء  
وان سلم هو يكون عن توجب المسند الى ان يقال الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
بالنسبة الى الصفة كما هو قوله في نظر الادلة على ان البناء الى وجه بناء الجزء فخص الجزء فترك فكيف  
جعل الاول مرادها الى انما اقواله كصاحب المغني وان ذكر اسم الموصول فيكون اياها الى ان الجزء مني  
على الصلة اي الصلة تكون سببا للجزء كقول الله ان الله انزل من السماء ماء فخرج به نضرا من الارض فخرج به  
ان يكون الصلة سببا للجزء فيكون قوله في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
غالبه في ما عول لما اراد ان يبين في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
بعيد الغلبة لا سيما اذا كان الياضي من اللفظ فان جعل في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
ليدل على صفة عليه في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
وقوله المسند اليه في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
بالبناء الى قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
ظاهره هو ان يكون في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
والعدالة اذا كان كذلك جعل بناء العروة على التوبة بغيرها على الخطا في دعوى التوبة قوله  
وقوله نظر لانه ان قام قرينه يدل على ان هذه هي ارادة تخصيصه بغير وجهها لا انقصا ذكره  
ولا يكون ذكره واجبا اقوال الالم انه ان قام قرينه في قوله الجزاء لوجه تخصيصه بغير وجهها لا انقصا ذكره  
هذا الوجه في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
لعدم الاهتمام بذكره فلا بد من قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
نفس العمل يكون مطلوبا فعليه وفي كل ما نظر اما الاول فانه انما كان ضلوك العظم

من البناء للقرينة ونفس الكلمة اقوال الاول فحواله سباني ان شاء الله تعالى انما كان ضلوك العظم  
لان اللفظ قد يكون بوجه واحد كقول الله تعالى فانه يكون كقول الله تعالى فانه يكون كقول الله تعالى  
وايضاء الوصلة ان دخلت الموصولة في اللفظ كقول الله تعالى فانه يكون كقول الله تعالى  
الوصلة الفوتة في استعانت من السلك في الطعام انه خلافه اقواله في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
على احوال وجه العباد الى الله في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
بل عبادته ولما اوضح عبادته تعالى وترجع عبادته على عبادته تعالى كيف لا يكون سببا لاشد العذاب  
فالمعنى ان اخاف ان لا يكون عذاب عظيم مسحا بافعال الباطل ثم قوله فكل من تشيطان ويأيد على هذا  
ايضا لان الية هو عذاب عظيم مسحا بافعال الباطل ثم قوله فكل من تشيطان ويأيد على هذا  
وكل انسان حيوان وقوله نظر لان كل كلمة في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
تقوية المعنى صاحب المغني قد ذكر اول المصطلح في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
سبحان كيد امان فيه تقوية المعنى صاحب المغني قد ذكر اول المصطلح في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
بيان كيفية الافراد فلا يكون للتاسيس بل للتاكيد بهذا المعنى وقوله نظر لان قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
المطلوب بالجزء الجزئية وهو باطل لان نفس الجزئية لا تصدق وان اراد بذلك نوع الجزئية مطلقا فغير  
صحي ايضا لما سمي الجزئية احوال صاحب المغني قد ذكر اول المصطلح في قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
باعتبار ان كل كلمة فيها ان كونه متصفا بالجزئية يكون هو المطلوب لان نفس الجزئية لا تصدق وان اراد بذلك نوع الجزئية مطلقا فغير  
المطلوب المعبر الكمال كما يقال زيد هو الظالم ويراد بهذا المعنى ان اريد بنوع الجزئية وقوله نظر لان قوله ان الذي هو في سبيل زيادة توجب مرادها بالبناء الى  
صاحبه الامتناع لان شتمه اذا اراد وقوع الجزئية في فعله العام فلا تعرض المسند اليه وادام لم يكن وقوع الجزئية  
ادام الالزام انما هو المسند اليه بالجزئية كقول الله تعالى فانه يكون كقول الله تعالى  
لا تعذبوه وهذا غلط لان الاسم ملائمة الاول ما يكون المطلوب المعبر الصفاة بالجزئية كقول الله تعالى فانه يكون كقول الله تعالى























**قال** في المطول اسم للذات الى قوله تنبها على كنه الاسحق **فأقول** قبل علمه الاشهاد بلا اسحق قير نم  
كف وقد ذكر الصلة ومولا بشعر الاسحق الذي كان قولنا حدث رطبا شجاعة فم منه ان الاسحق في  
باعتبار الشجاعة ولا اشهاد به بالاسحق في الذي قال ان اسم الله الواحد المسحق في جميع الحالات  
النصف جميع صفاته الكمال ومن جملتها الاسحق في الذي لا يجرم من قوله ذكر الله كانه قال الخ لولاه  
موصوف جميع صفاته الكمال وهو كنه الاشهاد هذا القدر فان قلت هكذا الاسحق في الوصف من جهة  
اوصاف الكمال فلم تكن فانما في قوله على ما انتم في ذلك على وجوب الجود والكرامات منكم واجب  
عقلا وبراعة الاستدلال والتخصيص بعد العلم والظاهر بعض نعم الله في خلقه ومانعه النعم التي  
التي هي سبب الاطلاع على نعم التبريل ودقائق الناول وبه الوقوف على عجائز القرآن ونعمه  
بحياة الانسان فبذلك امور الدينونة وسرور الدينونة **قال** فدم الجود لافضاء المقام الى قوله سيما  
في المصادر وعند خفاء فزان الاسواق **أقول** اعرضني علمه ان الناجب عن الفقر في دفع مؤنة الضا  
حوي الجود بالصعب كما ذكر صاحب الكف في وغيره فاجبه الجود في قوله ان الناجب هو المصدر  
الكنز اجاب بان الكثرة فيه في النجاة فغنى الكلام الكافي في النجاة به هو الكثرة فلا وجه للعدول  
في الوفاء بدون الكثرة فالوجه ان يكون الناجب هو الكثرة فغنى الكلام نقص الاسواق و  
في علمه لان ان المساور الى النعم هو الحسن او الاصل العديم الحسن فقلت المساور الحسن  
والاسواق وهو كونه في عود كونه العود لا ينسب الى الحسن اجدد النعم الى الاسواق فهو المتبادر  
حجج بذلك ان النعم على كونه ان يكون المراد عند اذاعة الحسن الاضاني اي له الجود لا الذم والكفران  
فلا علم احصاه الجود به بل كونه الجود ايضا في قوله من قال ان عدول صاحب الكف في عز الاسواق  
الى الحسن مبني على ان افعال العباد عند استجوابه له في ولا يكون جميع المحامد راجعة اليه فقلت  
لان الله على هذا القدر من الكلام انه معصوم على الجود لا مجاوزة عنه الى الذم والكفران فلا يكون  
اللام داخل في المعصوم ووجهه ان يرد على المعصوم علمه مع انه لا يناسب المقام و  
لا يحصل له المرام فان قلت على قدر الحسن كونه الجود عابثا ولا ينافي موجهه فقلت  
نعم لكن على قدر الاسواق كونه ايضا فلا يكون هذا وجهه للعدول ولا منافاة بين ان يكون  
جميع المحامد راجعة اليه كما حصله وان يكون بعض الافعال مخلوقة للعباد وكما عند اهل الفناء  
**قال** ما في ما انتم معذورون الى قوله قد عسى ان يكون النقص منكم كيف وجميع التقديرات

7193/20

قواعد ممددة وسبل مؤنة في النجاة وسالت عنه فاجاب بان اول كتاب مالا حروب فيه مع الوجه  
الظاهر والقول اليه من عيسى النعمان في نظار اصحاب السان مع ان البدل عن الحدوف غير طائر فرج  
بدنك من الحاسب **قال** علم من السان تعلم قال الاستدلال عند قوله تعالى المطول عليه الاولي  
ان قال ما لم يكن تعلم كما في قولنا الحاسب في الاول جونا علمنا ما لم يكن لتعلمنا جزا ما في عداد العلماء  
وان فلا ينافي في ذلك اذ التعليم اما يكون ما لم يكن ما لم تعلم وانما قاله وعلمك ما لم يكن تعلم بعد وقوعه في  
فكذلك الضمان في قوله علم لان ما لم تعلم فكيف ان يكون المراد عنه العلم والدلالة على ان جميع ما لم تعلم لان  
من تعلم الرحمن علم لان صله لان من مثله ما جرد قوله وما من دابة في الاخرة ولا طائر يطير  
فيها جنة انه ذكر لعل على العلم وكذا في قوله ولا تحكوا ما كنتم اباكم من الله **قال** ونعم الوكيل عطف  
الى قوله كنه في الحسن مع عطف الانشا على الاجزاء **أقول** سالت عنه في ان عطف الانشا على الاجزاء  
وارد في قوله تعالى حسبا الله ونعم الوكيل في آخر سورة آل عمران ونقلت عن ابن عباس ان اباهم عيسى  
التي في النار **قال** سبب في نعم الوكيل فاجاب بان قول هذا للتعبير دون الرد فقلت قولكم هذا وانما  
هذا لكن لا بد على اذاعة عدم حجة الاستدلال فان كسرت ارد ذلك مثله كبراي اربدانه وان حج ذلك  
كلى اعلم انه من عطف الانشا على الاجزاء ولا يخفى ان معنى تركيبة ما قلت لكم وسمعت منه في جود  
نعم الوكيل انما هي فقد حصر بعض العظما ما له جملة جرد فقلت البتة على الكلمة في عرف النجاة  
ستارة الكلمة الا ان فيه مقال البحث فيه هذا وبعض العظما اعرضني علمه ما نال ان قول المص ونعم الوكيل  
للعطف بل جملة معترضة ومن يدفع بين الكلام وفي آخره كما خرج به صاحب الكف في مواضعه وقال  
الاستدلال في شرح الكف في تفسيره عليهم الالبية ان الاعراض سواء في انشاء الكلام او في كلامه  
متعطلين مع جملة واكثر لا يحل من الاعراب لكنه سوى ومع الالبام وجوز بعضهم كونه لادع الالبام و  
بعضهم كونه في احوال الكلام واما اشترط كونه لتاكيد فمالم سمعتم كلامه وتكلم ان كتاب على عزاق  
مداد البعض ما ان المعنى في السليبي بعد من رايحت اسند ونوعه المعترضة في آخر الكلام الى بعض حيث  
قال وحق بعضهم كذا فعمل ان هذا غير مختار عند ولا يحل كلامه عليه **قال** الممددة ما حوزة عن متدبر الجيش  
الى قوله دعائهم ان هذا عين الممددة **أقول** فيه من وجبه الاول النوف بعينيه احد هما لغوي كما  
بما في السقف فوق على الاعمدة والكل على الجراي وجود السقف من دون الاعمدة والكل على الجراي  
عز في كمال الكفاية موقوف على العلم الواسع والوقاس السرفدي اي الاول والا نسب ان يكون  
لاواسطي والسرفدي ومطايه اكثر من ان يحصى وهو ايضا مخرج بدرك في شرح الشرح لاحوال ابن الجيب

حسب انما في هذا العلم

بسم الله



حيث قال المعنى ما يتوقف ما يتوقف في تحصيله واقتداؤه على ما لا يمكن استماعه التحصيل لا ينفصل بان حله  
 العلم ولا ينفصل واستمداد السكك في ذكره في هذا وفي ذلك الموضع فان اذا اورد به ما لا يمكن المعنى العرفي فيمكن ان يكون  
 وذكر العرفي نعم من لم يتصور التوقف في انشاءه وورد عليه فيكون هذا هو المعنى الاول في انشاءه عن الحاشية في التفسير  
 الثاني انما يتصور في الامور التي لا تتوقف على التوقف على قدر ان يكون المقدمه مقدمه العلم  
 دون مقدمه الكتاب ويمكن ان يقال اذا كان المراد ما مقدمه الكتاب وعلى عباد من طائفة الكلام فيكون فيه  
 بيان هذا العلم فيمكن ان يقال ان وجه في شرح المقام ان طرفه المعنى من جهة كونه حاشية الى اخذها بغيره  
 تحت لا يخرج طرف من الاطراف من طرف المعنى ظاهر حتى يشاع ان الكلام في معنى كذا والكتاب في علم كذا واما  
 اذا كان المراد مقدمه العلم فهذا التقدير لا يمكن في الحقيقة عن وجه الظاهر لان المراد بالمقدمه امر معنوي ولا يكون  
 من شرطه المعنى للفظ بل يقال ان يقول بغير هذا التقدير ان يكون المعنى طرف في نفسه فيحتاج الى ان يقول المراد  
 بالمقدمه امر كلي وسواء كان الحاشية والظاهر والموضوع من جهة كونه المراد ان هذا الامر الذي يتوقف في هذا الجوز  
 فلما علم ان يكون الشيء طرف في نفسه هذا عاين الكلام في تقرير المقدمه وفي شرح المقام الاستدلال في  
 هذا المقام كقوله نعم والله اعلم **قال** والسلاعة وصف به الاجرة ان اي الكلام والمكلم فخر الى دون المفرد  
 بكلام بلع وسكلم بلع ولم يسم كل بلع بلع وقال في الحقيقة والعلم بان السلاعة انما هي باعداد  
 المطابقة لبعض الحال ومن لا يتحقق في المفرد وسكلم لان ذلك طائفة المكلم والكلام **اول** لا فرق في الحذف  
 بين الكلامين اذ مرجع هذا الكلام الى الاسماء الى قولهم لم يسمع كلمة بلع لغير السلاعة انما هي  
 باعداد السلاعة لبعض الحال او لا يطلق السلاعة الاسماء الا باعداد ولا يسمع في غير هذا كما سطره بلع  
 كلمة اما لم يسمع من ذلك ان لا يوصف بهذا المفرد ولا يوجد السلاعة بدون الاعداد **قال** ما مل يدبر  
**قال** واعلم ان لما كانت السلاعة عند علم الى قوله سلاعة الامر **اول** سالت عنه راجع بان الشرح فقال لان  
 التخييل غير محمول على الانا وخصوصا لا خصوصي فقلت لم علم انه غير محمول ان كان ما عتار ان الخلق ليس  
 والقصاصة وجوده في محله انما هي القصاصة انما هي لان معناه اللغوي انما هو الخلق كما قال  
 ابن الجوزي في كتابه انما هو من السلاعة وهو السلاعة اذا اخذت دعوتها من زبدته ووجدت لباده  
 ان السلاعة التي هي السلاعة والاولا في قوله سلاعة قد وكذا راس في معناه بلع في المقام شرحه في الجوزي  
 وان كان ما عتار ان القصاصة في عرفهم هو كون الكلام كذا في بعض محله اذ صاحب النسخي و  
 ابن الجوزي في كتابه انما هو القصاصة في خلقه من الكلام عن السلاعة الموصلة لقرب فهم والزيادة  
 استماعه وكذا عرّف من عرفها بالخلق كمن سلم انها عباد من كون الكلام كذا مع ان اصطلاحهم

في معنى

في معنى

مواضع المعنى المعنى **قال** وقد سبق الى بعض الاول ان احكام الخوف الى قوله كما عملوا على كل سكر  
**اول** بعد قوله كما عملوا الى سكر الخوف واليه ان يقال لو استعمل القرآن على كل غير قصي فلاح من انما علم ان  
 عدم قصاصه او لا فان لم يعلم ان لم يعلم ان علم وجب بها فان كان يكون لعدم العلم على الاسان بل علمه  
 قصي مع العلم بقصاصه والعدا على الاسان ما قصي وانما في هذا المقام لوصفه كقوله في قوله ان  
 علم بعدم قصاصه وفي قوله انما ان القصص قوله يلزم السلف فلان لم لا يجوز ان حاشية غير القصص طلم  
 مثل ان يكون المعنى واحد لفظان احدهما قصص والآخر قصص وكما هو في قوله لا على المعنى كقوله لا لا لفظ  
 المقصود القصص على المعنى يظهر من القصص بواحد يكون القصص مستقرا او عاينا او مشبها وكذا في حاشية الذين الحكمه  
 او الحكمه لا يطلع عليها غير القصص فلما مع ان حاشية القصص لا يكون قصي كذا الاسان به او لا يجب عليه الاصطلاح  
 فلو كان بشا او حكم ما يرد وتكون كلامنا ما ذكر في القلوب حيث قال لا جعل صدر الشريعة الا في كل ما  
 محذوفه بعد ولا شك ان مناسا مدقح والله في شرحه عن القصاص حاشية القصص عن ذلك ان الحسن  
 والقصص والظاهر والمقصود اعتبارات راجعة الى الكتب دون الخلق يستند الى العبد لا الى الله  
 وذلك لان حاشية المقصود ليست مقصودا وحاشية القصص ليست مقصودا وانما القصص كسب المقصود  
 والقصص لا يتبع من الله حاشية وفيه من العبد كسبها لم كلامه وقد عرفت هذا المباحث عليه حسن  
 في التوجه والمفرد في الاعراض وان كنت من احد الانصاف في قصص ما انت في حق **قال** ولا فخر  
 المفرد خصوص ما ذكره من الكلام الى قوله **اول** في الجوزي والظاهر ان لا يمكن ان يكون الحكمه كقوله  
 على السمع ولا يكون غيره لان الاولى اعم من الثانية وكما هو في حكمه الثانية وحاشية الاولى دون  
 العكس ولا يلزم من حق الخاص في العام مثلا اذا وجد لفظ كره على السمع في حاشية الدلالة على المعنى وهو  
 يمكن بلا شك صدق عليه انه كره على السمع ولا يصح ان يثبت لعدم صدق الخواص عليه ومن كونه حاشية  
 غير حاشية الدلالة ولا ما نوسه الاستعمال واما قوله كره على السمع وعبره نوسه الاستعمال  
 ولا خلاف ان المعنى فلا يجد في حقك اذ يمكن ان يكون لغيره المانع وعرفت جميع ذلك على الاستدلال  
 فاجاب بان العرف على ان كره على السمع بالقرآن يكون عرنا نوسه الاستعمال ولا يلزم  
 الدلالة على المعنى لانه ما عتار كراهته لا يستعمل ولا يوجد لفظ كره على السمع ولا حتى عليك بعد بعون من الله  
 فانما يجد كراهته من الان في كراهته على السمع اعلا ما مشهورا وعيا النسبة الخواص والعلوم جارية  
 مذكورة في الكتب المتداولة ثابتة من بون مع انه مستدرك انما سابع وقد يرد هذا التقدير من الاستدلال **قال**  
 القصاصة في الكلام خلوصه من ضيق الخلق الى قوله لا يتقاس على **اول** يمكن ان يكون الضمير

في معنى



في قوله والصب بوم محذوف او الصب للفظ الاول ما عساه الاقرب لما وكذا المعنوية البناء  
 ايضا او يصح ان يكون طلب البعد عنه غايه للصب المعنى سا طلب بعد الدار لشكب عيشي الدوم فيحصل بواسطه  
 البكاء السور والاولى ان يعنى شراح السجيه ان حوله فحقا بكن البيت ان في البكاء شفا وراحه ومعنى اخر طلب  
 الصلبي لشكب ليرحم المعشوقا على بسبب البكاء فلامعنى من الوصال او ليرحم المرحوم او انما يس على فوطان  
 سينا فسر الى السور وبسبب الوصال وسعت من الناحية النحر جوال الدين الصديق طاب مرقا و  
 فو ومشرقا على السوال والجواب في قوله كنى به عن الستة كونه لازما لها عانا وقوله هذا كما كنى لصي الكلام  
 واستق منه ان هذا السوال والجواب غير صواب اذ كنى خلقه القالب عن الامر من الى الستة واخرن كلبها  
 فقد وجدنا الستة كذا خالجه عنها متحا وحاصل كلامهم ان قولكم الخلو لازم للستة ان اودتم به اللادام الساول  
 او الاخرى ممنوعه واستدراكنا وان اودتم اللادام الاثم فسلم كمن هذا عجز كافي في الكتابه بل الحث في الاصح  
 وان ثبت الاطلاع على عام كلامي فارجع الى كنى الكتابه هذا وسعت ايضا منه ان يقولوا است في كتاب  
 ان العباس الاصح مجوزة بحث مجلس معها وشك في الشتم والرد في صحبه الى ان لم يجد الشئ من اسباب  
 العيش ولا مدوح في البلد فقصه المراحه الراعي كصلى شئ من المال فرجع معه ذلك الى المحبوه وشك  
 بالعيش والسقم ومن عاودتم اذا علق احدهم الخروج من البلاد الى الصحرا على احوال الانهار وظلال الاسجار  
 مع المحبوه بشوا احفاد ما حجاج الله في العاشق فقال العباس سا طلب بعد الدار عكم في الحال كصلى حال  
 وما يجد في المال لتقرب لان القرب مع المحبوه لا يحصل الا بعد تهيأ اسباب معيشة وشكب عيشي  
 الدوم ليخبر اى لان كصلى مع بعد ذلك الخلو الدوم الى ابكي اليوم ساعه او ابا ما لي ابكي حبيبا وعاما  
 ولا خط لمسته به بل اذ بالجو دخلت العيون الدوم فوطا ودمع الاراء ليس فربا معقدا لان الجود خلقو  
 العيون عن الدوم حال اراها البكاء ففج به جود فودعناه خلقو العيون عن الدوم من اطلاق السور وادان  
 جره فكون مجازا مسلا وعيا هذا كقول كلام المنى والشوق على طرف لا سبيل اليه والحق المعنى بالقبول  
 ما ذكره عليه وثبت مدبه واعلم ان عدم تعيد الست لا يحتاج الى تصحيح الفقه اذ على تقدير عدمها يجوز ان تار  
 اكي منها اسعه واخرا السور والبعد لا اكي بعد ذلك وكونا وانه اعلم **قال** ايضا في الكلام ملكي  
 قوله هذا قال لفظا فصيح دون كلام فصيح **اولا** ان من الما حلا كمن السعيه الا بالمرود وكونك اذا اردت  
 لم لا خوران حال عني او عا او لودجه او ما شاسب العام وارجع هذا كمن السعيه عن هذا المعصود والكلام  
 فصيح ولا يكون مما لا فاولى ان يقال انما قال لفظا فصيح دون كلام فصيح لان الغرض في بعض المواضع هو جعل  
 بالمرود وكون السعيه عن الكلام فصيح عن شاسب للمنى وان كان ممكنا للاحاطه بل لا وجه لظهور الخلق في التماس

المعراج الكنى صنف

في قوله والصب بوم محذوف او الصب للفظ الاول ما عساه الاقرب لما وكذا المعنوية البناء  
 ايضا او يصح ان يكون طلب البعد عنه غايه للصب المعنى سا طلب بعد الدار لشكب عيشي الدوم فيحصل بواسطه  
 البكاء السور والاولى ان يعنى شراح السجيه ان حوله فحقا بكن البيت ان في البكاء شفا وراحه ومعنى اخر طلب  
 الصلبي لشكب ليرحم المعشوقا على بسبب البكاء فلامعنى من الوصال او ليرحم المرحوم او انما يس على فوطان  
 سينا فسر الى السور وبسبب الوصال وسعت من الناحية النحر جوال الدين الصديق طاب مرقا و  
 فو ومشرقا على السوال والجواب في قوله كنى به عن الستة كونه لازما لها عانا وقوله هذا كما كنى لصي الكلام  
 واستق منه ان هذا السوال والجواب غير صواب اذ كنى خلقه القالب عن الامر من الى الستة واخرن كلبها  
 فقد وجدنا الستة كذا خالجه عنها متحا وحاصل كلامهم ان قولكم الخلو لازم للستة ان اودتم به اللادام الساول  
 او الاخرى ممنوعه واستدراكنا وان اودتم اللادام الاثم فسلم كمن هذا عجز كافي في الكتابه بل الحث في الاصح  
 وان ثبت الاطلاع على عام كلامي فارجع الى كنى الكتابه هذا وسعت ايضا منه ان يقولوا است في كتاب  
 ان العباس الاصح مجوزة بحث مجلس معها وشك في الشتم والرد في صحبه الى ان لم يجد الشئ من اسباب  
 العيش ولا مدوح في البلد فقصه المراحه الراعي كصلى شئ من المال فرجع معه ذلك الى المحبوه وشك  
 بالعيش والسقم ومن عاودتم اذا علق احدهم الخروج من البلاد الى الصحرا على احوال الانهار وظلال الاسجار  
 مع المحبوه بشوا احفاد ما حجاج الله في العاشق فقال العباس سا طلب بعد الدار عكم في الحال كصلى حال  
 وما يجد في المال لتقرب لان القرب مع المحبوه لا يحصل الا بعد تهيأ اسباب معيشة وشكب عيشي  
 الدوم ليخبر اى لان كصلى مع بعد ذلك الخلو الدوم الى ابكي اليوم ساعه او ابا ما لي ابكي حبيبا وعاما  
 ولا خط لمسته به بل اذ بالجو دخلت العيون الدوم فوطا ودمع الاراء ليس فربا معقدا لان الجود خلقو  
 العيون عن الدوم حال اراها البكاء ففج به جود فودعناه خلقو العيون عن الدوم من اطلاق السور وادان  
 جره فكون مجازا مسلا وعيا هذا كقول كلام المنى والشوق على طرف لا سبيل اليه والحق المعنى بالقبول  
 ما ذكره عليه وثبت مدبه واعلم ان عدم تعيد الست لا يحتاج الى تصحيح الفقه اذ على تقدير عدمها يجوز ان تار  
 اكي منها اسعه واخرا السور والبعد لا اكي بعد ذلك وكونا وانه اعلم **قال** ايضا في الكلام ملكي  
 قوله هذا قال لفظا فصيح دون كلام فصيح **اولا** ان من الما حلا كمن السعيه الا بالمرود وكونك اذا اردت  
 لم لا خوران حال عني او عا او لودجه او ما شاسب العام وارجع هذا كمن السعيه عن هذا المعصود والكلام  
 فصيح ولا يكون مما لا فاولى ان يقال انما قال لفظا فصيح دون كلام فصيح لان الغرض في بعض المواضع هو جعل  
 بالمرود وكون السعيه عن الكلام فصيح عن شاسب للمنى وان كان ممكنا للاحاطه بل لا وجه لظهور الخلق في التماس

من ان كان محذوف

من ان كان محذوف



افتد ان **المراد** استراخ الحق فخط في المسند ان يكون فعلا او معناه صحيح بلزم ان يكون المسند مفردا  
 بل حرج في بحث المسند بان المسند يكون جملة حيث قال واما كونه جملة فلهنوي او كونه سببا ومثله  
 في نظر النحوي وقد قام وفي كونه سببا واما في قام وقال جليل وكذا المسند فيكون له معنى اذا كان فعلا  
 او ملاك لا فقد بقوله اذا كان فعلا او ملاك لان المسند او المكنى فعلا ولا في معنى الفعل لا يكون له  
 متعلق مثل كجاء وكثيرا ما يهرج وشبرا ان المسند يكون غير مفرد ولا فعلا في معناه كما فهم كلامه  
 من كلامه اعظم وما لم يحجج به **قال** وانه اعلم قال احوال المسند اليها ما حله عدمه الى قوله وجودا لم يرد عدمه  
 وقال في المحرر ذكره من ملوك الخط في المسند ينفرد كمن يتبها على ان المسند اليه ملوك الركن الاعظم المسند اليها  
 اليه حتى ان اذالم يذكره كان اني به ثم حذف بخلاف المسند في نفس هذا الكتاب فانه لو كان عن اصله في المطول  
 في ادل حيث المسند فكان اني به لغير الاحتياج اليه اسم اسقط الغرض **الاول** ان كان المراد ان الحرف عبارة  
 عن عدم سائر اصلي كلام ان حصل التنبية المذكور ووطا مروان كان المراد ان عبارة عن عدم لا صحيح وطا  
 بعد الوجود والتنبية سلم كمن لا لم يقدم على الاعمال فلا يكون مما ذكره كسما لعدمه على الاحوال ولكن ان يقال في  
 في الواقع وفي الاصطلاح عبارة عن عدم لاحق كمن المراد به هنا عدم الاصل في عدمه باعتبار المراد وجه  
 الاشياء والتنبية باعتبار استعمال الخط لمراد به في الاصل لا لاحق وهذا القدر كاف في الاشياء والتنبية في سائر  
 ان صاحب الكسف سادج الكسف قال بان المتردد عند عدمه ويرعى انما يمكن ان لا يستعمل اللاحق الوجود  
 ومنها واما في الحرف فيمكن ان يقال الحرف في الاصطلاح استعمال اللاحق الوجود والاحاديث والركن مستعمل كثيرا  
 بعد الوجود والمعنى هذا ولا يخفى على من عرفت التنبية مع بين ما قال في المحرر كما يمكنه وبين ما قال في المطول في اول بحث المسند  
 وقال في المحرر بعد ذلك واما ذكره فيكونه الاصل الى قوله حيث الاصحاء مطلوب فالتحقيق الاستدانة لم ينفذ  
 في قوله انما يعظم حيث التعظيم مطلوب كما في قوله او انما حيث الاثبات مطلوب وقال في قوله او بسط الكلام  
 حيث الاصحاء مطلوب فاجيب في المحرر ان ذكره هنا ليس على انه مراد في الجمع فكذا ان كان حجة في الاول بل الواجب  
 في نظر احد من العلم ان يذكره ولا يترك منها للفرقة لا العكس بل الاول ان يقال في قوله انما يعظم او انما في الاشياء  
 صريح وانما جعل الى ان الخط العظيم او الاثبات وكذا اماليها خلاف قوله او بسط الكلام اذ البسط ليس مطلوب  
 اصليا بل الخط منه امراضه واما الاصحاء فلا بد من ذكره لعدم فاسخ الاشياء ونبتسم الاستدانة فاسخ  
 الناطقون لغفلتهم مع ظهوره وصح جوابه بل ووجهه **قال** واما معرف المسند اليه باعتبار كونه ملوك  
 احد الى قوله بالقرن والوجود الذي بعد الحق في هذا الكلام حيث في قوله انما يعظم او انما في العلم  
 لا ينفذ في جملة الاصل عليه في قوله فلو كان احد وكونه كونه في قوله فلو كان احد في قوله

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.







كما قال في المعرف باللام قال في وصف السند انه واعلم ان الوصف قد يكون الى قولنا انما يكون صدور القول **الاول**  
 لام وجوب اعتقاد الحكم انما يجب علم ما تضمنه الموضوع في تصور الصفة قبل الذكر ولم لا يكون ان  
 كصد هذا الاعتقاد ومن الوصف حال الذكر مثلا او افعلنا راسه رجلا جذا ورايت رجلا ابنا جذا ط او علم  
 الخ يجب معنى المذوات فهم من الكلام انكر راسه رجلا موصوفين بواجب بوصف الخاط و لم لا يكون هذا  
 في الوصف واما الاصلح الى سعي علم الخاط استباها اعتقاد الحكم سعي علمه ومثله في الصفة وانا في  
 في مذكوات كفي في اني شك والله اعلم **قال** في كون السند الى المفسر ذكر العلامة في شرحه ان المراد  
 مفسر الحكم الى قولنا في الاول بالوصف **الاول** هذا المصنف ليس على هذا الوجه لان قوله ان لم يرد ان كذا الحكم  
 على طر المصنف والسند الى الاطلاق وانما يكون كذا لم يرد في التأكيد فلو كان طرنا لام مع الوصل الى الابد  
 وعلا الوجه فمذوات من نحو الكلام والله هو العظام **قال** واما كون كذا فليس بمراد مع لوم الجور الى قول  
 واما ان كان تاسبت **الاول** قد يوحى عدم الشك في ان يكون ما عدا ان السج ترد في ان المراد من قولنا جازا الرجال  
 كلام مثلا هو المحذور من كون الجازا رجالا او الى حتى يكون فردا او المراد فرد ولكن شهد الحكم ونسج  
 لم يجد عرفنا والنسب غير السوي حرج به الاستناد وذلك لكتاب يعلم من هذا السوي وتثبت هذا الخبر  
 ان ذكر الامور السند فضلا عن ذكر الجور معني عن ذكر لوم عدم الشك وعرفت هذا الاستناد  
 كحرف بعض فضلا عن فوعده في الجواب والله اعلم **قال** في بيان سند الالافضاح ومما يدر على ان عطف  
 السنان الى قوله ان الالافضاح بيان **الاول** اعترض بعض المتأمن علماء من الجبر كمن ان يكون بدلا او منصوصا  
 بغير حدود وفان لم يحد الالافضاح وهذا البيت لا يلائم ان عطف السنان لا يلزم من ان يكون استنادا  
 محذورا لمتبوع بل جواز كذا الخافي وقوله لا لاما بل لزم ذلك لم يجد الخافي العالمين والكل العالمين عطف  
 سنان ولم تنق مذكور لكونه عطف الجور عطف هذا المرام دون عطف المظهر **قال** واما العطف الى حصول السند  
 معطوف على السند اليه الى قوله بل من عطف **الاول** اعترض من العطف كمن ان كصد من عطف العطف والصدق  
 معون العطف تنبؤا الى قوله بل من عطف **الاول** اعترض من العطف كمن ان كصد من عطف العطف والصدق  
 لهذا الالافضاح انما يكون للمصنف ان عطف مفسر الحكم الى قوله واما على صاحب الجور فمفهوم **الاول**  
 العطف مفسر الى ان العطف على السند الى مفسر الحكم الى قوله واما على صاحب الجور فمفهوم **الاول**  
 على شكله واما في المثال **الاول** او حرف الحكم الحكم علمه الى قوله واما على صاحب الجور فمفهوم **الاول**  
 وجه الاستدلال ان الجور يكون ثبوت حكم مثبت في التابع وما كان في المتبوع في انما يصح حرف  
 الحكم لو كان الحكم الثابت في التابع هذا ما في المسود والحكم منه منفى في التابع مثبت اذا المعادوم ما جاز

في قولنا عطف وصدور السند عن عدم مجي ريد واثبات جسته ثم وفرفت على الاستناد انه يمكن ان يوصف  
 الحكم مطلقا واللام للجنس يوحى ان الحكم مطلقا اعني ان يكون عاوجا لاسات او النفي يوحى من المسود الى  
 التابع اعني ان لا ينفصل حكم ما في المسود عن سكت عنه وتحكم في التابع وان كان في الواقع الحكم السكت  
 عنه متبعا والموضوع مثبتا وعدم جواز الجواب وبل ان المراد من جواب **قال** في عدم السند الى  
 الذي حارث البرية الى قوله لانه لا تاسبت السنان **الاول** في عدم التاسبت متبوع اذا السنت الذي قبله  
 لا تاسبت ما في الشرح وتكرار ربح وان لم يكن اشبه بالسنان لا ربحه سحر على عدلهم وتنبه على لوم  
 اذ يمكن ان يقال ان السنان لا يجرى اذ لم يكن كمن يكون فوجد حوت واختلف الناس في قدم المعنى  
 وحدونه الذي جبرث البرية فيه حوان مخلوق من تراب جماد او بان امر الله وحكمه في تافه صالح عدم  
 وفهمه مشروبا فاصح في التاسبت في امرنا وحالة وجودها وبلوغها والذي حارث البرية  
 فيه حوان مخلوق من جماد ولكن كمنه يفتني في كل شئ هناك شاعر بيا او امرنا بيا او بان امرنا بيا  
 موسى ولفقه عدم ما يوفقون وبهتة على شجرة وعون واما الشجرة وبيانهم عليه بعد القطع وتكرار  
 في حلف على المرفوعهم ومنون لوسم اذ عا بنوا المعجزة الباهية مع والاه الطامس وبعضهم  
 لم يوفقوا باعتماد وقوة قلوبهم والشعف كجوبهم والفتيان من الذي حارث البرية فيه جوارى  
 مستحش من عصف موسى وموجا ولا جنة فيه فبذل **قال** في السكا في المصنف واعلم  
 ان هذا النوع اعني نقل الكلام عن الحكا به الى العيبة لا يحسن السند اليه ولا هذا القدر بل الحكا به الغيبة  
 والخطاب ثلثا نقله من الالافضاح وعما ان النقص مذكور في الحكا مذكور في الحكا مذكور في الحكا  
 القدر وفي الالافضاح وهذا اعني نقل الكلام عن الحكا به الى العيبة لا يحسن السند اليه ولا هذا القدر  
 اي النقل عن محض بان يكون عن الحكا به الى العيبة بل الحكا به والعبه والخطاب ثلثا نقله من الالافضاح  
 الالافضاح في العيان تاسج وبتن الف وفي شرح المحتاج بان طامس ان النقل عن الحكا به الى العيبة لا يحسن  
 هذا القدر وفي تاسج ما بين الالافضاح نقله من الحكا به الى العيبة بل الحكا به والعبه والخطاب ثلثا نقله من الالافضاح  
 الحكا به الى المظهر ومع الاضراب بان الحكا به والخطاب مظهر كان او مظهر اسند الى الالافضاح  
 انما حذف المضاف عن نوع نقل الكلام وقال المؤذي في هذا ان الى مطلق النقل كور في ضمن  
 نقل الكلام الى عندي وهذا اوجب الوجود وقال في المعنى خبر السند الى الحكا به ان هذا اسنادا الى خارج  
 الكلام على معنى الطامس وكران هذا موافق لعدول المعنى بل كمن من الحكم والخطاب والعبه مطلقا نقله  
 الى الآخر وعرفه من هذا مع التاسج ولكن لا بد مع لان السكا مخرج بان المراد النقل كذا عارنه و

في قولنا عطف وصدور السند عن عدم مجي ريد واثبات جسته ثم وفرفت على الاستناد انه يمكن ان يوصف  
 الحكم مطلقا واللام للجنس يوحى ان الحكم مطلقا اعني ان يكون عاوجا لاسات او النفي يوحى من المسود الى  
 التابع اعني ان لا ينفصل حكم ما في المسود عن سكت عنه وتحكم في التابع وان كان في الواقع الحكم السكت  
 عنه متبعا والموضوع مثبتا وعدم جواز الجواب وبل ان المراد من جواب **قال** في عدم السند الى  
 الذي حارث البرية الى قوله لانه لا تاسبت السنان **الاول** في عدم التاسبت متبوع اذا السنت الذي قبله  
 لا تاسبت ما في الشرح وتكرار ربح وان لم يكن اشبه بالسنان لا ربحه سحر على عدلهم وتنبه على لوم  
 اذ يمكن ان يقال ان السنان لا يجرى اذ لم يكن كمن يكون فوجد حوت واختلف الناس في قدم المعنى  
 وحدونه الذي جبرث البرية فيه حوان مخلوق من تراب جماد او بان امر الله وحكمه في تافه صالح عدم  
 وفهمه مشروبا فاصح في التاسبت في امرنا وحالة وجودها وبلوغها والذي حارث البرية  
 فيه حوان مخلوق من جماد ولكن كمنه يفتني في كل شئ هناك شاعر بيا او امرنا بيا او بان امرنا بيا  
 موسى ولفقه عدم ما يوفقون وبهتة على شجرة وعون واما الشجرة وبيانهم عليه بعد القطع وتكرار  
 في حلف على المرفوعهم ومنون لوسم اذ عا بنوا المعجزة الباهية مع والاه الطامس وبعضهم  
 لم يوفقوا باعتماد وقوة قلوبهم والشعف كجوبهم والفتيان من الذي حارث البرية فيه جوارى  
 مستحش من عصف موسى وموجا ولا جنة فيه فبذل **قال** في السكا في المصنف واعلم  
 ان هذا النوع اعني نقل الكلام عن الحكا به الى العيبة لا يحسن السند اليه ولا هذا القدر بل الحكا به الغيبة  
 والخطاب ثلثا نقله من الالافضاح وعما ان النقص مذكور في الحكا مذكور في الحكا مذكور في الحكا  
 القدر وفي الالافضاح وهذا اعني نقل الكلام عن الحكا به الى العيبة لا يحسن السند اليه ولا هذا القدر  
 اي النقل عن محض بان يكون عن الحكا به الى العيبة بل الحكا به والعبه والخطاب ثلثا نقله من الالافضاح  
 الالافضاح في العيان تاسج وبتن الف وفي شرح المحتاج بان طامس ان النقل عن الحكا به الى العيبة لا يحسن  
 هذا القدر وفي تاسج ما بين الالافضاح نقله من الحكا به الى العيبة بل الحكا به والعبه والخطاب ثلثا نقله من الالافضاح  
 الحكا به الى المظهر ومع الاضراب بان الحكا به والخطاب مظهر كان او مظهر اسند الى الالافضاح  
 انما حذف المضاف عن نوع نقل الكلام وقال المؤذي في هذا ان الى مطلق النقل كور في ضمن  
 نقل الكلام الى عندي وهذا اوجب الوجود وقال في المعنى خبر السند الى الحكا به ان هذا اسنادا الى خارج  
 الكلام على معنى الطامس وكران هذا موافق لعدول المعنى بل كمن من الحكم والخطاب والعبه مطلقا نقله  
 الى الآخر وعرفه من هذا مع التاسج ولكن لا بد مع لان السكا مخرج بان المراد النقل كذا عارنه و







العباد ان كان كونه الشئ معلوما في نفسه كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه  
 كمن مر ان هذا ان يكون الفاعل المستند في نفسه كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه **قال**  
 وتقدم بعض معجلات الفاعل المستند في نفسه كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه  
 والشرح من نفسه ومن ان على عدم من ان يكون المستند في نفسه كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه  
 ان يكون من وعول صفة كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه  
 يعني ان كونه باذن الله وقلبه مطيع بالامان ان يكون المستند في نفسه كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه  
 عند التقديم الوهم للعلل وان كان قد تقدم الظن لا سيما اذا كان وجه كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه  
 هذا لا بد مع المناقشة في كلام كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه كونه المستند في نفسه  
 كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 والمطلوب في قوله دون اخرى معناه مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني  
 بخلافه وان كنت خير من مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني  
 من فضل عنه بجا وزعمه لان بجا وزعمه معنى غافل فلو دون اخرى مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني وذا مني  
 غفلا لنا سبب كما في شرح المعاني قال في قوله كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 اليوم ووجوبه الى الجلس الذي في قوله كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 القول ولا كونه الفاعل المستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 بالتقوية لا كونه باللام والاسناد وكونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 عن العلة الاخرى فان الخاطبة يعتقد اشتراك في صفة كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 فالحق ان الاستناد في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 المستند الى قوله ولا يابى **قال** كلام الشرح مشهور بان التقديم لا يحصل في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 بنفسه الفاعل المستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 اذ كان هو الا حصصا واذ احدث عليه لزم الميزان المذكور في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 على الاستتمام اقل من الغلب في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 انما اراد ان الغلب والظن المذكور في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 او مثله من انجازات كلام العج وحصول الحاصل انما يكون في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه  
 ولا حصصا في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه كونه مستند في نفسه

انما خرج

على حيز اسم المعنى كالعلم والجهل واسم العجز فاسما الكا سوجه اليها النفي والاسما كمال الالف والواو  
 بان النفي لا يوجه الا الى الصفة المعلية فاول البحث نعم لو صدق النفي والاسما سوجه الى قول مستعلا  
 عاما وشيوعا ما وفي الاسما ليس كذلك بل الى معنى منها كان شيئا ومنها الكلمات البارزة والآخر  
 التي واما ما شئت فاقبله اذ اظهر عليك لوائح توجيهه واعتبرت مسطورا ومالانا جعله كما لم يكن  
 شيئا مذكورا والله الراوي الى الوشا والموقف لطريق السداد **قال** في المحرر في بحث صفة في قوله  
 فتوا بسورة من مثله الظن اعني قوله من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 بناتوا والصبر بعد ما توهم ان يكون للقرآن مثله كمن عجز عن الاسان لان الجري في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 كمن ان يكون له علة عدم المستند ان يكون ما علة عدم الاسان وكذا اذا جعل الظن صفة سورة والظن  
 لعبد لان المراجع السبع عن الاسان بسورة موصوفة كونه من مثل الزمان او من مثل عدنا والسورة  
 انما يكون ما علة عدم السورة او اسان السورة لكن لا يمكن الاسان من مثل مجرد الجواب ان مدرك  
 احتمالات بعينها لا دلالة للفظ عليه ولا توهم خلاف الاحتمال المذكور في كلام الاستاذ فانهم بالذوق  
 السليم والطبع المسبب **قال** في بحث النقص والوصف والظن في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 كانه حقا **قال** حلت في سورة الرعد فليس في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 بسورة الرعد فكانه مدركا رجوعه الى المحقق وقلب الاوراق عن النقص في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 ومرتبة شمس الوصل في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 احلهم الى قوله اول معنى بولوا اذ جاء احلهم لا سجدون **قال** قوله لا معي لولناهم وسجدوا  
 الاستعداد على كثر الطلب لانه من باب الاستعلاء كما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 بالوقت المفروب وقيل صاحب الكف واذ جاء احلهم اي اذ قرب وقد توارى التني والترجي من  
 ابواب الطاب كما خرج في المحقق وعبرنا فاذا جاء احلهم معناه لا يصدون لنا جنة معني ولين سلمنا في  
 الاية اذ جاء احلهم لا يصدون التقديم لشد العذاب الالبم وتشتت احوالهم وكثرة فزعهم واهوالهم  
 او لا يصدون التقديم لعلمهم العيني شدة ولا التنا جبر لعلمهم بوقوع اليوم والقدر اذ كان جاء  
 معنى حرب فاعني اذ قرب وقت الموت لعذابهم وملاكهم فلا يصدون عند قرب الوقت لا سجدون  
 فانكم قطع طوعهم عن السجود وانما جبروا لا يطلبون ولا يدعون فالقوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 ولا يطلبون بعد وقوع اليه وعدم فاعني انما جبروا لا يطلبون ما جبروا ولا يصدون التقديم وانما جبر  
 عند قرب الوقت للجهل او لا يصدون لعلمهم في حق العلم بما يكون وعلما لا يكون في القدر الرابع





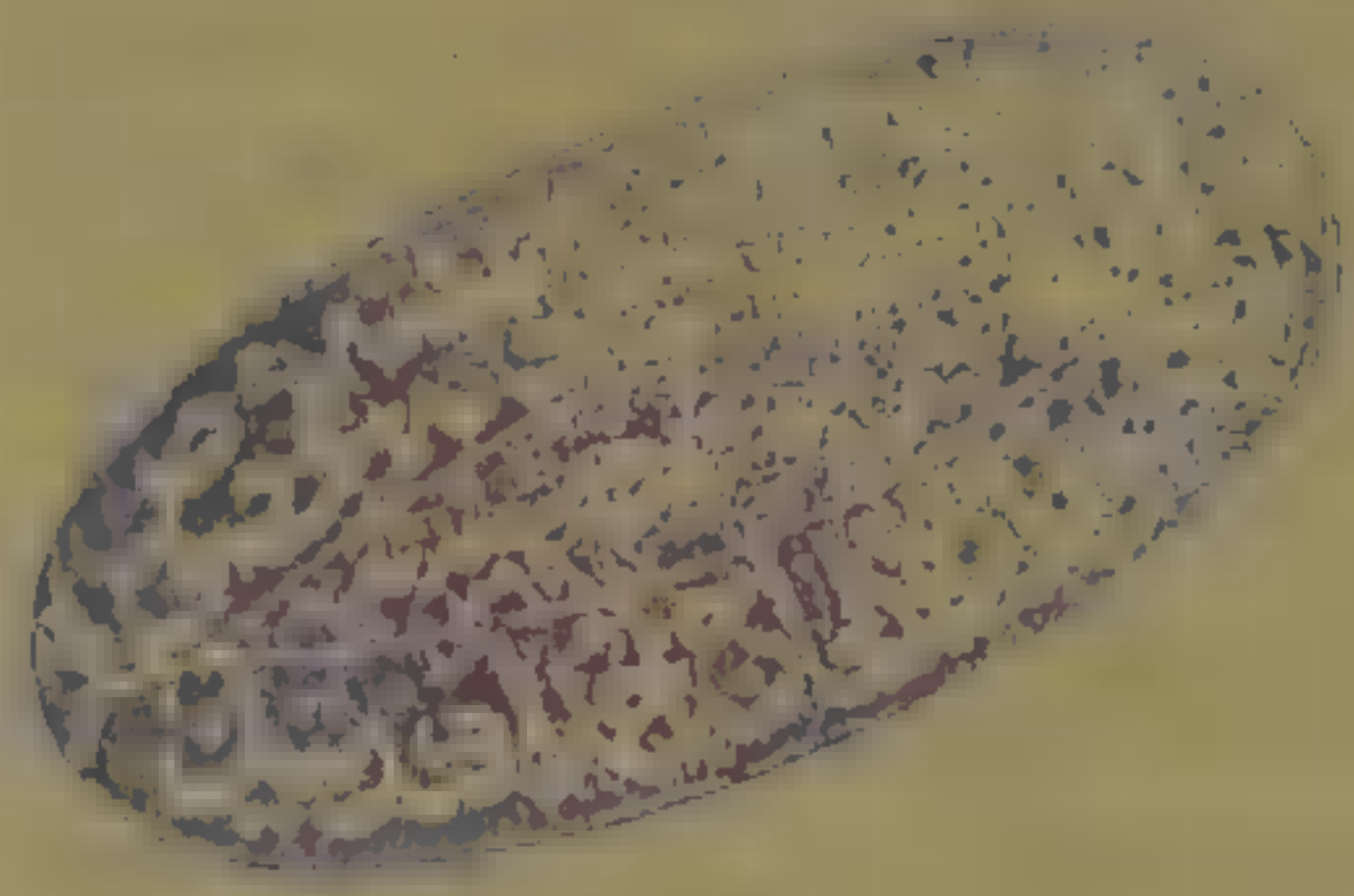






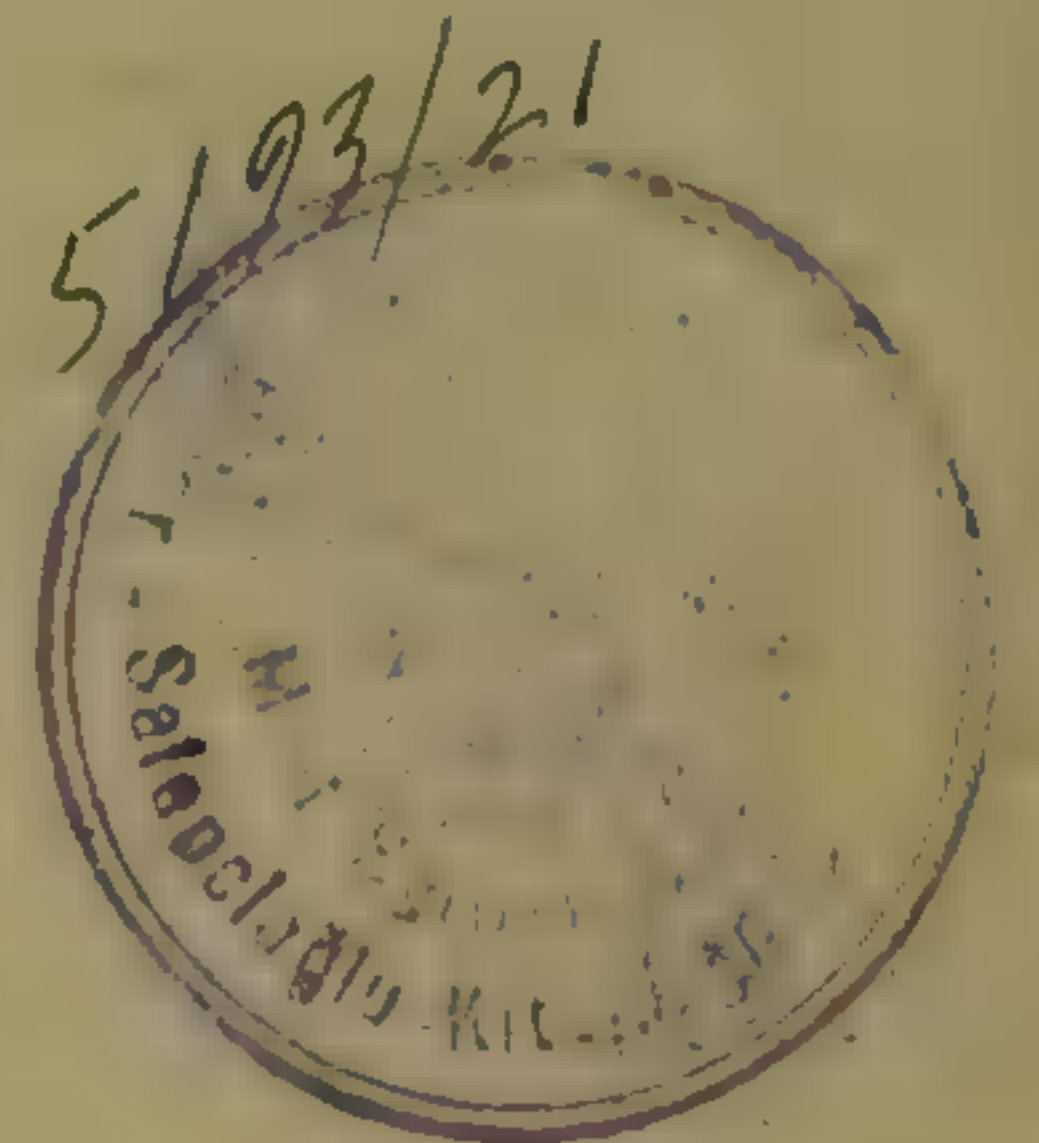








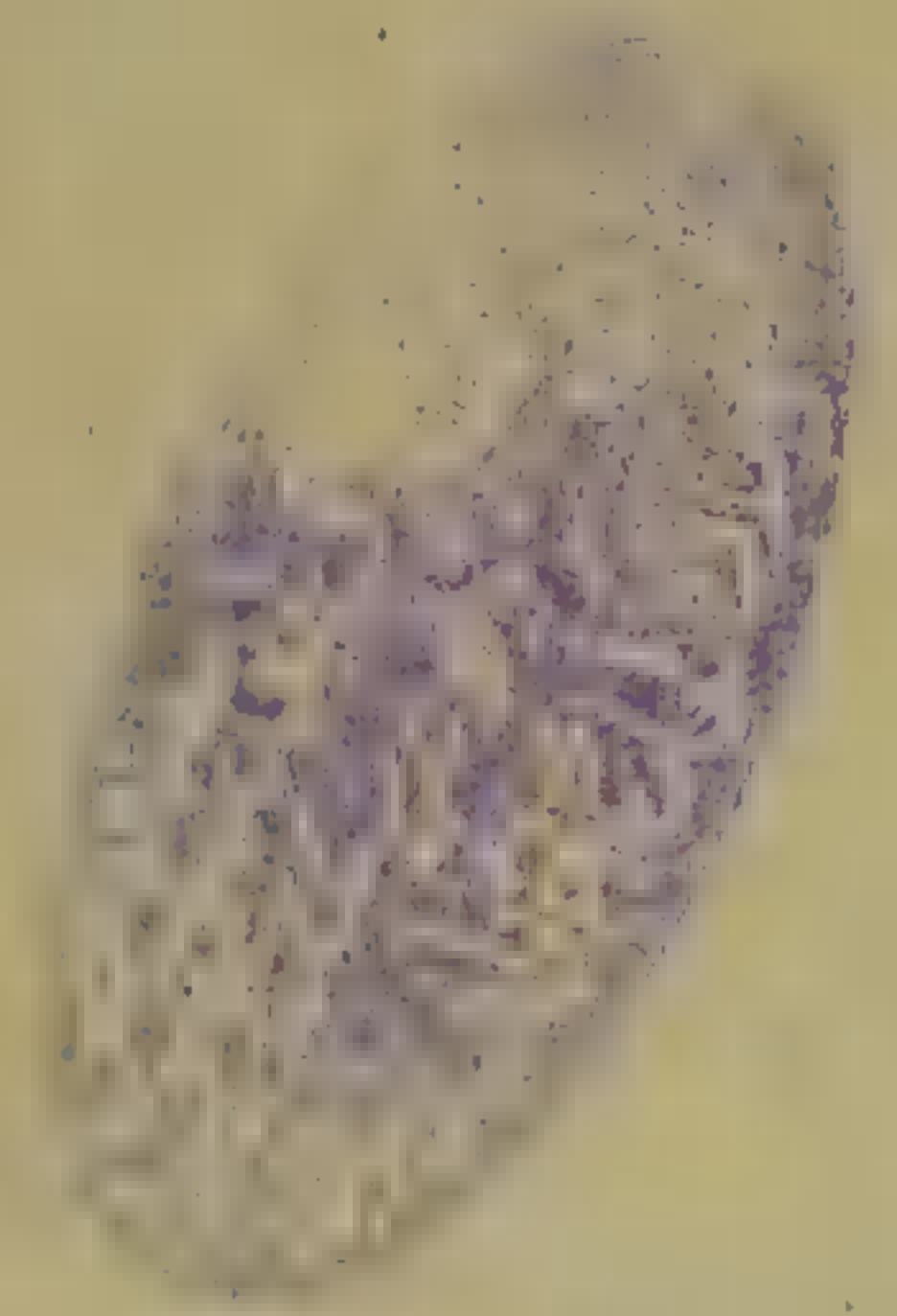
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقي  
 سبحان من حصل مصدر تكوينه الافعال والانوار وظهر بتأثير قدرته  
 الاكوان في الاطوار والصلوة والسلام على نبيه المختار وعلم اليه  
 وصحبه الاخيار وبعد فهذه رساله في بيان الحاصل بالمصدر الذي  
 من مطارج الانظار **نقل** حسن طلي في حاشية المطول  
 عن بعض الافاضل عند قول الحق تعالى في تفسير العقيد اي  
 كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ما حاصله ان  
 صيغ المصادر تستعمل حقيقة في اصل النسبة وتسمى مصدرا **و** الحاشية  
 في الهية الكاملة منها المتعلق بعنوانه اوحسية للفاعل في اللازم  
 كالمركبة وله والمفعول في متعدي كالعالمية والمعلومية وان قولهم  
 في المصدر متعدي قد يكون مبني للفاعل وقد يكون مبني للمفعول  
 فتأخر عنهما الهيتان اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر واستعمال  
 المصدر في الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه لانه لو كان  
 استعماله في سبيل الحقيقة كان كل مصدر متعديا مشتركا ولا قال  
 به انتهى وصرح السيد السند بان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر  
 اي الاثر لا المصدر الذي هو التأثير والخلق المصدر على المفعول المطلق  
 ضرب من المسامحة وعدم التميز بين التأثير والاثرائية ومقتضى كلام  
 السيد ان صيغ المفعول المطلق التي هي صيغ المصادر بعينها موصولة  
 للاثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بمصدر وقد صرح به الحق في  
 في وجه تقديمه على سائر المفاعيل المسمى بلفظ حيد قال لانه المفعول الحقيقي



وقد صرح به غيرنا في كتابنا

الذي

الذي اوحده فاعل الفعل المذكور وفعله لاجل قيامه به صار فاعلا هنا  
 وانت خير بانه لا يفعل في مثل الحسن والموت تأثير واجاد منه فان  
 قبل المراد بيان حقيقة ما وجد منه بتأثير من قام به لبيان حقيقة  
 قلنا مقام التعريف باقي عن التحصيل على انهم صرحوا بان ما استعمل  
 عليه الفعل مطلقا انما هو التأثير وان كون المفعول المطلق معناه  
 على عدم الفرق بين التأثير والاثرائية وجود التأثير والاثرائية في كل  
 مصدر جاء منه فعل فالوجه ان يقال اريد بالتأثير ما هم الحقيقي وما  
 نزل منزلته لمشاركته اياه في كونه نسبة بين الفاعل المذكور باصل  
 النسبة في سمي لفظ المصدر اعني مصدر التأثير موافقا للسيد  
 انه ان يكون اضافة لاصل بنائيه لا يكون مخالفة المقوم الا في ما  
 له صيغ المصادر لما عرفت وان اراد طرف النسبة اعني الحدث على ان  
 يكون لضافة لامي لزم مخالفة في سمي لفظ المصدر ايضا وانما  
 تفسيره الحاصل بالمصدر بالهية التي عني بها المصدر لانها حصلت بها  
 بالحدث الذي فسره السيد به فهما متغايران بالذات فان العالم  
 مثلا انما يحصل بسبب العلم لان معناه كونه بحيث قام به العلم ولا  
 شك في كونه غير العلم لا يقال لم لا يجوز ان يكون مراد السيد بالحدث  
 تلك الهية فان الحدث هو المعنى القابل للغير وهي كذلك لاننا نقول  
 قد صرح الرضي الحق ان المفعول المطلق الذي هو عبارة عنه ما اوجد  
 فاعل الفعل ولا حيل قيامه به فاعلا وهي ليست كذلك فان ضاربه  
 زيد في ضرب زيد لاجل صدور الضرب منه وصيرورته فاعلا **ان** كما  
 لما هو المهور بين المحققين من ان بناء المصدر تارة للفعل وتارة للمفعول





ومنه على التسامح ليس بسد به ايضا لان علامته الحقيقية تبادر المعنى من  
اللفظ من غير حاجة الى القرينة وهي موجودة هنا كما في الالفاظ المشتركة  
ولا قابل به ان اراد به عدم النقل عن المتقدمين فالنقل لا يرا  
وان اراد نقل عدم اشتراك فليات بما حصل به الفكاه وما ذكره مؤ  
عصام الدين في شرحه على الكافية مما يدل على انكاره المصدر المبني للفعول  
من قوله اذ لو كان لم يكن الفعل المجهول على طريق الوقوع بل يكون كالعرف  
على طريقه القيام الا ان المعروف طريق قيام المصدر المبني للفعول  
فالمصدر لم يوضع الا لما هو وصفه للفاعل والمجهول النسبة الوقوع على  
الفعول وانما انشا القول بالمصدر المبني للفعول من عدم الفرق  
بين المعنى المصدرى والحاصل بالحق الياء المصدرية ووضع اللفظ  
للمصدرى والاول عام كالضاربية والمضروبية بلا شبهة  
بخلاف الثاني انتهى فيه بحث اذا الملازمة في قوله لو كان الحرف ممتنع  
لجواز سائر المصدر للفعول من غير حرج منه من الفعل وعدمها لا يستلزم  
عدمه لعدم انحصار فائدة اعتبار فيها على ان المحقق الرضوي فسره  
القيام بان لا يصح صيغة الفعل في فعل ويقفل فكيف يكون اسناد  
المجهول على تقدير حرجه المبني للفعول منه على طريقه القيام وقد عي  
اليه غير انه يقول تفسيره مبني على كون المجهول موضوعا للنسبة  
صفة للفاعل على المفعول لانه نسبة قيام المبني للفعول به والاسوة  
بين المعروف والمجهول في كونهما على طريق القيام لان اسناد المجهول  
على طريق قيام المبني للفعول كما ان اسناد المعروف على طريق قيام للفاعل  
فالحاصل كلامه انه لو وضع المجهول اية لنسبة القيام لما كان تخصيص

طريقه القيام ماخذ لاسنادين وجهه ولك ان تقول قيام المبني للفعول  
ووقوع ما هو للفاعل متلازمان وكان مقتضى الظاهر بناء على حرجه  
المبني للفعول من الفعل المجهول ان يعتبر اسناده على طريقه القيام  
عدلوا عنه الى لازمه اظهار الفرق بين الاسنادين في مقام النقل  
ولا بعد في مثل هذا ولا يخفى عليك ان اتباع ما هو المشهور بين المحققين  
مصطلحات القوم واعتبارهم اولى من اتباع غيره اذ لم يكن موبدا الحجة  
قاطعة صارفه عنان العناية نحوه فالعمدة في تحقيق معنى صنيع المصا  
والحاصل بالمصدر ولفظ المصدر وكون المصدر مبني للفاعل والمفعول  
على ما هو المشهور بين الفحول ولا يشترط بينهم ما ليس بحرجي ان يلتقي المص  
ثم ان الحاصل بالمصدر هو المفعول المطلق المنقسم بالحدث والارث قد يكون  
قائما بالفاعل حقيقة كما في طرف زيد وقد يقوم بالفاعل غيره كما في  
الامور النسبية كالقرب والبعد او كما في المصدر المتعدي على ما  
الرضوي ومن صرح بان الحاصل بالمصدر هو الارث دون التأثير والالتصاف  
العلامة شراح مختصرين الحاجب في الاصول وذكر الشارح المحقق القاسم  
عضد في جواب المعتزله عن استدلالهم على ان اسم الفاعل قد يشق  
لشيء باعتبار فعل حاصل لغيره بانه ثبت قابل وضارب والقتل والضرب  
حاصل في المقتول والمضروب انه لا يتم ان مبدء الاشتقاق هو الا  
وهو قائم بفاعلهما انتهى وفيه التمسك بوجه الار الذي هو الحاصل  
بالمصدر قائما بالمفعول من جهة حمله على ما حققه الرضوي في الافعال  
المتعدية من ان الارث فيها قائم بالفاعل والمفعول كالضرب القائم بالضا  
والمضروب من حيث صدور عن احدهما وقوله على الامر ونقل عنه



حاشيته على شرحه المختصر ان الاتحاد الخارجي بين التأثير والاربع على  
ما هو راي الاشاعرة لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فان  
الضوء الحاصل من الشمس في البيت امر موجود لكن اذا نسب الى الاتحاد  
يسمي اضافة واذا نسب الى البيت يسمى استنشاء انتهى وكانه اراد بالاع  
الخارجي انه لم يحقق في الاضافة والاستنشاء في الخارج امر زائد على  
الضوء والا لا يصح الحكم بان النسبة التي هي من الامور الاعتبارية هي  
عين الموجود الخارجي والله تعالى اعلم وفي التوضيح الفصل براد به المعنى  
الذي وضع المصدر باراد به ويمكن ان يراد به الحاصل بالمصدر فانه اذا تحرك  
زيد فقد قام الحركة فان اراد بالحركة الحالة التي تكون للمتحرك في اي جزء من  
من اجزاء فهي المعنى الثاني وان اراد بها انقاع تلك الحالة والمعنى الثاني  
موجود في الخارج اما الاول فامر يعتبره العقل ولا وجود له في الخارج  
انتهى وفي تلويح ان كثيرا من المصادر مما يحصل به للفاعل معنى ثابت  
قائم به كما اذا قام زيد فحصل له هي القيام او سخن فحصل له حالة هي الحركة  
فلفظ وكثير من صنيع المصادر قد يطلق على نفس انقاع الفاعل  
الامر وهو المعنى المصدري ويسمى تأثيرا كاحداث الحركة واجادها في  
ذات الموقع والحدث بانه غير ذلك لا يقع في جسم اخر حتى يكون تحركا وكذا  
القيام والقعود في ذاته وقد عرفت الوصف الحاصل للفاعل بذلك الايقاع  
وهو المعنى الحاصل من المصدر ويكون وصفا كالقيام او كونه كالحركة  
انتهى وفي شرح العقائد المحقق الفتاوى في بيان افعال العباد مخلوقة  
لله تعالى واللعبة لم يزد الفعل المعنى المصدري الذي هو الاتحاد ولا  
بل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق الاتحاد والابقاع اعني ما اهد

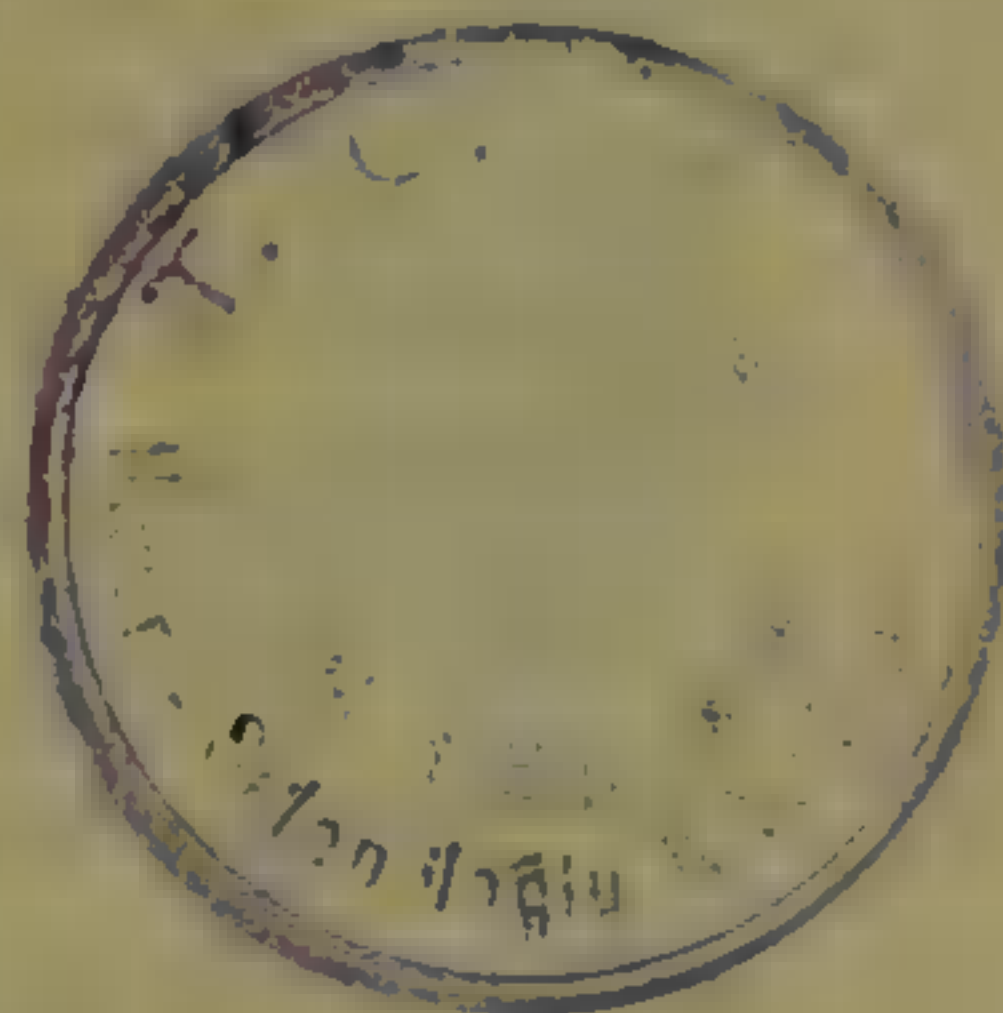
هية

من

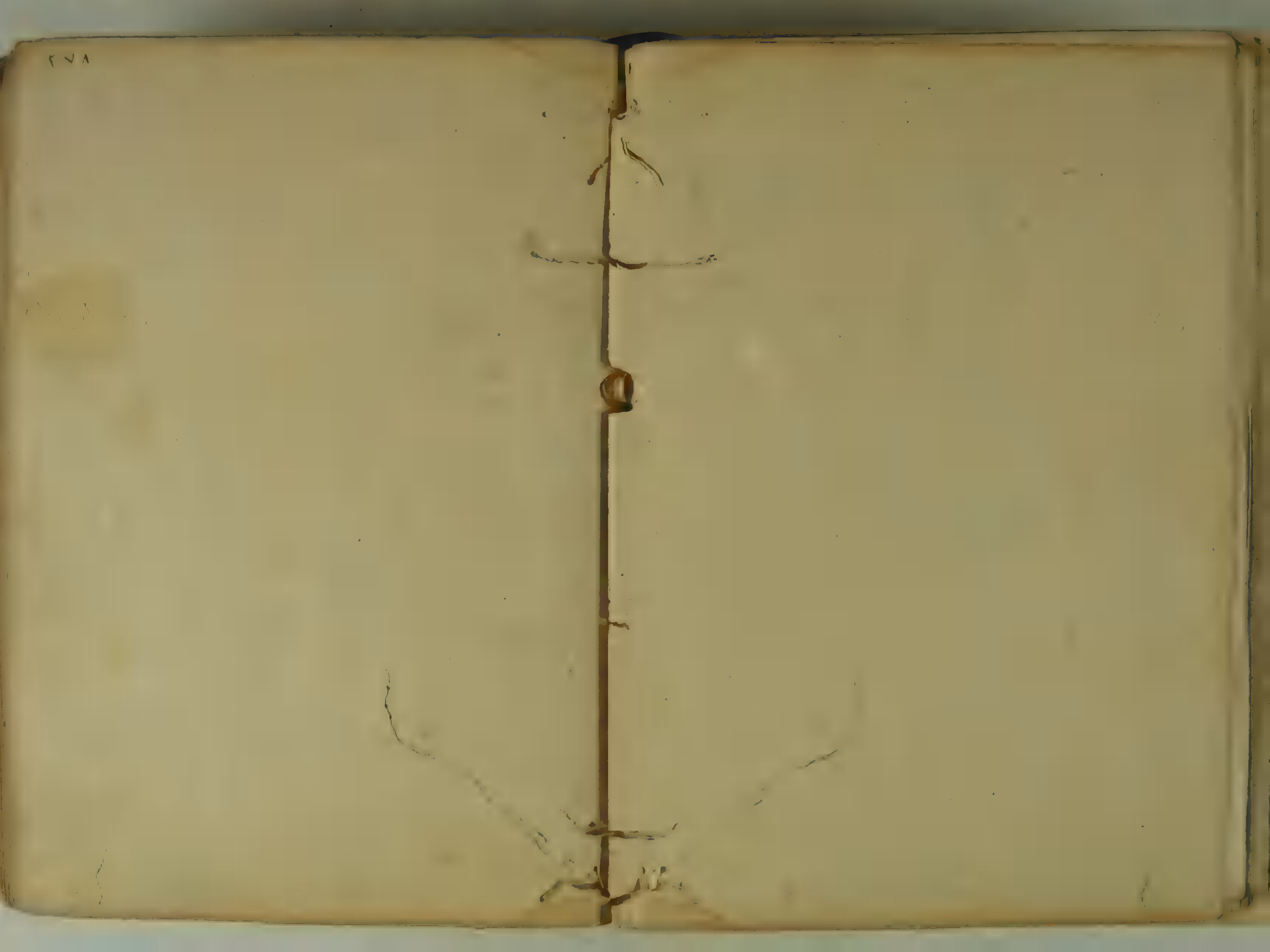
من الحركات والسكات وعن بعض الافاضل في حاشية الشرح المذكور  
الاطلاق المصدر على نفس الاحداث وعلى الهيئة الحاصلة شائع فيما بينهم  
والاطلاق المصدر على كل منهما حقيقة انتهى وقد اطس عليك في نقل عما  
المحققين لتكون فيما نحن بصدربانه على اليقين وتلخيص الكلام في تحقيق  
ان الفاعل اذا صدر عنه الفعل المتعدي لا بد هناك من حصول اثر  
حسي او معنوي ناش من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول بتأثير  
الفاعل او غيره قائم من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول  
فاذا نظرت الى قيام ذلك الاثر بذات الفاعل ولا حظت كون الذات  
قام به كان ذلك الكون ما يعبر عنه المصدر المبني للفاعل واذا نظرت الى  
على الفعل للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك ما يعبر عنه بالمصدر المبني  
للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر  
المصدر مشتركة من هذه الثلاثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول  
ومعني قولهم ان المصدر المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمبني  
للمفعول جزء من المجهول اعتبارا الكون في مفهومهما فمعنى ضرب زيد  
كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب زيد كونه بحيث وقع عليه لا كونه  
بحيث قام به الضرب لكون الاول في المعروف وكونه بحيث قام به  
الثاني في المجهول لا يخفى على من له ناء الصادق وانضاف لا يوفق فلا يجهل ان  
المصدر المبني للمفعول اذا كان جزءا من المجهول كان على طريقة القيام لانه  
على زعم اعتبار قيام لكونه في مفهوم المعروف والمجهول وقد بين ان المجهول  
فيها الاثر من حيث القيام في الاول ومن حيث القيام الوقوع في الثاني  
طريقه التيمم فيه وبما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا المصدر المبني للفاعل



والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول ويستعمل  
مجازا في الفاعل





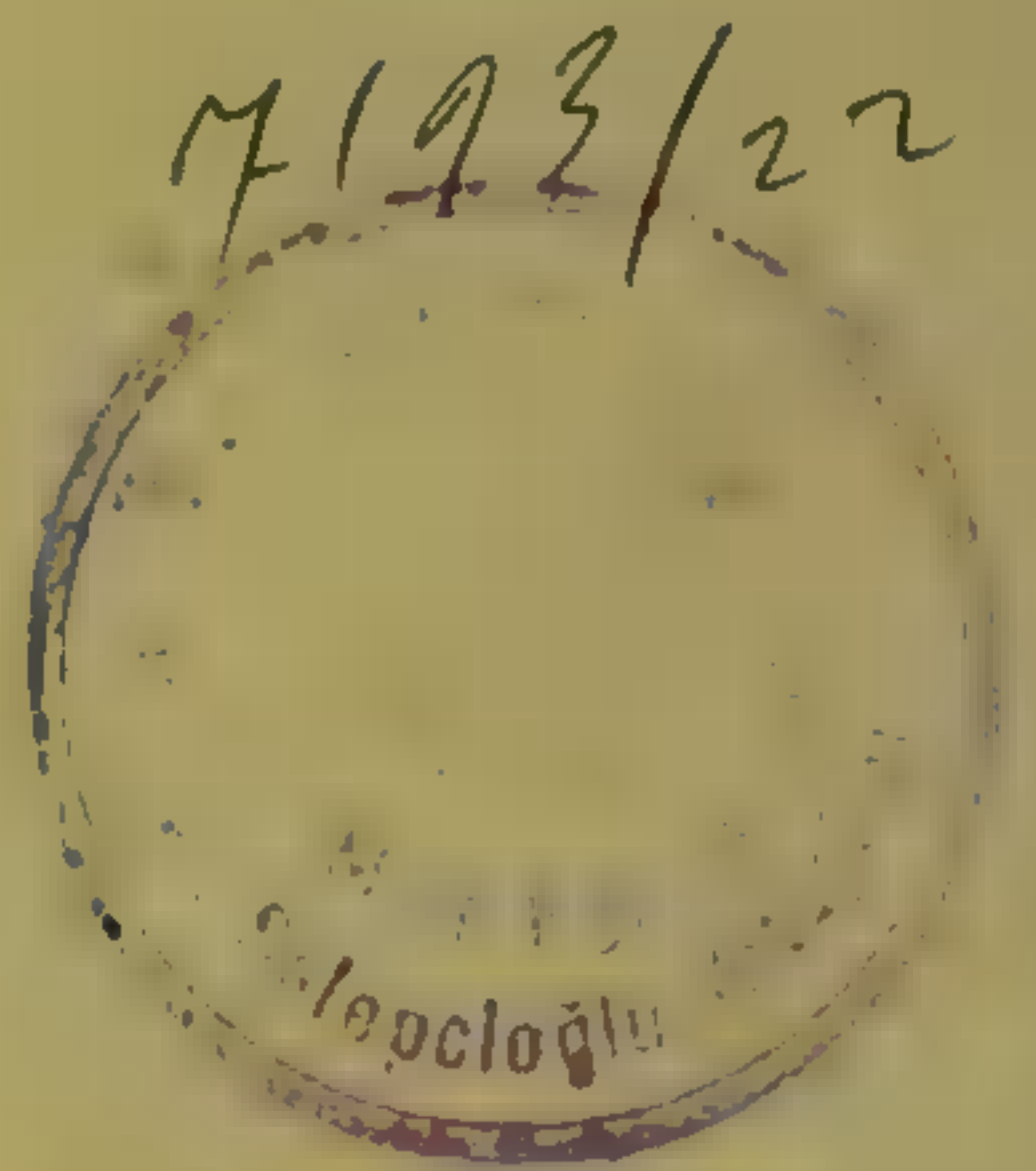








الحمد لله الذي رفع قدر العلماء فضلا منه واحسانا والهمة  
 على افضل البشر خلقا وتبينا على آله واصحابه الذين  
 يستغفون فضلا من الله ورضوانا فان كنت  
 فيما سلف من الاحياء في هذا الزمان سكبت العبادة  
 المهذبة في درجعة الافادة واخذت لباس الاستعادة  
 المستغذبة من حرج الاستفادة حتى نلت الى زمن  
 رايت فيه عجبا ما لم بين الراؤن ولا رواه الراؤن  
 لاني وجدت ارباب التحصيل يثبتون كالحبة في حبل  
 السيل اولئك الذين ليس لهم هدى ولا هدى لغيرهم  
 وليت ناسا فسلوا في زى اهل المعارف بيد انهم في  
 حق الزخارف ومع ذلك يعطون الرضاء للقضاء  
 بلا علم لحكم القدر والقضاء كلا انهم يستحقون الهلة  
 في اول الوهلة فلما استقبل فكري على هذه الحال قلص  
 هلي واشتد جري لاني من طوايح الزمن وفواح الفتن  
 فبينما انا على ذلك اذ دعاني واحد منهم فاستقبلت  
 لاجابه وانتهجت بحجة بابه وارجلت حراجنابه  
 فاذا رايت الناس يدخلون فيه ضبابا مع الزخاير  
 فوالله راقي ارتفاع شانه مع الخطا ببيان واشراق  
 جنانه مع قصر بنانه فقلت منشدا  
 تغير الناس عما كنت اعهد وزاد في شرفي زاد في سفه



وبعد ما عاقبت الفارقة دخلت على غيرة فاذا رايت  
 في بركة الحلقة شخصا ذالحة كثرة وهينة رقة  
 فامرته ريثما ليس فوب كبر ثم سلمت عليه فقلت  
 عنده برهة من غير نزعة ثم التفت الى فقال مريم  
 قلت عليه انه من كان احق من رجلة فهو غاية الغرة  
 ومن كان اعلى من الغرة فهو نهاية الذلة جللت  
 مناصب الجاهل ذلت مذاهب العاقل ارتفع العلم  
 واليقين وانقلب الامر وحان الحين ان هذا هو  
 البلاء المبين فلما سمع مقالتي وعرف اشارتي اسود  
 وجهه من طيب الفيتز وا بت عينه عن سبب  
 الفيتز ولم يزل يحلق الى حتى خفت ان يسقط  
 على فقال مفضبا انما انت مفترى فقلت انما يغتر  
 الكذب الذين لا يؤمنون بايات الله واولئك هم الكاذبون  
 واهم الله الحق احق ان يتبع والصدق حقيق باناسم  
 فلما عرفت اني انا واطلع على ابداع ما استملحت لاني  
 عركية واسمحت قرونته مع عوده الى رة ما ورج عليه  
 وادعي الفضل والادب وانكر فضيلة صاحب الارب  
 وكنت وقتئذ اطلع مفتاح العلم في بحث فضلك  
 واستعمال العلم فاجبت ان ايتي فضلك  
 لمناسبتك لنا معي ولفظا على ما اني بحشنا هذا  
 يكون فضلا فضلا بيننا وهو خير الفاصلين  
 وليكون وسيلة الامانة الى من له التمييز بين الاعالي  
 والاداني ومن شدة ما اصابت من الدهر وقصر



ومن الغسل ونصله اشددت بقوة هذا متوكلاً على  
عطائه الله يوم الجزاء مبتدأ بدمع مفضون وكبد  
مفضون

لا العين تصبر عن كد ولا البالد لان في طرفه جفنتي وشار  
والدهرياني بضد القول في املي لان في الدهر اجمال واعفا  
في الدهر ناس ليس في قلوبهم سوى ضبط وحفظ وقول  
تطفوا في علومهم بها اشتروا على مشايخهم في القول اطلاقاً  
ومن لم يعلم العلوم القوم ليس لهم الا فخور عليها القيل والقال  
فان كنت ترغب في قول قلت به فانت لابد للتحقيق نبال  
من كلامي وعلى لا ادا منه فالحق منكم فكن للحق قوال  
واذ جري حجة الجبل للورى كرها فانت للخير قوال وفعل  
لي جميل عجم للورى وله في كل مصطفة ذكر وادلال  
شعركم لم تزل بالحق منقبة وكوكب الغير طالع وقال  
وخاطب الخال للبال مبتدأ بلغظ فيه اكرام واجلال  
فان اردت كفا فاللحق فقد كفاك من كفت عطائه الله اجمال  
العالم الفاضل القوم الهام له جود بانهم مرام النفس كمال  
دامت معاليكم والله ناصركم ولا يزال اليكم عز واجلال  
و وداوم كهف الابل العلم قاطبة

من جوده الكل لا مال امال

وما وقت فتح فضل المعاني بمناية الفتح قال صاحب  
الفتح وظاهر ان الخطاء الذي نحن بصدد الاجماع  
في الاول من له ادنى التمييز فضلاً عن ان يقع عن العاقل  
المتفطن يعني ان الخطاء لا يصدر عن الاول في الاول

ولا يجوز ظهوره عنه في الاول وانما يجوز في الثاني  
ولا يلزم من اثبات الجواز له ان يقع الخطاء  
عن العاقل المتفطن حتى يفوت الوفاء من علم المعاني  
وهو الاحتمار عنه ويدل على هذا قوله لا يجمع  
حيث حكم بالمنافاة في الاول بين الخطا وبين من  
له ادنى التمييز صريحاً وترك الحكم في الثاني وقال  
مشار الخطاء هو الثاني وهذا الاسلوب لا  
يخلو عن نكتة وهي ان الثاني هو موضع هيجان الخطا  
ولو جاز صدور الخطاء فيه ونظم من هذا ان  
حمل الخطاء هو الثاني وانما وقوع الخطاء فيه عن  
العاقل المتفطن فليس بمذكور ولا يلزم من ان يكون  
الثاني حمل الخطاء ووقوع الخطاء فيه عن العاقل المتفطن  
الفارس في العلمين واذا سمعت ما قرره ما عرفت  
انه لا حاجة الى تخصيص العاقل المتفطن بالمعاني في  
علم الاعراب مع قصوره في العلمين كما فعله  
الشارح التقطار من يحذر حدودهم فالهم فانه لما  
ترك الاول للآخر وما قيل ان علم المعاني والبيان  
عسر كافي في الاحتمار اذ بل لا بد من العلمين الاطلاخ  
على كيفية الاحوال وكيفية التميز عن الخطاء في تطبيق  
المقام وهو لا يلزم ان لا يقع الخطاء للفارس بل بما  
يقع بدم الاطلاخ الكذو ككيف وقد تارة في شرح  
التاميز وكثيراً ما من لمة هذا الفن لا يقدرون على  
تأليف كلام يبلغ قلب بشيء لان هذا ناشئ



عن عدم ملاحظة معنى الفارس والممارس بدون  
 الاطلاع المذكور وتحقيقه ان الاحتمال من  
 الخطا، انما جعل مستندا الى المعاني نفسه وان  
 لم يتحقق ذلك بدون رعاية ومعرفة تكتنه عليها على  
 ان العاقل المتفطن ينبغي ان لا يفتك وقوفه على تلك  
 الاحوال من الرعاية اصلا ولا يلزم ان يكون وجود  
 علمه اياها وجهله على السوية في الاعتصام والاحتراز  
 عن وقوع الخطا، ويكفي ان يجعل استناد الى نفس  
 المعاني مجازا بطريق الاطلاق اسم المتعلق على المتعلق  
 فانهم وما في شرفه التخصيص فيقول من الدلالة على  
 المدعى كما لا يخفى على من تأمل النسبة بين الاحتراز  
 والتأليف ويجوز ان يكون المراد بادي التميز معرفة  
 الحق والعاقل المتفطن صاحب علم المعاني ويكون  
 معنى الكلام ان الخطا في الاول لا يجمع معرفة النحو  
 فضلا عن ان يقع عن صاحب علم المعاني فليست بل  
 وان اراد من الخطا، بهيئتها لا الخطا، المغيرة في القسم الثاني  
 من الخطا الذي كثر بعدده اي بقرينة يقال داري  
 صدق داري اي قبالحاد هو تطبيق الكلام على مقتضى  
 الحال حينئذ يحقق المعاني او يراى قوله ما يقتضيه الى ازيد  
 اجموح يجب ان لا يخفى المعاني بل لا بد من ذكر البيان كما ذكر  
 اليه الشارح التفتازاني لان القريب هو ما لا يفتقر  
 في ناديته الى ازيد من دلالات وصنعة وظاهر ان  
 البيان يدرج فيها وما قيل عالم بتعريف الشارح

على ما ذكره

المدقق للبيان لانه محل قول ما يقتضيه نادية الى ازيد  
 على الخواص المفارقة بطريق المجاز والكتابة كما سبق  
 منه وهذا المتقن يذكر المعاني رعاية لسياق الكلام و  
 سببا في حسن ما يستفاد اليه لان حاصل ان المعاني  
 المجازية والكتابة بدخلان في خواص التركيب و  
 هذا في بحث لا يكاد الرجوع اليه الا عند الضرورة  
 بل لا يكاد صحة عند التحقيق كما لا يخفى على من كتب  
 غالي وقصر المصدر بالتوب **بشبه** الى بعد هذا  
 لان الفصل فاصل بين الكلامين فانفتح ان السابق  
 يشهد عليه واما السابق فهو ايضا في الشهادة  
 على هذه الحالة لان اثره في المدقح صريح في  
 اشارة المنقولة عنه بعد هذا حيث قال و  
 ينبغي ان يكون وقوع الخطا، بغير الفارس في علم  
 المعاني والبيان فانهم فانه من نتائج الافكار  
 فضلا عن مصدر ففعل فذوف نفسه على القوة  
 واما لا حال عن ضمير لا يجمع كما توهم ونوسط  
 بين الاقرب والا بعد للتمييز بيني الاقرب واستبعاد  
 على نفي الا بعد وسكانته ولا يلزم ان يكون الاقرب  
 هو الادنى ذاتا والابعد هو الاعلى ذاتا كما توهم  
 فلان لا يهاب عن الامير فضلا عن الوزير هذا  
 هو الاصل كما مر في صاحب الكشف ومن قال  
 يتوسط بين ادنى واعلى للتمييز بيني الادنى  
 واستبعاد على نفي الاعلى وسكانته فهو ايضا

في الخواص المذكورة انما هي من احوال الفاعل في العلم  
 في بعض الافعال انما هي من احوال الفاعل في العلم  
 في بعض الافعال انما هي من احوال الفاعل في العلم  
 في بعض الافعال انما هي من احوال الفاعل في العلم

يعني قول المص  
 الفصل الاول



على هذا الاصل لا ما قيل نعم ان المعبر فيه  
 القرب والبعد لا الثبوت والعلو كمن تارة يكون  
 الاقرب هو الادنى ذاتا وتارة يكون عكس  
 ذلك ولا يلزم منه ادعاء عدم جواز العكس  
 لان ضعف ظاهر لمن له ادنى درجة كيف  
 هو في صدد التخيير والبيان بل لان واده من  
 الادنى ليس هو الذات بل الحكم اي يتوسط  
 بين الحكم الادنى والحكم الاعلى واما الاستفارة  
 ينتج الحكم كونه فلان لا على الدرهم فضلا عن الدينارين  
 وتارة لا ينتج الحكم كونه فلان لا يهاب عن  
 الامير فضلا عن الوزير و لا ينتفى الحكم  
 المذكور بقولك فلان لا يهاب عن الامير فضلا  
 عن الوزير لان الخوف عن الوزير هو اعلى مرتبة  
 منه لانه اثر اذ ياد الخوف واذا دخل في العياضة  
 عن الخطر عن العاقل فيكون اعلى منه مرتبة وان  
 كان الامير اعلى ذاتا والوزير ادنى منه ويدل  
 على قول المص حيث قال من له ادنى التميز  
 وصاحب ادنى التميز اعظم من ان يكون وزير  
 او لغيره او فقير فانهم فانه من الدفابح التي  
 استخرجتها جون النفاض وقول من يتوسط  
 بين الكلامين متعاضدين لغيا وانما وان  
 كان سائما عن النقص المذكور لكن فيه  
 ضعف من جهة اخرى وهو ان مطلق التغاير

تارة لا ينتج الحكم كونه فلان لا يهاب عن

من جهة اخرى

بين الكلامين بالنفي والاثبات لا يختص بفضلا  
 بل لا بد فيه من التغاير بالقرب والبعد والذات  
 والعلو ولا جل ما ذكرته ترك الشرف بهذا  
 الوجه واقارب ما هو الاوجه وهو ما حذر من قولك  
 فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي  
 اقله و لا يستعمل فضلا يلزم ان يكون الباقي  
 من جنس الذائب لان الاصل مشتمل على  
 مسند المعاد كما تركه والمفني بعد ارجاع الضمير  
 الفعل الى مضمون النفي يستبعد المنفي مع انما  
 بالوقوع واستحالة ما فوقه اعني ما وقع بعد  
 فضلا والتقدير يبقى عدم جامعة الخطاء اذ  
 التمس عن وقوعه للعاقل المتفطن فانه منتف  
 بالكلية ويكون الباقي وهو عدم جامعة الخطاء  
 من جنس الذائب وهو وقوع الخطاء  
 عن العاقل لانا ان الخطاء اذا انتفى عن المحل يصدق  
 عليه عدم الجامعة نعم الجنبية بين عدم  
 الوقوع والوقوع متحقق ظاهر لكن ذهاب  
 الخطاء عدم وقوعه في المحل وقاصبه ان  
 الانتفاء كما هو متحقق في الباقي كذلك متحقق في  
 الذهاب ولا فرق بين عدم الجامعة وانتفاء  
 انتفاءها ويدل على ما ذكرناه قول الشارح  
 المحقق حيث قال فانه منتف بالكلية فاذا  
 تحققت الجنبية ظهر كون الباقي اقل الذائب





لانه لو عدم معنى الجسمية لم يكن الاعتبار القلة  
 والكثرة معناه واذا تضاعف ال صماخل فقد  
 وقفت ضعف كلام من قال وج يفوت  
 شيئا معتبرا عن اصل استعمال كونه الباء  
 من جنس الذاهب وكونه اقل منه ان ليس  
 انتفاء الادنى وهو انتفاء جماعة الخطاء  
 من جنس الاعلى وهو جماعة العاقل فانهم  
 فانه من جهة هذه الرسالة واما دفعه  
 بان يقال يجوز ان يكون اعتبار النفي في اصل  
 استعمال اكثر مما لا كلياً لا جسم مادة الشكالى  
 لانه اذا كان ما فود من ذلك فصل عن احوال  
 كذا يكون والاعلى الكلية ومع ذلك لا  
 ان يعود ويقول ان الاكثر في استعمال ان يكون  
 الباء من جنس الذاهب فترك ما هو الاكثر  
 استعمالا بغير ضرورة وج يفوت شيئا  
 معتبرا عما هو الاكثرية بقوله مات زيد و  
 بقي منه مال لم يقف على حقيقة احوال بل هو  
 من هو اصل الوهم والخيال فكيف نحن نبحث  
 عن انتفاء المفهوم من فضلا فانهم فانه  
 واضح **قال** الشارح المحقق في حاشية  
 على الكف في يقال فلان لا ينظر الى الفقر فضلا  
 عن اعطائه اى اتفى العطاء بالكلية  
 والذي بقي عدم النظر في رد عليه بانتفاء

هذا هو المعنى  
 من قوله تعالى  
 لا يفتقر الى  
 ما لا يكون

لا يفتقر الى  
 ما لا يكون

معنى الجسمية وبعدهم القلة والكثرة فيه فاجاب  
 بعض الفضلاء بما سمع من روى عن الشارح  
 من سماع ذلك المبحث في درسه وهو ان  
 مبنى ذلك على المبالغة بان يجعل عدم النظر من  
 جهة عطائه حتى ان عطائه عدم النظر فقط  
 وكذا في امثاله ولا يجنب في المكلف ولا يخفى عليك  
 ضعف هذا الكلام لان مبنى استعمال الاصل  
 على الحقيقة والجسمية المجردة خلاف الاصل  
 ومع ذلك حمل على المبالغة هذه الطريق في  
 غاية السهولة بهما بل لا ضجة له فليتأمل  
**قال** راجع المحقق وفاعل الفعل من يعود  
 الى مضمون النفي والمعنى استبعاد المنفي اذ  
 يعود على هذا التقدير ايضا استبعاد ادنى  
 الباقى اعنى ما وقع بعده بطريق الاولى الى انما  
 يتأتى اذا توسط فضلا بين ادنى الباقى و  
 الاعلى الذاهب ثم استبعد الادنى الباقى  
 بتوسط النفي عليه يلزم استبعاد الاعلى بطريق  
 الاولى ورجوع الفهم الى مضمون النفي كادنى  
 الباقى و يقتضى اعتبار النفي قبل توسط  
 فضلا و يعود توسط نفي الادنى والاعلى  
 الادنى عدم الجماعة والاعلى هو الوقوع عن  
 العاقل ولكن ليس في اللفظ ما يدل على استبعاد  
 الادنى من توسط النفي عليه يلزم استبعاد الاعلى



فلا يحصل المبالغة قليلا مثل فلا حسن ان يقال ضميرا  
 فضلا يرجع الى المنفى وهو جماعة الخطا من الادنى  
 ومن البقية من وقوع الخطا عن العاقل المتفطن  
 فاذا لم يجمع الخطا، الادنى فلما يجمع العاقل المتفطن  
 بطرح الادنى فيحصل المبالغة المقصودة فانضم  
 هذه اللفظة الانفة على ان يرشدك الى محجة  
 قوله تعالى الذين يستمعون القول فيتبعون السنه  
 وقال بعض الفضلاء في حل هذا التكرير فضل انتقاء  
 جماعة الخطا، لادنى التميز عن انتفاء وتوجيه عن العقل  
 المتفطن الى جماعة اللفظة انفة على معنى ان الذاهب  
 والباقي من جنس واحد هو الانتفاء والانتفاء الاول  
 لكونه انتفاء يمكن مستبعد قليل بالنسبة الى الانتفاء  
 الثاني لانه انتفاء يمنع ويغضم من قوله فضل كون  
 الانتفاء باقيا عن الانتفاء، الذي اربب بدلالة محجة  
 فضل معنى في اصل استعمال لا غير كما في فضل  
 عن المال كذا واما حمل فضل منها على معنى اللغو  
 وهو خلاف النقص فغير صحيح فمعنى ان معناه ما  
 ذكرناه وبهذا ظهر صحة تعلق عن وعدم لزوم  
 التكليف اصلا وعدم الاحتياج الى تقدير النفي  
 بعد فضلا فادعرت ما حققته علمت ضعف كلام  
 من قال و يفوت عن اصل استعمال معنى  
 الذهاب والبقاء فيث عين الاول والثاني  
 منه فضلا بقوله اي بق وفضلت واجمل في

بعضه وهو قوله من جنس واحد هو الانتفاء والانتفاء الاول

فما أشد ما ورد عليه او ردو من حل هذا  
 التكرير قول من قال انه باعتبار ورود  
 النفي على الادنى بعد توسط فضلا بين  
 الاعلى كانه قبل كايح الخطا، الادنى التميز فضلا  
 من جماعة اللفظة انفة على معنى انه فضلت اي بقيت  
 الجماعة الادنى ومن جماعة الخطا، لادنى التميز  
 التي من جنس الثانية ومن جماعة الخطا للفظانة  
 وذهبت الثانية بالكلية ثم اورد النفي على  
 البقية فاذا انتفى بقيت الشيء كان ما عداها  
 اقدم في الانتفاء فكان حاصل النفي بقية البقية  
 في الانتفاء فيظهر المبالغة المقصودة ولا يلحق عليك  
 انه لا يفوت شيء عن اصل استعمال على هذا التقدير  
 اما الحنسية فطرد من الجماعة واما معنى القلة  
 والكثرة فباعتبار ان الجماعة الثانية اذا ذهبت  
 بالكلية لانها جماعة متعينة فنقتت الجماعة  
 الاولى لانها جماعة مسبوقة فيكون الاولى  
 اقل بالنسبة الى الثانية لان النسبة بينهما بالكلية  
 والحكمة والى هذا اشار بقوله بالكلية فاذا  
 انتفى بقيت الشيء كان ما عداها اقدم منها حيث  
 اذا انتفى اجم كان انتفاء الكل اقدم منه و  
 ضمير فضلا على هذا الوجه راجع الى ما دخل  
 عليه النفي اعني الجماعة المتفاداة عن الكلام  
 وبهذا اندفع ما قيل معنى المجانسة بين



مکتبہ

عضاه

عفاة فلم يكونوا حوالا للفظ ولا المعنى ولا التركيب  
انتهى واما في اللفظ حيث لم ينظر الى ما بعد فضلا  
حتى يعلموا انه مستعمل بمعنى فيعلموا انه لا يصح ان  
يكون بمعنى تجاوزا لانه فيكون بمعنى العفو واما في  
حيث لم يعلموا ان فضلا بمعنى بقى واما في التركيب  
لم يعلموا مرجع ضمير فخطا اى شئ هو وقال الصيافي  
حاشيته على الكشف ومن الخطاء ان حمل هذا التركيب  
ما يقال ان فضلا بمعنى تجاوزا وان المستبعد هو عدم النظر  
وقصور الهمم ويؤيد في حاشيته المنقولة عنه ما لفظا  
فلان التجاوز المستعمل بمعنى انما هو بمعنى العفو لا التعدي  
واما معنى فلان مدلول الكلام اشتعا وما دخله النفي  
مرجا كالنظر الى الفقيه او ضمنا كوصول الهمم لاشتعا بالنظر  
كعدم النظر وعدم الوصول انتهى وهذا البيان عند أهل العلم  
في غاية الاعظام والاتقان واما في التعدية لا فضلا مستعمل  
بمعنى واذا صار بمعنى تجاوزا يكون هو ايضا مستعملا بمعنى والتجاوز  
المستعمل جرد لا يحمل ان يكون التجاوز المنعني بنفسه لا ان صايب  
هذه القول يبطل بلفظ هذا الاحتمال حيث قال والمعنى تجاوز  
عدم النظر عن عدم الاعطاء اى تعدي عنه ولو جاز اعتداد  
بهذا الاحتمال كان تفسيره هكذا اى تجاوز عدم النظر عدم الاعطاء  
واذا ذقت ما حقتة عشرت على عدم استقامة قول من قال  
وما ذكر في التعدية ليس شئ لان مراد ذلك البعض ان  
الفعل مع تعدية بمعنى يكون بمعنى التجاوز والتعدي بنفسه  
الفضل وحده بمعنى التجاوز ما قلت اذا كان بمعنى التجاوز

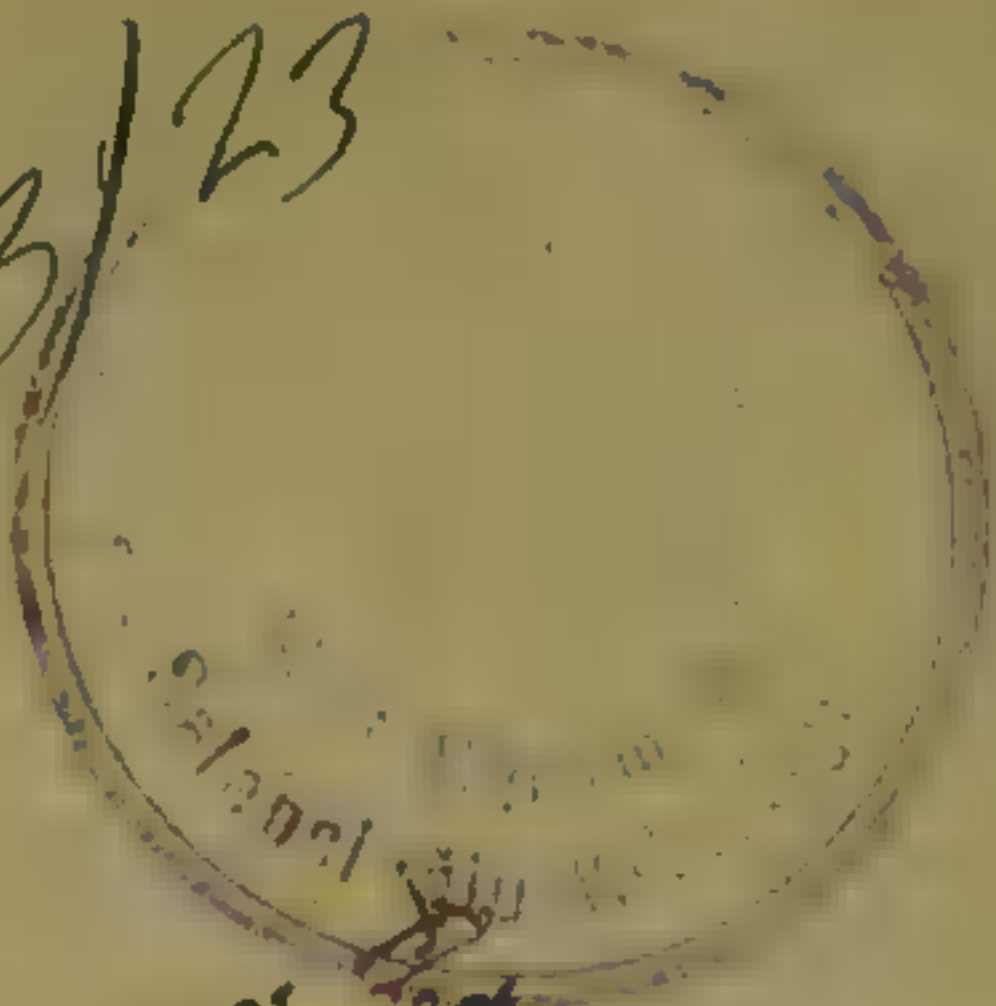
2. Abbildung

المعنى هو  
نفسه



يكون المعنى تجاوز عدم النظر عن عدم الاعطاء أي تعدى  
 عنه النظر والاعطاء منفيان حصرهما أي لا ينظر  
 إلى الفقيه ولا يعطى إليهم فلا يحصل المبالغة المعتدلة  
 في نصبها قلت أن المبالغة موجودة في التجاوز  
 كما لا يخفى على المتفطن وذكر سعد الملة والدرس في حاشيته  
 على الكافي في تفسير قوله تعالى أن الله لا يستحي  
 الآية في بيان قوله فلان لا يبالى أن ينحل نصف  
 درهم فضله عن الدرهم والدرهمين انتهى لعدم  
 الشك بالكلية وبقى عدم الأول وهو مشكل لان  
 انتفاء عدم وجوده ثبتت المبالاة بنحل درهم  
 وليس مقصود بل المقصود عدمها بطريق الأول  
 ولا يخفى قوة هذا السؤال على من له قسمة وهذا  
 مما لا حالي في هذا المحل ويمكن الجواب عنه  
 بعبارة ملههم الصواب بحل عدم على  
 المعدوم فانهم فانه من الذي يتحقق  
 تمت الرسالة بعون الله وفضله





بسم الله الرحمن الرحيم

مخذك يا من جعل فنون البيان مقدمة لمعرفة اسرار بلاغة  
 القرآن. ثم نصلي على رسلك ان تصح فصحاء نوع الانس  
 محمد المبعوث الى كافة البراسا والمجان. اعجز بدلائل العجا  
 سماع البلقاء من سلالة عدنان. الحقم بفصاحة الفاظه  
 مصانع الخطباء من ارومة قحطان. وعلى آله الذين  
 غزو وابلان البيان. وصحبه الذين تخرجوا منهاج البيان  
**ويعد** فلما ريت الناس راغبين في علم المعاني الى  
 مختصر المولى العلامة التفتازاني ولم ينض عن خذه بقر  
 التاء يد افكار الاهالي واذمان الاعالي وخيت ان  
 اكلم على مقدمته بعون الله ونصرته مما سمع لفكري  
 انه عذر مودعي مقتضب حلوه ورة. وخدمت به  
 حضرت من هو بحسب العلماء الربانية الفائزة بالكمال  
 الانسانية **بيت** فانظر بريق الرضى الى ما قلته فيها  
 ان الهدايا على مقدار مهابها. وهو سلطان علماء المشركين  
 خاقان فضلاء الخافقين. ماوى غطاريف البلقاء  
 ملاذ يعاسب الفصحاء. محط لرجال الخذاق من صناديد

هذا الكتاب من كتب  
 المكتبة العظمى  
 في دار الكتب  
 بدمشق  
 سنة ١٢٨٥

الغدير الكار...  
 واذ عذرة...  
 لا بد من...  
 ابو عذرة...  
 سنة...  
 هذا الكتاب من كتب...  
 المكتبة العظمى...  
 في دار الكتب...  
 بدمشق...  
 سنة ١٢٨٥

الآفاق **بيت** رجال المعاني في الحضيض نزلهم  
 ومنزلة الأدي على الذروة العليا. وتعمى ان الزمان قد  
 اعطى القوس اربابها. وانزل الدار بابنها. وما هو رئيس حكم  
 الدوران. قاضى عسكر السلطان سليمان خان. الذي  
 به في هذا الزمان. قد لعب الصنان بالشيدمان. والحياث  
 بالغلان. اعنى به الموقد بتاييد الواحد الاحد. حامد بن  
 محمد. بسم الله نغز امانة الوسيم. وافاض علينا احسانه  
 العيم. قائلا ما قاله غطريف البلقاء. ابو الفرج البلقاء  
 من قصد الكريم برجائه. لم يخف الخيبة في قصد. والرجو  
 من الناظر ان ينظر بمقلة الاحسان. ولا يغفل خراف السمار  
 بنى الخورنى للنعان. فاني مقر بالجز والنقصان. ومن الله  
 الاستعانة والتخلان **قول** له يقال مقدمة العلم لما يتوقف  
 عليه الشروع في مسأله اعلم ان الشارح الخبير اثبت ههنا  
 في انشاء الخيرة مقدمتين مقدمة العلم. وقرها بما هو المسطور  
 في كتب القوم. ومقدمة الكتاب. وهو اصطلاح جديد بلا  
 ارتياب. لانقل عليه في كلامهم. ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم  
 ومن ظن ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود. والاعيان

قال اعطى القوس اربابها  
 وانزل الدار بابنها  
 وما هو رئيس حكم  
 الدوران  
 قاضى عسكر السلطان  
 سليمان خان  
 الذى  
 به في هذا الزمان  
 قد لعب الصنان  
 بالشيدمان  
 والحياث  
 بالغلان  
 اعنى به الموقد  
 بتاييد الواحد الاحد  
 حامد بن محمد

الشيدمان من اسماء  
الذئب

انما قال في انشاء الخيرة  
 الا ما اشار اليه الشريف  
 في حاشيته

ولا تضروا في حاشية المطول

هذا الكتاب من كتب  
 المكتبة العظمى  
 في دار الكتب  
 بدمشق  
 سنة ١٢٨٥



فلعل الشارح المصنف قد وجد واطلع على نقل كلامهم  
او فهمه من اطلاقاتهم فقد طار بجناح الوهم كما يخفى على  
ذوى الفهم ثم ان الباعث عليه امران مذكوران في المطول  
الاول رفع كون الشيء ظرفاً لنفسه ووعاءً لعينه والثاني  
منع الاحتياج الى بيان التوقف على ما ذكره المصنف مع ان  
السكاكي عليه رحمة الباري اورد في اخر المقالة واعتبر  
عليه المرتضى الشريف رحمه الله اللطيف ان ما جعله ههنا  
مقدمة العلم من الحد والموضوع والغاية جعله مقدمة  
الكتاب في شرحه للشمسية ونفي توقف الشروع على هذه  
الامور الثلاثة فلا يثبت عنده الامقدمة الكتاب فيلزم  
ما هرب من شبهة الظرفية من غير ارتباب واجاب عن الغافل  
لخفي جلالة الدنيا والدولة بانه جعل في ذلك الكتاب  
بيان الامور الثلاثة مقدمة الكتاب لا ادراكاتها وجعل  
ههنا نفسها مقدمة وادراكاتها الا انه تسامح في العبارة  
فخفي على بعض ذوى الغفلة لكن لا يخفى ما فيه من النقص  
على الفطن المصنف والصواب ان يقال في الجواب انه لا يلزم  
من عدم ثبوت المقدمة عنده الامقدمة الكتاب كون الشيء

اي اجاب في شرح تهذيب  
العلم

فيه رد لما جلا لا الدين  
الدواني  
معه

ظرفاً

ظرفاً لنفسه ووعاءً لعينه لان هذه المقدمة لا تخص  
فيما ذكر من الامور الثلاثة على ما صرح به ارباب البلاغة  
والعتر من ايضاً قايماً تامل ولا تغفل فيه **قول**  
في الاصل تنبئ عن الظهور والابانة يقال فصيح  
الاجبي اذا خلصت عبارته عن اللكنة وفصح اللين  
اذا اخذت منه الى غوة والعطف في قوله والابانة تفسيري  
فان الابانة تجي بمعنى البيان على ما صرح به شارح  
البيان فلا يلزم تفسير اللازم بالمتعدي واللازم  
ثم ان في قوله تنبئ اشارة الى عدم الجزم بان معنى النص  
نفس الظهور والابانة كما هو المفهوم من كتب اللغة  
فقاله الفاضل الشهير بابن الاثير من ان الفصاحة  
في اللغة الظهور والابانة يقال افصح الصبح اذا ظهر وبان  
وقال انه يحكي عن موسى بن عمران واهي هارون هو  
افصح مني لساناً اي ابين قولاً ومقالاً لا يخلو عن ضعف  
**قوله** وقصيدة مأخوذة من القصد وهو الخ السمين  
الذي يتقصد اذا استخرج من قصبته فسموها بما يستعاض  
السمين للكلام الجزل القبيح والغث منه للبدى القبيح

فيه رد  
٢

فيه رد  
٢



ذكر العلامة في اساس البلاغة وقال بعض الاكابر من  
 القصد اذ الشاعر يقصد تجويد باقي تهذيبها وقيل  
 من اقتصدت الكلام اي اقتطعت والقائل يجتعلد بالفاظ  
 الجزلة والمعاني المتضارة للحرارة العذبة ثم انه لا يسمي الابنيات  
 قصيدة حتى يبلغ عشرة وقيل حتى يتجاوز سبعة  
 وما دون ذلك قطعة **قوله** وقيل المراد بالمفرد قيل  
 المراد بالمفرد مقابل المركب فالمراد بالكلام هو المركب تاما كان  
 او غير تام اطلاقا للخاص على العام ومقابلته بالمفرد قريبة له  
 في المقام اذ التبادر على الخواطر من المفرد عند الاطلاق  
 مقابل المركب على الاطلاق ودون المشي والجميع والجلالة كما هو  
 غير مخفى على ذوى الفطنة وهو اصح الاقوال **قوله** واما ما قيل  
 انه ان اراد بالاطلاق قريبة كانت على المراد او لا فالمستبادر  
 من ان اراد ذلك مجردا عن القرينة كما هو الظاهر فليس  
 لكن ما نحن فيه ليس كذلك الا ترى ان مقابلته بالكلام قريبة  
 على ان المراد به مقابل المركب التام لانه عهد اطلاق المفرد على مقابله  
 ولم يحد عليه اطلاق الكلام فالمراد مقابله في هذا المرام وهم  
 لا يخفى على ذوى الافهام لانه الظاهر ان اراد الاول من الشقيين

في  
 ٢

الا الثاني كما راعه الناصح والمتبادر من المفرد عند القرينة  
 مقابل المركب كما هو عند علماءها ولا مدخل لها فيه ونهايته  
 ان القرينة صارفة عند وجودها تدبر هذا على ان في قوله  
 عند اطلاق المفرد على مقابله منافسة وهو ان كون المفرد  
 مقابل الكلام غير معروف من الشقة من ارباب العربية  
 بل المعروف انه مقابل الجميع والثنية ومقابل المركب والمضاف  
 والنسبة صرح به بعض المحققين ولذا نص جمال الدين  
 بعبء مقال من قال المراد بالمفرد ما يقابل الكلام بقرينة استعرا  
 مقابلته في المقام وان قوله ولم يحدد عليه اطلاق الكلام  
 فاسد لا يخفى على ذوى الافهام اذ المركب من القرآن وان لم يشتمل  
 على الاسناد يسمى الكلام والفرقان ولذا حرم قرآنه على  
 الخبث واخوانه **قوله** ولم ينقل ذلك عنهم يريد انه لو كان في  
 اطلاقهم لما لم ينقل عنهم فاقيل انه لا يلزم من عدم كون  
 الاطلاق منقول عنهم عند عدمه على الاطلاق وهم لا يخفى  
 على اولى النهى **قوله** واتصافه بالفصاحة لا يقتضي ان يقول  
 يلزم ان يكون مثل وليس قرب فبحر فصيحا لان كلا من  
 مفرداته فصيحة وليس بضمير كاستغنى عليه **قوله** اذ لم

في

في

في

في

لا



يسمع كلمة بليغة **تقريب** نظر ظاهر وهو انه لا يلزم من عدم وصف  
الكلمة بالبلاغة عدم وصف المفرد بالمعنى الذي فسر الشارح  
العلامة فيكون الدليل اخص من الدعوى كما لا يخفى  
واجيب بانه اراد بالكلمة ما فسر المفرد به مجازاً بقرينة السياق  
وقيه بعد على من له مذاق على انه يلزم منه استعمال المجاز  
الغير المشتهر في تعريف التنافر بقوله وصف في الكلمة ومن  
غير جائز بانفاق الائمة والقريظة خفية غير واضحة **قوله**  
فيل في المفرد لا قيل انما انحصرت محلات فصاحة المفرد  
في هذه الامور الثلاثة لان المفرد له مادة وحروف وصورة  
هو صيغة ودلالة على معناه وهو العزابة ففيه اما في مادة  
وهو التنافر او في صورته وهو المخالفة او في دلالة على معناه  
وهو العزابة وهذا يجري في الكلام ايضا فان له مادة هي  
كلماته وصورة هي تأليفها ودلالة على معناه التركيب ففيه  
اما في مادته وهو التنافر او في صورته وهو الضعف او في  
دلالة على المعنى وهو التعقيد هذا وما ينبغي ان يؤخذ في  
القرعة الحافظة ان الفاء المصدرة على الجملة لتبيين ما انهم  
او تفصيل ما اجل اذا عطف بها على المقدار سبباً تسمى فيصية

فيسر

فيسر

وبعضهم اخرجها من

وشرط

وشرطاً تسمى جزائية فالكفاء في قوله فالفصاحة فيصية جيت  
بها التفصيل ما اجل مقدما **قوله** لتوقف معرفة البلاغة  
على الفصاحة اختلف في ان الفصاحة هل هي جزء من  
البلاغة ام لا فذهب العلامة السكاكي الى الثاني  
والامام الماهر صاحب النشلسان الى الاول وتبعه  
المصنف في شرح الايضاح **قوله** ومن انهم انه اصطلاح احد  
المقصود من اطلاقات القوم فقد كسر جناحه على الوهم **قوله**  
اي خلوص المفرد لا حاجة الى هذا التفسير اذ لا احتمال  
لرجوع هذا الضمير الى غير المفرد على ان اعادة الخلو من عادة  
بلافايدة فتركه صواب من غير ارتياب **قوله** لان الفصاحة  
تحصل عند الخلو من تعليل للتفسير لا للتشريح كما قيل  
يعني ان اطلاق الخلو لازم للفصاحة ولذا فسر به واما  
تعليل التشريح كانه في الشرح فتسهيل الامر على المتعلم  
ثم ان وجه التشريح على ما نقل عن الشارح كون الخلو من  
لازم ما غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلو عدسياً  
فلا يصح ان يقال هي الخلو وان مع ان الفصيح هو الخالص  
وانما استقام في الجملة لقصد البلاغة وادعاء كونها

فيسر  
٢



نفس المثلون لكن يرد عليه ما يقال من ان هذا التعجيب يقتضي  
 عدم صحة التفسير لا السماع لا امتناع التفسير بالمباين كما  
 هو المشهور في السنة والدعوى السابقة موقوفة على  
 ما لا يلتفت اليه وان كون الفصاحة وجودية والخلوص  
 عديم لا يستلزم عدم صدق العديان على الوجهين  
 كما في قولك البياض اسود وان وجودية الفصاحة متو  
 بل هي عندهم عبارة من المثلون كما هو النسب المعنى اللغوي  
 فانهم ستر هذا الكلام القوي **قوله** في الكلمة وقد سبق  
 ما فيه فادرج اليه **قوله** في اللغة وهي الالفاظ الموضوعة  
 من لغتي بلغتي لغتي اذا لمج في الكلام واصطفا لغتي اولي وجها  
 لغتي مثل برة وبري ولغات والنسبة اليها اللغوي  
 ذكر الجوهري **قوله** يوجب ثقلها الى الثقل بكسر الشاء  
 وسكون العين مصدر ثقل الامر وبسكونها الحاصل  
 بالمصدر والمراد في الحل هو الاول **قوله** في قوله امرئ القيس  
 هو ابو الحرث جندب بن حجر بن عجم المقصود الشاعر المشهور  
 الذي قال في شأنه افضل الانبياء اشعر الشعراء وفائد  
 في النار وقنار بن من عذاب النار وتعني امرئ القيس

فيه اشارة لما مر من يقدره  
 بالجواب  
 سله

رجل

رجل الشدة اذ القيس في اللغة الشدة وما ينبغي ان يورع  
 في القول لحافظة ان الشعراء الذين يستشهدون باقوالهم العلماء  
 ثلثة اصناف بلا خلاف جاهلي وهو من لم يدرك الاسلام  
 كامرئ القيس وتحضرم وهو من ادرك الجاهلية والاسلام  
 كلبيد واسلامي وهو من نشأ في الاسلام في الصد  
 الاول كجرير وهمام واما من نشأ فيه بعد الصدر الاول  
 كابي تمام ومن بعدهم فلا يستشهد باقوالهم الا ان نزل  
 منزلة الرواية صرح ببعض الافاضل في حواش البيضاوية  
**قوله** والضمير عايد الى الفرج اي البيت السابق وهو قوله  
 وفع برين المن اسود فاحم اثبت كفتوا الخلة المتعشك  
 الفرج الشعر الثام ويزين اي يزقن ولكن الظاهر واسود صفة  
 فزع والفاحم الشديد السواد كالحكم وصف له ايضا  
 والآثيث الكثير يقال اثاث النبات ياث اثاثه اي كثر والتف  
 والفتا الغدق والتعشك الكثير الغصون وصف للفتى  
 ثم ان البيت من البحر الطويل من القصيدة المشهورة التي اقلها  
 وفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول  
**قوله** اي من عات اليعني استشار حتى لا زما ومتعديا بمعنى الدفع

ما لم يستشهدوا عليه  
 سله



والارتفاع **فصل** الاول يروي على صيغة الفاعل وعلى الشان  
يروي على صيغة المفعول ويجوز ان يكون الرواية على انه من الثانية  
ايضا وان لم يشبهها عليه لان الفداش لما فيها من سبب الارتفاع  
كانها ترفع نفسها وهذا مثل ما قاله بعض الايمه في المقدمة  
انها يجوز كسر الدال فيها على انها من قدم التعدي لان هذه الطائفة  
لما فيها من سبب الارتفاع كانها تقدم نفسها او افادتها بالشرع  
بالصيغة **فصل** الثاني يروي على من له رواية **فصل** الثالث جمع عقصة وفي  
بعض النسخ جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف هي كريمة  
ورام ذكر الامام الجوهري **فصل** الرابع ان ذوابه يعني ذواب ذلك  
الفرع وهو جمع ذؤبة كالالف في رسالة وحقق ان تبدل منها امر  
في الجيم الا انهم استنقلوا ان تقع الف الجمع بين الهمزتين فابدلوا  
واو من الاولى **فصل** الخامس وفي قوله مشدود تحيوط نظر ظاهر  
لان الشد كما يكون بالخط يكون بنفس الذوايب كما يفعل بعض  
الحايبين من تلامذة اللعبة والقصص والظاهر ان مراد  
الشاعر من هذه كالاخفى اذ يحكى يكون الشعر منقسما على  
اربعة اقسام قسم مشدود على الرأس وثلاث اقسام  
غابا حذوها في القسمين الآخرين وفيه من المبالغة والمناسبة

ولان الامام الجوهري في ذؤبة

بالام

بالام فاقسم سر هذا الكلام **فصل** والفرع بيان كثرة الشعر  
اذ في جميع العقاص مع افراد الآخرين اشارة الى ان العقاص مع  
كثرتها كانتا تعقيب متشئ واحد **فصل** واحد **فصل** واحد  
الاء المجرة اعلم ان الحروف في لغة العرب ثمانية وعشرون وتقال  
لها حروف المجرة لكون الحرف يعني النقط بالسواد واختصاص اكثر  
هذه الحروف بالنقط من بين سائر حروف الامم ومعناه حروف  
الخط المجم كايقال مسجد الجامع فاذا رتب هذه الحروف في  
بعضها على بعض ثلاثية ورباعية حتى تجد هو خطي الى  
يسمى حروف الجمل لكون الجمل يعني الجملة التي بمعنى المجموع واذا رتب  
مقطعة بعضها عن بعض نحو **اب ت ج** تسع حروف  
التمحي والهجاء والتهجاء يعني التعداد كذا قاله الاستاذ  
نظام الملة والدين النيسابوري في شرح سى فصل الطوسي  
**فصل** الدال المجرة يعني النقط بالسواد دون غير الدال  
واما ما نقله بعض الشراح عن الصحاح من ان الحرف النقط بالسواد  
وغيره فلا يساعد النسخ التي راينا **فصل** والقياس على  
الكلام العزة ظاهر الفساد اي القياس على وقوع مفرد غير  
عزفي في كلام عزفي ظاهر الفساد لكونه ممنوعا عند

٢٩٣



ذوى الفواد. وما قيل من وقوع الاستعارة واخواته  
 في كلام الله سبحانه فقد ذكر جارا الله العلامة انه خرج من  
 الانجحية. بلحق التعريب فصار عربيا حالما وقيل انه  
 من نوافذ اللغتين كالصابون والحام. فالحق سر هذا  
 المقام **قوله** وقيل ان القارئ به الشارح الذي رتب  
 حيث قال قد يكون ذلك اى اجتماع الحروف المتعارضة الخرج  
 سببا للتناظر كما استتق عليه **قوله** الله الاحد الم اعهد  
 تناظر ظاهر قريب من النهاية فيجمل بالفصاحة ثم قال  
 ولعل انه لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على مفرد غير فصيح  
 عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على مفرد غير عربي  
 عن العربية فلا يخرج السورة التي فيها الم اعهد عن الفصاحة  
**قوله** غير ظاهرة المعنى لقلة دوافعها في السنة الاعلى  
 المؤثوق بعربيته. اذا اعتبر حال الكلمة فيما بينهم فلا يخرج  
 غريب القرآن العظيم والحديث النبوي القويم من ان يكون  
 فصيحاً فان لطلاق الغريب عليها بالنسبة الى غير ذلك الاعراب  
 من غير ارتياب **قوله** في قوله العجاجة البيت من بحر البحر من  
 الارجوة الطويلة والعجاجة هو ابو عبد الله بن روية

في

المراد

البصري التميمي الذي قال فحقه يونس بن جبيب النحوي  
 انه اشعر الناس من شعراء بني العباس ومن ثوبهم كون  
 البيت لوقية العجاجة فقد سلك عن المزاج اذ لا معنى  
 صريح بكونه للعجاجة **قوله** اى مطولا مدققا اقول ليس  
 لقائل ان يقول لا يلزم من كون العجاجة مرصفا مدققا ان  
 يكون مطولا. في اين حرر الشارح المعنيين هذا التحريم  
 لان الغالب انهم يريدون الطويل من العجاجة ولان الشارح  
 في صدد المدح فيقتضى المقام هذا الكلام **قوله** على ما  
 صرح به الامام المزدني. وهو الامام الفاضل ابو علي احمد  
 ابن محمد بن الحسن المزدني شارح ديوان الخليفة ابي القاسم  
 الطائي. كان اماما في الادب من تلامذة ابي علي الفارسي  
 النحوي **قوله** في قوله الحمد لله الاى في قوله الشاعر وهو  
 ابو النجم فضل بن قدامة من نحو زجاجة دولة بني امية  
 والمصراع من بحر البحر من الارجوة الطويلة وتمايمه  
 الواحد الفرد القديم الاول **قوله** في قوله ابي الطيب  
 مباركة الاسم اعز اللقب البيت من بحر المتقارب  
 و ابو الطيب هو حسين بن عبد الصمد الكوفي الملقب

في نسخة







بعضه  
التي هي  
التي هي

**قوله** نحو ضرب غلامه زيد لان رجوع الضمير الى المفعول المتأخر  
لفظاً ورتبةً تمتنع عند الجمهور **وان** جزم البعض مستدلاً  
بقوله جزي ربة عن عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاوية ففعل  
واجيب بان الضمير مصدر جزي اي جزي ربة الجزاء كما في  
قوله عز وجل **اعذوا** هو اقرب للتقوى **قوله** وان كان كل  
منها فضيحة **لوقال** خفيفة بدل قوله فيضحة لكان  
مناسباً للسباق كما لا يخفى على من له مذاق **قوله** وليس  
قرب فبحر ب قبر فان السلف بكلمة على التابع والتوالي عسير  
جداً وان كانت كل منها خفيفة على اللسان حتى قيل انه  
لا يتهيأ لانساق ان يشتد ثلاث مرات متواليات  
بغير تنقيح **قوله** ان من الجن نوعاً يقال له الهائف وهو من  
الشيطنة قاتها على ما ذكره سبط ابن الجوزي في بعض تصنيفات  
ثلاثة اصناف **عول** **وسعلات** **وماتف** فالعول ما  
تتراءى للناس في البراري في النهار ويظهر في انواع من الصوفا  
وتكون قسم ويخاطبهم ويخاطبونها **والسعلات** ما تتراءى  
لهم في الليل وقد تغلب على الانسان وترقصه وتلقب  
كما يلعب الحمر بالفان **والهائف** ما يستف من غير ان يرى جسمه

بعضه  
التي هي  
التي هي

بعضه  
التي هي  
التي هي

فبحر ب

فتكون قسم وتربهم **فظهر** ان هذه الاجناس مجبولة على الشرع  
والشقاوة والعداوة للناس فعلى البيت خير كظاهره  
اخبر به ذلك الواحد من حفظ نفسه الخبيثة وطبعه  
القبیحة لا تأسف ويحسّر كما سبق اليه بعض الخواطر  
ثم ان هذه الرواية مخالفة لما رواه الامام ابو عبيد وهو  
ان حرب بن امية لما انصرف هو واخوته من قتال عكاظ  
وشدة من بقرية ذات ايكه ملتفة فقال له مرداس  
وكان بينهما استيناس اما ترى هذا الموضع نعم المزدورع  
هو اريدان احرقه ثم اذ ذرعه بعد ذلك ففعل ذلك حفظ  
في ان يكون شريكاً **فقال** بل في فاضل النار في تلك  
الايكه الملتفة فلما علا لهبها سمع منها ما نين وضجيج  
كثير ثم ظهرت منها حيتات تطير فلما رأى هذه المظالم  
قال مرداس من اصحاب خير الناس اني انتحيت لها حرباً  
واخوتها **ان** كبر وثيق العهد دستاس الى اقوم قبل  
الامر حجة كما يقال ولي الامر مرداس فلما احترقت  
الفاضة سمعوا هاتفاً يقول ويل لحرب فارساه مطاعنا  
مخالسه ويل لعمرو فارساه اذ لبسوا القوائس لنقتلوا

فبحر ب

فبحر ب



بقوله حجاجا عنا بساء ثم انهما لم يلبسا بعد ذلك وماتا

رحمهما الله تعالى ثم ان البيت من الحرام

وقيل قائله ليس معلوم وفي قوله

حرب بن امية عن قوله

اسم جلفتر كه اوله

كالا محقق

نیم

نیم





و علی هذا انکاء هر یکی از صور ارقام احد المضروبین را در هر یکی از صور ارقام مضروب دیگر ضرب کنیم و عدد عشرات حاصل را در مثلث فوقانی مربع ملس استان نویسیم و ا حاد حاصل را در مثلث تحتانی ملس استان نویسیم انکاء رقمی که در مثلث کنج اینه تحتانی شکل واقع است در کت شکل نویسیم و اگر ا خا جبری نباشد صفر نویسیم بعد از آن جمع کنیم ارقام را که ما بین دو خط قرار باشد که بر فوقی مثلث مذکور است ا حاد حاصل شود ا حاد را در بسیار رقم مثلث مذکور نویسیم و از برای هر دوی یکی بر ارقامی که ما بین دو خط مودی که بر فوقی است افزاییم و ا حاد را در بسیار آن دو رقم مذکور نویسیم و عدد عشرات را با ارقام دو خط مودب دیگر بصورت مذکور نویسیم و همچنین با انکاء که نسبت با مثلث رسد که بر کنج بسیار فوقانی شکل واقع است آنچه باشد درین مثلث افراد بسیار ارقام نویسیم و در جمع صور اگر ا حاد نباشد ا خا صفر نویسیم مثالش خواستیم که این دو عدد را در یکدیگر ضرب کنیم شکل ذرا در بعضی اصطلاح کشیدیم بصورت مذکور و این دو عدد را بر فوقی و بسیار و نوشتیم برین صورت

۵	۳	۲
۶		
۷		
۸		

رقم دور در مثلث فوقانی مربع ملس استان نوشتیم و همچنین هر یکی را از احد المضروبین در هر یکی از دیگر ضرب کرده در ملس استان نوشتیم انکاء در مثلث کنج اینه تحتانی شکل مذکور شد را با فیم این را در کت شکل نویسیم بعد از آن ارقام ما بین دو خط مودب که بر بالای مثلث مذکور است جمع کردیم و شش را در بسیار نوشتیم و بعد از آن ارقام ما بین دو خط مودب که بر بالای اوست جمع کردیم و شش را در بسیار نوشتیم و از برای هر یکی بر ارقام دو خط مودب دیگر افزودیم و مجموع باز ده شد بخ را در بسیار نوشتیم و م نوشتیم از برای ده یکی بر ارقام ما بین دو خط مودب دیگر افزودیم منف شد این را در بسیار بخ نوشتیم و در مثلث فوقانی اینه چهار ما فیم این را در بسیار نوشتیم نوشتیم پس حاصل ضرب عددین مذکورین ارقام باشد که در کت شکل نوشتیم برین صورت

۵	۳	۲
۶	۴	۳
۷	۵	۴
۸	۶	۵

این طریق قسمت آنست که خطوط چند موازی دیگر کشیم از بالا بسود و بر بالا این خطوط یکی خط عرض کشیم که مجموع این خطوط شوند و در کت این خط عرض مقسوم را نویسیم خای این خطوط حاصل باشد در ما بین مراتب مقسوم و در مقسوم مسافت متعدد مقسوم را نویسیم خای رقم است مقسوم علیه در برابر رقم است مقسوم واقع شود اگر ممکن بود ا حاد و من باشد که مجموع مقسوم علیه زیاد نباشد کتب صورت از این در برابر ا حاد واقع شود از مقسوم و الا یکی مرتبه بجانب ملس ا حاد در بسیار مقسوم است باید نوشت انکاء بر بالای خط عرض در برابر اول مراتب مقسوم علیه اکثر عددی را نویسیم که چون این عدد را در یکی از مقسومات مقسوم علیه ضرب کنیم حاصل را از ا حاد در برابر مرتبه اول از مقسوم علیه واقع است از مقسوم با از و از بسیار شش نقصان توان کرد پس ابتدا از بسیار کرده در هر یکی از مراتب مقسوم علیه ضرب کرده از ا حاد در برابر و بسیار اوست از مقسوم نقصان کنیم و اگر باقی

مقسوم زیاده از مقسوم علیه اند مقسوم علیه را یکی مرتبه بجانب ملس نقل کنیم و اکثر عددین دیگر بصفت مذکور طلب کنیم و بر ملس عددی که بر بالای جدول نوشتن بودیم نویسیم و این را نیز در هر یکی از ا حاد مقسوم علیه ضرب کنیم و بصفت مذکور از مقسوم نقصان کنیم بعد از آن اگر باقی از مقسوم کمتر از مقسوم علیه اند عمل قسمت تمام شده باشد و اگر باقی مقسوم کمتر نباشد از مقسوم علیه اکثر عدد دیگر بصفت مذکور بر بالای جدول نوشتن همان عمل بجای آوریم تا باقی مقسوم کمتر باشد و ا خا عمل تمام شود و خارج قسمت ارقام باشد که بر بالای جدول نوشتن باشد با ششم و چون باقی مقسوم را با مقسوم علیه نسبت دهیم کسری که حاصل شود کسر خارج قسمت باشد و اگر چیزی باقی نماند از مقسوم خارج قسمت را کسر باشد مثالش خواستیم که این عدد را ۳۶۷۵۲ قسمت برین عدد ۹۲ خطوط موازی کشیدیم و بر بالای خط عرض کشیدیم و مقسوم و مقسوم علیه را بصفت مذکور نوشتیم برین صورت

۳	۶	۷	۵	۲
۸	۹	۲		

انکاء عددی طلب کردیم که چون او را در مقسومات نوشتیم ضرب کنیم از مقسوم توان نقصان کردیم چهار را با فیم او را در برابر ا حاد مقسوم علیه که سه است بر بالای خط عرض نوشتیم و در مرتب ضرب کردیم و دو شد از برای ا حاد صورت رقم سه است از مقسوم که در بسیار خط عرض محو کردیم و از رقم شش در نقصان کردیم چهار باقی ماند شش را خط عرض محو کردیم چهار را در بخش نوشتیم باز عدد چهار را که بر بالای نوشتن بودیم در ضرب کردیم و شش شد از برای سه و سه از چهار یکی که در کت شش است نقصان کردیم یکی باقی ماند چهار خط عرض محو کرده آن یکی را در بخش نوشتیم و شش از منف نقصان کردیم یکی در بخش نوشتیم بار همان چهار را بالا در سه مقسوم علیه ضرب کردیم و دو از ده شد از برای ده یکی را که از منف باقی مانده بود خط عرض محو کردیم و دو از پنج نقصان کردیم سه را در بخش نوشتیم و باقی از مقسوم پشته است از مقسوم علیه پس مقسوم علیه را یکی مرتبه بجانب ملس نقل کردیم و برین صورت

۳	۶	۷	۵	۲
۴	۱	۳		
۱	۸	۶	۳	
۱	۹	۲		

بعد از آن عددی دیگر طلب کردیم بصفت مذکور یکی را با فیم این را بر بالای جدول برین چهار نوشتیم و در مرتب ضرب کردیم همان شش شد و در برابر او از مقسوم پنج عدد نیا فیم او را در بسیار شش یکی که مرتبه عشرت اوست یکی را با فیم او را به ملس نقل کردیم ده شد و شش از برای ده یکی باقی ماند آن دورا در کت خط عرض در مرتبه شش نوشتیم باز یکی را در ده ضرب کردیم و ده را از سه که در برابر اوست نقصان نمی توان کرد پس یکی را از دو که در بسیار اوست به ملس نقل کردیم و یکی باقی از دورا در کت همان دو عمل خط عرض نوشتیم و از مجموع آن یکی که نقل کردیم که جمله سیزده میشود از ا حاد که در چهار باقی ماند این چهار را فعل خط عرض در کت سه نوشتیم باز یکی را در سه ضرب کردیم و نقصان حاصل ضرب که همان سه است از دو که در برابر



اوست فاما یکی را در چهار راد که نت سه باقی از چهار راد در تحت او کشیم و از مجموع آن یکی که از چهار راد که نت بودیم و از دو که جمله دوازده میشود علی که بهج نه باقی ماند این نه را در تحت دو و عمل خط عرض کشیم برین صورت

			۵	۲
			۳	۱
			۴	۳
			۱	۹
			۱	۱
			۱	۲

آنگاه در باقی مستوم که اینست ۱۳۹ نظر کردیم که از مستوم علیه ما فیم پس عمل قسمت تمام شد و خارج قسمت را که می بر بالا جدول نوشته شده یعنی حاصل دیک صحیح و کسر را شد و آن کسر صد و سی نه بخش باشد از مستوم و از دوسه بخش یک صحیح و مواصل علم

تمت

اما مالیه ای که لازم است العلم با الطبع بوجود المذلول و قیاس از هذا التعريف ليس بمعكس لاول لا يصدق على الاموال التي يلزم من اليقين بها ان يكون العلم بعدم شيء اخر واجيب عنه بان المادى بوجوده اعم من ان يكون زائدا او خارجيا و لا ينتقض التعريف بما ذكره من تحقق الوجود العلمى فيه نعم ان في هذا الجواب نظري وجه آخر و سوال ما يلزم من العلم بالعدم في حصوله النقض انما هو العلم بعدم شيء اخر لا العلم بوجوده في العلم و لا بوجود عدمه فيه حتى بعد عدمه في دفع النقض فالجواب ان يقال ليس هو او لا وجه له هنا كون الشيء لا عيانا و الا فاذ كان بل وقوعه و ثبوت و مطابقه لما هو في العلم لاه و هو نظر ايضا و سوال ما يلزم من العلم بالعدم في حصوله النقض انما هو العلم بعدم شيء اخر لا العلم بثبوت و لا بنبوت عدمه فلا وجه للما قبله

۲ الجواب

جليل القدر و الشان فلان خليفه كمال

دعوات محافيات اتخافند نضكه اعلام اولئك كما ملو و مودت و ناقلا صغيفه محبت المثار اليه بالبيان بين الامثال في ذكره توجيه اولئك في شول اميله كم شرف دست بوسه مشرف اوليت ساير انوار فضائله اقتباس ايدان اصحاب كرام من خط اوله ما ملو و ركه يومى اليه دعا كوكبه مقضى و قد متكرره مشوبات عطلى حاصل اوله زياحه اطلاب مودت منار اولديه ترك اولئك في شول كم در اعلام اولئك اميد و لك خلف اولئك و السلام بحمد الفقير و ان

۱۳۹۱



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحك سبحك ما اعظم شأنك والحمد لله رب العالمين انما انت الله لا اله الا انت  
العين وانت اقرب الينا من عيشة ووجدنا الحبيب البين لا يبصر  
نواظر كل البصائر الا بالوارث ولا ينظر من ظواهر الالام الا بالوارث فانت  
الوارث على ذاك ما سواك بانواعها في كل انوارها في النور  
ونحن في الانوار في هذا عالم الزور وصل على الهادي اليك بعد ما  
وقت فاسق الجاهل والتايد انما كنت حيث انتق وجهك الهادي  
بظلم الظلم لم نجد في الكمالات الا نسمة والهم وصحة ذوى النفوس القلبية  
ما دارت الا دورا والازمان وتسلل سلسله الاسباب والاكرام وتغور  
النفوس في غفيرة الحق محمد بن احمد الاول العبد الحق في هذا  
وجهه برامته اليك الواجب جلت ذكرك على ما اوردك الحكيم والكلام واجتهد  
في تشييد مبانيها وترتيب مقدماتها على ابلغ النظام ثم اعقبته بما سيجي  
خاطرنا في وجه النقص واللام والبرام والرفع والاقام سالك في جمع ذلك  
مسلك الانصاف ناك في سبيل الحق والاعتصاف في اجملة على التقليد فلكل  
النظر استماع واما العبد باخلاقه فالحق الحق بالاباء وقد سعت في بوب  
المقاصد في الاقلام وانما افنخ في الجناح في الكلام فانا المقاصد انفسها  
تأمله فكم من اما يجمع تفسير اللفظ ووقت المعنى فمعلق نظم ونظم  
لهم وقد كتبت في سوي من اقلام ايام الصيف ما خلا به من المطبق في حيث  
اشتهت فعد عاني عنها عواني اخلا ما حجت تحت عليها عنا كرا لنيان  
انما سرودت انما له قربة بزت في عطف وشدت عضدي بعد ان  
انما ما جئت بخدمته مع ما وجدته في افكار المعمرين والمباركة ما وجدته  
ان الحق والبنية في سعة النور في الحق بالانوار في الحق المعاني بهمة في حفيظ  
التقليد في اذنه في الحق المتصور اذ ان الكلام جله ووقفه الموفق لكل  
في حق حقه وقليل ما في ان اكثرهم جاعلون او متجسسون والله حق الحق  
بكلامه ولو كره المبطلون في ان كنت بغيره في الزمان والله في الاول انما تمحل

4143/24

ان اذق لك لكرمه من جابات فكره وتناح فرحتي انكم يعرفون قدر ما  
ويقتضي مدركا وكل محلهما وعتق وعتقها وحلها فانما سكتنا لا يطبق الا طبقه و  
نقد لا لا يوافق الورد في الترحيم به في اللفظ في يوم الورد من جزاوسه  
الطلب لها بعلا يكون لها كفوا واعلا الاله في ماوى الاسمان في عالم  
الصواب وصدق ماوى الاستشانه في اول الاسباب اعز الاصل في  
انما اسم هذه العقلة سمى في موضع البيان واكوا في هذه النجاسة في مبدية  
مقا سيدانه فان بل اورد في سبيلك من ان اسم على صفاتها في القاب  
السلطان خليفه الرحمن اعني في حصة الله تعالى في مبدية السلاطين في العلم و  
ومر به المعارف واليقين في حصة الله تعالى في احوال الكفرة العظام و  
حوزة الامانة في مقام سدا من الشكر والطغيان قرضي وكري خاتم طي بالايك  
ونحن في مقاصد حقه وحكمه انما نحن في ساعده الاله في انوارنا  
بالنسبة الله عاير ويكبر عن صوت الصواب قرضي الناس بعد الله  
امام امير المؤمنين عمر الخطاب انسي الناس حلقه بنى العباس في قباله  
وكامل السيرة وعلم الهادس تغوت بزعام عتبه جباة الجباة وتناح  
طاعت دون سادات عظيمة رقاب القياس استوى على عرش الخلافة  
محكم على اعتناق من فاروق حوله الوفاق باليف والدم المهرق بتاثيره في  
القائمه في افق الاقبال فاو بر الحافون في بنية كفاية الظلم منتشرة في  
اصبح انوار سلطنة مشرقه على الممالك في الطول والعرض فخذ المعانر وظل  
في مهابة الظلال كما نرى استهوى استياطينه في الارض هو كائن في المطلق  
سلوات اشعة نوح تمام او كرام لم يركب سفينة نوح فلوله عام في امه  
ولا جام من اساس العدل بعد ما لم يبق منه الا ملك اللذان والربار  
البلوقع وطرن بهاس الفصل في ما صار من رتانه الاحوال احلاق  
الموافق في ريز الاسلام بقا طعي السيف والبرهان ونور باع  
الامان بساطع البيان والبيان ورت احلاق وافقه على الافاضل  
وقرت بلكا حلقه عيون الاماثل حوى في اشتات المناقب في  
يجمع في عصره في غير ما في شرو ولا عز و فليس في الله يسكن ولا في الملك  
المرحلق والقوى والقدر قرن في العرف في الموكيد بالمراسين في

الوزير

الافاق



السد بالجله لتبينه الوفاق لاقناء السعد يتبين المكن على اركنه اسيا ونيس  
 ودر هذا الحال لما تجلي ملك المناقب العظيم التي به عنوان الكمال فعمل  
 صورته الجليله في راء الخيال وترقى في مكانه المثار الى مشاعه الخيال  
 فتارة نجا بها اياه بسان المقال على طبق لسان الحال يامر به صاردين  
 اسم مقتله وجه افضله جو د على الام قوت به غير اعيان الهوى  
 فرحاً بما حواه من الاحسان والكرم من النجوم العاصم التي قبت به سماء  
 له من الخدم من شاعر وعرضه الدنيا على اليم الزايب قط على الارض  
 لم يرض ان الكمال لا اشتاناً وقد جمعت جميعها فيك من اجماع العلم و  
 هو السلطان ابن السلطان ابن السلطان ملاذنه نوع نوع الان  
 باسطا بالام والامان مفيضاً ذوارق العوارق على قاطبه  
 اسر الايمان فهو الذي انار مصابيح العلوم بعد انطفائها  
 ونظر رياض الحكم غيب بولها وزباب ردها واصلي اركان الفضائل  
 والمعالج بعد فداها ودرج اشواق الافاضل والاعاكر اسكادها  
 حتى جلبوا بهما يجمع العلوم الى حضرة في كل فرع تحقيق وصوامرات  
 باساعات عن الغنى الفهم الى سوره في كل بلد سحيق قوتها  
 باسم العالي المکتوب على جباه السموات العوالي رسماً خرمته  
 واخفت تحتها الامام طرانت الخافي السجابه الفطره الامان  
 واسراء النمله رجل الجاد الى سليمان فان وقع من خدام حضرة  
 مع موقع القبول والرضا فذكر غايه السوال ونهايه التيقن  
 والله ولا التوفيق وبين ازم التحقق

اعلم ان البرهان المؤد به الى هذا المطلب منجزة في مسكنه احد ما يتوقف  
 على ابطال الدور والسلسل والفرس كذلك بل يدل على ابيات الواجب  
 اولاً فيعمل منه الى بطلان الدور والفرس كما سير عليك لا حرم  
 رتبنا الى سائر على مفيد من بيان المسكن وما كانا ابياتاً  
 ان بعده فنقول المقصد الاول في المسكن الاول وهو طريق الطريق الاول  
 قالوا لا يمكن وجوب ما كانه كيات فان استند الى الواجب ابتداء او بوط  
 ثبت المطلب الاول لا يمكن وجوبه موجوداً ما كان واجبا او مكملاً استند الله  
 ثبت المطلب الاول فان رجح سلسله الاستناد في شي في المراتب واروا الى  
 تسلسل لعل له عند النهاية اذ كل ممكن له علم وجوبه نقول جميع الممكنات اما  
 ملك الا حاد حيث لا يشترعها شيء منها موجوداً او لو كان معدوماً لكان  
 جزء من اجزائه معدوماً فهو ان ما يوجد جميع اجزائه فهو موجوداً ونحن ما  
 اعتبرنا الا في ملك الا حاد الموجوده فقولنا لا يجوز ان لا توجد له العلم لا سيما  
 الا اعتباراً به المعروف فالجزء باسرها موجوده فقولنا لا يجوز ان لا توجد له العلم  
 موجوداً او لا يمكن ان لا يكون لا حاداً في كل واحد من الممكنات اما خوفه فم  
 وخصوصاً الى الممكن يمكن وكل ممكن فله علمه معلوماً ما ليس بالجميع او جزء منه  
 او امر خارج عنه والاول بضررون وجوب تقدم العلم على المعلول وامساع  
 تقدم شيء على نفسه والكتا ايضا بل لول علم الكل يجب ان يكون علم كل جزء لان  
 كل ممكن محتاج الى علم فلو لم يكن علم المجموع علم لكل جزء لكان بعض الاجزاء معلوماً  
 بعلم اخر فلا يكون ما فرض علمه بل مجموع وعده علمه بل لبعضه فقولنا وان كان  
 علم الكل جزء فلكون ذلك الجزء علمه نفسه وعلته واذا بطل القيد تعينه  
 الثالث فكون علمه امر موجوداً خارجاً والموجود الخارج عن جميع الممكنات  
 واجب لذاته وهو المطلب وعلى هذا المقدر يزيد مع عنه عدة ما تورد عليه  
 منها ان المجموع يشعر بالتناهي وما لا يتناهي لا مجموع له قابليات الواجب  
 لما يشعر بالتناهي يكون مصادره وذلك لما عرفت ان المراد بالمجموع الواحد  
 كنه لا يشترعها شيء وقد لو حلت ما امر اجمارنا لما فيها انه ان اريد علم وهو توارد الى  
 على معلول واحد

سماء اوله باعتبار  
 اننا راينا ان يتقدم  
 ثانياً في البيان وال  
 ثالثاً في الذكر وال

فكن

اي في الدور والفرس  
 حاد على المقدر من كماله  
 وكذا ابطال سوق  
 ولا يرد عليه ما في كونه  
 علة ما فوق المعلول الا  
 مستقلة كمن مثله منها  
 بان يكون علم المجموع الى  
 حاد على الدور وذلك الخ  
 السلسل عنه واحد  
 لا على مسقطه من اجله  
 السلسل فاعرفه ولا تتر  
 الذكر وبعض الاسرار  
 بعد ان علمت بمرامه  
 ايضا

فممكن المعارضه  
 ان يقال وان دل  
 على كون الخارج علمه  
 لعل على ان الخارج  
 علم وهو توارد الى  
 على معلول واحد

مظهر  
 في كل فرع تحقيق  
 في كل بلد سحيق قوتها  
 باسم العالي المکتوب  
 على جباه السموات  
 العوالي رسماً خرمته  
 واخفت تحتها الامام  
 طرانت الخافي السجابه  
 الفطره الامان واسراء  
 النمله رجل الجاد الى  
 سليمان فان وقع من  
 خدام حضرة مع موقع  
 القبول والرضا فذكر  
 غايه السوال ونهايه  
 التيقن والله ولا  
 التوفيق وبين ازم  
 التحقق







ان يار كل شيء فان جزوه اوله منه بالعلم لانه اكر ما شره فسلم ترج  
المرجوح وقد عرض علمه ما لم لا يكون علم المجموع نعم معني ان كان  
في وجوده من غير حاجة الى اخرج عنه فان العلم الاول والثالث للعلم  
وهلم يراوا وكذا واحد من الاتحاد على نفسها ولما لم يكن المجموع الماضي على هذا  
الوجه غير الافراد لم يحج الى علم خارج عن تحليل الافراد ولا امتناع في تحليل  
الشيء بنفسه على طريق توزيع الاتحاد على الاتحاد وانما في تحليل الشيء بنفسه  
ما لمرة سوا كان بسيطاً في نفسه او مركباً واجباً بان المجموع بهذا الاعتبار  
عين الاتحاد بالاسر ولو كان هذا الاتحاد ممكناً موجوداً كما ان كلاً منها  
ممكن موجوداً وكما ان الممكن الواحد يحتاج الى علم موجبة كقصة في ايجاد  
كل ذلك الممكن المتعددة الموجودة بحاجه الى علم موجبة كقصة في ايجادها ولكن العلم  
لا يمكن ان يكون عينها لان العلم الموجبة للشيء سوا كان واحداً او متعدداً  
حجب ان لا يعلم علمه في الوجود وفي المحل تقدم المجموع على نفسه والاختيار  
انما ومع بين تحليل كل واحد في السلسلة باخرتها وبين تحليل مجموعها في مجموعها  
والاول هو المنزلة في الذي نحن بصدده ابداً بالعلم بالعلم والتمسك بالبينه على  
بطلانه فانه بطرهم على اي وجه ورضي سوا في فرض في تحليل المجموع على  
تحليل الاتحاد بطريق الاول او غيره هذا خلاصه ما ذكره في كثير من  
مع تسميات ونفصلات في جعلنا لا عفي على الناطق وقتها ونحن نعيد النظر  
في تلك المقدمات للفصل من ما يليق منها بالنقض والابرام فنقول اما  
ما قبله في الشق الاول من الاول ان العلم بالعلم العلم العام يجوز  
ان يكون نفساً مع تقريرهم ذلك المنع في سائر تسميتهم والعدول الى دليل  
آخر وجزمهم بان العلم العام يجوز ان يكون غير المحلول لكونه غير واجب  
التقدم في الحق بنظر ادق من ذلك لان الممكن ما لا يجب له الوجود  
والعدم بالنظر الى ذاته فلو كان علمه ما به لنفسه كان واجباً بالنظر الى  
ذات العلم العام يجب وجود المحلول لا يقال انما يلزم كونه واجباً  
لولا يفتقر الى بجزئه الذي هو غير الواجب لاننا نقول الواجب الخارج

الموجود

هذا العلم العام  
هو الذي هو غير  
الواجب لاننا نقول  
الواجب الخارج

في العلم العام  
هو الذي هو غير  
الواجب لاننا نقول  
الواجب الخارج

من العلم هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته وهو صادق على ما يكون  
علمه ما به نفسه فليزم كونه واجباً مع بقاء العلم في نفسه لا يقال نحن  
نقدم بكونه الموجود اما ان كان في ذاته وجوده هو الممكن اولاً فهو  
الواجب فليلا يلزم ذلك لاننا نقول كقصة في وجوده في الواجب على بعض  
التسميات التي اعترفوا بصحتها وهو قولهم الشيء اما ان يجب له الوجود  
بالنظر الى ذاته وهو الواجب او علمه كذا وهو المسموع او لا هذا  
ولذلك ان يكون اذ غرضنا انه لا بد لهم من التفتيش عن هذا المنع  
مع انهم لم يقولوا بذلك الا في بعض المواضع المقدمة المنوعة والمطلوب على  
هذا المطلب بدليل اخر فاعلموا ايضا العلم العام اما غير العلم العام وهو  
العلم العام البسيط وذلك حيث لا يتقيدون بما يقع في المحلول كما في العلم  
بالنفسه الى المحلول الاول فلا يكون ارتفاع الموانع في العلم العام  
كما قالوا واما شمله على العلم العام وهو العلم العام المسمى ولا يمكن عدم  
اشتماله على غيره من ان احصاه الممكن انما يعطيه الوجود ضروري ولا ذلك  
حكوا بان العلم العام ضروري في كل محلول بخلاف ما سوا ما في العلم  
واذا تم هذا فنقول لو جاز كون العلم العام نفس المحلول فاما ان يكون  
علمه فاعلمه وهو في لوجوب تعريفها واسما في عدم شيء على نفسه وانما ان  
يكون شمله عليها فيكون جزؤه علمه فاعلمه مستقلاً وهو في ما تقرر لولم يتردد عن المحلول مطلقاً  
ذلك لا نفهم البتة ان العلم لا يمد الى حد ما حيثما كان الفاعل لا يجوز ان يكون  
المستعمل في العلم لكونه جزؤه وحج ولا يقع للعدول الى العلم العام عن المحلول في ذاته  
الى الفاعل المستقل فقد لا يحاذي كنهنا ان العلم العام لا يجوز ان يكون الفاعل في ذاته  
عن المحلول في الكلمات الصفة مع قطع النظر عن وجوب تقدمها في المجموع الا غير انها  
او علمها على ان الذي لو لم يكن الفاعل ولا خط بصر في العقل وحد الامر كما ان الاول فلا يلزم  
لكذلك مع قطع النظر عن ذلك فالآن بقي لنا تفحص عن حال العلم العام ما به العلم العام ليس بجار  
في التقدم فانه وان لم يوقف البتة ان علمه فهو في حد ذاته من المطالب بكونه العلم العام يجوز  
وهذا المعصود وان كان قريب المراد فهو جود المراد منته به الاغراض واجبا في بعض الحالات  
متغير الارباح ما ذلك القاصدون الله منها مجباً كلام انما لا يكون فاعلمه بغيره  
المراد

ايقوتوا

الاول

ما سوره  
في ان علمه  
بان يكون

في العلم العام  
هو الذي هو غير  
الواجب لاننا نقول  
الواجب الخارج











*[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]*

تفاهة

و قسم بالان الكلام  
 الى بقى الغائب الا انهم  
 معذور العلم المستعلم  
 و قسم بالان الكلام  
 الى بقى الغائب الا انهم  
 معذور العلم المستعلم  
 و قسم بالان الكلام  
 الى بقى الغائب الا انهم  
 معذور العلم المستعلم



مع لن أكثر العاشر منه الواجب قال وعلى الأول اعني لن يكون في الجملة الاول  
 امر خارج عن اليقين فاما لن يكون في كل الامر معناه في العلة الفاعلة او لا  
 المعية معها وعلى الثاني العلة الفاعلة اما نفس العلم اليقيني او بعضها اذا تضمن  
 الا والعلة الفاعلة لا تعتبر فيها زائد خارج عن الجملة الثانية فعلى الاول يلزم ان يكون  
 بعض الشيء مع غيره علم تام لها وشرا في شيء علمه لنفسي الا لا يلزم في تقدم  
 على نفسه بمرس او قول من ايقام ساد على ما قرره من عدم وجوب تقدم العلة  
 العامة وجوار كونها عن المعلول بل اللازم في هذا الشق عدم الشيء على نفسه  
 بمرتبته بناء على ذلك والى استدل في بعض كتبه على عدم اعتبارها ببعض ما ذكر  
 منها قال وعلى الثاني يلزم لن يكون بعض الجملة الثانية مع امر خارج علم تام لها ولا يخالف  
 في هذا الوجهين السابقين قول تقدم الوجه الاول منها لن العلم العامة علم لا يتوقف  
 المعلول على امر خارج عنها والمعلول منها يتوقف على بقية الاجزاء وعلى خارج  
 عن ذلك البعض الذي هو العلم الفاعلة مع الامر الخارج وهو علم اذا اللازم  
 في كون العلم الفاعلة بعض الاجزاء عدم دخول بقية الاجزاء في العلة الفاعلة  
 ولا يلزم منه عدم دخولها في العلم العامة فاعرفه واما الوجه الثاني فنقد ما سبق قال  
 وعلى الاول اعني ان يكون الامر الزائد معية في العلة الفاعلة فاما ان يكون في  
 فاعلة منها او جزئيا وعلى التقرير من كون موجودا جزئيا ان الفاعلة المؤثرة  
 في الوجود واجزائه تكون موجودا وذلك الامر الزائد الموجود الخارج عن جميع  
 المكونات لا يكون مكنيا واللام في الخارج عنها ولا اعتنى لانه موجود فتعتبر لن  
 يكون واجبا لازما ولكن لا ينسب الجملة العامة الى العلة الفاعلة وينساق  
 الكلام الى اخره اقول لا يتأتى منها ابطار اجزائه بشئ في الوجهين اما الاول  
 فظ لا ان العلة الفاعلة لا يلزم الا لا يحتاج المعلول الى ما عداه اذا احتياجه  
 المعلول الى الاجزاء لا يحتاج كون العلم الفاعلة علم فاعله واما الثاني فالكلام عليه  
 كما الكلام علمه هناك فان حدث الاول به قد عرفت ما فيه وعرفت ان الفاعلة الفاعلة

هذا العلم العام لا يتوقف على العلم الخاص بل العلم العام علم لا يتوقف  
 على العلم الخاص بل العلم العام علم لا يتوقف على العلم الخاص بل العلم العام علم لا يتوقف  
 على العلم الخاص بل العلم العام علم لا يتوقف على العلم الخاص بل العلم العام علم لا يتوقف

الفاعل لا يجمع مجموع فواعل الاتحاد وكل واحد من الاتحاد معلول للسلسلة  
 المتتالية فاما فيكون مجموع تلك السلاسل يكون علم فاعله مجموع الاتحاد وليس  
 بهذا المجموع مشترك في العلة القريبة في تلك الاتحاد فاعله لن يكون اول  
 فذلك اذا احتلت بجوانب المقارن كشفت حجاب الخفاء عن جليلة الخار  
 لاح كل لن الحاصل في جميع تلك الانظار والابحاث لن التردد سواء وقع في العلة  
 العامة او الفاعلة المستقلة فكونها عين المعلول بل وكونها خارجا بغير العلم  
 لكن البيان في ابطال الاجبة سواء كان التردد في العلة العامة او الفاعلة وفيه لا يكون كون  
 المستقلة لما عرفت من لن العلم العامة لا يجمع لهذا المعنى هو حاصل جميع علمه الواحد اعتقادى وافق فلاما  
 واحد ولا شك لن علم كل واحدة سواء كانت سلسلة المتتالية عاقلها بلا واسطة فيكون ابيات الواجب فلاما  
 مجموع تلك السلاسل علم تام لا يجمع ولا يرد ما يؤلف من احتياج المعلول للمعلول  
 الاخر لما تحقق في لن علم المجموع لهذا المعنى هو مجموع جعل الاتحاد علم تام  
 المعلول الاخر علم شئ في الاتحاد فلاما دخل فيه علمه وبقية النظر  
 السابق والى سبحانه اعلم وقرن بعضهم بوجه آخر وهو ان المؤثر القريب  
 في كل مجموع هو جميع اجزائه لان المؤثر العام هو ما يتقدم على المعلول بالذات  
 ويتبع انعكاسه وجودا وعدما وجميع الاجزاء بالنسبة الى المعلول كذلك  
 فيكون علم تام فانه اذا قرر من ان فعل السلسلة الموجودة في القيمة المتتالية  
 متفكره الى علم تام فكونها مكنية في حش المجموع ومن حش الاجزاء جمعا وعلمها التام  
 القريب من اجزائها ما يسهل ما تقدم من معية المؤثر العام القريب ومن ايضا مكنية  
 مقفورة الى علم تام كذلك وعلتها اما بنفسها او بعض اجزائها او خارج عنها والاول  
 حال لا سلاسلها تقدم شئ على نفسه وكذا الثاني لما قرر من ان العلم العامة القريب  
 لكل مجموع هو جميع اجزائه وكذا الثالث لان كل واحد من اجزائها مستند الى  
 علم العامة القريب الموجودة في السلسلة فلو استند شئ منها الى امر خارج  
 لزم تواردها على متعللين على معلول واحد وهو يوجب ويلزم من فساد الاقسام  
 كلها امتناع وجود السلسلة المفروضة لا سلاسلها الخلف المذكور وهو وجوب

وهذا العلم العام لا يتوقف على العلم الخاص بل العلم العام علم لا يتوقف  
 على العلم الخاص بل العلم العام علم لا يتوقف على العلم الخاص بل العلم العام علم لا يتوقف



استنادا الى العلم مع امتناع الاستناد وما ورد عليه النقض بالادلة الاخرى فانه متقدرا  
 ويتبع خلف المعلول عند مع انه ليس مؤثرا فاما اول الاتحاد باسرها عن المعلول فلا يكون  
 مؤثرا فيها لانها لا يجوز كون المؤثر في الجموع عينه فلم لا يجوز ان يكون علم الاتحاد بالاسم  
 ايضا غيرا فاجاب عن الاول بان المراد ما ساع خلف المعلول عند النظر الى ذاته واداء  
 الاخر لا يمنع النفي عند النظر الى ذاته بل لا سلاسة كايه الاجزاء في حيث ان اجزاء  
 ومع التماثل كخر في الاجزاء متقدم بالذات على الجموع والمتقدم بالاسم لا يكون  
 نفس لما في المركب في الواجب اتحادا بالاسم والجب والجموع يمكن ان تكون  
 جميع الاجزاء عين المعلول فان لم يكن قسما للعلل اما مادية وصورية كقول سماع  
 لن يردوا المعلول في انقسام العلل والمفرد من الوجه لن يسلم الحكيم الغير المتما  
 لما علم في الاتحاد بالاسم ومع مخالفه الجموع كعلم الاتحاد بالاسم لا يكون لها اول كانت تعلم  
 لكانت اما نفس الاتحاد بالاسم او جزوا وموجود او خارج عنها هو ايضا لان الخارج  
 لو كانت علم الاتحاد بالاسم كعلم الشيء في الاتحاد معلولا لغيره وفرض الاتحاد  
 بالاسم مستلزم ان علمها الموجود في السلسلة مف افق وانف خيرة ما سلف بها الى ذلك  
 شبهة يمكن ان يتقدم بها بالاسم لا يتم ان يكون متقدما كما ذكرنا في جموع الواجب ان يكون  
 واجبا في نفس العلل في المادية والعلوية لا يباين كون مجموع المادة والعلوية على النحو  
 المعين عين المعلول على ان التعيين ليس في مجموع المادة والعلوية بل في كل منهما  
 كما مر فان قلت الجموع التي لم يجز في هذه الهيئة الاجتماعية كعلمها لا يحال وكذا وان  
 في الاتحاد علم مادية فكيف يكون جميع العلل المادية عين المعلول قلت كونها علم  
 مادية ومقدما لا يباين كون الكل في مجموع علمها لعدم اعتبار العلوية فيه ونقول بعول  
 فقول لا يمكن ان يباين في غير اتحاد في غير ملاحظة الهيئة منها وعلى علمها كعلم واحد من ان  
 نقول الان اننا لا نرى ان لا يكون حقيقته الاما الواحد وكل الواحد فكيف يتوهم  
 كون الواحد من مع العلم له فيتوجه فانه ظاهر من الوجه للحق الطوسي واعتبر  
 علمه الكاشي يمنع المقدم القائل بان علم الجموع في الاتحاد بالاسم مستلزم بانها في  
 فاجاب عنه ماله لم يكن المذكورين ويعتقد الكاشي على الجموع ان علمها فاسم الشرائع  
 بينهما انما في الكلام على ان من غير فصل فلا فصل من الوجه في العلم المقدم وان انما في العلم المقدم

اول

الطريق التي لو كانت الموجودات باسرها ممكنة لا يحتاج نحوها حيث  
 لا يثبت عنها شيء من احادها ان يوجد معلول في الاتحاد ان لا يستد وجوه  
 شيء في الاتحاد الا الله او الله ما هو صادر عنه فكلون هو الموجود للكل ابتداء  
 او بواسطة هو منه ايضا وذلك الموجود بل من ان يكون ارتفاع الكل بالكلية  
 ما لا يوجد ولا شيء في الاتحاد اصلا متيقنا بالنظر الى وجوهه اذ العلم ما لم يكن  
 وجوه المعلول منها لم يوجد ولم يمتد ما ساع عدمه حيث لا يمكن ان يتصرف  
 الله بعدم اصلا بوجه في الوجوه فكلون جميع الوجودات مع العلم بالعلم  
 لان عدم كل شيء سلاسة لعدم الجموع فاشي الذي يكون جميع كل الاتحاد كذا  
 يكون خارجا عن الجموع لا في ذاته ولا في خلافه لان عدم اشياء منها ليس متيقنا بالنظر  
 الى ذاته والوجود كان واجبا لذاته واخراج عن مجموع الحكيم كونه واجبا فلو كان  
 الموجود باسرها ممكنة كان الواجب موجودا وهو خلف مع انه مطلوبنا اقول هذا قريب  
 من طريق الاول وفيه ما فيه لانا لان اصحاب الجموع انما يوجد متعلق بالجمع المذكور  
 بل يقول صاحب ان يوجد معلول بالجمع الا في ذلك وهو ليس لا سند امتناع  
 عدم شيء في الاتحاد الا الله او الله ما هو صادر عنه او الله ما هو بجزوه ونقول  
 لنا العلم الميسر التي بها تمتع عدم المعلول غير خارج عنه قوله والكانت نفسه  
 او داخله علمنا غدا وكما ومنه كونه واجبا لذاته وانما لم يزل علم هو العلم  
 بها مع عدمه وكونه سببا لا امتناع عدم المعلول لا يباين ان يكون له انما سبب  
 مع عدمه بالجمع المذكور بان لا يستد وجوه شيء الا الله او الله في ذاته او الله  
 ما هو مستلزم علمه ذلك كفي في ابواب العلم وكما في المعدل فيقال لا بد  
 من علم لما كتب وجوه المعلول ومع عدمه علمه كذا هذا الغرض المذكور في اذ لا شيء  
 حب وجوده ومع عدمه علمه في هذا الغرض ثم يجب ان نلاحظ ان المقدم القائل  
 بان ما يمنع عدمه بالنظر الى ذاته واجب الوجوه ضرورة مع يجوز ان يكون العلم العام  
 نفس المعلول والخاص بالخاص العلم التي بها يمنع عدمه جموع السلاسل والافضل  
 كما مر في الطريق الاول العلم انما لم يوجد واجبا لذاته لم يوجد واجبا  
 لغيره فلا يوجد وجوه اصلا اما الاول فلا بد لو لم يوجد الواجب لا يخص الموجودات



والحكمة ولا يمكن ان ارعاها باسرها مع بالذات لانها باسرها ممكنة  
 ولا غير لما سبق في ان الغير الذي يمنع دفع الجميع بالكلية لا بد ان يكون  
 موجودا خارجا عنه واجبا لزاما والمفروض عدمه واما ان كان هو الذي لم يوجد  
 واجب لزاما ولا غير لم يوجد موجودا أصلا لان الشيء ما لم يكن موجودا  
 على ما ينبغي في الامور العامة القول فقولنا حال في بطلان شق الواجب بالغير  
 ان ما سبق في الطريق الثاني فانها معارفا ان لم يرد بها كمال على ان حال الواجب  
 بغيره لزم ان يكون ذلك الحيز واجبا لا يخفى اننا لم نوجب ان ما يجب به وجوده  
 الغير كمال ان يكون واجبا ولم يتبين ملك المقدمه غير مبني هناك فالاول غير جائز  
 والكلام في الموضوع غير تام لا يحتاج الى هذه المقدمه التي ليست بينه وبينه  
 والوجه في السان لسلك المقدمه ان كان ما يجب به وجوده الغير لو كان ممكننا لم يمنع  
 ارعاها معاذ لو امسح فاما لزاما وهو خلق واما لعلمه وقد فرضت معدومه  
 ولم يلزم منه ان اشياء لا تطول فرض مع اشياء علمه وحقه ان محاله عدم  
 المعلول اما لذات العلم بان مع عدمه لزاما او بشرط وجود العلم فان عدم  
 المعلول مع وجود علمه في الاول مفقود منها لا مكان العلم وكذا ان كان  
 الفرض عدم العلم والمعلول مع الاسترخاء في ان الواجب بالغير في قوة الشرطه  
 مع انه لو وجد ذلك الغير وجد وجوده ذلك الغير منزله وضع المعدوم فاذا كان  
 كل واحد واجبا بالغير غير مبني ان واجب لزاما كان منزله شرطيات غير متساويه  
 غير مبني ان وضع مقدم ولا يلزم وجوب شيء منها فليس بالعامر الصافي  
 والتوجه اللائق فانه كما يدق في مركز العام لزم انه ان كان  
 لو انظر الموجودات ان الحكومات لم يمنع عدم شيء منها ولا جمعا لانا اذا فرضنا ان  
 تلك السلسله باسرها لم يلزم منه في اصلا لان امساح عدم منها انما كان لا مساح عدم  
 الذي فوقه فانه هنا عدم شيء منها مع وجوده ما فوقه ولما لم يكن شيء ما فوقه منع  
 عدم لزاما فاذا فرضنا ان مع وجوده لم يلزم منه في اصلا لانها ليست بالذات لزاما  
 ولا بالضرورة اذ مع انها ممكنه معدومه في هذا العرض والاحتمال لو انظر

الموجود في الحكمة كان عدم كل شيء الوجود مع بقاء ما فوقه منعنا او يلزم في خلاف  
 المعلول في العلم تلك الحكومات بالاسس لا يكون منعنا او شيء ما لم يمنع احدا  
 عدمه باسرها لم توجد فلا يكون السلسله موجوده وقد فرضت بهب وانما تحقق  
 ذلك علمت انه اقوى الطرق الواقعة في هذا المسلك واقر بها ولا خلاف في انه  
 لا تفاوت بينه وبين الطريق الثاني لا بتفسيره امتناع عدمه الى وجوب وجوده  
 في ان ما كانا بعد العلم بالاول فقد اخل وانما الموفق لتحقيق الحق وبينه وبين  
 الصدق الطريق الرابع وسولنا كمن ينفع لا يستقل بوجوده ولا يخلو اما لا  
 فله في ملاحظ مفهوم الحق واما الثاني فلا بد من دفع الوجود فلو انظر الموجودات  
 لزم ان لا يوجد شيء اصلا لان الحكمة ولان كان متعدد لا يستقل بالوجود  
 والاحتمال واذ لو لا وجوده ولا اجاد فلا يوجد لزاما ولا بغيره اقول  
 في حكمه بناء على ان المقدمه الاولى باسرها ليس كان المراد بعدم الاستقلال  
 احتياجه الى الغير ولا يلزم المطر جواز ان يكون ذلك ممكن ايضا وهكذا وان  
 اريد عدم الاستقلال في جنب مع انه يحتاج الى ما لا يكون ممكنا فهو اول  
 المسئلة هذا ولو اخذت المقدمه القائله بان ما لا يستغنى عنه لا يخرج ام  
 خارج لا يستغنى عنه جميع احاد عن امر خارج عنه بربهم حارسه لا يوجد كنه  
 الاجري في الملاحظة تزييل ثم انهم بعد اثبات احتياج السلسله المفروضة  
 الى الواجب قالوا ان ابطال السلسله الواجب يكون طرفا للسلسله  
 لانه مرتبط بها وليس في وسطها والاولى ان كان معلولا في حكم الحكمة ولم يتبين  
 بان السلسله اذا لم يكن في وسطها يكون طرفا لها بالضرورة فينتهي السلسله عنده  
 واعرض عليه بانه يجوز ان يكون علمه للجمله لا للاحاد فيكون مرتبطا بالجمله الغير  
 المتناهيه غير واقع في نظامها فلا ينقطع به السلسله واجب عنه بوجهين  
 الاول انه قريب من ان كل واحد من تلك السلسله منع اخلول بدون ذلك  
 الخارج فلا اقل من ان يكون موجودا بواحد منها ابتداء فيكون واقعا في نظام  
 السلسله كذا قيل فاما ملزمه في ان لم لا يجوز ان يكون علمه منسما بالولي  
 مع ما فوقه فلا يكون طرفا للسلسله بل ما هو ذا مع بعض السلسله في علم  
 كل منها

ان الواجب بوجوده  
 لا يمتنع من وجوده  
 فيكون له وجوده

في الغير



وكتب ان هذا قد فهم من كلام  
الشيخ الاضواء لا ان يحب  
قروفت ان اى اى اى اى  
ان يكون علم الواحد منها  
ما ان يتوارى ان لم يعلم  
لما حرم منها ان لم يستغنى  
فثبت ان يكون علم الواحد  
كما قال الشيخ قبل ان لا  
نقل الى مع امر زاور الحق

اول

اصلا فيقطع بانقطاع التوهم ولا يجري فيه التطبيق خلاف الخواص فانها  
وان لم يمتنع في الوجود فقد ضبطها الوجه الخارجي وليس موهوما محضا  
فما لم يمتنع واما مرتبة الحكماء فيجب في الخواص ان لا ينطبق التوهم في الخارج  
مور الخواص فيكونا المتيقن طبيعيا او وضعيا اذ الامور المحدودة في الخارج مطلقا  
لا وجودا لاحادها الا في الزمن ولا يوجد في الامور الغير المتناهية منها مفصلا  
حتى يجري فيه التطبيق والامور المتعاقبة في الوجود ايضا كدرك الوجود للشيء  
الغير المتناهية منها اصلا في الخارج ولا في الزمن مفصلا والجمعة الغير المتناهية  
لا يجري فيها التطبيق ايضا لجوار ان يقع احاد كثيرة في احدها بازاء واحد في الاخرى  
اذ ليس لها نظام حتى يتلزم تطبيق المتتالي على المتتالي الباقي على الباقي  
والتسلسل فلا بد في التطبيق منها في الزمان لا في العقل كدرك واحد بازاء واحد في العقل  
لا يقدّر على استحضارها لانها لم مفصلا لا دفعه ولا في زمان متناه فلا يتصور  
التطبيق بين السلسلتين باسرها بل يقطع بانقطاع الملاحظة واستحضارها  
بتوهم التطبيق بين الجبلين المتدرجين على الاستواء وهي اعداد اخص في  
يكفي في التطبيق بين الاولين تطبيق طرفيهما اذ يلزم من ذلك وقوع كل جزء في  
احدهما على جزء في الاخر على المرتبة ولا يكفي في اعداد اخص بل لا بد من افراد  
كل بازاء معانله من ما ذكره وهو تعالى لا يقول الا ما يتوقف التطبيق على  
ملاحظة الاحاد مفصلا او يكفي ملاحظة حطتها بمجمل وعلى الاول على التطبيق في  
المرتبة ايضا وعلى الثاني يجري في غير المرتبة ايضا فاما علم انه لا يكفي في كل شيء في الجملة  
ان الله ما لا يكون بانه شيء في الماهية او لا وعلى الاول يلزم الانقطاع  
وعلى الثاني المساوي ووجه النقص عنه على ما سنخ للخطا انه يمكن في غير المرتبة ان  
تخار الاول ومنع لزوم التماثل لان الزمان ربما يكون في الاوسط واما في المرتبة  
اذا طبق الطريق على الطرفين فلا زمان في جانب التماثل ولا في الاخرى  
ان تساوية الاتحاد معلوم كنه في الجانب الاخر لزوم تساوي قطعا توضيح ذلك  
الجملة لا يمكن في زمان احدهما على الاخر في جهة التماثل والتطبيق فيعمل تلك  
الزمان الى الجملة الاخرى فليعلم الانقطاع فليعلم ان غير المتناهية الغير المرتبة انما هي



الحكمة والاعتدال في كل شأن

ونظام لم يكن التمسك بحث يظهر انتقار تلك الزمان اما الجمل الاخرى فلم الا ان  
ثم اقول الامور الغير المتناهية مطلقا سيلم الامور الغير المتناهية المرتبة بيان ذلك  
ان اتحاد تلك الامور ليس كانت مرتبة فذلك ولكن يمكن اتحادا مرتبة فلا يمكن ان المجموع  
متوقف على المجموع اذا سقط عنه واحد وكل المجموع علم اذا سقط منه واحد وعلم  
جرا فكل واحد من تلك المجموع متوقف على المجموع السابق وهكذا الى غير المتناهية فالامور  
الغير المتناهية مطلقا سيلم الامور الغير المتناهية المرتبة فبحر التمسك بين المجموع  
اذ هي امور مرتبة موجودة في الخارج على فرض وجود الامور الغير المتناهية فان  
قلت اللازم في التطبيق بين المجموعات سابع المجموعات لانها بمنزلة الاول  
المرتبة واللازم سابع الاتحاد والمجموعات الاول كيف وكل في تلك المجموع  
متمثل على اتحاد غير متناهية قلت بل يلزم سابع اتحاد المجموع الاول ضرورة على  
ان على فرض سابع المجموعات ينتهي بعد اسقاط الاتحاد المتناهية الى علة المجموع  
المتناهية الى مجموع لا يكون مجموع اقلمه وذلك هو الانسان فلو لم يزل على ذلك المجموع  
السابع الا بعدد مناه وسو علة المجموعات فليسا مل الفطن في هذا المقام قانا  
لم تنطقه الكلام سيرا للقدرة الا زمان العجبة وفرضه لور الا فكار الرقيب والمختص  
ان في اشراط الترتيب ما م مفصلا واشراط اصل الوجه عام لان البرهان  
انما يدل على ان السلسلة الغير المتناهية يتحمل وجهها والسلسلة المعروفة الاتحاد  
باسرها غير موجودة واما اشراط الاجتماع في الوجه فقد يقال ان السلسلة الغير المتنا  
في الامور الغير المحتملة في الوجه غير موجودة اصلا لعدم اجتماع اجزائها في الوجه  
وابرمان انما يدل على عدم وجودها فلا منافاة بينهما ومن مقتضى البرهان فيشرط الا  
وقد مر اننا فرضنا وجودها في مجموعها فالتطبيق وقد يقال ان السلسلة الغير المتنا  
وان كانت غير موجودة في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة الى  
في ازمنة وجودها فكلها باطل الصاوق لم قبل ان النفوس الناطقة منها ترتب  
باعتبار وحدتها في زمانها وانما نفس الامور في زمانها الموقوف على الارب  
المولود بها لزم فيها ترتب بالجمع واجب في الاول بوجهين الاول ان  
ترتب حدوثها لزم كوازن كثر حتمها في زمان وحتمها اخرى اقلا وكثر في زمان

حاد

المعاد

اجتماع

مبدء

آخر

اخر اقول فيه نظر لانه على تقدير قدمها بالنوع وبعاقب افرادها ازالا وابدالها هو  
مذهبهم بوجوه الامور السلسلة منها غير متناهية مرتبة في حدوثها فيجوز البرهان فيها  
ولا يضر معارضة حتمها اخرى لا اتحاد تلك السلسلة التي انما اذا اخذت منه بحسب  
ازمنة حدوثها لم يكن مجموع هذا الاعتبار فلا يكون مجموع الاتحاد في تلك الحتمية  
اقول فيه نظر لان اتحاد السلسلة مجموعها لما ترتب باعدادها فيجوز فيه التطبيق  
او كفي في التطبيق كونها اذا اوصاف في نفس الطباق كل منها على نظرية اخرى  
على الانشاق وسوا حاصل منها فاما نقول الجمل الموجود منها اليوم متمثل على  
الحادث في اليوم والحادث في اليوم السابق علمه وهكذا فطام في الحادث  
في اليوم السابق حتمه وتبسطها على الجمل المبتدئة في الحادث في اليوم فتطبيق  
كل مرتبة في سلسلة الجزاء على نظرية سلسلة الكل ونسوق البرهان انا اخره الوجه  
اما لازم لبراهنه ان لم يطبق على عام الاول انقطعت فانه يجوز ان يكون علم  
انطباقها عليها ليجزى في توهم معاملة اجزائها باجزائها لا يكون الاول طول في  
في جهه عدم التمايز وقد يفرض البرهان للاتحاد في الوجه في سلة العبادات ومن ان  
البانه اما ان يسبق الاول على نظرية التطبيق او لم يتفرق او اما لكل العبادات  
ومن ان البانه اما ان يصرف عليها انما قابله للتطبيق على الاول او لا يصرف عليها  
ذكر واضعها على الاول بانها لا هي اسحاك كونها في بعض من الازمنة تقدره التطبيق  
فان التمسك في غير ان سيلم على الاول لا يلزم من انقطاعها على نظرية التطبيق  
انقطاعها في الواقع وانما يلزم ان يكون تعدد التطبيق واقفا وبنوع  
وعلى البانه باحصاء اشق الكا ولا يلزم من عدم قبولها للتطبيق انقطاعها  
لجواز ان يكون عدم قبولها كقول غير متناهية الازمنة في اليوم في تطبيقها  
ولا انقطاعها وانت جبرها لسياد من هذه النوع لا يخفى على الذي قد مناه  
في سوق البرهان او لا يخفى بالتطبيق الا ان العمل بالاحاطة شيئا بازاء  
شيء ولو على وجه الاجمال ولا يخفى ان العقل كنهه ان يلاحظ كنهه اتحاد  
احدى السلسلة باراد واحد في الاخرى على الانشاق وتلك سيم الكلام  
اخره الا ان يكون بازاء كل في الاول شي في البانه اول والا اول

الكا

البانه



سلم للمساوي والكتا سلم المطر واما ان من هذا المنطق في غير المرتبة ايضا  
قدرا الكلام عليه وقد عرفنا ان آثره في العلم المنوع وكل ما لا يتصور العلم  
حيث يكون الاصل في بينهما في الواقع والفرق والنقصان في الجهة التي يملك  
الجهة غير متماثلتين وضمانان يقال ان كانت علل ومعلولات غير متماثلة في جانب  
التصاعد لكانت تلك المراتب ما خلا المعلول الاخر سلم العلل الغير المتماثلة  
ما عيار وحيثها سلم المعلولات الغير المتماثلة باعتبار آثرها في السلسل ان  
العرض فقط بل في الواقع الضمان كذا واحد في تلك المراتب على وجه معلول  
ولا سكرانه لا يطبق على تلك المراتب على معلولها بل انما يطبق على معلول علته  
الذي هو نفسه فاذا جعلت احد تلك المراتب مبردا ووسطا للتصاعد مع ما بقي  
السلسلتي وجب ان ياد مراتب العلل على مراتب المعلولات بواحدة ابر او الابلط  
العلم والمعلول وارتفاع وجوب المقدم والناظر لللازمين لهما ضرورة انه لو لم تزد  
العلم لكان شئ في العلل منطبقا على معلوله فلم الخزور الخزور وقس على المعلول  
الغير المتماثلة فان البرهان في هذه النواحي هو لازم على تقدير عدم التساوي ان  
يكون الكل جملة متماثلة منها على خارجة على كل حال واسلم في السلسل الغير المتماثلة والاولى ان  
يكون وراي الغير المتماثلة علم ولذلك نرى بعض الماهرين سدا البرهان بانه لما زاد سلم  
المعلولات في جانب المبدأ بواحد هو المعلول الاخر وجب ان يبرر سلم العلل بواحد  
في الطرف الاخر وانما جبر ان مواترك بهما البريل وتسمى برهان التصانق الذي  
بان في كل من في وجه الابراد على سدا البريل اقول يمكن تقديره بان يوجه آثر  
و هو ان يقال تلك السلسل ما خلا المعلول الاخر علل غير متماثلة باعتبار آثره ومعلولاته  
غير متماثلة باعتبار آثرها في المعلول الاخر مبردا السلسل المعلول والذى فوقه مبردا  
العلم فاذا فرضنا تطابقها حيث يطبق كل معلول على علمه لازم ان يبرر سلم المعلول  
على سلم العلم بواحد في جانب التصاعد ضرورة ان لكل علم فرضا لهما معلول وحيث  
بهذا الاعتبار واحد سلم المعلول والمعلول الاخر في اخر جانب المبدأ سلم المعلول  
وون العلم فلم يكن تلك الزيادة جبر التطبيق في جانب المبدأ كان في الجانب الاخر لا حاله  
لا مساع كونها في الوسط لان في النظام فلم ان يوجد معلول دون علم سابق وهو  
مع انه محقق للمر وسوا الانقطاع الطريق التي برهان المضائق وتقرره لو سلمت

العلل الاخر النهاية لزم زبانه عدة المعلول على عدة العلم والكتا بط بيان الملازم  
ان احاد السلسل ما خلا المعلول الاخر لهما علم ومعلولهما في كفاية عدد ومما في حقه  
وهي معلول معلول الاخر زبانه عدة المعلوليات الخاصة في السلسل  
على عدد العلل الواقعة فيها بواحد وهذا البرهان في سلسل المعلولات  
بل في سلسل المقضا في كفاية البوق والبنوق اقول هذا البرهان على تقدير التسل  
في احد الجانبين فقط واما على تقدير التسل في الجانبين فقد يتوهم علم جبر يانه  
لوان العلم والمعلول غير متماثلين فلا يلزم علم كفاية فيهما ووجه هذا التوهم  
ان اذا اخذنا سلم غير متماثلة في معلول معين وتصاعدا في علم الغير المتماثلة  
فلا بد ان يكف عدد العلل والمعلولات الواقعة في هذه العظم متكا فيه  
ضروره ان العلم في الصافي المعلولات الواقعة فيها لا يمكن ان يكون فيما  
على تلك العظم في المعلولات وموط فاقم الطريق الثالث البرهان العشري  
وتقرره متماثلا للمحضورين حاصرين فيكون الكل متماثلا لان الكل لا يبر  
على ما بين المبدأ وكل واحد الا بالطرفي واعتبر على ما لا يمكن من سابع كل  
واحد اجزاء السلسل الواقعة في المبدأ من سابع السلسل باسرها فان هذا الحكم  
في قبيل ان يقال ما بين آت اقل من ذراع وما بين ب آت اقل منه فلهذا ان يكون  
لنا كقول ما بين آت اقل منه فانه جبر صحيح واحب عنه ما بين ليس في هذا القبيل لان المبدأ  
مفالك واحد خلافا في المال بل في جبر ان يقال ما بين آت اقل من ذراع وكذا  
في آت فان لم يكن انما اذا اخذت مع الواقعة بينه وبين آت يزيد على الاقل في راع  
الا بالطرفي وهو حكم صحيح وقدر نظر لان الحكم في عدة العلل بتي خلا في الصول  
المحوش عنها اذ لا يلزم من كفاية كل جزء في الوجود بين النقطتين سابع الكل  
كونه غير واقع في الطرفي وقدر جوابه ان سدا البرست وصاحب القوة  
القدره يعلم ان مفالك واحدة في العلل في الطرفي يحيطان بما عداهما وان  
لم يتحلى تلك الواحدة عنه ولم يكن له الاشارة اليه على التحين اقول الفظ  
اللييب يعلم في هذا الاعتذار فان هذه المقدمة اعني وجوبه توسط الكل  
بين المبدأ وواحد ليس اجلي في المطر حتى يشبب او ينبه على بل يكاد



العلم في ذاته لا يتوقف على غيره  
 بل هو الذي يتوقف عليه غيره  
 فيكون العلم في ذاته هو الذي  
 لا يتوقف على غيره في ذاته

ان يكون عينه اذ لا معنى للاشياء الا احاطة الشهاد ووليت شوي كيني بوي  
 الحفاء في هذا المطامع جلالة كل المقومه خالصة لما يوفق جميع البراهين المذكوله  
 على انه لا يكون ان يكون احاطة في الوجود والعدم اوله بالشيء لانه غير باع  
 اراحد الوجوب والافعال ان يوجد مع الوجود لونه الزايم فلا يحتاج الى علم  
 معانيه له او شئ من الاشياء كذا في كل ما يطلب الواجب وعض البراهين على ان  
 يمكن ما لم يجب بعلمه لا يوجد ولا ينفى في وجوده الا لونه الخالص منها ما لم  
 حد الوجوب حاد ولنا بيان المطلبين ليم درست وتكمل الوض فنتعق المطلب  
 الاول فالاول يمكن ان يكون احاطة اول الزايم اوله مع في وجوده والافعال  
 فالطرف الاخر ان يمنع من الوجود في كل الطرفين واجبا مع ان ان  
 فلا حاد اما ان يكون وجوده لعله اوله والافعال لا يستلزم ترجح المرحوح بل لا  
 وسواء في شئ من المصادم في بل لا يرجح فتبين الاول فيتوقف الوجود على انتفاء  
 ملك العلم اذ على تقدير تحققها ترجح الطرف الاخر والا لكان حاله مع العلم  
 كانه يدونها فلا يكون ذا منه وفرضت ذاته مع انه المظهر وعلمه  
 ابراديات الاول ان لا لا يمكن ان لو حقق بسبب الطرف المقابل لا يكون ذلك  
 الطرف اول الزايم لان رجحان احد الطرفين للسبب خارجي لا يتاخر رجحان  
 الاخر لانه لا خلاف في انهم ولو لم يكن عدل بعضهم في صراحتهم لكان ان ارتفاع  
 المانع معبر في كل علم بانه لا يمكن ان علم الطرف المقابل مانع في هذا الطرف فيجب  
 ارتفاع علمه واجاب عنه سرفرس سره مان رجحان لكونه في الطرفين  
 على الاخر في حاله واحده معتمد وان كان ما سباب متعده واستوضح ذلك في  
 المران على انه لو لم يكن سبب لطرف الاخر مانع اول لونه الطرف الاول  
 فلا يبر التوجه الذي اختار الموردا ايضا فهو هذا الكلام في غاية المتانة والنز  
 انه واما في ما وسم القاصر من وان وحده الاضام معبر الساقض واخلاق  
 العلم بوجوب اختلاف الاضام ولا يكون بينهما ساقض ووجه فهم انه ليس كل  
 اختلاف الاضام في كل مان واقعا للساقض فاما علم قطعا ان الشئ الواحد زمان

العلم في ذاته لا يتوقف على غيره  
 بل هو الذي يتوقف عليه غيره  
 فيكون العلم في ذاته هو الذي  
 لا يتوقف على غيره في ذاته

واحد لا يمكن ان يكون قاعا وقاعا وبتحركه وساكنه او متحركا في ذاته وعندها والافعال  
 ارا مكانين او علمين وما اعتبر يقوم به السيطر الساقض هو شرط كل علم  
 المستند في القواعد المنطقية فاذا ارتفعت لم يكن الساقض للوزن فيكون وقوله  
 يكون ووحده الاضام لا العلم في بيل الاول فانه لا يرفع الساقض في شئ  
 في المواد فيمكن كخص لا ضامه في كلامهم بما سوى العلم بانه على ذلك ولا يخفى  
 فان هذا الوجه لان يقوم حيا وواحدة الاضام في شرائط المناقض فاذا  
 بقي على عموم لم يكن المناقض متقيا ببقائه فالوجه اما التخصيص على العلم او  
 الوجه الاخر وعلى ابقائه على العموم اذ لا ينفذ في ما نحن فيه او لعل وجه الاضام  
 مطلق شرط للمناقض المصطلح ان يكون احد الطرفين رفع الاخر والاول يتاخر ذلك  
 ان يكون مع ارتفاع سوا الشرط احدهما سوا والرفع الاخر وما نحن فيه في بيل الاخر  
 وكفى لا يكون في كل واحد من الطرفين سبب في ما ان يقع واحدهما فيلزم  
 الترجيح في غير من كانت واما في الرجحان في العلم لا يمكن ان يكون احدهما اكثر رجحان في الاخر  
 على الاطلاق والا لكان اوله في الاخر واما ان يقع او يرفع فانه اجماع الحقيقة  
 لكونها علميا ان ارتفاع المانع غير معبر في كل علم بانه غير ممانع العلم الاول والنسبة  
 في العلول الاول لكان اما خمار امناح الطرف الاخر ومع لزوم كونه واجبا او  
 متساويا لاول الواجب والمتنع لانه ما يجب له بعد تجرير النظر في ذاته في  
 غير المعات ان غير الوجود والعدم والوجوب منها ما لنظر ان الاول المستند  
 ان الذات وليس له مع غير النظر في ذاته الا لانه لا يكون واجبا لانه في ذاته  
 قدس سره بالذات مع الرجحان المستند اليه اذ كان مقتضا لوجوب الوجود  
 كما ان الذات مبدء الاستحالة العكس الوجود عنه قطعا ولا يقع بالوجوب الا  
 منزا واعبار بكل الواسط المستند في ذاته لا يقدح في ذلك واما كون قادحا  
 لو لم يستدل في ذاته والاراد من عدم الالتفات ان غير كفي الالتفات اليه  
 قادحا في كون الذات مبدء الاستحالة العكس الوجود اقول يمكن ان يقر ذلك  
 بان الواجب خارج في التعيين ما يقتضي انه مع قطع النظر عن الوجود  
 وسواء في ان يكون مقتضا له بوالسطة او بغيره نعم يجب ان يكون مع وحده

كافيا



الكتاب في معرفة الحقائق في الدين

في الاضواء على احد الوجهين ليصدق عليه انه مع النظر عن غير مقتضى الوجود فلا يلزم  
ان يخصه الغير مع انه ربما يضاف فيه لبعده عن اللفظ مع انه قام مقام التعريف  
العاث اما كون الطرفين الاخر ممكنين كونه وقوع سبب مح او لا يلزم من امكان  
المعلول امكان العلم او عدم المعلول الاول محتمل وبعده عن العلم الاول محتمل  
واجاب عنه قدس سره بانه يوقف في اوله انه لا يخرج على عدم سبب الطرفين المتقابلين  
ممكنين كان السبب او مستعاضا وكل ان يقول ان امتنع الطرفين المتقابلين لا يقتضي اوله  
وكل الطرفين الاضواء سببه كان المعلول الاول حيث قلتم انه لا امتنع المانع عنه  
لم يكن انشاء المانع جزءا في علمه ولكن الجواب بالفرق بين امتناع المانع وبقائه  
وهي امتناع المانع نفسه وما ليس بامتناع المانع جزءا في علمه ما يمتنع المانع عنه  
لانه مع ما تقدم في بقاء الكلام في انه لم لا يجوز كون المانع في قبيل الاول فترتب  
فانه دقيق الرابع انما بعد تسليم افكار الاول لو انه لا امتنع المانع في الطرفين الاخر  
فنقول لا يلزم افكاره ان مؤثره موجودا وان يكون وجوده في الطرفين الاخر  
بشرط ان تمام انشاء علم عدم الله فيحقق مع انه انشاء علم عدمه في  
غيره فاعلم بوجوده مسببا ابواب الصانع واجب بان علم العلم في علمه  
الوجود معدوم علم عدمه يكون وجود علم الوجود او مستلزما له لان العلم في العلم  
اما نفس الوجود او مستلزما له وهذا الذي قلناه اول ما قيل في ان عدم العلم في  
الوجود بانه غير من بل غير واقع والمطلوب يتوقف علمه او على القدرين  
ان علمه موجوده وخصه المطلوب حيث ان عدم العلم فيكون انشاء عدمه في  
علم المانع فيكون وجودا او مستلزما له لعدم علمه ان علم الوجود يكون  
عدمه واجبا قدس سره في حاشية التبرير في هو اصله في الوجود يوم آخر  
وهو ان يقول بان الاضواء لا يتصور الا مع الوجود ولكن محل وجود الواجب  
عنه لا يحتاج ان يكون المانع حيث في موجهه لها في علمه فيكون لا يحتاج  
الى علمه ان علم الوجود يتقدم علمه بالوجود مع في جواز الواجب كون المانع  
في حيث في موجهه المانع غير شرط بل في المانع فيكون في شرط غير مستلزم  
اما ما في حيث في والى الكتاب واحده على ما في قول وجب في علمه بانه  
باب الصانع الام الا ان يقتضي في ذلك الشرط ان كان اما موجودا فلا يلزم



فلا بد ان ينتهي الى شيء يكون موجودا لانه في غير شرط وهو الواجب والاشياء  
الشرط الموجوده وهو محتمل وان كان عدمه مانع فلا ان ينتهي الى عدمه يكون واجبا  
لانه ما لا يكون عدمه مع لزومه وما يكون ذاته موجودا له شرط انشاء امر  
ممتنع لانه فهو واجب لانه او يقال في لا يمتنع ان تعلم المانع على نحو ما قال الحكماء  
في ارتجاع المانع عن المعلول الاول وان انشأ المانع في التفصيل لا يقتضي  
الارتجاعات الا في غير النعمان وبطلان النفس ليس باعتبارها محضاً فيقطع  
باعتبار المعبر عنه من جانب العلل دون المعلولات كما في الامكان  
ونظائره من المعنويات المتكررة ولا يحتاج جمع تلك الارتجاعات الى علمه  
موجب ضرورة ان يجوزها واجب ما يقتضي على ما مر في تحقيق الطريق الثالث  
في المسئلة الاولى وان كان اما انشاء علمه اخر سوى عدم المانع فان كان  
ذلك العلم في انشائها كان الشيء واجبا لان ما يكون ذاته بشرط امر ازل  
لا يتغير في عدمه وهو واجب عندنا وان كان ذلك الاعتبار في حاشية فيكون يتوقف  
على حاشية اخرى وكذا ان غير النعمان فيحتاج تلك الاعتبارات الحادثة الى علمه  
في الامور الاعتبارية مطلقا لا يكون شرط الوجود اصلا على ما قيل ان  
المانع كما شرف في امر وجودي هو الشرط حقيقة فاما علمه فاما على المانع  
و قد قرره البرهان بوجه آخر وهو انه لو حقق اوله احد الطرفين لانه فاما ان  
يتمتع طرمان الطرفين الاخر فلهذا لا يلزم او يمكن فاما بالسبب فيعلم ثم  
المرجوح بلا سبب او سبب فيصير ذلك الطرفين المرجوح بالذات راجحاً وهو محتمل  
لا امتناع زوال ما بالذات ما في غير واورده علمه فاورده الوجه الثالث على القول  
الاول واجب بما اجب به من موانع موجبة الحقيقة بعد التوفيق الاول فيعلم علمه  
ما يبقى علمه في الحاشية فيجمع ذلك انه لو لم يتم ما ذكره لم يتم في البرهان في شيء  
وقد سيج في المطر بانه حقيق سوانه لو اقتضى لانه اوله احد الطرفين  
موجب مقتضيا لمرجوحه الطرفين الاخر ضرورة مع المقتضا في غير مرجوحه  
مستلزم لوجوب الطرفين الاول وقد مر في الاول في غير مقتضى احد الوجوب  
و قد مر كون الوجوب بوساطة وقد مر في قوله في صوله قياس

البرهان



في كتابه في المسائل والاشكال

فكروا لو كانت الذات مقتضا لا لونه احد الطرفين فكما كان الذات  
لكل الذات كان ذلك الطرف راجحا وكما كان ذلك الطرف راجحا كان الطرف الاخر  
مرجوحا وكما كان الطرف الاخر مرجوحا كان مسمعا وكما كان مسمعا كان ذلك  
الطرف واجبا وفرض غير واجب من خلافه فهو بان لا يرد عليه شيء او يرد  
في سوا المقام وقد عبرت بعد ما لا يحل في سوا الوجه على ان خارج العين نقل  
اصلا عن المباحث المتقدمة ولن لم يكن على ما قد رتب في التقدير والاحكام واورد  
علمه هو الخش رجبها الله اسرها بجيبا وسوا لا ثم ان امتناع احد الطرفين  
سليم وجوب الطرف الاخر فان كلا في الطرفين امتنع عند التساوي فتعريف  
امتناع احد الطرفين مع عدم وجوب الاخر في نفس الامر ووجه النقض التخصيص  
وان شأنا في حصوله النقض الاجمالي وغير الشارح المتكلم لا يجوز ذلك  
امكان وقوع كل طرف سوفا على رجاؤه ويتبع ان يكون كل طرف في رجاؤه  
راجحا حال كونه مرجوحا يجب وقوع الطرف الراجح طارفا في كل منهما واورد  
الحش علمه النقض السابق بعينه وجعل لكل طرف في التساوي في رجاؤه  
ان الامتناع في الاول موخر اب الطرف الرجوح في هذه الجنب لا في رجاؤه  
وما قد نقض الطرف الاخر في هذه الجنب لا في الاول فما هو نقضه ليس  
وما هو متبع ليس بنقض وهكذا الكلام في حصوله التساوي واقوعه في  
ايات المقدمة المنوعة وامتنع طرف ولم يجب لطرف الاخر لكان جائزا  
للايقاع وقد فرض الاول ارتفاعا فان وقع ميلهم ارتفاع النقض في  
وان لم يقع فعدم جواز ارتفاعها وسوا ايضا ولن اورد بحصوله النقض  
فانقول سرايل على استحال التساوي لا يستلزم اجماع النقض في  
وارتفاعها وهو كذا فان الممكن يستحيل الا يبقى على التساوي بل لا يرد  
من تهيج احطرت فيه في نفس الامر والامكان امر اعتباري بقضية  
العقل اد الا حظ ذاته مع قطع النظر عن غيره ووجهه متساوي النسبة  
الا الطرفين وسو في نفس الامر مقتضى ما لمحات لا يقال كما يجوز ارتفاع التساوي

ثم

الذي هو مقتضى الذات ما لغيره فلم لا يجوز ارتفاع رجاؤه الذي هو مقتضى الطرف  
ما لغيره ايضا لان مقتضى نفس التساوي في الممكن ولو كان كذلك لما جاز ارتفاعه  
فكان مستحيلا بل هو بالنظر اذ ذاته متساوي النسبة في الطرفين فيجب ان  
لا يقتضي شيئا منهما الا انه يقتضي تساويهما في نفس الامر نعم يقتضي كونهما في  
متساويين بالنظر اذ ذاته وسوا المعنى باق غير متبع اصلا فان قلت لا يلزم  
بما ذكرت ان الممكن في حث ذاته يتساوي شبيهه اذ الوجود والعدم  
فذلك لا يلزم انهما المواجب لجواز ان يكون الممكن مع امر عدمي كما ارتفاع المانع  
في وجوده في رجاؤه في حث ذاته طلب احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود في رجاؤه  
ولذلك اتفق العقلاء كافة على ان العلم الفاعل ضروري في كل معلول  
والا لم يكن الا ان يوجد بعد عدمه ووجه جواز ذلك هو مناسبت فيوض عنه  
ولم يجعل احد من ائمة من نور المطلب التماثل في ما لم يجب وجوده لعلته  
بل وجد اذ هو غير محال كان اما متساوي النسبة اما الوجود والعدم  
فيكون مع العلم محال له وسو في وجوده امتناعا وسوا في رجاؤه  
بما هو وجوب ولا يستحيل عدمه فله فرض مع الوجود في وقت والعدم في وقت  
فخصائص احد الوقيين بالوجود والعدم في رجاؤه لم يوجد في الوقت الاخر بل في رجاؤه  
ان التساوي في الاخر ملاسب ضروره ان الاول له الحاصل في العلم في وقت  
في كلا الوقيين فالوفاة متساويان فيها وان كان لم يوجد في الوقت  
الاخر لم يكن الاول له الشاملة للوقتي كافة الوقت والمقدرة خلافه ووجه  
اخر لو لم يجب وجوده لكان وجوده اما مساويا لعدمه او مرجوحا او راجحا وعلى  
الاول والثاني لم يترجح المساوي والمرجوح وعلى الثالث فذلك الرجحان اما  
شاهد العلم العام اذ في تقديره في عدم العلم الاول فيحقق عليها و  
عدم العلم العام فاذا كان اختصاص الوقت لم يترجح الاخر لم يكن العلم  
علمه فمقتضى شرب الوجود من ان الوجوب بالعلم بل في وجوده الممكن  
وسوا الوجوب في رجاؤه السابق واجتواز عدمه في رجاؤه الممكن  
وحكم العقل انه وجوب بل في رجاؤه الوجود وجوب في رجاؤه السابق في رجاؤه

بالن

آخر

العام







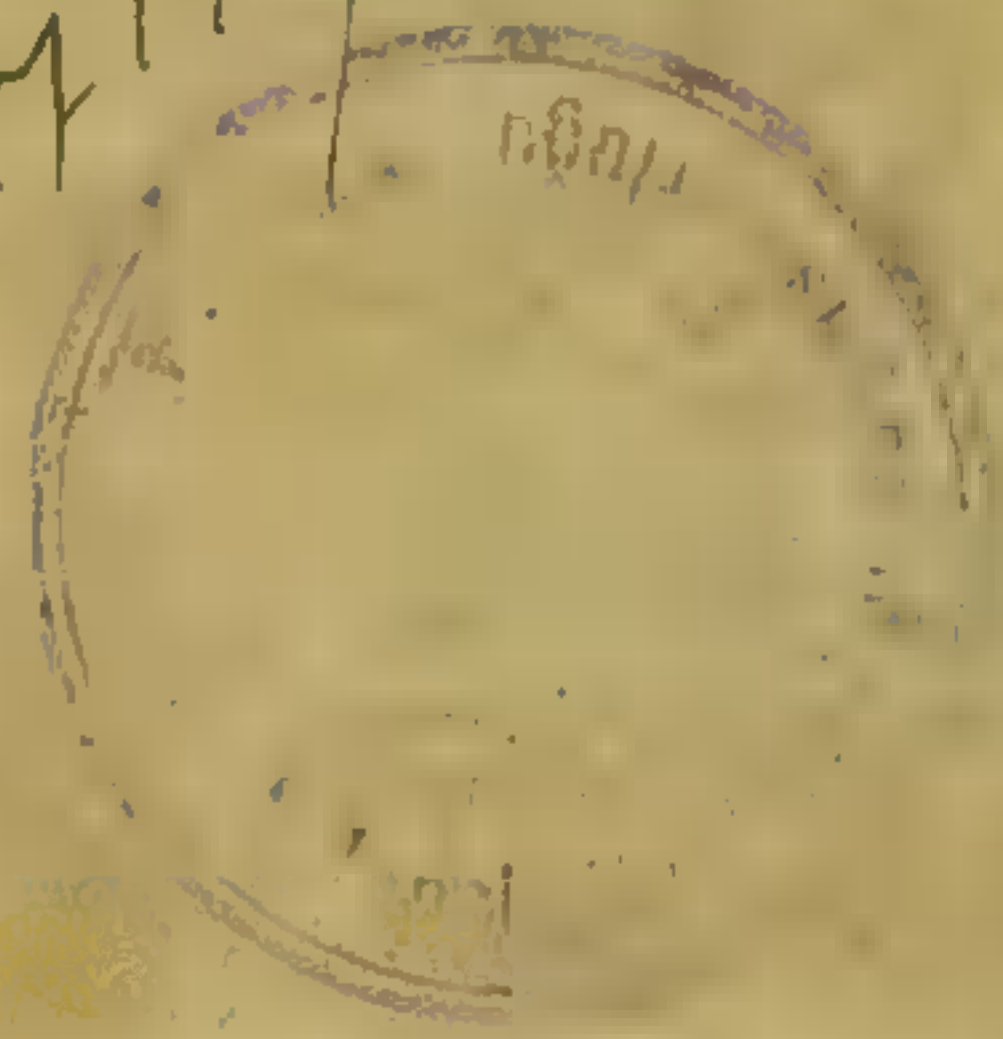
المسلك الثالث لبعض المتأخرين جمع الممكنات حيث هو مجمع ممكن للاختصاص  
 الى غير غيره فله علم بوجوده وتوحيده على علمه ما عرفت من ان الامكان  
 لا يكون له وجود كذا في الوجود اذا العلم بتقدمه على المعلول ويتبع تقدم الشيء  
 نفسه واعترض عليه ان اردت بالعلم العلم العام فلم لا يجوز ان يكون نفسه  
 هو العلم بتقدمه على المعلول ولما لا يتم ذلك العلم العام فانها مجموع امور  
 كل واحد منها متقدم للآخر ويكون كل واحد من تلك الامور متقدما على المعلول  
 ولا يلزم من تقدم كل واحد من تلك الامور ان يكون كل الامور متقدما على المعلول  
 على الجملة وهو ليس متقدما بل هو نفس الماطن ومسل ولا حاجة من تقدم  
 الشيء على نفسه الى استلزام تقدم كل واحد من تلك الامور لعدم كل واحد  
 على المعلول مسلم بعدم الشيء على نفسه

اذا اعتبرنا العلم الفاعل المتوجه للامور المعقبة جملة واحتراما كالمطلب جملة فله امر  
 وسببا لجملة الاسم الاول والاولى اما ان يكون في الجملة الامر خارج عن جملة  
 الاسم الاول وعلى التمام اما ان يكون الجملة الاولى عام الاسم متقدم على  
 علم نفسه وهو قطعي الاستحالة او بعضها فتكون بعض الجملة الاسم  
 لجمعتها وموافقا لها فيكون وعلى الاول اعني ان يكون في الجملة الامر  
 امر خارج عن الاسم فاما ان يكون ذلك الامر معراج في العلل الفاعلة او في  
 مورد المعقبة معها وعلى التمام العلل الفاعلة اما ليس في جملة الاسم او بعضها او في  
 لنا العلل الفاعلة لم يعبر فيها زائد خارج عن جملة الاسم فعمل الاول يلزم ان يكون  
 نفس الشيء مع غيره علم تام لها ويلزم من هذا تقدم الشيء على نفسه بترتيب  
 وعلى الاول اعني ان يكون الامر الزائد معقبة في العلل الفاعلة فاما ان يكون  
 علمه فاعلم منها او غيرها وعلى التعذر من يكون وجوده اضر من ان الفاعل  
 المؤثر في الموجود وازداده كونه موجودا وذلك الامر الزائد الموجود الخارج  
 عن جميع الممكنات لا يكون ممكنا والاولى كذا خارج عنها ولا يمتنع لانه موجود  
 معننى ان يكون واجبا لذاته او ما يلزم باعتبار الامر الخارج في الامور المعقبة  
 معها يلزم باعتبار العلم الفاعل ولا يلزم اثبات المطلوب

و على التمام يلزم ان يكون بعض جملة الفاعلة مع خارج علمه تامة والاولى له  
 نظره بالوجود ان يكون بعض جملة الفاعلة مع خارج علمه تامة والاولى له

رسالة نفس امر  
 ورسالة ذكره في حق وجوده  
 لاهل دار

17 19 3 / 25





بسم الله الرحمن الرحيم

اطمئنه الله لا تواط على منافع الرضا والالهيته ولا تحارب مدافع  
الضلال الا الوفاية والصلوة على سيرة الكرام ومتبعهم بوزن الانام  
واخصق فجدوا له وصحة فصل الصلوة والسلام وبعدها داعية  
التوب الى اخوان النظر مدبره من الزمان كانت تدعوا الى ابرار  
ما لحق عندي من المراءى يقول العلماء هذا من نفس الامر كذا وليس الامر  
كذا وذلك لما عانيت من ضبط الشاوي فيه من طلبه المتأقيل  
المتوغلين منهم على الدقائق وصادقتم فتم لا تقولون من المراءى بالوجود  
الحادث وما من ماني نفس الامر لا وجودا وكلاما منها تقابل به الوجود والوحي  
فصلا تارة الوجود الذهني او اطلاق الوجود الحادث كان صادقا واللا  
فوق كاذب وبعاله افرز الوجود الذهني او اطلاق ما من نفس الامر ومنها  
بون تحقيق وفوق واضح غير دقيق كما ينبغي من الله التوقس والعتيم  
ينوع على اذ كان كعبته تطبيق ما في الاذمان على متعلقاتها والاحكام  
الصادقة على المحتصات مع ان المنهج ليس له نفس الامر كحقق والاله  
من الوجود الحادث نصيب فيتعجبون سلاما فيهم في صدق حكمهم  
ما ان اصحاب السواد والبياض محال ويتبعون ما ان الحكم الصادق  
هو الصورة الذهنية المطابقة للصورة الحاصلة او الصورة في نفس  
الامر ولا يجدون كمنع سوي ماني الذهني وجودا والامر لا يثبت من

من حكمهم الصادق على الكمالات المستقلة بالامر والامر لا يثبت من  
الحكم الذهني ولم ينعق صرحه الغيبة الى افرام ذلك الى ان انفتحت  
مطالعة الكلام صدره فاضل حكماء العصر المخصوص من سبهم بالتوكل  
في المحنت والنفوس والتعلق على ما كبر المصالح في التحقيق نظرية  
والدخول محمد الطوسي البسه الله تعالى صلة عوانه واسكنه جنة خضراء  
وقدر عاصمه كجوراني واراد ان يرمي الى مرماي الا انه ركن الى بعض  
مطامح نظره وسكن الى بعض مطامح فكره ولم يأت ما يبرح العلة  
ويشئ العلة في كفنو المسئلة وقد انفتحت هذه الرسالة مضمون  
فوانده ومضمون عوايده وكلمت على معجمات اولته بالمنوع الطاهرة  
والبحار ضايات القاهرة واعرضت عما يتعسر ملتغاه وتوسع في تغاه  
وضمت لها عالي ضباب المولى العظيم صايف السيف والعلم ملك  
طوك وزراء العالم الصالح ان الصالح الهاء الحى والدين محمد بن  
الصايف الاعظم محمد بن اكاو العالمين سمس الحق والدولة والدين  
ادام الله تعالى واروف طالها على كانه الخلاق لا سيما على طلبه الحقائق  
وسميتها بروضة الناطق لكونها نورية للنظار وعبرة لادى الابعاد والله  
ولي المعونة في طلبه الخصم وهو ما عانه المسعيس تحقيق **قال**  
الحاصل اعلم ان الاشك في كون الاحكام اليقينية التي حكمها اذ كانا مثلا  
كالعلم بان الواحد نصف الاثنين او بان قطر المربع لا يارب ضلعه  
او حكمه مما لا يتق الله من اصلا بعد ان يكون يقينيا مطالعة لما



الحكمة في معرفة الحقائق

لما نفس الامر ولا في ان الاحكام اليه يعقده الجهال خلاف ذلك كما  
اعتقد معتقد ان القطر يشترك الضلع او غير ذلك غير مطابق لما  
نفس الامر **اقول** هذا كله ظاهر الصدق **قول** ونعلم  
يقينا ان المطابقة لا يمكن ان يتصور الا من شئيين متطابقين بالشخص  
ومختلفين فيما يقع به المطابقة **اقول** الذي هو معلوم قطعا هو  
ان المتطابقين متى ان فيما يقع به المطابقة وتخلجان بغير ما وقع به  
المطابقة اما الحكم القطعي بوجوب كونها متطابقين بالشخص فهو  
محتاج الى البرهان وظاهر انه ليس كذلك لو فهم الاول ان العقل  
حالم بان مفهوم الحد والمحدود متطابقين وليس متشخصين اما ان  
المفهوم الجدي من المقدمات الكلية فظاهر واما ان المفهوم من المحدود  
ايضا كذلك فلما اتفقوا على ان الشخص من حيث هو شخص لا يحد ولا  
ولا يبرهن عليه فان قل مفهوم الحد والمحدود هما علمان فهما صورتان  
حالتان في ذات العالم قائمتان بذات العالم لهما عرضان شخصان  
فاما ان بذات شخصه فليس الحكم بان العلم صورة للمعلوم حاله في ذات  
ليس من البدليات فيستقيم عراقيه الزمان عليه ويدعي في القطع  
واظهر ما يدل على بطلانه وهما احد ما هو ان ادراك العاقل ذاته  
ليس بصورة لذاته حاله في ذاته **وقال** فيها واجب الوجود غشاء عالم  
جميع الاشياء مع استحالة حلول شئ في ذاته وهذا ان الوجهان الحق عليه  
المعتبر في الحكماء وسلمت ان هذا العاقل وان سلمنا ان العلم

العلم صورة حاله في ذات العالم كحد والمحدود متطابقان في المفهوم لا  
على ذاتيات معينة ومحلها من حيث الاحمال والتفصيل وما كان المقتان  
لها من حيث هما كلمتان فالنظام من حيث كونها صورتين متحقتين ليس  
يحد ولا يحدود لما مر ولا في الحد من حيث هو حد محمول على المحدود والحد  
من حيث هو فني غير محمول والكلام فيها من حيث هو حد كون الصورة  
العقلية من حيث باعتبار كلمة باعتبار ان تصور من المحصلين و  
مدى العظم الملاط على وجوب شدة الاحتياط في كونه الجنب  
كما طلبته الحق قوله لولا الجنبه لا ارتفعت الحكمة وقد صدق الصدق  
فان افعال هذا الاصل تنوع عليه اكثر الاعمال ليطر المفنونه واعلم ان  
حلول الصورة العلمية في ذات العالم ليس على وجه حلول الاعراض الجسمانية  
في موضوعاتها الموقفت لشخصها والا وحيث كون جميع التصورات  
العقلية شحنته مما كان لو حدتها تصور كما قط فان الشئ الذي  
نقال له انه مفهوم فني بعينه لا افعال انه مفهوم كل ليصح عملها على كثر  
فيصير مثلا هذا الشخص انشيان وهذا ان الى حذف محصا لها  
العقلية كما حذف الشخصات الجسمانية عنها لكنه على هذا التقدير  
كلما حذف الشخصات عنها واخذت واحدة صارت مستحقة وليقنيت  
المحصل لهذا المعنى واما كيفية حلول العلم في ذات العالم فكيفية كونها  
باعتبار فني يصح عمله على كثر من حمل هو هو وكونه فنيا باعتبار افعال  
عمله على شئ اخر كلام اخر لا موقوف عليه بيان في هذا المقام والثاني



وهو ان اجكامنا متشعبة المتشعبات اذ كانت صادقة مطابقة لما في نفس الامر  
وليس للمتنع في نفس الامر وجود فضلا عن كونه مستحكما لعدم صدق المطابقة بين  
مفهومه وبين غيره كحصول احد شيئا قطعا فان قيل لا لم ان المتنع غير موجود في نفس  
الامر بل هو موجود فيه فان الموجود في نفس الامر هو الموجود في عقل الجوهر المسبب  
بقول الكل قلب هذه المفردة ذكرت لاثبات هذا المطلوب فلو اثبت  
كان معاداة على المط الاول وانما العائق العقلاء على ان المتشعبات  
ليست باشية في نفس الامر بل على يد اربعة تصور ما في نفس الامر والقول  
بان ما في نفس الامر المراد به هو الموجود في عقل الجوهر المحي وبقوله كونه  
بما في نفس الامر من التصورات النظرية فان اثبات الجوهر المحي وفروعها في تصور  
اثبات الجوهر المحي والتصورات الموقوف على النظر اولي بان يكون بطريا  
والحاصل ان تصور ما في نفس الامر بدلي وتصور الموجود في الجوهر المحي ليس  
بذلك فليس ما في نفس الامر هو الحاصل في الجوهر المحي **وهذا** الوجه يصلح  
للاطال اصل الدعوى وهي ان المراد بقول العلي ما في نفس الامر هو الصورة  
الحالية ذات الجوهر **قوله** ولا شك ان الصنف المذكور  
من الاحكام مشاركان في الثبوت الذهني فاذن يجب ان يكون للنفس  
الاول منها دون الثاني ثبوت خارج عدا ما ثابته المطابقة بين ما في  
اذهنا وبينه وهو الذي يعبر عنه ما في نفس الامر **اقول** ظاهر  
عبارة تيقن ان يكون للصنف الاول من الاحكام وهو العلم بثبوت  
خارج الذهني ونفس العلم لاثبت خارج الذهني قطعا بل مراده ان

العلم بالامر

ان للعلم متعلقاتها خارج الذهني مطابقة للصورة الذهنية وهو المستحق بالعلم  
خلاف الحمل المركب فانه لا يتعلق بمطابقة ثبات خارج الذهني مطابقا  
لصورة الذهنية وادعى من وادى فنقول لا يلزم من اشراك العلم والجمل  
المركب كونها موضوعين في الذهن واقتضاها في المطابقة واللامطابقة  
ان يكون للصورة العلمية متعلق ثابت خارج عدا ما ثابته به العلم بل  
يكن مطابقا بالمتعلقين سواء كان متعلقا ثباتا في الذهني ايضا حكما  
بان العلم والحمل المركب كما وجود في الذهني او ثباتا في الخارج الذهني  
حكما بان الخارج اشارة مثلا وليس باتباع احد منهما حكما بان شريك  
الالة بمتشعب الوجود في نفس الامر **قوله** امتناع شريك الالة معلوم  
هو موجود في الذهني فكيف حكمت بانه ليس موجودا في الذهني  
ولما في الخارج **قوله** حكما بان شريك الالة بمتشعب الوجود في نفس الامر متعلق  
ليس شيئا في الذهني ان ما حكما في الحكم على شي وبني انه في الذهني حاله  
كذا مثل ما حكما في حكما بان العلم والحمل المركب لهما وجود في الذهني  
على شي ذهني وهو العلم والحمل المركب بان الوجود الذهني ثابت له لثبات  
حكما بقوله شريك بمتشعب الوجود على شي في نفس الامر ولما لم يتعلق  
شيئا ذهني بانه ان متعلق ليس موضوعا في الذهني وانما الموجود في  
الذهني نفس هذا الحكم لا متعلقه ولا شك في وجود جميع الاحكام  
في الذهني انما الكلام في متعلقاتها والحاصل ان العلم كونه في  
مطابقا لمتعلقه ان حال الشيء في نفسه فان كان الحكم الذهني ثبوت



كتاب في معرفة الحقائق

شيء خارج الذهن على شيء كان بشرط كونه علما ان يكون للشيء ثبوت خارج  
الذهن ونحوه ولم ينع ذلك ثبوت خارج الذهن للموصوف به فان  
كان يسلب شيء عن شيء خارج الذهن فلا يشترط كونه علما ان يكون  
للمسلوب عنه وجود خارج الذهن وان يكون للموصوف به ثبوت خارج  
الذهن ولا الحكم بثبوت خارج الذهن كما اذا حكم واحد مبالا بان  
سبيل ليس كما ثبت هذا الحكم علم قطعا وليس كعلم بثبوت خارج  
الذهن وهو مطابق لمعلمه غير شريطة ان الوجود للمعدوم ليس له  
ثابت له ونحوه الا في فطره ان قوله يجب ان يكون للمصنف الاول  
منها ان الصورة الذهنية التي هي علم ثبوت خارج عراذها ليس  
صحيح واذا اطلبت هذه المقدمة فلا حاجة سماع مقدمات  
وليس على ان هذا الثابت على ان الجار الوحد يجب ان يكون صحيحا  
ان اثبات كون هذا الثابت الماهوي هو في حيز المادة متعلق  
بمادة متعلق المستكمل بالاله ان لا يكون هو ما هو في حيزه  
عقلا كما هو المصطلح عليه في المشهور لكننا نريد تسوي سائر مقدمات  
على قدر تكلم المقدمة القائل ان للعلم متعلقا مطابقا لثبوت خارج  
الذهن للتقدم والترتيب وراضة لذميتها وسنرى الاخوان النظار  
في طلب اليقين ليلا يجلدوا الى كلام المخلصين بالتقليد فان  
الكلام الحق به غير الضروريات هو الذي اوضح النظر الصحيح كونه حقا  
لا ما شئت شهرة الحكم كونه صدقا **قوله** ذلك الثابت

الثابت الخارج اما ان يكون نفع او متمم في غيره **اقول**  
هذا التقسيم غير حاصر لاحتمال كون بعض ذلك الثابت قائما بنفع  
وبعضها متمم في غيره وهذا هو الحق لان التواضع خارج الذهن  
لا انقسمت الى قائم بنفع او متمم في غيره انقسم العلم بها ايضا الى قسمين  
قسم متعلق بالعالم بنفع وقسم بالتمثيل في غيره **قوله** والعالم بنفع  
اما اذا وضع او عرذ في وضع **اقول** وهذه قسم غير حاصرة ايضا  
وبناء ما قرأنا **قوله** الاول محال اما الاول فلان تلك الاحكام غير  
متعلقة بحتم معينة في جهات العالم ولا زمان معين في الزمان وكل  
في وضع متعلق بها فلا شيء من تلك الاحكام يندى وضع **اقول** يريد  
ان ثبت ان متعلق الاحكام التقيد الثالث في الخارج لا يكون  
قائما بنفع فاذا وضع واستدل عليه بقياسي والما اقرر معدوما لهما  
وان لم يتوصل هو كقولنا **قوله** ما سمح به الى الابد مما هو انه لا شيء  
من تلك الاحكام متعلق بحتم معينة في جهات العالم وكل علم متعلق  
بندى وضع متعلق بحتم معينة في جهات فلا شيء من تلك الاحكام يعلم  
متعلق بندى وضع وهو معنى قولنا ليست متعلقات تلك الاحكام بندا  
اوضاع اما الصور فطاهرة فان قولنا مثلا قطر المربع لا يثبت ان ضلع  
لا حصص وبما هي في حتم معين في احوال العالم بل نسبت الى جميع  
المربعات الحاصلة في الاوضاع المختلفة سواء كان منها احكام معينة  
ليس لمتعلقها الثالث خارج الذهن في غير اصلا حكما بان كل



هو غير ما دى موجود في الخارج فهو عاقل لذاته واما الكبري فلان كل ذي  
وضع له تخصص محتمل في جهات العالم والاما اكل الاشياء فلا  
يكون ذا وضع فان المراد بالوضع منها هو كون الشيء كذا في  
اشارة حسية وقد فرضنا وضع هذا خلف العلم صورة ذهنية مطابقة  
للمعلوم والمعلوم فرضنا قد تخصص بكونه في جهة معينة فالعلم متعلق  
ايضا بملك الحجة المعينة والالم متعلق بالمعلوم المخصوص وقد فرضنا  
انه متعلق بالمعلوم المخصوص بهف واما ان يكون ملك الاحكام  
لا متعلق بزمان معين وكل ذي وضع فالعلم متعلق بزمان معين  
ملك الاحكام ليست معلوم متعلق بذوات او ضاع اما الصوري  
فلان تلك الاحكام تستلزم الى جميع الازمنة واحدة فلا متعلق لها بزمان  
مخصوص دون غيره واما الكبري فلا يصح له في تورما لان تخصص  
في الوضع بزمان معين اما ان يراد به ان حدوث ذم في الوضع لا بد  
ان يقع في زمان معين او ان حدوث صفة لها لا بد له في زمان معين  
او ان وجوده المستلزم لا بد له في ذلك او يراد به مفهوم آخر والاول محتمل  
لكنه مختص بذي الوضع الحادث واكثر ذوات الاوضاع لا حدوث  
زمانا لها فيصير الكبري حوتة وشرط اساع هذا الشكل كون كبراه كلمة  
فلا يتج والناظر صحت ايضا القياس في الاشياء المطلوب فانه كذا الاشياء  
في الاحكام متعلق بزمان معين وكل ذي وضع فالعلم بصفاته  
الحادثة متعلق بزمان معين تقع الاشياء في تلك الاحكام بعلم الصفا

بالصفات الحادثة لذي الوضع وظاهر ان هذا غير مطلوبة والماكت  
ظاهر البطلان فان الوجود المستمر لذي الوضع لا يتحقق بزمان معين  
لما وانه نسبتة الى جميع الازمنة والواقع غير معلوم كملك البحث عن  
علمه واذا وضع هذا فنقول اما القياس الاول وكل واحدة من مقدمتيه  
ممنوعة اما الصوري مستندة منها سواء من المعلومات المعينة فانه  
متعلق بجهة معينة يكون معلوم في جهة معينة كالعلم بالبحث عن كل  
واحدة من الاحكام المبدعة واجيازها الواجبة كما هو مقرر في الخرز  
العلم الطبيعي المستلزم بالسماء والعالم والدي بظهر المطاع كنت هو  
انهم قالوا ان اشياء الحجة انما تنسب الى جهة الغنى والتعلل ويريد بالفوق  
الجهة التي تلي روستا اذ كما قال ابن اوتقا عدى على الارض وبالسفل  
ما تقابلها واما ان الختان لا يتغير ان بالوضع ثم قالوا وجهه الغنى  
موجوده فانما تنسب الى جهة المعلوم لا ينسب اليه فالواو ليست من الموجودات  
التي لا وضع لها كالمعارفات وانما تنسب اليه اشارة حسية بانها فوق  
روستا الى هذا كما هو مقرر في الطسقات والى ان اثبتوا فوق روستا  
صبيا محيطا بالارض به متحد الحيات ثم اثبتوا لها خواص في هذا الحد  
للحيات تعلم انه محيط بنا وانه فوق جميع الاجسام وبيش الس اشارة  
حسية فالعلم بها ووضعه واحدة من العلوم المتعلقة بجهة معينة  
في جهات العالم وهي من العلوم التعينية واما الكبري مستندة منها  
هو انه لم لا يجوز ان يكون العلم المتعلق بذي الوضع متعلق به لا وجه



في بيان ما هو المقصود من هذه المسئلة

كونه ذا وضع فلا يلزم ان يكون العلم المتعلق بالشئ الذي له جهة معينة  
له تعلق بجهة معينة لا بد لها من دليل يستأنى تمام توفيق هذا المتع  
و اما القياس الثاني فانه **قوله** فانه عاقله وايضا ان يورد الاسكال  
على هذا الوجه وهو انه في هذا المقام مقتضى لا يطالب كون متعلق  
الاحكام العلمية ذوات اوضاع قد ذكر مقتضى احدا من ان تلك  
الاحكام غير متعلقة بجهة معينة في جهات العالم وباشياء كل ذي وضع  
متعلق بجهة في جهات العالم فانه منها انه لا شئ في تلك الاحكام يرد  
وضع كما صرح به وهذه الوجه السبع ليست مطلوبة في هذا الوجه  
في هذا المقام بل مطلوبة لاشئ في متعلقات الاحكام العلمية الى التي  
**قوله** لا الاحكام العلمية ثابت خارج الدهر فام بنوع ذي وضع  
فان قيل لم لا يتناول صوري القياس ومن ان تلك الاحكام غير متعلقة بجهة  
معينة بان واداه من الاشئ في متعلقات تلك الاحكام متعلق بجهة معينة  
في جهات العالم فان قرانه بالمقدمة الاخرى ومن ان كل ذي وضع متعلق  
بجهة معينة في جهات العالم يتبع الاشئ في متعلقات تلك الاحكام يرد وضع  
ومن مطلوبة هذه المقدمة وانجحت مع الاخرى المطلوب لكونها كادته طامه  
الكذب لما قرنه القياس بان اوردت مقدمته على وجه تسمان من  
الكذب يتبع غير المطر وان اصلحت احدا من المتع المطر كذبت اصلها  
وهو من ضمن المعالقات المعنوية المدعوة بسوء الركب **قوله**  
لا لعمال الهاطائق ذوات الاوضاع لا من حيث هو ذوات اوضاع بل

بل من حيث هي معقولات ثم انما لا تقارن الاوضاع من حيث هي كاتقال  
في الصورة المرسومة والاذعان الحسية بالكلية باعتبار وجوده باعتبار  
**قوله** **اول** ذكر هذا السؤال على الوجه الذي ذكره ليس لمتوفاها  
فانه حكم في القسم الذي هو قائم بذاته والسؤال على القسم الذي هو ليس  
فانما يرد انه والاول ان يورد على الوجه لم لا يجوز ان يكون لذر الاوضاع  
جهة اخرى ليست من تلك الجهة ذوات اوضاع فتكون المطابقة بين  
الصورة العقلية وبين الصورة الحسية ذوات الاوضاع في تلك  
الجهة كما ان الصورة العقلية المأخوذة من الاشخاص الحارصة كل  
باعتبار كونها مقولة على كثر من تلك الاشخاص وحيثه باعتبار  
ومن انما يكتسبه باعراض متحدة نفس شخصية وكما احتجب الكثرة  
والحيثه واما متعابلا في شئ واحد فله الجواب ان كتع المطابقة للصورة  
العقلية واللامطابقة لها في الصورة الحارصة ذوات الاوضاع العامة  
بذواتها من حيث هي هذا السؤال متوجه لا يندرج في الجواب الذي ذكره  
**قوله** لا لافول الصورة الحارصة المطابقة لها اذا كانت كذلك  
كانت قائمه بعرض في هذا العوض كانت قائمه بعرضها هذا خلاف  
**قوله** لو حصل هذا الجواب بيانا لعدم ايراد هذا السؤال كان  
او لي **قوله** واما ما سألنا العلم بالمطابقة لا يحصل الا بعد  
الشعور بالمطابقة وليس لا شك في المطابقة مع الجمل بل تلك  
الشئ من حيث يكون ذا وضع **قوله** السؤال الوارد لا يندرج

العلم



لهذا الجواب لان العلم بالمطابقة لا يحصل الا بالاشعور بالمطابقة نفس  
 صفتها متطابقة لانها ذاتيات امر لها فمتطابقة نفس فاقول  
 ان الصور العقلية تحت تطابقها لذوات الاوضاع وحيث هي وذات  
 الاوضاع هي الشعور بالاوضاع عند الشعور بالمطابقة لا بد لها من  
 دليل واول موضع هذا الدليل لطل اصل دعواه بان الشرطية انه اوضح  
 ان يقال لا يجوز ان يكون الصور المطابق لها الصور العقلية نفس الامر  
 قايمة بنفسها وذات اوضاع لان العلم بالمطابقة الصور العقلية للصور  
 النامية في نفس الامر حاصل والعلم بالمطابقة لا يحصل الا بعد الشعور بالمطابقة  
 فلو كانت الصور النامية في نفس الامر وذات اوضاع لو كانت الشعور  
 يكونها وذات اوضاع عند الشعور بالمطابقة والعالى بطا والمقدم  
 مثله ولفح ان يقال لا يجوز ان يكون الصور المطابق لها الصور العقلية  
 في نفس الامر صوراً مختلفة ذات محوارة عن المادة شأنها كانت  
 فان العلم بالمطابقة لا يحصل الا بعد الشعور بالمطابقة فلو كانت الصور  
 النامية في نفس الامر مختلفة ذات محوارة شأنها كانت  
 عند الشعور لو كانت الشعور يكونها مختلفة ذات محوارة عن المادة  
 شأنها كانت وكانت عند الشعور بالمطابقة والعالى بطا والمقدم  
 مثله **قوله** واما بالنسبة الى العلم في اوقات تلك الاحكام التي  
 يذكره بقولنا واما ذات اوضاع فلا يذكره الا بالجواس او بال  
 محسوس الجواس والمطابقة من العقولات والمحسوسات هي حقيقة

ماضي محسوسات في ال**قوله** ضعف هذا الدليل بسبب  
 ان ما ذكرناه بان ضعف التالي **قوله** والثاني وهو ان يكون  
 ذلك العلم بنفسه غير ذي وضع مع الصانع لانه قول بالمحصل الا فاعلم  
 لا خلاطونه **قوله** الصور الاطلاطونية عند كثر من المحسوس  
 ليست بصور محوارة عن موادها قايمة بنفسها بل هي الصور العقلية  
 الحاصلة للنباتات المحوارة المستمدة بالاعتقالات العقلية الاشياء وقد  
 صرح بهذا افضل المفسرين ابو نصر الفارابي في كتابه المسمى بالجمع  
 بين الحكماء الا انه فسخ المتشكك بعلم المبدأ الاول  
 وان فسخ ما في نفسه المشهور وهو الذي اراد به هذا الفاضل وحكم  
 ببطلان انه من غير ذكر دليل بناء على شهرته ففسد بطرقي راسخ  
 كلاما منسوبا الى الشيخ الرئيس ناقضا على انبائها على تقسيمات صحيحة  
 وبيانات منيفة فحاج في ابطالها الى فكر وافرو لوانه لا يجسن  
 ان يورد ذلك الكلام علاوة على غيره من الكلام المحسرة لاورد به هنا  
 والمعتقد هو البرهان **قوله** واما ان يكون ذلك الخارج المطابق به  
 متمسكا بغيره فينعس الفاعل فيفسد وذلك لان ذلك اما ان يكون  
 ذا وضع او غير ذي وضع فان كان ذا وضع كان المتمثل فيه مثله وعاد  
 الى المذكور **قوله** يريد بالمذكور المحالات العينية التي  
 يعقبا بالادلة العينية على ان متعلقات تلك الاحكام العقلية لا يجوز  
 كونها ذات اوضاع قايمة بنفسها فانها ان فرضنا متعلقات تلك

يشمل



الأحكام متمثلة في ذوات أوضاع كانت المتعلقات هي ذوات أوضاع  
 فإن الحال في ذوات الوضع لا في حاله والمجالات التي ألزمها إنشاء  
 حيث كانت المتعلقات ذوات أوضاع فكل من مشاء الحال  
 من كائنات يكون المتعلقات قائمة بعرض ذوات أوضاع  
 المج الصامتة كاللحم في تصور تلك الأداة غير مستلزام لمختمتها  
 ويقتض هذا التعريف أنه في المنع يظهر ضعف تلك الأداة على  
 هذا التعريف وإن كانت صحيحة على التعريف الأول وهو أن تقول أن كل  
 متعلقات الأحكام في ذواتها غير ذوات أوضاع إنما يكسب الوضع نسبة  
 محالها فلم لا يجوز أن يتعلق تلك الأحكام بانفسها حيث هي على  
 صفة كونه حاله في محل ذي وضع وهذا عينه ما تقولون أن الصور  
 الحرة هي المستحضات الحارصة للحالة في العقل مطابق كل واحد من  
 الاسماء الحارصة من حيث مفهومها المطلقة في محل علمه فتقال  
 هو من قولها زبدان لا ولا مطابقة من حيث هي حاله في محل قالها  
 من تلك الجنبه يكون صورة سمعية محرومة عن المواد فمتنع عملها  
 من تلك الجنبه على شيء من الاشخاص الحارصة فانه بكون قولها  
 مثل زبدان لا في الحال في ذوات محرومة عن الحسية واد اظهر هو ان  
 يتعلق تلك الأحكام بالصور العالم بذوات الأوضاع من حيث هي من  
 تلك الصور انفسها ومن حيث هي غير ذوات وضع ولا تستلزم  
 يتعلق تلك الأحكام بها من هذه الجنبه شأنه في الحالات المذكورة

في هذه الأحكام المذكورة في هذه الجنبه

المذكورة واسمائه هذا التفصيل المذكورة إلى ترك لسهولة فهمه  
 فتق القسم الأخير وهو أن يكون متممًا في شيء غير ذي وضع لم لا يمكن أن يقول  
 ذلك المتمم فيه لا يكون بالقوة وإن كان بعض ما في الأداة بالقوة  
 وذلك لا متعلق بالمطابقة بالفعل من ماسو بالفعل وبكسر اليعبر  
 وفتا ما بالفعل ومن ماسو بالقوة **اقول** لما صح عنه أن الحق  
 هو أن الصور المطابق لها الأحكام العقلية متمثلة في ذات غير ذي وضع  
 أراد أن يتوضح حال الحال والمحل فعال ذلك المتمم في الجوهر المفارق  
 في الصور المطابق لها لا يمكن أن تغفل يكون بالقوة لأن الأحكام البعينية  
 الذهنية بعضها واقع بالفعل وبعضها ممكن الوقوع وكلاهما لا يبدلان على  
 غير كون الصور المطابق لها التي في العمل المذكور حاصلة بالفعل أي إذا ما  
 الأحكام الذهنية الواقعة فلاها مطابقة بالفعل للصور الحارصة التي  
 في الجوهر المفارق والمطابقة بالفعل تدل قطعًا على وجود المتطابقين  
 وإذا الأحكام الذهنية الممكنة الوقوع غير الحاصلة بالفعل فلاها إذا وقعت  
 يلزمها المطابقة بالفعل وإذا لم تكن الصور المطابق لها واحدة حينئذ  
 تلك الأحكام لا يوجد المطابقة فيوجد المعلوم بدون اللازم هذا أصل  
 أصول لم لا يجوز أن لا يكون الصور المطابق لها كلها بالقوة ويجب  
 وقوعها عند وقوع الأحكام الذهنية في وقت أو في حصول كل واحد من  
 الأحكام الذهنية وحصول ما يطابقه الصور الحارصة متى تحقق  
 المطابقة من غير تقدم الصور الحارصة على الذهنية لا بد لا تتواءم هذا



الاحتمال من دليل حتى يتم المدعى **قوله** والصلا لا يمكن ان يزول  
 انتعرا او كثر العمل بعد ما كان بالحق والادنى وقت من الاوقات  
 لان الاحكام المذكورة واحدة الثبوت ازلا وابداه غير متغير وحاله  
 ومن غير تعيين بوقت ومكان فوجب ان يكون محلا كذلك **قوله**  
 والا فامكن ثبوت الحال بدون المحل طالما ان يكون الصورة الحادثة في  
 الذات المحررة اذ لا **قوله** **قوله** ان يكون الذات المحررة  
 التي هي محل تلك الصورة اذ لا يرد عليه عن سائبة القوة ولو  
 في زمان ما والا وحده طال في زمان كون الذات بالقوة من المحل  
 منفرد وهو طام بعد ثبوت كون الصورة اذ لا **قوله** **قوله**  
 فاذا ثبت وجود موجود قائم بنفسه في الخارج من غير ذي وضع متعلق  
 بالعمل على جميع المعلومات ان تلك ان طرأ الى العمل كسب يتجمل  
 عليه وعليها التفرع والاستحالة والتحدد والذوال ويكون هو الذي  
 لهذه الصفات ازلا وابداه **قوله** لما تقرر لديه صحة مقدمات  
 دليله صرح بلزوم النسخ عنها وهو طام واذا ثبت ذلك فنقول  
 لا حوزا ان يكون ذلك الموجود هو اول الاول اعني واجب  
 الوجود بذاته عزت اسماءه وذلك لوجوب اشمال ذلك الموجود  
 على الكثرة التي لا الهاتة لها بالعمل واول الاول متشعب ان يكون فيه  
 مبداء اولي الكثرة وان يكون محلا قابلا لكثرة سمات فاذن  
 ثبت وجود موجود غير الواجب الاول تفرع من هذه الصفة

الى

اقول

كثرة وان يكون

الصفة والنسخة من عقل الكل **قوله** يدعي ان الذات المحررة  
 التي ثبت كونها محلا للصورة المطابق لها الاحكام الدينية لا يجوز  
 ان يكون واجب الوجود لذاته واحد بين صحة دعواه والنظام  
 انه قرر ما من وجوده ثلثه الاول ان تلك الذات يجب كونها مشتملة  
 على كثره غير متناهية وواجب الوجود لذاته واحد من جميع سماته  
 فليست تلك الذات بواجب الوجود الثاني ان تلك علتة لوجود  
 تلك الكثرة بذاتها فتكون مبداء اولي تلك الكثرة والواحد  
 لذاته متشعب ان يكون مبداء اولي الكثرة ما وليست تلك الذات  
 بواجبة الوجود الثالث تلك الذات قابلة لتلك الكثرة ومحل  
 لها وواجب الوجود يتجمل ان يكون محلا لشيء ما وصنوعات هذه  
 هذه الاقضية الثلثة طامرة ما فسر وكما انها مبني عليها في  
 الالتمس ولعائل ان نقول قوله في الوجود الاول ان تلك الذات يجب  
 كونها مشتملة على كثره غير متناهية ان اعني ما اشمال الذات على الكثرة  
 كون الكثرة حوزا لها متعنه طامره وان اعني ما اشمال الذات كونها  
 محلا للكثرة فتكون هذه بعينه هو الوجود الثالث والصاقوله  
 في الوجود الاول ان تلك الذات مبداء اولي الكثرة والواحد ليس  
 مبداء اولي الكثرة ان اراد ما لمبداء ان تلك الذات على اوله فاعليه  
 لتلك الكثرة ولا شيء من الواجب كذلك فالصحة ممنوعة  
 ووجه طامره اراد ما لمبداء العلم القابل لتلك الكثرة فيجوز



العوض الثاني الى الوجه الثالث وانضاح يكون مع قوله غنى ان يكون  
 اول الاول مبداء اول الكثرة ان يكتسب ان يكون مبداء فاما اولها  
 للكثرة فيكون تقييده بالاولية مشوا لواركونه على قابلية لا حجة  
 الاولية صلب ان يكون فاما الشيء واحد اولي وذلك القابل يكون  
 فاما للاشياء كثره فيكون محلا للكثرة بالواسطة وهذا محال  
 فانه ليس محلا لشيء ما البته صقع لفظه اول اضافته بل عدمها من  
 وجودها للاشياء المحكورة **قوله** ونفسه تلك الكل وهو  
 الذي عترعه في القرآن المحمد تارة باللوح المحفوظ وتارة بالكتاب  
 المبين المشتمل على كل رطب وبابس وذلك ما اردناه **اقول**  
 المشهور ان عمل الكل هو العقل الاول فانه عقل لكل العالم فان  
 غيره من العقول فابض منه كانه اشبه منه وهذا المحمد الذي انبث  
 وعقل متعلق به من المسمى نفس الاول المحكورة ان يكون هو العقل الاول  
 فان معقولات العقل الاول هي لواركه وليس في ذات العقل الا  
 الاول من الجنات ما يقتضيه هذه الكلمة المفصلة عن المتشابه  
 فيكون هذه التسمية على خلاف المشهور ولا مشاهة في الاصطلاح  
 ولحمي ان نقول انما يلزم الامتناع اذا فعل مع تلك الكلمة لازما  
 لذلك المحمد بالواسطة واما اذا فعل بعضها بالواسطة بعض فلا يلزم  
 الامتناع اما قوله وهو الذي عترعه في القرآن المحمد تارة باللوح المحفوظ  
 معقش باجماع العلماء الذين جميع الحركات والكتابات والعقل

والعقل الذي انبث عن معقش الابا الكلمات على قاعدتهم فلا يكون  
 هو المسمى باللوح المحفوظ على تقدير بقوته والاسب لم اراد الموافقة  
 من القواعد الحكمية ومن الاصطلاحات الشرعية ان لكل نفس  
 الكل هو المسمى باللوح المحفوظ لا تتعاض الكلمات والحركات  
 المنفصلة عن المتشابهة فيها والان الشارع لما سمى العقل الاول بالعلم  
 وهو السبب في انتفاش العلوم في نفس الكل مناسب تشبيه النفس  
 باللوح فان النفس كاللوح لذلك العلم فيكون قد طبق معصلي توضح  
 الاستغارة في الملاحة اما قوله وتارة بالكتاب المبين المشتمل على  
 كل رطب وبابس موضوع باطل وذلك لان المفسرين في قوله  
 تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين اقوال اقدم ان  
 المراد منها هو القرآن والعلم هو علم الله تعالى والثالث هو اللوح  
 المحفوظ وتفسيره بالعلم اشبه من سببه الكلام السابق وهو قوله تعالى  
 وتقدس وعنده مفاتيح الغيب لا يعلم الا بهود وعلم ما في البه والحي  
 وما تشعط من رقه الا يعلمها ولا تشه في طلمات الارض ولا رطب  
 ولا يابس الا في كتاب مبين وذلك انه لا شك ان الله تعالى يريدون  
 كثر في هذه الآية عن احاطة علمه بالاشياء احاطة كاملة فعال اولها  
 وعنده مفاتيح الغيب لا يعلم الا بهود تلك المفسرون مفاتيح الغيب  
 هي الامور التي سترت على العباد فيعلم صفة من قوله فتح  
 على الامام اذ عرفت ما في ومعرفة الامور التي سبب الانتفاع بها



العلوم على كل عالم من معرفة ذات الحق سبحانه وصفاته جلالة وجلاله  
الى الصلوات والاصافات المختصة به عز وجل فانه سبب الاسباب  
وطريق الحق العلم بالمسببات اما هو العلم بالاسباب كما سبق ذلك  
بالحكمه في العلم ان ذات الله تعالى وصفاته لا يعلمها الا الله تعالى  
وتقدس وطه مصداق قوله وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو  
ثم لما كان المراد بيان احاطة علمه بكل شئ وان كان موصوفاً بتحد  
الاول الموصوف لا امتناع العلم القديم به كما بطنه الطامرتون واصحاب  
المنظر او بالكثره العلم المتناهي في مادي النظر فيمن اقتضاه تعالى  
العلم بانها على ان كل علم متناه كشم احاطه العلم بها مطلقا كما عرفه  
بعض الفلاسفة **ف** يعلم تعالى للذات العيسى من الموجودات  
ويعلم ما في البر والبحر محلا في فصل تخصص البعض لطهور مبدى  
الوصف من عقل وما سقط من ورقه الا يعلمها ثم لما كان شاملا  
صواعق الامم وافراط طليم اما انها سببا عند ظهورها على  
الادراك بناء على علمه في هذا الصنف بعونه عز وجل ولا  
حبه في طلمات الارض لم وقع النقص بالحق وهو عموم علمه على كل شئ  
بعونه ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين كما ان محي **اذا اراد**  
الاخبار عن كون عالم ذات فوره في العلم نقيض او عقيلنا قال ان فلانا  
سفن وقابلي النور والنقص وتشتت الفروع السوار والمعقبات  
في معاقده قواعدها وتشتت قباع الشبه بالبيان المنطوق

كتاب في بيان...

عن معارف المطالب الكلامية ثم يقول وكفى جميع العنود العقلية  
والعقلية فظهر ان اذا جعلنا قوله في كتاب مبين على علمه عز وجل  
كانت احوال هذه الالة بعضها اصدا حجة بعض اولها يلج احوالها  
يكمل اولها واسطها كالاول وسطا الموجب في القياس له الى الطريق  
شبه صحيح **ف** حان **م**رعى به يتوسل الى ان سال عما ينبغي الميانية  
والسباق وحقق منها والعباق وان علمها على القرآن او اللوح  
المحفوظ تشتت شمل الجمل ونوعه البعض يلتقاء همه والامر قبالة  
اخرى وان اراد مزيد ان يزيل شتات السمل منها ليتعارف متنا  
وتواصل متنا فرما فلما فعله ذلك عز وجل فادان من مكانه و  
وسهل شانه وصحل كلام المولى على ما هو اول اول منها ثم يعود الى  
قوله وبارك بالكتاب المبين فيقول ان كان المراد بالكتاب المبين علم  
الله تعالى والقران المجيد فطامه بطلان قول العاقل ان ذلك المحرود  
المعنى انبائه هو الذي عبته بالكتاب المبين وان كان المراد به  
اللوحة المحفوظ لم يظهر في نادى النظر بطلان ذلك كذا الذي مر  
ذكره يدل على بطلانه **و** قد تكلمنا كما كان مؤجرا على مقدمات  
دليله فلنذكر ما يدل على نقص مطلوبه ونقصه على نفسه منها الاول  
ان العقلاء يطالبون مطابقة ما في نفس الامر على الاحكام الدينية  
الكلمية والارضية في حيث من حيث هو واحد كما يقولون ان  
حكمنا قطر المربع لا يشارك صفة مطابق لما في نفس الامر يقولون



ان قولنا زيد عالم مطابق لما في نفس الامر اذا كان عالما في نفسه ويكون  
 بالبدلية ان قولنا نفس الامر في كلا الصورتين معناه واحد وكل  
 ما ذكرتم يكون احدا الا من اعمد المطابقة لما في نفس الامر الاحكام  
 الحسية او قولنا ما في نفس الامر على الصورتين لا يلحق واحد بالآخر  
 اللفظي بان المنفصل هو ان قول ما في نفس الامر اذا استعمل  
 في مطابق الاحكام الكلية والحسية لما في نفس الامر كما ان يكون  
 ليع واحد ولا يكون فان كان فلا يكون الاحكام الحسية مطابقة  
 لما في نفس الامر لان ما في نفس الامر هو الصورة العاقبة في  
 العمل فلا يكون الا كلية والاحكام الحسية هي من جهة الاطراف  
 الشيء الكلي وان لم يكن صحيحا في كل واحد منها بل ما هو العالي باطل  
 العالي ان الصورة الى الابد في المحل المذكور لا تسلك اياها احكام شي على  
 شي ولذلك طاعت الاحكام الذميمة والحكم شي على شي في  
 حيث هو معنوم تحت الصدق والكذب وهذا الاصل لا يتميز  
 عن الصفات الامر الحاله في ذات المدرك فكل الصور اما صادقة  
 او كاذبة ولست بكاذبة لما وضع انما مطابق الاحكام الذميمة الصادقة  
 فهي صادقة ولا مع للصدق عند ظهور العقلاء الامطابقين لما في نفس  
 الامر فكل الصور مطابق لما في نفس الامر فلا يكون من نفس الامر  
 لاسيما مطابق الشيء نفسه الثالث لو قلنا ان المراد بقولهم ما في نفس  
 الامر هو الصور الحاله في الذات المحركة لزم تقدم الشيء على العالي

والعالي باطل فالقدم مثله شأن الفخر طبعه وهو من احد من سوان دلت  
 ذلك المحل وكون متعده على ما يسمى نفس الامر كذلك العلم لا  
 لا يحق بدون كونه مطابقا بالفعل لما في نفس الامر لا متباز ما هيته الحكم  
 العلم على كل المركب لهذا القصد وهذه قصه قد سلمها بهذا العلم  
 ومن عليها كلامه في هذه الرسالة وكون العلم مطابقا بالفعل لما في نفس  
 الامر لا يتحقق ما في الامر فكل ما في نفس الامر الذي طابعه علم ذلك  
 المحل ونداته متعده على كل ما يسمى نفس الامر فكل من تقدم الشيء على نفسه  
 وما يسمى ان مبداء تلك الذات ولكن صاحب الوجود قدس ان لم  
 يتركه مبداء غيره يكون ذاته متعده على ذلك المحل وعلامة تميزه بتقدم  
 على ما في نفس الامر من سوان ولا تسلك الا علمه هو مطابق لما في نفس الامر  
 فكل من تقدم الشيء على نفسه غير متساو كما علمت الآن **فصل**  
 واذا قد بان حال ما قاله سيد العاقل في تحقيق قول العلماء ما في نفس الامر  
 محض تميزان بين ذلك علم الوهم الذي وضع عندنا وصح لذيها والماتم  
 وضع القناع عن موقفتهم هذه فمخمس احد من لفظي والامر معنوي  
**اما** البحث اللفظي فنقول لفظ الامر يطلق في اللغات العربية على القول  
 المشهور ان الدال على طلب العمل بالذات وعلى الشيء والصورة والشان  
 والطريق والاشعار ببيان الاطلاق على كل واحد منها وبان وقوعه  
 عليها بالاشراك اللفظي او المعنوي او على بعضها بالحققة وعلى البعض  
 الامر بالمجاز خارج عن عرضها فننوه عن صحتها فان اصول الفقه

ما في امر



هو العن الكا على نيابة لمسايس حاجته الفه ووه الواضح الكسوف  
 ان لفظ الامر في قولنا الحكم على الشيء اذا كان مطابعا لما في نفس الامر  
 لا يريد به شياء المعاني المطلقا بل لفظ الامر سوى الشيء فان كل  
 واحد من اقسام الشيء في العالم مع الاحكام وقولنا لما في نفس الامر هو  
 الشيء ولفظ النفس في اللغة مراد به للعظم الذات ولذلك الخلق  
 على ذات القدم غير شانه في قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في  
 نفسك وتعلم قطعا ان اطلاقها على المعاني الاخره تصرفات  
 انهل الاصطلاح فاداء فعل هو ان نفسه كذا يرد انه في حد ذاته مع قطع  
 النظر عن غيره كذا كما تقولون الاسم والفعل يدلان على معنى في نفسيهما  
 والحرف لا يدل على معنى في نفسه بل على معنى في غيره ونفسه في ذاته  
 مانا معنى لهذا ان كل واحد من الاسم والفعل يدل على ذكره على المعنى الذي  
 يراوده عند تركب الكلام منه بل يدل عليه اذ اضم اليه غيره فظهر  
 من هذا ان قولنا لعلنا وهذا الحكم مطابق في نفس الامر معناه  
 ان الشيء في حد ذاته مع قطع النظر عن حكمه عليه وغير ذلك موصوف  
 بالخال الى حكمه بما في هذا الحكم فكان حال الشيء في نفسه مطابقا لحكم  
 الحاكم عليه وادراكه حال الشيء في نفسه موافقة لحكم الحاكم عليه  
 قبل هذا الحكم غير مطابق لما في نفس الامر بهذا الاسك فظهر  
 مراد قول العلي وهذا الحكم مطابق لما في نفس الامر وليس بمطابق  
 له واما **المتفقون** فنقول الاحكام المطابقة في نفس الامر اربعة

اربع اقسام فربما يطابقه حال وجود الحكم وحيث لم يوجد ما يطابقه  
 حال وجود الحكم وكل موجود المطابق في تلك الحال وكل غير موجود المطابق  
 في تلك الحال المسال الاول في مقام اذا صدر الخبر حال فانه الثاني في  
 سبب نزول عنه القيام اذا صدر في تلك الحالة والمطالب كل تلك موجود  
 الساعة فهو ممكن وللبراع كل ان صواب ان الحكم الذي عدم ما يطابقه  
 فيكون مطابقا لمعنى الوجود في نفس الامر كقولنا شربك الا لا لمسمع  
 الوجود وقد يكون حكم الوجود كقولنا الشمس ستطلع ولا اسكال في مطابق  
 الاحكام لما يطابقها في نفس الامر اذا كان لما يطابقها وجود في نفسها  
 واما الاسكال في مطابقه الاحكام لما في نفس الامر وليس للامر في نفسه  
 وجودا فان وجود المطابقة ينصرف على وجود المتطابقين بوضع وجود  
 النسبة على وجود الطرفين فنقول لهذا الاحمال حمل اعمالي وحمل تفصيلي  
 فهو ايا قد تحقق الاشياء لحققا لا ختم المقصود ولو على العذر الوجود  
 ومع ذلك فاما ختم كلفه ذلك المحقق وتواصيكم مسألة ان كل  
 عاقل محقق وجود الانصار لهما واذا سئل عن كلفه ذلك فهل  
 هو مخزوع السجاع في الحقيقة ام بانطباع صورة المرئي في الالبصار  
 لوقف ولولم حكم لواحد منهما حتى ان الحكماء مع ايمانهم بالنظر الدقيق  
 في طلب الحق على كل واحد من المذهبين لم يتوافقوا الى ان على واحد  
 منهما وكذلك حال كل واحد من الشاؤون حال كلفه العمل للمفقول  
 مع العلم اليقيني بحسب الشعور الجسدي والادراك العقلي فظهر ان



ان الحمل بكيفية وقوع الشيء لا يدل على الحمل بوقوع الشيء واذا وقع هذا  
 فنقول نحن لا نسك في ان حكمنا بان اصماغ السواد والمصاص مجمع الو  
 الوجود خارج الذهب حكم مطابق في نفس الامر وان حكمنا بان اصماغ  
 السواد والمصاص يمكن خارج الذهب ليس مطابقا في نفس الامر  
 فاما كيفية تلك المطابقة فالحمل على الاضربا في هذا العلم ولا يدل على  
 عدم العلم بالمطابقة كما قرر في الابصار سوار واما الحمل التبعصلي فلم يندل  
 مقدمه وعلى ان المصاف في حيث هو مصاف له وجود خارج الذهب  
 ام لا وجود له في الاذنان فنقول اختلف اهل النظر في ذلك فمن قال  
 انه لا وجود له الا في الاذنان فان الاب في حيث هو اب لو كان موجودا  
 في الخارج لكانت صفة الالة موجودة في الخارج ايضا فان قولنا الاب  
 في حيث هو اب في حيث هو موصوف بالالة فيكون الالة  
 حوزة مفهوم الاب في حيث هو اب واذا كان المجموع موجودا في حوزة  
 موجود لا في الالة لكان الالة ليست موجودة خارج الذهب لانه  
 في كل النسب والافراد كقوتها خارج الذهب كقوت السواد والياص  
 لان وجودها في كل على وجود الاعراض لا في حاله لعدم قوتها  
 بنفسها فيكون لها في حالها نسبة اخرى كما ليعبرها على النسبة  
 الحاصلة منها وليس محالها ذكر القول في النسبة الثالثة والرابعة  
 وهما حواضير وجود اعراض موصوفة بالالاة لها وجود في العلم  
 ان المصاف في حيث هو مصاف لا وجود له الا في الاذنان في

الا  
 ح

قال وقد انه موجود في الاعيان وان صفة كونه مضافا موجودة في المصاف في  
 الاعيان متممة عن الذات وذلك انما لا يسكن ان السماء فوقنا وان لم  
 يحصل في ذهبن ما انا فوقنا وهذا يدل على كونها موصوفا من حيث الالاة  
 في الوجود والحاصل في الالاة الذهب والمصاف لا يسكن في كون النبات طالبا للغذاء  
 وكونه طالبا للغذاء في مقوله المضاف وليس له شعور حتى يعقل ان  
 الغذاء وصدى ذهبن فيكون كونه طالبا له موجودا في ذهبن فيكون  
 طالبا للغذاء موجودا خارج الذهب واخبار المحققين انه موجود في  
 الاعيان لا على الوجه الذي تصور الوقت العائنه وقالوا قد المصاف  
 منطبق على الموجود خارج الذهب والمصاف موجود خارج الذهب  
 فان قد المصاف هو الذي لا يفعل ما يبيته الى بالقاس الى غير ما  
 ومن المعلوم ان القاس الى العلم لا العرض له الا في الوجود الذي في مكانه  
 قبل ان المصاف ماسية اذ حصلت في الذهبن وعقلها العقلاء لا  
 لا عقلها الا بالقاس الى غير ما ومن المعلوم السابق ان الاب الموجود في  
 الخارج هو بهذه الصفة والمصاف موجود في الخارج والواو لا يلزم  
 بهذا التقسيم ان يكون الالة وجودا خارج الذهبن فام نذات الاب  
 لعلزم التسلسل واما حديث النبات فعلى طلبه الغذاء ان فيه  
 قوة كحدث الغذاء اذ احدثت والقوة في حيث ذاتها ليس في  
 فيل المصاف بل اما حوزة او كلف واما في حيث هي قوة على شيء  
 فهي في المصاف وحالها ما ذكر في الاب واما في حيث هي هذه المقدمة



فخرج الى المقام ويقول قولنا ان هذا الحكم مطابق لما في نفس الامر  
لاستك ان المحل فيه امر اصاحي وحس قد يتبين ان المضاف الموجود  
في الخارج اضافي لا يتحقق الا في الذهب بالنسبة الى اقره حيث كونه  
موجودا في الذهب فليس اذ امكننا على موجود ذهبي وسوا الحكم الذي  
يكونه مصاحا الى سى وسو كونه مطابقا الى الشئ في نفسه فظهر من هذا  
ان الوزن يستدعيه تحقق مطابق الحكم لما يتعلق به موجود الحكم الذي  
وليس ذلك الا في الذهب ووجود متعلقه في الذهب وهو تصور الشئ  
وتصور حاله وسما موجودا ان عند تحقق المطابقة فقد بان معنى قول العلماء  
هذا في نفس الامر كذا اوله ليس ووضح مرادهم بقولهم هذا الحكم مطابق  
لما في نفس الامر ليس في تصورات كنهه مطابق الحكم الذي في لما في  
نفس الامر من المحتويات والله الهادي **فصل** قد سبق  
منا الوعد في اول الرسالة ان نعرض عن المراد بالوجود في الخارج وليس  
ما في نفس الامر لا اشتباها على المحققين بكونها مستعملين في  
مقابل الوجود الذي في محرمنا ان **هذا** الفصل موعدا في كاره  
ونصف الله في الكلام ما يتم به المرام فنقول اما المراد بقولهم  
ما في نفس الامر فقد بان اما المراد بقولهم الوجود في الخارج في بيانه  
ستدعي مقدمه وهي ان لما تضمنت ثلثة انواع من الوجود وهو عيني  
ووجود في الوجود وعقلي ولها كل واحد خاصه خصوصه  
الوجود ولها في الوجودات السلبه احوال مشتركة هي انشاء

لما ساد بها وانما لنفعل ما بهد الان من الالذك فنقول لاستك  
ان الان ان اذ اوجد في الاعيان لا يمكن ان يوجد الاوله مقدار مخصوص  
وبهتة مخصوصه في مادة مخصوصه لا يمكن ان يدرك ذلك الان في الا  
مع تصور تلك المادة ومع ادراك تلك الشئ ثم اذا غاب ذلك  
الشئ وادركنا استحضاره فلا يمكن ان لا يخاف الى استحضاره في  
الحال الى استحضار تلك المادة المحصورة بل بتعيين استحضار تلك  
ذلك الشئ مع استحضار تلك الثبات المحصورة فلهذا ذلك الشئ  
وجود في الحال نحو عن المادة الحاصلة للانسان في الاعيان  
وان كانت الانسان بعد مشيوله لعوارض غريبه عن حقيقة  
في اللون المحصور والمقدار المحصور والشكل المحصور لا يمكن  
القوة الحاصلة في وجودها كما يمكنها ان يتحد عن المادة المحصورة  
ثم اذا اردنا ان ياخذ ما سبقت ذلك الشئ محصورة عن جميع تلك العوارض  
كثرت استوى نسبتها الى جميع الاستحصال الانسان لا حطنا ما  
من حيث انها سواء باطن وطا بالقوة عقلنا يدرك هذه الحقيقة  
المحددة فقد بان خاصية كل واحد من الوجودات السلبه واما الاحوال  
المشتركة بين الوجودات السلبه هي الاحوال السالبة للماهية الا  
الان كانت من حيث هي من الذاتات والوصفات اللازمة والمفارقة  
لكونها صوابا والقوة السالبة ولها الشئ بالفعل واما الاشياء  
التي هي قليا بين الوجود والعيني والوجود الطمالي في كون كل واحد



منها واضافه ان تبارك الماهية مقدار وبتة مخصوصه وكما ان الوجود  
القياسي وبت الوجود الحائي فيكون الماهية فيها في مادة الماهية  
ولوا حق الماهية من الالاس المخصوص والموضع المخصوص وحقا توجد  
مشا سانه ببت العيني وبت العقلي لكون الماهية في احد معاني عامة العدد  
باللواض الماده وفي الاخرى عامة القوة عنها وبعد بتة المقدسه بقول  
ان المطابق للامام مطابق لمعنى العدد والما يتصور ان ببت  
بكر اسر الكما في معني ببت المطابق والوجود ان التلث للمطابق  
كل واحد منها الا في المعنى المخصوص به بل انما ببت ذلك في المعنى  
المشرك بينهما فاذا كان ان زيدا اصلا حصل في ضالته المقدار  
المخصوص والنسب المخصوص ببت الوجود العيني قبل ان يضاف الوجود  
الوجود الحائي مطابق للوجود الخارج واد حصل في ضالته ما في الخلف  
صفات زيدا في الوجود العيني مقدار وبتة وطينا ضال زيدا قبل ان  
يضاف الوجود الحائي في مطابق للوجود الخارج فيكون ذلك ادا حصل  
في علمه ببت زيدا ان حصول ببت الشخص هو ان باطن قبل ان يضاف الوجود  
الذمني مطابق للوجود الخارج واد حصل في عقله ان حصوله هو ان  
صاحبه ببت قبل ان يضاف الوجود الذمني في مطابق للوجود الخارج  
وإما اطلق الوجود الذمني على الوجود الذي ليس بعيني مع القياس  
والحائي في بيان ببت هذا ان الوجود الحائي الما يضاف الوجود الحاصل  
للماهية في الاعيان الالوان مطابق في الوجود الحائي والوجود الحائي

العقل وكما سمي بالوجود الخارج لكون كل واحد من الوجود من الآخر  
الما هو وجود في شيء الى المدرك والوجود الخارج عن المدرك والعيني  
فظهر ان الماده في نفس الامر هي الوجود الخارج عن الاحكام العقلية  
فد بطانق متعلقاتها في نفس الامر ببت الامور في نفسها للوجود حالي  
وكما يصح ان يقال انما مطابق لما في نفس الامر يصح ان يقال انما مطابق  
للوجود الخارج وبتانق متعلقاتها ما في نفس الامر وبتانقها  
معدومه لا وجود خارجي لها كالمستحبات والممكنات الوجودية وبتانقها  
ان كل حكم طابق الوجود الخارج في مقتضى طابق ما في نفس الامر وليس كل  
طابق ما في نفس الامر الوجود الخارج فاما ما في نفس الامر من الوجود  
الخارج فظهر من هذا ان قول من يقول ان الحكم الذمني او الوجود الحائي  
الذمني اذ الحكم طابق ما في نفس الامر كان صادقا والافكاذ اول  
من قول العاقل ان الحكم الذمني او الوجود الذمني ان طابق الوجود الخارج  
كان صادقا والافكاذ ببت هذا هو الاصطلاح المتفق عليه في المواضع  
اللغة وان اراد فريدا ان جعل قوله الوجود الخارج مراد بالقول العلماء واهل  
اللغة ما في نفس الامر فلا نزاع في التسمية الا انه خلاف مصطلح العلماء  
وخلاف موضوع اللغة فالتهم ما يطلقون لفظ الوجود على المعدوم  
قط واد قد وفتيا بالوجود وخلصنا الى المقصود فلتج الرسالة  
والله هو الحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق  
في آخر من فقههم بالحق والطلب منه اربع وسبعين سبعا

طابق



تمت هذه النسخة في شهر ربيع الاول

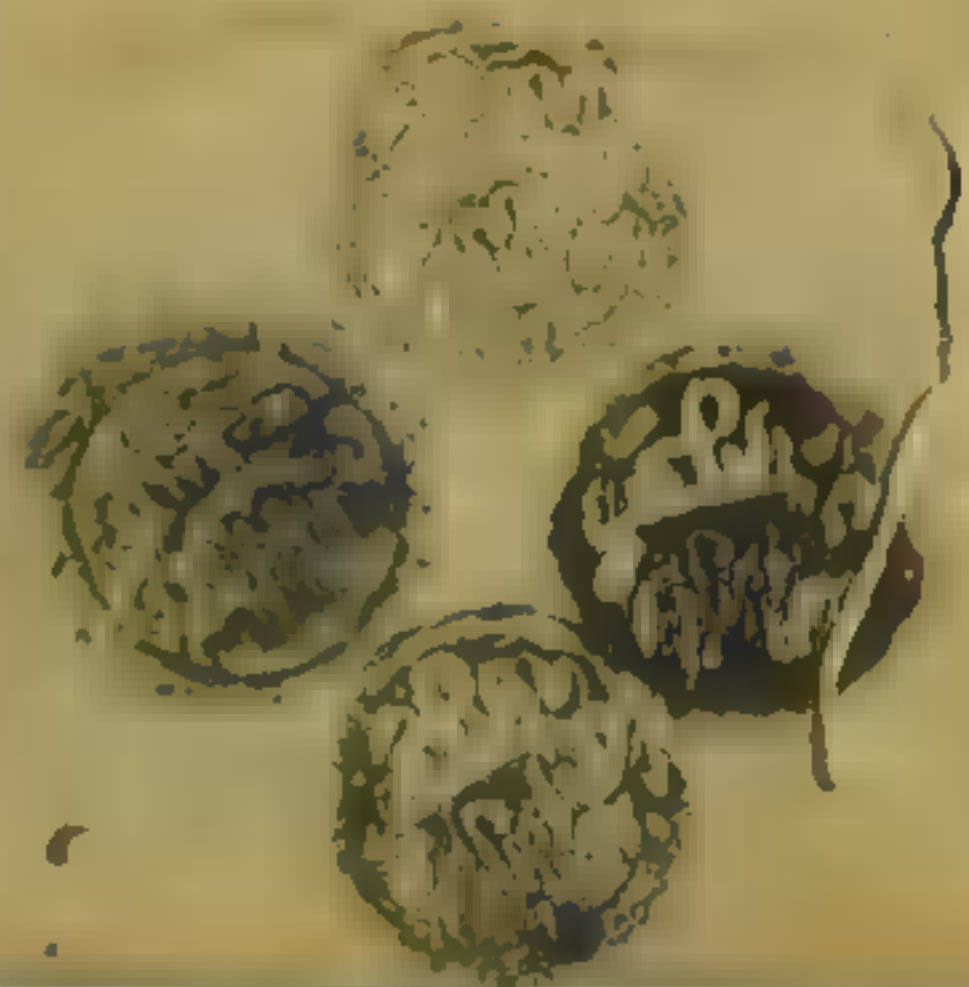
على يد عبد الصمد الراجي

على الله صلا الواس

ابن سمد

بسم

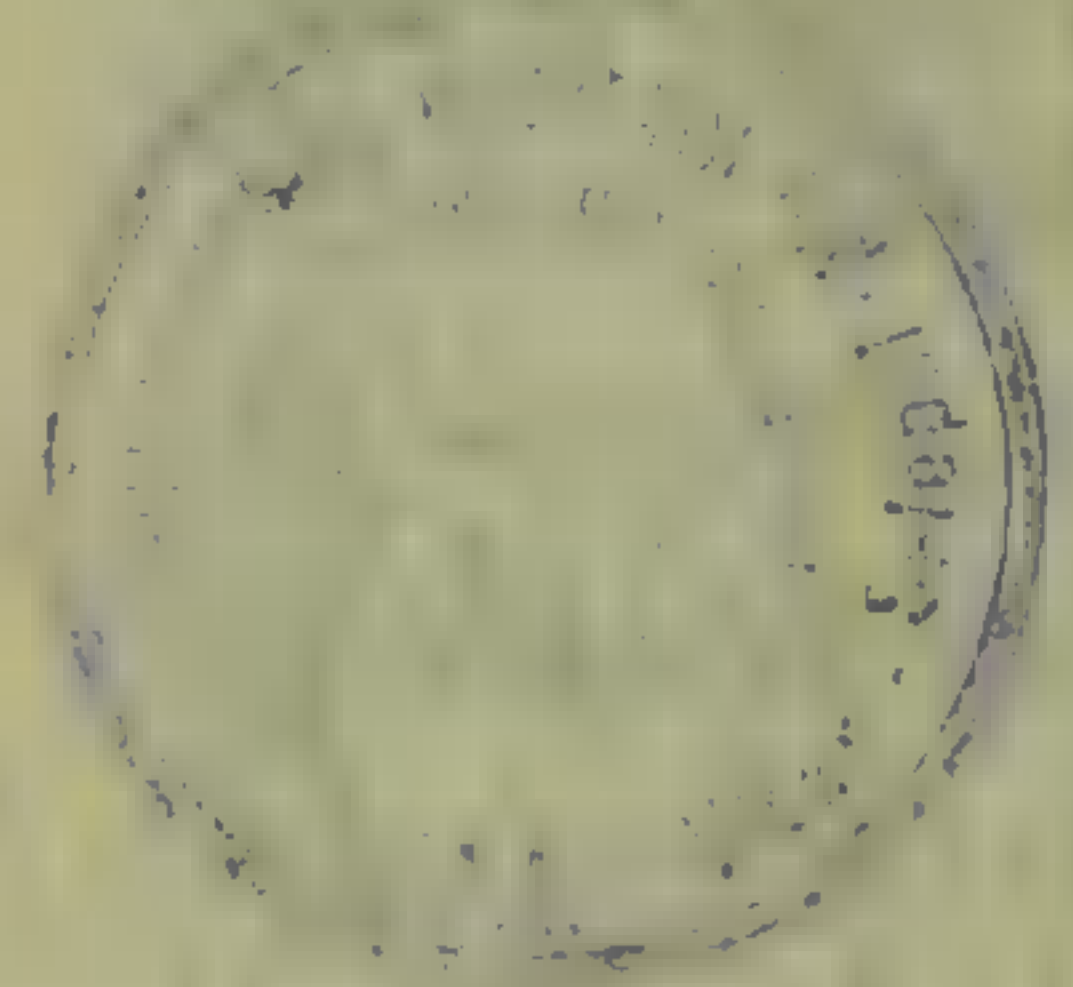
الله





رسالة السيد الوظاء  
 في شرح المبادئ  
 في علم الحساب  
 في سنة ١٢٠٠  
 في دار الفنون  
 في مدينة طهران  
 في شهر ربيع الثاني

وقال في شرح المبادئ من حاله عن نفس الرضا لصعوبها فقط خطأ استواء العرب الاتباع بالحروف  
 ثم قال فيه وعده لام الحرف مستقلاً عاملاً لا وجه له وقد عدها الحرف في حقا واند في رسالة الوقطاه حيث قال  
 سيدنا حبيب وقال اذنا ضلته غائب وقد جابها في مواضع هكذا ونها لا وجه له جارحى وى التوتها  
 غائب في





بما من جل فانه بالذات لا بالعلم من من مشاركة الجوه وقبول العرض وله  
صفا لا يبعث توهم ارتفاعها عن الذات وتعالى فيما خلق عين احدا من  
واستدعا مشورته واقتفا رسم ومثال واقتفا لا نظم من فباستدلال  
خلقنا عن مواقف الشكوك وعقال لا ونام واهدنا الى المطالب العالي  
من مقاصد الكلام ومنتها العقول ونتائج الافهام وصل على نبينا المبعوث  
بالفرقان العظيم الفارق بين الحق والباطل لهتك اعراض اهل الكفر و  
الفناء كالا ديم ~~العلم~~ والاشهاد واحيا موت المواد العلية  
بناج الصورية وعلى الواصل المتكلمين بسوق الادلة العالمة  
لقطع عن الكفر والالحاد واتباع المتهدين في افئدة شرعية لرد منطق  
المجادلين واصحاب العناد ما غر البلب بالاوراد على الاوراد والاصوات  
عوض الصلصال على البيان والخرم في الروضة الفناء وبعد هذه الحالة  
سبح بها الذهن العليل ومقالة سوف لتكسر للفكر كظلمة جز شهاب  
من اللبل والزها علقها على شرح المواقف للفاضل الواقف على دقائق  
وقايقها المشتهرة في الاطراف بالسيب الشريف مشرفة الله تعالى بانوار قدر  
في يومه وامره وجعلها تحت مجلس من بلطفه وروضة العلم والكلام  
وهدي طرقة الواسع الجدير بكل غرابة واجلال نسبة الى شعب من  
روضة الفقيه العظيم وحسب العالي بلع الى الغاية القصوى في الدرس

ونتميتها

7/193/26

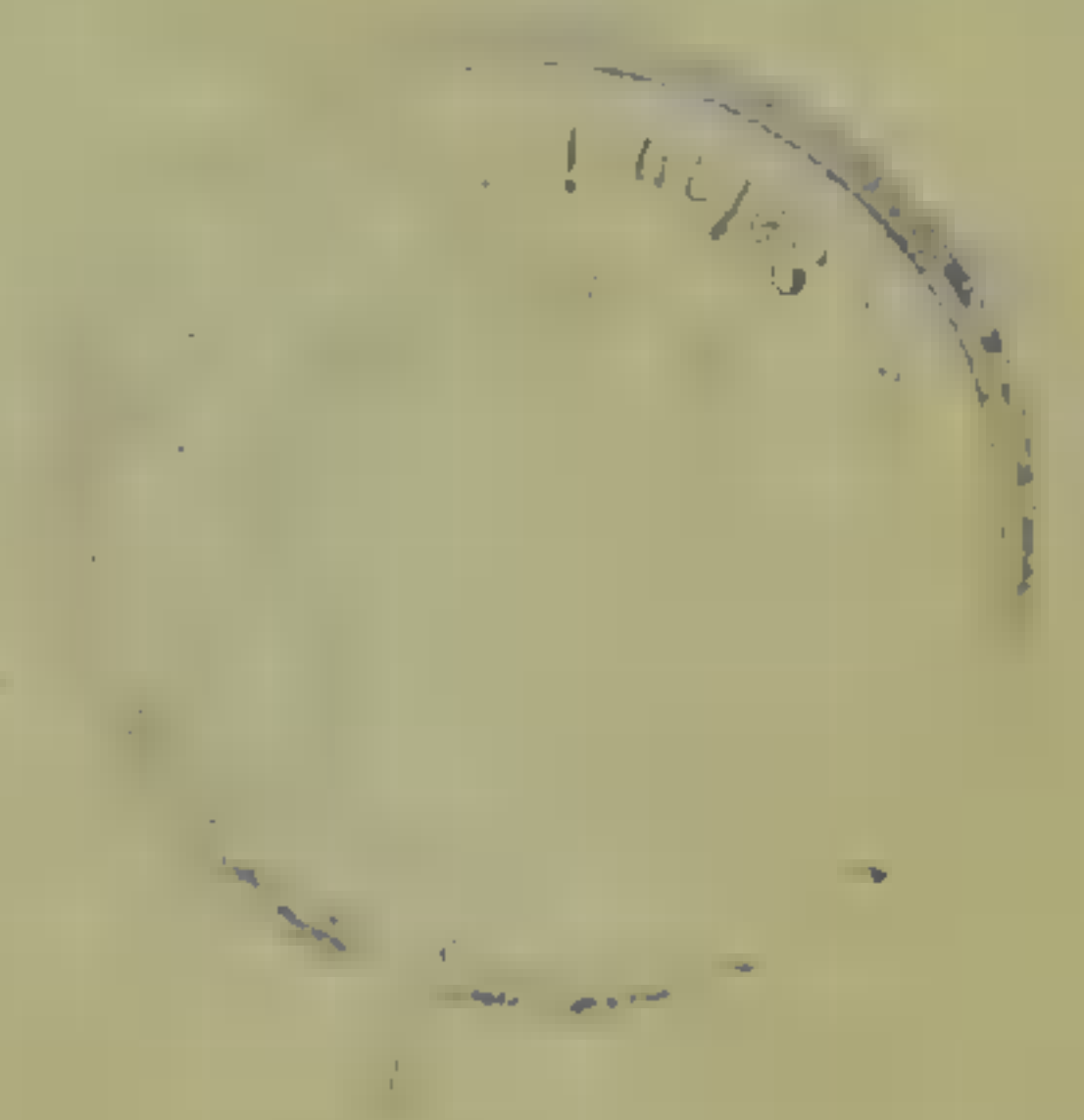
عالم خبير وفي التأليف صاحب حجة فان نظر اليه بعين القبول في غاية  
الامول ولنشرح في المقصود مستدرا من ولي الطول والجود ~~المعقول~~  
الموقف الثالث في الاعراض اي معظم مباحث فيها **قوله** وفيه تارة  
ليس المراد من المعقولة ههنا معانها المشهورة بل المراد ما يذكر لتوضيح الباش  
الآنية **قوله** في تقسيم الصفات اي النبوية وانما يثبت بها لان التبادر من  
اطلاق الصفة الصفة النبوية او اكتفا بقوله الصفة النبوية **قوله**  
الى اتم من الاعراض لان الصفة متناولة للحال وصفاته ومع الاعراض  
ليست متناولة لهما وفيه ان الصفا ليست اتم من الاعراض بل الصفة  
اتم من العرض كما لا يخفى **قوله** وقد توقف في تعريفها اي في تعريف الاعراض  
حيث يقول في المقصد الاول العرض ما كان صفة لغيره فففيه خفا لان الصفا  
ليست مأخوذة في تعريف الاعراض بل الصفة مأخوذة في تعريف العرض  
والحال لا يجوز اخذ الصفا في تعريف الاعراض لان التعريف للحقيقة  
~~قوله~~ الصفة النبوية جعل المقسم الصفة النبوية لان السببية ليست  
تعلقص بالعلم الى المطلب الاعلى والمراد من النبوية بالسلب من مقادير  
كاشهادة كلامهم لا بشهادة الامثلة المذكورة في قبل لان شهادتها  
الامثلة لا تجدي نفعا في بعض المواضع **قوله** اذ لا يفي فيها التفسير المذكور لتعليل  
لقوله احترز بهذا القيد عن الصفا السلبية فيكون المدعى الاحتمال المذكور



عن السببية ولا شك ان هذا الدليل بعيد ذلك ومن زعم ان المدعى بتقييد الصفة  
 بالنبوتية اعترض عليه بان يقول ولا تخفى عليك ان ما ذكره لا يفيد تقييد الصفة  
 بالنبوتية بل يفيد عدم تقييدها بالسببية وانما يفيد ما ذكره التقييد بالنبوتية  
 بل يفيد عدم تقييدها بالسببية وانما يفيد ما ذكره التقييد بالنبوتية لو افاد عدم  
 التقييد بالسببية عدم اطلاق الصفة مع ان ذلك ليس كذلك **قوله** وهى التى  
 تدل على الذات دون معنى زايد الظاهر من هذا التعريف ان الصفة **السببية**  
 النفسية ما يكون الذات مأخوذة في مدلولها مع كون تلك الصفة كونها  
 متعلقاتها ومن تعريف المعنوية خلاف ذلك كما بينى عن ذلك الامثلة المذكورة  
 في الكفا فلا يرد ما قبل الظن ان المراد ان يكون مدلول الصفة عين الذات بغريته  
 قوله وقد يقال لا يحتاج وقوله وهى التى تدل على معنى زايد او يفيد ذلك ان  
 يكون المراد فيما يقابلها ان لا يكون مدلول الصفة زائدا على الذات بل **بها**  
 الا ان الامثلة المذكورة تبين عن خلاف ذلك **قوله** وقد يقال لا يحتاج  
 في وصف الذات به لا تعقل امر زايد عليها قال الشارح في بيان اقسام الاثنين  
 والمراد بالصفا النفسية لا لا يحتاج في وصف الشيء به لا تعقل امر زايد  
 عليه فاورد قول المصنف قوله وبعبارة اخرى الصفة النفسية **هى** التى تدل  
 على الذات دون معنى زايد عليها فيفهم من كلام الشارح من ان ذلك عكس ما يفهم من  
 كلامه هنا لكن يدفع هذا بانه التفات الى لا تخفى على ذوى البصائر **قوله**

قوله ولا شك ان الصفة  
 زائفة على ذات الجوهر  
 المراد من الجوهر ما ليس  
 بمركب لان الجوهر ما ليس  
 بمركب

انما هو على راي نفاة الاحوال هذا يدل ان لا يصح التعريفان المذكوران عند  
 مشتبه الاحوال **قوله** الا مركب ذلك في نفس الامر لان بعض افراد المعنوية  
 عند التعاكس بنفاة الاحوال قد دخل في تعريف النفسية عند العالمين  
 بالاحوال فلا يرد ما قيل هذا يفيد ان لا يصح تعريف الصفة النفسية والمعنوية  
 بما عرّفنا به عند مشتبه الاحوال مع ان ذلك ليس نكاحا **قوله** الصفة  
 النفسية لا يصح توهم ارتفاعها عن الذات لا يقال هذا بانه ما صرح به الشارح  
 من امكان تصور الذات **قوله** الملزوم لاننا نقول معنى ما لا يصح توهم ارتفاعها  
 عن الذات ان الصفة النفسية مأخوذة في الذات كما يفهم من كلامهم واذا  
 لو حفظت مع الذات لا يصح توهم ارتفاعها عن الذات والحال يجوز تصور  
 الذات مع قطع النظر عن الصفة فلا منافاة بين الكلامين فلا حاجة في  
 دفعه الى التناوب بل بالارتفاع المتوهم او حمل الصفة على متقابل البطلان واما  
 حمل التوهم على الظن





Handwritten text on the right edge of the right page, possibly a page number or title.



بسم الله

٢٢٢







بسم الله الرحمن الرحيم  
والمصلاة والسلام على من لا نبي بعده

7193/27

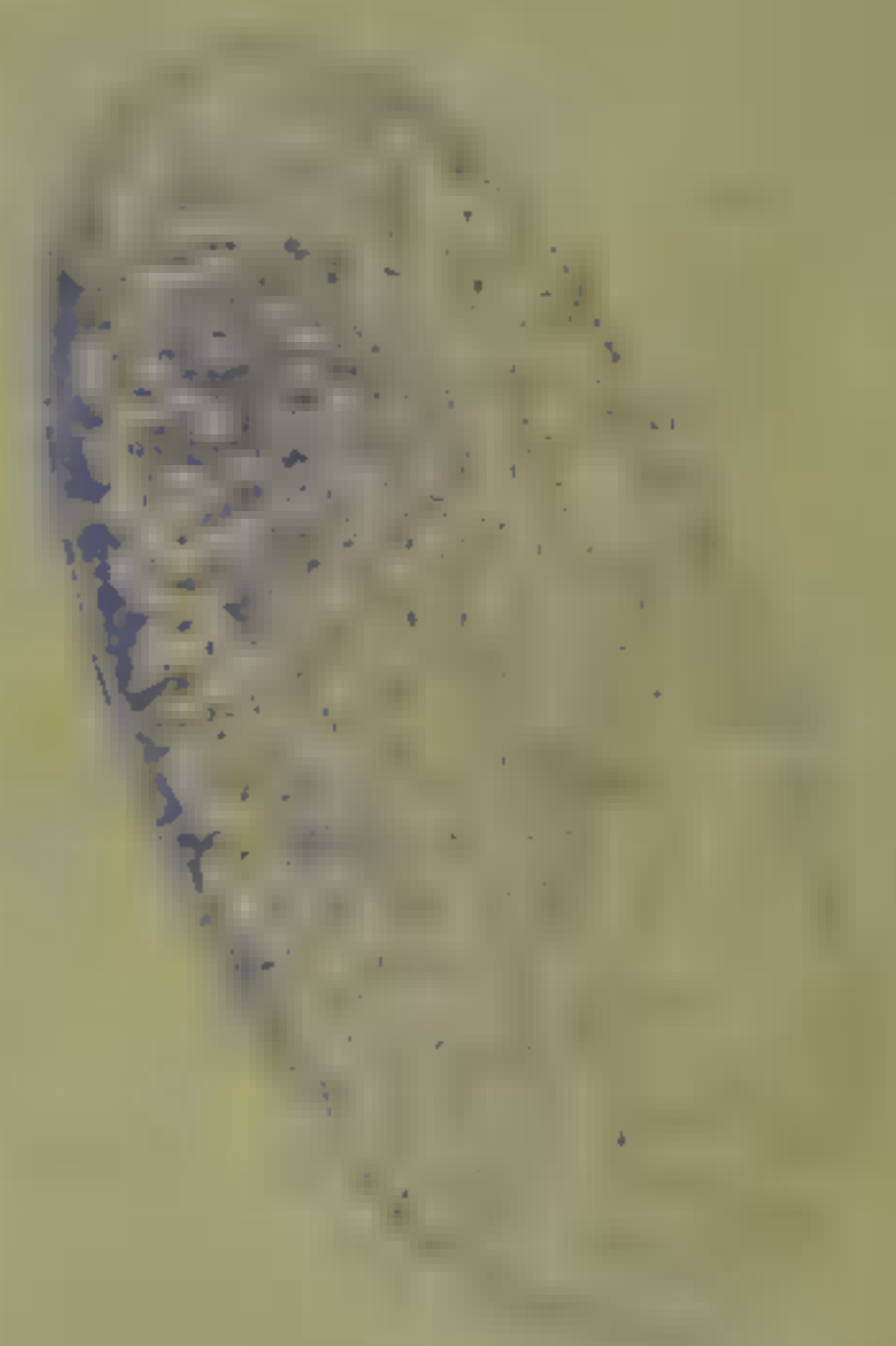
بسم الله الرحمن الرحيم وبه  
اما بعد فقد فتح القلوب بفتح القلوب والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
ونبيه الربوب وعالمه واصحابه المطهرين عن رنيس الشرك ودر الحوب فقد  
سألني الافر في الدين والحب على البغيت المولى الفاضل السامع جامع فنون كمالا  
والفضائل حاوي عابد الخصال وفواضل الثماني التي التي الزكي لالهي الاونغا  
مولانا محمد الدين الهادي شيخ الله فضائله ومعاليه وصف بفضله القدسية  
اباه ولياليه اوان اجناري بقاشان في بعض المنار وانا مستوفى ان كتب له  
ما حضر في الوقت من الدقائق المتعلقة بمسئلة خلق الاعمال حسب ما تقرر لدى  
ونبين على غير ذلك على منوال مسطورات الكتب المتداولة والصحف المتداولة  
وهي كانت هذه المسئلة من غوامض الهراء ولذلك اضطررت فيها اقول الاله الكتاب  
اولي الايدي والابصار من هارس صنع الحكمة والكلام وشاهد من تبع اقاويل  
هؤلاء البجلة الاعلام وكنت انا ايضا مشاغلا فاعلمت خطبا غواريا لا اعترا  
ولاستاذ مني نجت عنك الشبان على ما كتب الصحف والمعارف في المنطق والافقار  
وعلى افراس الصبي ور واحدة واستغفرت عن المعافاة ولا هي تكرير الطلب  
ولم يكن بد من الخارج الأرب فاخذت فيه غير مراجع الكتاب منصرفا عن خردتها  
ومقرحات الفرجة سألنا عن رب الارباب الالهام والمصواب انه منفع الابواب  
وبها انا افترض المقصود من فضيل من وفي الطول الجود **فأقول** ان افعال  
العباد دائرة كسب الاحمال المعطية بين امور الاول ان يكون حصولها بقدرته  
وارادة من غير مدخل بقدرته العبد وثالثا ان يكون حصولها بقدرته العبد  
وارادة من غير مدخل بقدرته الله وارادة في اي بلا واسطة اذ لا يتكر عاقل ان الله  
والتمكين مستند اليه اما ابتداء او بواسطة وثالثا ان يكون حصولها بمجموع

العقد يتبع

العقد يتبع وذلك بان يكون الموتر قدرة الله بواسطة قدرة العبد او بالعكس او يكون  
الموتر مجموعا من غير كفيض واحد مما بالوترية والآخرة بالآلية وذو هبتا كل من الاله  
ما خلا الاحمال التي من كمالا التي الثالث طائفة اما الاول فقد ذهب اليه الهنري  
وافقه واما الثاني فقد ذهب اليه المعتزلة القائلون بان العبد خالق لافعال الاخبارية  
بقدرته وارادته وان كان لا قدر والتمكين منه عام في الازل بما يفعل العبد علمه  
به لا يخرج عن كونه فعلا اختياريا بالعبد كما ان من اعطى عبده سيفا وهو يعلم بان  
العبد والعبد صرفة في قتل نفس مثلا ولا يخرج فعل عبده هذا العلم من بيده عن كونه  
فعلا اختياريا بالعبد وثالثا من ذهب اليه الهنري الهنري ومن تبعه في حج  
الفرق وثنا فضايلهم مذكورة في الكتب الكلامية ولان نقل بها والذي نقول ههنا ان  
الهنري لما تقرر عنده ان لا موتر في الوجود الا الله وان ما عداه حجاب عادية والتمكين  
مستند اليه من غير واسطة لزم على اصوله ان يكون خالق لكل الافعال هو الله تعالى  
الامر ان يكون قدرة العبد وارادته سببا عاديا بالها على نحو سائر الاسباب العادية  
ولا يلزم الشناعة التي يورد بها المعتزلة عليه من انه يلزم عليه ان لا يكون بين حركة  
البرقش وحركة المختار فرق وربما يدعون البداهة بطلان مذ هبته نقل من اي  
هذه الخلاف انه قال حار بشر اعقل من بشر فان حار يعرف بين ما يقدر عليه وبين  
ما لا يقدر عليه من حيث انه اذا وصل الى زهر صغير يكن العيون كطائرة وان وصل  
الى ما لا يقدر على عبوره لا يكون في فيه وان اوجه بالفترب وهذا دليل على انه يعرف  
بين المقدور وغير المقدور وانت خبير بان هذه الشناعة انما يلزم عما لا يثبت للعبد  
قدرة وارادة اصلا كما ينقل عن بعض الخوئية قالوا ان عاقل يقول به في المعنى ان  
تفوه كسب اللفظ واما الذي يثبت القدرة والارادة للعبد ويدعي عدم تأثيرها في  
الافعال كالهنري فلا مرد عليه ذلك اذ العبد لا يتورى بنبوت القدرة والارادة



العبد ما انما هو ان في الفعل حقيقة فليس يفتر ويرى اصطلاحا ان يكون من بسباب  
العادية كما يقول به المشركى ودهوى ان ذلك يبيى كبره وذكر ما لم يعلم الملاف  
فضلا عن عار بش وثن منها يعرف الفرق بين الجبر المحض وبين ما ذهب اليه المشركى  
فان الاول في القدرة والارادة من العبد والله في تأثير قدرة العبد واداة لا ينفك  
التاثير من قدرة قاهرهم عرفوا بصيغة توترد في الارادة لانا نقول الاشركى  
بقسم القدرة الى المؤثرة والكاسبة وما ذكرتم تعريف القسم الاول لاسطق القدرة  
ومن هنا بين انهم في الكسبية الذي شبهه الاشركى هو تعلق القدرة واداة  
الذي هو سبب عاوى خلق الله في العبد ثم نقول اذا قلنا عن هلا مبادى الفعل بعد  
الارادة شبيهة عن الشوق بل هي تأكيد الشوق وهذا الشوق شبيهة عن تصور الشئ  
الملازم واعتقاد الملازمة من غير معارفه انه امر لا يتخلف تخفى الفعل عن تخفها  
وجبرها بقدرة الله واداة فان تصور الامر الملازم واعتقاد الملازمة غير مقدور  
وانبعاث الشوق بعد لازم بالضرورة وانبعاث القوة المحركة بعده ضرورى وتلك  
الضرورة اما عقلية كما هو مذهب الحكماء او عادية كما هو مذهب المشركى فالافعال  
الاختيارية للعبد مستندة الى امر ليس شئ منها بقدرة واداة له واختياره ولكن لا يخرج  
الفعل عن ان يكون اختياريا فان صفة القدرة والارادة والعلم ليست في شئ من المواد  
باعتبار الموصوف لا يرى ان الله فاعل مختار بالانفاق مع ان علمه واداة ليست مستندة  
اليه اذ لو كانت مستندة اليه لتوقف على العلم والقدرة والمعتزلة لا ينكرون ان قدرة  
العبد واداة منه فلا يبقى النزاع بين المشركى والمعتزلة الا ان قدرة العبد مؤثرة  
عند المعتزلة وغير مؤثرة عند المشركى وانه خبر بان هذا الفرق لا يؤثر في رفع  
الشبهة التي تبادر الى الالهام العامة في ترتيب الثواب والعقاب عليها لكون قدر العبد  
مؤثرة فيها فلما سأل ان يعود ويقول بل القدرة والارادة وتعلقها بقدرة واداة



اولا ومعلوم ان المعتزلة لا ينكرون القدرة والارادة وتعلقها منه كما علم من التفصيل  
السابق وصدور الفعل بعد تعلق القدرة والارادة ضرورى ونسبة القدرة والارادة  
المعتزلة من الفعل الى العبد نسبة المفعول الى الفاعل لانه نسبة المفعول الى الفاعل فالشبهة  
غير مخشمة عن اصلها اذ مثل العبد في كونه معاقبا بالمعاصي مثل من اضطر الى شئ ثم عوقب  
فان الله في قلبه صورة الامر الملازم واعتقاد النفع فيه ثم صار ذلك سببا لحدوث  
الشوق الكامل الى ذلك الامر الملازم ثم صار ذلك سببا لانبعاث القوة المحركة الى الفعل وتلك  
السبب ايضا قد من سببا لها بالضرورة العقلية عند من قال شبهة لا ينفع بهذا القدر  
الذي يدعيه المعتزلة ان في تأثير قدرة العبد واداة على ما يقدر يادى تاثيرا صادقا في  
فطرة سليمة بل الوجه في رفع الشبهة ان الممكنات لا يمكن في انفسها موجودة وانما وجودها  
مستفاد من الواجب ثم فليس لها عليه من سبب اليه في تخصيص بعضها بالعقاب  
فلم يترك عن ذلك علوا كبيرا وليس مثل كل من عكس عبيد ثم يمتد بها من غير حق  
وبنم الا من غير سابقة استحقاقا فان ليس مخلوقا لما لا بل هو مالكه سيان في  
انها مخلوقات له مستفيدة من الوجود منه بلو كانت في الحقيقة له فلا حق للمالك في العبد  
الا ما عينه وينسب هذا بوجه بعيد ان الانسان اذا تخيل صورة انثى وصورة عذبة  
لا يتوجه عليه الاعتراض بان كل من فحست هذه الصورة بالعقاب وتلك بالثواب ويعلم ان  
خلق الكافر ليس بغيره وان كان الكافر في جبال دال على كاله في صنعة كما ان تصور الصور  
التي هي ليس في جبال وان كانت الصورة بل بابل تصور الصور التي هي على كاله في  
الصانع ومهارة في صنعة والحق الذي يلوح نوع انوار من كوة التخمين ان فيض الوهب  
من منبع الجود قابض على الالهيات المكتوبة بآبائه وقبله وكما ان النعم في الشاكرين  
تمكنا فكذلك العقاب فيهما والنعم في اهدماد ونا لاخر تمكنا وعطاؤه في غير مقطوع والتمتع  
فان يراه وسخاؤه للو بالخير والكمال وفضلانه كرمه ملو من تقاسي جوارح الجود والافعال



فلا بد ان يوجد اصل جميع الاشياء والحاصل ان الصفات الالهية بتوحيدها في ظهورها  
 في ظاهر الالكوان وبروزها في محال الاعيان فكان الاسماء الجارية بنفسها البروز وتأتي  
 بهتداه كذا كل اسماء الجارية مستند على الظهور والافراد فكانت الام الهادي بجلي في محال  
 نشأة المؤمنين والابرار كذا كل اسم الفضل والذل يظهر في مظاهر الشكرين والكفار  
 واعتبر ذلك في جميع الاسماء والصفات حتى تكشف عليك لغة من لغات انوار الحقيقة  
 وبهتدي اليك لغة من لغات الابرار الدقيقة والسؤال بانه لم صاد هذا مظهر الازل  
 الام وذاك لآدم اخر مضمحل عند التحقيق فانه لو كان هناك مظهر الازل لكان هذا  
 ذاك لم يبق بقا السؤال بعينه فالهم فانه دقيق ثم اعلم ان التوحيد كسب القصة الاولى  
 ثلث مراتب ادنا مرتبة توحيد الافعال وهو ان يتحقق بعلم اليقين او بعين اليقين  
 او بحق اليقين ان لا يؤثر في الوجود الا الله وقد انكشف ذلك على الاشرى اما من  
 وراء حجاب القوة الفكرية او انفس من مشكوة النبوة فانه فليلا ما ينفرد في ظواهر  
 الكتاب والسنة والحكماء ايضا فاكون بان الله هو الفاعل الحقيقي لجميع الممكنات وان  
 ماعداه محتملة الشرايط والالات وهذا وان كان خلاف ما يشرى به الماخرين السليين  
 لا فاديلهم كنه مما يحق به المحققون منهم شجرهم ورئيسهم الى علي بن ابي طالب بن عبد الله بن  
 سينا كناية المشهود بالثبوت والتميز الفاعل عربي الخيام رسالة في تحقيق ذلك  
 شيخ في القول وبينه مقدمات وتوليات نافذة من الشواغل العائقة وكوف عا حجاجه اخر  
 ستوفر الخصب بمضاهي وذكره ايضا تلميذ البرز بهمناس كناية التحصيل من الى  
 بعض مقدمات دليله واعود الى اصل الكلام والقول ان هذه المرتبة من التوحيد وتوحيد  
 الافعال اول فوحدات الساكنين الى الله ومن نتائج هذه المرتبة التوكل وان توكل امود  
 كلها الى الفاعل الحقيقي وثيق بصانته وجوده وثانها مرتبة توحيد الصفات وهو ان  
 يرى كل فرد مستغفر قلة قدره الشاملة وكل علم مضمحل في علمه الكامل بل يرى كل كمال لغة

من مكنوس كماله كمال الشئ اذا تجلت وانتشرت امتوا واما على الاعيان فالذي لا تحقق جليلة  
 الحال بما يستفاد الاعيان مشاركة الشمس والنور لكن الشمس يرى ان تلك الانوار باسرها  
 نور الشمس ظهرت عليها كجب قابليتها ومنعها اياها وهذه المرتبة اعلى من المرتبة الاولى  
 ومنسجمة لها وثالثها مرتبة توحيد الذات وهناك تسمى بشارة وتظهر العبارة ولا اجد  
 من الوقت المساعدة فمخوض فيه فانه بحر عظيم وبكى في تحقيق هذه المرتبة الكلمات الماثورة

من امير المؤمنين وبصوب الموحدين على علي النبي عليه

الصلوة والسلام والرحمة والاكرام في جواب كميل بن

زياد صاحب بن وقابل صوده وبره فليظهر

المعجزين فيه بنظره فيق وينفكر فيه بفكر

عميق يتجلى عليه انوار التحقيق

واسه ولي الاجابة

والتوفيق

منه رسالة شريفة لثابت فعل  
 على ان لو ان السيد الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

واذا ترتب ما فعل ان فذلك لا يترتب من حيث انه نتيجة لذلك الفعل وفردة يسمي قابلا له ومن  
 حيث انه على طرف الفعل ونهاية يسمي غايته ففائدة الفعل وغايته متحدان بالذات  
 ومختلفان بالا اعتبار ثم ذكر الماثر الحسي بهذين التسميين اذا كان سببا لاقدام الفاعل على ذلك  
 الفعل يسمي بالقياس الى الفاعل عرضا ومقصودا او يسمي بالقياس الى فعله غايته  
 فانضم من الصلة الغائية متحدان بالذات ومختلفان بالا اعتبار وان لم يكن سببا لاقدام  
 كان فائدة وغاية فقط فالغاية اعم من الصلة الغائية اذا تم هذا فنقول افعال الله ترتب



عليها مصطلح وهم لا يخفى ولا تعد قد ذهب اليها عمدة الحكماء الى ان تلك الحكم والمصطلح غايات  
 لا افعالهم ومنافع راجعة الى الخلق فانه وليس منها عزضه وعلية غائية لفعله واستدوا  
 على ذلك وجهين احدهما ان من كان فاعلا لغرض فلا بد وان يكون وجود ذلك الغرض  
 اوليا لغيره من عدمه واللام يصح ان يكون غرضه فكون الفاعل به بفعله مستغنيا  
 لتلك الاولوية ومستكلا بغيره تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لا يقال انما يلزم الاستفادة  
 وبشكل اذا كانت النعمة راجعة الى الفاعل واما اذا رجعت الى غيره كالاهسان الى الخلق  
 فلا لانا نقول ان كان اهسانا وعدم اهسانه اليهم متساويين بالنسبة اليهم لم يصح الاهان  
 ان يكون غرضه وان كان الاهان ارفع واود به لزم بشكل وان كان الوجهين ان  
 غرض الفاعل لما كان سببا لاقدامه على فعله كان ذلك الفاعل ناقصا فاعليه مستغنيا  
 به من غيره ولا مجال اليه كما لا يخفى بل كماله في ذاته وصفاته يقتضي الكمال في فاعليه  
 وافعاله وكما لا يخفى ان ترتب عليها مصطلح راجع الى عبادته فتلك المصطلح  
 غايات وغترات لا عمل غائية لها وانما هي باحتضان كل شيء من افعالها عتيا الى غاياتها  
 الكثرة والمصلحة وان سبيل بشكل والنقصان الى سرادقات عظيمة وهذا هو المذهب  
 الصحيح الذي لا يشوب شبهة ولا يحوم حوله ريبه وما ورد من الايات والاحاديث التي  
 تكون افعالها معللا بالاعراض فهو محمول على الغايات المترتبة عليها ومن قال بقايتها

بناء على شهادة ظهورها فقد غفل عما يشهد به الانتظار

الصحيح والافكار لا قيمة او ارادتها

مليح الافهام العارضة على مقتضى

قولهم كلم الناس على

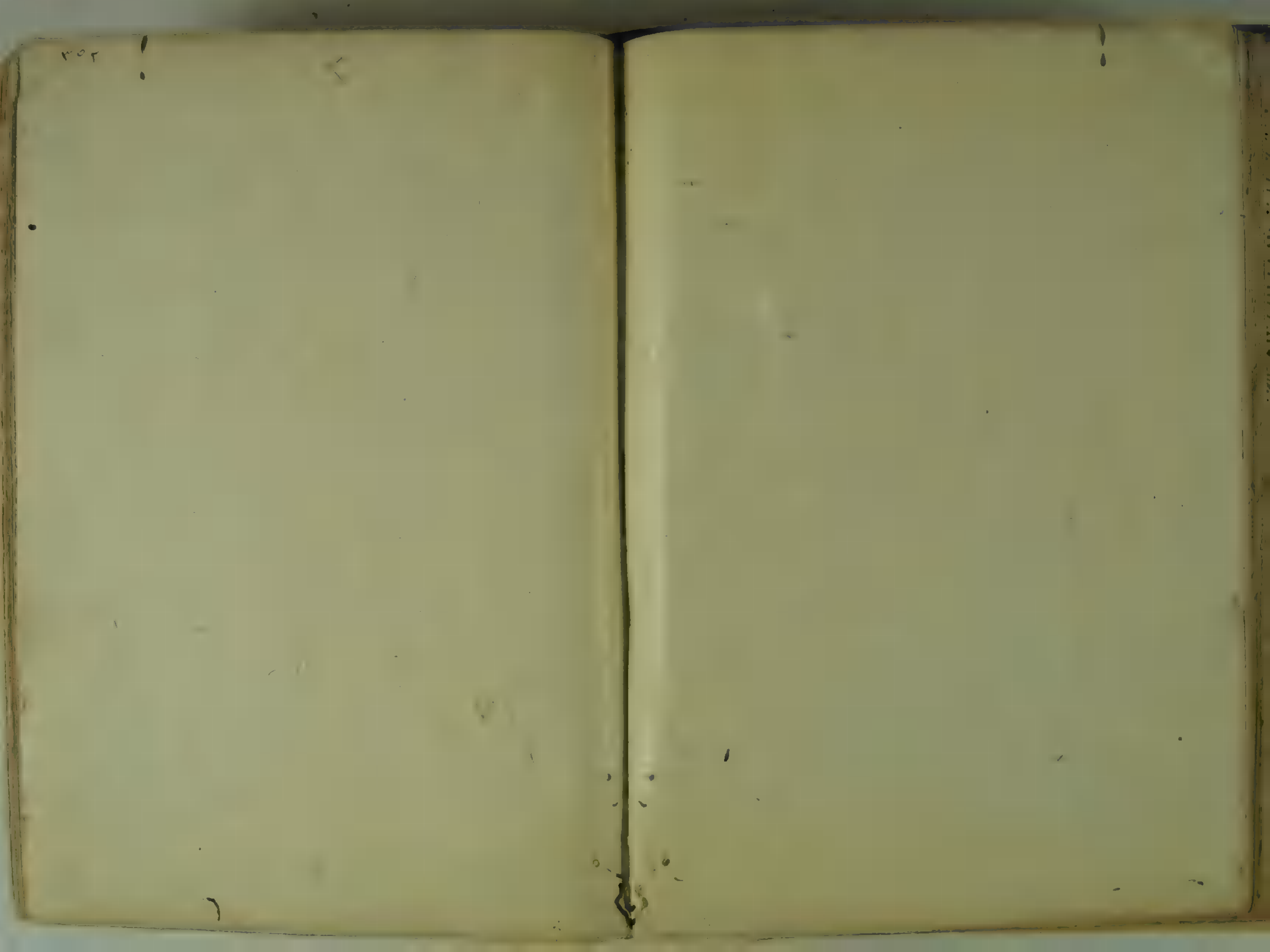
فقد عتورهم

نت











502

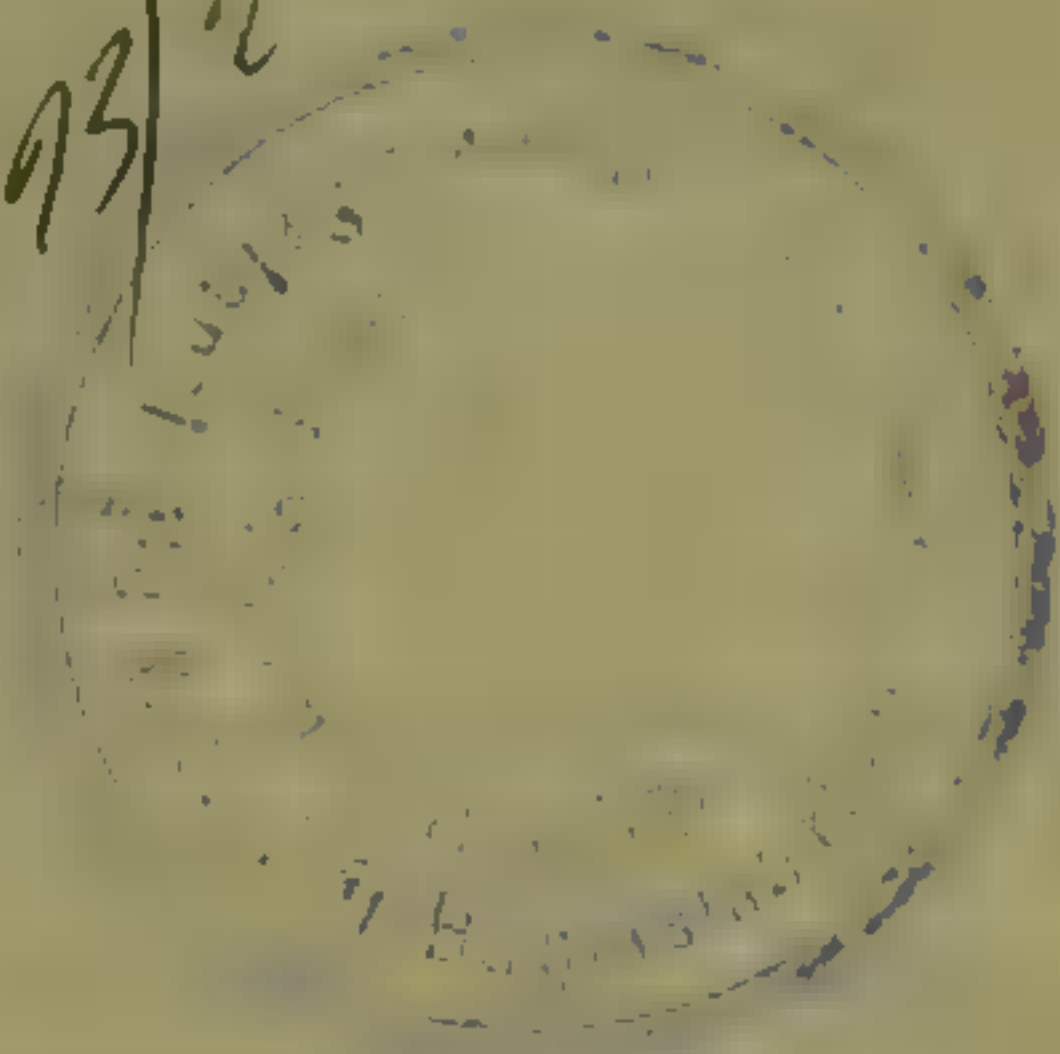
1

1



302

7193/25





منع عما ذكره  
في ادراكه  
بكونه في غير

بسم الله الرحمن الرحيم  
بدأ الكلام ادب كل كريم  
لناك ما منع لما اعطيت ولا ناقض لما آتيت ولا معارض ثبت ما نفيت ان فصل على  
مقدمة الرسل وقائمة الانبياء محمد الذي دفع ولا في نبوته معارض للحق وقطع ساطع حجة عرف شواهد  
نقض السالكين ونقض شواهد مجازاته سند ضيق المناظرين وعلى آله واصحابه السادة الذين بادوا به ما سلك  
سائل الهام الصوت او طلب طالب الهام الخطاب اجب دعانا بما يجيب فان دعوة المضطرين  
بالاجابة قرب **بعد** فنقول العبد المقتدر احوح الفقار الى ربه الغني اعني الاغنياء محمد بن  
قاسم بن يوسف الحسيني عظم الله قدره وعظمته ورزقه سلوك طريق السوء ان المص رحمه الله بعد ما  
تيسر باسمه في البسملة بطريق الغيبة ذكر في مقام الحمد بطريق الخطاب رعاية بطريقة الالتفات والقدرة  
من سلوب الى آخر نظرية له وتنبطت مع **فقال** الحمد والحمد مشهور مستغن عن البيان والحمد  
لم يبين ان راجح كمن ينبغي ان يعلم ان الاقرب حمل الحمد على جميع معانيه واللام على الاستحقاق لا على  
بمقام الحمد وان كان ابعد من حيث العبارة **قوله** جعل الله تع محطبا بينها على القرب ان قريبا الى  
او المحمود ولكن قوله في الحاشية كما نطق به قوله في محسن اقرى اليه من جبل الوريد ليس بامثل  
**قوله** ولان اللائق بحال الخادم ان يلاحظ الحمد او لا حاضر او غايب هذا وانت تعلم ان يمكن ان يجعل  
وجه الملاحظة رعاية كمال الاحسان في حمده تع لان كمال الاحسان ان تعبد الله تع كما ذكرنا هذا  
ان قرئ من هذا بفتح الهاء واما اذا قرئ بكسر فافلك ان يجعل وجه الملاحظة رعاية او في مرتبة من رتبة  
الاحسان فان ادنى مرتبة ان تعبد الله تع كما ذكرنا فافلك ان يجعل وجه الملاحظة رعاية او في مرتبة من رتبة  
لنقض تقديمه فيه خدشة فان كون المقام مقام الحمد لا يحسن بديه فان الحمد لا يؤول الى مجرد لفظ الحمد  
حتى يوجب الاهتمام به ان المحبوب للتقديم بل بجميع قوله بك الحمد يمكن ان يوجه بان الحمد وان لم يرد  
بجود لفظ الحمد لكنه دفع من جزئية من مفهوم الحاصل في حقه بجميع كمال الحمد فهذا الاعتبار كون المقام  
مقام الحمد يوجب الاهتمام به ان المحبوب للتقديم تدرج وان يكون تأكيد الاختصاص لمنه  
من كمال اللام قبل الاختصاص المستفاد من التقديم بعض الخلاف الاختصاص المستفاد من كلمة  
اللام المارة فانه ليس ببعض المحض بل بعض زيادة الخصوصية كما حقق في موضعه فكيف يكون احد ما  
تأكيد الملاحظة قلت اراد باللام هنا لام التوقير فكانه قال ويصح ان يكون تأكيد الاختصاص  
المستفاد من لام التوقير وقد قرر ان لام التوقير يستفاد من كمال الحمد كما قال الكرم  
في القرب بعض ان الكرم تحضر فيه فيكون التقديم تأكيد الاختصاص المستفاد من لام التوقير  
ملاحظة اقول للمنه معنيان احد ما تقدمت النعمة والآخرة الانعام في الصراح منه كسر الميم  
لنعمت وادنى وما يترك خورش ركس والمنهي هو الاول والثاني فاذا حمل المنه على معنى ان لا  
يبدفع الاستحالة او كمال المنه عنه هو من توجب لا يفسر تأمل ويدل عليه قوله ولكن الله  
يمن على من يشاء من عباده لا يذهب عليك ان يجوز ان يكون بين هذه الآية مشتق من المن  
او المنه بمعنى الانعام لا بمعنى النعمة فكيف يدل على ذلك فلا حسن ان يقال يدل عليه  
قوله تع قل لا تتواكلوا اسلامكم بل الله يمن عليكم ان يمدكم بالايان فان بين هذه الآية

منع عما ذكره  
في ادراكه  
بكونه في غير

منع عما ذكره  
في ادراكه  
بكونه في غير

لا يحتمل الاحتمال المذكور في الآية اب بعه بظهر ذلك باو في تأمل وما يدل على ان الخطاب مخصوص  
كون الامان من اسمائه الكريمة تأمل **فقط** انما الاظهر ان الضمير راجع الى النبي عليه الصلوة  
ولا يبعد كل البعد ان يرجع الى الله تع **والا فاداة للاختصاص** في كل بغير ان يقال في تأكيد  
الاختصاص لان اللام بعينه اصل الاختصاص ورد بان ذلك غير واجب فانه يجوز ان يعهد  
الاختصاص من اللام في يكون المستفاد من فاداة اصل الاختصاص مع بعض النكات السابقة  
وهو ان اللائق بحال المصل ان يلاحظ من صلي عليه او لا حاضر او غايب هذا ما يصل به  
هو ان يكون لتأكيد الاختصاص المستفاد من كلمة اللام وجه الوجه الاول يجوز ان يلاحظ في  
اذا قلت اختار اذا وان استارة الى ان الملازمة ليست كلية لان صفة النقل و  
المدة قد يكونان ظاهريين وما يقال من ان الملازمة الاولى كلية فان الثاني فيها الشرطية العامة  
بانه ان كنت ناقلا فيطلب الصحة وملك الشرطية وان لم يكن الملازمة فيها كلية فكيف يمكن  
لمقدمها لزوما كلياً فمردود بان المعينة المتصلة بالاتصال بين التفتيش في نفسها لا بين صحتها  
كما صرح به المحقق الرازي في شرحه فلما لم يرد في قول من ملك الشرطية وحققها لا يلزم لمقدمها  
لزوما كلياً اذا تحقق طلب صحة النقل على تقدير النقل على جميع تعادير القول بالكلام وان كان  
صدق تلك الشرطية ومطابقها للواقع يلزم لمقدمها لزوما كلياً فان صدق القضية دأب تحقيق  
تلك الشرطية على جميع تعادير القول بالكلام فبما لم يرد في المراد بالقول هذا مجرد الا فاداة سواء كان  
بالقول او بغيره اذ النقل والدعوى لا يختص بالقول كما لا يخفى لكنه لما كان ان مع في الا فاداة  
هو القول بغيره به ويحتمل ان يكون المراد به معناه الحقيقي الا انه لا علم منه حال اعيد لفظ  
بحال بالمقابلة كلام يحتمل ان يكون المراد بالكلام مجرد القول سواء كان حروفا او مركبات  
او مركباتا ما انشأ او غيره او يحتمل ان يكون المراد ما هو مصطلح النحويين لكنه على الاول يمكن قولنا  
وغيره انه اضرائس وعلى الثاني يكون قوله خبر فيه اضرائس دون قوله تام واما ما كان يرد ان القول  
لا يخفى في الكلام الجزئي كما يخبر المدعي فانه يجوز النقل في الكلام الاتي ايضا كما اذا قال احد قال خبر  
النبي صلى الله عليه وسلم اطلبوا العلم ولو بالبيع بل يجوز في المركبات الغير اتية والمفردات ايضا  
فجعل المحن مطلق الكلام اول من جعلت الكلام الجزئي كما لا يخفى بان وجه كان سورة ذلك  
النقل من شخص او كتاب او المنقول مدعى او غيره والمدعي المنقول نقل مع الدليل او بدونه  
فيطلب منك الصحة وينبغي ان يعلم ان طلب الصحة اما بان يرجع طالب بنفسه الى موضوع  
ويفحص لما ان يجد او بان يطلب منك صحة النقل فظهر ان تقدير كلام المص بطلب منك  
الصحة ليس على ما ينبغي ما يقال من ان اب مع هو اطلب من غير فلهذا قدر الكلام بطلب  
منك الصحة ففهم ما فيه لان عرضه اظهار الصواب فيه حيث فانه لا يلزم من كون عرض  
المناظر اظهار الصواب ان لا يطلب صحة النقل مع علمه بما يجوز ان يطلب النقل مع  
العلم بصحة ما قلنا فلما قلنا يعلم صحة نقله فيكفر ما قلنا وطالب للصواب

منع عما ذكره  
في ادراكه  
بكونه في غير



فيناظر معه ولم يعلم فيكون غير مناظر وطالب للمصوبات فيعوض عنه ولا يلتفت اليه اذ يعلم  
 خصوص موضع النقل اذ يجوز ان لا يعلم موضع النقل مع العلم بصحة وطلب صحة النقل مع العلم  
 بصحة فوايد اخرى غير منات لتقام المناظرة بغير ذلك ما دلت على ذلك من اجل ذلك امر بالتدبر  
 وهو من نصب نفسه في نظر فانه لا يتناول من ادعى البدلي الاول الذي لم يتصور من شأنها الحق بالنسبة  
 الى احد فانه لم ينصب نفسه لاثباته اصلا فالاول ان يقال وهو من يفيد مطابقة النسبة لواقع  
 سواء كان الحكم بدليا او ليا او محتملا الى ازالة حقا او نظريا فالدليل قد يناقش فيه  
 بانه على بعض تدابير يكون القائل مدعيا يطلب المثبتة لا الدليل يمكن ان يدفع بتعميم الدليل على  
 وجه يتناول المثبتة ايضا بان يقال المراد بالدليل اعم مما هو دليل حقيقة وما هو في حكمه يمكن  
 ان ظاهر قوله وذلك اذا كان المطلوب اعم مما ينبغي تدبر اذ الدليل هو المركب  
 من مقدمتين لا وتامل ان يقول ان طرف المقدمة بتفضية جعلت جزء قياس كان ترويا  
 للدليل بما هو اخص منه وان عرفت بما جعل جزءا حجة او بما يتوقف عليه صحة الدليل يلزم  
 الدور اللهم الا ان يقال لا سلم الخصار بتوحيث المقدمة لجواز توقعه على وجه يؤخذ فيه مفيد  
 للحجة بان يوفق بتفضية جعلت جزء الموصول في التصديق مثلا قائل والنسبة لخصارة  
 فيه نفس لافهم ان الحجة والدليل المتأخذ في توقعها متصور بوجه الذي يمكنه مطلوبا بالتوفيق  
 مع توقع الدليل بالمركب من قضيتين لتتادى الى الجهول نظرا لم يتوجه السؤال المذكور بطحا  
 قد يقال بقرينة الدليل بظاهره لا متناول العكس المقسم كقولنا زيد ثوابا وكل  
 ثواب فاضل وكل كاتبة فاضل فانه يتركب من مقدمتين يمكن ان يقال تركب القياس  
 المقسم من اكثر من مقدمتين انما هو كسب الظاهر وانما يجب الحقيقة فهو مركب من  
 مقدمتين فان الحلييات المذكورة فيه في قوة حلية واحدة المردودة الموضوعة فتقولنا  
 كل اب او كل اد او كل ب ج في قوة ان كل اب او كل اد وكل ب ا وادج ويؤيد ما ذكرنا  
 ما صرح به المحقق الرازي في سننه المطالع من ان العكس يتركب من مقدمتين لا ازيد  
 ولا نقص وفيه تامل فان تعقل المقدمات المذكورة في القياس المقسم كانت في تعقل السج  
 بدون ارجاع الحلية المذكورة فيه الى حلية واحدة مردودة الموضوعة كما يشهد الفطرية  
 فتأمل فينبول بهذا التعريف بظاهره لا متناول جميع افراد الاستقراء فانه قد يتركب من  
 اكثر من مقدمتين كما يشهد بالاستقراء وما ينبغي ان ينبه عليه ان التعريف المذكور يعيد  
 على القياس المساواة مع انه ليس بدليل لانهم حصروا الدليل في الاقسام الثلاثة اعني العكس  
 الاستقراء والتمثيل والقياس المساواة لا يكونه داخل في شئ منها اما ان ليس داخل في القياس  
 فلانهم يخرجون عن تعريف القياس بقية لذاته واما ان ليس داخل في الاستقراء والتمثيل فلان  
 ان يقال فيدل لذاته معتبر في هذا التعريف فكانه قال هو المركب من مقدمتين ليعاين لذاته  
 لا مجهول نظرا فلا يصدق التعريف على قياس المساواة لا يقال اذ لا يعتبر بقية لذاته في التعريف

فيناظر معه ولم يعلم فيكون غير مناظر وطالب للمصوبات فيعوض عنه ولا يلتفت اليه اذ يعلم  
 خصوص موضع النقل اذ يجوز ان لا يعلم موضع النقل مع العلم بصحة وطلب صحة النقل مع العلم  
 بصحة فوايد اخرى غير منات لتقام المناظرة بغير ذلك ما دلت على ذلك من اجل ذلك امر بالتدبر  
 وهو من نصب نفسه في نظر فانه لا يتناول من ادعى البدلي الاول الذي لم يتصور من شأنها الحق بالنسبة  
 الى احد فانه لم ينصب نفسه لاثباته اصلا فالاول ان يقال وهو من يفيد مطابقة النسبة لواقع  
 سواء كان الحكم بدليا او ليا او محتملا الى ازالة حقا او نظريا فالدليل قد يناقش فيه  
 بانه على بعض تدابير يكون القائل مدعيا يطلب المثبتة لا الدليل يمكن ان يدفع بتعميم الدليل على  
 وجه يتناول المثبتة ايضا بان يقال المراد بالدليل اعم مما هو دليل حقيقة وما هو في حكمه يمكن  
 ان ظاهر قوله وذلك اذا كان المطلوب اعم مما ينبغي تدبر اذ الدليل هو المركب  
 من مقدمتين لا وتامل ان يقول ان طرف المقدمة بتفضية جعلت جزء قياس كان ترويا  
 للدليل بما هو اخص منه وان عرفت بما جعل جزءا حجة او بما يتوقف عليه صحة الدليل يلزم  
 الدور اللهم الا ان يقال لا سلم الخصار بتوحيث المقدمة لجواز توقعه على وجه يؤخذ فيه مفيد  
 للحجة بان يوفق بتفضية جعلت جزء الموصول في التصديق مثلا قائل والنسبة لخصارة  
 فيه نفس لافهم ان الحجة والدليل المتأخذ في توقعها متصور بوجه الذي يمكنه مطلوبا بالتوفيق  
 مع توقع الدليل بالمركب من قضيتين لتتادى الى الجهول نظرا لم يتوجه السؤال المذكور بطحا  
 قد يقال بقرينة الدليل بظاهره لا متناول العكس المقسم كقولنا زيد ثوابا وكل  
 ثواب فاضل وكل كاتبة فاضل فانه يتركب من مقدمتين يمكن ان يقال تركب القياس  
 المقسم من اكثر من مقدمتين انما هو كسب الظاهر وانما يجب الحقيقة فهو مركب من  
 مقدمتين فان الحلييات المذكورة فيه في قوة حلية واحدة المردودة الموضوعة فتقولنا  
 كل اب او كل اد او كل ب ج في قوة ان كل اب او كل اد وكل ب ا وادج ويؤيد ما ذكرنا  
 ما صرح به المحقق الرازي في سننه المطالع من ان العكس يتركب من مقدمتين لا ازيد  
 ولا نقص وفيه تامل فان تعقل المقدمات المذكورة في القياس المقسم كانت في تعقل السج  
 بدون ارجاع الحلية المذكورة فيه الى حلية واحدة مردودة الموضوعة كما يشهد الفطرية  
 فتأمل فينبول بهذا التعريف بظاهره لا متناول جميع افراد الاستقراء فانه قد يتركب من  
 اكثر من مقدمتين كما يشهد بالاستقراء وما ينبغي ان ينبه عليه ان التعريف المذكور يعيد  
 على القياس المساواة مع انه ليس بدليل لانهم حصروا الدليل في الاقسام الثلاثة اعني العكس  
 الاستقراء والتمثيل والقياس المساواة لا يكونه داخل في شئ منها اما ان ليس داخل في القياس  
 فلانهم يخرجون عن تعريف القياس بقية لذاته واما ان ليس داخل في الاستقراء والتمثيل فلان  
 ان يقال فيدل لذاته معتبر في هذا التعريف فكانه قال هو المركب من مقدمتين ليعاين لذاته  
 لا مجهول نظرا فلا يصدق التعريف على قياس المساواة لا يقال اذ لا يعتبر بقية لذاته في التعريف

يلزم احد الامر ان اصدق التعريف على قياس المساواة مع انه ليس بدليل او عدم صدقه على بعض  
 افراد القياس مع كونه دليلا لان اللام في قوله الثاني ان كان مجهولا على الفرض يلزم ان لا يكون  
 لصدق على القياس المساواة التي ركب مقدمتها لغرض ان يتبادر الى الذات ان المجهول نظري وان لم يكن  
 متبادرا في الواقع وان كان مجهولا على العاقبة لا يصدق التعريف على القياس المساواة بصورة لعدم  
 تبادر الى المجهول اصلا فضلا ان يتبادر الى المجهول نظرا لا ما نقول ان اللام محمول على العاقبة المعرف  
 بخصوص غير القياس المساواة لعدم ان اعتدنا بثبت تقدم صدق التعريف على القياس  
 الصورة غير محتمل وبهذا اشكال وهو ان التعريف وان لم يصدق على القياس المساواة لا اعتبار  
 قيد لذاته فيه لكنه يصدق على جميع القياس المساواة والمقدمة الا جنبه التي اعتبرته مع القياس  
 المساواة فانه يصدق على جميع قولنا مساو ب وب مساو ج فكل مساو لمساو لشي مساو  
 انه يتبادر لذاته الى المجهول نظرا وهو قولنا مساو ج في سرح المطالع ومنه البين ان من تعقل ان  
 مساو ب وب مساو ج وتعقل ان كل مساو لمساو مساو تعقل جانا ان مساو ج ولا  
 احتياج الى تكرار الوسط قطعا انتهى كلامه مع ان مجموع القياس المساواة والمقدمة الا جنبه ليس  
 والا يلزم ان كونه داخل في شئ من اقسام الثلاثة اعني العكس والاستقراء والتمثيل والافسام باسرها  
 باطله اما الاول فلانه لو كان قياسا لكان اقترانيا فيلزم ان يكونه داخل في شئ من الاشكال الاربعة  
 كحصرهم القياس الاقتراني فيها واللازم باطل لعدم تكرار الوسط فيه وجوب تكرار الوسط فيها واما  
 الثاني والابتنظرة والقياس فيه مجال فانه يمكن ان يقال ان مجموع المركب من قولنا مساو ب وب  
 ب مساو ج وكل مساو لمساو مساو انما يستلزم ان مساو ج باعتبار ان مقدمتي القياس المساواة  
 في قوة ان مساو لمساو ج فليكنه قياسا اقترانيا داخل في الشكل الاول فتأمل وانصت لشي  
 بقى الاشكال فخص مقدمتي القياس المساواة بالنسبة الى قولنا مساو لمساو ج فان بدلية العقد  
 حاكمة بان يستلزمها اياه بالذات وقد يباين عن اصل الاشكال بان التعريف لا يصدق على مجموع القياس  
 المساواة والمقدمة الا جنبه فانه اعتبر في تعريف المركب من مقدمتين ومجموع القياس المساواة  
 والمقدمة الا جنبه انما يتركب من اكثر من مقدمتين ومنهم من يجاب به جدا لا يصلح الاشكال بان مجموع  
 المركب من القياس المساواة والمقدمة الا جنبه داخل في القياس الاقتراني ولا يلزم وجود  
 الاشكال الاربعة وانما يلزم لو كان قياسا اقترانيا معتبرا كحصرهم القياس الاقتراني المعبر في الاشكال  
 الاربعة فتأمل ولو قرر الاشكال بان مجموع المركب من القياس المساواة والمقدمة الا جنبه ان  
 لم يكن دليلا يلزم عدم الخصار الموصول الى الصدق في الدليل وان كان دليلا يلزم ان يكون داخل  
 في شئ من اقسام الثلاثة اعني العكس والاستقراء والتمثيل والافسام باسرها باطله لا غير لم يتبادر  
 الجواب الاول من هذين الجوابين لا تعقل وهذا التعريف الى من التعريف المشهور وما هو يلزم  
 العلم به ومنها ان لا بد من التنبه عليها التي الاول ان العلم في المشهور مطلق على عدمه مع  
 احدى مطلق الاذا كان مقتضى مطلقا والصدق في القياس وبالنسبة مطلقا الصدق  
 المساواة للصدق في القياس غير من الاحكام واربعا الصدق في القياس ما لم يكن في كل موضع كماله  
 اربعة اصحاب



فان اضرب الاحتمال في الآخرة بغير اصل من الضرب منه فاحتمالها اذا اردت ان تعرف ان احتمال  
واي منه فاحتمالها على ما علمت من كونها لا يجوز حمل العلم على المعنى الاول والى كلا الموضوعين لا يخلو  
من ان يراد بقوله ما يلزم من العلم به باق وجهه كان من الموضوعات واما ان يلزم من العلم به في الجملة فعمل الادب  
يلزم عدم صدق التعريف على من افرد الدليل اذ لا يلزم من ادراك مقدمات الدليل بدون التصديق بها  
الادراك بالدلول وعلى الثاني يلزم صدق التعريف على المعرفات والمكروهات بالنسبة الى لوازمها البينة والبر  
اريد بالبرهان ما هو على وجه النظر والاكتمال بمعنى الكمال بالمعرفات تأمل وكذا لا يجوز حمل العلم على  
المعنى الرابع في كلا الموضوعين والآن لم يرد عدم صدق التعريف على الاستقراء اذ لا يلزم من اليقين بمقدمة  
اليقين بالدلول بل الظن به فان قلت لا يصدق التعريف على العكس الظني قلت ذلك مجموع فانه  
يصدق على العكس الظني ان يلزم من اليقين بمقدمة اليقين بالدلول وان كان المعين بمقدمة  
محال فانه اذا اتفق قولنا هذا الحائط تقترن منه الزاوية وكل حائط تقترن منه الزاوية يندم معنى شئ  
اعني هذا الحائط يندم ولو قيل ان التعريف لا يجوز حمل العلم على تعريف الدليل القطعي الذي يفكر له  
البرهان فلا يندم فخرج اليك الظن عن التعريف قلت يتصور ان يصدق التعريف على غير  
الدليل القطعي ايضا فانه يصدق على العكس الظني ان يلزم من اليقين بمقدمة اليقين بالدلول  
كما ترى فذكر وكذا لا يجوز حمل العلم في الموضوع الاول على المعنى الاول والثاني في الموضوع الثاني على المعنى  
المعنى الثالث او الرابع ان اريد بقوله ما يلزم من العلم به ان يلزم من العلم به اي وجهه كان من الموضوعات  
لانه يلزم عدم صدق التعريف على من افرد الدليل اذ لا يلزم من ادراك المقدمات الدليل بدون اليقين  
بما يصدق بالدلول وذلك لظن وايضا يلزم عدم صدق التعريف على الاستقراء على التعريف الثاني  
ظاهر ذلك بان تأمل واما ان يراد ان يلزم من العلم به في الجملة ان يحمل العلم في الموضوع الثاني على  
الثالث فليكن صاغا واما ان يحمل على المعنى الرابع فلا يندم صدق على الاستقراء اللهم الا ان يخص  
الدليل بالعكس وكذا لا يجوز حمل العلم في الموضوع الاول على المعنى الاول والثاني على المعنى الثاني وجهه  
يعلم سابق وكذا لا يجوز حمل العلم في الموضوع الاول على المعنى الرابع وفي الثاني وجهه ايضا يعلم سابق  
وكذا لا يجوز حمل العلم في الموضوع الاول على المعنى الثالث وفي الثاني وجهه ايضا يعلم سابق  
فما سبق لكن يحذر ان يحمل العلم في كلا الموضوعين على المعنى الثالث او يحمل في الاول على المعنى الثاني  
وفي الثاني على المعنى الاول والثاني او يحمل على المعنى الرابع وفي الثاني على المعنى الاول والثاني معاد  
التعريف مطلق الدليل ان لم يلقين غير من الاحكام اما على المقادير الستة الاول فظاهر واما  
على التعريفين الاخرين فلا يصدق على جميع افراد الدليل ان يلزم من اليقين بمقدمة اليقين بالدلول  
وان كان التيقن بمقدمة محال فليس ان يعلم ان تقدير الكلام على الوجه المذكور من حمل اللزوم على  
المبادىء من اعين امتناع الاستكمال الذي هو متصور في الشرط واما ان صرف عن العلم على غير ذلك  
فلا يصح تقرير الكلام على الوجه المذكور فليكن الساطع تحت الثاني ان اللزوم بين الشئ وبين  
ضروره كحق احد ما عند كحق الآخرة فعلى هذا يلزم ان لا ينفك كحق العلم بالدلول عن كحق العلم  
بالدليل اصلا فليزم ان لا يصدق التعريف الا على ما هو بين الامتياز من الدليل يمكن ان يفكر في الادب

باللزوم منها اعم من ان يكون بالذات او بواسطة امر آخر ولا شك ان كحق العلم بالدلول لا ينفك  
كحق العلم بالدليل من الاقضية البينة الامتناع ايضا بشرط رد ما الى الشكل الاول قد سأل فيه بان  
تعمم اللزوم على هذا الوجه بوجوب صدق التعريف على مقدمات الدليل فان العلم بكل واحدة من مقدمات  
الدليل يستلزم العلم بالدلول بالواسطة وضميمة في آخر بل يستلزم العلم بالواسطة بالنسبة الى عكسها  
وعكسها المقصود فان العلم بها ايضا يستلزم العلم بعكسها بالواسطة ورتوبان المراد بالبرهان ما هو  
بطريق النظر واستلزام هذه الامور ليس بطريق النظر واستلزام هذه الامور ليس بطريق النظر  
البحث الثالث انه قد كتمت للمدعي الواحد ادلة متعددة مع انه لا يصدق على ما عدا الواحد من هذه الادلة  
انه يلزم من العلم به العلم بالدلول اذ المعرف من كل من ان يكون العلم بالشيء من العلم ان دل احدا  
سنة للفرق بين اللازم للنسبة وبين اللازم من الشئ ولا شك انه لا يجوز ان يكون العلم بالدلول ناشئا من كل  
واحد من هذه الادلة والآن لم يخصص الى اصل احب ان الدليل في الحقيقة انما هو الذي ينشأ منه  
العلم بالدلول واما البواقي فاما يطلق عليها اسم الدليل مجازا باعتبار انها يصلح ان يكون دليلا  
على هذه الدعوى على تقدير كونها غير معلومة فلما حذرت من عدم صدق التعريف على ما عدا هذا الواحد من  
هذه الادلة وارجاها بان المراد بالعلم به هو لا تقتات ولا يذهب اليك ان يلزم من الامتناع بكل واحد  
ومنهم من اجاب بان المراد بالعلم به هو لا تقتات ولا يذهب اليك ان يلزم من الامتناع بكل واحد  
هذه الادلة الامتناع الى الدلول فصدق التعريف على كل واحد من هذه الادلة في الحقيقة لانه يرد عليه  
ظاهر انما قال ظاهر الادلة يمكن دفع تلك المقصود بعرف العبارة عن الظاهر كما ظهر مما سلف فذكر  
ولا يمنع النقل والمدعي لا يجازي مما ينبغي ان علمه عليه ان المدعي اذا لم يكن نظرا غير معلوم في  
اليه فاما ان كتمت به يدعي ظاهرا غير خفي فلا يطلب له شئ واما ان كتمت به يدعي خفيا فيطلب له ما يزيل الخفاء  
واما ان كتمت به يدعي ماعلوما يطلب له طرق متعددة فيطلب له ان دليلا عليه لو لم يكن معلوما لعله يكون  
طريقا غير ما ثبت به المدعي عند من القى اليه اذ اعرفت ذلك فاسلم انه لا يمنع من ما استعملت لادلة  
خفا البديهي او استعملت فيما هو طريق الى نظري معلوم الامتناع الا كما لا يمنع النقل المدعي اذ لا يمنع  
هذا الدليل بظاهره لا يثبت الا السلب والاثبات بان يبين العلاقة بين المعنى المراد  
المعنى الحقيقي الا ان يفكر ان مضمر بيان العلاقة ايضا فتدبر وان كان ظاهر العبارة نوع  
ذلك ويغني ان يعلم ان الوهم قد سئل مما كان الدلول ضعيفا وان كان دلالة العبارة عليه  
ظاهرة فلهذا صح استعماله في هذه المقام تأمل في الحقيقة انما قلنا ظاهر العبارة لانه يمكن حملها  
على المعنى المذكور بطريق الاستخدام فيه فحاشا ان الاستخدام عبارة عن ان يراد بلفظ له معنيين احد  
المعنيين غير مراد بضمير معناه الاخر وذلك فيما نحن فيه غير ظاهر لم يرد لفظ الدليل بضمير معني اخر  
بل اراد بهما معني واحد غاية ما في الباب انهما مختلفان بحسب ما صدق عليه ويمكن ان يوجه بان كل  
طريق الاستخدام على السهل الاستخدام وما هو على السبيل فتدبر والمراد بالمقدمة ههنا ان قال  
المعنى تعرف المقدمة على هذا الوجه بوجوب ان يثبت الامتناع توقفت صحة الدليل على ما ينبغي ان  
كون منه من معناه في كثر مما شاع فيه المنع مسكلا كاستنتاج الدليل والحياب الصغير وكيفية الكبرى  
فان توقفت صحة عليهما فلو ان كتمت به يدعي ماعلوما فلهذا صح استعماله في هذه المقام تأمل في الحقيقة انما قلنا ظاهر العبارة لانه يمكن حملها

انما قلنا ظاهر العبارة لانه يمكن حملها على المعنى المذكور بطريق الاستخدام فيه فحاشا ان الاستخدام عبارة عن ان يراد بلفظ له معنيين احد المعنيين غير مراد بضمير معناه الاخر وذلك فيما نحن فيه غير ظاهر لم يرد لفظ الدليل بضمير معني اخر بل اراد بهما معني واحد غاية ما في الباب انهما مختلفان بحسب ما صدق عليه ويمكن ان يوجه بان كل طريق الاستخدام على السهل الاستخدام وما هو على السبيل فتدبر والمراد بالمقدمة ههنا ان قال المعنى تعرف المقدمة على هذا الوجه بوجوب ان يثبت الامتناع توقفت صحة الدليل على ما ينبغي ان يكون منه من معناه في كثر مما شاع فيه المنع مسكلا كاستنتاج الدليل والحياب الصغير وكيفية الكبرى فان توقفت صحة عليهما فلو ان كتمت به يدعي ماعلوما فلهذا صح استعماله في هذه المقام تأمل في الحقيقة انما قلنا ظاهر العبارة لانه يمكن حملها



من لوازم ذلك لا يذراح ولا زام للموقوف عليه لا يجب ان يكون موقوفا عليه وانما التوقف ممكن على ان  
ما يلزم من الدليل نافع موجه في مقام القبح في الدليل لو كان الدليل مخصوصا بطلب الدليل على المقدمة  
لورد ذلك على وجهه وخلصه السائل بعد الاستدلال في المنع والنقض والمعارضة فالاول ان  
المقدمة ما يتوقف عليه الدليل او لا يمكن بدونه ما لم قد شئت في ترويض المقدمة بانه يصح  
موضوع القضية التي يستعمل في الدليل على محملها مع ان شيئا منها ليس بمقدمة قطعا فان عمل  
التوقف في ترويض المقدمة على التوقف بلا واسطة حتى يخرج الموضوع والحق في ترويض المقدمة  
اذ توقف الدليل عليها ثبوته فيوقف الدليل عليها ثبوته على العضية التي تستعمل  
فصح عليه انه يخرج عن الترويض للمقدمات البعيدة التي يتوقف عليها الدليل بواسطة او بغير  
فقد برغم اقول في ترويض المقدمة على هذه الوجه بوجوب ان لا يكون وجه الدليل مقدمه على مقدمه ان  
لم يتوقف عليها وجه الدليل ضرورة بطلان توقف الشيء على نفسه واذا لم يكن وجه الدليل مقدمه  
من مقدمه لم يكن طلب الدليل عليها متناغيا اذ هو عبارة عن طلب الدليل على مقدمه كما ذكرنا واذ  
لم يكن طلب الدليل عليها متناغيا وورد ذلك على وجهه وخلصه السائل بعد الاستدلال في المنع والنقض  
المعارضة اذ طلب الدليل عليها نافع موجه في مقام القبح في الدليل فالاول ان يفسر المقدمة بوجه  
الدليل وما يتوقف عليه وجهه فتأمل ان لم يذكر في النقل دليل قط انه لا يتوجه عليه المنع كلاً  
هذا يدل على ان صرف النقل عبارة عن المخرج من النقل وهو على المنقول ولا شك انه يصح حمل النقل  
ساكناً على معناه انما يحمله على المعنى المذكور صرف العبارة عن النقل بلا صارف فقد بر  
به الموازنة لانه يحل منقول عن الغير لا يقال بهذا انما يدل على عدم صحة منع المنقول ولا يلزم  
عنه ان لا يكون منه بطريق الحقيقة كما ان منع المقدمة البديهة مكابرة غير صحيحة قطعاً ان  
منها بطريق الحقيقة لا مانع من اعادة بعد عدم صحة المنع عدم صحة المنع الصحيح فالمراد ان لا يصح  
منع النقل الا بما زاد ما ذكر من معنى الاستدلال بطلت المدعى فتأمل واعلم ان ذكر  
المعنى انما يدل على اعادة اذا كان المعنى في نفسه فان مجرد ما ذكره على هذا المقدير ايضا لا بد من اعادة  
بل لا بد من اعتبار قيد فيه وهو ان معناه المحقق بغير المعنى المذكور او انه لم يصح شي من معناه  
الحقيقية ان متعلق النقل والمدعى على تقدير تقديره لا يمكن ان يدفع بغيره العبارة عن ظاهر  
فذلك لا يتناول وكان معناه الحقيقي يتغير فيه الاظهر ان معناه لم يكن عن معناه حقيقياً  
حتى يلزم بحسب الظاهر ان الجزء النبوي للاختصاص بعد ذكر قوله اذا كان المنع حقيقياً في المنع المذكور  
سند ذكره وارجح لا يدل على ان معناه المجازي ما هو قد معناه كما كان المعنى المجازي  
غير متعين من كلامه بل حكماً لا مرشداً الى ما هو الاول اذ في تأمل لم يعينه واكتفى بالقسم على ما هو  
المتيقن من انه مجازي وانظر من العبارة انه معنى واحد مشترك بين منع النقل ومنع النقل  
فيه تحت لا يحسن على الزكي ولا شيء منهما يصح لذكره فان اريد بالطلب طلب البيان  
بشيء مطلق الطلب ثم جعل المعنى المجازي مطلق الطلب لا يخلو عن بعد ادعى انه نقل  
ومنع المدعى يكون بعض طلب الدليل عليه هذا اذا منع المدعى المجازي الدليل اما اذا منع المدعى  
المعنى بالدليل فمتنع مجازي منع مقدمه من مقدمات دليله وهذا ما شئت ان معناه المدعى راجح

در  
طرفة

المنع مقدمه من مقدمات دليله احد ما اعلم وهو الموازنة فالتخصيص ليس كيد ولا يبعد ان يقال  
لا لم يطل نقض النقل المدعى ومعارضتها مجازاً كما ظهر منها حيث يقال ان ابا حنيفة كذا او حنيفة كذا  
ممنوع اذ لا يتم ما ادعيت حتى البيان بالمنع او يقال كما كان عدم جريان النقص والمعارضة في النقل  
المجرد المعنى بحسب الحقيقة في غاية الظهور بحيث لا يحتاج الى البيان قطعاً كلاً من عدم جريان المنع  
فيها ولهذا ابيح بقوله اذ المنع طلب الدليل على مقدمه حتى البيان بالمنع مما ينبغي ان يفهم عليه ان  
ظاهر عبارة شرح الادب المسعودي يشترط ان المنع يتجه على نفس النقل وكون المنع طلب الدليل على  
المقدمة غير مسلم عنده حيث قال ان المنع على النقل يشترط متوجه اذ يحتمل ان يقال لا يتم ابا حنيفة قال كذا  
واما المنوع منع المنقول من حيث هو منقول لانه غير ملزم للصحة اذ اعرفت ان المدعى لا يمنع  
فأعلم ان اعلم ان قوله فاذا استعملت منع عطفت على قوله فالدليل والقائه لا فائدة الترتيب بين طلب  
الدليل من صاحب المنع واحداً لا من الامور المذكورة التي هي المنع والنقض والمعارضة فحمله جواب شرط  
مخدوع في الكلام بعيد ثم الايقن ان جعل الشرط المخدوع ان اذ اعرفت ان المدعى يمنع مجازاً لا  
جعل الشرط كما لا يشبهه على الغطنة العقول ثم انه ادرج لفظ اعلم طلباً للملحمة بين الشرط والمخدوع  
اذا استعملت اما قال فاذا استعملت دون ان يقول فاذا اتممت فبقيها على ان الاستفاد  
بالمنع لا يتوقف على سماع الدليل كونه غاية ما قيل ان الحسن ان يتوقف ان كل حين يقرر المحلل  
بجميع مقدمات دليله لكن لا يلزم ذلك التنبية عطفت قوله او نقض او عورض على قوله منع لان النقص  
والمعارضة بعد سماع تمام الدليل مجرد اعلم ان سلب القسم الثاني فحقق القسم الثاني المقدم الا انه  
لم يحفظ حفظاً للبيان عن الفصل بين القسمين بما يتعلق بالقسم الثاني وهو قوله ولا يدفع السند او  
عن الفصل هو القسم الثاني وما يتعلق بالقسم الاول او دعاه لكون المنع المجرد كالبسيطة بالنسبة الى المنع  
مع السند وهو ما ذكره لتقوية المنع والمعن من تقوية المنع ان مكتملة ملزمة لمخالف المقدمة المنع  
عند عدم ما يزيل الخطأ اما وبعض المحققين لا ان مكتملة ملزمة لتقصيرها كما يتوهم ثم اللام في قوله  
ان كان الغرض يكون قوله بغير المانع للتاكيد وان كان للعاقبة بكونه للتقيد ثم  
منع بعض المقدمات او كلها على سبيل التفسير الاظهر ان معارضة منع بعض المقدمات على سبيل  
السعي او كلها تدبر لا منع الدليل ان اريد بالمنع معناه الاخص رد عليه ان منع الد  
لهذا المعنى اذا قارن ان لا يسمى نقضاً اجمالاً فانه لا بد فيه من نفس الدليل وان اريد به  
معناه الاخص يتوجه ان المنع الدليل بهذا المعنى مطلقاً اذا قارن ان لا يسمى نقضاً  
اجمالياً لما مر آنفاً الا ان يقال انه اراد بالمنع معناه مجرد النفي بكونه بعيداً تأمل في الحاشية فيه  
شئت لا ما لم انه كل ما كان المنع الى آخره لا مجال لهذه المناقشة بعد تصريحهم بان ما بالمنع  
قد يكون خلف الحكم المدعى وقد يكون استلزام الدليل في آخره لا تفصل وان كان الثاني  
لأنه مكابرة فيه بحيث فانه يجوز ان مكتملة عدم صحة الدليل بجميع مقدماته من اجل البديهة فلا يحتاج  
الى ما يحتمل ان في الخلاف وان استلزام فساد آخر منع ان ظاهر كلامهم ناظر الى الاخص  
اللام ان يتكلم فتأمل ويؤيد ما ذكره سابقاً فيه بحيث فان التفسير المذكور منع  
يتقضى ان المنع اذ ابن المنقول يسند الى الدليل المطلوب لا المقدمة كما لا يخفى اللهم الا ان يقال



ان المنع اذا ثبت للمفعول سند في الابع الى المقدمة لا الى الدليل وذلك استدلالا على تفسير المنع كحل المقدمة على الدليل  
الدليل فكأنه حمل التفسير المذكور على ذلك التفسير مسامحة لتطابق الابع مع وجعله حرف العبارة عن  
الظن فانهم على انه ينبغي ان يتوقف الابع على ذلك لان المحلل بعد الفراغ من الدليل قد سبق مقدما الى  
فيستغنى السائل عن المنع اذ ان المقدمة اللاحقة جسيمة للمقدمة السابعة تأمل ولا بد من الوقوف  
لعل الوقوف ان منع الدليل عبارة عن نفيته بخلاف منع المقدمة معينة فانه عبارة عن طلب الدليل  
ان نفي الدليل دعوى لا بد من بيان خلاف طلب الدليل فانه الظاهر الجليل بالمقدمة وذلك لم يلجأ الى البيان  
في دليل المحلل كما قيد به لان كلام الحكم مطلقا يحكم بالمدكور بل يكون معارضة ايضا  
مردودا به لو لم يدل على ان النقص غضب بل المعارضة ربما يوفق بين الصورتين بان النقص المعارضة  
خلال ان في الدليل ربما لا يمكن معها معرفة فادعته من مستنداتها من منع مستنداتها استنادا منها  
السند بخلاف بيان فساد المقدمة المعينة فانه ظلال في الدليل متعين مع فساد مقدمته ثانيا  
فلو لم يعتبر ان ثابا لكيلا بل ربما اضطر الى ما يقول دليل باطل لعدم علمه بمقدمته ثانيا منها الفاد  
فهذه الضرورة جوازها وان فرضنا لزوم الغضب لهما ولم يجوزوا بيان فادعته مقدمته معينة  
فعل هذا من حسن ان لا يكون جازما من عند العلم بعاد مقدمته ثانيا منها النقص والمعارضة اذ لا ضرورة  
مع انه لم يورد من المنع والنقص المعارضة بالنسبة الى كل واحد من افراد النقص والمعارضة بخلاف  
الضرورة في نوع النقص والمعارضة وان لم تحقق بالنسبة الى كل واحد من افراد النقص والمعارضة بخلاف  
الابع فساد المقدمة المعينة فانه لا يتصور نفي الضرورة اصلا فلهذه النكته جوازها وانما لم يجوزوا  
انما اقول في بحث فانه يمكن ان نعرف محورها مطلقا فادعته ثانيا منها فانك عند كل نقص معارضة  
يمكن من ان يمنع انتاج الدليل المذكور وايضا لايام لا تحقق الضرورة فيها اصلا الا ان تعارض مرفوضا  
المقدمة الثابت منها وان كانت ممكنة في جميع الصور لكنها قد لا تقبل الابع لكونه لا محذور  
فاضطر الى ما يقول دليل فاسد مستحق الضرورة في الجملة هذا غاية الكلام في هذا المقام وهو المرام  
لذلك الاتهام الا اذا كان ما ويا لعله اراد بما واداة السند للمنع مساواة له فثبت ان معارضة  
المقدمة المنعومة اذا لا يمنع ان يراد بما واداة مساواة كالا يشبه على من له ادنى تأمل ومن قال ان من السند  
المساوي للمنع ما يوجب المنع نفي اعني ما يوجب من المقدمة المنعومة لان منع المنع الابع  
استقامه من البين لعدم توقف دليل عليه كما لا يخفى ومنع ما يؤيد لا يوجب اثبات المقدمة  
المنعومة التي يجب على المحلل فيها ان لا يوجب عدم كونه موجبا لاثبات المنعومة ان لا يفسد الجواز ان  
يكفركه مدخلية في اثبات المقدمة في الجملة ولا يكون موجبا فان قلت لعله اراد بانها جازمها مجرد  
المدخلية قلت مع يتوجه عدم مدخلية منع ما يؤيد المنع في اثبات المقدمة المنعومة غير ان جواز  
ان يكون السند مزورا فينبغي المقدمة المنعومة وجب دفع هذا السند اما بالمنع او بالابطال  
اذ لو لم يدفع لم ينفع الاستدلال على المقدمة لوجود معارضة كما لا يخفى فان قلت اراد ان لا يفسد  
المنع ما يؤيد من حيث انه مؤيد في اثبات المقدمة المنعومة التي يجب على المحلل طلبت من السند  
المساوي ايضا لا يفسد من حيث انه سند ومقتضى المنع بل انما يفسد لان منع من حيث انه مساوي  
البحر فيهما كلام مستند في المقام ارادة وهو ان السند قد يكون مستسا على من يملك المقدمة كما يحل  
هذا الدليل متوقف صحة على مقدمته فالمحلل ان منع الدعوى المذكور يدفع المنع فلم يلجأ الى البيان

المنعومة اهيلا فظهر مما ذكرنا عدم صحة ما يدعى عليه لا يوجب اثبات المقدمة المنعومة التي يجب على  
والمسلم انه يمكن ايراد هذا السؤال على المزور واعند من ان دفع المنع اما باثبات المقدمة المنعومة او  
باطال السند المساوي فانه يمكن ان يقال لا يحضر دفع المنع في الشك في المدكورين لانه يحقق دفعه ما ينبغي عليه  
المنع كما مر آتيا ويمكن اذ قرر على هذا الوجه بان تعارض يجوز ان يكون مراد من الخصار دفع المنع في  
المدكورين دفع المنع عن المقدمة المنعومة لا دفعه عن المحلل بان دفعه عنها يحضر في الشك في المدكورين  
كما لا يخفى بخلاف دفعه عن المحلل فانه يتصور منع ما ينبغي عليه المنع فافهم فانه قد سبق وهو انما  
يفسد اذا كان السند مساويا له قال بعض المحققين دفع السند اللازم لتفويض المقدمة المنعومة  
كالسند المساوي في انه ينبغي ابطاله لان نفي اللازم يستلزم نفي الملازم قطعاً فافهم المستفاد من  
عبارة تامل في لا يمكن دفع السند المساوي على اطلاقه معناه اقرار بعض المحققين يمكن ان  
على دفع السند المساوي بان انتفاء احد المتبديين لا يمكن بدون انتفاء الآخر وان لا يستلزم  
ما ساء السند المساوي فتعني المنع ويرد في الحقاير وان كانت عبارة المتبديين قابلة للتوجيه لعل  
التوجيه ان عبارة لا يفتقر الى الخصار دفع السند في السند المساوي والخصار في الشك في الشئ لا ينفي  
الا مجرد كحقق الشئ الاول في الشئ الثاني في الجملة ولا يعرض كحققة في جميع افرادها كما لا يخفى فافهم  
فلا يصح حصر دفع السند المساوي على الخصار بل على الخصار المذكورين على عدم الانتفاء  
شان السند الا ان لا يفسد السند الجب نفس الاثر فانه لا يكون السند اعني المنع  
لا يعرض الا كحققة مع صورة من صور الانتفاء ولا يعرض ان يوجد مع كل صورة من صور الانتفاء  
فلا يصح ان يوجد مع كل بطل بطلان نفي فيما اذا كان اعني المنع والانتفاء مطلقا لا يمكن ابطاله  
ان لان بطلان احد الاخرين المتجهين لا يستلزم بطلان الآخر كما مر في قوله وانما خبر الخ  
وبهذا عرفت انه يمكن ان يكون الضمير ان في قوله فغيبه فافهم راجعا الى ذكرهما في الجواب  
كما هو الظاهر ويمكن ان يكون الضمير الاول راجعا الى ذكرهما في الجواب والضمير الثاني الى ذكر في الجواب  
وبهذا سأل مشهور هذا السؤال انما يرد لو اراد بالتحلف في عبارة تحلف الحكم عن الدليل  
كما عباد ولا لا لا مع بيان النقص بالتحلف تحلف الحكم عن الدليل في كلا خبره وذكره لفظ التحلف  
اما لو اراد بالتحلف اللازم عنه سواء كان الحكم او غيره وتحلف الحكم سواء كان لازما او لم يكن كما  
في الاستواء والتمثيل لم تحلف عنه ثبوت لانه اذا استلزم الدليل امرا لا تحقق بطل ثبوت الدليل  
لمزوم تحلف اللازم عنه او عورض الى الدليل وما ينبغي ان عليه ان المعارضة اذ ان  
للمفعول سند في الابع الى دليل الحفص وان بعضه تفسير المشهور اعني اقامة الدليل على خلاف  
ما اقام الدليل عليه الحفص ان ينسب الى الدليل الذي اقام المعارض وكان وجهه انه لا يرد  
كون دليل الحفص مما اقيم بخلاف الدليل فافهم بدليل الخلاف قد مر ان المعارضة  
اقامة الدليل في فلا بد من صرف قوله او عورض عن الظاهر ليصح قوله بدليل الخلاف قد مر  
ونقيضه يعني بدليل يدل على نقيض ما يدل عليه دليل المحلل سواء اقيم الدليل على نقيضه او مساويه  
او احق منه فتأمل سواء كان دليل المعارض عين دليل المحلل الاول مسل على كون دليل  
المعارض عين دليل المحلل الاول الا ان في الكبري لا في جميع ما هو مادة وصورة والالم يستند  
الدليل فلا يوجد المعارض ان تأمل كما في المحالطات العامة للورد وادى التي يمكن ايراد



على الشيء وتبينه مثل ان يقال لا اعم واقع لان الاخص لا واقع في الواقع اولا فان كان الواقع يلزم  
لزم وقوع الاخص قطعاً وان لم يكن واقعاً يلزم وقوع الاخص في الجملة والا كان الاخص مساوياً للاعم  
لان كل ثبت ثبت وكل لم يثبت لم يثبت فلا يكون الخاص خاصاً او كان صورة كصورة نفس  
معارضة لان يقال لا اعم لا اعم صورة على المادة حتى يكون الحاد الصورة معارضة بالمعاد  
وانما المادة معارضة بالغير لا يقال لا اعم في الاصطلاح اذ لكل واحد ان يصطلم ما يات  
على انه يمكن ان يقال ان الصورة كقوة الشيء معاً بالفعل كقوة المادة فلها حرية العكس الى ان تامل  
صرت ما نفا اي ممكن من ان المنع وصار منسحب المنع والا فيمكن ان يعجز عن دفع المعارضة وبعض  
وما يقال من ان المعارضة لا تعارض فانه غير معتد به قد نفاش انه بان المعارضة تعارض بعضها  
ايضا فلا مندفع بمعارضة المعارضة في الدليل على المدعى فيه بحيث فانه يجوز ان تكون المقدمة المذكورة  
في مقام المعارضة غير يقينية والمقدمات التي تعارض بها المعارضة تعنيها ظاهرة غير قابلة للشك  
اصلاً فالمعارضة لا تعارض ما يعارضها ويندفع بمعارضة المعارضة مدح الدليل على العكس  
فان قيل ان المعارضة من حيث انها معارضة لا بدفع المعارضة وان كان تدفع باعتبار انها  
تستعمل في مقدمات يقينية ودليل المعارض على مقدمات غير يقينية ولعل من قال ان المعارضة  
لا تعارض اراد ذلك قلنا ان الاستدلال من عبارة المتن ان المعارضة يدفع المعارضة مطلقاً  
من غير نظر الى ان المعارضة من حيث انها معارضة لا تعارض ولعل مراده بقوله امر غير معتد  
ذلك فانهم يعلمون ان ترتيب المنوع على ما ذكره المحقق الرازي في الحاشيات هو ان المنع  
مقدم على المناقضة ومن على المعارضة فان بعض المحققين ان السائل ما كان المعلن معلوماً ان  
ليعلم حقيقة اليك او بطلان ما قال ما دام ما لم يعدل عما هو حقه بخلاف ان يكون ناقضاً  
نقضاً اجمالياً او معارضاً فالمنع احق بالمقدم فيما اذا اجتمع الامور الثلاثة على دليل وثب  
المصدر الثلاثة على ما هو الظاهر من الترغيب الطبيعي بينها فلا يثبت المناقضة بناء على ما ذكرنا من  
هذا الوجه ما اردناه في هذه الاوراق متوكلاً على جوده المفيض على الاطلاق ثم لم

بسم الله الرحمن الرحيم

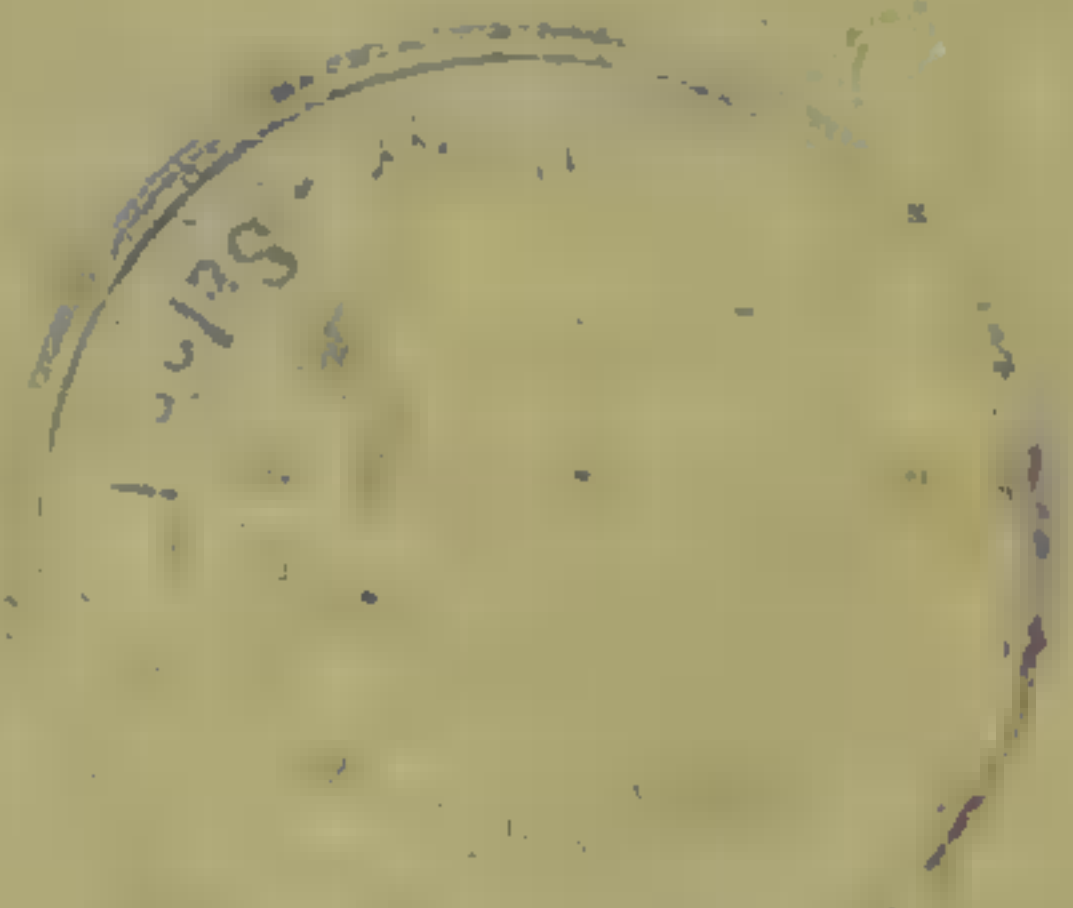
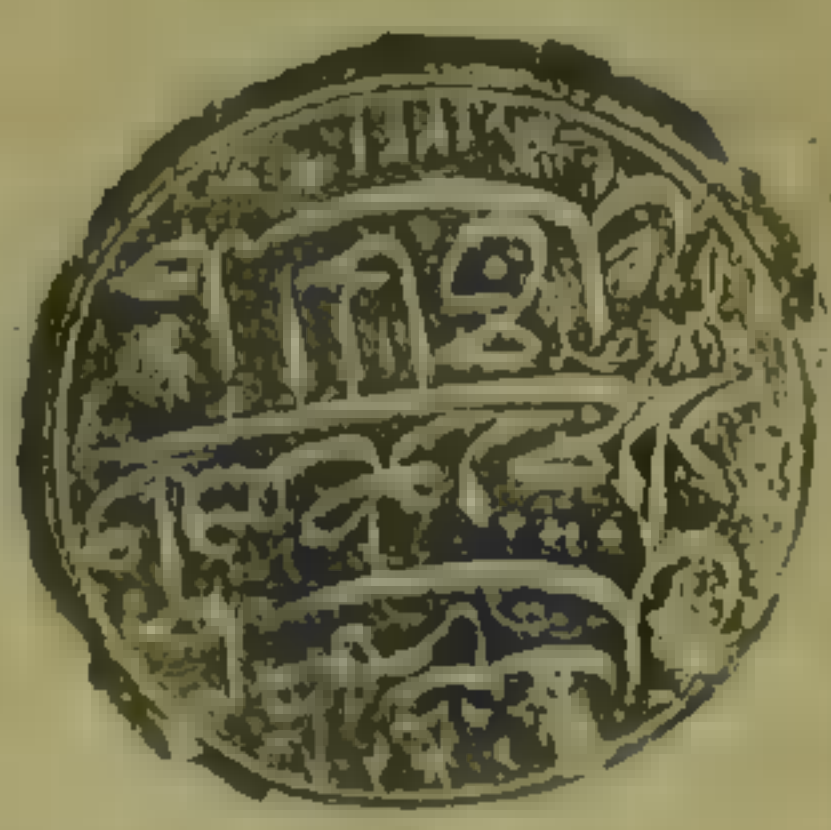
لان غرضه اظهار الصواب كون غرضه اظهار الصواب لا يقتضي ان لا يطلب صحة النقل مع  
اذربا يكون انما نقل غير معتد صحة نقله وان كان صحيحاً في الواقع ولا شك ان انما نقل حاشا ما كارة  
واما سفيه جاهل وعلى ان حال لا يكون قابلاً للمناظرة فينبغي ان يطلب منه صحة نقله اذ لم يكن ما له  
حتى يعلم انه هل هو من معتد صحة نقله وعالم بها فيناظر معه او لا فيعرض ولا يلحقه اليه ونقل  
بالقدر لهذا ولا بد ان يلاحظ ههنا ايضاً مثل ما مر اقول من ان صحة النقل انما يكون اذا  
لم يكن معلومة يعني ان السائل انما يطلب الدليل على المدعى اذا لم يكن معلوماً لانه لو كان معلوماً  
فطلبه لا يليق بحال المناظر لكون غرضه اظهار الصواب وينبغي ان يلاحظ ههنا ما ذكرناه  
ثم انه لو كان الدليل على المدعى معلوماً لسأل كان المدعى ايضاً معلوماً فلم يباين سببه طلب  
الدليل عليه بناء على ما عرفت من معنى الدليل وان اريد بطلب الدليل مجرد امور فيطلب  
منك الدليل مثلاً لا وجه لقوله وذلك اذا كان الخط نظرياً غير معلوم اذ على تقدير كون الخط معلوماً  
ايضاً يمكن طلب الدليل بهذا المعنى اللامع الا ان يقال المراد بطلب الدليل معناه انظر لكون ما  
ذكره بغير امر وجه آخر مع قطع النظر عما ذكره او لا يبقى شيء سواء ان كان السائل محملاً  
ظاهرة لا يمكن لسأل طلب صحة النقل على تقدير علمه بها لا سيما انه طلب الحاصل ويمكن ان يكون  
ايضاً وجه التدبر في الحاشية لا يمكن حملها على المعنى المذكور لم يذكر الا تعارض المعنيين  
وامرجه ولا شك انها ليست محلاً بعدد المحص لا بالاستخدام ولا بوجه آخر نعم المعنى الذي  
يحل عليه عبارة وهو طلب الدليل على مقدمته دليل المعلن متوقف ارادة على تلك المقدمات  
المذكورة وبني عليها معنى العبارة مسجلة وان ذكر فيه لو ترك فيه لكان اخيراً لا ادا  
واشهر فينصحه عليه اي على انما نقل له وان كان مستنداً لكنه لما كان ما قلناه  
قبل غير عنه بالسائل انما المعنى ان يتوجه على هذا السائل بعد صير درته مستنداً لما هو الاصل  
ان يتوجه عليه وان كان معناه الحقيقي مخفراً فيه حق الاداء ان يقال ولم يكن غير معصية  
له اذ ارجو النبوة لا اخصار بعد ذكر قوله اذا كان المعنى حقيقة في المعنى المذكور مستدرك  
قطعاً لا تخادع بما يستفاد منه والظ من عبارة انه معنى واحد ما ذكره ليس بط  
اصح ما اعم وهو بيان ظل الدليل والتخصيص ليس كيد يمكن ان يقال وجه التخصيص  
ان عدم جريان المنع والمعارضة على النقل وتجرد الدعوى في غاية الظهور بحيث لا يخفى  
في الذكر فضلاً عن البيان بخلاف عدم جريان المنع عليهما بل قد صرح في الشرح المشهور للبرهان  
الا بآية يجريانه عليهما ايضاً فالمص عين معناه الاصطلاح في موقع التعليل ليظهر خفاصه  
بالمقدمة ويعلم ان ما يتعلق بالنقل والمدعى من طلب الصحة او الدليل ليس بما يصدق عليه هذا  
المعنى فانما هو من طرق النزق وهو انه لا شك ان عرض السائل بجميع طرق المناظرة  
وهو ظهور التصور والتحليل في دليل المعلن وهذا العرض يحصل بمجرد منع مقدمته لا حاشا  
الى الدليل قطعاً اذ كلما ظهر ان مقدمته من مقدمات دليله غير معلومة طرأه غير مفيد  
فظهر ان فيه ظلاً قطعاً بخلاف ما اذا منع مجموع الدليل من حيث هو مجرد اعراض الشاهد

العبارة



بان يقال دليلكم هذا مشتمل على ظلال اذ ليس جميع مقدماته صحيحة او عورض الدليل بان يقال بان  
 يعارض دليلكم هذا فانه بشر من لا يظهر ظلال في دليل المعلن كذا او بعض مقتضى دليلكم  
 موافقة الوضع الطبع ان يقال بعض او كذا وما هو جوابكم فهو جوابنا لعل جوابهم ان  
 المراد بالمثل في قولنا ان المعلن ما دام معلوما لا ينقص دليله ولا يعارض والمراد بالسند  
 هناك من لا يكون ناقضا ولا معارضا اذ قد مر ان انقض او المعارضة ما لم يذكر الدليل على  
 بطلان الاول اذ على خلاف ما يدل عليه لم يحصل عرضه اعني ظهور المعلن في دليل المعلن  
 منها حاجة الى الاستدلال في حصول المقصود فالاستدلال عنها لا يكون غريبا بخلاف من يرضى  
 بفد مقدرة معينة فان عرضه قد حصل بحج دليله عليها فلو تم كمال الاستدلال  
 على بطلانها كان مستقلا عما لا يعينه مع ان هذا وظيفة صاحبه فيكون ثغرا لمنصبه  
 لان منع المنع منع المنع لا دخل له في المقصود المذكور بهما وهو ط و انت جدير بان يجد  
 المادة وانت جدير بين الامرين يستلزم ان لا تحقق احدهما بدون الآخر وجود او عدمه  
 بعض كمالا تحقق احدهما تحقق الآخر وكلما اتفق احدهما اتفق الآخر وان لم يكن بين ذاتيهما  
 لزوم ما يتوفا وانتفاء فتقول كم يترجم بيان ما يستلزمه المادة استلزاما بالوجه  
 الذي ذكرناه لا يفيد للمادة فيكون ابطال السند المصادق ودفعه نافعا مطلقا على ما قاله  
 فابله للتوجيه بان يحمل كل اذا على الجائز لا على المعنى المتعارف ففيه ما فيه ان القيمة  
 السند من المنع ليست الا بان تحقق السند بدون المنع وتحقيق هذه القيمة لا يستلزم احدهما  
 مع الحقيقة المحسنة ولو سلم فبطلانها بسبب بطلانها ممنوع اذ يجوز بقا احدهما من الجاهل  
 مع انتفاء الآخر وبطلان من المدعى بمكذابي الفسخ التي راينا والاظهر تركها او كل في  
 دل لفظ من لانه غير معتد به فيه تامل اذ لا شك ان عرض المعلن الاول مما ذكره في مقابلة  
 السائل اذ لا ما ظهر في دليله من الخلل بالمعارضة وحصول هذا العرض بالمعارضة في دليل المعلن  
 ليس بطافهم لكن الاول اولى فيه ان الحكم بالاولية الاول لا يلزم ما سياتي من قوله بان  
 يقول انما يشتمل جميع مسبق اذ على تقدير حمل المانع على معنى الاول وجعل دليفيه ايضا بهذه  
 الثلاثة في ما بين الصورتين كون التمثل المذكور فاليها من النقص بالمعارضة من جانبه لان المصدر  
 قد اقتصر فيه على مجرد المنع من جانبه في مقابلة النقص بالمعارضة مع ان جريان المعارضة على المانع  
 ليس بطافهم بل على ما استلزمه في حمل المانع على هذا المعنى نوع تكلف فافهم لسواقة الوضع الطبع  
 هذا انما يرد على المعلن لو كان ما ذكره ذلك المحقق كذا ما حققنا في نفس الامر او كان المعلن مع افتقار فيه  
 وكلاما يحمل كلام فيه ان هذا الدليل على تقدير تمامه فيه ان هذا الدليل ليس مجرد اذ استند  
 لا اذ انتفى وهو بل الجرح مطوبه وبكل ما استند الى ذاته في نحو صفة قد يمتد له ولا شك ان الدليل  
 المذكور لو سلم لدل على ما هو المدعى في وجه منع قوى على كبره وينقض الحكم استند عليه وهو ليس  
 من الصفات القديمة المحسنة كالوجوب والقدم وغيرها اما ان على غلوه تمامه وتسمية لا بعد  
 المدعى فليس كذلك قالوا انه الفسخ التي راينا ما مكذبا وكانها من تحريف النسخ والصحيح قال  
 القائلون اذ ما الاستلزام لهم ارادوا بكونها في قوة النقص ولكن حصلها نقضا هذا الاستلزام

من دليل



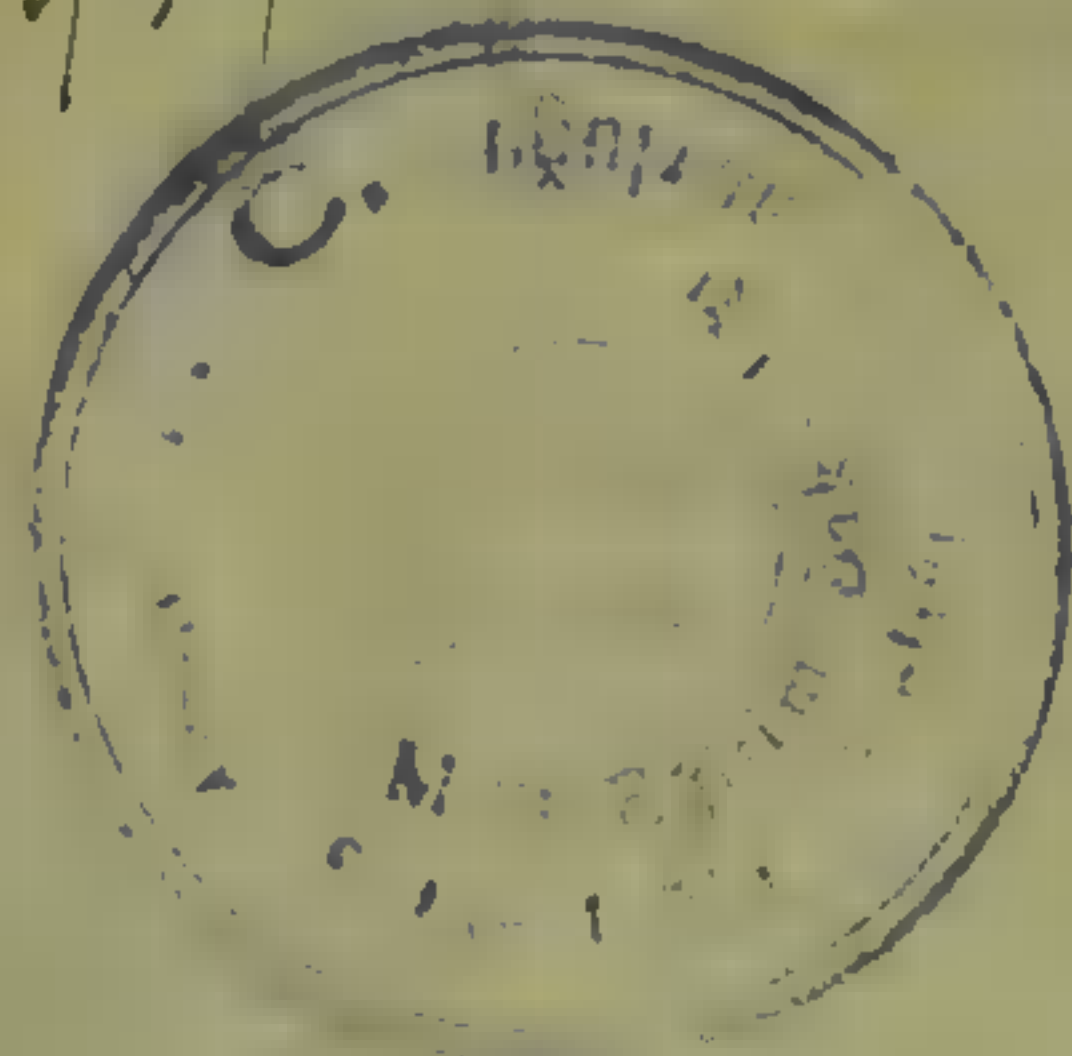


٢٦٥

١٢٢  
من الصدق والكذب - نوبت  
على عينه الكذب في الصدق  
ما يجانب الحقيقة من الصدق  
الكذب

مجلس اربع

7193/29





七

三

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه  
المتعلقين بالحقائق والسنن  
والله اعلم

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه  
المتعلقين بالحقائق والسنن  
والله اعلم



المقطوع به وكثيرا ما يستعمل في الشرطية بضمير ان او يكونه بمعنى متى فحلم يكن مقطوعا به كما ذكره  
فيكون والا على الاممال او الايجاب الكلي فحق كلام الميزانية اجمال والقول كاللزام لغة  
حرف من المعاني او المباني وعرفا المركب المعين والكلام المركب من حرفين مضاعفا  
للتبعية يستفاد من المقام لانه القابل للتردد والقبول والذام بحرف ان يحمل على المعنى اللغوي  
على ان العرف مقدم ولو قيل قال البن بن علي لم يمتدحوا كما رايتوني لم يتبرص من معرصة  
الابا بتضمنه من الخبر لكونه صحيحا او ضحيفا او غيرهما وانما عدل من المضارع الى  
الماضي لفظا لانه مع اذا اكثر استعمالا ومن الغيبة الى الخطاب استخار بان ليس كل احد  
يصح ان يكون ناقلا او مدعيا والخطاب بغير طلب للخطاب السابق للقرينة الواضحة  
والخطاب بربون صياح لكل مخاطب من الرزق وهو المدفع فانه مدفع عن كل ما كمل وابتدأ  
في مفعول قول يتحدى بنفسه غالبا وهو في الاكثر جملة وقد يكون موزنا يعبر به عما كان في هذا المقام  
وانما اهتم الكلام بجمع كل مفعول واسلم ان كلامه القول والخطاب اعلم من ان يكون حقيقيا  
او حكما فيشكل ما كتبه المتقدمون ولما لم يبرح اذا في الشرطية جاز ترك  
الفاء في جوابه ولذا قال ان كنت ناقلا الاخر اذ قلت ناطقا لكلام وهو المورد  
لاصل معنى كلام احد ولا يكس تغيره لفظا ومعنى ولذا حمل على زيد قائم بتمام زيد بطلب  
الصحة اي يصح النقل بذكر كتاب او غيره مما يطس الخاطب به لانه قد يشغل خلاف الوال  
مع فلة البضاعة او كثرة الوقاحة او السهو والغفلة فالصحة مصدر لازم اجري مجرى المتعدي  
واما اطلاق الطلب ليعتدل بالوجوب والاحتسان باختلاف المقامات وانما ترك الفاعل  
والمطلوب منه ليشتمل الجاهل والتردد والعالم المتردد وغيره كما بان وانما ادس في الصورة  
الشرطية ليشير الى انه لا يطلب قبل تمام النقل الا ان حق كل مسألة ان يكتمر في صورة  
عملية ولذا قالوا ان الشرطية تسنها ما دلت وتبين ان يذكر الاستفسار قبل الطلب فانه  
واجب فيه كما في المسطرة الآتية والاكتمال مشير الى ان النقل لا يمنع وانما قدمه على ذلك  
لعلته بحيث واسلم انه لا يجب للثان ان يسهو النقليات وانما العيب في الخطا  
الافرة آت ولذا لا ينقض فيما وقع عن كثير من العجز منه ما في شرح المفتاح من العلة  
التفتت زاني عن الديوان ان التوكيد عزيمته مولدة وهو موضع التاكيد كما في الكشكش  
او غيره والديوان جبين للتوليد باللام ومنه ما في حاشية الرص من الحق القريب منه  
الابيض ان الالهة مستزودون صفة لقرية والا بضحاح موضع قوله ثم الا وهاكها معلوم  
او كنت ابها الغافل له مدحيا اي اذا دعوى ووضع وتبينه ومطلوب فان الاختلاف  
المعيار والذات واحد هو خبر معتقد او ملزم فهو مدعى بالم بشرح في اقامة الدليل فاذا  
شرح صار معللا وجيبا ومهدا فهو حافظ الوضع بكلام المعترض والسائل والمانع فانه

بعدم الوضع فبالفقد يصير معترضا ولا يتم ترك بنية وبين المعلن وقيل المدعى من غير مدعى  
النسبة للمخارج وقيل انه صادق على ما كان منهوا او غير من المقتول او المنقوش او المشارة  
وكلمة اوليست بمعنى النوا وقانه قد اشهر مثله في شتى الترديد منه ما في الكافية من الالف  
النون وقد نظر اليه الرضى بعين الرضى فالدليل يطلب من المدعى وغيره وجوبا او استحسانا  
فانه ربما كان نظريا مجهولا او ضروريا خفيا او غير حقيقي فان البديهي قد نبه عليه بصورة  
الاستدلال وكثيرا ما ياب في المعلوم مساق غير الا ترى ان ملك المساطرين الامام الرازي  
قد اقام على دعوى حدائنه مع اكثر من الف دليل فالدليل لغة المرشد وعرفا عند الكلية  
ما يوصل النظر الى خبر وعند الحكم ما لزمن منه قول من القبولين فالدليل على القبولين مثاقل  
للطعن فهو عند المتكلم كالعلم وعند الاصولية كاقم الصلوة وعند الحكم العالم شفيح وكل خبر  
حادث فالحاصل انه عنده الصغير والكبرى وعند من الاصول فان الاستدلال على النظر يحصل  
للمقدمتين والكلام مشير الى انه في المسطرة او لا تقبل البحث وحمل النزاع فان البحث  
ثلاثة اجزاء مرتبة المبادئ وهي الدعوى مع توضيح ما يقتضيه ثم الادعاء ثم الدلائل  
على الدعوى ثم المقاطع وهي المقدمات التي ينتهي اليها الادلة من الضروريات والمسلمات  
غير ذلك وانما قدم المسند اليه ليشير اشارة خفية الى انه لشرط الاحتراز عن الايجاز الخلل  
والتطوير للجل وغراب الالفاظ وعز الضحك ورفع الصوت والسفاهة التي من خصائص  
الجاهلين فانهم يستترون بها جهلهم وانما يباظر العظيم لانه يزبل دقة النظر والحقيرة لانه  
سبب لصدور كلام ضعيف كذا حال الامام الرازي وتبين ان يقدم الاستفسار على  
الطلب في الكاشف وغيره انه اول ما يجب الابتداء به وهو طلب الكشف عن مدلول اللفظ  
اذا كان فيه اجمال او غرابة مسوآ كان في مدعى او دليل او مقدمة منه فيجب عنه بان يبين  
عدم الاحمال والغرابة بالعرف او القرينة فان عجز عنه فيفسر بما يصلح له لغة والا كان لعبا  
وفي الاكتفاء اشارة الى انه لا يمنع المدعى ثم صرح بما اشار اليه مهنا وتم فقال لا يمنع النقل  
اسم لا مصدر اي لا يمكن عرعا اضافة المنع الى الكلام المنقول ولو مع دليل لانه حكاية  
بلا دعوى فلا يقال لم لا بشرطية البنية في الموضوع او لا تم ذلك وما في المسعودي ان لا يفسر  
لو قال لا ثم ان ابا حنيفة قال كذا فمن قبل طلب الصحة لانه قبل منع النقل كما ظن  
الاطلاق مشعر بان صحيح النقل عدمه في عدم المنع مسوآ كما بان في الدليل ولا يمنع  
المدعى الملتزم بلا تعييل فيمنع دليله ولو كان المدعى معلوما لغرض الاجازة حكما والنقل  
والمدعى غير المعلن مجازا مسلا لوجود العلاقة التي من طلب التحقيق فيكون من اطلاق  
على العام وفي الكلام من ان النقل المدعى لا ينقصان ولا يعارضان حقيقة لان  
النقص والمعارض لا يعارضان الدليل ومما يحكم عليها بالنقص والمعارض مجازا

مصدر صيني من وقت مجازة  
المنع وفيه اشعار باليمنع  
المدعى الملتزم



أذ المنع حرف التعليل أي لأن المنع لغة مصدر منعه الشيء وعنه ومنه باز وشتى وعرفا كما  
والنقص التفتيش طلب الدليل اللائق وجوبا أو استحبابا حقيقة أو حكما كمنكم وفلسف غا  
أحدما أو كلاهما فلم يجب أن يكون المدعى والمعرض معينين بالتحقق والذات مع جواب  
غير المدعى حقيقة عن قدح بلا طلب حقيقي وأما طلب المنع الدليل بأنه جاهل بمرشد في  
موقف الانكار ولذا لا يحتاج إلى شاهد بطلان النقص فانه حكم بالف لا يحتاج إليه فالفرق بين  
على مقدمته صلة الدليل أي ما يتوصل به إلى معرفة مقدمة معينة من مقدمات الدليل فالحق  
بكم الدال من قدح بعض تقدم وعنه تعليل غيرها وهي العائق انه خلف وعرفا مشترك بين معان  
منها ما يتوقف عليه صحة الدليل ما يتعلق بالمادة أو الصورة فيدخل فيه إيجاب الصوري  
كلية الكبرى في الشكل الأول فانها شرطان لا اندراج الا صغر تحت الأكبر باجماع العقلاء فيوقف  
الاندراج عليها فلا بد وانها لا زمان له ولا زم للشيء لا يجب أن يكون موقوفا عليه وتبين  
المقدمة يستفاد من الاضافة الجهدية المستهورة لانه الاصل باجماع الفرقين والاضافة  
مبنية على تحريك المقدمة من الدليل والمضاف اليه ضمير الدليل المطلق المستفاد من الدليل  
المقيد فيكون كقولك تع اعدوا بموا قرب ويدخل فيه منع كل من المقدمات لان منع كل  
مقدمة منع واحد والكلام يشير إلى أن شرط المنع أن يكون المقدمة غير بدية ولا سلمة  
والا كان مكابرة ولذا قالوا انه لا يمنع الاوليات والمسلّمات بل المجربات والدرجات  
المتواترات والى أن النقل المدعى لا يمتنع حقيقة لان منعها مكابرة لعقدان الدليل  
في كل منها ولا ثم انه يشير إلى جواز منعها بما لا يتعلل لانه مستفاد من استثناء هو تكلم بها في  
بعد الثبوت وهو مسكوت عنه وتوسم فقد اكتفى بظهور التعليل لانه قد اشهر أن النقل لا يمتنع  
في آحاد المجازات بل العلاقة فاذا وجدت جاز بلا سماع كما في الوطاع التثنية كما لا يخفى قالوا  
ضائع ولذا تركه القوم والاكتماء بشرط المنع معني واحد كما يشعر به حاشية التسمية  
وأما استفاد من حاشية المطالع وغيره من العموم لكل من الوطاع فلهذا عموم المجاز المشهور  
لانه خير من الكثرة كما قررنا اذا استغلت عن طلب الدليل فاذا استغلت به أي باقامة الدليل  
منع على المجاز كغيره من أخوية أي منع المعرض ما استغلت عنه من مقدمة أو أكثر معينة  
هذا هو الظاهر من اللفظ والمعنى من المرام فانه قال اذا عرضت ان المدعى لا يمنع فاعلم انه  
في آخر الكلام او عطف على ما قبله لا فائدة الترتيب بين وطاع الخصم فقد غفل  
عن ظاهريه الترتيب وباطن الكلام وتوسم توقف المنع على طلب الدليل عند الانحاش وعلى ما  
ذكرنا إشارة إلى أن طلب الدليل قد يكون مقدما للوطاع والى انه لا يجب الجواب على  
الغور فلا يباين فيه الزام المعرض بتسليم الدليل وكذا أمكت المدعى في الجواب فانه ينبغي أن  
يطلب من المعرض توجيه المنع فربما يعجز فينقطع او يترك جوابه وآل لانه لا بشرط في المنع

المراد بالمراد

اتمام الدليل فان منع قبل الاتمام جاز وقيل بشرط الاتمام وهو حسن وعلم انهم اختلفوا  
ان اقامة الدليل هل يوجب الانقطاع وترك الاعتراض على دليل المعلن والمختار انه لا ينقطع  
كما ذكره المصنف اذ لا يلزم من صورة دليل محتمل وانما ينقطع بالعجز عما قصد له ولا عبرة بطول  
الزمان وقصره ووحدة المجلس تعدده وتماه في العضدين مجردا أي منعا غير مقارن بالسند  
وتيسر بالمسألة قضية المجردة كما اذا استدل على الزكوة في الحلي بقوله عليه السلام اذوا زكوة امواكم  
فينعج باللائم انه متناول له وتوسم لانه مراد او مع السند أي منعا مقارنا بجنس السند  
وتيسر بالمسألة قضية مع السند كما اذا منع مقدمة هذا العدد زوج فقيل لانه ذلك لم لا يجوز  
ان يكون فردا من صيغة لانه والى كذا او كيف كذا وهذه الصيغة مشتركة ومنه المنع بغيره  
لان ذلك وانما يكون كذا لو كان كذا والكلام يشير إلى انه لا يسمع المنع مع الدليل كما اذا منع  
وقال لانه ان الحديث متناول له قال عليه السلام لا زكوة في الحلي لانه لا يسمع جوابا عند  
وليس بالغضب لانه اخذ حق المدعى وهو التعليل وهذا انما هو جدلي والافينبغي ان يسمع  
لان مظهر للصواب كما في التلويح والسند بفتحين كالمستند لغة معتد الا ان  
وعرفا ما يذكر لتفوية المنع ولو بزعم المانع كذا ذكره المصنف فيدخل الاخص الذي وجد المنع  
بدونه والاعلم الذي هو العكس وقد بعد زعم سندية المباس وفيه اشعار بان السند عند  
مختص بالمنع دون غيره من الوظائف فينفي ولا يدفع السند أي لا يبطل المعلن من جنس السند  
عند المحققين لانه وجب عليه اثبات المقدمة الممنوعة فلا يستحق بغيره وفيه رد إلى انه  
بالطريق الاول لا يدفع السندية بالابطال ولا السند بالمنع ولو مساويا لان اثبات السند  
ليس على المانع كما في حوائج العضدين المحقق وانما خص الدفع بالابطال دون المنع وهو مشترك بين  
المنع والابطال لغيب قرينة هي الاستثناء الا اذا كان السند مساويا للمنع أي بقبض المقدمة  
المعلن الممنوعة في كلام السائل او بغيره متعدد في الواقع او طرزا بالمنع والاول وهو ما ذكره المصنف  
احسن لان الثاني يلجى للمعلن لبيان الاختصار والثالث الى ان اللازم لم يكن عاما والا  
لم يلزم من نفى المردوم كما في شرح الآداب وانما يدفع لانه يلزم من ارتفاعه ارتفاع المنع  
كما اذا كان المقدمة وجود النهار والسند عدم طلوع الشمس والدفع طلوعها والكلام يشير  
لان المعرض لو زعم باليسين بفتحين بقبض كان مساويا يدفع والى انه لو كان السند اعم  
اخص كما اذا كان المقدمة هذا ان او حيوان والسند هذا حيوان او لا ان لا يدفع  
لانه يبطل المقدمة الممنوعة بدفع الاول والمنع بدفع الثاني وفي الاكتماء اشعار بأنه  
لم يجب الدفع اذا اثبت تلك المقدمة وقيل يجب والاول الخيالي للحصول المقصود بدونه  
او استغلت عنه وقرنت عن الدليل بقرينة المقام نقص من النقص وهو لغة في  
البناء والبليل العقد عند البرام والاحكام وعرفا على ما قالوا مشترك بين معان منها

المراد بالمراد



الحق المعروف دون الموقوف وبالعكس وبما عكس حكم ضمنى ومنها المناقضة كما ومنع  
 او مقدمة له غير معينة مع شاذ يقال له النقص الاجمالى فالمعنى نقص المعترض ومنع  
 وابطل الدليل او مقدمته صريحا بالتخلف اى نقص مع اقامة شاهد على خلل فيه فان تخلف  
 لغة تاخر عن شئ لنقصان فيه فكان الدليل تاخر عن اثبات المدعى لنقصان فيه ليس بالشاذ  
 كجواب الدليل بصورة اخرى والدور والتسلسل وغيره كما اذا ادعى وجوب الزكوة في الحلى  
 قياسا على المضروب بعلة الالوية فقتل ان هذا الدليل لم يصح والا وجبت في اللال مثلا وفيه  
 اشعار بان لو لم يكن مع شاذ كان مكابرة غير مسبوقة او استغفلت عنه عورض من المعاضة  
 لغة مصدر عارض فلان فلانا بمثل صنيعة اى اتي اليه بمثل ما اتي كافي القاموس وعرفنا منع  
 المعترض دليل المدعى او مقدمته او نفاه باثبات نقيض له او مستلزم لنقيضه ضمنا كما  
 قالوا اى على الدليل يسمى نقصا تفصيليا على طريق الاجمال ومناقضة على سبيل المعاضة  
 وما على المقدمة نقصا اجماليا ومعارضة فالجاءل انه منع المعترض الدليل ضمنا بدليل  
 الخلاف من اصنافه الموضوف الى مصدر الصفة وسمى كثيرة كرجل صدق اى رجل صادق  
 اى منى مع دليل مخالف الدليل اى ثبت نقيضه او مستلزم لنقيضه فان اختلفا  
 لمعارضة بالغير وان اتحد الصورة فيما للمثل ومادة وصورة فقلب ولا يراد على النقص  
 بانه قلب لانه ممتاز عنه بالاعتبار فانه لو قال المعترض ان ذلك غير صحيح بالتخلف كان نقصا  
 ولو قال ان ذلك ان لم يطلبه ولكن شذى ما ينبغي كان قلبا واعلم ان شرط المعاضة  
 تساوى الدليلين في القوة او يقاربها طامرا وحكما التوقف لاحتمال بطلان كل حقيقة  
 واما ذكر المنع ثم النقص ثم المعارضة اشارة الى انه ترتيب طبيعي في البحث لان المنع لا ينافي  
 الدليل والنقص لا ينافي صريحا والمعارضة ضمنا اليه اشار الامدى وغيره من المحققين فاما  
 في بحث الامبول من الحاكات ان النقص مقدم على المناقضة فلا يخفى عن شئ وفي كلامه او اياها  
 الى جوار اجتماع المنوع النكشة وذا عند الاكثر خلافا للمعقولة فان الاثر اقرب  
 الضبط والحوار اجتماع منوع او نفوض او معارض منفرات وذا بالاحكام وعند  
 الجدلية كما في الكاشف وغيره ولا فرقت عن المبادئ شرطا في المقاصد فانك اذا استغفلت  
 عن النقص والمعارضة ففى كل من الصور تبنى النقص والمعارضة صرت اياها الدعا  
 ما نفا اى بمنع يمنع دليل الناقض والمعارض بالمنع والنقص والمعارضة فالصور كانت  
 لا خلاف فيها الا في منع المعارضة بالمعارضة فانه لم يكن اولم ينفذ ولا صح ان يجوز ويغند  
 بخافرة الدليل الثاني للاول في التسليم الظهور وغيره واما خفض الصورين بالذكر  
 لان المنع اى بمنع من المنوع فان المدعى ما ان يثبت المقدمة الممنوعة او يدفع  
 السند كما بر واما قال ما نفا ولم يقل معترضا لان المنع ليس المقصود له فانه لم يثبت

في المنع من الدليل  
 في المنع من الدليل  
 في المنع من الدليل

لم دعا في ضمنه هذا النقص فلا ينبغي ان يفسر مانع بالاسائل بان تقول انت قالوا انه متعلق بقلت  
 في الصدر وقية ان النقص متفقون على انه لا يتعدى فعل كرفق متفقين لفظا ومعنى والبدل كل  
 على انه بينهما فضلا كثيرا وانما امر انه مصدر راسى متعاشيا بقولك هذا فيكون سموا على قانون  
 التوجيه الذى هو عرفان بوجه المناظر كلامه الى كلام الخصم كما في شرح البرهان واما جعل المنوع  
 متعاشيا لكون امثلة لها فان القواعد الكلية اذا استعملت في الصور المجردة يتفق ويصير  
 العلم بها كالمشاهدة وليس الى انها لو لم يكن على هذا المنهج لم يكن موجهة الى انها قد روى على سائر  
 الادلة الشرعية غير القياس فانها على التاجماع من تلك اوجه منعه لم يأت والقبح على سنده ومنه  
 وعلى الكتاب السنة من ستة اوجه الاستفسار ومنع ظهور الدلالة وانما يدل بدليل الاجمال المعاشية  
 والقول بالموجب وهو التسليم مع بقاء الحكايات والكل يرجع الى المنوع الثلاثة انه تعالى ان تجاوز  
 عن صفات المحكومين مقترنة او صفة باعتبار الاختصاص متكلم من قام به الكلام لا من خلفه  
 كما زعم المعترض ثم اشار الى تفسيره وما هو المدعى في هذا المقام من ازالة الكلام المتفسر فقال  
 بكلام نفسى اى صفة حقيقية قائمة بذاته تم وهو يدل صيغة على انه واحد غير متعدد كما ياتي ازال  
 غير مسبوق بالعدم ويؤيد ما قلنا ما قال العلامة في التمهيد فصل في اثبات ازيله كلامه انه  
 ان اعدم متكلم بكلام صفة له ازيله واما قال السفاح في شرحه ان مشايخنا استنفوا عن  
 المتكلمين في تقرير الصفات انه عالم بعلمه مثلا فانه يوحى المعارضة والتم العلم قالوا انه عالم  
 له علم والازل اسم للمقدم او لما يضيف القلب عن تقدير بداره من الازل القدم والضيف  
 وهو ازال او اصله بزل منسوب الى لم يزل على خلاف القياس فخرق لم عند النسبة للاختصاص  
 ثم ابدل الياء صمزة للحقة كازن منسوب الى ربح ونى بزن ملك واما لم يقل قديم لمنع بعضهم  
 احتراز عن توم تعدد العدماء فقالوا انه قديم بصفاته فاعلم ان المقاصد فاذا طلب  
 النقل فاحضر المقاصد كذا ذكر المصنف فيه اشعار بالمزيد على السابق في توضيح النقل اللهم  
 الا ان يقال انه محمول على الطلب الثاني والمقاصد اسم كتاب - لتحقيق التفتازانى في الكلام  
 للمفسر فانه كتاب - لانظيره في حصول المقصود والاسماء تنزل من السماء وهى جمع مقصود ويجوز  
 ان يكون جمع مقصود بالكسرة اسم مكان او بالفتح مصدر يرمى من القصد الاعتقاد واستقائه الطريق  
 وفيه اشعار بان الاستناد ينبغي ان يكون في نظر التلميذ معتمدا على الاعتراف حتى يخلص  
 ظنه ان كلامه سند للناس كافة الا ترى انه كيف نقل المسئلة الاعتقادية عنه واما  
 انه اشار بهذا الكلام الى ان حاصل الكلام يكفى في النقل الا ترى انه كيف جمع ما ذكر  
 في المقاصد متفرقا فانه ذكر اوله انه متكلم ثم ذكر كلامه صفة ازيله ثم ذكر كلامه الازل  
 واحدا لا ينكسر حسب التعلق او يقول هذا الكلام مدعيا بدليل انه اى مدعى ثم ذكر  
 او الكلام رعاية الاقرب وهو التسليم والتكليم بمعنى عند ما خلا للشكوى فان الاخير

في المنع من الدليل  
 في المنع من الدليل  
 في المنع من الدليل



بل ان عندنا على الحدوث كما في التمهيد فتفسير الضمير بالكلام لا يوافق ما بعده ولا يرد عليه  
ان الكلام في النص لا سند اليه بل ان الكلام في كونه الى ذاته لا سند اليه فالتأني  
للتاكيد كالنفس في نفسه في الاصل لتبيين صفة الماهية يقال ما هيته زيد ذات كذا  
ثم جعلت لتبيين الموصوف والماهية يقال ذات زيد وما هيته وهذا من قياس الدليل  
الكثير الاستعمال فان تورية الكلام وصف حقيقى سند الى ذاته وكل ما سند الى ذاته من  
فهو اولى من الكلام اولى وان شك في صحة الكبرى واما الصغرى فقد قال الله تعالى في كتابه العزيز  
وكلم الله موسى تكليمًا فهو كلام معقول للقول الثالث مع الحذف والمعنى على ما قالوا ان  
سجادة على موسى عليه السلام شيئا من مكنونات علمه بوصفه الحقيقي الخاص بالخفا فيه ولا يصح  
وعندنا بل الحق خلاف اهل الباطل سيما في مقام التمثيل فلا يرد انه تعالى سند الى ذاته السلوة  
والاضافات منها ما قال الله تعالى في احد ايات تركيب فيه الله الصمد اي المالك فالسناد  
لا يدل على الوجود فضلا عن الازلية على ان الاوفق لكلامهم ان المدعى اثبات كونه متكلما  
لا يفرقانه الثابت بصريح النص عن جميع الانبياء عليهم السلام عند جميع الامم وانما يكون الكلام  
في معنى كلامه وفي قديمه وفي حدوده وليس الدليل عليه هذا النص كما لا يخفى على وافق النص والتقييد  
لكلام اولى ولا يابى عنه فانه قد تقرر ان المتعلل المقيد بقيد اذ اعلل بعلته لا يلزم ان يكون  
للقيد دخل في المعلولة وقوله زيد الفقيه قد لا يثبت القيد في عدم لا الفقه نص عليه  
الفاخرى فيمنع ما استغفلت عنه من الصغرى فيقال لا يلزم ان الاسناد حقيقى لجواز المجاز  
اي منقار بالسند موجود المجاز فيقال لم لا يجوز ان يكون مجازا اعتقليا والمعنى كلمة خبريل  
عليه السلام بامرته ولم يرد عليه ان المجاز لا يدفع الاسناد الحقيقي فانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز  
حقيقى كما تقرر وليس من المجاز المرسل في شئ بان يرد بالتكليم الالهام او الخلق مثلا لا يصح  
المؤكد بان يرد ذلك كما بين في محله وقد صرح الامام القرطبي في هذه الكريمة فقد دفع انت هذا  
السند المسادى بالاصل المقرر عند ائمة العربية والاصول غير من وجوب الحمل على  
تردد الذهن في غير ما لا يهاكسب الى الفهم اذ لا يحمل على المجاز الا بقرينة صارفة وهي مقبولة  
ههنا انهم قالوا كيف احتمل القرينة لاحتمال المجاز والرد بان السند ليس بلسان وجواز  
النقل الشرعى والاشارة الى شئ لان مجرد الجواز لا يكفي والمجاز مقدم على الاشارة ولو  
كان منقولا لوجب الحمل عليه بلا خلاف على ان القرآن واجب الصيانة عن مثل ذلك  
واما ما يتعرض للمنع المجزاة لانه مغنى عنه والاصل لغة اسفل الشئ وعرفنا مشتركة بين  
الدليل والارجح غير ما او يفتض ما استغفلت عنه من الدليل بالخلق اي نقضاتنا  
بشأنه هو الخلق فيقال ان هذا الدليل جار في الخلق فانه سند الى ذاته وهو الذي  
خلقكم ما في الارض جميعا وهذا وصف اعتبارى لا حقيقى انى ثم عليه فقال فيقول ان

لان الاشهرى قال انه الى الخلق اضافة القدرة الى المقدور ان نسبة القدرة وتعلقها بالمقدور  
فالقدرة صفة ازيدة مؤثرة في الممكنات عند تعلقها بها والخلق كون الذات قد تعلقت فكذا  
بممكن فتخرج الصفات الاصلية الاعتبارية الحقيقية التامة الازلية اقية شاربها  
ناقل كلام المانع ينبغي ان ينقل على وجه يوافق نفس الامر فيظهر من الادام ضعفة وقوة ولا يخفى  
انه مجرد فرض لا يوافق للضمان في الوصفين كما ياتي فيمنع انت دليل الناقض فنقول لا يلزم ان  
الخلق هو الاضافة سند اليه الى الخلق وصف حقيقى ازل غير اضافة الى مبدأ الاضافة  
لا يغيرها في تورياد التكوين فيكون وصفا حقيقيا ازيدا كالقلام واليه ذهب اليه في  
وهو الراجح ولذا قال قيل بالغ ابو شكور حيث كثر الاشهرى في اعتقاد حدوث الخلق قية  
كالسابق واللاحق اشارته الى المنع بحججه مشهور في الوطائف كما مراد بها حتى ما  
استغفلت عنه من الدليل فيقال ان الدليل ان دل على ان الكلام صفة ازيدة لكن دليل  
على نفيه بانه اي الكلام تامة الحروف الحروف الموصلة بعضها الى بعض فان التامة الاصل  
كافي القاموس فاحصل ان الكلام مركب من الحروف الحروف التامة المسبوبة بالعدم وكل مركب كذا  
فغير ازل فالحرف الصوت المكيف اي مجموع الحروف المعروض في الحادث عرفا هو الموجود بعد  
العدم فلا يوصف به ثم لانه تعالى ليس كلاما حادث والافجاز الغضاض عليه وانما يخالف المعنى  
والمنع الا في الاصل فيقال ان الكلام في الاصل مصدر او اسم فتتبع انت الصغرى  
منها كشيئها بان يقال لا يلزم من سلب الاختصاص فانه كثير الاستعمال في المنوع ان الكلام مركب  
من الحروف لم لا يجوز ان يكون موضوعا للكلام النفس الذي هو المعنى القائم بالنفس الذي هو  
مدلول الكلام اللفظي كما قال ائمة اللغة فانه عليه يدل كلام الفصحاء منهم الا خطل غياش بن غوث  
من مضارب العرب ولذا جعل كلامه سند المنع فقال ان الكلام لغى الفواد باللمزة والواو  
اي ان الكلام النفسى يحصل منه ثم او من اللفظ في القلب البسته وانما اكد بان واللام واسمية الكلمة  
للاختلاف كما ياتي وانما قال بالحصه وهو مشترك لانه المقصود في هذا المقام وانما جعل  
الكلام على الفواد وليلا ان لم يصير الكلام اللفظي والاعلى شئ الاعلى كلام القلب فيكون  
كذلك المضاد والمستهور بدل الكلام اللسان والاضر منه في الاستدلال فان المصراع  
الاول محل الاستشهاد واللسان يحكي معنى الكلام والضمير الطامس في الكلام سواء للقرينة  
الصارفة فلم يصح الحكم بعدم صحة الضمير للكلام والكلام مشير الى ان الكلام مشترك بين اللفظي  
والنفسى واليه ذهب ابو الحسن البصري وقيل في الاول حقيقة وفي الثاني مجاز وقيل  
بالعكس في الاول موثق والى ان الالفاظ موضوعات لما في الذهن وقيل لما في الخارج وقيل  
التم الاول مذهب الحنفى واليه الجمهور الثاني مذهب الشافعى واليه ابن الحارث  
وغيرهما وقال الامام الرازي في اللوامع ان الاول ادل وان كان السند المقصود لا انصرف



لما المذلول القريب وهو الامر الذي هو اول من صرفه الى البعيد لما روي انك اذا قلت العلم  
 قديم فقد دل على حكمك بقدم العالم لا على كونه قديما في نفسه والامر كونه قديما واما ما روي  
 ان محل العلم الحادث هو العلم المستور في شكل وهو ظاهر من الكتاب السنة والاذن به اليه  
 جمهور المتكلمين وقيل هو الدماغ وآلى ان المانع اخي المعلق وآلى ان الكلام المنقول  
 ليس كلامه مع حقيقة فانه حادث وآلى ان الكلام القديم مدلول العبادات وهو مشكل  
 لانه اما عبارة عن المعلوم او صورته والآول بعضه من قبيل الذات وبعضه من قبيل الاثر  
 فلم يكن قائما به مع والظاهر من جزئيات العلم فلم يكن صفة براسها والظاهر انهم ارادوا انه  
 وصفه حقيقى يمكن بهما من التعبير عن هذه المعاني بهذه العبارات فاذا عبر عنها بالعربية فقرأ  
 وبالعبرانية فتورته وبالسريانية فاجيل ولا يشك بالقدرة فان النفس مثل ما وجد في  
 النفس قبل الاخبار والانشاء من معن مغرور بعقد الخطاب ولو مع نفسه وقا  
 من المحققين كالغزالي وغيره ان كلامه نفي افادته شيئا من مكنونات علمه على من يريد ان  
 وقبسه اشكال لانه ظاهر من المحس المصدر وهو العالم حقيقة لانه فان العلم كله محجور  
 في هذا المجال كما في سائر صفاته والافعال وانما اثر هذه المسئلة مع هذه المنوع اشار  
 الى ان المدعى وان كان واجب الاثبات لا يلزم ان يكون سند المنع والتقصي والمجازة  
 بحيث يجب قبوله لجواز ان يكون صحيحا بزعمه فاسد في نفس الامر نعم لو كان مكابرا  
 لزم ترك المناظرة معه كما لو كان الغرض تحجيل الخصم وتعنته وآلى ان سند الدخول في كل  
 ما يتعلق بصنفاه مع على هذا التماس فان مجرد العقل راجل في طريقة وعاجز عن ادراكه  
 واليه اشار العارف الرومي باي اسند لا يابن جويين **باب** جويين تحت بنى كين  
 وانما ختم على الدليل شارة الى ان هذه المسائل كافيته للكرام اداوا كما عليه من رعاية  
 حسن الاختتام للمدعى الموفق للاتمام بسبع واربعين وسماحة من الاعوام  
 من حجة النبي عليه وعلى اصحابه الصلوة والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم من من لطفه مثا ان من رزقنا الهدى فامثا خالق الحق خالق الناس رازق الذاكرك والناس  
 ولد احمد حمد من شكر عينة جل ان ينوش كرك وصلات الصلوة منه من على فوق فركن علا  
 سيد المرسلين خاتمهم مصطفىا من وفقر خاتمهم وعلى الصبي كلهم وآله واولي العلم ما سرائي للآل  
 وسراج الهدى فرائضه جامع نظرها فرائضه محسن القصرى اولاء ربه كل شئ اولاه  
 من تلاميذ جبر كل مردوم مجد القصرى علم روم ذلكا الفضل الذي له بنما ياه حيثما حلة  
 دين الله بالصفا عزمه ما تحلى بحجة عزمه ابها الطالب الذي لها مستعدا لنظرها ولها  
 ماخ الدثر ماخ الدثر المسمى جامع الدثر نسخة باعرا زها لانت نسخة باعرا زها لانت  
 ولها رتبة على الشعر اختصارا ودقة شعرا لا تحرفضة ولا ذهبا فخر فضت وذاك قد ذهبا  
 فاستقد بقدها فرائدك نثرت عند فرايدك رحم الله ناظرا فيه يخرج الطيبات من فيه  
**باب في معرفة الحقوق المتعلقة بالامر** مات جهر ديون يقضى ثم بالثلاث نذر يغنى  
 وبفرض ونسبة وسبب قسمت ثم من بذاك عصيت وهم كل من حوى فضلا من ذوى الغرض فردا الكلا  
 وبريد وجهم ودولا ومقرله اذا جهلا وبوصى له باهو فاك نرايد التلت ثم بيت الماكر  
**باب في اسباب المانعة من الامر** رد كفه وقا تل ورفيق واختلاف حاكم ورفيق  
**باب في معرفة الغرض من البحث** اهلها ح اب وجد هيم وابن ام ونا كمان وام  
 فرض النصف ثم نصفاه وكذا السلس ثم نصفاه وبنات البنين والافخا كيف كانت وجدة وشا  
 فرض السدس بالبنين لاب وحوى بالبنات ذا الفصيص ولد بن اذا انتفى وولد عصبه من مثل هذا الجد  
 مغرد من مسائل اربع وبه خاب اذا يصير تبع ولدا لام ثالث جمعا سادس واحد وسوقا  
 خاب بالجدة بالوفاق كاب ولدا بن كولد ختیب بها الربع نصف ذا البعل نصف حاله جالت النعل  
 ضعف ثلث خوز صليبا فزدها النصف بابنه عصبا وبنات ابنه كهن وافر مع صليبه من سدر  
 وبصليبين قد تامل بحاد عصبان او اسفل فلم يمازى والابن بحبيب وثلث الثلثة القشيب  
 نصف طلبا البلك وسدس مع منى الحذا اعطى نفعه  
 من يافى الغلام عقب لا ذات سهم لفق والسنة  
 اخته منها ومنه ابن مثل صليبه وبنات ابن  
 وهما بالبنات من عصبا بابنه وابن الابن كل فاش  
 واب صدرها مجد لانت باخ منها بنو العللات  
 مع طلا او طلا ابنه او با اخوة سدس انة محبي  
 علما وثلث كله فزدا فرد زوجين ثلث ثا  
 سدس جلة جمع كذا بنبوت اذا استوي  
 غير ام له وان فانت معه وراثت ومالا  
 فيما كانت قرابتان للآل ولا اخرى قرابة فلكر  
 عند بعثه نصفت بيلك بجهاث ثلث ابن **باب في العصبية**



في جميع بنفسي ذكرا لا ينفذ انتسابا جزؤه اصله وجرأ ابية جزأ جد في برح فبه  
يجهل كذا بما ينشئ ذكرا كان ذكرا وانثى نسوة من غير اربع باع ضرب والذوق  
كل انثى يصير مع اخوها عصيات وكلها ذكرا معقو نم من يعقب لا لاناك العولا ومم بولا  
اصل مولد ابية بعقد خض بالسدر على حجة حرد والبرحم كالثك فبا ملك قد تملك من اب  
بعد فزهن من شره ولا بحساب تصح من حولا **باب** **التحريم**  
خمس حجب نقصان من كل وجب حرمان كل ثلث بنسبه الا ذكرا والامثلة ستة الا  
وللا لام منوقر بها وكذا الاقربا باقربها حرما والذكي بن مسعود نقصوا جاز حجب مردود  
**باب** **مخارج القروض** كل فرض عتبه مخدج سوحا للتصيف ربع داغ  
وشنا او ثلث من ضعف مخرج الجزأ مخرج الضعف شيب نصف اربع وربع ط مطلقا بالاجرة ثم كذا  
**باب** **العول** مخرج ضاق زهد من الاجرة سم عولا جميع ذلك ذا  
واله لا نقول ذاجلح مطلقا بقوله حتى ييب الى يذ تعول وترا كذا عايل دفعة الى ابكر  
ذالم قبل من ذري العول والى الذكي بن مسعود **فصل في معرفة التماثل والتوافق والتباين**  
ساويا ما تلا وعدا اقل اكثرا كالتسام داخل وبالا مثال كود مثله او مثل كذا وجرأ اله  
واذا لم يعد بل عد ثلث وافتا كمثل حكة ثالث لم يعد ايضا قد باسا فارقا بفضل عدة  
ففي الاثنين ذان نصف جزأ هكذا فوق عشرة بالجزأ **باب** **التصحيح**  
سبعة بين رؤس وسهام اب وبين الرؤس با تمام لا ملاحظ فاضرب في وفقه مطلقا او جميعه وان  
عم جمعا تماثلوا فاختر فرد سم ارنذا خلو الاكثر وفقه او جميعه في الثا ث هكذا ثم في الذكي قل كذا  
**فصل في معرفة كل ضرب ونصيب كل ضرب من كل ضرب** ويضرب نصيب كل عليه وبه بعد قسمة لغريد  
وبه بعد قسمة المضروب او يسهم اليهم منسوب **فصل في قسمة التركة بين الورثة او الغرابة**  
سهمهم من الحاصل ومن الاصل خارج وحصل بعد ضرب وقسمة حق وهو كذا او الوفاق  
دين كل كسهم كذا اتيح وجميع الديون كالصحيح **فصل في التماثل**  
اخرجه البعض لا يسقط ثم باقية اسرها يسقط **باب** **في الرد**  
ضد عول وبالحساب على نسبي يرد ما فضلا مرتضى جملة الصباية ذا كل اصحابنا به اخذا  
قال زهير بن ثابت ذلك فاوالشافعي والمالك ذك جسر فقط فاروسهم مخرج ذاد فهو من اسهم  
مع ضيق من الاقل فاك ثم لم يستقم على الاروس فاضرب وفقه او الكلا فيه قال لا بعد ما حصل  
مهم الضد فاقسم سوا لهم يستقيم في صورة يضرب الكل بعد با في الكل مخرج للغرض ما يحصل  
في فضل الفضل يضرب الاسم بالذي مر من خرجهم **باب** **في مقاسمة الجسد**  
مذهب الشيخ مرتضى القلاد وصحابه بالقبول الحقيقي اخذ الشافعي والمالك قوله زهير كاملا ذلك  
خير الامر عند الجسد ثلث كل وكونه كاحد وبسوقه نصيب مع اخذ مجموع نصيب  
وله افضل الثلثة قار مع ذل السهم سدر كل مال وقسام وثلث ما فضلا **باب** **في الكسرة ان يكن حصلا**

مهم



سبحانك يا من لا شريك له بل لا نسبة بينه وبينه وفضل على نبيك الامم الا حص بك من افراد  
كل اعم ونسالك فيضنا من بحر الانعام الفاض العام المحيط بالنفاض انك المجيب <sup>الذي</sup>  
منك لا يجب **وبعد** فيقول العبد المغتفر ارحمته ابراهيم بن محمد بن عريضا <sup>الاسترا</sup>  
تحدثنا بنعمته هذا برهان مستدير ووثنيان جديد لبيان النسب بين النفا  
سهل التناول لكل خارض ومع ذلك له فصل الفضل بين ما يكون النسبة فيه  
التباين وبين ما يكون النسبة فيه العموم من وجه من نقايض الاعم والايخص من وجه  
ومن نقايض المتباينين يشهد بذلك الفصل شاهد صريح العقول بشواهد السمع <sup>والغنين</sup>  
جعلته حفة لكل لبيب الانصاف <sup>عنده</sup> احب حبيب وهدية لكل ذكي يكون <sup>عن</sup> التقصيص  
الاغتشاف اشد الى وعلى الله التوكل وبنية التوسل فاقول نقيض الشيء ما تفرق بينه  
وبين الشيء كلمة لا او ما في معناه كالانسان ولا انسان فكل من عادم كلمة لا وواحدة  
على هذا الوجه نقيض للآخر وثان كل منهما المحيط بجميع ما خرج عن الآخر ولا يصدق  
على شيء مما لم يخرج عنه فنقول كل متساويين شأنه ان يكون ما خرج عن احدهما بعينه  
ما خرج عن الآخر فيكون ما احاط به نقيض احدهما بعينه ما احاط به نقيض الآخر فيكون  
متساويين وما احاط به الاعم المطلق من شئ جميع ما احاط به الاخص مع زايده فيكون  
الخارج من الاخص جميع ما خرج من الاعم مع زايده فيكون ما احاط به نقيض الاخص جميع  
نقيض الاعم مع زايده فيكون اعم من نقيض الاعم واما الامران اللذان بينهما عموم من وجه فلا بد  
وان يخرج من كل منهما ما لا يخرج عن الآخر فيخص نقيض كل منهما بفرد يفارق فيه عن الآخر  
فان كانا بحيث يتدرج جميع افراد نقيض كل منهما تحت عين الآخر فلا يشمل نقيض شئ منهما  
من نقيض الآخر لدخول جميع افراد النقيض تحت عينه فتباين النقيضان تباينا كلييا كالانسان  
والحيوان فان جميع افراد الانسان يتدرج تحت الحيوان وجميع افراد اللاحيون يتدرج  
تحت الانسان فلا يصدق الانسان على شئ من اللاحيون لا يتدرج جميعه تحت الانسان  
والاحيون على شئ من الانسان لانما جميعه تحت الحيوان فيتباين الانسان والاحيون







وهذا هو تعريفه بالتركيب من مقدمات لتتأدى الى محمول نظري لان المقدمة ان  
عرفت بفضية جعلت جزء قياس كان تعريفها للدليل ما هو احسن وان عرفت  
بفضية جعلت جزء فسد وهذا التعريف شامل للدليل الصحيح والفاقد  
فاسد بقوله والدليل فيطلب للدليل الصحيح ان يكون وطيفة السائل في طلب  
الدليل وطيفة المعلل مجرد قامة الدليل لم يكن لناقصة في مقدمات الدليل  
وجه فثامل والمراد بطلب الدليل اعم من ان يطلب الخاطب الدليل لنفسه او  
من المدعي وان كان ان مع الشئ واعلم ان المدعي اذا لم يكن نظرا غير معلوم  
لشئ القى اليه فاما ان يكون بديهيا لظاهر غير خفي فلا يطلب له شئ واما ان  
يكون بديهيا خفيا فيطلب ما ينزيل الخفاء واما ان يكون نظرا معلوما لا يطلب  
طرق متعددة اليه فلا يطلب له شئ واما ان يكون نظرا معلوما لا يطلب  
متعددة اليه فيطلب ما كان دليلا عليه لو لم يكن معلوما لكون طريقا غير  
ما ثبت به المدعي سند من القى اليه لا يمنع شئ مما استعملت به زالة خفاء البك  
واستعملت بها هو طريق ما نظري معلوم كما  
اما استعمال المنع في مطلق طلب البيان او باستعماله في طلب بيان الصحة  
اذ استعمل في طلب الدليل اذا منع المدعي النظر في طلب المنع اذا  
منع المدعي البديهي الخفي هنرا اذا منع المدعي الجرح عن البيان اما اذا منع المدعي  
المبين بالدليل لضعه مجازا منع مقدمة من مقدمات دليل وهذا ما نسمع من  
ان المدعي راجع الى الدليل والمناسبة بينه وبين الحقيقة والمخالفات المذكورة  
بينه وجعل المعنى مجازي مطلقا لعدم قصد ادعائه وجعل المناسبة بين  
المدعي والحقيقي وطلب دليل على المدعي كونه كاسا بوطاه عبارة مستند  
لحقيقين في هذا المقام كما نرى ومنه ان المدعي غير متعين من كلامهم  
بل كونه رديا ما هو الا وفيه من بديهية وكذا بالسبب على ما هو  
مستفاد من مجاز هذا ومن قبيل المجازي ما يقوله المدعي ان فلانا بديهي  
وما ذكرناه صورة الدليل بديهية فلازم المناقشة في كلامه والمعارضة له  
تفرض حيث سمي طلب بيان ما استعمل فيه حكما باطلا لا يمنع وغيره  
انه قد استعمل معارضة مجازا فيما يراه والمظاهر يظهر من بعض النقلات  
فيها مجاز كما ظهر منها حيث انما احسبته ذكر ان اوحة هذا

هذا هو تعريفه بالتركيب من مقدمات لتتأدى الى محمول نظري لان المقدمة ان  
عرفت بفضية جعلت جزء قياس كان تعريفها للدليل ما هو احسن وان عرفت  
بفضية جعلت جزء فسد وهذا التعريف شامل للدليل الصحيح والفاقد  
فاسد بقوله والدليل فيطلب للدليل الصحيح ان يكون وطيفة السائل في طلب  
الدليل وطيفة المعلل مجرد قامة الدليل لم يكن لناقصة في مقدمات الدليل  
وجه فثامل والمراد بطلب الدليل اعم من ان يطلب الخاطب الدليل لنفسه او  
من المدعي وان كان ان مع الشئ واعلم ان المدعي اذا لم يكن نظرا غير معلوم  
لشئ القى اليه فاما ان يكون بديهيا لظاهر غير خفي فلا يطلب له شئ واما ان  
يكون بديهيا خفيا فيطلب ما ينزيل الخفاء واما ان يكون نظرا معلوما لا يطلب  
طرق متعددة اليه فلا يطلب له شئ واما ان يكون نظرا معلوما لا يطلب  
متعددة اليه فيطلب ما كان دليلا عليه لو لم يكن معلوما لكون طريقا غير  
ما ثبت به المدعي سند من القى اليه لا يمنع شئ مما استعملت به زالة خفاء البك  
واستعملت بها هو طريق ما نظري معلوم كما  
اما استعمال المنع في مطلق طلب البيان او باستعماله في طلب بيان الصحة  
اذ استعمل في طلب الدليل اذا منع المدعي النظر في طلب المنع اذا  
منع المدعي البديهي الخفي هنرا اذا منع المدعي الجرح عن البيان اما اذا منع المدعي  
المبين بالدليل لضعه مجازا منع مقدمة من مقدمات دليل وهذا ما نسمع من  
ان المدعي راجع الى الدليل والمناسبة بينه وبين الحقيقة والمخالفات المذكورة  
بينه وجعل المعنى مجازي مطلقا لعدم قصد ادعائه وجعل المناسبة بين  
المدعي والحقيقي وطلب دليل على المدعي كونه كاسا بوطاه عبارة مستند  
لحقيقين في هذا المقام كما نرى ومنه ان المدعي غير متعين من كلامهم  
بل كونه رديا ما هو الا وفيه من بديهية وكذا بالسبب على ما هو  
مستفاد من مجاز هذا ومن قبيل المجازي ما يقوله المدعي ان فلانا بديهي  
وما ذكرناه صورة الدليل بديهية فلازم المناقشة في كلامه والمعارضة له  
تفرض حيث سمي طلب بيان ما استعمل فيه حكما باطلا لا يمنع وغيره  
انه قد استعمل معارضة مجازا فيما يراه والمظاهر يظهر من بعض النقلات  
فيها مجاز كما ظهر منها حيث انما احسبته ذكر ان اوحة هذا

ثم اولا تم ما اذ عيت حق البيان باسنع مع النقص والمعارضة حيث اراد  
ما عدم جريانها في النقل والمذكي وانما ذهب عليك ان الدعوى هناك مركبة  
انه لا يمنع النقل والمذكي حقيقة وينع مجازا وقوله اي ما عرفت  
اي فقط تأمل بطاهر لا يثبت الا السلب والاثبات  
الاثبات بان يبين العلاقة بين المعنى المراد والحقيقي ولك ان تشكلت وتفق  
يثبت به تمام الدعوى لانه يتكفل بيان العلاقة والمقدمة ههنا ما يتوقف  
عليه صحة الدليل من حيث هو كذلك وانما قيدنا بالحيثية لان المقدمة قد تكون  
مدى وبهذا استغنيت عن تعريف تعريف منع بالحيثية حتى لا يصدق على  
طلب الدليل على مدى هو نفس له من مقدمة من مقدمات دليل وان على المدعي  
من غير اضافة الى ضمير الدليل لان اعتبار الدليل في مفهومها يقتضي من صافها  
اليه مع انه يحتاج تصحيح الضمير الاصره غير الله وهو الدليل المطلق الدليل  
والمراد المقصود المعينة في شرح آداب السعوى الساقتنه منع بعض المقدمات  
او كلها على سبيل التبيين والتفصيل ويقرب منه ما في كلام مستند  
الحقائير وسند الحقيقين الحق الشرف قدس من حيث كنهه هو منع مقدمة  
معينة من مقدمات الدليل او كل واحدة منها على التبيين ولا يجوزك ما نقلنا  
ما ان تشكلت في كلامهم وتقول المراد بمقدمة الدليل خبيثها اعم من ان  
يكون في ضمن البعض الواحد والمتعددة او كل ما منع مقدمات متعددة  
منوع لا منع واحد منع بقرينة صادق على جميع افراد النقص ولا حاجة الى ذكر  
كل واحد منها في التعريف بل ذكرها مجازا ان يعرف الدليل مثلا لانه المركبة  
او المركبات من تضايها لا تقرر وليس هذا من ادب صناعة التعريف  
لا يخفى على المتدبر للصناعة وما ينبغي ان يحقق في هذا المقام ان تعرفت  
على هذا الوجه يوجب ان يثبت المانع توقف صحة الدليل على ما يمنع حتى يكون  
منعه منه مسموعا ومنه كثير مما شاع فيه ان منع ذلك مشكل كانت في الدليل ويجوز  
الصغرى وكلية الكبرى فان توقف الصحة عليها ثم يجوز ان يكون الصحة موقوفة  
على الدرر الاصغر تحت الاوسط ويكون هذه الامور من لوازم ذلك لا بد  
ولا زام الموقوف عليه لا يجب ان يكون موقوفة عليه واثبات التوقف في ذلك  
فقط اقتضاد على ان منع ما يلزم صحة نافع موجه في مقام القانع في الادل التعريف

هذا هو تعريفه بالتركيب من مقدمات لتتأدى الى محمول نظري لان المقدمة ان  
عرفت بفضية جعلت جزء قياس كان تعريفها للدليل ما هو احسن وان عرفت  
بفضية جعلت جزء فسد وهذا التعريف شامل للدليل الصحيح والفاقد  
فاسد بقوله والدليل فيطلب للدليل الصحيح ان يكون وطيفة السائل في طلب  
الدليل وطيفة المعلل مجرد قامة الدليل لم يكن لناقصة في مقدمات الدليل  
وجه فثامل والمراد بطلب الدليل اعم من ان يطلب الخاطب الدليل لنفسه او  
من المدعي وان كان ان مع الشئ واعلم ان المدعي اذا لم يكن نظرا غير معلوم  
لشئ القى اليه فاما ان يكون بديهيا لظاهر غير خفي فلا يطلب له شئ واما ان  
يكون بديهيا خفيا فيطلب ما ينزيل الخفاء واما ان يكون نظرا معلوما لا يطلب  
طرق متعددة اليه فلا يطلب له شئ واما ان يكون نظرا معلوما لا يطلب  
متعددة اليه فيطلب ما كان دليلا عليه لو لم يكن معلوما لكون طريقا غير  
ما ثبت به المدعي سند من القى اليه لا يمنع شئ مما استعملت به زالة خفاء البك  
واستعملت بها هو طريق ما نظري معلوم كما  
اما استعمال المنع في مطلق طلب البيان او باستعماله في طلب بيان الصحة  
اذ استعمل في طلب الدليل اذا منع المدعي النظر في طلب المنع اذا  
منع المدعي البديهي الخفي هنرا اذا منع المدعي الجرح عن البيان اما اذا منع المدعي  
المبين بالدليل لضعه مجازا منع مقدمة من مقدمات دليل وهذا ما نسمع من  
ان المدعي راجع الى الدليل والمناسبة بينه وبين الحقيقة والمخالفات المذكورة  
بينه وجعل المعنى مجازي مطلقا لعدم قصد ادعائه وجعل المناسبة بين  
المدعي والحقيقي وطلب دليل على المدعي كونه كاسا بوطاه عبارة مستند  
لحقيقين في هذا المقام كما نرى ومنه ان المدعي غير متعين من كلامهم  
بل كونه رديا ما هو الا وفيه من بديهية وكذا بالسبب على ما هو  
مستفاد من مجاز هذا ومن قبيل المجازي ما يقوله المدعي ان فلانا بديهي  
وما ذكرناه صورة الدليل بديهية فلازم المناقشة في كلامه والمعارضة له  
تفرض حيث سمي طلب بيان ما استعمل فيه حكما باطلا لا يمنع وغيره  
انه قد استعمل معارضة مجازا فيما يراه والمظاهر يظهر من بعض النقلات  
فيها مجاز كما ظهر منها حيث انما احسبته ذكر ان اوحة هذا

هذا هو تعريفه بالتركيب من مقدمات لتتأدى الى محمول نظري لان المقدمة ان  
عرفت بفضية جعلت جزء قياس كان تعريفها للدليل ما هو احسن وان عرفت  
بفضية جعلت جزء فسد وهذا التعريف شامل للدليل الصحيح والفاقد  
فاسد بقوله والدليل فيطلب للدليل الصحيح ان يكون وطيفة السائل في طلب  
الدليل وطيفة المعلل مجرد قامة الدليل لم يكن لناقصة في مقدمات الدليل  
وجه فثامل والمراد بطلب الدليل اعم من ان يطلب الخاطب الدليل لنفسه او  
من المدعي وان كان ان مع الشئ واعلم ان المدعي اذا لم يكن نظرا غير معلوم  
لشئ القى اليه فاما ان يكون بديهيا لظاهر غير خفي فلا يطلب له شئ واما ان  
يكون بديهيا خفيا فيطلب ما ينزيل الخفاء واما ان يكون نظرا معلوما لا يطلب  
طرق متعددة اليه فلا يطلب له شئ واما ان يكون نظرا معلوما لا يطلب  
متعددة اليه فيطلب ما كان دليلا عليه لو لم يكن معلوما لكون طريقا غير  
ما ثبت به المدعي سند من القى اليه لا يمنع شئ مما استعملت به زالة خفاء البك  
واستعملت بها هو طريق ما نظري معلوم كما  
اما استعمال المنع في مطلق طلب البيان او باستعماله في طلب بيان الصحة  
اذ استعمل في طلب الدليل اذا منع المدعي النظر في طلب المنع اذا  
منع المدعي البديهي الخفي هنرا اذا منع المدعي الجرح عن البيان اما اذا منع المدعي  
المبين بالدليل لضعه مجازا منع مقدمة من مقدمات دليل وهذا ما نسمع من  
ان المدعي راجع الى الدليل والمناسبة بينه وبين الحقيقة والمخالفات المذكورة  
بينه وجعل المعنى مجازي مطلقا لعدم قصد ادعائه وجعل المناسبة بين  
المدعي والحقيقي وطلب دليل على المدعي كونه كاسا بوطاه عبارة مستند  
لحقيقين في هذا المقام كما نرى ومنه ان المدعي غير متعين من كلامهم  
بل كونه رديا ما هو الا وفيه من بديهية وكذا بالسبب على ما هو  
مستفاد من مجاز هذا ومن قبيل المجازي ما يقوله المدعي ان فلانا بديهي  
وما ذكرناه صورة الدليل بديهية فلازم المناقشة في كلامه والمعارضة له  
تفرض حيث سمي طلب بيان ما استعمل فيه حكما باطلا لا يمنع وغيره  
انه قد استعمل معارضة مجازا فيما يراه والمظاهر يظهر من بعض النقلات  
فيها مجاز كما ظهر منها حيث انما احسبته ذكر ان اوحة هذا

هذا هو تعريفه بالتركيب من مقدمات لتتأدى الى محمول نظري لان المقدمة ان  
عرفت بفضية جعلت جزء قياس كان تعريفها للدليل ما هو احسن وان عرفت  
بفضية جعلت جزء فسد وهذا التعريف شامل للدليل الصحيح والفاقد  
فاسد بقوله والدليل فيطلب للدليل الصحيح ان يكون وطيفة السائل في طلب  
الدليل وطيفة المعلل مجرد قامة الدليل لم يكن لناقصة في مقدمات الدليل  
وجه فثامل والمراد بطلب الدليل اعم من ان يطلب الخاطب الدليل لنفسه او  
من المدعي وان كان ان مع الشئ واعلم ان المدعي اذا لم يكن نظرا غير معلوم  
لشئ القى اليه فاما ان يكون بديهيا لظاهر غير خفي فلا يطلب له شئ واما ان  
يكون بديهيا خفيا فيطلب ما ينزيل الخفاء واما ان يكون نظرا معلوما لا يطلب  
طرق متعددة اليه فلا يطلب له شئ واما ان يكون نظرا معلوما لا يطلب  
متعددة اليه فيطلب ما كان دليلا عليه لو لم يكن معلوما لكون طريقا غير  
ما ثبت به المدعي سند من القى اليه لا يمنع شئ مما استعملت به زالة خفاء البك  
واستعملت بها هو طريق ما نظري معلوم كما  
اما استعمال المنع في مطلق طلب البيان او باستعماله في طلب بيان الصحة  
اذ استعمل في طلب الدليل اذا منع المدعي النظر في طلب المنع اذا  
منع المدعي البديهي الخفي هنرا اذا منع المدعي الجرح عن البيان اما اذا منع المدعي  
المبين بالدليل لضعه مجازا منع مقدمة من مقدمات دليل وهذا ما نسمع من  
ان المدعي راجع الى الدليل والمناسبة بينه وبين الحقيقة والمخالفات المذكورة  
بينه وجعل المعنى مجازي مطلقا لعدم قصد ادعائه وجعل المناسبة بين  
المدعي والحقيقي وطلب دليل على المدعي كونه كاسا بوطاه عبارة مستند  
لحقيقين في هذا المقام كما نرى ومنه ان المدعي غير متعين من كلامهم  
بل كونه رديا ما هو الا وفيه من بديهية وكذا بالسبب على ما هو  
مستفاد من مجاز هذا ومن قبيل المجازي ما يقوله المدعي ان فلانا بديهي  
وما ذكرناه صورة الدليل بديهية فلازم المناقشة في كلامه والمعارضة له  
تفرض حيث سمي طلب بيان ما استعمل فيه حكما باطلا لا يمنع وغيره  
انه قد استعمل معارضة مجازا فيما يراه والمظاهر يظهر من بعض النقلات  
فيها مجاز كما ظهر منها حيث انما احسبته ذكر ان اوحة هذا











حتى يكون تميزه عن المناقضة بتقييد المنع اما بمقدمة غير معينة واما  
بالدليل اذ المنع في المناقضة بمعنى طلب الدليل على المقدمة وفي النقض  
نفي المقدمة الغير معينة او الدليل ولا خلاف ان نفي الدليل او المقدمة  
الغير معينة لا يمنع بلا شاهد بل لا بد من دعوى لا بد من بيان فلما قالوا ان  
الدليل بلا شاهد مكابر غير سموعة بخلاف منع المقدمة المعينة فانه سمع  
مجردا وقد عرفت وجهه فلا يترك ان الامر بينهما سواء فالفرق حكم لكن  
فيما قالوا نظرا لا يجوز ان يكون عدم صحة الدليل بجميع مقدماته اجلي  
البرهانيات فلا يحتاج الى شاهد فلا يكون نقضه بلا شاهد مكابرة للعلم  
الا ان جعل بدلية العقل دالة في الشاهد فيلزم مع التعسف ان لا يكون  
المنع المتوجه بدلية متعجرا وان لا يخضر شاهد المنع بالتخلف والتأخر  
فساذا اخرج ان ظاهر تحقيقهما لا خضار وفيهما ولا تفقوا انه لا بد  
من النقض من شاهد قال واعترض عليه بان شاهد النقض لا  
يختلف المدعى عن الدليل بان يكون هذا الدليل بعينه جابيا في صورة  
اخرى ولا يوجد الحكم وفيها وجه جريان الدليل بعينه ان لا يتفاوتت الا  
الا باعتبار موضوع المطلوب مثلا او يكون زبده وخلاصة جارية في  
صورة اخرى دون خصوصياته ولا يوجد فيها وهذا الاغراض انما  
يراد لو ارد بالتخلف في عبارة تخلف الحكم عن الدليل كما يتبادر لانه لما  
شاع قول النقض بالتخلف تخلف الحكم عن الدليل في كلام غيره بذكر لفظ  
التخلف اما لو ارد ما يعم تخلف اللازم عنه سواء كان الحكم او غيره وتختلف  
الحكم سواء كان لازما او لم يكن كما ان الاستقراء والتعميل لم يتخلف عنه  
شاهد لانه اذا استلزم الدليل امر لا يحقق بطل نبوت الدليل بل يزداد  
تخلف اللازم فيه واعلم ان النقض يطلق على المنع المذكور سابقا  
لكنه لا تقييد يستعمل في ما ذكر من المصير يد على كلام شرح الآداب السعد  
حيث قال وتكون في المناقضة تقييد بالتفصيل وهذا قد تقييد بالاجمال  
حيث قال وتكون المناقضة تقييد اشار الى التقييد بالاجمال فيما  
لحق فيه ليس بامتناء بخلاف التقييد بالتفصيل في المناقضة فقوله المص  
او نقض ظاهرة مقصود من غير احتياج الى اعتبار قرينة المقابلة ويطلق

هذا هو الوجه في النقض

شأنه فلو ما ليس من المعرفة في المعرفة وعلى خروج ما منه عنه وكثيرا ما يتوهم انه  
راجع الى احد النقصين باعتبار حكم تضمنه فرد التعريف او عكسه لان التعريف  
المصوب لا مجال للمناقضة فيه وانما القول بتصوير المناقضة في التعريف  
بلا اعتبار حكم ضمنى بان يقال هو الغرض من التصوير لم يترتب عليه من جميع  
افراد من جميع ما عدا ان غير ذلك لا يختص المناقضة في الاشياء في جميع  
الحكم بل اكثر المناقضة في الافراد الغير الموقوفة للحكم والمصاح والمخوف على  
وصية اخرى ليس في دليل المناقضة في الحكم فالحق ان نقض التعريف بمعنى آخر  
كما في شرح الآداب السعدية وهذا قدح في التعريف مع قطع النظر عن ان هذا  
حكما ولا فاحفظ فانه من الجاهل النفس التي قرئت بها والحمد لله على ما  
الاسم وقول اي الدليل على ما هو ظاهره والمعارضة اقامة الدليل  
على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل فلا بد من صرف اللفظ عن ظاهره ليصح قوله  
تأمل والمراد دليل على خلاف المدعى وما فيه لا مطلقا للمعاري  
على ما هو حقيقة الخالف لانه ولا التقييد على ما قيل اذ يكفي اقامة الدليل  
على المتناهي للمدعى سواء كان التقييد وما يباين او ما هو اخص منه وذكر الدليل  
قد يكون عين الدليل الاول صورة ومادة متحدة في اتحاد في الكبري مثلا في  
جميع ما هو مادة والام بتعدد الدليل فلا يوجد المعارضان وذلك كما  
المعارضة العامة للورد ويسمى قابضا وقد يكون عينه صورة فيسمى معارضة  
بالمثل وقد لا يكون صورة كصورة ويسمى معارضة بالمقابلة وان اتحاد المادة  
فيهما ولا مشاحة في اصطلاح فلا ينافي بان لا قرينة لاتحاد الصورة  
على اتحاد المادة حتى يكون في اتحاد الصورة معارضة بالمثل وفي اتحاد المادة  
معارضة بالمعبر على ان الصورة ما يكون الشيء معها بالفعل بخلاف المادة في  
كان في المعارضة والنقض استدلال اي تمكينا من ان تمنع وصار منصبك المنع والاد  
مدعيه مستد عليه اي تمكينا من ان تمنع وصار منصبك المنع والاد  
فيتمثل ان يعجز عن دفع المعارضة والنقض فينبغي فضلا عن المنع والمنع على ما  
سبق ومباني تصوير في مقام التمثيل معنى المناقضة فجعل المنع على الدليل  
بمعنى وان كان انفع لانه يعيد مقام صحة النقض ايضا على ان فيه  
صحة المعارضة ايضا مع انه قيل ان المعارضة لا يعارض بان المعارضة

المنع هو المنع

ايها القائل بالكلية



يعارض ما يعارضها ايضا فلا يندفع بمعارضته قدح الدليل على  
 وقوله بصيغة الخطاب متعلق بقوله اذا قلت في صدر الرسالة  
 وتمثيل لما سبق من ترتيب البحث وهو لا يندفع  
 عنه على وجوده قال سيد المحققين في هذا المقام فاذا  
 النقل فخصر المقاصد حيث قال الاستاذ رحمه الله تعالى انما هو قولنا ان  
 وقد ثبت صدقهم بالمعجرات من غير توقف على الكلام هذا كلامه ويستفاد منه  
 ان المقاصد من نصا نيف وان لم يفسر فيه الا انه تعالى متكلم دون كون الكلام  
 مستدلا انما اي التكلم بالكلام على صيغة المعلوم اي  
 تعالى انما او على صيغة المجهول والمراد استناد الشرع وفي بعض النسخ بدل  
 استداليه ولو قال او مدعيه فالدليل فيستغنى بل لا يلزم ان كان وفق بالمعنى  
 دليل ان استناد الى ذاته فهو مستدرك وكلم الله موحي  
 تكلمي والوجه عندى انما فاعلى استدنا مل وتقرير الدليل ان الامام استدالى  
 وكل ما استدالى ذاته فهو صفة له اذ لا يتحقق ان الكلام صفة له اذ لا امرية نعم  
 يكون الكبر بمنزلة جواز ان يكون المستدلا ذاته غير اذ لا في وجوده كالوجوب  
 الذي لا يتبين بل غير ثابت له اذ لا يرشد له هذا المنع ما سياتى من النقض للخلق  
 بل على ان بعض ما استدلا ذاته جزا اذ في نفسه كل من له اذ في نفسه ان هذه الكلمة  
 لا يتم كما ان الدليل لا يتم وما ما يقال من ان هذا الدليل على قدر تمامه يدل  
 على ان الكلام صفة ثابتة له نعم وما على ان وجوده في نفسه بوجوده غير مسبق له  
 فلا يلزم اذ بعد تمامه لا يتخلف عنه النتيجة تأمل وقوله على صيغة المجهول  
 وكذا اخواه من قوله ينقض ويجاوض على طبق قوله منع او نقض وعوض اي  
 فيمنع الدليل اما عنفراه او كبراه سند اما في الاستناد والقر  
 بان يقال انما انما استدلى ذاته بجواز الجواز باحد المعنيين ومع تحقيق الجواز في النص  
 يكون المستدلى المعنى الجازي لا الكلام وعلى تقدير الجواز النسبة يكون المستدلى المعنى  
 غير نعم او على تقدير تسليم ان استدلى ذاته بناء على ان الجواز لا يدفع الاستناد الى  
 ان كل ما استدلى ذاته فهو صفة له اذ لا يجوز الجواز ولو قال فيمنع مجردا او جوا  
 الجواز كان اوفق بالمعنى وعلى تقدير اي المنع وهو الاظهر لكنه في  
 من ان يرد على المتكلم اذ لم يسبق استناد الى دفع المنع او جواز الجواز الذي

بمعنى منع الجواز  
 الاستدالي

الانبياء  
 مع

سند ذاته سند مساوي ومع يكون مثالا لما سبق من دفع السند المساوي  
 اي بما هو الاصل والقاعدة من انه لا يعدل عن الحقيقة بلا صارف لا  
 لتعريفه اصل والمجاز في دفع والاصل لا يحتاج الى الدليل وانما المنع هو الغرض  
 وبما ذكرنا لا يحتاج في عبارة النص للاحكام ما ذكر سيد المحققين قدس سره حيث  
 قال بان يقال لصيغة اصل والمجاز خلافة لجعل المراد بقوله بالاصل ان الحقيقة  
 اصل فقال في السبق فيمنع هذا منه كون السند المذكور مساويا للمنوع على  
 شئ من التقديرين نظرا الى منع الصغرى باق بعد بطلان جواز الجواز  
 الاشتراك وجواز النقل الشرعي وكذلك منع الكبرى بسند جواز كون السند  
 ذاته امر اعتباريا كالوجوب والقدم ففي دفع المنع ايضا بالاصل ونظروا  
 ما يمكن ان يقال ان الدفع بما ذكر مجرد تمثيل للدفع ويكفي في التمثيل فرض  
 كون السند مساويا لا يحتاج ان يكون الدفع تاما فاعلى الدليل المذكور  
 فيقال ان ذلك يعين جازية الخلق مع انه ليس صفة اذلية وتقرر ان  
 لخلق سند لذاته نعم في الكلام حيث قال خلق سبع سموات الآية وكل  
 لذاته في الكلام صفة له اذ لا يحتاج الى النقض هنا من القسم الذي جرى  
 الدليل بعينه في غير المطلوب بل من قبيل القسم الذي جرى فيه ذيل الدليل كما  
 في هذا المقام فينبغي عدم اذلية الخلق بان  
 والاضافات غير موجودة وقوله فيمنع يناسب ان يكون على صيغة الخطاب  
 على طبق قوله في الصور بين صحت ما يقال في ذكر فيمنع فيما سياتى في  
 بقرينة قوله بان يقال يدل على انه لم يراع تلك المناسبة تأمل وتقرر المنع ان  
 يقال انما اضافة اي الخلق وصف اي غير اضافة في فان  
 الحقيقي المقابل باضافة في يراى به هذا المعنى كما ان الحقيقي المقابل بالاعتبار  
 يراى به الموجود ولك ان يمنع جريان الدليل بان بقوله الكلام حقيقي والخلق  
 اضافة فلا يجرى الدليل فيه اذ تجري الدليل ان الكلام حقيقي سند اليه وكل  
 استداليه صفة له اذلية ويحتمل العبارة هذا المنع على بعد ان يكون  
 يمنع النقض وضميره للكلام فانهم وقوله عطف على قوله ان ينقض  
 اي التكلم اي المسبوق بالعدم فلا يكون سحابة تعالى شكلا  
 لاستناع قيام الحادث بذاته هذا تقرر المعارضة على ريب العزلة



تعالى بكلام حادث لا اذى هذا تقرير المعارضة على مذهب بكونية وبما جعلنا  
الكلام للكلام لم يكن له اذى اذى الحروف عليه تسامح بخلاف ما فسر السيد كرسى  
حيث قال ان الكلام مركب من الحروف الحادثة وكل ما كان كذلك لا يثبت له اذى نعم  
الى المقدمة القابلة بانه اذى الحروف الحادثة  
او فوق ما فسر السيد كرسى به واما على ما ذكرنا المنع كون الكلام مركبا من الحروف  
الحادثة فيثبت عليه منع كون التكلم اذى الحروف الحادثة وسند المنع قوله لا يخل  
حيث استعمل الكلام في  
تركيب من الحروف وقوله على الفواد دليل على ما في الفواد دليلا واعاد الكلام  
ثانيا لانه يعنى آخر فلا يصح الضمير كسب الظاهر والله اعلم بحقيقة الحاك  
ونحوه من خير آيات وماك ويطلب منه الاجر على الصحيح من الاعمال ونحوه  
من الاثم والوبال فيما فيه من الاختلال انه السبر الى ريم المتعالي

مثل التمثيل المذكور خاليا عن النقص والمعارضة عنه جانبه لان المصفا قنصر فيه على مجرد المنع من جانب  
في مقابلة النقص والمعارضة مع ان جريان المعارضة على المعارضة ليس بطا ما استغلنا في محل الطاغ على  
هذا المعنى نوع تكلف ما فهم قوله لواء فوق الوضع الطبع هذا انما يورد على المصفا لو كان ما ذكره ذلك المحقق  
كلما حقا في نفس الامر او كان المصفا موافقا له فيه وكلاهما محل كلام قوله فيه ان هذا الدليل ليس بحجرا  
ان الله استند الى ذاته تعالى وهو ظاهر بل الجبري مطوعة وهي ان كل ما استند الى ذاته تعالى فهو صفة  
قديمة له ولا شك ان الدليل المذكور لو لم يدل على ما هو المدعى نعم يتوجه منع قوى على كبراه وينقص  
لكل ما استند اليه وهو ليس من الصفات القديمة الموجودة كالوجوب والقدم وغيرها اما انه على تقدير  
تمامه وتسليمه لا يفيد المدعى فليس كذلك قوله قالوا به الفسخ التي وادينا هكذا وكانها من تحريف  
الناسخ والصحيح قال به الف يكون قوله اذ قاله الاستدلال لم يعلم اراد وبكونها في قوة النقص  
وبكون حلقها نقضا هذا الاستدلال مساحكة







# بسم الله الرحمن الرحيم

ان ابن دهر نظم بيان البيان وانه من غير تفسير في آياته  
 حمد مبدع انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده وشكر منعم اغرق  
 شارب افضا وجوده لآله في ظلم الليالي الفاتكة الباهرة واستنار

فقد سمعت ان العلم لا يخرج عن المراد بالمراد كغيره من الاشياء بل هو كمال التميز واما ما في بيان المراد بغير العلم فليس  
 التقدير بوجه العلم بالشيء بل هو ان يطابق بعض الامور في العلم الموضوع وهو التصديق وتطبيق العلم بالخاص من ان العلم  
 موقوف على التصديق وقصور الموضوع خاص والعلم بالخاص لا يقول المحقق بعد العلم بان موضوعه ما ذا لا يعلم الحركة العلم بهذا السؤال  
 بل يقول المراد بوجه العلم لا يدل عليه غيره وبذلك اشاع قوله فوضع كل علم لا يشترط لفظه بل لا يورده في جانب الموقوف والموقوف هو  
 اوردت لا تقول علمه اريد بان كانت داخل في الموضوع او الموقوف فلهذا ليس العلم كغيره وانما توفيق باعتبار التصديق على ايراد  
 بان لا يصدق على فرد من الافراد وحاجته من ان لا يصدق على كل فرد من الافراد وانما توفيق باعتبار التصديق على ايراد  
 العلم اشارة الى ان فيه فقه يرجع الى العلم لا الى كل علم والى ذلك العلم لا الى مطلق علم وانما توفيق العوارض بالذات لا حاجة  
 الى هذا القيد لانه لا بحث في العلوم الا علمنا لا نقول ان كان موضوع علم مثلا الحيوان ويبحث في عوارض الذات واهذه العوارض  
 بالنسبة الى الذات ان عوارض غريبة يصدق على الذات ان كانت تحت عوارض مطلقا فيحتاج الى هذا القيد تفكر والبحث عن  
 العوارض الذاتية على ثلاثة انواع احدها ان يثبت العوارض على الموضوع والثاني ان يثبت على النوع الموضوع والثالث  
 ان يثبت بعض العوارض على البعض الآخر قوله من حيث الحقيقة انما يحتمل امرين احدهما قيد الموضوع والثاني ان  
 الاحوال وكذا بعد قوله لا مسمو هو بان كان المراد منه انما واجب المفهوم فتفسره لذاته فقط وبجمله  
 والما يورده عطف عليه وان كان كسب الذات بلزم ان يكون التفسير العلم من المفسر مع ان الدلالة تفسر بالمراد  
 لان الاخص والعلم بطلان في الذات والمراد من لذاته ان لا يكون الواسطة كسب العوارض وان كان كسب الذات  
 وهو غير التبادر منه لان التبادر ان لا يدخل تحت غير الذات وبيان المراد من تقييد الذات بالتقييد لانه يوضح الذات  
 بسبب ادراك الامور الغريبة لكنه لا يوضح لا يوردها ولا يوردها بالذات بل يوردها بالذات لانه لا يشترط  
 بالحرية بالارادة لا يتقار عوارضها انما هو بسبب جزئية لا بسبب الجزاء الذي هو الحيوان لا يقول المراد من الحركة  
 بالارادة بالفعول فغرضها بسبب الجزئية بالارادة بالفعول لا يتقار فعل هذا لا يكون سبب العوارض هو الحيوان لا يقول  
 بموسمه بالواسطة وانما يخص الماوس فيحتاج لبطان التقابل بينه وبين الجزاء وان كان تخصيصه في جانب الجزاء  
 للامر من احدهما بهذا احتاج الى التاويل والثاني ان يخص لفظه ما شاع بجلالات الجزاء قوله المحقق اذا اجتمع  
 هناك امران انما قبل عليه لا يخص بهذا لانه اذا عرفت ان بعضا من الاشياء مثلا فان علم بان موقوف بالعلم  
 بالاشياء فلهذا لا يوجد في منها وبذلك ان يشارك في هذا المقام عليه في غير ما لا يتحقق على سبيل التكميل ومع هذا الكلام  
 بالمقام غير ظاهر وقوله في صورة النزاع كقولنا ان يشارك في هذا المقام عليه في غير ما لا يتحقق على سبيل التكميل ومع هذا الكلام  
 بان يشارك يمكن ان يوجد عارض بعض العوارض لذاته فلهذا لا يدخل في احد الثلاثة كما يظهر بالتأمل في قوله بهذا العلم  
 استقر ان واصل العلم لا يضر ويمكن ان هذا العلم عقل وهذه الصورة تدخل في الاول لان المراد بالعلم بله  
 وبين المعروض واسطة في العوارض وهذه الصورة كذلك واستنار الماوس على الذات بان يعلم اختصاصه  
 بان يفتقر الى الذات والابتن ان يوجد امور من غير نهاية وهذه النسبة بعضها جزئية في جانب الاخص  
 فيلزم ان يكون مستندا الى الذات مع انه يسمى من الاعراض الغريبة ويمكن ان يشارك في النسبة لكونه مظهر الكثرة  
 غير مناسب لتعدد ارجح الاعراض الغريبة قوله المحقق بل يكون العوارض التي توضح الاشياء لذاته انما هي هذا الكلام  
 في كلامه في شرح المطالع لانه ذكر ان المراد من العوارض الذاتية بان لا يكون بينهما وبين المعروض واسطة في العلم  
 ولا يجد ان يحل هذا الكلام بهذا المعنى وان كان بعد اعند العقد الواسطة مكنة واسطة في العوارض  
 اجود الذي يورده او لا بالذات له وانما يتبع بالموضوع كما في العارضة للسفينة والجالس واسطة  
 في الثبوت ومن الذي يوضح الثبوت كالنسيج اللاصق لذات الان سبب ادراك الامور الغريبة وواسطة  
 في العلم وهو الذي يوضح علم العارض بالمعروض قوله ان راجع والعلوم لا تحت ان هذا العلم محقق بل لان  
 علم الحكم موضوعه الموضوع الخارجي وهو ما تحت عن الموضوع المطلق وهو العلم منه لا محالة وان قيد  
 السد الشريف قد يكون ووجه انه لا يقيد بهذا القيد لان ما عارض بسبب العلم لا يغيره ووجهه وان  
 بسبب القيد ما ويا مان فلهذا لا كثر ان يغير القيد ووجهه كالامر العارض بسبب الماوس  
 فلهذا انظر محتاج الى النظر قوله فلهذا انما القاعد من هذا ان ما قبله دليل لم لا بعده  
 وبعده دليل لا قبله فاختار البحث عن العوارض الذاتية لم لمعول المحقق قوله اشارة الى انما يوضحها على المحقق

فان العلم لا يخرج عن المراد بالمراد كغيره من الاشياء بل هو كمال التميز واما ما في بيان المراد بغير العلم فليس  
 التقدير بوجه العلم بالشيء بل هو ان يطابق بعض الامور في العلم الموضوع وهو التصديق وتطبيق العلم بالخاص من ان العلم  
 موقوف على التصديق وقصور الموضوع خاص والعلم بالخاص لا يقول المحقق بعد العلم بان موضوعه ما ذا لا يعلم الحركة العلم بهذا السؤال  
 بل يقول المراد بوجه العلم لا يدل عليه غيره وبذلك اشاع قوله فوضع كل علم لا يشترط لفظه بل لا يورده في جانب الموقوف والموقوف هو  
 اوردت لا تقول علمه اريد بان كانت داخل في الموضوع او الموقوف فلهذا ليس العلم كغيره وانما توفيق باعتبار التصديق على ايراد  
 بان لا يصدق على فرد من الافراد وحاجته من ان لا يصدق على كل فرد من الافراد وانما توفيق باعتبار التصديق على ايراد  
 العلم اشارة الى ان فيه فقه يرجع الى العلم لا الى كل علم والى ذلك العلم لا الى مطلق علم وانما توفيق العوارض بالذات لا حاجة  
 الى هذا القيد لانه لا بحث في العلوم الا علمنا لا نقول ان كان موضوع علم مثلا الحيوان ويبحث في عوارض الذات واهذه العوارض  
 بالنسبة الى الذات ان عوارض غريبة يصدق على الذات ان كانت تحت عوارض مطلقا فيحتاج الى هذا القيد تفكر والبحث عن  
 العوارض الذاتية على ثلاثة انواع احدها ان يثبت العوارض على الموضوع والثاني ان يثبت على النوع الموضوع والثالث  
 ان يثبت بعض العوارض على البعض الآخر قوله من حيث الحقيقة انما يحتمل امرين احدهما قيد الموضوع والثاني ان  
 الاحوال وكذا بعد قوله لا مسمو هو بان كان المراد منه انما واجب المفهوم فتفسره لذاته فقط وبجمله  
 والما يورده عطف عليه وان كان كسب الذات بلزم ان يكون التفسير العلم من المفسر مع ان الدلالة تفسر بالمراد  
 لان الاخص والعلم بطلان في الذات والمراد من لذاته ان لا يكون الواسطة كسب العوارض وان كان كسب الذات  
 وهو غير التبادر منه لان التبادر ان لا يدخل تحت غير الذات وبيان المراد من تقييد الذات بالتقييد لانه يوضح الذات  
 بسبب ادراك الامور الغريبة لكنه لا يوضح لا يوردها ولا يوردها بالذات بل يوردها بالذات لانه لا يشترط  
 بالحرية بالارادة لا يتقار عوارضها انما هو بسبب جزئية لا بسبب الجزاء الذي هو الحيوان لا يقول المراد من الحركة  
 بالارادة بالفعول فغرضها بسبب الجزئية بالارادة بالفعول لا يتقار فعل هذا لا يكون سبب العوارض هو الحيوان لا يقول  
 بموسمه بالواسطة وانما يخص الماوس فيحتاج لبطان التقابل بينه وبين الجزاء وان كان تخصيصه في جانب الجزاء  
 للامر من احدهما بهذا احتاج الى التاويل والثاني ان يخص لفظه ما شاع بجلالات الجزاء قوله المحقق اذا اجتمع  
 هناك امران انما قبل عليه لا يخص بهذا لانه اذا عرفت ان بعضا من الاشياء مثلا فان علم بان موقوف بالعلم  
 بالاشياء فلهذا لا يوجد في منها وبذلك ان يشارك في هذا المقام عليه في غير ما لا يتحقق على سبيل التكميل ومع هذا الكلام  
 بالمقام غير ظاهر وقوله في صورة النزاع كقولنا ان يشارك في هذا المقام عليه في غير ما لا يتحقق على سبيل التكميل ومع هذا الكلام  
 بان يشارك يمكن ان يوجد عارض بعض العوارض لذاته فلهذا لا يدخل في احد الثلاثة كما يظهر بالتأمل في قوله بهذا العلم  
 استقر ان واصل العلم لا يضر ويمكن ان هذا العلم عقل وهذه الصورة تدخل في الاول لان المراد بالعلم بله  
 وبين المعروض واسطة في العوارض وهذه الصورة كذلك واستنار الماوس على الذات بان يعلم اختصاصه  
 بان يفتقر الى الذات والابتن ان يوجد امور من غير نهاية وهذه النسبة بعضها جزئية في جانب الاخص  
 فيلزم ان يكون مستندا الى الذات مع انه يسمى من الاعراض الغريبة ويمكن ان يشارك في النسبة لكونه مظهر الكثرة  
 غير مناسب لتعدد ارجح الاعراض الغريبة قوله المحقق بل يكون العوارض التي توضح الاشياء لذاته انما هي هذا الكلام  
 في كلامه في شرح المطالع لانه ذكر ان المراد من العوارض الذاتية بان لا يكون بينهما وبين المعروض واسطة في العلم  
 ولا يجد ان يحل هذا الكلام بهذا المعنى وان كان بعد اعند العقد الواسطة مكنة واسطة في العوارض  
 اجود الذي يورده او لا بالذات له وانما يتبع بالموضوع كما في العارضة للسفينة والجالس واسطة  
 في الثبوت ومن الذي يوضح الثبوت كالنسيج اللاصق لذات الان سبب ادراك الامور الغريبة وواسطة  
 في العلم وهو الذي يوضح علم العارض بالمعروض قوله ان راجع والعلوم لا تحت ان هذا العلم محقق بل لان  
 علم الحكم موضوعه الموضوع الخارجي وهو ما تحت عن الموضوع المطلق وهو العلم منه لا محالة وان قيد  
 السد الشريف قد يكون ووجه انه لا يقيد بهذا القيد لان ما عارض بسبب العلم لا يغيره ووجهه وان  
 بسبب القيد ما ويا مان فلهذا لا كثر ان يغير القيد ووجهه كالامر العارض بسبب الماوس  
 فلهذا انظر محتاج الى النظر قوله فلهذا انما القاعد من هذا ان ما قبله دليل لم لا بعده  
 وبعده دليل لا قبله فاختار البحث عن العوارض الذاتية لم لمعول المحقق قوله اشارة الى انما يوضحها على المحقق







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

وبه نستعين

الحزب المفرد على ما بهية المحمول عليها اما جنس او فصل مطلقان لانه ان كان تمام الداتي المشترك بينهما وبين نوع ما مباين  
فقد لجسوا والا فهو الفصل سواء كان مختصا بالماهية او لا اما اذا اخص بها فلهذا سمر الماهية على غير ما في الجملة  
زاتيا واما اذا لم يخص فلهذا لا يجوز ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر مباين لها لانه خلاف المقتضى  
بل لابد ان يكون بعضا من تمام المشترك بينهما فهناك تمام مشترك هو بعضه وجزءه فان اخصص تمام المشترك  
بكونه فضلا بجنس ما بهية الذي هو تمام المشترك فكلهم فضلا لما بهية في الجملة وان لم يخص به فلهذا ان يخص  
بتام مشترك والا يلزم ان يكون بازا كل تمام مشترك نوع ما مباين له ولما بهية ايضا فكلهم بكونه المفرد من  
موجوداته ويكون ذاتي آخر لما بهية تمام مشترك بين ذلك النوع والماهية بازا انه نوع آخر تمام مشترك  
آخر وبهية اخرى يلزم ان يكون لما بهية تمام مشترك في غير متناهية ويلزم تركيب الماهية من امور  
غير متناهية وذلك يستلزم امتناع تعقلها بالكلية والكلام في الماهيات المعقولة بالكلية او التي  
يمكن تعقلها لذلك هذا الطريق مشهور فيها بينهم في هذا المطلب والفرق عليه بان لا يجوز ان يكون تمام  
المشترك الثالث بعينه هو تمام المشترك الاول بان يكون بازا الماهية نوعا ما متناهيا ومباينان للماهية  
ليشاركها كل منها في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يجوز في النوع الاخر وكلمة الجملة المذكورة  
هو بعض تمام المشترك موجودا في كل من النوعين واعلم من كل واحد تمام المشترك قالوا هذا لا ينافي ما  
مدفع لالا اذا ثبت انه لا يجوز ان يكون لما بهية واحدة جنس في مرتبة واحدة قال بعض كافي  
كلمة في هذا لا ينافي من غيرنا على تلك القاعدة بان يقال هذا الجزء الذي هو بعض تمام المشترك كلفه مشترك بين  
وكلا النوعين المذكورين فاما ان يكون تمام المشترك بين تلك الانواع الثلاثة او بعضه لا سبيل في الاول لان خلا  
المقدر ولا الى التمام لانه يلزم ان يكون تمام المشترك الثالث بين الماهية وذلك النوعين المذكورين بكونه مشترك  
بعضا منه وينقل الكلام اليها فيلزم ان يكون تمام مشترك في غير متناهية بكون كل منها اعلم مطلقا  
الاخر واورد عليه ان المعص ان كانا راسق الاول من الترديد وكمنع كونه خلاف المقدر يستلزم  
خلاف المقدر ايضا ويقول انما يستلزم خلاف المقدر ان لو استلزم بكون تمام الداتي المشترك  
كونه تمام الداتي بين الماهية وبين نوع ما مباين لها وهو محم اذا جوز ان يكون تمام الداتي المشترك  
بين الماهية وبين نوع الماهية المذكورة ولا يكون تمام الداتي المشترك بين الماهية وبين نوع  
مباين لها اصلا وورد ذلك بان الماهية قولهم وبين نوع ما هو التعميم لا الوحدة وحصله  
صدق تعريف الجنس وهو كل مقول على اكثر من اثنين حقيقة في خراب ما هو على ما هو تمام المشترك بين الانواع الثلاثة  
المتكثرة فصاعدا في يظهر خلاف المقدر واجيب عن اصل السؤال بوجه آخر وهو ان الجزء الذي لا يوافق  
في نوع مباين لكل من تمام المشترك او يوجد فان لم يوجد كان مميزا للماهية عن النوع المباين فيكون فضلا  
ومميزا للماهية في الجملة وان وجد فكله مشترك بين الماهية وبين ذلك النوع المباين لها لان مباين  
الجزء مباين لكل وليس تمام المشترك بينهما او هو خلاف المقدر فيكون بعضا من تمام المشترك فلهذا  
تمام مشترك ثالث لا يمكن ان يكون واحدا من الاولين لانها مباينان لهذا النوع وهو جزءا من بقوله ذلك البعض  
اما ان لا يوجد في نوع مباين تمام المشترك الثالث فيكون مميزا له والماهية من هذا المباين فيكون فضلا  
او يوجد فليس تمام المشترك بينهما بل يكون بعضا منه فهناك تمام مشترك رابع لا يمكن ان يكون واحدا  
من التمامات الثلاثة الاولى كما مر وبهم جرا فيلزم اما تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية وهو محم  
واما الانتهاء الى بعض تمام المشترك الذي لا يوجد في نوع مباين تمام المشترك فكله مميزا فيكون مشترك  
لما بهية في الجملة وهو المحم وما عسى ان يكون عليه ان الجزء المذكور مشترك بين تمام المشترك المذكورين  
ايضا بين النوعين المتباينين لما بهية ومشارك ايضا تلك الانواع فاذا ردد في كل من الطرفين الاولين

هذا هو المقصود  
من قوله تعالى  
والله اعلم  
بما يخفى  
هذا هو المقصود  
من قوله تعالى  
والله اعلم  
بما يخفى  
هذا هو المقصود  
من قوله تعالى  
والله اعلم  
بما يخفى







اقول وبالله التوفيق وبالله التوفيق وبالله التوفيق  
قوله عليه قبل هذا الاعتراض انما يتجه لوجوه المتعلق  
قوله يعلم اما اذا جعل متعلقا بقوله فلا وانت تعلم انه ان لم يقدر ح مضاف فلا معنى له وان قدر مضاف  
مثل في تحصيل المنطق او في علم المنطق او في ذلك فبقي تكلف من وجهين تقدير المضاف وقطع المعمول عن القريب وتعلقه  
بالا بعد مع ان تقدير المضاف الذي ذكره قدس سره انبأ بالمقام وهو بيان احضار الاحياء الرسالة في الاشياء  
الحسنة وقد يقال الوجوب ههنا استحسان اذ يجوز ان يعلم من خارج المنطق واذا حمل الوجوب على ذلك فلا يلزم  
ما ذكرناه لان مقدمة العلم وان كانت خارجة عنه لا يستلزم ان يعلم فيه ولا حاجة في الجواب الى تقديره فبقدر  
الكتب من غير ان يحمل الوجوب على الاستحسان فاسد ومعه لغو وقيل هذا مما تلقاه المصنفون بالقبول وليس  
شي لان الواجب على ان لفظة في متعلق يعلم كما هو الظاهر ويؤيده قوله قدس سره لا يعلم فيه ولا شك ان المبدأ  
من قولك علمت هذه المسئلة علم الفلانة وهذه المسئلة يعلم ذلك العلم انما من مسائل العلم فالسؤال يتجه سواء  
حمل الوجوب على الاستحسان ان لا يلزم قوله يعلم بوجوب اصلا فلا يدخل الوجوب في وروده وان كان قد دخل  
في تأكيد وروده وتأنيده في العلم بيقين قدس سره ههنا في تحقيق معنى الوجوب بل لا وجود له وينبغي ان يعلم  
ان هذا السؤال نقض جلي على الدليل الذي ذكره الشيخ في بيان احضار الرسالة في الاشياء المحسوسة وتقريره ظاهر على من لم  
تأمل صاير ولا يخفى عليك انه اذا ثبت على ظاهر عبارة الشيخ وقد هبنا التنبية على صحتها وقصورها بالشكل دفعه  
ولا يكون ما ذكره من تقدير المضاف في مثل وغيره فافان مقابلة لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا اللهم الا ان  
يقال لان ما ليس بجزء منه لا يجب ان يعلم فيه لكنه انما هو خارج عنه مقام ليس بجزء منه لظهور ان ما يجب ان يعلم في المنطق ليس عينه واما  
لا يعلم فيه مكان لا يجب ان يعلم فيه للتنبية على انه لا دخل لوجوبه في تلك الجزئية مع انه لو قيل لان ما يعلم في المنطق لو لم لا يشكل  
وليكون الاستدلال بطريق الاكراه لان ما هو خارج عنه انما يعلم فيه اصلا يجب ان يعلم فيه بالبرهان او على ان قوله قطعا اي  
وجها ان كان فيه الشك فلا اشكال لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه على سبيل القطع والوجوب فهو في عبارة قدس سره  
ذلك ولا يخفى عليك ان هذا هو الصواب في الكلام استدل بالبرهان على التخصيص يعني ان لنا مقدمة صادقة وهي ان لا يكون جزءا من  
منه لا يجب ان يعلم فيه وهي تحكي بغير التخصيص لان ما هو المبدأ كذا قدس سره غير المبدأ تلك المقدمة متينة بناء على تلك التأكيدات التي  
ذكرناها ويمكن ان يقال ان هذا سبيل مستثنى في تقريره ان يقال ان لو لم يكن ما يجب ان يعلم في المنطق جزءا منه واللازم بقاءه وانما  
فاللزام مثلا بان الملازمة ان لو لم يكن ما يجب ان يعلم في المنطق جزءا منه لكان خارجا عنه وكل خارج عنه لا يعلم فيه قطعا هذا  
قياس مستثنى في اقتضائه شرط في بقاء ما يجب ان يعلم في المنطق جزءا منه لانه لا يجب ان يعلم فيه قطعا ويمكن تقريره بان يقال  
لو لم يكن ما يجب ان يعلم في المنطق جزءا منه لا يجب ان يعلم فيه واللازم بقاءه لانه لا يمكن ان يعلم فيه كذا كان خارجا عنه وكل  
خارج عنه لا يعلم فيه قطعا يعني ان لو لم يكن ما يجب ان يعلم في المنطق جزءا منه لا يجب ان يعلم فيه ومنه هي الملازمة المطلوبة  
قد ثبتت بقياسين اثنين شرطين وبعض المقدمات مطلوبة لظهورها ولا يتجه عليها المناقشة بعد الملازمة بين الدليل  
والمدعى بهذا الحق المقال ومع ذلك لا يقال وجب يلزم اي وجب كون ما يجب ان يعلم في جزءا منه يلزم  
من دليل الشيخ في بيان احضار الرسالة في الاشياء المحسوسة ان يكون المقدمة جزءا من المنطق فتقريره ان لو صح دليله  
بحجج مقدماته كانت المقدمة جزءا من المنطق واللازم بقاءه وهذا قياس استثنائي والشرعية الدرومية منه بطلت بقياس اقتضائي  
شروطي قدس سره اولها كبراه وبطلان اللازم بوجهين كما سيظهر به اذا علم انه يلزم ما ذكره قدس سره  
فصار آخره وبطلان المقدمة ليست جزءا من المنطق وما يجب ان يعلم في المنطق جزءا منه هذا شكل ثمانية بنوع قولنا ان المقدمة  
ليست ما يجب ان يعلم في المنطق بل يلزم ما ذكره الشيخ ان يكون قسم الشيء قسمين فليزوم كلا الازمين من كلام  
الشيخ في بيان ما يجب ان يعلم في المنطق فليس الامر كالحق من ان اللازم احد الازمين اما جعل ما ليس بقسمين شيئا وانما كون المقدمة  
واما كون المقدمة جزءا من المنطق واذا اورد احداهما فلا مجال للاخر لا تقاوم هذا الحقيقة دليل على ان قد  
يقال في بيان بطلان كون المقدمة جزءا من المنطق ان البحث في المقدمة ليس عن المعلومات او المعقولات الشائعة  
من حيث الاتصال وايضا اذا كانت في المقصود من هذا الكلام بيان لزوم توقف الشيء على نفسه فقد كثر في بيانه اولها بين

كما توهم ثم ذكر قيا ما اقتضاه موكل من يتجنى القياس المذكورين متبني للمطاف ر الى القياس الاستثنائي اذ كانت المقدمة  
جزءا منه كان الشرع فيه ثم وعاء المنطق والمقدمة المجردة هي قولنا كذا جزءا منه بنوع ان الشرع في المقدمة شروع في المنطق وان ر الى  
قياس المساواة بقوله والمفروض ان الشرع في المنطق موقوف على المقدمة نفسها وذلك مستطاف ومن تفسير المقدمة ما يتوقف عليه الشرع  
ومعلوم ان المقدمة كونهما نظرية موقوفة على الشرع فيها وهذا هي المقدمة المجردة وبنوع ترتيبه ان الشرع في المنطق موقوف  
على المقدمة نفسها والمقدمة نفسها موقوفة على الشرع في المنطق المقدمة بنوع ان الشرع في المنطق موقوف على المقدمة  
واش ر الى القياس الاقتران المنطوق بقوله فيقول الشرع في المقدمة لا هذا اقتضاه كذا قدس سره وانت تعلم ان الشرع في  
المقدمة شروع في المنطق والشرع في المنطق موقوف على الشرع في المقدمة نفسها هذا اقتضاه بنوع ان الشرع في المقدمة موقوف على  
المقدمة نفسها والمقدمة نفسها موقوفة على الشرع في المنطق وفيه توقف الشيء اعني الشرع في المقدمة على ما يتوقف عليه وهو المقدمة نفسها  
وانه دور ويتجنى قيا مساواة هذا هو يتجنى القياس الاقتران في ذكره قدس سره وقد اقتصر في حاشيته شرح المطالع على الدور  
حيث والشرع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء منه الادوار بل على ما يكون خارجا عنه كقوله ولا شك ان كلامه من الدور وروى  
الشيء على نفسه بل توسط الدور لازم والاول عدم للافتقار باجتماع ما ذكره ههنا ولا يقدح فيه استدلال الدور وتوقف الشيء  
على نفسه وقيل توقف الشيء على نفسه ايضا يستلزم الدور بنا على انه لا يغير في الدور ان يكون الموقوف عليه غير الموقوف ولا شك  
انه خلاف المعارف والظاهر من العبارة فلا يصار اليه بلا ضرورة اذ لا معنى للشرع فيه الا الشرع في جزء من اجزائه اذ راد  
ان لا معنى للشرع فيه الا الشرع في جزء من اجزائه لا على ما دعاه من ان المقدمة اذ كانت جزءا منه كان الشرع فيها شرعا  
فيه لانه لا يلزم منه ان يكون الشرع في كل جزء منه شرعا فيه وان اراد انه لا معنى للشرع فيه الا الشرع في جزء من اجزائه  
فمنع كيف ويلزم فيه ان يكون الشرع فيه بعد الشرع في اجزائه وايضا يلزم ان الشرع في الجزء الاخير من اجزائه مثلا شرعا  
فيها وذلك ليس كذلك بل هو انما يشكل في شرعها بنوع ان الشرع في جزءا من اجزائه لا على ما دعاه من ان المقدمة اذ كانت جزءا منه كان الشرع فيها شرعا  
شرع في ذلك الشيء بل الشرع في الشيء هو الشرع في جزء من اجزائه بقصد تحصيل ذلك الشيء الا ترى ان من خرج من دارة  
لقصد السوق مثلا لا يبقا لي انه شرع في سفر المشرق والمغرب مثلا ولئن سب ذلك فلا يتم ان الشرع في العلم  
بنوع المنع يتوقف على الشرع في المقدمة بل على المقدمة بكونها ان يتصور جزءا منه ويصدق بغايته فيحصله وهكذا  
في كل جزءا من العلم بدون تصور العلم والتصدق بغايته وبالحكمة لا شك في امكان سبب سبب من العلم  
لانه ان يتم بدون تصور ذلك العلم والتصدق بغايته فان تحقق في هذه الصورة الشرع في العلم بطل قولهم شروع في  
العلم يتوقف على تصور العلم والتصدق بغايته وان لم يتحقق بناء على اعتبار الفقد في الشرع في العلم بطل كلية  
المقدمة القائلة بان الشرع في المقدمة شروع في العلم و يلزم امكان تحصيل العلوم كالمناطق والكلام والحكمة مثلا  
بدون الشرع فيها في يلزم على القوم احد الامرين اما عدم توقف الشرع في العلم على تصور بوجه ما وعلى التصديق  
بفائدة ما واما امكان تحصيل المدونة مثلا بدون الشرع فيها كقوله ما باطل عندكم قيلزم ان يكون الشرع في المقدمة  
لا قيل يلزم ايضا ان يكون الشرع في المنطق موقفا على الشرع فيه لانه لو كان الترتيب الدليل الذي ذكره قدس سره  
بان يقال الشرع في المنطق موقوف على الشرع في المقدمة والشرع في المقدمة شروع في المنطق فيلزم ان يكون الشرع في المنطق  
موقفا على الشرع في المنطق ولا يقدح فيه ان الدليل الذي ذكره قدس سره قياسا اقتضائي بل هو الضرب الاول  
من الاشكال الاول وعكس قيا مساواة وكذا لا يقدح في ورود الالبحاث الواردة على الاصل وذلك هو الاستدلال  
قدس سره التنازع نفسه هذا انما يلزم لولم يتعد الشرع في المقدمة والافلاف في توقف بعض منه على بعض اخر منه  
وبهذا يتجه على اللازم من عكس الترتيب ايضا تأمل في هذا المقام يظهر لك حقيقة المرام ههنا ما زالت فيه اقدام العقل

وتجرت فيه افهام الفضلاء اللهم  
ثبت اقدامنا وجمع آمان  
برحمتك يا ارحم  
الراحمين









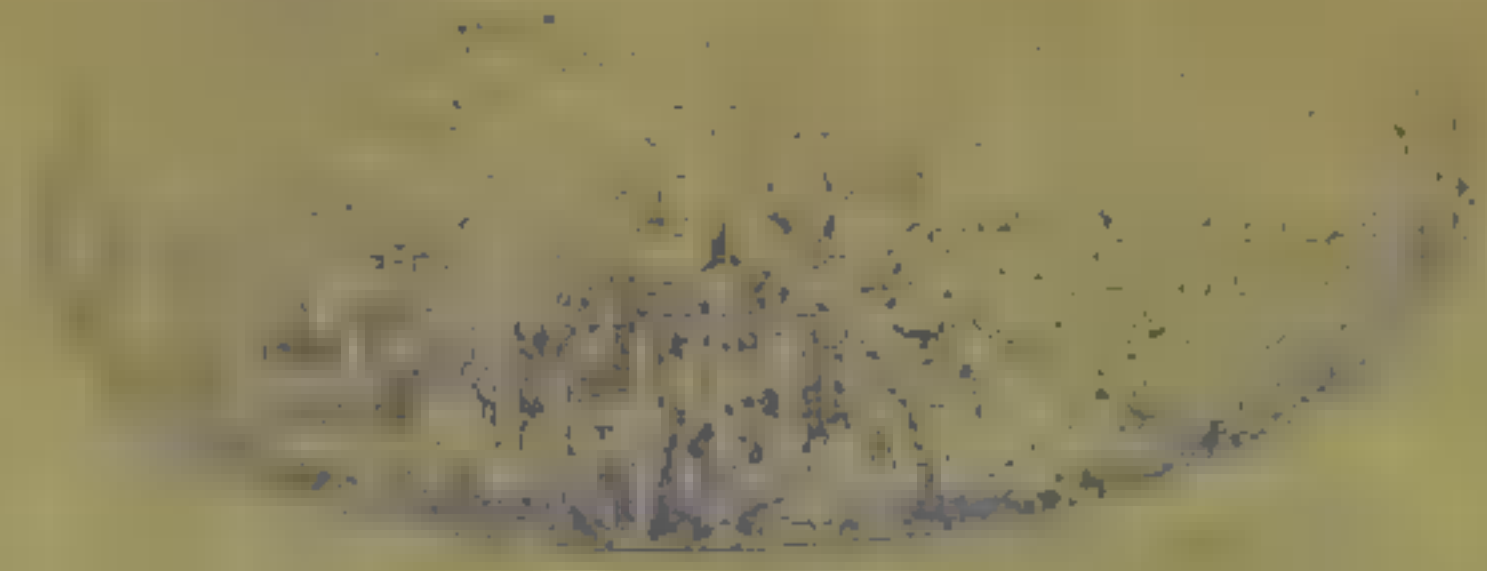


[illegible][illegible]

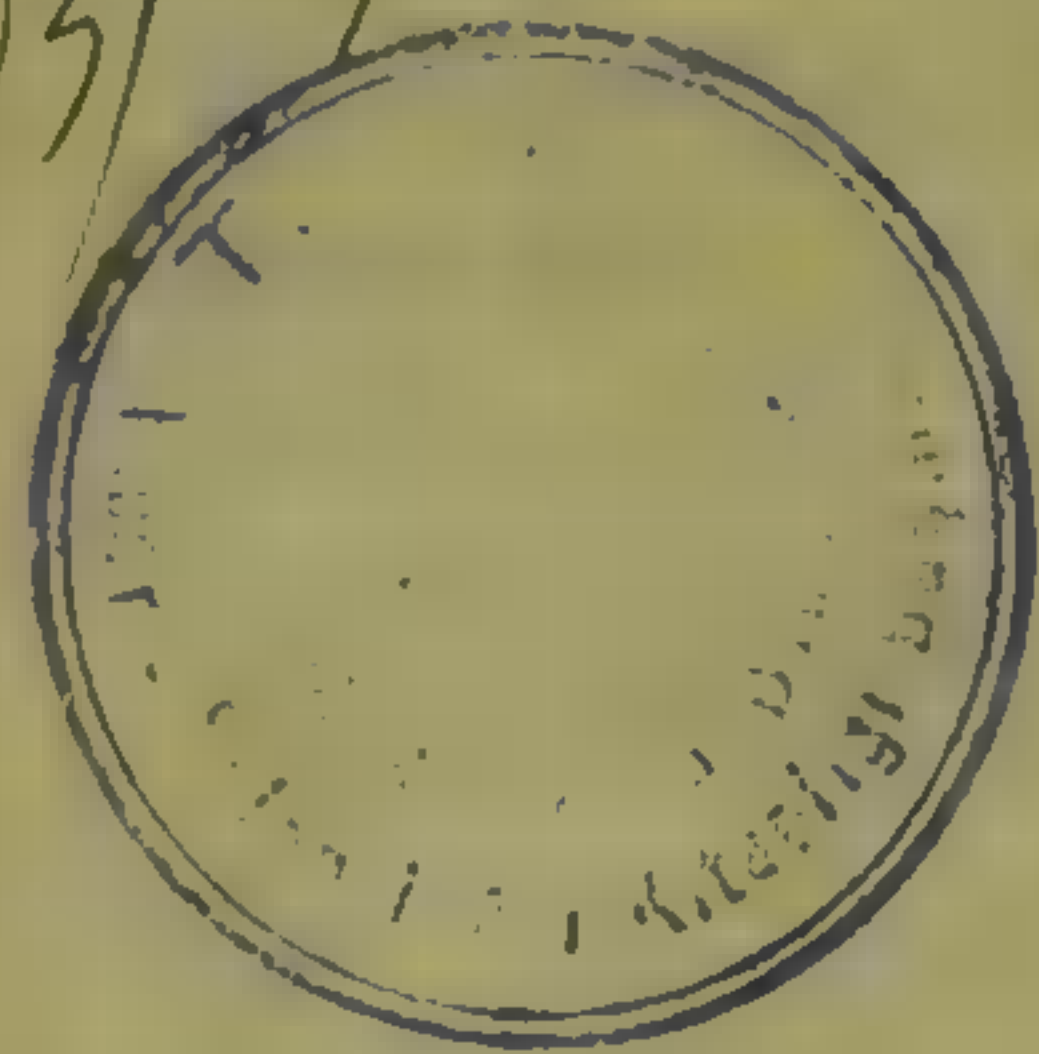








7193/30



Handwritten notes in Persian script on the right page.

کتابخانه تبریز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ <sup>تَقْتَضِي</sup>

نَحْدُكُ يَا مَنْ صَرَفَ نَحْوَهُ وَجْهَنَا بِمَقْتَضَى الْجُودِ وَكَشَفَ عَنْ كَمَالِ قُدْرَتِهِ بِإِفَاضَةِ الْجُودِ عَلَى كُلِّ  
مَوْجُودٍ وَبَضِيءُ عَيْنِ اسْتِقَامٍ بَعْدَ السُّكُونِ وَالْمُرَكَّاتِ وَقَامَ تَابِعُ أَمْرِ الْعَامِلِ بِحُكْمِهِ مَقَامًا  
فَنُونَ الْبَرَكَاتِ مَجْدُ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبَاتِ وَيَدْعُوكَ حُرُوفُ نَدَائِنَا بِأَسْمَائِكَ  
لِلْحَنَنِ مَصَاحِبَةُ كُلِّ مَعْمُولٍ أَسْنَى أَنْ تَرْفَعَ مَنَاصِبَ الْمُنْسَوِيَيْنِ إِلَى الْمَجْرَدِينَ عَنِ النُّقُوتِ  
الْبَشَرِيَّةِ بِاسْتِصْخَابِ مِلَّةٍ سَيِّمَاءٍ عَظِيمَةٍ عِزَّتُهُ الْمُبْدِلِينَ لِنَاكِيدَ خَفَضِ جَنَاحِ الْعُظَمَاءِ  
لَهُمْ نَبِيْنٌ أَنْكَسَارُهُمْ عَنْ جِرَالِ الذُّنُوبِ بِنَصْبِ لُؤْلُؤِ سَنَةِ وَقَتِّهِمْ عَنْ لُذْلِ أَعْرَابِ  
عِصَامِ الدِّينِ الْقَوِيمِ وَتَجَلَّنِي أَبْرَهْمُ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَتَحْفَظْ بِنَاءَ هَذَا الْبَيَانِ عَنْ  
أَنْ لَا يَقِفَ فِيهِ الْوَالْتِمِيزُ مِنْ ذَوِي سَلَابِيبٍ وَأَنْ لَا تَنْفُخَ مِنْهُ لِلدَّخْلِ فِي كُنْهِ الْمَعْرِفَةِ  
أَبْوَابِ الصَّوَابِ **وَبَعْدُ** هَذَا الْعُصُولُ فِي الْخَوَاصِلِ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْعَالِ  
وَالْمَعْمُولِ وَمَا لَيْسَ شَيْئًا مِنْهُمَا وَلِكَمَالِ مَعْرِفَتِهِمَا نَقُولُ فِيهَا لَهَا مِنْ قُدْرَةِ حُجْمٍ وَكُنْهِ مَحْصُولٍ  
مَا مِنْ حُرُوفٍ فِيهَا إِلَّا وَقَدْ بَدَلْ مِنْ سَحَابِ خَيْرِ الْكَلَامِ مَا قُلَّ وَدَلَّ مَا اسْتَلَكَ عَلَيْهَا مِنْ أَجْرٍ  
أَجْرِي أَلَا عَلَى اللَّهِ عِزُّهُ وَجَلُّ تَوَكُّلْتُ عَلَى اللَّهِ فَإِنْ مِنْ تَوَكُّلٍ عَلَيْهِ مَا صُنِّدَ وَزَكَّ وَلا ذَلَّ  
**الفصل الأول** في العامل في العامل ما واجب أعراب ما عدا جمع المؤنث من المضارع  
الغير المؤكَّد رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَزْمًا أَوْ مَعْنَى فِي كَسَمٍ بِمَقْتَضَى أَعْرَابِهَا بِإِدْرَاجِهِ مِنَ الرِّفْعِ  
وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ رَفْعُ عِلَّةِ الْفَاعِلِ وَالنَّصْبُ عِلَّةُ الْمَعْمُولِ وَالْجَزْمُ عِلَّةُ  
كَوْنِ الْأَسْمِ مَصْنُوعًا فَالْيَا وَمَا أَعْرَبَ هُوَ الْعَمَلُ وَالْمَضَارِعُ رَفْعُهُ بِالنُّونِ فِي  
ذَوَاتِهَا وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ فِيهَا بِجُذُوعِهَا وَبِهِ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالسُّكُونِ فِي مَا  
عَدَاهَا إِنْ كَانَ حَرَكَةً وَالْجَزْمُ بِجُذُوعِهَا وَرَفْعُ الْأَسْمِ بِالضَّمِّ فِيهَا عَدَا إِذَا  
أَبَاوَحَا وَمَنَاوَحَا وَذَا مَا لَمْ يَصَافَ إِلَّا غَيْرُهَا الْمُسَكَّمُ وَعَدَا الْمُثْنِ وَالْثَنَيْنِ  
وَالثَّنَيْنِ وَثَنَيْنِ وَكَلَّا وَكَلْنَا الْمَضَافِينَ إِلَى الْمَضْرُوعِ عَدَا الْجَمْعَ بِالْوَاوِ  
وَالنُّونِ وَأَوَّلِي وَعَشْرِينَ وَأَضَافَتُهَا وَالنَّصْبُ بِالْفَوْضِ فِيهَا عَدَا الْجَمْعَ بِالْأَلِفِ

بِالْأَلِفِ وَالْتَاءِ وَالْجَمْعُ بِالْكَسْرِ فِيهَا عَدَا وَغَيْرُ الْمَضْرُوعِ وَمَا بَقِيَ فَرَفْعُ الْمُثْنِ وَأَضَافَتُهُ بِالْأَلِفِ  
وَرَفْعُ مَا عَدَا بِالْوَاوِ وَالنَّصْبُ بِالْأَلِفِ وَنُظَايِرُهُ بِالْأَلِفِ وَالنَّصْبُ بِالْأَلِفِ وَالنَّصْبُ بِالْأَلِفِ  
وَالنَّصْبُ مَا عَدَا بِالْيَا وَجَزْمُ غَيْرِ الْمَضْرُوعِ بِالْفَتْحِ وَجَزْمُ مَا عَدَا بِالْيَا **وَالْمُثْنِ**  
مَا آخَرُ الْفَاوِيَا مَضْرُوعٌ مَا قَبْلُهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ وَلَوْ نَكَسْرَتْهُ وَيَكْزُمُ ثَنِيَّةُ الْعِلْمِ  
وَجَمْعُ أَيْ لَأَسْمِ الْمَوْضُوعِ بِجُودِهِ لَشَيْءٍ بِعَيْنِهِ التَّعْرِيفُ بِاللَّامِ وَشَدَّ فِي ثَنِيَّةِ الْخَصِيَّةِ  
وَالْأَلِيَّةِ حَذْفُ الْهَاءِ **وَالْجَمْعُ** بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مَا آخَرُهُ وَأَوَّلِيَا مَكْسُورٌ مَا قَبْلُهَا لِلدَّلَالَةِ  
عَلَى مَا فَوْقَ الثَّنَيْنِ وَلَوْ نَكَسْرَتْهُ وَلَا يَجْمَعُ بِهِمَا قِيَاسًا إِلَّا الْعِلْمُ الْمَذْكُورُ أَوْ مَذْكُورُ  
التَّفْصِيلِ وَالصِّفَةُ الْقَابِلَةُ لِلْهَاءِ عَاقِلًا **وَالْجَمْعُ** بِالْأَلِفِ وَالنَّصْبُ لَوُثِّتْ صِفَةُ  
جَمْعَتِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ لَصِفَةُ مَعَ التَّاءِ أَوْ لَأَسْمِ مَوْنُثْ أَوْ لَصِفَةُ غَيْرِهَا  
**وغير المنصرف** الذي لا يبنون وبه يعرف المنصرف مؤنث بالف وجمع كجاء  
ومصاحب وموضوع صفة هو آخر وجمع كنع بضع أو على فاعل ومفعول  
من عشرة وخمسة فإدونها سماعًا ومما بينهما قِيَاسًا أَوْ على فاعلان ومثل  
أفعل غير قابل الهماء بشرط أن لا يكون علمًا عند سيبويه ولا زايلاً وصفة  
بالعلمية عند حَفْشٍ وَعِلْمٌ كَيْعَلِيكٍ أَوْ هُوَ عَمْرٍو زَفَرًا أَوْ عَلَى فاعل لم يسمع  
الأعلم وهو مما جاء منه فاعل أَوْ أَوْ فاعلان مثلث أَوْ صيغة مثنية  
في وجه أَوْ وزن فاعل يفيض الفعل أَوْ يكون أوله إحدى زوايد اثنين  
أَوْ منقول من العجمي علمًا زايلاً على ثلثة أَوْ متحرك ساوِط أَوْ مؤنث  
بغير ألف ذوات أَوْ عجمي أَوْ على شرطه أَوْ لا يجوز صرفه كما يجوز صرف  
غير المنصرف لحسن الشعر أو تناسيب منصرف ويجب لأضافته و  
دخول اللام واستقامة الوزن ونقل المؤنث المعنوي الغير الزايد إلى  
المذكور وتصغير الجمع وفعل وفاعل ومفعول ووزن فاعل يفيض الفعل  
**فالعامل ما معنوي** ليس معنى الفعل ونورافع المضارع والمبتدأ  
أَيُّ الْمَجْرُودِ الْمُسْتَدَالِيَةِ أَوْ الصِّفَةُ الْمُعْتَمِدَةُ عَلَى حُرُوفِ الرَّافِعَةِ الْغَيْرِ مُسْتَدَالِيَةٍ



واذا دخل عليه لا معرفة او مفضولا بينه وبينها لا بد له من عدل عطف عليه بالواو  
 والخبر وموسنة او هو معنى فعل مأخوذ من ظرف مستقر وهو رفع الفاعل  
 بشرط ما عتمد على الموصول عند سيبويه وما يعتمد عليه الصفة عند غيره خلافا  
 لسيبويه في معمول موصوف والافضل مطلقا او من غير ظرف بمواسم سائلا  
 وحرف التثنية وحرف النداء واداة التشبيه وليت ولعل ولا يعمل الا في  
 الحال والظرف والمفعول معه **واما لفظي** هو كلام يشتمل على اسناد يصح السكون  
 عليه وتسمى جملة ايضا او كلمة هي اللفظ الموضوع المفرد والكلمة اما حرف  
 لا يدل الا معنى يحدث من التركيب واما فعل يدل على حدث واحد زمانه  
 واما اسم والحرف منه لا يكون الا سماعيا لم يقدر على ضبطه بقاعدة  
 وكل من كسرتين قد يكون سماعيا وقد يكون قياسيا فالآف م ستة  
 ولكل منها بحث **البحث الاول** في الكلام ولا يعمل الا في المستثنى بالواو وغير  
 والتميز عن الجملة بشرط ان لا يشتمل الجملة على فعل او شبهه والا فالعمل  
 له كخواتمه احوار الا لا يفيض والبيت محراسا **البحث الثاني** في  
 في الحروف وهي خمسة اصناف **جوانم** وهي لم وتي ولا م تلام ولا التسمية  
 وان الداخلة على الفعلين او فعل وجملة اسمية فان كانا مضارعين  
 او الاول مجزوم المضارع وان كان الثاني فحتمية وما بعد فاء الجزاء لا يحزم  
**ونواب** وهي ان وتي وتي واذن وتختص اذا بالمستقبل الغير المفعول  
 عنها بغير القسم والدعاء والنداء الغير المتعلق بمبتدأ او شرط  
 او قسم واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان **وجارة** وهي حروف  
 تدل على ربط فعل او شبهه او معناه الى اسم دخلت عليه ويسمى **الربط**  
 مع الاسم متعلقا والفعل وشبهه ومعناه متعلقا وهي الباء والياء والتاء  
 والواو وهي وعن وعلى والى وحتى والكاف وتلام ومن ومنّا  
 ومن المختصة بلفظ الرب القسم ورب وما في معناها من مفتوح الرواء

كحقيق

وتحقق الباء وتحقق التاء الساكنة وقل الجزاء بمشدد او مخففا ومذ ومنذ بضم الواو  
 وكسر وصاشا ومغيراه من حاش وحاش قليلا وحلا وعدا حرفين وقل الجزاء  
 بلعل وعل ولعل بكسر الهمزة **وهو حرف مشبهة** بالفعل تدخل على جملة اسمية لتصب  
 المسند اليه ورفع المسند ويسمى **اول** اسما والى خبرا وهي ان وكان ومخففا  
 مخففا هما واسم المخفف محذوف ابدا وان ومخففا على قلة وتكن وليت  
 ولعل ولغاتهما من عل ولعن وعن ولان وان ورعن وعن ولعن  
 ولعتت **ومحمول** على المشبهة بالفعل وهي بالنفس الجنس تنصب باسم و  
 ترفع للجنس بشرط ان لا يتفصل الاسم عنها ويكون نكرة مضافة او مشبهة  
 بالمضاف وتلحق التاء المفتوحة فلا يكون اسمها او خبرا على قلة الا الجن  
 او ما في معناه والجزء الآخر محذوف لامحالة كولات حين مناضيا ورفعا  
**ومحمولان** على ليس وبها ما ولا المشبهتان بلين ترفعان اسميهما و  
 تنصبان خبريهما اذا لم يطل العمل بزيادة ان بعدما وتقديم الخبر والتعاضد  
 النفع بالاولى عمل **البحث الثالث** في ما فاعل القياسية كل فعل يرفع  
 ويرو المسند اليه ما يدل على قيام الحدث به وتنصب ما في معنى مصدره  
 ليتبين به اوتيا كد ويسمى **اول** موقتا ومحدودا والثاني بهما والطلاق  
 مفعولا مطلقا والزمان اذا قدر في المكان المبهم كذلك وهو الجهات  
 الست وما يدل على مقدار كالفرسخ واسم المكان المشتق من حروف على  
 وما في حكمه عند لفظ المكان ويسمى مفعولا فيه والسبب اذا قدر اللام ويسمى  
 مفعولا له وشروطه ان يكون حدثا ماثرا كاللفعل في الزمان والفاعل  
 وجملة ان وان ومدخوليهما يتقد برحرف جريقتضيه المقام عند الاكثر  
 على انه مفعول به خلافا لمن جعلها محجورين كما كانا والمفعول به وموالمذكور  
 بعد واو المصاحبة لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى والحال ومن نكرة تبين  
 حاله للفاعل او المفعول المعرفة غالبا او النكرة المخصوصة ولو بتقديم الحار

الفاعل مع



او النكرة الصرفة وال حال مع الواو او على خلاف الاصل في وقت حدوث الفعل  
 والمستثنى بالا وغيره في معناها وتيد كذلك معنا قال ان وجوبا اذا كان المستثنى  
 منقطعا او متصلا وذكر المستثنى منه والكلام موجب او غير موجب وقدم  
 المستثنى على المستثنى منه ووجوبها اذا كان الكلام مع كونه غير مردود به  
 ما تضمن الاستثناء غير موجب والمستثنى مذكور بعد المستثنى منه غير متراف  
 وراحي في الردود به والمترافي والتميز الذي يرفع ابهام الجملة و  
 تنصب المتعدي المفعول به وهو ما يقع عليه الفعل بلا واسطة **البحت**  
 الرابع في الافعال السماعية وهي ضربان تامة وناقصة اما التامة فمنها  
 الفعل النصب لاسم صريح حذف منه حرف الجر نحو اختار موسى قومه  
 سبعين رجلا وامرته الخيرة فافعل ما امرت به ومنها الافعال المتعدي  
 الى مفعول ثان وثالث وهي قسمان متعدي الى اثنين والى ثلثة واولاد  
 قسمان ما يكون المفعول الثاني عين لاول وما يكون غيره فالقسم  
 ثلثة القسم الاول حيا وعد و زعم وجعل للنظر ومب له غير متصرف  
 وعلم ووجد والقي ودرى اليقين ونظم غير متصرف لعنى اعلم  
 وظن وحسب وخال وراى للنظر واليقين والحق به راي الحليم  
 وسمع المعلقة بعين ولا يكون المفعول الثاني الا فعلا دالا على صورة  
 وصير واصار وجعل ومب غير متصرف ورز و ترك ونجد  
 واتخذ و كان للتحويل والقسم الثاني اعطى وكسى وسمى واسمى  
 واخفر وعرف واستكتب ونزع والقسم الثالث اعلم  
 وارى ونبأ وانبأ واجر وخبر وحدث وقيل الظن وحب  
 وخال وازعم ووجد وارى الحليمية ايها **واما الناقصة**  
 فتنبه المسد الى فاعلها ويسمى خبرا ومفعولا ويسمى فاعلها  
 اسما ايضا **فمنها** الافعال الناقصة وهي كان واصفى واصبح واه

وظل وبات وصار ولبس واخذ وعاد وغدا وراح وارتد وآل ورجع ومارو  
 استحال وتقول مطلقا وزال ماضى يزال وزيل وانك وبرج وفتى ومرادها من  
 فتا وافتا ووتى ورام منفية بالمستصل لفظا او تقديرا ودام صلتها الظرفية  
 وجا، فيما جاءت حاجتك وقدت كانه حربة وكلها تنصرف الالىس ودام  
 ولتصاريعها ما لها وكلها تكون تامة الالىس ومعرفة معاينها وطيفه لغوي **فمنها**  
 افعال المقاربة الدالة على الشروع في الفعل او قرب من الحصول او رجاء حصوله قالوا  
 طفق بالفتح وطفق وطبق وعلق بالكسر وجعل واخذوا ثا، ومب وقام والنا  
 يهلل وكاد وكوب واوشك والتم واولى والثالث عكسى وقد يكون الاشتقاق  
 وجرى واخولق ويلاز من المضى الاكاد واوشك واسم الفاعل منهما قليل وانما  
 ميزت من الافعال الناقصة باختصاصها بالخبر المضارع الذي فاعله ضمير الاسم الا  
 نادرا مع ان في اول وما بعدها وترك ان في عكسى خلاف الاول وبدونها في يهلل  
 وما قبلها وبالجوهين في البتة مع ترجيح الترك في كاد وكوب واوشك بعكسها **فمنها**  
 وقل كدت آتيا وعصيت صايبا وقد يجعل خبر جعل اسمية وفعلية مع اذا او كلما  
 ويكون اسمها ضمير الشأن على قلة وتدر دخول النفي عليها ويتم اوشك وعسى  
 واخولق بان يجعل خبرا فاعلا كواوشك ان يفعل زيد **البحت** الخامس في اسما القبا  
 وهي اسم الفاعل الدال على ذات قام به الفعل الحادث فيعمل عمل فاعله المعروف بشرط  
 ان او معنى الحال او الاستقبال والاعتماد وعدم التضعيف والوصف واسم المفعول الدال  
 على ذات وقع عليه الفعل فيعمل عمل فاعله المجهول بالشرط والمصادر القياسية بعمل عمل  
 فعلها غير محدودات ومصغرات وموصوفات قبل تمامها ومنهوبات بالمصدرية  
 عن فعل لم يجب حذفه وهي مصادر غير الثلاثي المجرد والمصدر الميمي واسم التفضيل  
 الدال على ذات له زيادة الفعل يعمل عمل فاعله فيما سوى المفعول به والفاعل المظهر  
 الا في نحو ما رايت رجلا احسن في عبته الكل منه في عين زيد اتفاقا ونحو اعد اعلم  
 حيث يجعل رسالته على راي وكل اسم مبهم منون او مع نون التثنية او مضاف





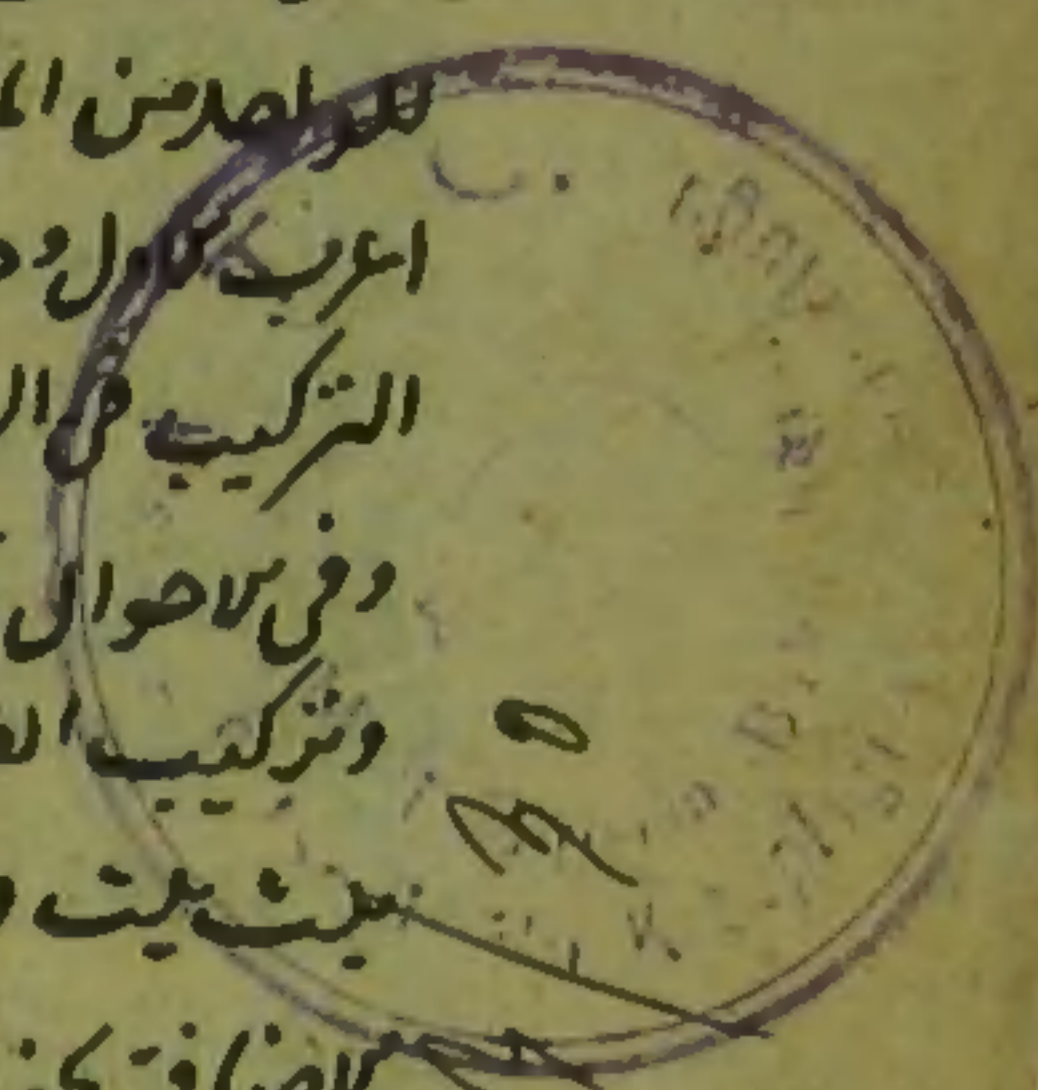
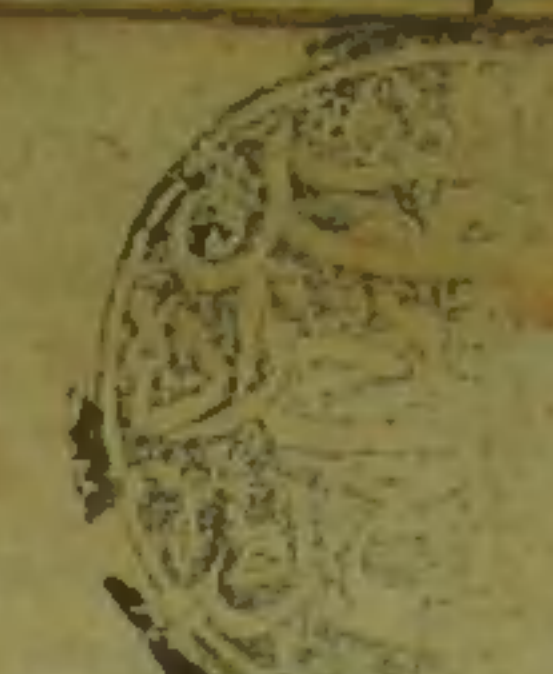


الاعم جملة خبرية توضح معنى وتسمى صلة وحشا ويلزمها العايد اليه وهو كالف  
 وكلام وصلة اسم فاعل او مفعول في معنى فعل معرب باعراب الموصول جارية  
 ولا يكون الصلة مع مرفوعها جملة الاصلة او قسم ثان من المبتدأ، والثاني والتي  
 محققا، ومشتديها مكسوة ومضمومة ومحدو في ايباء مع كسر الذال وكونها  
 والذان واللاتان رفعا والذين واللتين نصبا وجر او جاز حذف النون  
 وتشديد اللذين مطلقا وقد يحذف لونه اذا اريد به غير معينين وربما  
 قيل الذون رفعا وربما يحذف كالف وكلام من هذه الموصولات والا لا و  
 الا لا واللا واللائين مطلقا او جرا او نصبا واللاون رفعا واللائي و  
 اللاتي وقد يحذف لامها واللواتي وبلديات وآيت واللا واللوا  
 واللات مكسورة وقد تعرب اعراب الالات والالي وذوات بمعنى التي  
 وذوات بمعنى اللاتي مصفوتين وذو بمعنى الذي في لغة طي يستوي فيه  
 المذكور والمؤنث كذا فيهما وقد تعرب اعراب ذي مال وذا بعد استقام  
 بمن وما اذا كان بمعنى الذي ومن وما واس واية ومما عربان اذا  
 لم يحذف صدر صلتها وهو ما صنع لذات اشير اليه وهو  
 ذا وذاك وذلك وآلك وذان رفعا وذين نصبا وجر او تى وما وية  
 وذى وزة وبكر الهاءين باجلاس واشباع وذات وتيك وتيك  
 وزيك وملك وملك وملك ونامان رفعا وئين نصبا وجر  
 وقد جاز ذان ونامان مطلقا وقد يشدد نون التثنية وقد يقال ذانك  
 والاء وقد ينون وقد يقصر ويلحق الكاف مدا وقصر او الالك وقد يقال  
 هلاء وقد يشبع فتمت الهزة وقد يقال مولا والاك وبدلها  
 التثنية جميعها مجردا وذا كالف دون الاء قلبا ونم ومنها مجردا و  
 ملحقاته ما يلحق ذا ومشتدا بفتح الهاء وكسرها وقد يلحقها الكاف  
 ومنه والفاظ يقوم مقامها واكثرها او امر

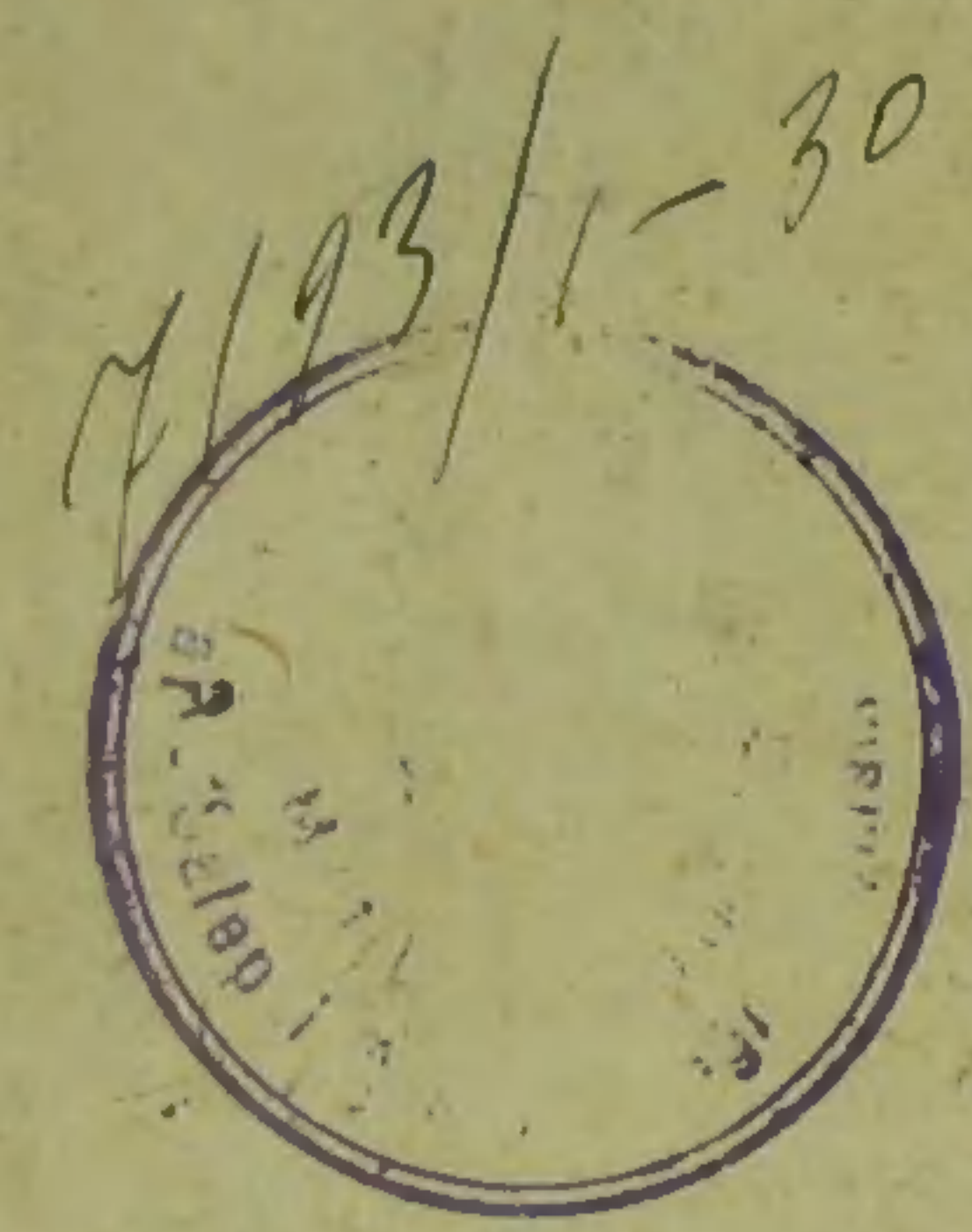
وقد يكون بمعنى الماضي والحال ومن ما وما مجردين ومتكوي كاف الخطاب  
 على وفق الخطاب وقد يخلف الكاف همزة ما ومصرفه نصريها كقوله تع  
 يا ام اقرؤا كتابيه ويا اكف مطلقا او مصرفه نصريها ويا اكن مصرفه  
 نصريها ويا كنم وحيثما بالفتحة وسكن الهاء او لام وبتنوينها وبالف  
 مطلقا عند التسهيل ووفقا عند الجهرى وحيى وهذا وميتات وايها  
 بالحركات منونا او لا وبكر الهزة مع فتح النون وحذفها وايها بفتح الهزة  
 والنون وتيد ورويد غير حال ولا مصدر ولا فتحة له وميتت كليت ويجوز  
 تشديد الياء مع فتحها فيجوز ابدال الهزة من آخر بفتح الهاء وكسرها ولك الكاف  
 موضع التثنية وتثنيها وبنة غير مضاف وكذا كوصه ووايه  
 وويها وآمين وامين ولس وقرقار وعرعار وسرعان وشكان ومثلثس و  
 شتان وبطال بفتح الهاء وصمها وادبا ووتى واوده واف دون افه واخ  
 وكج وكجل وقد وقط وامت مصرفه نصرة آت وما فيه نصريه فعل عند  
 ابن مالك ومكانك وعندك ولديك ودونك وورائك وامالك واليك  
 والى وعليك وعليه وعلى وفعل بمعنى سائر والحق به في البناء فاعل مصدرا  
 معرفة كنجار وصفة كخيا فاق وعلماء مؤنثا للامعيان في آخره را مطلقا  
 ومطلقا عند اللجاء الجواز الا يا كحماح  
 المنقطعة عن لاصنافه لفظا ويسمى غايات والقطع سماعا لم يتجا وز قبل  
 وبعد وخلف ودرا وقدام وامام وكنت وفوق واستقل ودون  
 واول ومن عل ومن علو ومن لاضر على التثنية وما عداه على الضم و  
 يقطع من غير الظرف لا غير وليس غير حسب لا غير وكجل مبني  
 على السكون بمعنى حب غير معطوع واذا واذ الا ان وقط بفتح  
 القاف واتباعها وتشديد الطاء وتثنيها مضموما وموقونا وعوض  
 بالحركات غير مضاف كخوما آتيك عوض القاضين وامس حيننا ومرونا



باللام على قلة وحيث مضوا ومفتوحا وبيئنا وبيئنا ولدن بحركات الدال  
 و اسكانها او نقل صحتها مع حذف النون وكسرها ولذا يفتح اللام وصنم الدال  
 وما جاء على لفظ الحروف كذا ومنذ والكاف وعلى وعن وكهم وكذا وكاس  
 ولغاة وتأتى كقولهم ابوك عجبت من ابوك وله في قولك وله لا افعل بعض  
 ما به لا افعل وكيت ودبت كناية عن القصة ويلزمها التكرار بالواو  
 كقولهم فلان كيت وكيت وكان لا موزيت ودبت  
 وهي ان تضمن الثاني معنى الاول كقولهم شرا عذرا واخواته وما اخذ منها  
 لئلا يحد من المتعدد كما كثر عادي عشر بنى للجرآن على الفتح الا اثني عشر حيث  
 اعرب الاول وجاز اسكان الياء مطلقا مع حذفها من ثانيا عشر وقد كثر هذا  
 التركيب في الظروف كقولهم يوم يوم وصباح مساء ودجدة بين بين  
 وفي ما هو كقولهم اشقر نعرا وشذر مذرا وضغ مدغ واخول اخول  
 وتركيب القوم حيث يمت وقد يقال حاث حاث فتيما وكسا ومهوكا  
 بيت بيت ولقينة كفة كفة وصحة حكة واجرى مجرىها احوال اصلها  
 كما ضافة كذا فعله يادى يداو يادى يدي اسينها وتفرقوا ايدي سباد  
 ايادى سباد الحق بهذا وتفرقوا في حيث يمت وقد كسر كادله وحكى اءا  
 الجزيين والتنوين وقد يقال حوص حوص وانما ز باز بكسر زين او  
 فتحين وجاء الاضافة مع الصرف وعدمه وكوت كبعليك مطلقا مع  
 كسر الاول وان لم يتضمن الثاني حرفا ولا نسبة فان كان ياء النسبة  
 فالاول مكسور وان كان تاء تانيث فمفتوح والثاني مكسور وان  
 كان صوئا كسيويه والامحذ لاء اب كبعليك واذا عرفت المهور  
 محذوف سواء محمول نفا اما تقديره او هو المقتضون والمضاف لا  
 ياء المتكلم عن حرث بالالف والياء والمرنوع والمجود  
 اللذان حرف اعرابهما مكسور ما قبلهما ومضارع مرنوع لواحد



Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page.



Handwritten number 30 and date 1413/11/21 in Arabic script.

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Konu	İzmir
No	805/1-39

Handwritten note at the bottom of the right page.